

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

من عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ د. الفكيهاني

المحامي د. محمد الحكيم

الدكتور فليم عطية

مدير مركز الدراسات

الجزء السابع

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الدار المصرية للدراسات والبحوث
القاهرة، ٥ شارع قنطرة - ص.ب. ٥٤٣٠ - ت. ٢٩٣٦٦٢٠

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحاكم العام لمحكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد السابع

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع علي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهير
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديدين من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفكر الحافي

موضوعات الجزء السابع

ايجار الاماكن

بمساح متجول

بتسول

بحوث علمية

ببذل

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

ببرك ومستقعات

برلمان

بريد

بمئة

منهج ترتيب مستويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ ولم فصلت الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وملى هدى من هذا الترتيب المنطقي بديء - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا الى جنب دون تعقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، ان نوضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل إلى الإلمام بما اُتِي في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساهاكم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية اثنى داب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذرا للتوصل إليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفتى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا الذى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويتصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى رقم ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام ان تعمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات تطورت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نشكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة باننا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فلذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة الا أنه وجب ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التسوية

حسن الفكاهى ، نعم عطية

أيجسار أامكن

الفصل الأول — عقد الأيجار في القانون المدني .

**الفصل الثاني — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن أيجارات
الإملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والتأجير المحلة له .**

الفصل الثالث — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأملاك .

**الفصل الرابع — القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد أيجارات الأملاك
معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض أحكام أيجارات الأملاك .**

الفصل الخامس — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

مقد الإيجار في القانون المدني

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الترميمات الضرورية والترميمات التأجيرية القصوى عليها في المادة ٥٦٧ من القانون المدني - المقصود بكل منهما .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه : « ١ - على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الإجازة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيرية .

٢ - وعليه أن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقوم بنزع الإبرار والمراحيض ومصارف المياه .

٣ - ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم بشن المياه إذا قدر جزائيا فلذا كان تقديره بالمقدار كان على المستأجر ، أما ثمن الكهرباء والفاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحمله المستأجر .

٤ - كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره » ويستند من هذا النص أن المشرع لم يحدد صراحة مدلول الترميمات الضرورية والترميمات التأجيرية مجتزئا بضرب أمثلة للترميمات الضرورية فنص على أن يتحمل المؤجر الأعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقوم بنزع الإبرار والمراحيض ومصارف المياه ، تاركا لقاضي الموضوع سلطة رحبة في القدر والفصل فيما

إذا كان الإصلاح يعتبر إصلاحاً ضرورياً أم تاجيرياً ذلك لأن اعتبار الإصلاح ضرورياً أو تاجيرياً يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، وعلى القاضى أن يهتدى في ذلك بعرف الجهة ، فإذا كان هذا العرف يقضى بأن إصلاحاً ما يقوم به المؤجر اعتبر إصلاحاً ضرورياً . أما إذا قضى العرف بالالتزم المستأجر به اعتبر إصلاحاً تاجيرياً ، وقد كشفت الأعمال التحضيرية للقانون المدنى عن اتجاه المشرع في هذا الخصوص فمعرضت مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى لبيان المقصود بالترميمات التاجيرية اذ جاء بها أن « المشروع ينص على إلزام المستأجر بإجراء الترميمات التى يقضى بها العرف ، مما يفترض فيه أن خطأ المستأجر أو أن الاستعمال المعتاد للعين قد اقتضاه واخذ الفقه هذا القول مناطاً للفرقة بين الترميمات التاجيرية والترميمات الضرورية ، فعرفت الترميمات الضرورية بأنها تلك التى يسلمها الانتفاع بالعين على الوجه المقصود من استثناء الترميمات البسيطة التى تاتى عادةً إما نتيجة لإهمال المستأجر في حفظ العين وإما نتيجة الاستعمال العادى وأورد الفقه أمثلة جديدة للترميمات الضرورية علاوة على ما ذكره المشرع ومنها الخلل الذى يعترى جدار المنزل ويهدد سقوطه ، وإصلاح ما يصيب أرضية المنزل أو سقفه نتيجة فيضان أو مطر أو نتيجة عيب في المادة أو في الصنعة ، وإصلاح وترميم المصعد والسلّم أو دورة المياه ، ونزح الآبار والمراحيض ، أما لإلزامات التاجيرية فيقصد بها أعمال الصيانة التى يقتضيها الاستعمال اليومى المعتاد للعين ، فهى تترتب على خطأ المستأجر أو نتيجة انتفاعه بالعين كإصلاح المفاتيح وحفريات المياه وزجاج النوافذ .. الخ » .

وعلى هدى ما تقدم فإن إدارة تصفية الأموال المصادرة (المؤجرة) تلزم بإجراء الترميمات المتعلقة بترميم وتنكيس الحوائط المشروخة واستبدال الأرضيات التالفة وإصلاح الأسطح واستبدال مواسير المياه التالفة ولو أزمها باعتبارها ترميمات ضرورية ، فإن تخلفت عن إصلاحها بعد إخطارها بذلك من مصلحة الشهر العقارى (المستأجرة) فإن لهذه المصلحة أن تقوم بالإصلاح خصماً من الأجرة المستحقة عليها . أما ما عداها من ترميمات تاجيرية فتلتزم بها مصلحة الشهر العقارى .

الفصل الثاني

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إجراءات الأملكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له

قائمة رقم (٢)

المبدأ :

القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إجراءات
الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له
ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إجراءات الأملكن —
لا مجال لتطبيقها كلها انتهت فكرة المضاربة والاستغلال .

ملخص النقوى :

أن هيئة قاة السويس رخصت مصلحة السواحل بشغل مبنى بمحطة
الكيلو ١٥٢ مكون من ١٤ غرفة لمدة ستة قابلة للتجديد بدأت من ١/١/١٩٦١
وذلك مقابل مبلغ قدره ٨ر٢٥٠ جنيها لكل ثلاثة شهور على أن تتمتع المصلحة
المذكورة بصيانة المبنى مدة الانتفاع به على نفقتها وان تتحمل كافة الضرائب
والرسوم خلاف العوايد ورسوم الخفر المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا .

وقد طلبت مصلحة السواحل من الهيئة تخفيض اجرة المبنى المشار اليه
أعمالا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إجراءات المساكن ،
ورفضت الهيئة هذا الطلب مستندة في ذلك الى قضاء محكمة النقض بجلسته
١٩٥٨/١/٢٣ في القضية رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٢ في شأن تطبيق أحكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإجراءات الأملكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين ، والى رأى الجمعية العمومية لتقسم الاستشارى
بمجلس الدولة بجلسته ١٩٥٩/٧/١٥ في هذا الشأن الذى أبدت الاتجاه الذى

انتهى اليه قضاء محكمة النقض فيما يتعلق باعتبار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من التشريعات الاستثنائية وأنه لا يحل تطبيق هذا التشريع الاستثنائي كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

وازاء ذلك عرضت مصلحة السواحل الموضوع على ادارة الفتوى لمصالح الحكومة بالاسكندرية فافتت بتاريخ ١٩/١/١٩٦٦ يخضوع المبنى المشار اليه لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى ان الاتفاق المبرم بين الهيئة ومصلحة السواحل بشأن هذا المبنى وان صيغ في شكل ترخيص الا انه تتوافر بالنسبة له فكرة المضاربة والاستغلال حيث ان مقابل الاشتغال اضيف اليه نفقات صيانة العقار التي هي في الأصل من التزامات المؤجر ويمكن الاتفاق على عكسها طبقا لاحكام القواعد المعنية .

وتبدى الهيئة ان فكرة المضاربة والاستغلال منتفية تماما في الحالة المعروضة ويمكن استخلاص ذلك من ضالة مقابل الاشتغال وهو ٢٢ جنيتها في السنة لمبنى مكون من ١٤ غرفة وان مقابل الضريبة الواحدة ٢٠ قرشاً شهريا لو اضيف اليه هكتات الصيانة التي تبلغ باقضى تقدير ٢٥٪ من ايجار العقار وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على الملاك خلاف الموائد ورسوم الضرف لظل المقابل ضئيلا بالنسبة لاجار المثل هذا فضلا عن ان الهيئة تصدت من التراخيص للمصلحة بشغل المبنى تمكينها من اداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من غوارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوافل .

ومن حيث ان القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن ايجارات الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجرين والمستأجرين والجرانين المعدلة له ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجارات الأماكن قد وردت على خلاف القواعد المقررة في القانون المدني في شأن حقوق و التزامات المؤجر والمستأجر ، ولم يقصد المشرع بهذه التشريعات سوى حماية المستأجرين من عنف الملاك الذين ارادوا استغلال الظروف لاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ، وعلى ذلك لا يكون ثمة مجال لتطبيق احكام التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل ان يكون أساس التأجير والباعث عليه تنظيم علاقة لمصالح العمل مثل تخصيص احدى المنشآت مساكن لوظفائها وعملها رغبة في انتظام العمل بها ، ففي هذه الحالة وامثالها لا يكون هناك محل

لتطبيق التشريعات الاستثنائية وتطبيقا لما تقدم صدر القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ نصا في ملحته الأولى على أن (لا تبرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المسكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفى وعمل هذه المرافق) ، كما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الذى حل محل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ونصت المادة الثانية منه على أن (لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل) .

ومن حيث أنه ليس لزاما أن ينص فى العقد على أن الأجرة اسمية ورمزية حتى يمكن القول بقتضاء فكرة المضاربة والاستغلال بل يكفى استخلاص ذلك من ضالة القيمة الإيجارية المنصوص عليها فى العقد .

ومن حيث أن المبنى المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة الكيلو ١٥٢ مكون من ١٤ غرفة والإيجار المتفق عليه لهذا المبنى ٣٣ جنيها سنويا ، وبذلك يخص الغرفة الواحدة ١٩٧ مليما شهريا ، وهى أجرة زهيدة جدا ، إذا أضيف إليها مقابل نفقات الصيانة التى يتحملها المالك قانونا وهى ٢٠٪ من القيمة الإيجارية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على المالك خلاف العوائد والخير وهى ضريبة الدفاع بنسبة ٢٠٪ من القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ وضريبة الأمن القومى بنسبة ٢٪ من القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ ، فانها تبقى رغم ذلك زهيدة القيمة بحيث يصدق عليها وصف الأجرة الاسمية خاصة وأنها نقل كثيرا عن أجرة الغرفة الواحدة فى المبنى الآخر المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة كبريت والتى وصفت صراحة فى العقد بأنها أجرة اسمية .

ومن حيث أنه بخلص مما سبق ومن استعراض بنود الاتفاق المبرم بين الهيئة والمصلحة أن الأجرة المحددة فى هذا الاتفاق زهيدة وإن التكاليف التى يتحمل بها مستأجر يقتضى هذا الاتفاق والتى تسمح بها القواعد العامة إذا أضيفت إلى الأجرة فانها قد لا تصل إلى المستوى الذى حددته القوانين الاستثنائية للأجرة ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستغلال بنقطة فى شأن هذا الاتفاق ، ولا تكون ثمة حاجة إلى إخضاعه للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

وبن حوث أنه يضاف إلى ما تقدم أن هيئة قناة السويس قصدت من تأجير المبنى المشار إليه مصلحة السواحل معلونة هذه المصلحة على أداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من قوارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوافل ، مما يحقق مصلحة خاصة للهيئة هي عدم عرقلة المرور بقناة السويس ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستغلال لا تبين أيضا من خلال الغرض من التأجير وبالتالي فلا يخضع المبنى لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أيجار الأملكن .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المبنى الموجو من هيئة قناة السويس إلى مصلحة السواحل بمحطة الكيلو ١٥٢ لا يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أيجار الأملكن .

(متوى ٢٥٢ في ٢٨/٥/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عقد أيجار سوق مملوك لجهة الوقف يعتبر عقدا مدنيا ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأملكن — أسس ذلك أن هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون — لا يغير من هذا النظر أن يمثل جهة الوقف في إبرام هذه التصرفات جهة عملة كوزارة الأوقاف أو المحافظة .

ملخص الفتوى :

أن السوق القديم محل عقد الإيجار المبرم بين حيوان الأوقاف الملكية وبين شركة الأسواق المصرية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص، وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون ، ولو مثلها في إبرام هذه التصرفات جهة عملة كوزارة الأوقاف أو المحافظة ، ومن ثم فإن عقد أيجار السوق المشار إليه يعتبر عقدا مدنيا ، وإذا كان الثابت أنه ورد على السوق وما عليه من منشآت ومبان ، فإنه بذلك يخرج من نطاق أراضى انقضاء ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأملكن والذي يسرى على الأملكن باختلاف أنواعها سواء ما كان منها مؤجرا للسكن أو غير ذلك من أغراض .

(متوى ٢٠٠ في ٢٥/٤/١٩٧٤) .

المادة رقم (٤)

المبدأ :

تعامل المجالس البلدية والقروية معاملة الأفراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فتكون زيادة الأجرة بالنسبة الى الأملكن المؤجرة لها ، هي ذاتها المقررة في الفترة الرابعة من المدة الرابعة من القانون ، على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ . أو أجرة المثل لذلك الشهر ، اذا كانت الأملكن المؤجرة لها واقعة في المناطق المينة بالجدول الملحق بالقانون ، عند تخيئة الاسكندرية فيجوز ان تكون على اساس أجرة شهر اغسطس سنة ١٩٣٩ اذا طلب المؤجر ، اما بالنسبة لغيرها من المناطق فتسرى الزيادة على اساس أجرة شهر يولية سنة ١٩٤٥ في أجرة المثل في هذا الشهر .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجلسته المتعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ نسبة زيادة الأجرة التى تلتزم بها المجالس البلدية والقروية طبقا لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخلى بايجارات الأملكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد لاحظ القسم ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على انه : -

« لا يجوز ان تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود اليجار التى أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر الا بمقدار ما يأتى : -

أولا : -

ثانيا : -

ثالثا : - فيما ينطبق بالمدارس والمحكم والاندية والمستشفيات وجميع الامكن الاخرى المؤجرة للمصالح الحكومية أو المعاهد العلمية ٢٥٪ من الأجرة المستحقة .

رابعاً : - فيما يتعلق بالإماكن الأخرى .

١٠٪ اذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز أربعة جنيهات شهرياً .

١٢٪ اذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهات شهرياً .

١٤٪ فيما زاد على ذلك .

ثم نصت المادة ١٤ على ما يأتى .

تسرى احكام هذا القانون على الاماكن واجزاء الاماكن غير الوتعة فى المناطق المبنية بالجدول المشار اليه فى المادة الاولى اذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ولجالس المديرىات او للمجالس البلدية والقروية ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة الى الاماكن المؤجرة لجالس المديرىات وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الاماكن المؤجرة الى مصالح الحكومة وفروعها وأجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الاماكن المؤجرة الى المجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل فى تلك الشهور مضاناً الى الأجرة النسبة المئوية المبينة فى المادة الرابعة من هذا القانون .

ويتضح من هذه النصوص أن القانون قد غرق بين مصالح الحكومة ومجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية ولم يخلط بينهما كما فعلت القوانين الأخرى مما يدل على أن الشارع كان متبها الى الفرق بين المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية ولذلك فلا محل للقول بأن اعتبار تلك المجالس من المصالح العمومية كل محل اعتبار الشارع فى عرف هذا القانون .

وما دام الأمر كذلك فانه يجب تفسير عبارة المصالح الحكومية الواردة فى الفقرة ثالثاً من المادة الرابعة وفى المادة ١٤٥ بمعناها الضيق ومن ثم لا تشمل هذه العبارة الا المصالح التابعة للحكومة المركزية ولا يدخل فى نطاقها الهيئات الاقليمية ومجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية .

ولما كانت الفقرة ثالثاً من المادة الرابعة وهى - التى نجمع

الزيادة ٢٥٪ لم تذكر سوى المصالح الحكومية . فمن هذه الزيادة لا يمكن أن تسرى على تلك الهيئات الإقليمية بل تعمل تلك الهيئات بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن المجالس البلدية والقروية ومجالس المديرية تعامل معاملة الأفراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فتكون زيادة الأجرة بالنسبة الى هذه المجالس هي ذاتها المقررة في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون سابق الفكر وذلك على أساس أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ اذا كانت الامكن المؤجرة واقعة في المناطق المبينة في الجدول الملحق بذلك القانون عدا الاسكندرية فيجوز أن يكون على أساس أجرة أغسطس سنة ١٩٣٤ بالنسبة الى مجالس المديرية . وأجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى المجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل في هذه الشهور .

(غوى ٦٢٢ في ١١/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

إيجار الامكن تخفيضه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — عدم سريان هذا الحكم الا في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — سريته على الامكن المؤجرة للحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ولو كانت غير واقعة في هذه المناطق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يحدد نطاق تطبيق النص المنضمين حكم تخفيض الاجارات والمضاف الى القانون العام رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في مادة جديدة تحت رقم ٥ مكرر (٤) ، فمن ثم يتعين اعمال هذا النص مع الاحكام الاخرى التى نص عليها هذا القانون الاخير باعتباره القانون العام الذى يحكم اجارات الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على أنه «تسرى أحكام هذا القانون فيما عدا الاراضى الفضاء على الامكن

وأجزاء الامكن على اختلاف انواعها المؤجرة للسكن ولغير ذلك من الاغراض سواء اكلت مفروشة او غير مفروشة مستاجرة من الملك او مستاجرة لها ، وذلك في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون، ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بطريق الحذف او الاضافة . وظاهر من هذا النص أن أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه لا تسرى الا في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون الاخير على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الامكن وأجزاء الامكن غير الواقعة في المناطق المبينة بالجدول المشار اليه في المادة الاولى اذا كتلت مؤجرة لصالح الحكومة ومفروعة او المجالس او المديرية او للمجالس البلدية والقروية » . ومؤدى ذلك أن جميع المباني المؤجرة للهيئات المشار اليها ، يسرى عليها التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنفس النظر عن الجهة التي تقع فيها سواء اكلت واردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير واردة فيه .

(فتوى ٢٩ في ١/٦ / ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض ايجارات الامكن—
سريان أحكام هذا القانون على الامكن السكنية التي انشأها مجلس مديرية الشرقية إذ أن النص قد ورد مطلقا دون تفرقة بين الامكن المملوكة للدولة او للاستغناء الاعتبارية العامة او الخاصة .

ملخص الفتوى :

اقام مجلس مديرية الشرقية عمارات سكنية بمدينة الزقازيق تسلمها من الماثل في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وحدد ثمناتها الاجبارية في ١٩ منه ، على أنه لم يطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض ايجارات الامكن بنسبة ٢٠٪ استنادا الى أنها لم تؤجر الا بعد تاريخ نفاذه .

ولدى صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الاماكن التى انشئت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، استطلعت محافظة الشرقية رأى ادارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية فى انطباق احكامه على المساكن المشار اليها مرات اخضاعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٨ دون القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع رد الفروق المترتبة على ذلك .

وقد طلبت المحافظة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لاعادة النظر فيه ، استنادا الى أن تلك المساكن لم تؤجر الا بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإن الإيجار المقدّر لها يقل عن إيجار المثل ذلك أنها اقيمت — للمساهمة فى حل أزمة المسكن وتخفيف العبء عن محدودى الدخل من الموظفين فضلا عن أن تنفيذ ما انتهت اليه ادارة الفتوى يولد اعباء مالية كبيرة نتيجةرد الفروق اعتبارا من شهر يولية سنة ١٩٥٨ فى حين أن الإيرادات عاجزة عن الوفاء بالانقساط المستحقة للشركة التى اقيمت تلك المساكن .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض إيجارات الاماكن يقضى فى مادته الأولى بأن « تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن شهر يولايه سنة ١٩٥٨ » ، والمقصود بالاجرة الحالية فى إيجار هذه المبالدة الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة فى عقد الإيجار ايهما اقل . وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون . وتعتبر الاماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا فى تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده . ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة لى ما يأتى :

أولا : المباني التى يبدأ فى انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

ويسرى هذا النص على جميع الأملكن المؤجرة سواء كانت تملكها الدولة أو أحد الأشخاص العامة أو الخاصة إذ أنه قد ورد مطلقا فيؤخذ على اطلاعه وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور عن هذا المقصد بما أتصحت عنه من سريان أحكامه على المسكن الشعبية « تحقيقا لاهداف الحكومة في تحقيق الوسائل اللازمة لخفض تكاليف المعيشة » .

وإذا كانت العمارات التي أقمها مجلس مديرية الشرقية قد أعيدت للسكنى قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم تسرى أحكامه عليها ، يتعين تخفيض اجورها بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من الأجرة المستحقة عن شهر يولية سنة ١٩٥٨ أو أجرة الشهر الأول في عقد الإيجار أيهما اقرب تاريخا .

وإذا كانت العمارات المذكورة لم تؤجر قبل نفاذ القانون المشار اليه فانه يجب ان يمتد عند اجراء التخفيض فيها بأجرة المثل لا الأجرة الفعلية ، أي بالأجرة التي كانت مقدرة للأملكن المظنية عند العمل بأحكام هذا القانون يصرف النظر عن الأجرة التي قدرها مجلس المديرية والتي روعيتم فيها اعتبارات مختلفة لخفض الأجور الى الحد الملائم لطاقة محدودى الدخل من الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسم الاستشارى للقوى والتشريع الى وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الأملكن ، على المسكن التي أقمها مجلس مديرية الشرقية ومعادلة أجرتها بأجرة المثل وقت صدور هذا القانون مخفضة بنسبة ٢٠٪ دون الأجرة التي حددها مجلس المديرية ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى ٧٢٥ في ١/٥ / ١٩٦٣) .

الفصل الثالث

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجار الامكن

مادة رقم (٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجار الامكن انما يتضمن تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن اجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له في خصوصية كيفية تحديد اجرة الامكن - متضى ذلك انه يتمين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على ذات النطاق الذى حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المشار اليه على جميع « الامكن واجزاء الامكن » التى تعد للسكنى ولغيرها من اغراض الاستعمال - حكم القانون فى اخضاع الامكن واجراتها لقواعد تحديد الاجرة قد جاء مطلقا - لا وجه لتخصيص هذا الاطلاق الذى قام عليه نص القانون باى قيد سواء من حيث نوع مواد الانشاء او من مساحة المكن او الشخص الذى اقام المكن مالكا كمن او مستأجرا - اساس ذلك ان كل ما يتطلبه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لانطبق احكامه ان يكون انشا (مكنا) وهو ما يتحدد معاله واباعده تبعا لطريقة انشائه يمكن المنفع به ان يقيم فيه بان كان معدا للسكنى او يشغله بنفسه او بمعاله ان كان معدا لاغراض التجارة او الصناعة او مزاوله المهنة او غيرها من اغراض الاستعمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف لجنة التقدير وعلى عقود الايجار صادرة من الماطون ضددهم الى الطاعنين - وهى متماثلة فى نصوصها وترتيب بنودها - ان هذه العقود أبرمت فى غضون النصف الاول من سنة ١٩٦٦ ، وان محل التعاقد الحقيقى فى كل عقد منها هو تاجير مكان تحده حوائط مبنية من ثلاث جهات بطول ثلاثة امتار وعرض متر ونصف وارتفاع مترين ونصف متر يقع فى مهر العبارة رقم ١٩ ببيدان العتبة ، على ان يقوم المستأجر على نفقته باستكمال انشاء المحل المؤجر بمواصفات بنائية معينة حددها شرط العقد بان تكون المنشآت مماثلة لتلك الواقعة بالمحل خلف محل الامريكين بشارع سليمان ، وبان تكون المواد المستخدمة فى ذلك هى الخشب والزجاج

وما إليها من مواد بنائية خفيفة ، وأن يتولى المستأجر ادخال المياه والتهيار الكهربائي الى المحل بعد انشائه ، وأن يتحمل ما تفرضه عليه القوانين السارية وما قد يفرض عليه من ضرائب المبنى وأن يزاول فيه نوع النشاط التجاري المنفق عليه في المدة ، وأن تؤول المنشآت التي يقيها المستأجر الى المؤجر بحيث يلتزم المستأجر في نهاية العقود بشيئها «بجميع لوازمها من مفاتيح وخلافه» - وقد اسفر بحث وزارة الاسكان لشكوى المستأجرين عن تراخي لجنة التقدير في القيام بتحديد اجرة هذه المحال بعد ان تم اقتضاها عن اعداد مذكرة تنضمت أن المحال المذكورة هي «كلكين» مستخدمة في الأغراض التجارية وأنها أجرت في أوائل سنة ١٩٦٦ ولمخلت إليها ترافق المياه والكهرباء ، وأنها بذلك تدخل في حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجار الامكن بغض النظر عن مواصفات انشائها أو ما اذا كان الثمن انشاها المؤجر أم المستأجر ومن ثم قامت لجنة التقدير بتحديد اجرة حنفه المحال طبقاً لاحكام القانون المذكور واثبتت في محضر المعاينة أنها «كلكين بالدور الأرضي بالمز الشرقي للضارة رقم ١٩ ميدان العقبة منشأة من حوائط حاملة من الطوب الأحمر والسقف خشب مجلد بالخشب الخبيث والابلكين ، والابواب بعضها صاج وبعضها زجاج وخشب مؤنسكي ، والحوائط بياض تخشين ومرفشة جير - وقدرت الاجلة سعر المتر المربع من أرض المكان بببلغ مائة وعشرين جنيها ، وتكلفة المتر المربع من المنشآت بببلغ أحد عشر جنيها ، وتكاليف توصيل الكهرباء بببلغ خمسين جنيها - ثم أجرى تقدير الاجرة منسوبا الى هذه العناصر بالتطبيق للقواعد المقررة في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجار الامكن بنص في المادة الأولى منه على أن « تحدد اجارات الامكن المدة للسكنى» .

أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وفقاً لما يأتي :-

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشيغل لأول مرة حتي تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة متكيفة أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

هذا ويبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون انه استحدث طريقة جديدة لتحديد الأجرة بدلا من تلك التي كان يعنى بها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ « بشأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين » والقوانين المعدلة له وآخرها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك فان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ انما يتضمن تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في خصوصية كيفية تحديد اجرة الامكن ، وقد كان هذا القانون ينص في مادته الاولى على ان « تسرى احكام هذا القانون — فيما عدا الاراضى المضاء — على الامكن واجزاء الامكن على اختلاف انواعها ، المؤجرة للسكنى او لغير ذلك من الأغراض .. » فانه يتعين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ذات التعلق الذى حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أى على جميع « الامكن واجزاء الامكن » التى تعد للسكنى او لغيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث ان المعنى المستلذ من هذه العبارة ان حكم القانون في اخضاع الامكن ولجزائها لقواعد تحديد الأجرة قد جاء مطلقا بحيث يشمل كل مكان انشئ في المجال الزمنى لتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بقصد استعماله في السكنى او في مزاوله الأعمال التجارية او الصناعية او المهنية او غيرها من أغراض استعمال المكان المنشأ ، وانه لا وجه لتخصيص هذا الاطلاق الذى قام عليه النص بأى قيد سواء من نوع مواد الانشاء او من مساحة المكان او الشخص الذى اقام المكان مالكا كان او مستأجرا ، ذلك ان كل ما يتطلبه القانون لتطبيق احكامه ان يكون المنشأ « مكانا » وهو ما يتحدد بماله وابعاده تبعا لطريقة انشائه ويمكن للمنتفع به ان يقيم فيه ان كان معدا للسكنى او ان يشغله بنفسه او بعماله ان كان معدا لأغراض التجارة او الصناعة او مزاوله المهنة او غيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة يخلص ان محل عقود الايجار الصادرة الى المستأجرين ليس أرضا فضاء ، بل هو في حقيقة الامر محل انشئت لاستعمالها في الأغراض التجارية وينطبق عليها وصف « الامكن » بالمفهوم الذى عناه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ومن ثم يخضع تحديد اجرتها لأحكامه ، وعلى ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يصالح صحيح القانون فيما ذهب اليه من تاويل تلك العقود بانها تتعلق بانشاء ممرينات مما لا ينطبق عليه وصف « المكان » بالمعنى المقصود بالقانون المذكور ، ولا فيما نحا اليه من تخصيص مجال تطبيقه بقصره على أنواع معينة

من المنشآت تتحدد بحسب نوع مواد البناء المستعملة وبما يتعين أن يبين في
فيها من جهود وأعمال هندسية ، وذلك للأسباب التي سلفنا إيرادها تفصيلا .

ومن حيث أن قرار مجلس المراجعة المطعون فيه قد اتبنى على أن الحال
التجارية المؤجرة إلى الطاعنين هي أماكن تخضع في تقدير لاجرتها لأحكام
لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وخلص من ذلك إلى تفسير
اختصاص لجنة التقدير ومن بعدها مجلس المراجعة بتقدير الأجرة وتحديد
رفعا للقانون المذكور ، فإن القرار يكون والحال كذلك قد صدر مخالفا للقانون
ولا مطعن عليه ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يضمن
الحكم بالغائه ويرفض الدعوى مع إلزام المدعين بالمصروفات .

(طعون ١٧٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٦)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد أسعار الأمان - سريانه على
المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨
لسنة ١٩٦١ - يقصد بالمباني في مجال هذا القانون كل وحدة سكنية لم
تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١
ولو كانت وحدات أخرى من العقارات أجرت أو شغلت قبل ذلك التاريخ .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه مصفوفة
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ نصت على أن يتم تحديد إجراءات الأمان
المعدة للسكن أو لغرض ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم
١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لما يأتي . . وتسرى أحكام هذا القانون
على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم
١٦٨ المشار إليه .

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية
أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم

١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . فانه وفقا لاحكام هذه المادة تسرى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على وحدات المقار التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة الا بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ . واوكلت وحدات أخرى من المقار اجرت او شملت قبل ذلك التاريخ وخضعت بذلك للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

(ظن ١٣٥٦ لسنة ١٢ في - جلسة ١٢/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن - نطابق تطبيق احكامه - نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه على سريان احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض ايجار الامكن - مؤدى ذلك استبعاد المباني التي تم تجر او شغل بعض اجزائها قبل تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - خضوع هذه الوحدات الأخيرة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى

نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن في مادته الأولى على أن « تحدد اجارات الامكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض ، والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » . وغضا لـ

ليلا يأتي :

(ا) صافي ثأدية استثمار المقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الارض والمباني .

(ب) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاستلاحت والصيانة والادارة .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة وفقا لما تقدم كما يخصصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة .

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وحددت المادتان ٢ ، ٣ من القانون سالف الذكر ، القواعد التي يتم على مضاهاها تقدير قيمة كل من الأرض والبناء ، ثم نصت المادة ٤ على أن تختص لجان تقدير القيمة الاجبارية المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بتحديد ايجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعها على الوحدات ، على أن يعدل تشكيلها بحيث يضم الى عضويتها اثنان من مهندسي الادارات الهندسية المحلية بالمحافظة يمدد باختيارهما قرار من المحافظ ، وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء » .

وتنفذا لهذا القانون ، شكلت اكثر من لجنة لتتولى تقدير القيمة الاجبارية للأماكن الخاضعة لأحكامه على النحو المبين به ، ولدى قيامها بذلك قامت بعض الصعوبات وثار التساؤل عن الرأي القانوني الواجب الاتباع في شأنها وتمثلت الصعوبات سالف الذكر ، في الأمور الآتية :

أولا : سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، على الوحدات السكنية التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وذلك اذا ما كانت هذه الوحدات كقننة في مبنى شغل بعض وحداته ، او أجرت قبل التاريخ المشار اليه .

ثانيا : الكيفية التي يتم بها تحديد القيمة الاجبارية للمعار او للجزء من المعار الذي تحدث له تعديلات جوهرية ، تغير من معاله او من طريقة استعماله .

ثالثا : خضوع التركيبات التي تقام في الأراضي الفضاء او على اسطح وواجهات المعارات للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والطريقة التي تتبع في تقدير قيمتها الاجبارية ، اذا ما تبين خضوعها لذلك القانون .

رابعا : في حساب القيمة الاجبارية الصافية ، تمهيدا لحساب الضريبة ، طبقا للادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قامت صعوبة تتحصل فيها اذا كانت النسبة المقررة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ كمقابل للمصروفات التي يتكبدها المالك تخضع من القيمة الاجبارية المقدرة وفقا للادة الاولى ، ثم تستخرج قيمة الضريبة أم تحسب على اسنل ٥٪ من قيمة الأرض والمباني قبل اضافة ٣٪ ، ثم تضاف بعد ذلك الضرائب

ونسبة ٣٪ التي قدرها القانون كمقابل لمصاريف الصيانة والإصلاح واستهلاك رأس المال ٤ .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في هذا الموضوع
المبادئ الآتية :

— ان الأصل طبقا للفقرة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأمكن ، ان أحكامه لا تسري الا على المباني التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، اما المباني التي أنشئت قبل ذلك ، فلتها تخضع أصلا لأحكام القانون سالف الذكر ، نخفض أجرتها بالنسبة المحددة بالمادة الأولى به ، وقدرها ٢٠٪ من القيمة الإيجارية للمكان ، اما ما لم يؤجر رأى الشارع استثناء من ذلك ، ان يخفض المباني التي أنشئت قبل العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذا كانت حتى تاريخ العمل بالقانون الأول، لم تؤجر أو تشغل، ولذلك نص في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على ان «تسري أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه» . ومقتضى استعمال الشارع ، في هذه الفقرة ، لفظ « المباني » دون عبارة «الأمكن» التي أوردها في الفقرة الأولى ، أنه أراد أن يستبعد من نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، المباني التي تم تلجير بعض اجزاها أو شغل ، قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وان يخضع لأحكامه ، المباني التي بقيت جميعها بكل ما تتضمنه من وحدات خالية غير مؤجرة أو مشغولة .

ومؤدى ذلك أن المباني التي كانت بعض وحداتها قد أجرت أو شغلت ، قبل التاريخ المشار اليه وخضعت هذه الوحدات من ثم لما نصه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ من حكم يقضى بتخفيض أجرتها ، على النحو المتقدم ، فإن باقى الوحدات ، تخضع لأحكامه حتى ولو أجرت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتقدر قيمتها الإيجارية في هذه الحالة ، على أساس اجرة المثل ، ونفا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وعلى مقتضى ما تقدم ، يتحدد نطاق سريان حكم الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بالمباني التي أنشئت قبل

المعمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وذلك بشرط ألا يكون أى جزء أو وحدة منها قد شغل أو أجر قبل التاريخ المشار إليه .

(فتوى ١٢٧ فى ١٢٩ / ١ / ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المعارات التى تحدث فيها أو فى جزء منها تعديلات جوهرية تفسر من معاملها أو من كيفية استعمالها فى ظل نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر فى حكم المعارات المستجدة وتخضع للقانون المذكور وتقدر قيمتها الإيجارية وفقا لأحكامه .

ملخص الفتوى :

أن المسلم به ، أن المعارات التى تحدث فيها ، أو فى جزء منها تعديلات ، تغير من معاملها ، أو من كيفية استعمالها ، بما يؤثر فى قيمتها الإيجارية تأثيرا محسوسا ، تعد فى حكم المعارات المستجدة ، وتخضع من ثم للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، طالما أن التعديلات المشار إليها ، قد حدثت فى مرفعه ، ويتعين على مقتضى ذلك ، تقدير قيمتها الإيجارية وفقا لأحكامه ، وبالطريقة المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ منه . أما القول ببقاء قيمتها الإيجارية القديمة على حالتها ، على أن تزداد بمقدار ٨٪ من قيمة ما تكلفه المالك لعمل التعديلات ، فهو قول لا أساس له ، ويعد بمثابة استحداث لطريقة جديدة فى التقدير لم ينص عليها القانون ، ولا تتفق مع أحكامه ، ومن ثم فإنه يتعين اطراحه ، وعدم الاعتداد به .

(فتوى ١٢٧ فى ١٢٩ / ١ / ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأمكن — عدم سريانه على الأراضي الفضاء التى تؤجر إلى شركات الإعلان لأقالمة تركيبيات ولوحات للإعلانات عليها وكذلك للتركيبيات واللوحات التى تقام على أسطح الممارات المبنية أو على واجهاتها — السند فى هذا أن القانون المذكور لا يسرى إلا على الأمكن المبنية وحدها .

ملخص الفتوى :

أن المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والأحكام التى أوردها لتحديد قيمة المكان الإيجارية ، وتقدير قيمة الأرض والبناء ، أن الأماكن التى يسرى عليها القانون المذكور ، هى الأماكن المبنية نصب ، ولا يقصد بالبناء فى هذا الصدد ، مجرد إقامة سور أو واجهة على أرض فضاء بأية مادة ، بل يراد به ذلك الذى يقتضى وضع أساسات واستخدام مواد البناء المعروفة ، كما يقضى إقامة توصيلات خارجية للمرافق من ماء وكهرباء ، لا مكان الانتفاع به ، فلا تدخل فى هذا المعنى ، من ثم ، التركيبات الخشبية التى تقام حول الأراضى الفضاء فهذه لا تعتبر بناء ، فى حكم هذا القانون ، ولا تسرى عليها أحكامه ، وسواء فى ذلك أكان من أقامها هو مالك الأرض أو من استأجرها لهذا الغرض .

ولا تختلف اللوحات والتركيبات التى تقام على أسطح العقارات ، أو على واجهاتها عن التركيبات سالفة الذكر ، ولا يكون من ثم ، ثمة وجه للتمييز بينهما فى الحكم ، إذ أن مجرد إقامة هذه اللوحات أو التركيبات على جزء من المبنى ، فى سطحه ، أو على واجهته ، لا يدرجها كجزء منه ، ولا يؤدى إلى اعتبارها وحدة من وحداته ، ولذلك نهى لا تعتبر بحق جزءا من المبنى ، ولا تخضع ، كالنوع الأول للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
(فتوى ١٢٧ فى ١/٢٩ / ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الضرائب العقارية التى يدفعها المستأجر إلى المالك — تعد من قبيل الأجرة — عبء ضريبة المبنى يقع على عاتق المالك لا المستأجر — المالك هو المكلف بالضريبة العقارية — عدم جواز إعفاء أحد القائلين من أداء الضرائب العقارية بناء على اتفاقية فيما للعلاقات التفصيلية .

ملخص الفتوى :

الغالب أن المبنى المؤجر خضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ثم خفضت أجرته بعد ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض إيجار الأماكن .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تنص على أن «تحدد إيجارات الأماكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لما يأتى : (أ) .ضاقى ثلثه .استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني (ب) ٣ ٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة . ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة وقتها لما تقدم ، وما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافه المستحقة » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه بعد أن يتم تحديد القيمة الاجبارية وفقا للمنصرين أ، ب يضاف اليها بعد ذلك مقدار الضرائب العقارية مع مراعاة احكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخالص بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجار بمقدار الاعفاء .

ويستفاد من ذلك أن تلك الاضافة انما يدفعها المستاجر باعتبارها اجرة وليس باعتبارها ضريبة وهذا التفسير هو الذى يتفق مع الأصل المقرر من أن عبء ضريبة المبنى انما يقع على عاتق المالك لا المستاجر . وذلك ما تكشف عنه نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ، فالمادة ١٢ من هذا القانون تنص على أن « يكون سعر الضريبة عشرة فى المئه من القيمة الاجبارية السنوية بعد استبعاد ٢٠ ٪ (عشرين فى المئه) من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة » .

كما تنص المادة ٢٦ على أن « يكون المستاجرون مسئولين بالتضامن مع اصحاب العقارات عن اداء الضريبة بقدر الاجر المستحق عليهم بغير حاجة الى اجراءات قضائية ، وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة التى تسلم اليهم كإيصال من المالك . . . ويعتبر صاحب الأرض متضامنا مع صاحب المبنى فى اداء الضريبة المستحقة » .

وبين من هذه النصوص أن الضريبة انما يلتزم بها المالك للمبنى باعتباره المكلف بها . ولذلك جاءت صياغة المادة ٢١ من القانون المذكور تنص بأن تعفى من اداء الضريبة (أ) العقارات المملوكة للدولة (ب) العقارات المملوكة لمجلس المديرات . . . فإعفاء هنا انصب على الأشخاص العامة بالنظر الى العقارات

اننى تملكها لا العقارات التى تسأجرها وذلك باعتبار أن الضريبة مفروضة على المالك لا المستأجر .

ومن حيث أنه متى كانت المبالغ المضافة التى يلتزم المستأجر بها لا تدفع باعتبارها ضريبة وانما باعتبارها أجره فمن ثم لا يعنى قنصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أدائها حتى مع التسليم بتطبيق أحكام اتفاقية ميينا للملاقات القنصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اعفاء قنصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أداء المبالغ المشار إليها فى الحالة محل البحث .

(فتوى ١٤٣٩ فى ١٩/١١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (١٣)

البدا :

حساب القيمة الإيجارية للمكان وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — اضافة الضرائب العقارية الأصلية والاضافية اليها — كيفية تقدير هذه الضرائب — يكون بالنسبة المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك من القيمة الإيجارية المحددة وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد استقزال ٢٠٪ منها مقابل جميع ما يتكبده المالك من مصروفات بما فيها مصاريف صيانة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن القيمة الإيجارية للمكان تحدد أولا ، على النحو المبين فيه ، فإذا تحددت القيمة على هذا النحو ، اضيف اليها ما يخص المكان من الضرائب العقارية . الأصلية والاضافية . وفى تقدير الضرائب المشار اليها تتبع أحكام القوانين المقررة لها . وعلى مقتضى ذلك ، فإنه بالنسبة للضريبة الأصلية على العقارات المبنية ، يتمين تحديد قيمتها بالنسبة المحددة فى المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وذلك من القيمة الإيجارية المحددة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٢ : بعد استبعاد ما يوازى نسبة ٢٠ ٪ منها . قررها القانون كقابل لجميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، أما ما جاء فى كتاب جهة الادارة ، مما يستفاد منه أنه « تحسب الضريبة على أساس ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني ، ثم تضاف قيمة الضريبة المحسوبة على هذا الأساس الى الأجرة التى تحدد للمكان بمراعاة نسبة الـ ٥ ٪ من قيمة الاراضى والمباني . وبعد تمام ذلك يضاف الى هذه الأجرة والى الضريبة المحددة بنسبة منها — ما يوازى ما يخص المكان المؤجر من نسبة ٣ ٪ من قيمة المباني . ومن مجموع ذلك ، تتحدد اجرة المكان » . فهذا قول ، فيه اجتهاد ، لا أساس له من النصوص ، ولذلك لا يصح الأخذ به ، أو العمل بهتضاه .

ومن ثم فانه يتمين تحديد قيمة الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، من القيمة الاجارية المحددة وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استئزال ما يوازى ٢٠ ٪ من القيمة الاجارية المثلر اليها كقابل للمصروفات التى يتكبدها المالك .

(نوى ١٢٧ فى ١/٢٩ / ١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — مناط اعمال حكمها ان تكون امة اجرة متفق عليها بين المالك والمستاجر قبل ان يتم تقدير القيمة الاجارية بواسطة لجان التقدير طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — تقدير القيمة الاجارية بواسطة هذه اللجان قبل صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ يخرج الحالة من مجال اعمال حكم هذا القانون — التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ الصادر من اللجنة العليا لتفسير احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — تأكيد لهذا المعنى — القيمة الاجارية التى تقدرها لجان التقدير لا تعتبر اجرة اتفاقية فى معنى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — ولو سبق للمالك والمستاجر الاتفاق على الاحتكام اليها — مثال : مسكن نوى الدخل المحدود بمحافظة السويس — تخفيض المحافظة للأجرة التى حددتها لجان التقدير — عدم اعتبارها بعد التخفيض اجرة اتفاقية تخضع لحكم المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ أن خفض الأجرة بمقدار النسبة المشار إليها ، إنما ينصب — وفقا لصريح هذا النص — على الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإن أعمال حكم المادة المذكورة ، أن تكون ثمة أجرة متفق عليها في عقد الإيجار بين الملك والمستأجر ، قبل أن يتم تقدير القيمة الإيجارية للمكان المؤجر ، بواسطة لجان التقدير المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — ومؤدى ذلك أنه إذا لم تكن هناك أجرة متفق عليها ، ثم قدرت القيمة الإيجارية للمكان المؤجر بواسطة لجان التقدير المشار إليها مباشرة قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثانية من هذا القانون الأخير ، ولا تعتبر القيمة الإيجارية المقدرة في هذه الحالة أجرة اتفاقية متعاقدا عليها ، في مفهوم حكم المادة المذكورة ، ولا يسرى في شأنها التخصيص المنصوص عليه في هذه المادة .

وقد أكد هذا المعنى التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — استنادا إلى هذا القانون وإلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — إذ نص في مادته الأولى على أنه « إذا اتفق الملك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقدا عليها . وتستمر لجان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يسبج قرارها نهائيا تستمر مجالس المراجعة في نظر الطبعون . أما إذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة إلى هذه الأماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية المتعاقد عليها . على أنه إذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فإنه يعتبر بمثابة القيمة الإيجارية المتعاقد به من وقت إبرام العقد » .

لقد انتهت هذا التفسير التشريعي إلى عدم اعتبار القيمة الإيجارية التي قدرتها لجان تقدير ، أجرة اتفاقية متعاقدا عليها ، حتى ولو اتفق الملك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثانية من

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فيما يختص بتخفيض ٣٥٪ من الأجر المتعاقد عليها ، وذلك لعدم وجود أجره اتفاقية متعاقد عليها ، فتستمر لجان التقدير ومجالس المراجعة في عملها ، على الرغم من صدور هذا القانون الأخير ، كما أنه إذا كان تقدير لجان التقدير للقيمة الإيجارية قد أصبح نهائياً — قبل صدور هذا القانون — فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية ، التي لا يجوز إجراء أى تخفيض فيها .

وإن مساكن ذوى الدخل المحدود التي أنشأها محافظة السويس في ظل أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد قدرت القيمة الإيجارية لها عن طريق لجنة تقدير الإيجارات المشكلة طبقاً لهذا القانون ، ثم خفض مجلس المحافظة هذه القيمة الإيجارية بقراره الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وشملت تلك المساكن بعد ذلك على أساس القيمة الإيجارية المخفضة . ومن ثم فلم تكن هناك أجره اتفاقية متعاقد عليها قبل تسخير القيمة الإيجارية للمساكن المشار إليها بواسطة لجنة التقدير المذكورة ، كما أن الأجر الواردة في عقود الإيجار المحررة بين لمحافظة ومستأجرى المساكن المذكورة ، وهي التي قدرتتها لجنة التقدير — وأن خفضتها المحافظة بعد ذلك لا تعتبر أجوراً اتفاقية متعاقداً عليها ، إذ لا يغير هذا التخفيض من طبيعتها في شيء وتبعا لذلك فإن هذه الأجر لا تخضع لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يجوز تخفيضها بالنسبة المنصوص عليها في هذه المادة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — بشأن تخفيض إيجار الأماكن — على المساكن التي أنشأها محافظة السويس لذوى الدخل المحدود آنفة الذكر وإلى عدم جواز ، تخفيض إيجارات هذه المساكن بالاستناد الى حكم المادة الثانية من هذا القانون .

(انتهى ٩٦٠ في ١١/١٠/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — حتى تلجأ الأماكن المقروضة في الصايف والمسابي — عدم جواز تقييد هذا الحق بقصره على المستأجر من الأماكن الخالية دون المستأجرين للأماكن المقروضة أو قصر هذا الحق على ذلك في بعض المناطق وعلى المستأجرين في مناطق أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٧) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على انه « يجوز للملاك والمستأجرين في المصايف والمشاتى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط التى ينص عليها هذا القرار » - ويبين من هذا النص ان المشرع اجاز تأجير الاماكن المفروشة فى المصايف والمشاتى ، وحدد من لهم حق التأجير وهم الملاك والمستأجرين ، ثم اناط بوزير الاسكان ان يحدد بقرار يصدره المصايف والمشاتى التى يجوز فيها التأجير والشروط التى يتم بها هذا التأجير ، ومن ثم فان هذا القرار يجب ان يكون مقصورا على تحديد من يحق لهم التأجير والا كان فى ذلك مجاوزة لحدود التفويض .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمخلول عبارة « المستأجرين » فى مفهوم احكام المادة (٢٧) المشار اليها ، وما اذا كانت تشمل مستأجرى الاماكن المفروشة او تقتصر على مستأجرى الاماكن الخالية ، فان القاعدة ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد فى النص ما يفيده ، واذا لم يرد فى النص ما يحدد المستأجرين بمستأجرى الاماكن الخالية دون المفروشة ، فانه يكون لهم جميعا حق تأجير الاماكن المفروشة فى المصايف والمشاتى التى يحددها وزير الاسكان وبالشروط التى يرضها ، والا يجوز قصر هذا الحق على طائفة دون اخرى او قصر حق طائفة على بعض المناطق ، وقصر حق طائفة اخرى على غيرها من المناطق والا كان فى ذلك مخالفة لحكم القانون ، ولا وجه للتعدي فى هذا الخصوص بالحكمة من النص لأن القاعدة انه لا اجتهاد فى موضع النص المصريح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تقييد حق تأجير الاماكن المفروشة بالمصايف والمشاتى ، بقصره على المستأجرين للاماكن الخالية دون المأجرين للاماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين للاماكن الخالية دون المستأجرين للاماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين فى المناطق الاخرى .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجبار الأملكن أغلق باب الطعن بالإلغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة — قصد المشرع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات — عدم جواز سماع الدعوى بطلب إلغاء قرار مجلس المراجعة ايا كانت طبيعة المخالفة ما دامت لا تنحدر بالقرار الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجبار الأملكن ، ان قرار مجلس المراجعة نهائى ، ولا يجوز الطعن فيه أمام القضاء ، اد تنص الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون المذكور على ما يأتى :

« يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لأى طريق من طرق الطعن » .

ويؤخذ من ذلك أن المشرع قد أغلق باب الطعن بالإلغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وأما كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الواقع أو تطبيق القانون ، لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقراراً للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الاجارية للأملكن ، اذ انه لا يجوز سماع الدعوى بطلب إلغاء قرار المجلس ايا كانت طبيعة المخالفة التى ينمائها صاحب الشأن على هذا القرار ما دامت لا تنحدر به الى درجة الانعدام .

(طعن ٧٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأملكن — اغلاق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة — قصد المشرع عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات — الحكم بعدم جواز سماع الدعوى بطلب الفاء القرارات المصادرة من مجلس المراجعة ايا كانت طبيعة المخالفات — التمسى بعدم دستورية هذا الحكم بدعوى مصادرته لحق التقاضى على غير أساس اذ يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء — القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصها .

ملخص الحكم :

ان المشرع اغلق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأملكن . لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وايا كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الواقع أو تطبيق القانون لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقرارا للوضع بالنسبة الى تحديد القبة الاجبارية للأملكن . فكما تعلقت المنازعة بقرار صادر من مجلس المراجعة بتحديد القبة الاجبارية للأملكن فانه لا يجوز سماع الدعوى بطلب الفائه ايا كانت طبيعة المخالفات التى ينعاها صاحب الشأن على القرار ما دامت لا تنحدر به الى درجة الانعدام ولا وجه للنعى بعدم دستورية نص المادة الخامسة المشار اليها بدعوى مصادرتها لحق التقاضى ذلك انه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما ، وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء ، واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللاتجاه الى القضاء للانتصاف لأن فى ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق ككل الدستور أصله اذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بمثابة تعطيل وظيفية السلطة القضائية وهى سلطة انشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى . لا انه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة

اختصاص القضاء بالتوسيع أو بالتضييق لأن التصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويمين اختصاصاتها وينبنى على ذلك أن كل ما يخرجها القانون من ولاية القضاء يصبح معزولا من نظره .

(طعن رقمى ٧٤٤ ، ٨٠٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الافتصاص بنظر قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إجراءات الأملكن شأنها شأن أى قرار انارى - عدم اخطار الملك بوعد نظر تظلم المستأجرين أمام مجلس المراجعة - بطلان قرار مجلس المراجعة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة السادسة من المادة (٥) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأملكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، وأن كانت تنص على أن تكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها كما يكون اقرار الصادر من مجلس المراجعة فى الظلم نهائيا وغير قابل للطعن فيه أمام أية جهة ، إلا أن المحكمة العليا حكمت بجلستها المتعقدة فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة (١١) القضائية (دستورية) ، بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأملكن المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ فيها نصت عليه من عدم جاز اطلعن فى قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل فى التظلم من قرارات لجنة التقدير ، ومن ثم فإن قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، يكون شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى صادر من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، يختص بنظر طلب الفائها القضاء الادارى ، وعلى ذلك يكون طلب الطاعنين الحكم بعدم اختصاص القضاء الادارى بتظلم الدعوى على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن المنازعة ، موضوع الدعوى التى اقامها المطعون ضده ، والصادر فيها الحكم المطعون فيه ، تدور حول بطلان قرار مجلس المراجعة

بعدم اخطار المدعى بالجلسة المحددة لتظر تظلم المستأجرين ليتمكن من إبداء وجهة نظره فيما هو معروض على المجلس وكذلك لعدم ضم تظلم المدعى الى تظلم المستأجرين والفصل فيهما بقرار واحد وان صدور القرار المطعون فيه انما يعنى ان مجلس المراجعة فصل في تظلمه دون ان يمثل أمامه ويبدى دفاعه .

ومن حيث ان الفصل في الطعن المتقدم من المالك او من المستأجرين في قرار لجنة تقدير الإيجارات ينطوى بحكم الزوم على فصل في الطعن المقدم من الطرف الآخر لذلك يتعين على مجلس المراجعة اذا ما نظر الطعن المقدم من أحدهما ان يخطر كلا من الطرفين بموعد نظره حتى يستطيع كل منهما ان يبدى أمامه وجهة نظره وملاحظاته ، فاذا انعقد المجلس ونظر الطعن في غيبة أى من الطرفين بسبب عدم اخطاره بالجلسة وفوت عليه فرصة الرد على بيانات الطاعن الآخر فان انعقاد هذا المجلس يكون وقع باطلا لما شاب اجراءاته من عيب جوهرى يمس أصلا من الأصول المقررة وهو حق الدفاع ويلحق هذا البطلان بالقرار الصادر من هذا المجلس لما داخله من عوج انحرف به عن هذه الأصول المقررة .

ومن حيث أن اثبات من أوراق الطعن أن مجلس المراجعة نظر تظلم المستأجرين ولم يخطر المالك بموعد نظر هذا التظلم بالرغم من أنه نظم بدوره من ذات القرار ، ومن ثم يكون قراره باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى إلغاء لقرار المطعون فيه قد أصاب الحق .
(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

قرارات مجلس المراجعة بتحديد القيمة الإيجارية للأماكن — لا يجوز سماع الدعوى بطلب الفسخ ما دامت لا تتحدر الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن ان قرار مجلس المراجعة نهائى ، ولا يجوز الطعن فيه امام القضاء ، اذ تنص الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون المذكور على أنه «يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لاي طريق من طرق الطعن ويؤخذ من ذلك أن المشرع

قد أغلق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة الدين تصدر بالتطبيق لاحكام القسانون آنف الذكر لا ترقى في ذلك بين من طبق القانون في حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا في حقه ، وايا كانت طبيعة المخالفة القانونية او نوع الانحراف في نحصيل لواقع أو تطبيق القانون ، لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقرارا للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الاجارية للأماكن ، فكما تعلقت المنازعة بقرار صادر من مجلس المراجعة بتحديد القيمة الاجارية للأماكن فانه لا يجوز سماع الدعوى بطلب الفاء قرار المجلس ايا كانت طبيعة المخالفة التي ينصها صاحب الشأن على هذا القرار ، ما دامت لا تنحدر إلى درجة الانعدام .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٤١٤ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

النظام من قرار لجنة التقدير — اخطار مالك العقار بالنظام ويتسارع الجلسة المحددة لنظره امام مجلس المراجعة لا يعتبر اجراء جوهريا — اغفاله لا يشكل صورة من صور انعدام القرار .

ملخص الحكم :

ان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكذلك نصوص قرار وزارة الاسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٢ المنظم لاجراءات النظم من قرار لجنة التقدير والفصل في النظم بواسطة مجلس المراجعة — قد خلت مما يوجب اخطار مالك العقار بأن نظما قد رفع من المستاجر عن قرار لجنة التقدير أو مما يوجب ابلاغه كذلك بالجلسة المعينة امام مجلس المراجعة لنظر هذا النظم، بل ان هذه النصوص قد خلت جميعا بما يؤخذ منه أن هذا الاعلان يعتبر اجراء جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على مجرد اغفاله بطلان القرار بحسب مقصود الشارع ، ويفرض أن اغفال المالك غير المتظلم بنظم المستاجر ، يعيب قرار مجلس المراجعة ، فانه لا ينحدر به الى حد الانعدام ذلك أنه فضلا عما تقدم من أن النصوص قد خلت مما يؤخذ منه أن اعلان المالك يعتبر اجراء جوهريا في ذاته فان النظم لمجلس المراجعة لا يختصم المالك ، بل يختصم قرار لجنة التقدير ذاته ، والمفروض أن المالك

قد قدم مستنداته أمام لجنة التقدير ، وليس في مسلك مجلس المراجعة في الحالة المطروحة ، وهو صاحب الولاية قانونا في نظر النظم ، ما يشكل صورة من صور الانعدام .

(طعن ١٠٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عدم اعلان المستأجر بالتظلم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا يسم قرار المجلس .

ملخص الحكم :

ان عدم اعلان المستأجر بالتظلم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا يسم قرار المجلس .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

خضوع الأملكن لخفض الأجرة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ —
مناطه تمام انشائها قبل العمل بهذا القانون — لا عبرة بالتمهيد الاجبار قبل
الصل بهذا القانون ما دلت الأملكن لم يتم انشاؤها حتى تاريخ العمل به

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض
أجبار الأملكن تقضى في نقرتها الاولى والثانية بان « تخفيض بنسبة ٣٥٪
الأجور المتعاقد عليها للأملكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
الذي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجبارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا
نهائيا غير قابل للطعن فيه وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تجديدا

نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيمة الاجبارية ويسرى بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الايجار» ومفاد هذا النص ان المشرع شرط لانخفاض اجور الاماكن المتعاقد عليها الذى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجبارية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن ان يكون هذه الاماكن خاضعة لاحكام هذا القانون . ويبين من الرجوع لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المذكور ان خضوع الاماكن لاحكامه منوط بتمام انشائها ذلك ان مقتضى خضوع الاماكن لهذا القانون . هو تحديد قيمتها الاجبارية وفقا لاحكامه بواقع نسبة قدرها ٥٪ من قيمة الأرض والباقي مقابل صافي فائدة استثمار لنعتار مضافا اليها ٣٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، ومؤدى ذلك ان تحديد ايجار الاماكن يرتبط بتمام انشائها وجودا وعدمها ، حيث لا يتأتى تقدير المباني توطئة لتحديد القيمة الاجبارية لها الا بنجام انشائها وتوافر مقومات المحل الذى يتناوله التقدير . ومن منطلق هذا الفهم اوجبت المادة الرابعة من هذا القانون على مالك البناء ان يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها فور اعداده للاستعمال لتقوم بتحديد الايجار وتوزيعه على وحدات البناء ، الا الذى يقطع بان خضوع الاماكن لهذا القانون مرهون بتوافر عناصر التقدير واسبابه ولقى لا تتحقق الا بتمام انشاء هذه الاماكن واعادها للاستعمال . وترتبطا على ذلك لا تخضع الاماكن للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ المذكور الا عند تمام انشائها ، ويستتبع ذلك عدم خضوعها ايضا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ما لم يكن قد تم انشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . والقول بغير هذا النظر من شأنه - فضلا عن مخالفة حكم القانون - اخضاع الاماكن التى لم يتم انشاؤها ، لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليها ، وتخفيض قيمتها الاجبارية المتعاقد عليها - قبل تمام انشائها - بالنسبة المنصوص عليها فى هذه المادة ، بما مؤداه خضوعها مرة اخرى لما قد يصدر بعد ذلك من خفض ايجار الاماكن التى يتم انشاؤها بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المذكور على ما انتهج المشرع فى القانونين رقمى ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الصادرة فى شأن خفض ايجار الاماكن ، واللذين نصا - كقاعدة عامة - على سريان التخفيض المقرر ، على الاماكن التى تكون قيد انشائها بعد العمل بقانون خفض ايجار الاماكن السابق عليه وهكذا ، ومن شأن ذلك ازدواج التخفيض وهو أمر لا يسوغ فى المنطق أو القانون .

ومن حيث انه ابا كان الراى فيما اثره المدعى - وسابره فيه الحكم

المطعون فيه — من أن أيجار الوحدة السكنية مثار المنازعة قد انقصد ومقتضا
لأحكام القانون المدني في ٧ من يولية سنة ١٩٦٤ بتلاقي ارادة طرفيه المتمثل
في قبول محافظة القاهرة لإجراء القرعة بين المتقدمين لاستئجار وحدات
العمارات المشار اليها — ومن بينهم المدعى — وخطر المحافظة له كتابة
بفوزه في هذه القرعة بوحدة سكنية مكونة من أربع غرف ، أيا كان الرأي
في توافر شروط انعقاد العقد على هذا النحو ، فإنه لما كان خضوع
الأملاك لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر مشروط بتمام انشائها
قبل تاريخ العمل بهذا القانون على ما تقدم بيانه ، وكان الثابت من الأوراق ،
دون ثمة خلاف بين الطرفين المتنازعين أن العبارة رقم (١) التي تقع الوحدة
السكنية مثار المنازعة منها ، قد تم انشاؤها في عام ١٩٦٦ بعد تاريخ العمل
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، وبالتالي لم تكن قد خضعت لأحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه بهذه المثابة لا تخضع الوحدة السكنية
مثار المنازعة لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومن ثم لا يسرى الخفض
الذي تضمنته المادة الثانية منه على أجرة هذه الوحدة المقول بالتمتع عايبها
قبل تاريخ العمل بهذا القانون ويكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه ،
والأمر كذلك ، برفض أعمال أحكام هذا القانون على الوحدة السكنية المشار
اليها ، وباختصاصه في تحديد قيمتها الإيجارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، صحيحا في القانون بما لا وجه للنعمى عليه
في هذا الشأن بدعوى مخالفة القانون .

(طعن ٢٢٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٤)

الفصل الرابع

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد اجارات الامكن معديلا بالقانون
١٩٨/١٣٦ بشأن بعض احكام اجارات الامكن

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ان المشرع حدد الحالات
التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكن المؤجر له او جزء منه مفروشا ويستحق
المالك فيها اجرة اضافية له مدة التأجير مفروشا طبقا لنسب معينة -
يخرج عن هذه الحالات حالة النص صراحة في عقد الايجار على تأجير المكن
بداية يتقصد استغلاله في اعمال الفندقية او البنسوينات - يؤدي ذلك : عدم
استحقاق المالك في هذه الحالة اجرة اضافية عن واقعة تأجير المكن لفرد
الفندق او البنسوين ياعتبر انه لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم
مقابلها بداء اضافة الى الايجار .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه : «لا يجوز
للمستاجر في غير المصايف والمشاتى المحددة وفقا لاحكام هذا القانون ان
يؤجر المكن المؤجر له مفروشا او خاليا الا في الحالات الآتية :

(١) اذا اقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة .

(ب) اذا كان مزاولا لمهنة حرة او حرفة غير مقلقة للراحة او مضرة
بالسمة وأجر جزئا من المكن المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة
او حرفة ولو كانت مخيرة لمهنته او حرفته .

(ج) اذا اجر المكان المؤجر له كله او جزءا منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم .

(د) انتاجير للمال في مناطق تجمعاتهم وكذا التاجير للمصالحين بمختلف اجهزة الدولة والحكم المحلي والقطاع العام وذلك في المسكن التي يعينون بها او ينقلون اليها .

(هـ) في الحالات والشروط المبينة بالبندين (ا و ب) من المادة السابقة . وفي جميع الاحوال يشترط الا يزيد مجموع ما يقوم المستاجر هو وزوجته وأولاده القصر بتاجيره مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة ، ولا يفيد من حكم هذه المادة سوى مستأجرى وحديات الأماكن الخالية » .
وإن المادة (٤٥) من ذات القانون تنص على أنه « في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان او جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك اجرة اضافية عن مدة التاجير مفروشا بواقع نسبة من الاجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى :

وفي حالة تأجير المكان المفروش جزئيا يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة » .

ومفاد ذلك ان المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان المؤجر له او جزء منه مفروشا ، وهي حالات تنصرف الى الأماكن التي تؤجر للاستعمال الشخصي بغرض السكنى أو مزاولة مهنة أو حرفة، واعتبر التصريح للمستاجر بتأجير المكان مفروشا من الباطن تقريرا لميزة اضافية له لم تكن واردة في عقد الايجار ، فقرر في مقابلها استحقاق المالك اجرة اضافية عن مدة التاجير مفروشا طبقا لنسب معينة ، وعلى ذلك فانه يخرج عن هذه الحالات حالة النص صراحة في عقد الايجار على تأجير المكان بداءة بقصد استغلاله في اعمال الفنادق أو البنسيونات ، فلا يستحق المالك عنها زيادة في الاجرة عن تلك المحددة في العقد باعتباره لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم في مقابلها بداءة اضافة الى الايجار ، وبالمطبع فان هذه الحالة الأخيرة تخلف عن حالة إستئجار المكان لفرض آخر ثم تغير الاستعمال الى بنسيون أو فندق ، حيث يحق للمؤجر أن يطالب بابطال العقد لتغير الغرض منه دون موافقته فضلا عن استحقاقه للاجرة الاضافية إن كان لها مقتضى .

وبمضلا عن ذلك فانه في حين ان قانون الاجارات تضمن قواعد تصد بها اساسا الحد من الحالات التي يجوز فيها للمسافر بغرض الاستعمال الشخصى ان يؤجر المكان مفروشا من باطنه ، ونظم حالة تأجير المكان المفروش جزئيا فلم يقرر للمالك حقا الا في نصف الأجرة الإضافية ، الأمر انذى تحول دون تطبيقه في مجال الاستغلال الفندقى صعوبات عملية : فان النشاط الفندقى انما يخضع في مزاويلته لقواعد خاصة مغايرة تنظم جميع جوانبه كما ان الخدمة التى تقدم للنزل في الفنادق والبنسيونات تعد عنصرا أساسيا في الاستغلال ، مما استتبع خضوع مقابلها لقواعد خاصة بتولى بمقتضاها الجهات القائمة على شئون السياحة تحديد مقابل الإقامة بالفندق بحسب نوع ودرجة المكان المستغل ، وهى قواعد لم يعرفها قانون الاجارات لذى لم يتدخل في تحديد قيمة ايجار المكان مفروشا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وانتشريع الى ان استئجار المكان بغرض استغلاله بنسيونا أو منفعا لا يعتبر من الأحوال التى يستحق المالك فيها أجرة اضافية عن واطعة تأجير المكان لنزلاء البنسيون أو الفندق بالتطبيق لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

ملف ٢٤/١١٤/٢٥٥ في ٢٠/٤/١٩٨٠

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

اصدار هيئة الاوقاف المصرية قرارا بازالة التمدى على شقة باحدى عمارات الاوقاف وتنفيذ ازالة بالطريق الإدارى - الطعن على هذا القرار- عقد الإيجار المبرم بين هيئة الاوقاف المصرية باعتبارها هيئة عامة وبين أحد الأفراد وإن كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقد الإيجار إلا انه لا يعتبر عقدا إداريا - السبب انه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه - خضوع هذا العقد لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن - القضاء الإدارى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يراقب صحة السبب الذى قام عليه القرار - هذه الرقابة تقتضى التحقق مما اذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه -

يشترط طبقا للمادة ٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (لامتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر الأصلي في المسكن الإقامة (لمدة سنة) حتى الوفاة أو الترك — تصور الأقلية المطلبة على أنها ضرورة التواجد الفعلي للمشارك في السكن وقت الوفاة تصور قلصر — المبرة في القانون بالأقلية المعتادة بحيث يكون المسكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه وملاؤه ولا ملوى له سواء .

ملخص الحكم :

ان هيئة الاوقاف المصرية — عقب وفاة المرحوم المستأجر الأصلي لشقة النزاع في ١٩٨٠/١/٣ أنكرت على الطاعن ما يدعيه من حق استمرار عقد الإيجار لصالحه طبقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تأسيسا على ان المستأجر الأصلي كان يقيم بمفرده في الشقة وإن الطاعن لم يكن يشاركه الإقامة حتى تاريخ وفاته .

ومن ثم أصدرت الهيئة قرارها رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بإزالة التعدي على الشقة المذكورة وتنفيذ الإزالة بالطريق الإدارى طبقا لحكم المادة ٩٧ من القانون الخنى .

ومن حيث أنه يعمين التتويه يادى ذى بدىء الى أن عقد الإيجار للشقة المذكورة المبرم بين الهيئة والمرحوم بتاريخ ١٩٤٩/١/١ — خلافا لما أرتأته هيئة مفوضى الدولة — لا يستجمع كافة مقومات العقد الإدارى ذلك أنه من المقرر أن العقد الإدارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة . وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو انتهاز أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . وأنه ولئن كان عقد الإيجار المشار اليه أحد طرفيه هيئة عامة ، وقد أنطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقود الإيجار ، إلا أنه يقينا لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وإنما يستهدف العقد أساسا استغلال الهيئة المؤجرة لأملاكها. شأنها شأن الأفراد للمالكين لعقارات ، وانقضاء المستأجر بالعين المؤجرة انتفاعا خلاصا .

وبناء عليه فإن هذا العقد يخضع لأحكام قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المتعلقة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه . ولا يجوز في هذا الصدد أعمال حكم البند ٢٨ من العقد التي تجيز للهيئة إذا توفى المستأجر اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بلا حاجة الى حكم قضائي والاكتفاء بإعلان الورثة بحصول الفسخ ، وذلك لمخالفته حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي وقعت وفاة المستأجر الاصلى في ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث أن القضاء الإداري وهو يسلط رقابة على القرار المطعون فيه ، إنما يراقب صحة السبب الذي قام عليه القرار ، وما إذا كان يؤدي مائيا وقانونيا — الى ما انتهى اليه القرار من نتيجة . وهذه الرقابة تقتضي التحقق مما إذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه . فإن كان له هذا الحق لم تعد حيازته للشقة من قبيل التعدي ، ويفقد قرار الإزالة الطعن فيه ولا سبب له خليفه بالإلغاء . وإن لم يكن له هذا الحق صح القرار لقيام سببه وهو تعدي على أموال الأوقاف .

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تنص على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون ، لاينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه إذا تبقى فيها زوجه أو اولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقسمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسبيا أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار اقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن ايها اقل ... وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين . ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق "تضامن بكافة أحكام العقد" .

ومن حيث أن ثلثات من أوراق الدعوى إن الطاعن تسمى حافظتي مستندات طويينا على :

١ — أصل البطاقة الشخصية للطاعن الصادرة من مكتب سجل مدني اسيوط وقد دون أمام محل الإقامة « الشاطبي — عمارة الأوقاف شقة ٤٠ » .

٢ — رخصة قيادة خاصة بالطاعن مؤرخة ١٩٧٦/١٠/٣ صادرة عن قسم مرور الاسكندرية ومدون امل محل اقامة « الاوقاف الشاطبي » .

٣ — ائذار على يد محضر اعلن للطاعن في ١٩٧٩/١/١٩ على محل اقامته بالعنوان السابق .

٤ — صورة رسمية من المذكرة رقم ٣٣ احوال نقطة شرطة الشاطبي محررة بتاريخ ٧٩/٧/١٩ ابلغ فيها الطاعن عن فقد بطاقة التكوين الخاصة بعمه المذكور الذي يقيم معه الطاعن بالعنوان السابق .

٥ — شهادة رسمية من شركة الشرق للتأمين مؤرخة ١٩٨٠/١/١٩ تفيد ان الطاعن منذ تعيينه بالشركة في ١٩٧٩/٥/١ وعنوانه المثبت في ملف خدمته هو الشاطبي ٥ عمارة الاوقاف حرف (و) شقة ٤٠ وانه حتى تاريخ الشهادة لم يخطر الشركة بتغيير محل اقامته .

٦ — شهادة رسمية من مركز تعبئة باب شرقي — منطقتة تجنيد الاسكندرية مؤرخة ١٩٨٠/١/٢٤ تفيد ان الطاعن مسجل بالمركز بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٦ وأن عنوان استدعائه هو العنوان السابق .

٧ — فاتورة بيع صادرة من شركة بيوت الازياء الراقية بالاسكندرية باسم الطاعن مؤرخة ١٩٧٦/٨/٩ ثابت بها عنوانه السابق .

٨ — عدة مكاتبات واردة للطاعن على العنوان السابق وعليها ختمات البريد بتاريخ مختلفة من ١٩٧٩/٥/١٠ .

٩ — عدة مكاتبات صادرة من شركة النقل والهندسة بالاسكندرية والبنك الاهلي فرع المنشية وشركة لويبرز لتسجيل السفن بلندن ، وسفارة كندا بالقاهرة ، وكلها موجهة للطاعن على العنوان المذكور ، ويرجع تاريخها الى عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فانه بالاطلاع على المسورة الرسمية للمحضر رقم ٦٩٦ — لسنة ١٩٨٠ ادارى باب شرقي الذي ابتداء تحريره بمعرفة شرطة قسم المنشية بتاريخ ٨٠/١/٥ — بناء على الشكوى

المقدمة من الطاعن الى نيابة قسم المنشية عن تعرض مدير عام هيئة الاوقاف بالاستكدرية له في حيازته واقلمته بالشقة موضوع النزاع ، - يبين ان غالبية سكان العمارة المذكورة من جيران المتوفى قد شهدوا واقروا في محاضر الشرطة ان الطاعن كان يقيم مع عمه المتوفى بشقة النزاع اقامة مستديمة منذ حوالي اربع سنوات قبل وفاته . كما شهد بذلك المكجوى الذى يجاور العمارة مقررًا انه كان يأخذ دائما ملاس الطاعن من الشقة المذكورة لعدة سنوات . وكان يشاهد الطاعن مقبيا بها اقامة معتادة .

ومن حيث انه ولئن كان مندوب هيئة الاوقاف قدم في محاضر التحقيق في الشكوى المشار اليها «المحضر المؤرخ ١٩٨٠/٣/٢» ثلاثة اقرارات مؤرخة ١٩٨٠/١/١٧ موقعة باسماء اللواء المقيم بالشقة رقم ٤٨ بالعمارة المذكورة ، واللواء المقيم بالشقة رقم ٢٨ بالعمارة ، والمسدعو والمدون تحت توقيعه في الاقرار « ١٤ شارع طوسون » ويقر ثلاثتهم فيها ان المرحوم كان يقيم بالشقة موضوع النزاع بفرده دون أى شاغل آخر - ولئن كان ذلك إلا انه عندما انتقل محقق الشرطة - بناء على تكليف النيابة العامة الى العمارة المذكورة لسماع اقوال السادة المذكورين وذلك بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ ، قرر اللواء في محضر سماع الاقوال ان الطاعن اقام فعلا فترة لا يمكن تحديدها مع عمه المرحوم ومفاد ذلك ان هذا الشاهد تتضارب شهادته الواردة بمحضر التحقيق مع الاقرار الكتابى المنسوب اليه والمقدم من هيئة الاوقاف ، الامر الذى يستوجب الالتفات عن اقراره في مجال الاعتماد بالادالة والشواهد المحصلة في النزاع المعروض .

كذلك فان المحقق لم يستدل على الشخص الموقع على الاقرارانثالث باسم ، واقر حارس العمارة انه لا يوجد ساكن في العمارة بهذا الاسم ولكن يوجد ساكن بالشقة ٣٦ بالدور الرابع ، وقد سبق اخذ اقواله بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ فآقر الطاعن انه يقيم مع عمه المذكور بصفة مستديمة حوالى مدة اربع سنوات قبل وفاته وكانت جميع ملابسه وادواته ومفروشاتة بالشقة المذكورة .

ومفاد ذلك انه لا يبقى من هذه الاقرارات الثلاثة المكتوبة والمقدمة من هيئة الاوقاف دليلا على عدم اقامة الطاعن مع عمه بالشقة المذكورة ، الا لاقرار الموقع - فقط - من اللواء المقيم بالشقة رقم ٢٨ من العمارة ، والمعزز بشهادته في محضر التحقيق ، وهو الدليل

الوحيد الذى يظهر الهيئة فى ادعائها بأن الطاعن لم يكن مقبياً مع عمه بالشقة المذكورة قبل وفاته ، وذلك فى مقابل اجماع مع باقى السكان الذين سمعت اقوالهم فى محضر التحقيق بأن الطاعن كان يقيم اقامة معتادة مع عمه منذ أن عمل بفرع شركة الشرق للتأمين بالاسكندرية فى ١٩٧٦/٤/١ أى لمدة تقرب أربع سنوات سابقة على وفاة عمه .

ومن حيث أنه لا منفع فى الاستدلال بعقد بيع منقولات الشقة المذكورة المبرم بين المرحوم . . . وشقيقته . . على أن الشقة قد أخلاها أو أظهر ارادته فى تركها ذلك أن الثابت من الاطلاع على عقد البيع أنه محرر بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٥ أى فى تاريخ يسبق واقعة وفاة المذکور بحوالى عشر سنوات ، ولا ينافى أحد أن المذکور ظل مقبياً بالشقة بعد ذلك التاريخ وإلى ما بعد منتصف عام ١٩٧٩ بدليل أن الهيئة المطعون ضوها قدمت ضمن حافظة مستنداتها أمام محكمة القضاء الإدارى . بجلسة ١٩٨٠/٧/٢ « خطاباً إليهما من المرحوم . . . مؤرخاً ١٩٧٩/٧/١٧ يذكر فيه أنه يلزم الفرائش بسكته بالعمارة المذكورة وأنه لاحظ أن جدران الشرفة بالشقة بها شقوق تهدد بنسقوطها على المارة وطلب انتداب أحد مهندسى الهيئة للمعاينة واتخاذ اللازم لدرء الخطر الذى ينجم عن ذلك .

والبإدى أن الهيئة تريد أن تدال — خطأ — على أن إثبات تاريخ عقد بيع المنقولات لمكتب توثيق أسيوط بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ ، يفيد أن المستأجر الأصلى قد أخلى الشقة موضوع النزاع فى هذا التاريخ وأنه كان مقبياً فى مدينة أسيوط . ولقد ساءرا الحكم المطعون فيه الهيئة فى هذا الاستدلال . وهو استدلال فاسد لثلاثة وجوه :-

أولاً : أن إثبات تاريخ أى عقد أو محرر يمكن أن يتم بنسباء على طلب أى من أطراف هذا العقد أو المحرر ، ومن ثم فإن التقدم بعقد المنقولات المشار إليه إلى مكتب توثيق أسيوط لإثبات تاريخه يجوز أن يكون عن طريق شقيقه المرحوم . . . المشتري . وهو الأمر الراجع لائمهـا هى التى تقدمت إلى المحكمة بصورة العقد ثابتة التاريخ فى طلب تدخلها فى الدعوى .

الثانى : أنه يفترض أن المرحوم . . . هو الذى تقدم بطلب إثبات التاريخ إلى مكتب توثيق أسيوط فى ذلك التاريخ ، فإن هذه الواقعة

في حد ذاتها لاتنفيد بحكم اللازم انه كان يقيم اقامة معتادة بأسبوط مصحوبة بنية ترك مسكنه نهائيا بالاسكندرية .

الثالث : ان بيع منقولات الشقة بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٠ ، او على أسوأ انفروض بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، لا يفيد بالضرورة إخلاء المسكن ، فقد يكون ذلك بقصد تجديد اثاثه ومفروشات أو استبدالها بغيرها . ويقطع بذلك أن المحضر الادارى المحرر بمعرفة شرطة باب شرقي عن تنفيذ القرار المطعون فيه وتسليم الهيئة الشقة موضوع النزاع بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٠ ، قد ثبت فيه أن جميع حجرات الشقة مشغولة بأثاث ومفروشات ومنقولات تغاير في وضعها تلك الواردة بعقد البيع .. المؤرخ ١٥/٥/١٩٧٠ . علما بان هيئة الأوقاف كانت قد سارعت نور وغات المستأجر الأصلي بخلق باب الشقة بمعرفتها وتشجيعه .

ومن حيث أنه لا وجه أيضا للاستدلال بالخطاب الذي أرسله المرحوم الى هيئة الأوقاف بالاسكندرية بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٩ يحيطها علما بتشقق الشقة الدائرية المذكورة وإبلولتها للسقوط ويطلب منها ايضاد احد مهندسيها للمعاينة واتخاذ اللازم ، لوجه للاستدلال بذلك على أن المذكور كان بمفرده بشغل العين موضوع النزاع ، لأن ما ورد بهذا الخطاب لا يفيد صراحة او دلالة على اقلية المذكور بمفرده وليس يلزم أن يساهم الطاعن في تحرير هذا الخطاب او توقيعه مع عمه المذكور ، ليقدم البرهان على اقامته معه ، سيما وأن الامر الطبيعى أن يوجه الخطاب المؤجر من للمستأجر الأصلي .

ومن حيث أنه ولئن صح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في صدد تفسير المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه يشترط لامتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر الأصلي في المسكن اقلية حتى الوفاة أو التارك بحيث يكون المشارك مقيما بالمسكن مع المستأجر الأصلي وقت الوفاة أو التارك حتى ينتقل اليه الحق في امتداد عقد الإيجار .

الا أن الحكم المشار اليه قد أخطأ في تطبيق هذه القاعدة القانونية على وقائع الدعوى ، لفساد في تصور معنى الاقلية المطلوبة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو التارك ، اذ حصلها الحكم المطعون فيه على أنها ضرورة التواجد الفعلي للمشاركة في المسكن وقت الوفاة ، وهذا تصور قاصر ، لأن العبرة

في ينتفون بالاقامة المعتادة بحيث يكون المسكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه ومأواه ، ولا مأوى له سواء ، وأن تظل الاقامة بهذا المعنى لمدة سنة على الأقل سابقة على الوفاة . وهذا هو ما كشف عنه الأوراق وتضافرت عليه الدلائل في صالح الطاعن .

ومن حيث انه لما تقدم جميعه يبين ان القرار المطعون فيه ان قرر اخلاء عين النزاع — من الطاعن بالطريق الادارى بزعم ان حيازته للعين تمثل تعد على اموال الاوقاف ، في حين ان سائر الأوراق وجميع الدلائل وشواهد الحال تساند ادعاء الطاعن بأنه كإن يشارك معه المستاجر الاصلى للعين في الاقامة بها اقامة معتادة لمدة تبلغ حوالى أربع سنوات سابقة على وفاته مما يجعل لاستمرار حقه في حيازة العين والاقامة بها سنداً من القانون ، ينتفى به وصف اقامته بأنها من قبيل التعدي ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سبب غير صحيح ، فبات مخالفاً للقانون ، حقيقاً بالالفاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير هذا المذهب وقضى برفض الدعوى ، يكون قد اخطأ في تحصيل الوقائع وفي تطبيق احكام القانون ، وتعين القضاء بالفائه ، ويقبول الدعوى شكلاً ، وفي موضوعها بالفاء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار ، والزام جهة الادارة بالمصاريف عملاً لحكم المادة ١٨٤ «مرافعات» .

طعن ٣٣٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٨٣

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتاجر الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ولا يشمل الرسم البلدى ورسم الشاغلين .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة (١٢١) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن انشاء مجلس بلدية القاهرة التى

تنص على أنه « للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة او مضافة بنسبة مئوية الى ضرائب أو موائد أو رسوم حكومية على الا تتعدى هذه الرسوم النسبة الحد الاقصى المقرر لكل منهما على النحو الآتى : —

- أ —
ب —

ج — الرسم على العقارات المبنية الذى يدفعه المالك لضريبة $\frac{2}{3}\%$ على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه العقارات .

د — اترسم الاجارى الذى يدفعه شاغلوا المباني لضريبة $\frac{4}{5}\%$ على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه المباني ، ويعنى من هذا الرسم شاغلى الامكن التى لا تتجاوز قيمتها اربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية والتي تنص المادة الاولى منه على أن « نفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها وايا كان الغرض الذى تستخدم فيه » .

واستعرضت الجمعية ايضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تعفى من اداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضافية الاخرى المتوقعة بها المساكن التى لا يزيد متوسط الاجار الشهرى كما يعفى من اداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الاجار الشهرى » .
كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم الصلابة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعفى اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغلى المباني المؤجرة لاغراض السكنى التى انشئت او نشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ولا تدخل ايرادات هذه المساكن فى وعاء الضريبة العلية على الايراد . » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فسق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية (أ) الضرائب الاصلية وهى تلك التى فرضت بالقانون

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات واتخذت من القيمة الاجبارية لهذه العقارات (ب) والضرائب الاضائية وهي التى فرضت بقوانين اخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الاصلية (القيمة الاجبارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدفاع وضريبة الامن القومى اللتين الغيتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث أن المستقر عليه فقها وقضاء انه ولئن كانت الضريبة تتفق مع الرسم فى كونها فريضة مالية تدفع نقدا وبصفة نهائية للدولة الا ان طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث اداة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون اما الرسم فيكفى أن يستند الى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم بلوائح أو قرارات ادارية ، كما ان الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بمناسبة ادائها فى حين أن الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع من جانب احدى الادارات والمرافق العامة ، وعلى ذلك فان صدور قانون بالاعفاء من ضريبة معينة لاينصرف اثره بالضرورة الى الرسوم التى قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة أساسا لفرضها مالم ينص القانون صراحة على ذلك لاختلاف طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال كل منها عن الآخر فى اداة فرضه وأحكامه .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم ، فانه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد تناول العقارات الواردة به بالاعفاء من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضائية إلا ان ذلك لاينصرف الى الرسوم المفروضة على ذات العقارات ومنها رسم الشاغلين والرسم البلدى ورسم النظافة العامة ، ذلك أن هذه الرسوم ليست من قبيل الضرائب الاضائية فضلا عن أن المشرع لم يتناولها بالاعفاء صراحة .

ومن حيث أنه ملوك ذلك أن المشرع عندما قرر - بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ - اعفاء المساكن الواردة به من اداء الضرائب على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والضرائب الاضائية الاخرى المتوقعة بها المفروضة بقانون كضريبة الدفاع وضريبة الامن القومى ، لم يتعرض للرسوم البلدية أو المحلية المفروضة ببناء على قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦١ ، أو بناء على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام الجاسس

البلدية - بل ترك هذه الرسوم للنظام القانوني الذي يحكمها تمارس المجالس المحلية سلطتها المخولة لها بناء على القانونين سالفى الذكر في فرض الرسوم المحلية والبلدية وطبقا للاحكام الواردة في هذين القانونين .

(ملف رقم ٩١/٢/٧ جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

٢٩ - قلعة

المبدأ :

المقصود بتغيير استعمال العين لغرض أغراض السكنى الموجب لزيادة الأجرة هو التغيير الذي يتم بعد نشوء العلاقة الإيجارية لفرض السكنى ابتداءً طبقاً للمادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يعامل التاجر لهيئة التأمينات الاجتماعية كمن يملك لها معاملة التاجر لأغراض السكنى .

نصوص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ونص على انه « في جميع الاحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك الى غير أغراض السكنى تراد الأجرة القانونية بنسبة - ٢٠٠٪ للمباني المنشأة قبل اول يناير ١٩٤٤ ، ١٠٠٪ للمباني المنشأة منذ اول يناير ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٩١ ، ٧٥٠٪ للمباني المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٩١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠٪ للمباني التي يرخس في إقامتها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية - نفس المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ونص على انه « اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تراد في اول يناير من كل سنة اجرة الامكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة هورية ثابتة بنواقع نسبته من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على المقارنات المبينة في ذات وقت الإنشاء » .

واستعرضت المادة ١٩ من ذات القانون وتنص على أنه في جميع الأحوال أننى يتم فيها تغيير استعمال العين الى غير أغراض السكنى تزداد الإجسرة القانونية بنسبة :

١ — ٢٠٠٪ للبائى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

٢ — ١٠٠٪ للبائى المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

٣ — ٧٥٪ للبائى المنشأة منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

٤ — ٥٠٪ للبائى المنشأة أو التى تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

وفى حالة التغيير الجزئى للاستعمال يستحق المالك نصف النسب المشار إليها ويشترط ألا يترتب على تغيير الاستعمال كليا أو جزئيا الحاق ضرر بالمبنى أو بشاغليه ، وتلغى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتبارا من تاريخ المبل بهذا القانون .

كما تبين للجمعية أن المادة ٢٧ من ذات القانون تقضى بأن « تعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المبائى المؤجرة لأغراض السكنى .
الاملكن المستعملة فى أغراض لا تعطل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصريين » .

ومناد ذلك أن المشرع استحدث فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نص المادة ٢٣ سالفه البيان ، وبمقتضاها يحق للمؤجر فى حالة تغيير استعمال العين لغير أغراض السكنى . زيادة الأجرة القانونية بنسب محددة حسب تاريخ اقامة المبنى بهد أن ذلك مشروط بأن يتم تغيير الاستعمال بعد المبل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، لماذا كلفت العين مؤجرة ابتداء بقصد استعمالها فى غير أغراض السكنى فإن نص المادة ٢٣ ينحصر عنها اذ لا يكون قد طرأ بعد نشوء العلاقة الإيجارية

أي تغيير في الغرض الذي استؤجرت العين من أجله ، ولا بحق للمالك طلب زيادة الأجرة القانونية حتى ولو كانت العين قد أعدت أساساً لأغراض للسكنى مادام قد أجراها ابتداءً لغرض أغراض السكنى .

ولما كان هذا الحكم قد أوجد تفرقة في المعاملة بين الأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى قبل العمل بالقانون المذكور وتلك التي يتم فيها التغيير بعد تاريخ العمل به عاد المشرع ووجد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معاملةً للأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى وقرر زيادة الأجرة بنسب محددة ودورية لجميع الأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وفي حالة ما إذا كانت العين قد أجرت ابتداءً كسكن ثم تم تغيير استعمالها — بعد التاريخ المذكور — إلى غير أغراض السكنى قرر المشرع زيادة الأجرة القانونية بذات النسب الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المضافة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وقد أولى المشرع رعايته للأنشطة التي لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقرر في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معاملة الأماكن المؤجرة لزاوله هذه الأنشطة معاملة الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى إذا كانت مؤجرة لمصريين ، ومن ثم لا تسرى الزيادة المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ١٩ من القانون المذكور على الأماكن التي تمارس فيها هذه الأنشطة .

وإذ يبين من الأوراق أن البند الأول من العقد الموثق بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومالك العقار الذي تشغله منطقة تأهيلات الجيزة قد نص على أن استئجار العين قد تم بقصد استعمالها كمكتب للتأمينات الاجتماعية ، فإن هذه العلاقة الإيجارية تكون قد نشأت ابتداءً لغرض أغراض السكنى ومن ثم فلا يحق للمالك المطالبة بزيادة الأجرة في ظل العمل بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . كما لا يحق له المطالبة بالزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن التأجير لهذه التأمينات الاجتماعية . وهي إحدى الهيئات العامة يعامل معاملة التأجير لأغراض السكنى ، إذ أن نشاطها لا يدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الفصل الخامس مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ انتقلت ملكية العقارات التي كانت تشغلها المدارس الاولية والتي كانت مملوكة لمجالس المديرية الى وزارة المعارف التي تلزم بدفع ايجار عن الاجزاء التي يشغلها موظفوها من المباني المملوكة لمجالس المديرية .

ملخص الفتوى :

بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ نقل اختصاص مجالس المديرية بإدارة مرقى التعليم الاولى الى وزارة المعارف العمومية كما نقل اليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات .

وقد رأت وزارة المعارف ان العقارات التي كانت تشغلها المدارس الاولية والتي كانت مملوكة لمجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها للدولة ضمن ما انتقل اليها بمقتضى ذلك القانون وتؤيد الوزارة وجهة نظرها بأن نفقات انشاء هذه المباني صرفت من اعتماد التعليم الاولى في ميزانيات مجالس المديرية الذي كانت وزارة المعارف تتحمل الجزء الاكبر منه في صورة اعانات سنوية تقدمها الحكومة الى المجالس . كما كانت مجالس المديرية تستخدم في انشاء هذه المباني هبات الاهالى المالية التي كانوا يخصمونها لاجراض التعليم .

اما وزارة الداخلية المشرفة على مجالس المديرية فترى ان هذه العقارات بقتية على ملك هذه المجالس ولهذا يكون من حقها ان تنقضى ايجارا عن انتفاع وزارة المعارف بها ، كما تطالب هذه الوزارة بايجار عن اجزاء مباني مجالس المديرية التي تشغلها الاقسام الادارية التي تتولى شئون التعليم الاولى والتي اصبحت تابعة لوزارة المعارف .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن ينقل الاختصاص المخول لمجالس المديرية بموجب القانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتعليم الأولى ورقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ يوضع نظام لمجالس المديرية إلى وزارة المعارف العمومية كما ينقل إليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات . فمدار البحث هو ما إذا كان المقصود من كلمة « موجودات » الواردة في هذا النص الأموال التي كانت مخصصة لإدارة هذا المرفق سواء كانت عقارات أو منقولات أم أن كلمة « موجودات » لا تشمل سوى المنقولات .

ومن حيث أنه يخلص من المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع قصد أن ينقل إلى ملكية وزارة المعارف — تبعاً لنقل مرفق التعليم الأولي إلى هذه الوزارة — كل ما هو ضروري لضمان سير المرفق بانتظام فأتجه إلى النص على نقل الميزانية (والموظفين والموجودات) وإذا كان هذا هو قصد المشرع فلا شك أن كلمة « الموجودات » تشمل العقارات والمنقول فكلهما ضروري لضمان انتظام سير المرفق .

أما بالنسبة إلى ما تطالب به وزارة الداخلية من دفع إيجار عن الأجزاء التي يشغلها موظفو وزارة المعارف من مباني مجالس المديرية فلا شك أن وزارة الداخلية محقة فيه مادام من المسلم به أن هذه المباني مملوكة لمجالس المديرية .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أن :

١ — العقارات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كانت مملوكة لمجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها لوزارة المعارف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — وزارة المعارف ملزمة بدفع إيجار عن الأجزاء التي يشغلها موظفوها من المباني المملوكة لمجالس المديرية .

(فتوى ٢٦٩ في ١١/٨/١٩٥٣) .

قامعة رقم (٢٨)

المبسدا :

قيام الجهات التي يتبعها المهجرون بخضم قيمة ايجار مساكنهم بناء على اقرارات خصم موقعة منهم - عدم جواز الخصم . يمكن في حالة الضرورة التي تدعو الى التدخل في تحصيل الاجرة وادائها الى مالك المساكن، ان يوكل العامل من تفتقره جهة الادارة كمدير الحسابات مثلا في قبض جزء من مرتبه يساوى قيمة الاجرة وفي ادائه الى المالك .

ملخص الفتوى :

ارسل السيد وزير الادارة المحلية كتابه ٥٦٦ بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ الى السيد محافظ بورسعيد جاء فيه انه يوافق على ان تقوم جميع الجهات التي يتبعها عاملون مهجرون من أبناء بورسعيد بأداء قيمة ايجار مساكنهم - حسب اقرارات الخصم الموقعة منهم - الى مجلس مدينة رأس البر مقدما كل ثلاثة اشهر بدلا من ادائها شهريا ولها في سبيل ذلك ان تفتح الحسابات اللازمة التي تراها طبقا لنظامها المحاسبى ، وان يقوم مجلس المدينة بعرض المبالغ الواردة من هذه الجهات الى اصحاب المنشى (المؤجرة الى العاملين) بعد خصم ما عليهم من مستحقات .. وقد وافقت وزارة الخزانة على ذلك بكتابها المؤرخ في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ الذى تضمن ان يتم الصرف المقدم الى مجلس المدينة خصما على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية على ان يسوى ما يقطع شهريا من المرتب للحساب المذكور ، وعلى ان تقوم الجهات المختلفة بعمل الاقرارات اللازمة مع العاملين بموافقتهم على خصم المبالغ المستحقة من مرتباتهم .

وقد لاحظ الجهاز المركزى للحسابات ان عملية حصر الاجارات وادائها لمجلس مدينة رس البر الذى يقوم بدوره بوفائها للمالك المساكن عملية تستند وقت وجهد العاملين بادارتى شئون العاملين والحسابات فضلا عما تحتاجه من سجلات ومبروعات مما رأى معه ضرورة تحصيل مبروعات ادارية وممولة تحصيل من ملاك المساكن مقابل تحصيل الاجارات وادائها اليهم ..

ومن حيث أن البت في مدى جواز تحصيل مصروفات إدارية وعمولة تحصيل من ملاك المساكن المؤجرة إلى العاملين المهجرين ، يقتضي التمرض بداءة لبحث مدى جواز الخصم من مرتبات هؤلاء العاملين وفاء للأجرة المستحقة عليهم ، ذلك أنه يتمين أن يكون هذا الخصم جلتزا قاتنونا ليكون ثمة محل لتقدير مدى جواز تحصيل الملاك بالمصروفات والعمولة التي يقتضيها التحصيل . . . أما إذا كان استيفاء الأجرة بطريق الخصم من المرتب غير جائز أصلا فإن اقتضاء مصروفات وعمولة تحصيل عن الملاك لا يكون له مقتضى أو أساس من القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع انحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات المسماة للموظف أو للعامل مكنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب أضافى أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاة نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبيا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تهليل أو ثمن عهدة شخصية وعند التراجع تكون الأولوية لدين النفقة .

« ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيما لا يجاوز ربع الباقي بعد الربع الجائز الحجز عليه طبقا للفقرة السابقة لاداء ما يكون مطلوبيا للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها في البيع للموظفين والعامل بالأجل ثمنا لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية للموظف أو للعامل أو ما يستحق على أى منهما من رسوم ومصروفات دراسية أو اقتساط تأمين على الحياة أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعامل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو لدوفاء بالقروض التي تمنحها هذه الهيئات أو اقتساط الاكتتاب في أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون . ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها اقرار مكتوب من الموظف أو العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحل أو التي تتولى الصرف » .

ولقد رعى المشرع بهذا النص الى اضعاف حيلة خاصة على المرتب باعتباره مصدر رزق العامل وهو اعتبار لا ينبع عن رعاية مصلحة العامل الشخصية ، وانما يقوم على اتساع من المصلحة العامة في حسن سير العمل الحكومي ، وما يقتضيه ذلك من توفير حياة معاشة للعامل بتكليفه من الاستفادة بمرتبه ، ومن ثم عهد المشرع الى عدم جواز الحجز على المرتب وما اليه او الخصم منه او حوائله الا في حدود قدر معين لا يخل بذلك الاعتبارات التي دعت الى حمايته ووفاء لديون مهينة على سبيل الحصر . . . فاذا كان الدين الذي شغل ذمة العامل خارجا عن هذه الديون المهينة امتنع الحجز او الخصم من المرتب كما امتنعت الحوالة منه وفاء له .

ومن حيث ان الحجز على المرتب او اجراء الخصم منه مشروط بان يكون وفاء لدين نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ، او اداء لما يكون مطلوباً للحكومة من للعامل بسبب يتعلق باداء وظيفته ، او استرداد لما صرف اليه بغير وجه حق .

واذا كان ذلك شأن الحجز على المرتب او الخصم منه ، فانه ايضا شأن الحوالة من المرتب بارادة العامل ، لا تجوز الا وفاء لديون محددة على سبيل الحصر او صحتها النقرة الثانية من النص سالف الذكر .

ومن حيث ان اجرة المسكن ليست من الديون التي يجوز اجراء خصم من المرتب او توقيع حجز عليه وفاء لها ، كما انها ليست من الديون التي يجوز الحوالة من اجلها ، ومن ثم فانه يبطل اقرار العامل بموافاقته على خصم قيمة اجرة المسكن من راتبه لمخالفة هذا الاقرار لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وقد ثبت ان تحصيل اجرة المسكن من العامل عن طريق اقراره يضمن قيمتها من مرتبه اجراء لا يتفق مع حكم القاتلون ، فمن ثم لا يكون ثمة محل للنظر في تحصيل مالك المسكن مصروفات ادارية او عمولة مقابل تحصيل الاجرة لحسابه طالما ان هذا التحصيل غير جائز قانونا .

على انه اذا كان هناك ضرورة تدعو الى التدخل في تحصيل الاجرة من العامل وادائها الى مالك المسكن ، فانه يمكن ان يوكل العامل من تختاره جهة الادارة كمخبر الحسابات مثلا في قبض جزء من مرتبه بمساوي قيمة الاجرة على ادائه الى المالك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز الخصم من مرتب العامل كما لا يجوز الحجز عليه أو الحوالة منه وفاء لاجرة مسكنه ، وتبعاً لذلك فإنه لا محل للنظر في تحميل المالك اية مصروفات ادارية أو عمولة تحصيل .

(فتوى ١٠٦٧ فى ١٢/٢ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات - فصلها الى مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التلفونات والتليفونات بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٢ ثم انشاء هيئة علمية لشئون سكك حديد مصر وهيئة علمية لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٢ وقرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ - اثر ذلك على ايجار المكاتب المطبوعة للهيئة العلمية لشئون السكك الحديدية التى تشغلها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - التزام الهيئة الاخيرة الشاغلة بتكاليف اضاءة هذه المكاتب - أساس ذلك فى ضوء القواعد والاتفاقات المنظمة لقربان كل من الهيئتين بالخدمات للأخرى الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، وتلك التى كانت سارية قبل نفاذها .

ملخص الفتوى :

بعد فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، تم الاتفاق بينهما على تنظيم قيام كل من المصلحتين بأداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى ، ولما كانت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تشغل بعض المكاتب التى تخص هيئة السكك الحديدية الموجودة بالمحطات ، لذلك طلبت الهيئة الاخيرة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بسداد تكاليف اضاءة هذه المكاتب الا أنها رفضت ذلك استناداً الى أن الإيجار السنوى لهذه المكاتب والمتفق عليه بينهما وقدره ألف وأربعمائة جنيه يشمل تكاليف استهلاك الكهرباء .

وقد عرض هذا النزاع بين الهيئتين على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١١ من مارس سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات كانت مصلحة حكومية تتبع وزارة المواصلات ، وفي مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٣ بفصل مصلحة التلفونات والتليفونات عن مصلحة السكك الحديدية ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بقضاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بقضاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية .

وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ وافق مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية على مذكرة تضمنت تنظيم قيام كل من الهيئتين المشار إليهما بإداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى وجاء بها أنه فيما يختص بإيجار مكاتب التفراف الكتائنة بالمحطات فيقدر على أساس مبلغ سنوى ثابت قدره ألف وأربعمائة جنيه . كما ورد بالحق رقم « ٩ » المرفق بذلك المذكرة أن الأماكن التى تشغلها مصلحة التفراف والتليفونات كمكاتب بالمحطات ، يحتسب عليها إيجار ثابت قدره ١٤٠٠ جنيه كالتابع قبل الفصل وما يستجد من المكاتب يتفق على إيجاره بين المصلحتين بموجب محاضر وعقود إيجار على أن يركب بهذه المكاتب الجديدة عداد لحصر استهلاك النور لحاسبة مصلحة التلفونات على قيمة الاستهلاك .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إرادة الهيئتين قد انتهت عند إبرام لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إدارة الهيئتين قد انتهت عند إبرام الاتفاق الذى تضمنته المذكرة المشار إليها — الى عدم التعديل في قواعد تحديد الإيجار السنوى الذى كانت تلزم به مصلحة التلفونات والتليفونات قبل نفاذ هذا الاتفاق ، ومن ثم لا يجوز التعديل في هذه القواعد بما ينقص من التزامات الهيئة المذكورة خلافا لما جرى عليه الحال قبل إبرام الاتفاق .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم ، وكلن الثابت من الأوراق أن مصلحة التلفونات والتليفونات كانت تقوم بسداد تكاليف إضاءة المكاتب التى تشغلها قبل فصلها من هيئة السكك الحديدية وقبل إبرام الاتفاق المشار

إليه . فمن ثم تكون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي حلت محل المصلحة المذكورة هي التي تتحمل بتكاليف اضاءة المكاتب التي تشغلها والملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

لهذا انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هي الملتزمة بتكاليف اضاءة المكاتب التي تشغلها والملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

(فتوى ٢١ في ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على انه الوزير المالية ان يحل احدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او شركات القطاع العام محل المؤسسة الملفة في حق ايجار الأماكن التي تشغلها — نص هذه المادة يتضمن حكما خاصا ينعين أعماله بالنسبة للمقررات المؤجرة الى المؤسسات الملفة بقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — هذه المادة تفيد الأحكام العامة لاييجارات الأماكن سواء تلك التي وردت في القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين او تلك التي وردت بشأن عقد الايجار في القانون المدني — صدور قرار وزير المالية باحلال الشركات والجهات التي حددها محل المؤسسة الملفة في حق ايجار المين نفينا لحكم المادة السابقة هكذا القرار وقد صدر استنادا الى التفويض الوارد في المادة السابقة (المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥) يكون قد صدر متفقا وحكم القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على ان «وزير المالية ان يحل احدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او شركات القطاع العام محل المؤسسات الملفة في حق

إيجار الأماكن التي تشغلها ... » ولا ريب أن نص هذه المادة يتضمن حكماً يتعين أعماله بالنسبة للمقررات المؤجرة إلى المؤسسات الخفائية بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وهو بذلك تنقيد الأحكام العامة لإجراءات الأماكن سواء تلك التي وردت في القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو تلك التي وردت بشأن عقد الإيجار في القانون المدني ، وأذا صادف هذا القانون المؤسسة المضافة حال تصفيتها واستمرار شخصيتها المعنوية طوال فترة التصفية وبالتالي بقاء عقد إيجار العين موضوع النزاع قائماً ، فإن أثره يمتد إلى عقد الإيجار المذكور ، إذ صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ تنفيذاً لحكم هذه المادة بإحلال الشركات والجهات التي حددها القرار محل المؤسسة المضافة في حق إيجار العين موضوع المنازعة فإن هذا القرار ، وقد صدر استناداً إلى التفويض الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، يكون قد صدر صحيحاً ومتفقاً وحكم القانون .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهو القانون الساري وقت صدور قرار وزير المالية سالف الذكر ، يقضى في جانبته الأولى بسريان أحكامه على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من أغراض ومن ثم فإنه لا يكون غير صائب ولا مستبعد ما يقول به الطاعن من عدم سريان أحكام هذا القانون على عقد إيجار العين موضوع المنازعة باعتبار أنها ليست سكناء وخضوع هذا العقد بالتالي لأحكام عقد الإيجار في القانون المدني التي تقضى بانتهاء عقد الإيجار وبانتهاء مدته ومتى كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون المذكور تقضى بأنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان زلوا انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأسباب حددتها المادة المذكورة ، ولا يقوم أحد هذه الأسباب في شأن المنازعة الراهنة وكان قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ ، وهو قرار صحيح يتفق وحكم القانون ، على ما سبق البيان ، قد تضمن إحلال الجهات التي حددها محل المؤسسة المضافة في عقد إيجار العين محل هذه المنازعة ، فمن ثم فإن هذا العقد يبقى صحيحاً وناهماً وتلحقه أحكام الامتداد القانوني طبقاً لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ، ويضحي بالتالي الوجه الثاني للطعن ، بانتهاء عقد إيجار العين محل المنازعة بانتهاء مدته ، غير قائم على سند صحيح من القانون .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

عدم شمول الإعفاء المخصوص عليه بالمادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الرسم البلدي ورسم الشاغلين .

ملخص الفتوى :

قضت المادة ١٢١ من القانون رقم ١٩٤٩/١٤٥ بشأن إنشاء مجلس بلدية القاهرة على أنه « للمجلس البلدي أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسبة مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على ألا تتعدى هذه الرسوم النسبة الحد الأقصى المقرر لكل منهما على النحو الآتي :

(أ)

(ب)

(ج) الرسم على العقارات المبنية الذي يدفعه المالك لغاية ٢/٣ ، ٢٪ على الأكثر من القيمة الإيجارية لهذه العقارات

(د) الرسم الإيجارى الذي يدفعه شاغلي المباني لغاية ٤٪ على الأكثر من القيمة الإيجارية لهذه المباني ، ويعنى من هذا الرسم شاغلي الأمكن التي لا تتجاوز قيمتها أربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والتي تنص المادة الأولى منه على أن «تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه»

واستعرضت الجمعية أيضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات حيث تنص المادة الأولى منه على أن «تعنى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري كما يعنى من أداء الضريبة وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري» كما استعرضت الجمعية العمومية

المادة ١١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعنى اعتباراً من أول يناير التالي لتاريخ العمل بهذا القانون مانكو وشاغرو المباني المؤجرة لأغراض السكنى التي أنشئت أو تنشأ اعتباراً من ٩ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الأصلية والاضائية ولا تدخل إيرادات هذه المساكن في وعاء الضريبة العامة على الإيزاد » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فرق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية (١) الضرائب الأصلية وهي تلك التي فرضت بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على العقارات واتخذت من القيمة الإيجارية لهذه العقارات الأصلية (ب) والضرائب الإضافية وهي التي فرضت بقوانين أخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الأصلية (القيمة الإيجارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدفاع وضريبة الأمن القومي اللتين أنشئتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث أن المستقر عليه فقهاء وقضاء أنه ولئن كانت الضريبة تتنق مع الرسم في كونها فريضة مالية تدفع نقدا وبصفة نهائية للدولة إلا أن طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث 'دأة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون أما الرسم فيكفى أن يستند إلى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم باوائع أو قرارات إدارية ، كما أن الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بنسبة ادائها في حين أن الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع من جانب إحدى الإدارات أو المرافق العامة ، وعلى ذلك فإن صدور قانون بالإعفاء من ضريبة معينة لا ينصرف أثره بالضرورة إلى الرسوم التي قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة أساسا لفرضها ما لم ينص القانون صراحة على ذلك لاختلاف طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال عليّ منهما عن الآخر في أداء فرضه وأحكامه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، فإنه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد تناول العقارات الواردة به بالإعفاء من جميع الضرائب العقارية الأصلية والاضائية إلا أن ذلك لا ينصرف إلى الرسوم المفروضة



على ذات العقول ومنها **جمع الشاملين** وال**رقم البلدى** و**رقم النطاسة** العامة ، فلك ان هذه **الرموز** ليست من قبيل **الضرائب** **الاضائية** فضلا عن ان **المشروع** لم يتناولها **بالاعباء** **حراة**.

ومن حيث انه مما يؤكد ذلك ان **المشروع** عندما قرر — بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ — إعفاء المساكن الواردة به من أداء الضرائب على المقارات المبنية **المفروضة** بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وال**ضرائب** **الاضائية** الأخرى المتعلقة بها **المفروضة** بقانون كضريبة الدفاع وضريبة الأمن القوس ، لم يتعرض **لرسوم** البلدية أو **الحدية** **المفروضة** بناء على قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أو بناء على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ، بل ترك هذه الرسوم للنظام القانونى الذى يحكمها **اتبارس** المجالس المحلية سلطتها المخولة لها بناء على القانونين سالتى الذكر فى فرض الرسوم المحلية والبلدية وطبقا **للاحكام** الواردة فى هذين القانونين .

(ملف ١١/٢/٧ جلسة ١٩٨٣/١١/٦)

تأسيسى :

صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن بعده القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام تلك القانون وصار نافذا من ٣١ يولية ١٩٨١ . ثم صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الاراضى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ ونشرت بالوقائع المصرية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨١ وقد ابطال القانونان المذكوران عيدا من الاحكام السابقة عليهما أحكام الامرين العسكريين رقمى ٤ و ٥ لسنة ١٩٧٦ والامر العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ .

وبعد صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية سالتة الذكر انهم سيل غيير من القوانين والقرارات الجديدة المكملة أو المعدلة للقوانين السابقة المتصلة بموضوع بيع وإيجار الاماكن . ونخص بالذكر من هذه القوانين والقرارات الجديدة :

١ — القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢ — القرارات المعدلة للاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهي قرار وزير الاسكان رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ وقراره رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٣ .

٣ — القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء والفرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧ بتعديل للاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الفكر .

٤ — والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى وتعديلاته بالقوانين ارقام ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٦٨ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

٥ — والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٥ مارس ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون لتعاون الاسكانى .

٦ — والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى

ولائحته التنفيذية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٢ (راجع فى شرح هذه القوانين العديد من كتب الفقه وفى مقدمتها كتاب استاذنا الدكتور سليمان مرتضى بعنوان « شرح قانون ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » — جزآن — طبعة ١٩٨٢) .

يتم جدول

بائع متجول

قاعدة رقم (٣٢)

المسألة :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين — هذا القانون حدد مدلول البائع المتجول في تطبيق احكامه فمثل هذا التحديد كل من يمارس حرفة او صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة أو صناعة بالتجول — وجوب الالتزام بهذا المدلول وهذه للبائع المتجول دون ما حاجة الى استظهاره من قانون التجارة — سريان احكام القانون المذكور على سمسرة العقارات بالتجولين .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ينص في مادته الاولى على أن يعد بائعا متجولا :

(ا) كل من يبيع سلعا او بضائع او يعرضها للبيع او يمارس حرفة او صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

وقد تفرعت وجوه الراى فيما اذا كان سمسرة العقارات التجولين يخضعون لاحكام هذا القانون ، فبينما ذهب المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير الى خضوع هؤلاء لهذا القانون اخذا بعموم النص وحرصا على تحقيق الرقابة الكافية على نشاط هؤلاء السمسرة بما وضعه القانون المشار اليه من احكام في هذا الصدد — فقد ارتأت ادارة الفتوى لوزارة الاسكان والتشييد عدم انطباق القانون على المذكورين مرجحة الراى القائل

بعدم انسحاب صفة الناجر عليهم طبقا لقانون التجارة مادامت أعمالهم تنطبق بالسهمرة في البيوع المتعلقة بالمقاربات . وقد أسند كلا الرايين الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٥ في شأن عدم انطباق القانون المشار اليه في شأن الكتبة العموميين .

ومن حيث انه في مجال تفسير احكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتعين أساسا الرجوع الى ما ورد به من احكام فلا يرجع الى قوانين أخرى في هذا الصدد مادامت نصوصه جاءت صريحة واضحة اذ لا اجتهاد مع قيام النص ووضوحه . فمتى كان القانون المشار اليه قد حدد مدلول البائع المتجول في تطبيق احكامه وشمل هذا التحديد كل من يمارس حرفة أو صناعة في أي طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة أو صناعة بالتجول فإنه يتعين مع هذا التحديد الالتزام بالمدلول الذي وضعه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول دون ما حاجة الى استظهار هذا المدلول من قانون التجارة فقد لا يطابق المعنى المستفاد من هذا القانون مع ذلك الذي عناه قانون الباعة المتجولين ومن ثم يكون القانون الأخير هو الواجب التطبيق في ضوء مدلولاته ونسوابطه التي تحدد مجال انطباقه .

ومن حيث انه على مقضى ما تقدم لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد اضفت صفة البائع المتجول على كل من يمارس حرفة أو صناعة دون أن يكون له محل ثابت أو بالتجول فان هذه الصفة تتحقق فيمن انخفوا من أعمال الوساطة والتقريب بين المتعاملين في المقاربات حرفة أهم بطريق التجول .

وهذا التفسير لا يتعارض مع ما جاء بأسباب فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٥ من اعتبار مدلول البائع المتجول ينصرف محسب الى من يعد تاجراً أو صائغاً — فليس يقصد من ذلك الالتزام بالاحكام لقانون التجارة في فهم مدلولات القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فقد تضمن هذا القانون تحديداً واضحاً لمن يعد بائعاً متجولاً في تطبيق احكامه دون ما اشارة الى ذلك الى قانون التجارة ومن ناحية أخرى فان فتوى الجمعية العمومية المشار اليها كانت بصدد طائفة الكتبة العموميين الذين تسرى في شأنهم احكام تنظيم خاص صدر به قراره نظر

الداخلية (وزير الداخلية) في ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ الامر الذي استبعد معه أعمال احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأنهم .

ومن حيث انه ترتبنا على ذلك فان الخلاف الذي ثار حول مدى توافر صفة التاجر في ممارسة العقارات المتجولين لا يجد محلا في تطبيق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه نظرا الى ان مدلول « اتبائع المتجول » لا يرجع في تحديده الا للقانون المذكور الذي قصد الى تحقيق نوع من الرقابة على كل من يبيع سلعا او بضائع او يمارس حرفة او صناعة في اى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذا كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب الى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول — فالرقابة التي تفرضها القانون الى بسطها على كل هؤلاء لا تتعلق باعتبارات مرجعها تنظيم المعاملات التجارية وهو المجال الذي عالجته قانون التجارة وانما تقوم على اعتبارات مرجعها أساسا ضرورات المحافظة على النظام بمعناه الواسع ولا ريب أن تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة العقارات المتجولين ليحقق الاعتبارات التي قام عليها هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة العقارات المتجولين .
(ملف ٥/١٨ — في ١٩/٤/١٩٧٢)

قائمة رقم (٣٣)

المبدأ :

كتبه عموميون — عدم اعتبارهم من الباعة المتجولين الصغار في شأنهم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — سند ذلك — القانون سالف الذكر لا ينصرف الا الى من يعد تجارا أو صائغا

ملخص النقض :

يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، وبما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن مدلول الباعة المتجولين إنما ينصرف الى من يبيع سلعا أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة ، بطريق

التجول ، ومن ثم فإن هذا المخلول ينصرف — فحسب — الى من يمد تاجراً او صانعاً ، باعتبار أن حرمة البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الفطري قبل أن يتحول الى تاجر أو صانع مقیم . ولما كان الكتبة العموميون — بصفة عامة — ومن يزاول منهم أعمال الوساطة في الشهر العقاري والتوثيق — بصفة خاصة — لا يعدون من التجار أو الصناع ، فغتهم لا يدخلون في مملوك الباعة المتجولين ، وبالتالي فانهم لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق قرار ناظر الداخلية (وزير الداخلية) المؤرخ في ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ على الكتبة العموميين الذين يزاولون أعمال الوساطة في عمليات الشهر العقاري والتوثيق ، وعدم انطباق احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — في شأن الباعة المتجولين — عليهم .

(ملف ١٠١/٢/٧ في ١/٧/١٩٦٥)

بترول

الفصل الأول : اوضاع وظيفية للعاملين في البترول .

الفصل الثاني : البحث عن البترول واستغلاله .

الفصل الأول

أوضاع وظيفية العاملين في البترول

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

الهيئة العامة للبترول ومعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس —
نظام الموظفين في تلك الهيئة قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة
١٩٦٠ باللائحة الخاصة بنظام هؤلاء الموظفين — عدم تطبيقه بأحكام قانون
نظام موظفي الدولة مادامت القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة في حدود
أوضاع الميزانية ولم تخالف القانون .

ملخص الفتوى :

تبين لديوان المحاسبة أن الهيئة العامة للبترول لم تلتزم بأحكام قانون
التوظيف فيها أجرته من تعيينات وترقيات ومكافآت في المدة السابقة
على صدور اللوائح المنظمة لشئون موظفي هذه الهيئة مع أن تلك الأحكام
هي الواجبة الاتباع إلى حين صدور اللوائح المذكورة ، فاستفتى الديوان
إدارة الفتوى المختصة في الموضوع فأرى عرض الأمر على اللجنة الأولى
للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع التي انتهت رأيها بجلسة ١٧ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ إلى ما يأتي :

أولا : إقرار ما تم من قرارات في المدة السابقة على العمل بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ثانيا : عرض كل حالة على حدة فيما تم من قرارات بعد العمل
بالقانون المذكور على الإدارة المختصة .

ثالثا : التوصية بسرعة إصدار اللوائح الخاصة بالهيئة إذا ما أريد
مخالفة أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة .

وقد اعترض الديوان على رأى اللجنة الاولى المشار اليه وذهب إلى أن ما جاء بنصوص القوانين المنظمة للهيئة العامة للبترول من عدم تقيد هذه الهيئة ومعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس الذى اصبحت فيها بالتوانين واللوائح الخاصة بالموظفين منوط بصحور اللائحة الخاصة بموظفى الهيئة. وإلى أن تصدر اللائحة المذكورة فلا مناص من التزام القواعد العامة فى قانون التوظيف . وإذا كان النظام المتبع فى الميزانيات المتتالية للعمل والهيئة يغير نظام الدرجات الحكومية لان الاعتمادات الواردة بتلك الميزانيات مقسمة إلى وظائف ، لا إلى درجات وليس فى ذلك ما يخول للهيئة الخروج فى شئون موظفيها على القواعد التى نظمها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طوال الفترة التى ظلت فيها دون لائحة خاصة تنظم تلك الشئون ، كما أن من المبادئ المالية المقررة أن وجود اعتماد لفرض معين فى جداول المصروفات بالميزانية لا يعنى الجهة المختصة من المحافظة بكل دقة على القواعد والاحكام المعمول بها فيها يتطرق باستخدام ذلك لإعتماد .

وانتهى الديوان إلى أن قرارات التعيين والترقية ومنع الملاوة التى أصدرها معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والهيئة العامة للبترول ، قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة . دون أن تراعى فيها أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعتبر مخالفة للقانون ، وطلب الديوان عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لبدء الرأى فى مدى مشروعية تلك القرارات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من استقراء نصوص القوانين رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ الذى أنشأ القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وقضى بإنشاء هيئة عامة لشئون البترول الحكومى يكون من بين اختصاصاتها إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ بأعادة إنشاء الهيئة العامة لشئون البترول — أن مجلس إدارة كل من معمل تكرير البترول الحكومى والهيئة العامة للبترول — وهو المختص بإصدار اللوائح المتطلقة بشئون الموظفين — يعتبر السلطة العليا المهيمنة على شئون المعمل والهيئة وهو المشرف على تصريف الامور فى كل منهما ، ولذلك فلن له أن يقرر ما يراه من انظم الادارية او المالية التى تكون كهيئة بإدارة المعمل والهيئة بالتسدر

اللازم لتحقيق الغرض من انشائها دون أن يكون مقيدا في ذلك باللوائح والنظم الخاصة بموظفي الحكومة .

وعلى ذلك فإن عدم تقيد مجلس الإدارة المذكور بأحكام قانون نظام موظفي الدولة فيها يتعلق بالقرارات التي أصدرها في شئون موظفي كل من العمل والهيئة — في المدة السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة العامة للبترول — ليس من شأنه أن يؤثر في مشروعية تلك القرارات إذا كان قد روعى في إصدارها ما تضمنته ميزانيات العمل والهيئة من أوضاع خاصة ولم يشوبها عيب من العيوب القانونية ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه لا يتسنى وضع قاعدة عامة للتعرف على مدى مشروعية القرارات سالفة الذكر ، ومدى قابليتها للسحب أو الإلغاء ، بل يتعين عرض كل حالة على حدة لبحث مشروعية كل قرار في ضوء الوقائع الخاصة به والظروف التي لا يستأجر إصداره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الاولى للنسب الاستشاري .

(فتوى رقم ١٤٣ في ١٣/٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

مقتضى القواعد التي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون البترول وصدر بها القراران رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ و ٨٥ لسنة ١٩٦١ أن يتخذ تاريخ نقل الموظف بالحكومة الى الهيئة أساسا لتحديد أقدميته في الوظيفة التي سيسوى وضعه عليها وأن تتخذ آخر درجة كان يشغلها وآخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المتقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة المقابلة والمرتب المقابل طبقا للجدول الذي أقرها مجلس الإدارة بـ أعمال هذه القواعد يستلزم طبقا للبند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه أن يتحدد نوع الكادر الذي كان الموظف تبعا له في الجهة المتقول منها مع نوع الكادر الذي نال اليه بالهيئة وذلك حتى يمكن أن يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاث الملحقة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه — مثال :- إذا كان

المدعى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول على القرار الصادر بتعيينه بها في درجة محاسب (ج) بالكادر الإداري المالي مع منحه أول مربوط الدرجة يكون وحده هو الذى انشأ مركزه القانونى في الهيئة ، مما يقتض معه ان يطبق على حالته الجدول الخاص بدرجات الكادر الفني المالي والإدارى .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على القرار الصادر من الهيئة العامة لشئون البترول برقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن قواعد تعيين موظفى الحكومة بالهيئة انه تضمن ما يأتى أولا : استثناء موظفى الحكومة من أحكام الباب الثانى من لائحة موظفى الهيئة بشأن التعيين فى الوظائف عملا بأحكام المادة ٢٤ من اللائحة (وهذه الأحكام خالصة بالإعلان من الوظائف الخالية وبالاختبار وبالاهمى فى أول مربوط الدرجة الى غير ذلك من أحكام .

ثانيا : تطبيق القواعد التى تضمنتها الجداول الثلاثة المرفقة على موظفى الحكومة عند التعيين بالهيئة ، وبالرجوع الى الجداول المشار اليها يبين انها تضمنت مقارنة مرتبات الكادر الحكومى بمرتبات كادر الهيئة ، وقد انتظم الجدول الاول درجات الكادر الفني المالي والإدارى والمرتبات المقررة لها وانتظم الجدول الثانى درجات الكادر الفني المتوسط والمرتبات المقررة لها وانتظم الجدول الثالث درجات الكادر الكتابى والمرتبات المقررة لها ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقرار المشار اليه انه نظرا لاختلاف درجات ومرتبات موظفى الهيئة من درجات ومرتبات موظفى الحكومة فتسند روى أن أوفق وسيلة لتعيين موظفى الحكومة فى الوظائف المناسبة بالهيئة هو وضع الثلاث رسوم البيانية المرفقة لكل من الكادر العالى والكادر الفني المتوسط والكادر الكتابى ، يعمل لكل كادر خطان بيئيان يمثل احدهما مرتبات كادر الحكومة من أول مربوط أدنى الدرجات إلى آخر مربوط أعلى الدرجات وآخر مسائل لدرجات الهيئة ومرتبتها ، وقد مثلت الخطوط البيئية بمعادلات رياضية تحتيقا لدقة حساب المرتبات ، وعلى هذا الأسس وضعت معادلات رياضية ثلاث ، كل معادلة خاصة بنوع من أنواع الكادرات الثلاثة السالفة الذكر ، هذا وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة فى ٢٢/٦/١٩٦١ وأعطاه وزير الصناعة ورئيس مجلس

الإدارة ، هذا ويجلس مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٦١/٧/٣٠ عرض على مجلس الإدارة مذكرة بالأسس التي تتبع في تنفيذ القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ وهي تكون من سبعة بنود ، وقد نص في البند أولا أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين نطوا الى الهيئة بعد ١٩٥٨/٧/١ دون غيرهم ، وهو تاريخ العمل بميزانية الهيئة للسنة المالية ٥٩/٥٨ وجاء في البند ثانيا أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين لا تقل تقديرات كفاءتهم عن المستقرين الآخرين قبل التعيين بالهيئة عن درجة جيد ، وجاء في البند ثالثا أن يتخذ تاريخ نقل الموظف الى الهيئة أساسا لتحديد أقدميته في الوظيفة التي يسبوي وضعه عليها ، وجاء في البند رابعا أن تتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وآخر مرتبه كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة والمرتبه المقابل له طبقا للجدول الذي اقره مجلس الإدارة ، ثم يدرج مرتبه بالمعلومات طبقا للفئات وفي المواعيد التي صدر بها القرار ٤١ الصادر بجلسة ١٩٦١/٥/٨ ، وجاء في البند خامسا أنه روعي عدم صرف فروق عن الماضي الا من ١٩٦١/٦/٢٢ تاريخ صدور قرار الإدارة رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة يوم ١٩٦١/٧/٣٠ على هذه الأسس مع تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ٦١ المشار اليه على جميع من نقل من موظفي الحكومة الى الهيئة منذ انشائها ، وقد صدر بهذه الأسس القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ .

وحيث ان الفئلت من الاطلاع على الأوراق أن المدعى الحق بالعمل بمصلحة السلك الحديدية في يونية سنة ١٩٣٩ بالدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط ، ثم رقى الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٥٤/٦/٢٢ وذلك بالقرار رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٠ ، ثم سويت حالته بمنحه الدرجة اتساعية الشخصية اعتبارا من ١٩٥٤/٥/١٤ ، ثم حصل على بكالوريوس التجارة في يونية سنة ١٩٥٧ ، واعتبرا من ١٩٥٨/٢/١٨ نقل الى الهيئة العامة لشؤون البترول بحالته السابقة وكان مرتبه قد بلغ اذ ذاك ١٩٥٠٠ جنبها شهريا ، وتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨ صدر القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ من عضو مجلس الإدارة المنتدب بوضع المدعى في درجة محاسب (ج) بالكادر الإداري العالي مع منحه بداية المربوط المقرر للدرجة وهو ٢٥ ج شهريا وذلك اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ ، ويوجب القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ رقى الى درجة محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ، وتاريخ ١٩٦٢/٢/١١ صدر القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بضم مدة خدمته السابقة ومتسارها ٨ شهور و ١٤

يوما في تقدير اقدمية الدرجة والمرتب وبذلك اعتبرت اقدميته في الدرجة راجعة الى ١٩٥٧/٦/٤ تاريخ انتهاء امتحان البكالوريوس بدلا من ١٩٥٨/٢/١٨ ، وبقي تدرج مرتبه كما هو قبل ضم مدة خدمته وهو ٢٥ جنيه شهريا من ١٩٥٨/٧/١ ج ٢٧ شهريا من ١٩٥٩/٥/١ ج ٢٩ شهريا من ١٩٦١/٥/١ ج ٣٢٥٠٠ شهريا في ١٩٦١/١١/١ بعد ترقيته الى درجة ، محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ثم منح علاوة مقدارها ٣٥٠٠ جنيه بالقرار رقم ٦٣/١٥ اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١ فأصبح مرتبه ٣٦ جنيه ثم رقم الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٣/١٢/٥ .

وحيث أن الدعي يطلب الحكم باحقته في تسوية حالته بوضعه في درجة محاسب (ب) بمرتب ٣٣٥٠٠ ج شهريا اعتبارا من يوم ١٩٥٨/٢/١٨ استنادا الى القواعد التي انتظمها قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهي القواعد التي تطبق في شأن موظفي الحكومة الذين ينتقلون الى الهيئة ، وذلك بعد أن ضمت مدة خدمته السابقة بمقتضى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٢/١١ .

وحيث أنه ولئن كان مقتضى القواعد التي اعتمدها مجلس الادارة بجلسة ١٩٦١/٧/٣٠ لتطبيق على موظفي الحكومة الذين ينتقلون الى الهيئة العامة لشئون البترول ، وهي القواعد التي صدر بها القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ثم القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ ، لئن كان مقتضى القواعد المذكورة أن يتخذ تاريخ نقل الموظف الى الهيئة أساسا لتحديد اقدميته في الوظيفة التي سيسوى وضعه عليها وأن يتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وآخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة المتقبلة والمرتب المنطبق طبقا للجدول الذي اقرها مجلس الادارة ، الا أن أعمال هذه القواعد يستلزم — حسبها جاء صراحة في نص البند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ — أن يتحدد نوع الكادر الذي كان الموظف تابعا له في الجهة المنقول منها مع نوع الكادر الذي نقل اليه بالهيئة الدعي عليها وذلك حتى يمكن أن يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاثة الملحق بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ السلف الذكر ، ولولها خاص بدرجة الكادر الفني العالي الإداري وثانيهما خاص بدرجة الكادر الفني المتوسط وثالثهما خاص بدرجة الكادر الكتلي ، وعندئذ يحسب مرتب الموظف المنقول على مقتضى معادلة معينة من المعادلات التي لوردتها الجداول المذكورة ثم يدرج مرتبه طبقا للفئات التي صدر بها قرار مجلس الادارة في ١٩٦١/٥/٨ وفي القواعد

المحددة فيه ، أما وقد كان المدعى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول في ١٨/٢/١٩٥٨ وكان مرتبه اذ ذاك ١٩٥٠٠ جنيه ، فان القرار الصادر برقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ في ١٨/٩/١٩٥٨ بوضعه في درجة محاسب (ج) بالكادر الادارى العالى مع منحه اول مربوط الدرجة المذكورة وهو ٢٥ جنيها شهريا يكون وحده هو الذى انشا مركزه القانونى في الهيئة المنقول اليها ، مما يمتنع معه أن تطبق على حالته الجدول الخاص بدرجات الكادر الفني العالى والادارى وهو الجدول الذى يفترض أن يكون الموظف المنقول الى الهيئة تابعا أصلا في الجهة المنقول منها الى الكادر العالى وذلك حتى يمكن أن تسوى حالته على مقتضى المعادلات الخاصة بالجدول المشار اليه ، وليس يغير من الامر شيئا أن تكون المؤسسة المدعى عليها قد اصدرت بعد ذلك القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في ١١/٢/١٩٦٣ بضم مدة خدمة سابقة للمدعى فأصبح تاريخ تعيينه الافتراضى هو ١٩٥٧/٦/٤ بدلا من ١٩٥٨/٧/١ ، ذلك أن المدعى كان — كما سلف القول — يشغل قبل نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول إحدى درجات الكادر الفني المتوسط بالمستوى الحديدية ونقل الى الهيئة المذكورة على هذا الوضع ولم يمنح درجة محاسب (ج) في الكادر العالى الا في ١٩٥٨/٧/١ ، ومن ثم فان القرار الصادر بتعديل تاريخ تعيينه من ١٩٥٨/٢/١٨ الى ١٩٥٧/٦/٤ أيا كان وجه الرأى فيه فانه ليس من شأنه أن يعدل في مركزه القانونى الذى انشاه القرار الصادر بتعيينه في درجة محاسب (ج) اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ ، وذلك طالما أن التسويات التى تتم في الهيئة محكومة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ والجدول المرتقة به والقرار المكمل له الصادر برقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

وضع موظفى الهيئة العامة للبترول على درجات معينة اعتبار من اول يولية سنة ١٩٥٨ طبقا لاحكام القرار ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ مع خض كل من هؤلاء بداية مربوط الدرجة التى وضع عليها — اغفال ذكر أحد موظفى الهيئة في هذا القرار — لا يمس حقه الثابت أو مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره شاملا لوظيفة معينة باداء قانونية معينة .

ملخص النقوى :

إذا كان المركز الذى يشغله السيد
بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ قد استقر وتحصن بحيث لا يجوز المساس
به ، ومن ثم فليس فى اغفال القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفى
الهيئة على الدرجات المبينة قرين كل منهم ومنحهم بداية المربوط المقرر
للدرجة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ ، ليس فى اغفال هذا القرار
المذكور ، ما يعس مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره يشغل وظيفة
رئيس أقسام ذلك المركز الذى تحدد واستقر له من قبل بالقرار رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٦ .

وإذا شغل وظيفة رئيس أقسام بالهيئة فانه يستحق غلاء المعيشة المقرر
لهذه الوظيفة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تنفيذ ميزانية
الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ التى حولت وظائف الهيئة من الربط
الثابت الى درجات ذات بداية ونهاية والتى تم نقل موظفى الهيئة عليها
بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من التاريخ سالف الذكر .

(غوى ٦٩١ فى ٢٢/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

وضع موظفى الهيئة العامة للبترول على درجات معينة ذات بداية
ونهاية — استحقاق هؤلاء الموظفين للملاوات الدورية المقررة لهذه الدرجات
طبقا لقضى المادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمل الهيئة العامة للبترول
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص النقوى :

أن من مقتضى تعديل نظام الهيئة العامة للبترول الى نظام الدرجات
ذات البداية والنهاية أن يستحق الموظفون للملاوات الدورية المقررة لهذه
الدرجات طبقا للمادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمل الهيئة العامة للبترول

المصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تقضى بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصفة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهلية مربوط الدرجة ومن ثم فانه يكون محقا في طابه الملاوة الدورية التي استحققت له في اول مايو سنة ١٩٦٠ .

(انتهى ٦٩١ في ٢٢/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

تضمن ميزانية هيئة البترول عدد من الوظائف المقرر لها الفئة المالية الثانية دون الكتب — اجراء الترقية على هذه الوظائف — لا يجوز قصر الترقية الى اى منها على تساهل الوظيفة الأدنى بالنسبة لكل ادارة من ادارات الهيئة على حدة — اذ لا تعتبر اية اشارة من هذه الإدارات وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الأخرى وتجميع العاملين بها الترقية منفصلة — نتيجة ذلك — وجوب اجراء الترقية على اساس اختيار الصالحين لها من العاملين بالهيئة ايا ما كانت الإدارة التي يعمل بها طالما انهم جميعا يتدرجون تحت ائتمية مشتركة .

ملخص الحكم :

وعن حيث انه متى كان الامر على مقدم ، فلن النتيجة التي خلص اليها الحكم تكون صحيحة اذ ان الترقية الى مثل هذه الوظيفة مستوى ونفثة تكون طبقا للمادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السارى على الهيئة وقت التقرر المطعون فيه وتكون بالاختيار على اساس الكفاية بين المرشحين المستوفين لاشتراطات شغلها ويشترط في الترقية بالاختيار على ما نصت عليه هذه المادة ان يكون للعامل حاصلا على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدورى عن السفين الاخيرتين .. — وتجد الترقية بالاختيار ، حدها الطبيعى اذا رؤى ترقية الاحدث — في ان يكون الاحدث لكأ من الانتم لها عند الضاوى في درجة الكفاية فتكون الترقية بمراعاة الاقدمية بين المرشحين وعلى مقتضى ذلك فلا يكون ثم من

وجه لتخطى المدعى في الترقية الى الوظيفة سالفة الذكر ، بمن هو احدث منه ، ولا يفضل في درجة الكفاية ونذا يكون القرار المطعون فيه باطلا فيما تضمنه من تخطية في الترقية انهما بزميله / هذا ، وغنى عن البيان ان . لترقية لهذه الوظيفة وغيرها من الوظائف التي رقى لها محاسبون يتراحم عليها كل من استوفوا التأهيل الخالص بها والخبرة اللازمة وبها تتوافر الصلاحية المطلوبة بها ، على ما تقتضيه طبيعة هذه الوظائف ومواصفاتها وشروط شغلها في كل ادارات المؤسسة اذ كل منها ليس تسما قائما بذاته مستقلا بدرجاته في ميزانيتها ، فقد جاءت ميزانية السنة — الصادرة خلالها القرار تضم على كل ادارتها في وحدة واحدة — وتضم بدرجاتها — على تدرجها كل هذه الادارات متجمع العاملين فيها اقسامية مشتركة وتجري الترقية الى الوظائف الشاغرة في ايها بين الصالحين لها في كل منها ، وهذا هو ما يجري عليه العمل في الواقع في المؤسسة بديل تنقل المدعى بين مخلف ادارتها : الادارات : المالية (ادارة الميزانيات — ادارة لبحوث الاقتصادية — الادارة الهندسية — الادارة الادارية) ، على ما هو ثابت بلف خديته منذ التحاقه بها سنة ١٩٥٩ نقلا من مصلحة للضرائب حتى تاريخ القرار المطعون فيه حيث كان عندئذ منتدبا ايضا للادارة الاخيرة التي تضم شئون العاملين وشئون التدريب وكل منها — ما يعتبر مؤهله أحد المؤهلات الصالحة لها ، ومن هذا — فلا يكون محل التعلل للهيئة الطاعنة بقصر الترقية في وظائف ادارة على شاغلي الوظيفة الأدنى في كل منها اذ لا يعتبر أي منها ، كما سبق وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى في الخصوص كما تدل غير ذلك ميزانية المؤسسة الاجور بنذا — حيث وردت الوظائف المقررة لها الفئة المالية الثانية — دون القاب واكتفى بالعدد وهو ١٥ — وليس لاي ادارة وظائف ودرجات في تدرج هرمي يخصها ، بحيث يعتبر ايها وحدة مستقلة (وغنى عن البيان ايضا ، انه على الوجه السابق ايضا تحل معنى التخصص المعين للمتطلب لكل وظيفة بحسب طبيعتها ، لا على ما تنذهب اليه الطاعنة على تلفظها في اقولها من خلط ذلك بما لا يؤثر فيه وهو العمل في وظيفة أدنى في الادارة الجارى الترقية الى الوظيفة الأعلى فيها مع استبعاد من عداهم في ادارات اخرى من شاغلي الوظائف من نوعها او مظاهها اذ لا يجري ذلك الا ان استقل كل منها بوظيفته ودرجاته في الميزانية ، كقسم قائم بذاته من اقسامها وهو غير واتح في المؤسسة وميزانياتها ، ولا معنى له واما ما ورد بتقرير الطعن من أنه روعي في الترقية ، سبق نخبه الى الوظيفة المرقى لها فهو مما لا ينال مما تقدم

أبضاحه في شمل ضوابط الترقية ، وتطبيقها في حال انقراض الطعون فيه على واقع الدعوى إذ أنه فضلا على أن مجرد التنب إلى وظيفة أعلى ليس مما يترتب للمنتخب على مقتضى القانون المعمول به حقا للمنتخب في أن تقصر الترقية إليها عليه دون غيره إذ يقتضى لذلك نصا خاصا بتقريره في القانون وضع ضوابطه ، استثناء من القاعدة العامة .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه مع إلزام الطاعنة بالمصروفات .

طعن ٧٨٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

الهيئة العامة للبترول — العلاوات الدورية لموظفيها خلال فترة وضعهم على مربوطات ثابتة ، ثم بعد وضعهم على درجات بمزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ — لا يمنحون علاوات دورية في الفترة الأولى بل يمنحون المربوطات الثابتة كاملة ، ويمنحون علاوات دورية في الفترة الأخرى في حدود درجة كل منهم — المقصود بالمربوط الثالث .

ملخص الفتوى :

كلفت وظائف الهيئة العامة للبترول في المرحلة السابقة على أول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تطبيق ميزانية السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ مخرجة بالميزانية على أساس ربط ثابت شامل ، ليس له بداية ولا نهاية . وعند جرت الهيئة في هذه المرحلة على منح موظفيها مرتبات مقطوعة شاملة أعانت الغلاء وجميع العلاوات الإضافية الأخرى مستهدية في ذلك بالربط الثابت المقرر للوظائف والواردة في الميزانية . كما درجت الهيئة على منح موظفيها — بضعة غير منتظمة — زيادات في المرتبات لا تأخذ ضفة **العلاوة الدورية** .

ولما كانت العلاوات الدورية لا تستحق الا اذا كان الموظف معينا على اعتماد مقسم الى درجات ذات بداية ونهاية ، ذلك أن العلاوات الدورية هى من خصائص الرتب المتغير ذى البداية والنهاية ، ولا يمكن تصور قيامها فى حالة الرتب الثابت ، الذى ليس له بداية ولا نهاية ، ومن ثم فانه يلزم لمنح الموظف علاوات دورية أن يكون شاغلا درجة مالية ذات بداية ونهاية ، والا يكون مرتبه قد بلغ نهاية رتب الدرجة اما اذا كان الموظف يشغل وظيفة بمربوط ثابت ، فانه لا يمنح علاوات دورية ، اذ ان الاعتماد المالى لا يسمح بمنح علاوات فى هذه الحالة ، إنما يجب منحه مربوط الوظيفة كله ، فاذا كان يمنح اقل من هذا المربوط فانه يستحق الباقى على أساس أنه باقى الرتب المقرر لوظيفته ، لا على أساس أنه علاوة دورية ، ولذلك فانه يستحق من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت ، ويستحق الزيادة كلها دون نظر الى فئات أو مواعيد العلاوة ، لان هذه الزيادة جزء من راتبه الاصلى الثابت ، الذى يستحقه منذ بدء شغل الوظيفة .

ولما كانت وظائف الهيئة العامة للبتروك — خلال هذه المرحلة — مخرجة كلها بالميزانية بمربوط ثابت لكل منها ، ولم تكن مقسمة الى درجات ذات بداية ونهاية ، ومن ثم فانه لا يجوز منح موظفى الهيئة علاوات دورية خلال هذه المرحلة على أنه يتعين فى اثباتها منح كل موظف المربوط الثابت المقرر لوظيفته بأكمله ، فاذا كان يمنح مرتبا يقل عن هذا المربوط الثابت ، وجب على الهيئة أن تصرف له باقى المربوط بصفته هذه ، لا باعتباره علاوة دورية ، ولذلك فان الموظف يستحق صرف باقى المربوط اعتبارا من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت ، وليس من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية ، كما أنه يمنح باقى المربوط كله ، سواء زاد أو قل عن فئة العلاوة الدورية .

هذا مع مراعاة أن المقصود بالمربوط الثابت هو المربوط المقرر فى الميزانية لكل وظيفة وأردة فيها ، والذى تقرر بطريقة اجمالية ، بحيث يشمل أمانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، والرتب الإضافية الأخرى — كبذل التخصص وساعات العمل الإضافية لمساعدى المهندسين ، ومرتب الخطر .

اما المرحلة التالية لتطبيق ميزانية الهيئة العامة للبتروك للسنة المالية ١٩٥٩/٥٨ — اعتبارا من أول يولية ١٩٥٨ ، وقد تضمنت هذه الميزانية

جدولا للمرتبات ، حول الوظائف من المربوط الثابت الى المربوط المتغير على اساس درجات ذات بداية ونهائية ، وقلبت الهيئة المذكورة بوضع موظفيها على الدرجات الجديدة الواردة في الميزانية ، وفي بداية المربوط المقرر لكل درجة اعتبارا من التاريخ المشار اليه وهو تاريخ تطبيق الميزانية المشار اليها — وذلك بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ ، وليس من شك في استحقاق هؤلاء الموظفين علاوات دورية في هذه المرحلة ، ذلك لان من خصائص المربوط المتغير ذى البداية والنهائية ان يقترن دائما بمنح علاوات دورية تصل بالمرتب المقرر للدرجة من بدايته الى نهايته .

(متوى ٦٣٠ في ١٩٦١/٩/٧) .

قاعدة رقم (٤٠)

المادة ٢

لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول الصغرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ — استحقاق اعانة غلاء المعيشة في ظل العمل باحكام هذه اللاحة بالقوات المحددة بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبتترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشأن ثبات اعانة غلاء المعيشة — موظفات الهيئة العامة للبتترول المتزوجات بموظفين يتقاضون اعانة غلاء المعيشة يمنحن اعانة غلاء متعارفا نصف ما يمنح لموظف الهيئة الإعراب .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ يبين ان المادة (٤٣) منها تنص على أن « يحدد مجلس الإدارة بقرار منه قواعد منح المكافآت التشجيعية والمنح والبدلات . كما يحدد مجلس الإدارة ثبات اعانة غلاء المعيشة » . وتنفيذا لهذا النص اصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للبتترول القرار الصادر برقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشأن ثبات اعانة غلاء المعيشة الذي عمل به اعتبارا من شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ ، وتمس هذا القرار في البند (د) منه على انه بالنسبة للموظفات المتزوجات من موظفين يتقاضون

غلاء المعيشة يمنح غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاعزب ،
اما اذا كانت متزوجة من شخص لا يتقاضى غلاء المعيشة فتمنح الغلاء المقرر
لحالتها الاجتماعية » . ويؤدى هذا النص أنه في ظل العمل بأحكام هذا
القرار فان موظفات الهيئة المتزوجات يتقاضون اعانة غلاء المعيشة بمنح
اعانة غلاء معيشة مقدارها نصف ما يمنح لموظف الهيئة بالاعزب ، واذا كان
انثى من الأوراق أن المدعية متزوجة من موظف حكومي يتقاضى اعانة غلاء
المعيشة فانها في ظل العمل بأحكام قرار مجلس ادارة الهيئة المشار اليه
تستحق غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاعزب .

ولا وجه لما استندت اليه المدعية في طعنها من أن المادة (٥٨) من
لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول النسالة للذكر تنقض بـسريان
الاحكام السارية على موظفي الحكومة على موظفي الهيئة فيما لم يرد بشأنه
نص في هذه اللائحة ذلك لان قواعد منح اعانة غلاء المعيشة ونسبتها قد
نظمت بنصوص وردت بقرار مجلس الادارة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليه ومن بين هذه القواعد نص الفقرة (د) التي تحدد فئات اعانة الغلاء
ننى تمنح للموظفة المتزوجة واذا ورد هذا النص مطلعا فانه يجرى على
لائحه فيسري على الموظفة المتزوجة سواء التى لها اولاد او التى ليس لها
اولاد ومن ثم لا يرجع فى هذا الخصوص الى الاحكام السارية على موظفي
الحكومة .

• (طعن ٣٤٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٥) •

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

العمال المؤقتون بعمل تتقرر البترول الحكومى بالصويس التابع للهيئة
العامة للبتترول — مدى استحقاق هؤلاء العمال لاعانة غلاء المعيشة — قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ — ينطبق هذا القرار على
العمال المؤقتين الذين عينوا بالعمل على بند الإنشاءات الجديدة فتمنح منهم
اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم •

ملخص النقوى :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة ، على اعتمادات مؤقتة بالميزانية ، اعلنة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم ، على أساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى سنة عليهم بالخدمة ، ومن كان منهم فى الخدمة ومضت عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة ، تمنح اليه من تاريخ هذا القرار على أساس ماهيته أو أجره فى ذلك التاريخ ، بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد على ما هو مقرر لمؤله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفى حالة حصوله على ماهية أو أجر يزيد على الماهية أو الأجر القانونيين ، تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة .

ويبين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس ، والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ، والقانونين رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ ، أن ما جاء بهذه القوانين - من عدم تقييد مجلس إدارة كل من معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والهيئة العامة للبترول بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة - رهن بإصدار مجلس الإدارة المذكور لوائح أو وضع قواعد عامة تنظم شئون الموظفين والمستخدمين والعمال (سواء منها الدائمين والمؤقتين) أو اتخاذ إجراءات عامة ، تدل دلالة قاطعة على اتجاه مجلس الإدارة الى الأخذ بنظام معين يخالف ما تقضى به القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومصالحها ومستخدميها وعمالها . وقد تعبر الميزانية الخاصة بالمعمل عن نية مجلس الإدارة فى انتهاج نظام خاص بكيفية معاملة موظفى ومستخدمي وعمال المعمل من إتاحة المالية (المرتبات) والأجور والمكافآت والعلاوات واعانة غلاء المعيشة والمرتبات الإضافية الأخرى) . فإذا لم تظهر نية مجلس الإدارة فى مخالفة القواعد الصلة المنظمة لشئون موظفى ومستخدمي وعمال الحكومة ومصالحها فلا وجه للقول بامتناع تطبيق تلك القواعد العامة على موظفى ومستخدمي وعمال معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس (أو الهيئة العامة للبترول) .

ولم تصدر أية قواعد تنظم لشئون الوظيفية للعمال المؤقتين الذين عينوا بعمل تكرير البترول الحكومي على بند الانشاءات الجديدة كما لم تنج نية مجلس ادارة العمل الى معاملتهم على أساس معين ، بل منحهم الاجر المقرر للوظيفة التي يشغلها كل منهم ، دون أن ننحس اعانة غلاء المعيشة المقرر ، لا على أساس قاعدة خاصة تحرمهم منها ، ولكن باعتبار انهم عمال مؤقتون . في حين أن اعانة غلاء المعيشة كانت تصرف فعلا للعمال الدائمين وان كانت تندمج في اجورهم المقطوعة التي كانت تصرف لهم بصفة شاملة تتضمن اعانة الغلاء ، قبل وضعهم على درجات ذات بداية ونهاية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ولم يبد من مجلس ادارة عمل تكرير البترول الحكومي اية نية في عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين بالعمل على بند الانشاءات الجديدة (وهو اعتماد بطبيعته مؤقت) أو حرمانهم من التمتع بما جاء به من احكام تنطبق بصفة عامة على جميع موظفي ومستخدمي وعمال الدولة .

ويخلص مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ينطبق على العمال المؤقتين الذين عينوا بعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس على بند الانشاءات الجديدة ، ومن ثم تعين منحهم اعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، وبشرط الا يزيد الاجر الذي كان يمنح لهم على الاجر المقرر لهم طبقا لقواعد التعيين في العمل (دون ارتباط بكادر العمال ، اذا كان العمال الدائمون المعينون على درجات بالميزانية يتقاضون اجورا تخفف عن الاجور المقررة لهم في كادر العمال) فاذا كان هذا الاجر يزيد على ما هو مقرر لهم طبقا لقواعد التعيين في العمل ، فان هذه الزيادة تخمس من اعانة غلاء المعيشة - طبقا للاحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

(غتوى رقم ٥٧٢ في ١٥/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٢)

المسألة ٥

المستفاد من لائحة نظم المعاش المبكر والعمول بها في شركات البترول انها تضمنت قواعد خاصة لاحالة العاملين الى المعاش - لا مغفلة بين

من تنهى خدمته ببلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة ومن تنهى خدمته
بالإحالة إلى المعاش المبكر . أثر ذلك - تطبيق المادة الثانية من القانون
رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على العاملين إلى المعاش المبكر .

ملخص الفصول :

ان لائحة نظام المعاش المبكر المعمول بها في شركات البترول تنص
في المادة (١٢٦) منها على أن « يجوز للعامل أن يتقدم بطلب لإحالاته
إلى المعاش المبكر الاختياري إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
(أ) ألا يقل سنه عند الإحالة إلى المعاش عن ٥٥ عاما . . .
(ب) أن يكون قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة للمعاش طبقا لقانون
التأمين الإجتماعي . . . (ج) عدم تعارض طلب العامل مع صالح
المعمل . . . (د) ألا تقل مدة خدمته الفعلية في قطاع البترول عن عشر
سنوات متصلة » . وتنص المادة (١٢٨) من ذات اللائحة على أن :
« في حالة قبول طلب الإحالة إلى المعاش المبكر الاختياري يستحق العامل
مقابلا نقدياً نفقة واحدة يوازي أجر خمسة اشهر عن كل سنة متبقية
من خدمته وبحد أقصى خمسة وعشرين شهرا . وتحسب مدة الخدمة
المتبقية اعتبارا من تاريخ إحالة العامل إلى المعاش المبكر وحتى تاريخ
بلوغه السن المقررة للتقاعد » . وأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن : « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل
شيء يخصه في إصدار قرارات إحالة العاملين المدنيين إلى المعاش بناء على
طلبهم وتسوية معاشاتهم وفقا للقواعد الآتية : (أ) أن يكون طالب الإحالة
إلى المعاش معاملا بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية . (ب) ألا يقل سن
الطالب عند تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين وألا تكون المدة الباقية
لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش أقل من سنة . (ج) تضم المدة الباقية
لبلوغ السن القانونية أو سنتين افتراضيتين إلى مدة الخدمة المحسوبة في
المعاش أيهما أقل . (د) يسوى المعاش على أساس الأجر الأصلي وقت
صدور قرار الإحالة إلى المعاش . كما ينص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤
بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالأعانات والرواتب التي تصرف للمعطلين
من غرة وسيفاء المهجرين من منطقة القناة في ملحقته الثانية على أن :
« يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار إليهم في المادة الثالثة من قرار
« يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار إليهم في المادة الثالثة من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم

٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم إلى المعاش وذلك بالتقدير الذي كان يصرف عليهم قبل الإحالة إلى المعاش اعتباراً من توقف الصرف اليهم وإلى حين زوال الأسباب الداعية إلى تهجيرهم » .

وفناد ما تقدم أن نصومس اللائحة المشار إليها — شتمتها شأن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ — تضمنت قواعد خالصة أجازت للعاملين الذين تتوافر فيهم الشروط المحددة بها ، أن يتقدموا بطلب لإحالتهم إلى المعاش والانداء من الزايا المقررة بها ، فإذا قبل طلبهم صدر قرار — طبقاً لصريح النص — بإحالتهم إلى المعاش ، مثلهم في ذلك مثل من بلغوا سن التقاعد ، مما لا مجال معه للقول بأن خدمة هؤلاء العاملين قد انتهت بالاستقالة ذلك أن إحالة العامل إلى المعاش المبكر ليست إلا تعديلاً لسن المعاش لا يترتب تغييراً في السبب الذي انتهت به الخدمة قانوناً — يؤكد ذلك أن الإحالة إلى المعاش في هذه الحالة لا تتوقف على إرادة العامل وحده بل يلزم عدم تعارضها مع صالح العمل ومن ثم فالأمر مرده إلى إرادة جهة الإدارة وهي المرجع في الموافقة على الإحالة إلى المعاش من عدمه . كذلك اشترطت اللائحة أن يكون العامل قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة لصرف معاش له الأمر الذي يقطع بتمام إزاء إحالة إلى المعاش ولنسنا بصدد استقالة » .

ولما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر قد قضى بأحقية العاملين الحاليين إلى المعاش في الاستمرار في صرف مقابل التهجير دون أن يقتصر ذلك على الحاليين إلى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، فمن ثم لا محل لتقييد هذا الحكم باشتراط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعاً إلى بلوغه السن القانونية . كذلك فانه طالما أن القانون المذكور استهدف ألا يضار العاملون الذين يستحقون مقابل التهجير عند انتهاء خدمتهم بالإحالة إلى المعاش فمضى باستمرار صرف مقابل التهجير الذي كان يصرف لهم قبل الإحالة إلى المعاش ، فلا مجال لأقامة تفرقة لم تأت بها النصوص بين من تنتهي خدمته ببلوغ السن المقررة لانتهاء الخدمة ومن تنتهي خدمته بالإحالة إلى المعاش المبكر وفقاً لأحكام اللائحة المشار إليها » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى أن
مدلول الاحالة الى المعاش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم
١٩٧٤ يشمل من تنتهي خدمته طبقاً للائحة المعاش المبكر المعمول
بها في شركات البترول .

(فتوى ٣٧٠ في ١٢/٤/١٩٨١)

الفصل التالي

البحث عن البترول واستغلاله

قاعدة رقم (٤٣)

المبدا :

لم يكن ترخيص البحث عن البترول قبل القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٤٨ محتاجا الى قانون اما استغلال البترول فهو لا يجوز دائما الا بقانون عملا باحكام الدستور وهذا القانون الخاص يجب ان يكون في نطاق احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ هذا الموضوع الذى يتلخص في ان مصلحة المناجم والمهاجر رخصت في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٩ لاحدى الشركات في البحث عن البترول بالمنطقة رقم ٤٨ بجهة رأس مطارمة بشبه جزيرة سيناء لمدة سنة واحدة تبدأ من أول ابريل سنة ١٩٤٦ وتنتهى في ٣١ من مارس ١٩٤٧ ثم جدد هذا الترخيص بناء على طلب الشركة لمدة سنة أخرى تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ .

وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ قدمت الشركة طلبا بتجديد الترخيص لمدة سنة ثالثة تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ ودفعت الرسوم المستحقة على هذا الطلب ونظرا الى ان سلطة الحكومة في اصدار تراخيص البحث محل مناقشة في مجلس الشيوخ فلم تبت مصلحة المناجم والمهاجر في هذا الطلب ، الا انها لم تحاول وقف اعمال البحث التى كانت الشركة قائمة بها بموجب الترخيص المطلوب تجديد مدته فاستمرت هذه الاعمال حتى عثرت الشركة على البترول بالمنطقة ، ومن ثم طلبت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عقد ايجار واستغلال لكل المنطقة التى يشملها ترخيص البحث اسنادا الى البند ١٨ من الترخيص ودفعت الاجرة عن المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ وبدأ العمل به من تاريخ نشره في ١٢ من أغسطس ١٩٤٨ فقد أوقفت وزارة التجارة والصناعة الفصل في الطلبين طالب البحث وطلب التزام استغلال المنطقة حتى يبت فيما إذا كان يمكن للتخصيص بالبحث قبل صدور القانون المشار إليه قرار من الوزير وما إذا كان الترخيص الممنوح للشركة يعتبر مجددا أم لا ، وأخيرا فيما إذا كان عقد الاستغلال يخضع لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو تطبق عليه الأحكام السابقة وعلى الأخص الشروط الواردة في ترخيص البحث ، وتطلب الوزارة استطلاع الرأي في هذه الأمور .

وبحيث أن المادة ١٣٧ من الدستور تنص في الفقرة الثالثة لها على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

وبحيث أن البحث وإن كان مقدما للاستغلال ووسيلة إلى الوصول إليه إلا أنه لا يعتبر جزءا منه ومن ثم لا يدخل تحت حكم المادة ١٣٧ من الدستور ، وإذا كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ قد نص في المادة الرابعة منه على وجوب أن يكون ترخيص البحث بقانون فإن ذلك حكم جديد أتى به هذا القانون لما لوحظ من أن الغرض من البحث هو الاستغلال وأن حامل ترخيص البحث له بطبيعة الأمور أولوية الحصول على التزام الاستغلال وعلى أساس ذلك نص القانون المذكور على أن الترخيص في البحث إنما يكون بقانون ورتب على منحه أولوية الحصول على التزام الاستغلال بغير الزيادة التي اشترط إجراؤها قبل منح الالتزام .

وبحيث أنه لما كان التزام الاستغلال لا يجوز أن يكون إلا بقانون طبقا لحكم المادة ١٣٧ من الدستور ، فإن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث القديمة على أن يكون للمرخص إليه أن يطلب ويحصل على عقد استغلال يكون باطلا لمخالفته للدستور .

وبحيث أن النص الخاص بالأولوية الوارد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ إنما يصرى بالنسبة إلى ترخيصات البحث الصادرة بقوانين خاصة طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون .

وحيث أن البند الملبع من ترخيص البحث الصادرة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ لهذه الشركة ينص على أنه يصح تجديد هذا الترخيص ولا يقيد الوزير بتجديد الترخيص إلا إذا كان المرخص له قد قام بتنفيذ جميع تمهيداته المقررة في الترخيص على وجه ترضيه مصلحة الإنتاج والمهاجر وليس هناك ما يدل على أن الشركة لم تقم بهذه التعمدات كما أن مصلحة التعليم والمهاجر تركت للشركة تستمر في أعمال البحث بعد انقضاء مدة الترخيص في ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ حتى عثرت على البترول وهذا التصرف من جانبها يفيد تجديدا ضمنيا للترخيص الذي كانت مدته قد أنهت .

وحيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ من القوانين العامة التي تسرى على كل الحالات التي تقع أثناء العمل بها .

لذلك انتهى رأي القسم إلى ما يلي : —

أن البحث عن البترول قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالإنتاج والمهاجر كان يكتفى لترخيص فيه قرار من وزير التجارة والصناعة .

وإن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث عن البترول السابقة على العمل بالقانون المذكور على حق المرخص له في الحصول على التزام بالاستغلال بطلان مخالفته للمادة ١٣٧ من الدستور .

وإن النص في المادة ١٠١ والمادة الأخيرة من المادة الخمسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على حق حامل رخصة البحث أثناء مدة الترخيص في الانتقال إلى مرحلة الاستغلال دون حاجة إلى مزايدة علنية إنما يقصد به الترخيصات الصادرة بقوانين طبقا للمادة الرابعة من القانون المشار إليه .

وإن ترخيص البحث الصادر للشركة في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ والذي كان ينتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ قد تجدد ضمنيا لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ .

وإن الترخيص للشركة المذكورة باستغلال القطعة رقم ٤٨ برأس مطابقة لا يمكن أن يكون إلا بقانون طبقاً للمادة ١٢٧ من الدستور وبالشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمناجم .

(فتوى ٢٠٠ في ١٧/١٠/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

أن تعديل اتفاقية تحديد أسعار منتجات البترول. خرج عن اختصاص السلطة التنفيذية ومقصود على البرلمان طبقاً للمادة ١٢٧ من الدستور كما وإن التسميم الجبري للبترول لا يجوز أن يتعدى السعر الاتصلي المحدد في الاتفاقية الموقعة بين الحكومة والشركة المستفلة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام اتفاقية سنة ١٩١٣ المبرمة بين الحكومة وشركة الانجليز اجيشيان اويل ميلديتيين أن الحكومة اتفقت مع الشركة المذكورة على منحها ترخيص للبحث عن البترول في مناطق معينة على البحر الاحمر وهذه التراخيص تنقلب الى عقود استغلال بمجرد أن تعثر الشركة على البترول وكلفت الشركة تقوم بإنشاء معمل لتكرير البترول بالسويس تسمح لها في البند العاشر من الاتفاقية باستيراد المواد البترولية الخام لتكريرها بالمعمل لمدة خمسين سنة من تاريخ إبرام الاتفاقية أو الى نهاية الوقت الذي تلتحق فيه بترخيص استغلال منطقة بترول أيها أطول كما منحت الشركة امتيازات متعددة من بينها تخفيض الآثوة من ٥ و ٧٪ واستثناءها من القروض الخاصة بمناطق البحث وقد نصت المادة ١٢ من الاتفاقية على أنه في مقابل الامتيازات التي حصلت عليها الشركة تتعهد بأن تباع ما تنتجه من مواد بترولية في مصر حسب الاسعار الآتية :

الوتود السائل بسعر ٥٥ شلن للطن .

زيت الانارة السائل بسعر ٣ شلن ، ٦ بنس للوحدة سفة ٨ جالونات

أما فيما يتعلق بسعر ما تخرجه الشركة بمعلها من مواد بترولية مستوردة فإن الشركة أن تزيد في سعره بنسبة ما يوجد في هذا البترول من جودة تتوق مثله الناتج في مصر .

وبذلك أصبح تحديد الحد الأقصى لأسعار المازوت والكروسين جزءا لا يتجزأ من عقود استغلال البترول التي منحت للشركة على أساس هذه الاتفاقية وهذه العقود بلا شك تعتبر استغلالا لمورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد وإبرام عقود الاستغلال لا يكون الا بقانون طبقا لما تنص به المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون .

والبرلمان عند بحثه لقانون منح الاستغلال يبحث شروط هذا الاستغلال ويوافق عليه على أساس هذه الشروط وتعتبر مقصرا أساسيا في العقد ومن ثم فإن أي تعديل فيها لا يكون الا بالأداة ذاتها أي بقانون .

وعلى ذلك فإن اتفاقية سنة ١٩١٣ — وإن كانت قد أبرمت بقرار من مجلس الوزراء قبل صدور الدستور — لا يجوز تعديلها في ظل هذا الدستور الا بقانون .

ويلاحظ قسم الرأي مجتمعا أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٥١ والمشار إليها فيها سلف وأن كان يبدو أنها من جانب واحد إلا أن الواقع أنها تكون اتفاقا بين الحكومة وشركات البترول إذ صدرت بعد مفاوضات معها انتهت إلى حلول ارتضتها الشركة ووافق عليها مجلس الوزراء ، وقد ورد ذلك في هذه القرارات ذاتها ممثلا ورد في مذكرة وزير التجارة والصناعة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . أن هناك خلافا حول بعض النقاط متباحثا مع الشركات في ذلك وقد وصلنا مع الشركات إلى أن تقبل تسوية المسائل المعلقة بينها وبين الحكومة على أساس المذكرة المرافقة .

فهذه الاتفاق الجديدة المعدل لمقتضى استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد قد تم بقرار من مجلس الوزراء مع أن إبرامه من اختصاص

البرلمان على ما سبق البيان فيكون مجلس الوزراء والحالة هذه قد لاغتصب السلطة من البرلمان ويكون العقد باطل بطلاناً مطلقاً .

واذا فرض في الجدل أن الأحكام التي تضمنتها هذه القرارات لا تعتبر اتفاقاً بل قراراً تنظيماً صادراً من جانب واحد فإن هذا القرار يعتبر منعدياً كذلك لعدم ولاية المجلس في إصداره لأن هذا القرار يعدل لمعد استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية للبلاد الأمر الذي قضى الدستور بقصر الاختصاص به على البرلمان .

قد يقال أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري وتحديد الأسعار (الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥) قد خول في المادة الثالثة منه للجنة العليا للتبوين حق وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسمير المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون . وقد بين هذا المرسوم بقانون أن مواد الخاضعة للتسمير الجبري ومنها البترول فيكون والحالة هذه أجاز تعديل جميع الاتفاقيات والقوانين التي يكون موضعها تحديد أسعار هذه المادة وأخضعها للتسمير الجبري الذي له أن يعدل في أسعارها بالنقص أو الزيادة على خلاف سعرها الوار في الاتفاقيات أو القوانين . وعلى ذلك تكون قرارات مجلس الوزراء فيما تضمنته من تحديد سعر أعلى من سعر اتفاقية سنة ١٩١٣ صادرة ممن يملكها لأنها صدرت بناء على قرار لجنة التبوين العليا .

والرد على ذلك أن المرسوم بقانون السابق الإشارة إليه إنما يهدف إلى تحديد حد أقصى لأسعار البيع وهذه الأسعار لا يجوز أن تزيد على أسعار محددة بالاتفاقيات لا يجوز تعديلها كما سبق للبيان — ألا بقانون وذلك طبقاً لأحكام الدستور ، والرسوم بقانون المذكور لم يعدل أحكام الاتفاقية وأقصى ما يمكن قوله أنه موضع جهة إدارية في مخالفة تلك الأحكام الأمر الذي لا يجوز من الوجهة الدستورية .

ويضاف إلى ما تقدم أن سعر البيع الذي حدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ هو ٢٢٥ مليم للصفحة وقد أشارت المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء أن تكاليف الاستيراد والتوزيع تبلغ ٢١٨ مليم والفرق تتحمله خزينة الدولة بالنسبة إلى المخازن والمطاحن .

والمفهوم ان مقع هذا الفرق لا يقتصر على السنة المالية التي صدر فيها هذا القرار بل سيستد الى سنوات مالية مستقبلية وقد امتد فعلا الى سنة اخرى وعلى ذلك فمن هذا التمهيد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ عن سنة او سنوات مستقبلية وهذا غير جئز الا بوافقة البرلمان طبقا للفترة الاولى من المادة ١٣٧ من الدستور .

ولا مقنع في القول بان مخالفة المادة ١٣٧ سواء بالنسبة الى عقود الاستغلال او ابرام تعهدات قد يترتب عليها اتفاق مبالغ عن سنة او سنوات مستقبلية لا يترتب عليه البطلان بل يقتصر على مسؤولية الوزير سياسيا كما هو الحال في تجاوز الاعتمادات لا مقنع في ذلك لان هناك فرقا بين تجاوز الاعتمادات المالية في السنة المالية السارية وبين ابرام عقود استغلال موارد الثروة الطبيعية والتعهدات التي قد يترتب عليها اتفاق مبالغ في سنة او سنوات مستقبلية ، اذ في الحالة الاولى يكون الصرف من اختصاص الوزير اصلا وليس على الطرف الآخر ان يبحث في ما اذا كان لدى الوزير اعتمادا ولا ليس عليه ان يراتيه في ذلك ومن ثم لا يترتب على هذه المخالفة البطلان (جيز النظرية العامة في عقود الادارة . الجزء الاول صفحة ١٥ و ١٦) .

اما في الحالة الثانية فلان الدستور قد سلب اختصاص الادارة في ابرام انعقود المشار اليها وقصر الاختصاص بذلك على البرلمان ، فاذا قامت الادارة بابرام عقد من هذا النوع فانها تكون بذلك قد اتت امرا خارجا عن نطاق اختصاصها بمقتضى هذا الاختصاص من السلطة التشريعية ، ومن ثم يكون التصرف منعما .

وقد أوضح جيز في مؤلفه السابق الفرق بين الحالتين فقرر كما سبق التبان ان تجاوز الاعتماد لا يترتب عليه البطلان اما ابرام عقد البيع الذي يقضى لهاتون باستئذان البرلمان فيه (في فرنسا دون الحصول على هذا الان يكون باطلا (المرجع السابق) « ص ٢٩ » وكذلك يكون باطلا ابرام التزام المرفق العام الذي يتم من جانب الادارة (ص ٢٤ ، ٢٥) لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى ان تعديل اتفاقية سنة ١٩١٢ خارج عن اختصاص السلطة التنفيذية وبمقتضى على البرلمان ومن ثم فان القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في سنة ١٩٥١ تعتبر محدومة ولا يترتب عليها اى اثر ، وتظهر بوضوح بزد ما استولت عليه من أموال بناء على هذه القرارات وذلك

سواء اعتبرت هذه القرارات صادرة من جانب واحد أو مكونة لاتفاق بين الطرفين^(٥).

وأن هذه القرارات معدودة أيضا فيما تضمنته من تعهد بدفع فروق الاسعار لمخالفاتها لنص الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من الدستور .

وإن التسعير الجبرى للبترول لا يجوز أن يتعدى السعر الاقصى المحدد في اتفاقية سنة ١٩١٣ .

(انتهى ٤٥١ في ١٨/٨/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

التقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ - ترخيصه لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة العامة للبترول وشركة بآن أمريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس - نصه على أن تكون للأحكام الواردة في مواد معينة من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات السارية - ليس من بين هذه النصوص ما يفرض التزام المؤسسة بدفع نصيبها في التكاليف ونفقات العمليات المشتركة بعملية اجنبية - مؤدى ذلك أن وفاء المؤسسة لشركة جليكو الوكيل عن الطرفين يكون بالعملة المصرية - وجود نص يترتب عليه أن المؤسسة تقوم بالوفاء بعملية اجنبية في حالة معينة يواجه حالة خاصة ويعتبر استثناء يؤكد القاعدة العامة - وجوب أن تقدر ميزانيات العمليات المشتركة في صورة نهائية بالعملة المصرية يتحدد نصيب المؤسسة فيها بواقع ٥٠ ٪ بينما يتحدد نصيب بآن أمريكان بتحويل هذا القرار الى دولارات أمريكية تدفعها الى شركة جليكو - لا شأن للمؤسسة بمدى نجاح الشركة (جليكو) في الحصول على العملات الاجنبية اللازمة للمشروع - التزام المؤسسة بوقف عند الوفاء بنصيبها بالعملة المصرية .

ملخص النقوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة

بان امريكان مصر للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس تنص على أن « يرخّص لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان امريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحقة بها » . وأن المادة الثالثة من هذا القانون تنص بان « تكون للاحكام الواردة في المواد ٧ - ١٠ - ١٦ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٣٠ - ٤٣ - ٤٤ من الشروط المرافقة قوة القانون ويكون نافذة بالامتنعاه من القرارات المسارية » .

وانه ملحق بالقانون المذكور « اتفاقية امتياز بترولى » ورد في ضحرجها ما يأتى :

« تحررت هذه الاتفاقية وصار الالتزام بها في اليوم ٦٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ بين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « الحكومة ») والمؤسسة المصرية العامة للبترول وهى شخصية معنوية مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بها اضل عليه من تعديلات (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « المؤسسة ») وشركة بان امريكان للزيت مصر وهى شركة مؤسسة في ذيلاور (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « بان امريكان ») .

وان الفقرة (ك) من المادة الاولى من الاتفاقية المشار اليها تنص على أن « الاكتشاف التجارى » : هى بئر الاكتشاف التى ينتج من اختبار انتاجها اختبارا مطلقا للاصول السلبية المنفعة في الانتاج لمدة ثلاثين يوما متواملة انها تنتج في المتوسط ما لا يقل عن سبعائة وخمسين (٧٥٠) برميلا من الزيت في اليوم اذا كانت المسافة المفتوحة للانتاج من الطبقة المنتجة لا يزيد عمقها عن الف وخمسمائة متر (١٥٠٠) ، او تكون قد انتجت الف (١٠٠٠) برميل في اليوم . « وتاريخ الاكتشاف التجارى » : هو اليوم الذى يتم فيه تكلفة واختبار تلك البئر وفقا لما تقدم ذكره » .

وان المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة تنص على الآتى :

الشركة الوكيله : القائم بالعمليات « جليكو » .

(أ) تقوم المؤسسة وبنان امريكان بتكوين شركة في الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم « شركة بترويل خليج السويس » ويعبر عنها بلفظ « جايكو » . وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين المصرية في ج ٢٠٠٤٠٠٠ . يستقصد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات ، والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٢١ الخاص بتثيل الموظفين والعمال في مجالس ادارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العاملة ، والقوانين الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظم العاملين بالشركات العلية .

(ب)

(ج) تسدد كل من المؤسسة وبنان امريكان قيمة اسهم نصف رأس مال « جايكو » وتمتلك وتحوز هذا النصف طوال مدة الاتفاقية .

(د)

(هـ) تكون جايكو هي الوكالة التي تقوم كل من المؤسسة وبنان امريكان من طريقها بمزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية في قطاعات البحث وجميع النفقات والتكاليف والمصروفات التي تتحملها وتدفعها بنان امريكان وحدها في سبيل الوفاء بالتزامات البحث المقررة في هذه الاتفاقية تحسب من التزامات البحث المفروضة على بنان امريكان بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جزءا منها ، وذلك سواء أكان الإنفاق والدفع بواسطة بنان امريكان مباشرة أو عن طريق « جايكو » ، وتحتفظ « جايكو » بسجل تفصيلي لجميع ما يتفق بواسطة بنان امريكان والمؤسسة أو لصالحها من نفقات وتكاليف ومصروفات تقتضيها هذه الاتفاقية .

(و)

(ز)

(ح) تلتزم وتدفع كل من المؤسسة وبنان امريكان خمسين في المائة (٥٠ ٪) من التكاليف والمصروفات التي تتفقها جايكو نيابة عن الطرفين للقيام بالعمليات المشتركة المبينة في هذه الاتفاقية . وفي اليوم السابق لليوم الاول من كل ربع سنة تعويجة يوضح كل من الطرفين تحت تصرف « جايكو »

مبلغا بحيث لو اضيف الى مقدار نصيب هذا الطرف في الحساب المشترك الذى يكون وتمتد تحت يد « جايكو » يكون المجموع كافيًا لوفاء بنصف المصاريف المتوقعة اللازمة خلال الرعين القاعمين من تلك السنة التقويمية.

وان الفقرة (ب) « ١ » من المادة الفاسحة من هذه الاتفاقية وهى الخاصة ببرامج العمل والميزانيات تنص على أنه فى خلال مسقين (٦٠) يوما من بعد أن تصبى « جايكو » هى القائم بالعمليات وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بعد المدير العام لجايكو برنامج عمل وميزانية يتناولان العمليات التى يلزم اجراؤها على حساب ونفقات الطرفين فى هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة المالية الجارية والسنة المالية التى تليها ، ويجتمع مجلس ادارة جايكو فى ج.ع.م. فى خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لاعداد البرنامج والميزانية المذكورين اتفا لمراجعتهم وتعديلهم ، اذا لزم الحال واعتمادهم . وفى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة تقويمية يعد المدير العام لجايكو برنامج ميزانية عن السنة المالية لاعتماده من مجلس ادارة « جايكو » ..

وان المادة العاشرة (١) من الاتفاقية ذاتها وهى المتعلقة بالمشروعات والاستثمارات الاخرى المعتمدة تنص على أنه اذا اعتمد مجلس ادارة « جايكو » مشروعا أو أى استثمار آخر فى ظل هذه الاتفاقية وحصل عقب ذلك الاعتقاد أن تعذر على أحد الطرفين ، المؤسسة أو بان امريكان . أن يدفع أو يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعد ادائه الى « جايكو » لأغراض هذا المشروع أو الاستثمار الآخر (ويسمى هنا الطرف المنظف عن الدفع) فإن الطرف الآخر (ويسمى هنا الطرف الدافع) يصبح له الحق فى أن يقدم الى « جايكو » المبالغ الكافية بمقتضى هذه الاتفاقية لمواصلة العمليات اللازمة لذلك المشروع المعتمد أو الاستثمار الآخر المعتمد . فاذا اختار الطرف الدافع مواصلة العمليات على هذا الوضع فيجب أن تطبق الشروط والاجكام الآتية :

١ - عقب اتمام المشروع أو الاستثمار الآخر يتحمل الطرفان الدافع والمتخلف عن الدفع مقاسمة تكاليف ومصروفات تشغيل وإصلاح

٢ - ابتداء من الشهر التقويمى الاول القالى للشهر التقويمى الذى تم فى اثنائه المشروع أو الاستثمار الآخر ، على الطرف المتخلف عن الدفع أن

يدفع الى الطرف الدافع بولفا (يسمى هنا مقدار العجز) مساويا للفرق بين ما تحصله الطرف المتخلف عن الدفع من تكاليف ومصروفات وبين خمسين في المائة (٥٠ ٪) من المجموع الكلى للتكاليف والمصروفات التى استلزمها المشروع او الاستثمار الآخر ، كما يدفع الطرف المتخلف عن الدفع مبلغا اضافيا يعادل خمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز . وحصوله المبلغين تصبح واجبة الاداء مباشرة بمقدار ١٢/١ (واحد على اثنى عشر) .

وكل دفعة شهرية مما سبق ذكره يجب دفعها من جانب الطرف المتخلف عن الدفع الى الطرف الدافع خلال خمسة عشر (١٥) يوما تالية لكل شهر تقويمى ابتداء من الشهر التقويمى الاول السابق ذكره حتى يتم الوفاء بالكامل . وهذه الدفعات يجب أن تكون بنفس العملة التى استعملها الطرف الدافع فى الصرف والانفاق .

وان الفقرة (د) « ١ » من المادة الثانية عشر من الاتفاقية ، وهى المادة الخاصة بعمليات التنمية تنص على أنه « عقب الاكتشاف التجارى لأول الذى يحصل وفقا لهذه الاتفاقية وعند استلام طلب كتابى صادر من المؤسسة تقوم بان امريكان بدفع مبلغ لحسابها وحساب المؤسسة معا وقدره خمسة عشر مليوناً (١٥.٠٠٠.٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية ، وهو الدفعة الاولى المطلوب ادائها لتنفقت التنمية المشتركة المقررة فى هذه الاتفاقية وفى المدة التى يجرى خلالها اتفاق هذه الخمسة عشر مليوناً من الدولارات فى هذا السبيل من جانب بان امريكان على الحساب المشترك الوارد ذكره فى هذه الاتفاقية تقوم المؤسسة فى الوقت نفسه تباعاً بدفع قيمة كافة التكاليف والمصروفات التى يقتضى تحملها بالجنيه المصرى والوفاء بتلك التكاليف والنفقات وبعد أن تكون بان امريكان قد انفقت المبلغ المذكور بماليه ... يخضم من هذا المبلغ مبلغ من دولارات الولايات المتحدة الامريكية مساو كما هو مبين بعد لمجموع مبالغ الجنيئات المصرية التى صرفت فى نفس الوقت على هذا الوجه تباعاً من جانب المؤسسة ، والخمسون في المئة (٥٠ ٪) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية من المبلغ المتبقى بعد ذلك الخضم تستردها بان امريكان من خمسين في المائة (٥٠ ٪) من مستحقات المؤسسة المقررة فى المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

وان الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية تنص على أن :

« جميع مدفوعات بأن أمريكيان إلى الحكومة وإلى «جايكو» بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ج . ع . م . أو في أى مكان آخر أو بجنبيها مصرية حصلت عليها بأن أمريكيان في ج . ع . م . بمقتضى المادة ٢٠ بـ»

وأن الفقرة (١) من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية تنص على أن:

« تقوم كل من المؤسسة وبأن أمريكيان و «جايكو» بلمسك دفاتر حسابات وتحتفظ بها في مكاتب عملها الرئيسية في ج . ع . م . وتكون هذه الدفاتر في نظامها مطابقة لتنظيم الحسابية المقبولة والمستعملة بصفة عامة في صناعة البترول ، وكذلك تمسك الدفاتر الأخرى والسجلات التي تازم لبیان الأعمال التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كييات وقية كل انبتول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية ولكي يتيسر حساب المبالغ التي يلزم دفعها من جانب بأن أمريكيان وفقا لهذه الاتفاقية تمسك بأن أمريكيان دفاتر حسابها وسجلات حسابها التشار اليه مقيدا فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ... » .

وأن الفقرة (١) من المادة الثالثة والأربعين من الاتفاقية تنص على أن : « الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالمؤسسة وبأن أمريكيان والواردة في هذه الاتفاقية تعتبر متفرقة وليست مشتركة ولا جماعية وذلك على اعتبار أن الغرض الصريح والقصد الواضح للطرفين المذكورين هو أن ملكية كل منهما لما يخصه من نسبة الانتفاع المقرر بموجب هذه الاتفاقية تقوم على أسس أنها حائزان على المشاع ... » .

وقد استظهرت الجمعية العمومية من النصوص المقدمة أن الاتفاقية موضوع البحث أن هي الا عقد من عقود استغلال أحد موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، وبهذه المثابة فانها تتعلق بأحد مشروعات التنمية ، وبالمستقراء نصوصها يبين أنها لا تتضمن أى نص يقضى بالزام المؤسسة المصرية العامة للبترول بدفع نصيبها في التكاليف والنفقات الخاصة بالعمليات المشتركة المتعلقة بمواصلة البحث والتنمية والإنتاج التي تتولاهما «جايكو» كشركة وكيلة عن الطرفين بعملة أجنبية ، أو أن يكون وفلاها بنصيبها متضمنا قدرًا من النقد الأجنبي «دولارات أمريكية» لمواجهة ما يتعذر توريده بمطيا

من المعدات اللازمة للمشروع ، في حين أن نص الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية قضى بأن جميع مدفوعات « بن أمريكان » إلى الحكومة وإلى « جايكو » بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون امعاء عند التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في الجمهورية العربية المتحدة أو في أى مكان آخر — ودلالة هذه المغيرة واضحة في اتجاه نية المتعاقدين في الاتفاقية إلى تحميل « بن أمريكان » التزاما بإداء جميع مدفوعاتها إلى كل من الحكومة و « جايكو » بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، دون تكليف المؤسسة بمثل هذا الالتزام ، ولو اتسرفت إلى غير هذا لما أموز الطرفين التص عليه صراحة .

ولما كانت الاتفاقية المذكورة من العقود المبرمة محليا ، وكان الوفاء إلى « جايكو » إنما يتم داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وكلفت القاعدة الصلبة في الوفاء النقدي هي أن الدفع يتم بالعملة المتداولة قانونا في البلاد ، فإن وفاء المؤسسة — إزاء عدم ورود نص في الاتفاقية على خلاف هذه القاعدة بالنسبة إليها — يكون ، والحالة هذه ، بالجنهيلات المصرية ، ولا سيما أن الشك يفسر لمصلحة الدين ، وأن مصلحة المؤسسة هي أن تكون التزاماتها قبل « جايكو » على أساس الجنيهات المصرية باعتبار هذا أخف عليها عبئا وأكثر يسرا لها ، وأن هذا هو ما يتفق وأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات إقتد .

أما ما ورد في المادة العاشرة (أ) في خصوص عدم دفع أحد طرفي العقد المؤسسة أو « بن أمريكان » لنصيبه في التكاليف الخاصة بالمشروعات والاستثمارات المتعددة في موعد أدائه ، وما رتبته هذا النص على ذلك من إمكان تقييم الطرف الآخر بالدفع عن الطرف المختلف مع تحصيل هذا الأخير بإداء ما دفع عنه بالإضافة إلى مبلغ اضافي يعادل ٧٥٪ إلى الطرف الدافع ، وما ورد في نهاية النص من استتراط أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، فإن ما قضت به هذه المادة من حكم مقتضاه أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، إنما يحل على أنه تأكيد لما سلف من أن « بن أمريكان » لا تدفع إلى « جايكو » إلا بالدولارات بينما لا تدفع إليها المؤسسة إلا بالعملة المصرية ، إذ أنه يقرر نوعا من التحويل العيني للطرف الدافع ، فلذا ما أدت « بن أمريكان » التزامات المؤسسة في حالة تخلفها لزم أن تؤدي هذه الالتزامات

الى «جايكو» لأن هذا هو الأصل بالفنسية اليها في كل ما تدفعه ، وتعين على المؤسسة بالمقابلة لهذا عند وقتها بما دفعته عنها «بان أمريكان» وبالبلغ الإضافي (٧٥ ٪) أن يتم الدفع بنفس العملة التي استعملها «بان أمريكان» في الصرف والاتفاق كضرب من التعويض المعنى من الدفع الذي تم فعلا بهذه العملة والعكس صحيح فيما يتعلق بحالة ما اذا كانت «بان أمريكان» هي المتخلفة ودفعت عنها المؤسسة الى «جايكو» بالجنيهات المصرية ، فان «بان أمريكان» تلزم بالدفع بنفس العملة التي استعملتها المؤسسة في الصرف والاتفاق .

وغنى عن البيان أن هذا النص لا يواجه حالة دفع الى «جايكو» وانما يواجه حالة دفع من طرف الى الطرف الآخر ، ومن ثم فلا احتجاج بمذلوله للاستناد اليه في تحديد نوع العملة التي تلتزم بها المؤسسة أصلا قبل «جايكو» ، بل ان ما تضمنته من حكم خلص في مقلم بذاته عند ما أراداه الطرفان المتماثلان فمنا عليه استثناء على خلاف الأصل يؤكد هذا الأصل وهو دفع المؤسسة بالعملة المصرية ، لأن الاستثناء يؤكد القاعدة العامة ، وقد جرت نصوص الاتفاقية على تعيين نوع العملة صراحة في كل مناسبة روى فيها الخروج على الأصل المشر اليه بما بعد تليدها له لا ترهيدا لعكسه.

هذا الى أن « جايكو » انما هي شركة تأسست وفقا لحكم خاص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، هو حكم المادة السابعة من الاتفاقية والملاحق الذي احوالت اليه هذه المادة وعلى ذلك فمنا تقوم كشركة مساهمة على خلاف التثريعت السارية في شأن شركات المساهمة بالشركات عموما وذلك بصريح نص خاص في القانون المذكور ، ومن ثم فمنا وفقا للقانون شركة قائمة وغرضها محدد هو مزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها اتفاقية البحث عن البترول واستغلاله ببياه خليج السويس نيابة عن المؤسسة و«بان أمريكان» ولحسابهما — فهي والحالة هذه مضمود اليها من قبلهما بمزاولة وإدارة العمليات التي تتطلبها هذه الاتفاقية نيابة عنهما ؛ أي أنها المنظم الإداري للمشروع ، وعملها هذا يقتضى منها مباشرة جميع اعباء الإدارة والاستغلال التي تلقى تبعتها عليها مختلف وظرفها بما فيها وظيفتها المالية ، وبهذه الصفة تلتزم بالحصول على النقد الأجنبي ، باعتبار أن هذا النقد الأجنبي ليس السلعة ، وإن الحصول عليه أمر لازم لتنفيذ العمليات التي تقتضيها الاتفاقية ، وأن سميتها لتجبره هو أمر يدخل أساسا في مهمتها التي تبشرها نيابة عن كل من المؤسسة و «بان أمريكان» .

ولا حجة في الاستناد الى ما جاء بالفقرة (ج) الخاصة بتحويل العملة من البند ١٣ من المادة الثغنية من الملحق (د) المرافق للاتفاقية من ١ «يمسك القائم بالعمليات دفاتره في الجمهورية العربية المتحدة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية جميع النفقات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية» والتي تحمل على أوجه نشاط البحث تقيد بنفس «المبلغ المنصرف جميع النفقات بالجنيهات المصرية تترجم إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف الرسمى الذى يعلنه البنك المركزى المصرى يمسك سجلا بأسعار الصرف الذى استعملت في ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات . . . » لتخريج نتيجة عليا مقتضاها «الزام المؤسسة بالدفع الى «جليكو» بالدولارات الأمريكية ، ولا حجة في ذلك لان هذه الفقرة اذ تحدثت عن ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات لم تتعرض لتحديد نوع العملة التى تؤدى بها المؤسسة مدفوعاتها الى «جليكو» ، وما كان لها وهى واردة في الملحق البيانى الخاص بالنظام المحاسبى أن تتصدى لمل هذا الحكم الذى قصرت عنه نصوص الاتفاقية الأصلية ذاتها ، وأنها سلبت بوجود نفقات بالجنيهات المصرية ، ونصحت مجرد ضرب من التيسير على القائم بالعمليات في نظام مسك دفاتره ، وأية ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية — وهى المادة الخاصة بدفاتر الحسابات وعمليات الحاسبة والمدفوعات — في فقرتها (أ) من أن تقوم كل من المؤسسة و «بان أمريكان» و «جليكو» بامسك دفاتر حسابات ولكى يتيسر حساب المبالغ التى يلزم دفعها من جانب «بان أمريكان» تمسك «بان أمريكان» دفاتر حسابها وسجلات حسابها مقدما له الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يفسر الحكمة في امسك الدفاتر بالدولارات الأمريكية وحصرها في مجرد قصد التيسير دون أي . . . آخر يجلو .

ويخلص مما تقدم أن التزام المؤسسة المصرية المساهمة للبتترول بأداء مدفوعاتها قبل «جليكو» يكون بالجنيهات المصرية — ومتى كان الأمر كذلك فإنه يتفرع عليه أمران :

(الاول) أن ميزانيات «جليكو» المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة التاسعة من اتفاقية امتياز البترول يلزم أن تقدر في صورة تهاتر بالعملة المصرية . وعلى هذا التقدير يتحدد مقدار نصيب المؤسسة المصرية المساهمة للبتترول فيها بواقع ٥٠ ٪ ، بينما يتحدد نصيب «بان أمريكان» بتحويل هذا القدر الى دولارات أمريكية تدفعها الى «جليكو» و (الثانى) أنه متى أوتت

المؤسسة المصرية العامة للبترول بنصيبها بالجنهات المصرية علا شأن لها بعد ذلك بما يجب أن تبذله «جايكو» من مسعى فى سبيل الحصول على «العملات الاجنبية اللازمة» ، اذ تكون «جايكو» هى الملزمة بحكم وضعها بهذا المسعى لدى السلطات النقدية المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة ، ولا التزام على المؤسسة فى هذا الشأن لكونها تتمتع بشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الدولة ، ولانها فى تعاملها مع «بن أمريكان» فى خصوص استغلال البترول ببناء خليج السويس انما تقوم بعملية تجارية بعيدا عن فكرة السلطة العامة .

لذلك انتهى الرأى الى ما يلى :

اولا - ان ميزانيات العمليات المشتركة التى تعدها «جايكو» يجب أن تشمل التقديرات فى صورة نهائية بالعملة المصرية .

ثانيا - ان التزام المؤسسة المصرية العامة للبترول باداء مدفوعاتهما قبل « جايكو » يكون بالجنهات المصرية .

ثالثا - انه لا شأن للمؤسسة المصرية العامة للبترول بمدى نجاح «جايكو» فى الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتمويل المشروع ، متى اوفت بنصيبها بالعملة المصرية كانت «جايكو» هى الملزمة بالسعى لدى السلطات النقدية المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة على هذه العملات الاجنبية .

رابعا - ان المادة السادسة (١) من اتفاقية امتياز البترول تطبق فى حالة اعتماد مجلس ادارة «جايكو» مشروعا او أى استثمار آخر فى ظل هذه الاتفاقية اذا ما حصل عقب ذلك الاعتماد أن تعذر على أحد الطرفين المؤسسة او «بن أمريكان» أن يدفع او يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعدا ادائه الى «جايكو» لاغراض هذا المشروع او الاستثمار الاخر وذلك بنوع العملة المتقرر بالدفع به على الوجه المتقدم .

قائمة رقم (٤٦)

المبدأ :

تمتع السلع المستوردة طبقا لاتفاقيات منح التزام البحث عن البترول واستغلاله بالاعفاء من الضريبة على الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سواء قبل أو بعد العمل به .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لكيفية تفسير وتطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الاستهلاك على الشركات الممنوحة التزام البحث عن البترول أو استغلاله .

وتتلخص وقائع الموضوع في أنه بصدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وما تضمنته المادة الثانية من مواد إصداره من إلغاء القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك مع استمرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول به وقت صدوره وذلك في الحدود الصادرة بها الاعفاء ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء . وقد جرت القوانين الصادرة بمنح التزام البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل أو بعد العمل بأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك على النص على أن تكون للأحكام الواردة في الشروط المرافقة - نصوص الانتقائية - قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أى تشريع يخالف لها . كما تتضمن هذه الاتفاقيات نصا تحت عنوان الاعفاءات الجمركية يقضى بأن يسمح للهيئة وللجناح والشركة القائمة بالعمليات ولقاوليها الأجانب والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقيات بالاستيراد من الخارج ويعطون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والأدوات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار مسئول الهيئة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصورا استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية كما تتضمن نصوص هذه الاتفاقيات النص على أن تشمل الرسوم الجمركية خصوصية استعمالها في هذه

الاتفاقات كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الضريبية - باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت - التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء المقصودة .

وازاء هذا ثار التساؤل حول جواز اعفاء السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك والمبينة في القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والتي تم اسيرادها بمعرفة الشركات المفتوحة التزام البحث عن البترول واستغلاله من تلك الضريبة .

وقد استنبأت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع من نص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سابق البيان استبرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في المواد الصادر بشأنها الاعفاء . كما تبين من القوانين الصادرة بمشع القانون البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل أو بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ أن للاحكام الواردة في الشروط المرفقة بنصوص الاتفاقات - قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أحكام أى تشريع مخالف لها . ومن ثم فانه يتعين اعمال الاحكام الواردة بهذه الاتفاقيات اذا متعارضت مع الاحكام المقررة بالقوانين سواء كتبت سابقة أم لاحقة لصدور هذه الاتفاقات .

ومن حيث أن المشرع اعفى في تلك الاتفاقيات الشركات القائمة بالعمليات موضوع تلك الاتفاقيات والمسؤولين الاجانب والمقاتولين من البنطلان الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقيات من الرسوم الجبركية المقررة على ما يستوردونه من الأشياء المقصور استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات التجارية يقتضى تلك الاتفاقيات ، كما أورد ، أحكام تلك الاتفاقيات تعريفا لماهية الرسوم الجبركية التحين الاعفاء منها وهى كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الجبركية - باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت - التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء الأمر الذى يتعين معه اعمال الحكم الوارد بتلك الاتفاقيات باعتباره شللا للاعفاء من الضريبة على الاستهلاك باعتبار أن الواقعة المنشئة لها بالنسبة لما يستورد من الخارج هى واقعة الاستيراد في حد ذاتها طبقا لاحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ منه باعتبار أن الضريبة على الاستهلاك

تدخل ضمن المدلول المطلق لمفهوم الضرائب أو الفرائض الضريبية الواردة بطلب الاتفاقيات المستحقة بسبب واقعة الاستيراد . ويؤكد ذلك أن الواقعة المشنة لكل من الضريبة الجمركية والضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة واحدة وحتى دخول السلعة البلاد وأن الاعفاء تناول الضرائب أو الفرائض الضريبية التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء ولا ريب أن من بين هذه الضرائب التي تستحق على سلعة عند استيرادها الضريبة على الاستهلاك والمفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ طبقاً لاحكامه .

(ملف ٢٧/٢/٢٩١ جلسة ١٩٨٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٧)

المبحث ٢

عدم اعفاء المواد والمهمات اللازمة لإنشاء مبنى شركة بترول خليج السويس (جايكو) بالمعادى من الضرائب والرسوم الجمركية .

ملخص الفتوى ٢

إن إتفاقية البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالتزخيص لوزير البترول بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أمكو نصت في المادة ٥ منها على أن تكون شركة بترول خليج السويس (جايكو) هي الشركة القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية . وتقتض المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها بأن يسمح للمؤسسة والأمكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج مع إعفاؤهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمنتجات المنقولة بمسد تقديم أقرار من ممثل مسؤول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية . وبذلك يكون نص المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها قد حدد الأشخاص الذين يستفيدون من الإعفاء الوارد به وهم المؤسسة المصرية العامة للبترول التي

حلت محلها الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة اميكو وشركة بترول خليج السويس (جليكو) القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية ولقاولى هؤلاء الأشخاص والمقاولين من الباطن ممن يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية . ومن ثم يتعين للمتبع بالاعفاء أن تكون الأشياء المستوردة لازمة للعمليات موضوع الاتفاقية التى تنحصر فى البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه بمناطق خليج السويس والضخراء القريبة ووادى النيل ، ثم أورد النص هذه الأشياء وهى الآلات والمعدات والسيارات والمواد والإمدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة على أن تقدم الهيئة المصرية العامة للبترول قراراً بأن استعمال هذه الأشياء مقصور على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية وهى العمليات السابق تصديدها .

ولما كان قيام شركة بترول خليج السويس (جليكو) بإنشاء مبنى لها بالمعادى لا يعد أمراً لازماً لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية المحددة على الوجه السابق ولا يخل فى أغراضها فمن ثم لا تتمتع المواد والمهمات المستوردة لإنشاء هذا المبنى بالاعفاء من الرسوم الجمركية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الهيئة المصرية العامة للبترول من أن هذا المبنى مخصص للسكان الإدارى ، إذ ليس هناك تلازم بين قيام الشركة بإنشاء هذا المبنى وأعمال الإدارة التى تقوم بها لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية والتى يمكن لها مباشرة فى أى مكان غير ملوك لها .

والقول بغير ذلك يؤدى الى التوسع فى تفسير النظم المقررة للإعفاء من الرسوم الجمركية بالمخالفة للقواعد الأصولية فى هذا الشأن .والتي تقضى بأن النصوص التى تعفى من الفرائض المالية يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً حرصاً على صالح الخزانة العامة ، فضلاً عن أن الأصل هو خضوع جميع البضائع التى تدخل البلاد للفرائب والرسوم الجمركية إلا ما يستثنى بنص خاص ، والاستثناء لا يغلب عليه ولا يتوسع فيه .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

رسوم بلدية — البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع — فرض الرسوم عليها يتم في المكان والزمان اللذين تخرج فيهما من المستودعات للاستهلاك الداخلي — مثل بالنسبة للمنتجات البترولية التي تنقل في خط الأنابيب الممتد بين السويس والقاهرة .

ملخص الفتوى :

أن البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع تعفى مؤقتا من دفع الرسوم الجمركية ، وتعتبر خارج حدود الدولة لحين سحبها من المستودعات لتباع في السوق المحلي ، فعندئذ فقط تحصل عليها الرسوم الجمركية ، وتعتبر أنها دخلت حدود الدولة ، ومؤدى ذلك أن المنتجات البترولية التي تنتقل في خط الأنابيب الممتد بين السويس والقاهرة وتخزن في المستودعات النهائية بالقاهرة التي تديرها شركة شل لا تحصل عليها الرسوم الجمركية الا عند سحبها من تلك المستودعات للاستهلاك ، فعندئذ يحصل جمرک القاهرة الرسوم الجمركية المقررة عليها ، وبالتالي فإن لبلدية القاهرة الحق في أن تفرض رسوما بلدية مضافة الى الرسوم الجمركية التي يحصلها جمرک القاهرة على الزيت الخام الوارد عن طريق خط الأنابيب الممتد بين السويس والقاهرة . لما ما تراه بلدية السويس من أن الزيت الخام الوارد من الخارج إلى ميناء السويس يكون من حقها أن تفرض عليه رسوما بلدية ، فمردود عليه بأن الزيت الخام الموضوع تحت نظام الإيداع يعتبر أنه دخل حدود الدولة الجمركية في اليوم الذي يخرج فيه من المستودعات للاستهلاك الداخلي ، أي أنه يعتبر أن مكان ورود الزيت الخام هو جمرک القاهرة وليس جمرک السويس ، وبالتالي فلا يحق لبلدية السويس أن تفرض عليه رسوما بلدية .

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

١ - تحديد كردون مدينة رأس غارب الصادر به قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٩ تم بالإداة القاسية طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية المعمول به آنذاك .

٢ - عدم احقية مجلس مدينة رأس غارب في توقيع الجزاءات المقررة على شركة البترول .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع لبعض المشاكل الناجمة عن دخول جزء من منطقة امتياز الشركة العاملة للبترول فى كردون مدينة رأس غارب بمحافظة البحر الاحمر .

وتتلخص الوقائع فى انه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٩ تماثلت مصلحة المساحة والمناجم بموضحة من مجلس الوزراء مع شركة آبار الزيوت الانجليزية (شل) على قيام الشركة بالبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول ونقله والحصول على ما يوجد منه بباطن قطعة الارض المحددة بالخريطة المعدة لهذا الغرض بمنطقة رأس غارب لمدة ثلاثين سنة . وصرح للشركة بإنشاء الطرق واقامة وبناء المساكن اللازمة لسكنى مستغيبها وعملها وكذلك القيام بالاعمال الاخرى التى تلزم أو يجب اجرائها لاستخراج وتخزين البترول ونقله بداخل حدود المنطقة . واجاز العقد المذكور للحكومة المصرية التصرف فى الارض على الوجه الذى تستصوبه وبما لا يحول دون تمتع الشركة بكامل حقوقها المخولة لها بمقتضى هذا العقد . على أن يحظر على الشركة أن تؤجر للغير كل او بعض الحقوق الممنوحة لها ببوجبه بغير موافقة كتابية من مصلحة المساحة والمناجم . واعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ انتقلت جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالمناطق الصادر عنها تراخيص بحث واستغلال لشركة شل الى الشركة العاملة للبترول . كما حلت المؤسسة المصرية العاملة للبترول محل مصلحة المناجم ، ثم وافق وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية على طلب الشركة العاملة للبترول بتجديد العقد

لمدة خمسة عشر عاما تبدأ من ١٩٦٨/٤/٨ وتنتهى في ١٩٨٢/٤/٧ . ويتأرخ
١٩٨٤/٢/١٥ اصدر كتاب الهيئة العامة للبترول بتكليف الشركة العاملة
للبنترول بانتاج البنترول من منطقتى رأس غارب رقم ١ ورقم ١ امتداد
وذلك لحين الانتهاء من اجراءات استصدار قانون التجديد « ولما كان وزير
الادارة المحلية قد اصدر قراره رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد نطاق مدينة
رأس غارب ، وتم انخال جزء من الارض موضوع عقد الامتياز المذكور في
كردون مدينة رأس غارب مما اثار كثيرا من المشاكل من وجهة نظر محافظة
البحر الاحمر التى ذكرت أن الشركة العاملة للبترول قامت بابرام بعض
العقود بشان الارض التى انخلت كردون مدينة رأس غارب مع بعض
شركات الخدمات البترولية . وصفتها الشركة بأنها عقود وتسهيلات وخفومات
في حين انها عقود ايجار ، وترى المحافظة أن عقد الامتياز الذى تستند اليه
الشركة غير قائم فيما يتعلق بكردون مدينة رأس غارب ولا يربط أى التزام
في مواجهتها ، وان قيام الشركة بابرام بعض العقود مع الشركات الاخرى
مسلًا عن مخالفته للقانون المعمد يعطى للوحدة المحلية لمدينة رأس غارب
الحق في الحصول على جميع المبالغ التى تدفعها الشركات المذكورة الى
الشركة العاملة للبترول منذ بداية تعاقدتها حتى الان بالنسبة للمناطق الداخلة
في كردون المدينة ويتأرخ ١٩٨٢/٦/١٥ قام محافظ البحر الاحمر باستطلاع
راى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظة في هذا الشأن فانتهت
بفتاها رقم ١٣٢٦ في ١٩٨٢/٩/١٩ الى اجقية المحافظة في انخال الارض
المؤجرة لشركات البنترول الاجنبية من الشركة العاملة للبترول في كردون مدينة
رأس غارب وبالقالي ممارسة كافة الحقوق عليها من قبل مجلس المدينة
وقادرتها واستغلالها وانخال العائد من هذا الاستغلال ضمن موارد المدينة
مخذ دخول هذه الاراضى كردون المدينة في عام ١٩٦٧ .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
استقبلت أن عقد الامتياز البترولى المبرم بين الحكومة المصرية ، وكانت
تمثلها مصلحة المساحة والمناجم التى حلت محلها المؤسسة المصرية العامة
للبنترول ثم الهيئة العامة للبترول ، كطرف اول وشركة شل الانجليزية التى
حلت محلها الشركة العاملة للبترول كطرف ثان منحت بموجب الشركة كل
الحقوق التى تخولها حق حفر الابار ودق المواسير ووضع واستعمال
وتشغيل خطوط السكك الحديدية والاتابيب وخطوط التليفون وحق الحصول
على الماء والغاز ونقلهما وانشاء الطرق واقامة المباني والاعمال الأخرى
التي تلزم أو يجب اجراؤها لاستخراج وتخزين البنترول ونقله داخل حدود

المنطقة محل الاستغلال ، وكذلك كافة الحقوق الأخرى ، التي من شأنها ان تمكثها من نقل البترول المستخرج وتكريره لمدة ثلاثين عاما تبدأ من ١٩٢٩/٤/١٠ ، وتنتهى فى ١٩٦٩/٤/٨ ، ثم مد هذا العقد بقرار وزير الصناعة والبترول لمدة خمسة عشر عاما تنتهى فى ١٩٨٤/٤/٧ . وبتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ صدر تكليف الهيئة العامة للبترول للشركة فى الاستثمار فى انتاج البترول لعين اسنصدار قانون التجديد ومن ثم فان عقد الاستغلال البترولى المشار ليه مازال قائما بين طرفيه الهيئة العامة للبترول والشركة العامة للبترول . ولما كان قيام الحكومة بمنح ترخيص بحق البحث والتنقيب لاستغلال واستخراج البترول فى قطعة ارض مملوكة لها يتعين فى ذات الوقت تخصيصها لهذا الغرض بما لا يجوز المساس به مادام الترخيص قائما ، فلا يترتب على ادخال جزء من هذه الاراضى بقرار من وزير الادارة المحلية فى كردون المدينة نقل ملكيتها من الدولة الى الوحدة المحلية لمدينة رأس غارب . ولا يترتب هذا القرار لمجلس المدينة أى حق من أى نوع على هذه الاراضى . يضاف الى ذلك ان تراخيص البحث عن البترول واستخراجه لا تصدر الا بناء على قانون ، ويعتبر مرفق استغلال البترول من المرافق العمومية بطبيعتها التى يخرج الاختصاص بالاشراف عليها من نطاق الوحدات المحلية : وعلى ذلك فتجديد وزير الادارة المحلية بقرار منه كردون مدينة رأس غارب وفقا للسلطة المخولة له فى هذا الشأن بمقتضى قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذى كان معمولا به آنذاك لا يؤثر على الحقوق المقررة لشركة العامة للبترول بمقتضى عقد الامتياز المشار اليه بالنسبة للاراضى محل الاستغلال ، ولا يترتب لمجلس المدينة حقا فى استغلال هذه الاراضى او جزء منها او الحصول على عائد من هذا الاستغلال . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه محافظة البحر الاحمر ومجلس مدينة رأس غارب من ان قيام الشركة العامة للبترول بإبرام عقود ايجار مع شركات اجنبية لتقديم خدمات لها فى المنطقة محل عقد الاستغلال يعد اخلافا بنصوص العقد يعطى لمجلس المدينة حق توقيع الجزاءات المقررة لهذا الاخلال . اذ ان العقد قائم بين طرفين وهما الهيئة العامة للبترول والشركة الصلبة للبترول ولا شأن لمجلس المدينة بهذا العقد فيعتبر من القير بالنسبة له . والثابت من الاوراق ان هذه العقود انصبت على قيام الشركة العامة للبترول بتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لبعض الشركات الاجنبية التى تعمل فى مجال الخدمات البترولية وتستعين بها الشركة لتنفيذ اغراضها . ولا تترتب على الشركة العامة للبترول ان هى استعملت فى سبيل تنفيذ اغراضها بخدمات وخبرات

شركته مصرية وأجنبية مع تقديم تسهيلات لهذه الشركات لتمكينها من أداء
الخدمة المطلوبة « خاصة وقد خول عقد الامتياز للشركة الحق في القيام
بجميع الأعمال التي تلزم أو يجب إجراؤها لاستخراج البترول وتخزينه ونقله
داخل حدود المنطقة محل الاستغلال .

(ملف ٧/١/٤٧ جلسة ١٢/٦/١٩٨٥) .

بحوث عليية

- الفصل الأول : وزارة البحث العلمى .
- الفصل الثانى : مؤسسة الطاقة الذرية .
- الفصل الثالث : المركز القومى للبحوث .
- الفصل الرابع : معهد بحوث البناء .
- الفصل الخامس : المعهد الطبى .
- الفصل السادس : مركز البحوث الزراعية .
- الفصل السابع : وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة .

الفصل الاول وزارة البحث العلمى

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى — الجهات التى ألحققت بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢، بتنظيم هذه الوزارة — من ضمنها المركز القومى للبحوث والمعاهد العليا المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القرار — القواعد التى تسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمركز سالك الذكر وأعضاء هيئة التدريس بهذه المعاهد بعد إلحاق جهاتهم بالوزارة — هى تلك المقررة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث ، والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد — وجوب مراعاة ما يقتضيه تعيينهم من تقرير الاختصاص بإصدار قراراته لوزير البحث العلمى بدلا من رئيس المجلس الأعلى للعلوم ووزير التعليم العلمى .

ملخص الفتوى :

أن أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد التى ألحققت بوزارة البحث العلمى نقلا من جامعة القاهرة ، وهى المعاهد المشار إليها فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وزارة البحث العلمى — يعملون بعد إلحاق هذه المعاهد بوزارة البحث العلمى — للاحكام المقررة فى شأن أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وهى الاحكام التى ينتظمها القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات . ومن ثم يكون المرجع فى خصوص تحديد وظائفهم وشروط التعيين فيها ومرتباتهم وعلاواتهم الى الاحكام المشار اليها وكذلك الحال بالنسبة الى أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، الذى أتبع أيضا لوزارة البحث العلمى ، طبقا للمادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ إذ يبقون أيضا معاهلين بالاحكام التى كانوا معاهلين بها قبل العمل بأحكام

هذا القرار ، وهى الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا ، وهى الاحكام التى تضمنت الاحالة الى قانون تنظيم الجامعات السلف الاشارة اليه فى شأن شروط التعيين فى وظائف التدريس والى جدول المرتبات والمكافآت الملحق به ، كما قضت بمرئى احكامه بوجه عام فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات التى يسرى عليها .

وتطبيقا لما سلف بيانه من قواعد - فان تعيين اعضاء هيئات التدريس بالمعاهد المشار اليها فيما سبق ، وبالمركز القومى للبحوث ، يجرى وفقا للاوضاع المقررة فى القوانين المنظمة لشئون هؤلاء الاعضاء والتى كانت تحكمهم من قبل الحاق هذه الجهات بوزارة البحث العلمى على انه يراعى فى هذا الخصوص ، ما يقتضيه هذا اللاحاق من تقرير الاختصاص باصدار قرارات تعيين اعضاء هيئات التدريس المشار اليهم ، لوزير البحث العلمى بدلا من وزير التعليم العالى ، وما يترتب عليه ايضا من الاستثناء عن الاجراء الخاص بأن يكون التعيين بناء على طلب مجلس الجامعة . أما بالنسبة لالى اعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، فان تعيينهم يكون من اختصاص سلطات التعيين المنصوص عليها فى اللائحة الادارية للمركز الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦٢ ، على ان تنتقل سلطة رئيس المجلس الاعلى للعلوم الى وزير البحث العلمى بصفته السلطة العليا فى الوزارة التى الحق بها المركز المذكور .

(فتوى ١٩٤ فى ١٩٦٤/٢/٨)

قامصة رقم (٥١)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى - الجهات التى الحق بها وفقا للاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم هذه الوزارة - المركز القانونى لوظائف وعمل هذه الجهات - استصحابهم النظام القانونى الذى كان يحكمهم الوظيفى من حيث التمييز والترقية والملاوات وغيرها ، ونقله ساريا معمولا به بعد نقل هذه الجهات الى الوزارة - اسس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ، قد بين فى المادة الاولى منه اختصاصات وزارة البحث العلمى ونصن فى المادة (٢) منه تعداد الادارات والفروع التى تتكون منها هذه الوزارة وهى الديوان العام ، والادارة العامة للاشراف على تنفيذ البحوث والادارات العامة للشئون الفنية والمجلس الاستشارى للسياسة العلمية والتكنولوجية ، ومجالس البحوث المتخصصة ومجلس البحوث الخارجية واكاديمية العلوم . ونصت المادة (٣) منه على انه تلحق بوزارة البحث العلمى الجهات المبينة بهذه المادة بميزانيتهما ، وكذلك موظفوها وعمالها بدرجاتهم الحالية ، ومن هذه الجهات معهد علوم البحار بجامعة القاهرة ، معهد الارصاد (وما يتبعه من مراسد معهد حلوان والقطامية « السويس » والمسالت بالفيوم) — جامعة القاهرة — نقلا من وزارة التعليم العالى ، وقررت المادة (٤) — اختصاص وزير البحث العلمى بمصدار اقرارات اللازمة لتنظيم العمل بمختلف ادارات الوزارة ومروعها وتصيد اختصاصات كل منها ، كما جعلت له حق اصدار قرارات بتشكيل المجالس الاكاديمية المشار اليها فى المادة (٢) وتحديد اختصاصاتها ونصت للمادة (٥) على ان « يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الاعلى للعلوم .. والقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن المركز القومى للبحوث . وتنقل ميزانية هاتين الهيئتين ، وكذا موظفوها وعمالها بمرتباتهم واجورهم ومكافآتهم الحالية الى وزارة البحث العلمى . وتحل هذه الوزارة محل هاتين الهيئتين فى الحقوق والالتزامات المتعلقة بكل منهما .

وبين ما نصت عليه المادتان (٢) و (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ان الشارح قد جعل الجهات المبينة بالمادة (٣) ملحقة بوزارة البحث العلمى ، بدلا من الوزارات والهيئات التى كانت هذه الجهات ملحقة بها قبل ذلك . وهذا هو عين ما قرره بالنسبة الى المركز القومى للبحوث فى المادة (٥) — اذ انه وان كانت هذه المادة قد قضت بالفاء القانون الصادر فى شأنه ، فاصدا بذلك الا يجعل المركز المذكور شخصية معنوية مستقلة ، بما يترتب على ذلك من نتائج منها : الا تكون له ميزانية مستقلة — الا ان ذلك لا يبلغ حد الذهاب بها له من كيان ذاتى متميز ثبت له رغم زوال ما كان له من شخصية اعتبارية مستقلة ، اذ لم يتجه قصد الشارح الى تضييع معالم هذا الكيان الذاتى وانما قصد الى اعتباره وحدة

قائمة بذاتها ، وإن لم يكن لها شخصية معنوية مستقلة ، شأنه في ذلك شأن سائر الجهات التي ألحقت بالوزارة وبقيت بعد ذلك الإلحاق كما كانت قبلها : وحدات قائمة بذاتها ، وإن لم يبلغ الاستقلال والتمييز المقررين لها ، بلدى الذى يكون للجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة . ولهذا — فإن الإلحاق المشار إليه في المادتين ٣ و ٥ سالفى الذكر ، لا يعدو أن يكون مجرد تغيير لتسمية هذه الجهات ، بنقل كل منها الى وزارة البحث العلمى . ويجرى نقل كل جهة منها بحالتها التي تكون عليها عند النقل ، دون مساس بما يكون لاي جهة منها من كيان ذاتى خاص ، يجعلها في حكم الوحدة القائمة بذاتها المتميزة عن غيرها أو بما يحكمها من نظام خاص يتضمن بربان القواعد الخاصة بآثارها وتحديد الفروع التي تتكون منها وسير العمل فيها ، أو بما — يخضع له العاملون في كل منها من قواعد وتوظيف خاصة ومراعاة لمتنفس ذلك — قضت المادتان ٣ و ٥ بنقل الموظفين والعمال في الجهات سالفة الذكر الى وزارة البحث العلمى ، بمرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم الحالية . وبذلك احتفظت المادتان لهؤلاء جميعا بأوضاعهم التي يكونون عليها ، عند النقل ، بمراعاة ما سلف من الامر بالنسبة الى الجهات التي يعملون بها ، لا يعدو أمر تغيير في الجهة المتبوعة . وذلك يفيد اتجاه الشارع أيضا ، الى استصحاب النظام القلنوى الذى يحكم كل طائفة من موظفى الجهات المشار اليها ، وإبقائه ساريا به ، بعد نقل هذه الجهات الى وزارة البحث العلمى ومن ثم يقتضى الامر استمرار معاملة موظفى كل جهة من الجهات المشار اليها ، وفق الاحكام المعمول بها في شأنهم ، قبل تقرير هذا النقل .

ويخلص مما سلف أن موظفى الجهات المشار اليها في المادتين ٣ و ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، والتي أتبعته بمقتضاه لوزارة البحث العلمى — يخضعون بعد العمل بهذا القرار ، للاحكام الخاصة التي كلفوا يخضعون لها من قبل وتستمر معاملتهم على مقتضاه ، ومن ثم يبقى لكل فئة منها نظامها الوظيفى الخاص بها ، ويجرى تعيين افراد كل فئة ، وترقيتهم ، وعلاؤهم وغير ذلك من شئونهم الوظيفية ، وفقا للاحكام الواردة في هذا النظم .

(انتهى ١٩٤ في ٨/٣/١٩٦٤)

الفصل الثاني مؤسسة الطاقة الذرية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

سريان الاحكام الخسة بمكافآت اعضاء لجان فحص الانتاج العلمى
بالجامعات على اعضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى
المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا تنص على ان « تسرى فى شأن
وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣
من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وجدول المرتبات
والمكافآت الملحق به كما تنص المادة الرابعة من ذات القانون على ان
تسرى الاحكام الاخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثالثة من هذا
القانون فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى انظمة المؤسسات وان المادة (٣٠)
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة
الذرية تقضى بان الموظفين العلميين بالمؤسسة هم :

١ - الاساتذة .

٢ - الاساتذة المساعدون .

٣ - المدرسون .

٤ - المعيدون .

وتسرى فى شأن موظفى المؤسسة من حيث التوظيف والتأديب والمرتبات
والعلاوات وشروط الخدمة عموما القواعد المتبعة فى شأن الوظائف المماثلة

في الجامعات المصرية بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار » وأن المادة ٢٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يمنح مكافأة قدرها عشرة جنيهاً من يشترك في فحص الرسالة لدرجة الدكتوراة .. وكذلك من يشترك في فحص الانتاج العلمى للبرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات .. » .

كما تنص المادة ٣٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التى حلت محل اللائحة السابقة على أن « يمنح كل عضو من أعضاء لجنة فحص الانتاج العلمى للبرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات عشرة جنيهاً عن فحص الانتاج العلمى لكل وظيفة .. » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وأن حدد في المادة الأولى منه مواد قانون الجامعات التى تسرى أحكامها على أعضاء هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالuniversities العامة ، وهى قاصرة على بيان الشروط الواجب توافرها فى أعضاء هيئة التدريس والمعينين وشروط تعيينهم إلا أن المادة (٤) من ذات القانون قضت بأن تسرى الأحكام الأخرى الواردة فى قانون تنظيم الجامعات على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثالثة من ذات القانون ، وذلك بما أمرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات ومقتضى هذا الشمول سريان جميع الأحكام الخاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالuniversities العامة التى تمارس نشاطاً علمياً .

ومؤدى ذلك أن القواعد الواردة باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وهى قواعد مكملة لأحكام هذا القانون ، تسرى بالتبعية على كل من تنطبق عليه أحكام هذا القانون تبعية الفرع للأصل ، فلا يجوز أنقول بأن ما ورد باللائحة التنفيذية المشار إليها إنما هى قواعد خاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وحدهم بل هى قواعد منظمة لكل من تنطبق عليه أحكام قانون الجامعات سواء أكان مشتغلاً بذات الجامعة أم بهيئات أو مؤسسات أخرى ، ولما كانت مؤسسة الطلقة الذرية من بين المؤسسات التى تمارس نشاطاً علمياً وتسرى على هيئات التدريس والبحوث بها القواعد المعمول بها بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فإن

الاحكام الواردة بالمادة ٢٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وكذلك الاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ تسريان كل في المجال الزمنى لها على امضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

ومن حيث انه لا وجه للقول باتطبيق المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية ذلك ان حكم هذه المادة انما يسرى على اللجان التى لا تحكمها تصوص خاصة في القانون ولما كانت اللجان العلمية بهذه المؤسسة تحكمها قواعد خاصة على النحو سالف الذكر فانها لا تخضع للقواعد الواردة في المادة الاولى المشار اليها وانما تخضع للاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الاحكام الخاصة بمكافآت اعضاء اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

(فتوى ٢٥٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

المعيد الذى يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها ينح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنوياً ومن يحصل على درجة الدكتوراة ينح علاوة اخرى مقدارها ٧٢ جنيها سنوياً — لا تتداخل بين هاتين العلاوتين ولا اختلاط ويجمع المعيد بينهما اذا حصل على درجتى الماجستير والدكتوراة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ينظم موظفى المؤسسات العامة التى تمارس تشلطا علميا نص في مادته الاولى على ان « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة

التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .. » .

وقد تضمن جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تحديد مرتب المعيد ببلغ ٢٤٠ — ٦٠٠ جنيهها سنويا ونص على أن يزداد المرتب « الى ٢٥ جنيهها شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيهها سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيهها سنويا دون أن يؤثر ذلك على موعد علاوته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيهها سنويا ثم يمنح علاوته الدورية في موعدها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم هو أن المعيد الذي يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيهها سنويا . ومن يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها يمنح علاوة أخرى مقدارها ٧٢ جنيهها سنويا ، فكل من هاتين العلاوتين رهينة بمناط معين يختلف في أحدهما من الأخرى ، فمناط أحدهما هو الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، بينما هو في الثانية الحصول على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها ، ومن ثم فإنه لا تداخل بينهما ولا اختلاط فلذا حصل المعيد على درجة الماجستير أو ما يعادلها تمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيهها سنويا ثم إذا حصل بعد ذلك على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها تمنح علاوة أخرى مقدارها ٧٢ جنيهها سنويا ، ويؤيد ذلك أن المشرع اعتبر كلا من هاتين العلاوتين « علاوة » أي زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد منحها وتأخذ حكمه ، ولم يعتبرها راتبا إضافيا يستقل عن المرتب ويتميز عنه مثلما فعل في القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها ، فهذا القرار يمنح لمن يحصل على إحدى هاتين الدرجتين راتبا إضافيا وليس زيادة في مرتبه على النحو المقرر بالنسبة الى المعيد .. وفصلا عن ذلك فإنه إذا كان من المعلوم أن من يحصل على درجة الدكتوراه لا بد أن يكون قد حصل من قبل على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، فإن تقرير علاوة معينة تمنح عند الحصول على درجة الدكتوراه معناه استحقاق هذه العلاوة كاملة بصرف النظر عما يكون قد منح للمعيد من علاوة سابقة عند

حصوله على درجة الماجستير ولو كان المشرع أراد الاكتفاء بعلاوة الدكتوراه أو أراد لها أن تجب ما قبلها لنص على ذلك صراحة مظهر نص في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه حيث قرر أنه لا يجوز الجمع بين راتب الماجستير وراتب الدكتوراه المنصوص عليهما في هذا القرار ، أما ولم يتضمن الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ مثل هذا النص فقد دل المشرع بذلك على أنه أراد منح كل من العلوتين كاملة عند تحقق سببها دون أن تؤثر أحدهما في الأخرى وذلك أخذا بقاعدة أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحظر هو الاستثناء الذي يجب النص عليه ، ومفضلا عن ذلك فانه إذا قيل بعدم جواز الجمع بين علوتي الماجستير والدكتوراه لكان معنى ذلك أن من يحصل على درجة الدكتوراه بمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيتها سنويا يخضع منها مقدار علاوة الماجستير وهي ٣٦ جنيتها سنويا ، وبذلك تنخفض علاوة الدكتوراه عن ٣٦ جنيتها فقط وهو ما ينافي قصد المشروع واتجاهه الى منح من يحصل على درجة الدكتوراه علاوة مقدارها ٧٢ جنيتها سنويا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية الذي يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها للعلاوة المقررة لهذه الدرجة بالإضافة الى العلاوة المقررة لدرجة الماجستير .

(فتوى ١٤٤٠ في ١٩/١١/١٩٧٠)

الفصل الثالث

المركز القومي للبحوث

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - المادة الأولى من هذا القانون - نصها على سريان بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا وعلى ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار اليها ويتعامل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيّنين بالجامعات - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا وبين بينها المركز القومي للبحوث - نصه في المادة الثانية منه على معاملة وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في هذه المؤسسات بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيّنين بالجامعات وفقا لجدول الملحق بهذا القرار - التعامل المنصوص عليه في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما - ليس المقصود به اعتبار هذه المؤسسات - احدى علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وانما فقط تطبيق كادر اعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بهذه المؤسسات والمقابلة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتمعين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة - ليس من شأن القانون والقرار سالتي الذكر تعديل شروط التعمين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات او ضم احد السجلات بالمؤسسات العلمية الى اقدمية الدرجة في هذه الوظائف .

جامعة الأزهر - وظائف اعضاء هيئة التدريس بها - المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - اشترطها فبين يعين استاذًا مساعدا ان يكون قد شغل وظيفة محروس خمس سنوات

على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها - ليس بكاف في توفير هذا الشرط أن يكون المرشح شاغلا الوظيفة بلحت بالمركز القومي للبحوث - أساس ذلك .

ملخص الفقرة :

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ينظم المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ينص في مادته الأولى على أن «تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد... من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ويصدر قرر من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة وتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ومن بينها المركز القومي للبحوث، ونص في مادته الثانية على أن «تعادل وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في المؤسسات العامة المشار إليها في المادة السابقة بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار» .

وقد جاء بجدول تعادل الوظائف الملحق بهذا القرار أن وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث تعادل وظيفة مدرس بالجامعة .

ومن حيث أن ما تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ سلفا الذكر من أحكام أتيا تتعلق بالتميين في وظائف المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وبمماثلة وظائفها بوظائف هيئة التدريس بالجامعات فهي أحكام تنصرف إلى المؤسسات سالف الذكر وليس بالمقصود بالتعادل الوارد بها اعتبار هذه المؤسسات معاهد علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وإنما فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بهذه

المؤسسات والمتعلقة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتعيين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة فضلا عن أنه ليس من شأن القانون والقرار سألنى الذكر تعديل شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات او ضم المدد السابقة بالمؤسسات العلمية الى اقدمية الدرجة في هذه الوظائف .

وناسيا على ذلك فان احكام القانون والقرار سألنى الذكر ليس من شأنها تعديل حكم المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ غيا تضمنته من أنه يشترط تعيين معين استاذًا مساعداً أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقها .

وليس بكاف في توفر هذا الشرط أن يكون المرشح شاغلا لوظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث لأنها وأن عودنت بوظيفة مدرس في تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ إلا أنها ليست كذلك في تطبيق القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما ، وإن نص المادة الرابعة من هذا القرار غيا تتطلبه من شروط انما يعتد بالخبرة السابقة في وظيفة مدرس ، غي خبرة ذات شقين ، خبرة علمية وعملية ، ولئن كان اصحاب الوظائف العلمية بالمؤسسات المسماة يقومون في وظائفهم بأبحاث علمية أشبه بالأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلا أنهم يباثرون مهنة التدريس التي تتطلبها المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن السيدة الدكتور / وإن كانت قد شغلت وظيفة باحثة بالمركز القومي للبحوث اعتبارا من ١٥/٣/١٩٦٥ إلا أنها لم تشغل وظيفة مدرس بالجامعة إلا اعتبارا من ٨/٨/١٩٦٧ فلا يعتد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ إلا بهذا التاريخ الأخير .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية السيدة الدكتور / ... انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية السيدة الدكتور / ... في وظيفة مدرسة بالجامعة تتحدد من تاريخ موافقة مجلس الجامعة على تعيينها وليس من تاريخ تعيينها في وظيفة باحثة بالمركز القومي للبحوث ولا

يمتد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه الا بالمدة اعتبارا من تاريخ تعيينها في وظيفة مدرسة بالجامعة .

(فتوى ٥٩ في ١٢ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم الجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - اعتبارا المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات بموجب القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ - القرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ اعتبر هذا المركز هيئة علمية ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطا علميا وتسرى في شأن موظفيه احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم لجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المؤسسات ويتبادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا واعتبر المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بيانا بالوظائف المعادلة لوظائف هيئات التدريس بالجامعات والمعينين .

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومي للبحوث في المادة الأولى على أن تنشأ هيئة علمية ذات شخصية

امتبارية تمارس نشاطا علميا تسمى المركز القومى للبحوث ، ونص في المادة ١١ على سريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المركز .

(متوى ٣٣٧ في ١٨/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تعيين الموظفين بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا - يتم بناء على اعلان - رفع بعض الوظائف العلمية - بالميزانية - يتم ان يتم نسل الوظائف التى تم رفعها عن طريق الاعلان - الرفع لا يفنى عن اتباع الاجراءات المقررة قانونا لنسل تلك الوظائف والا انتقل الامر الى مجرد تسوية - اقتصار الاعلان في هذه الحالة على داخل المؤسسة العلمية حتى لا يسفر الامر الى ان يصبح عضو هيئة البحوث الذى رفعت درجته على غير درجة بالميزانية في حالة تعيين آخر من الخارج على درجته - يتم ان يجيء الاعلان في نطاق تخصصات اقدم اعضاء هيئة البحوث في الوظائف الأدنى - الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفي لهؤلاء الذين رفعت وظائفهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا تنص على ان « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحاث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجامعات وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به ... ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار اليها في الفقرة السابقة ويتبادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات » .

وتتميزا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا فأورد من بينها المركز القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٨ بتظيم وزارة البحث العلمى فمفص فى المادة ٣ منه على أن تتبىع وزير البحث العلمى الهىئات والمعاهد التالية :

١ - المركز القومى للبحوث .

٢ - مؤسسة الطاقة الذرية .

٣ - معاهد البحوث المتخصصة الآتية ... وتضمنت المادة (٥) من هذا القرار بأن تعتبر الهىئات والمعاهد المنصوص عليها فى المادة ٣ هىئات علمة تمارس نشاطا علميا وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن احوالة الى المادة ٥٤ من قانون تنظيم الجامعات التى تضمنت بأن يكون التحمين فى وظائف هيئة التدريس بناء على اعلان - الا أن المادة الرابعة من القانون المذكور (رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢) نصت على أن « تسرى الأحكام الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية يبين أن المادة ٣٠ منه تنص على أن الموظفين العلميين بالمؤسسة هم ١ - الأساتذة . ٢ - الأساتذة المساعدون . ٣ - المدرسون . ٤ - المعيدون . وتقضى المادة ٢١ بأن يكون تعيين الموظفين العلميين بقرار من رئيس مجلس الإدارة بعد الاعلان عن الوظائف الخالية .

كما أنه بالرجوع الى اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ - والتى تسرى أيضا على معاهد البحوث المتخصصة وفقا لأحكام المادة ١ من القرار الجمهورى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ آف الذكر - يبين أن المادة ٢٧ منها تنص على أن أعضاء هيئة البحوث هم (أ) الأساتذة الباحثون (ب) الأساتذة

الباحثون المساعدون (ج) الباحثون . وتقتضى المادة ٣٣ بأن يكون التعيين فى وظائف هيئة البحوث بناء على اعلان .

ومناد هذه النصوص أن تعيين الموظفين العلميين بؤسسة الطاقة الذرية وأعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة انمسا يتم عن طريق الاعلان ومن ثم يتعين اتباع هذا الطريق عند شغل الوظائف التى تم رفعها بالميزانية لأن الرفع لا يغنى عن اضباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل تلك الوظائف والا انقلب الأمر الى مجرد تسوية يستمد صاحب الشأن حقه فيها من القانون مباشرة مع أن من المصلم به أن التعيين فى هذه الوظائف — شأن تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات — يقوم على شروط وصلاحيات خاصة وليس مجرد ترقية من الوظيفة الأدنى .

وبعبارة أخرى ، لا خلاف فى هذا الصدد بين أن تكون الدرجة شاغرة أصلا وبين أن تكون مرفوعة من الدرجة الأدنى . فالرفع لا يرتب لمعضو هيئة البحوث فى الوظيفة الأدنى حقا مكتسبا فى الترقية الى الوظيفة الأعلى باعتبار أن التعيين فى جميع صوره ، منوط بصلاحيات خاصة ، وهذه الصلاحيات الخاصة يتم التوصل اليها عن طريق الاعلان وفحص الانتاج العلمى .

ويخلص من ذلك أن رفع عدد من وظائف أعضاء هيئة البحوث الى الوظائف الأعلى لا يرتب كآثر حتمى ترقية أقدم شاغلى الوظيفة الأدنى ، بل يجب اتباع الطريق الذى رسمه القانون لشغل الوظيفة .

ولا يغير من هذا النظر أن يقال أن تلك الدرجات ليست خالية فعلا وبالتالي لا يجوز الاعلان عن شغلها تأسيسا على أن الرفع من مقتضاه الفاء عدد من الوظائف الأدنى وزيادة عدد الوظائف الأعلى بمقدار ما تم الغاؤه ذلك أنه مع التسليم بهذا التكيف لطبيعة الرفع فإن يرفع وظيفة استاذ مساعد مثلا الى استاذ فى الميزانية لا يعنى أنه شغل وظيفة استاذ الا بمجرد التعيين فيها وفقا للاجراءات المقررة قانونا . واناقول بغير ذلك معناه أنه شغل تلك الوظيفة منذ العمل بالميزانية ، وهو قول فى غير محله . ومن هنا يمكن القول بأن وظيفة استاذ لاتعدو خلال الفترة السابقة على التعيين أن تكون مجرد مصرف مالى فحسب .

غير ان ثمة قيودا يجب التنبيه اليه في هذا الصدد وهو ضرورة ان يقتصر الاعلان على الداخل لانه اذا امتد الاعلان الى الخارج قد يسفر الامر — في ضوء نتيجة فحص الانتاج العلمى — عن تعيين من تقدم من الخارج، وفى هذه الحالة يصبح عضو هيئة البحوث الذى رفعت درجته على غير درجة بالميزانية .

وفضلا عن ان قصر الاعلان على الداخل هنا كان مقتضى حتميا للرفع فان مثل هذا الاجراء لا ينطوى على مخالفة لاحكام القانون لان الاصل هو التمييز من الداخل وهذا المعنى هو الاستفادة من نص المادتين ٥١ ، ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات — وهما من بين المواد التى احل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الى تطبيقها — اذ بعد ان اوردت هاتين المادتين فى الفقرة الاولى الشروط الواجب توافرها فمن يشغل وظيفة استاذ مساعد وعين يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى ومن بينها شغل الوظيفة الادنى لمدة معينة واجراء بحوث مبتكرة ، اضافت فى الفقرة الثانية انه «يجوز استثناء ان يعين مرشحون من خارج الجامعات اذا توافرت فيهم الشروط الآتية » ..

ومن حيث انه فيما يتعلق ببدى الالتزام بتخصصات اقدم الاعضاء فى الوظائف المرموعة عند الاعلان عن شغل الوظائف المشار اليها فان الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفى لهؤلاء الذين رفعت وظائفهم ومن ثم يتعين ان يجرى الاعلان فى نطاق تخصصات اقدم اعضاء هيئة البحوث فى الوظائف الأدنى حتى تتاح الفرصة امامهم للافادة من الرفع اذا جاءت نتيجة فحص الانتاج العلمى فى صالحهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : ان رفع بعض وظائف اعضاء هيئة البحوث بميزانية كل من المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ومؤسسة الطاقة الذرية لا يغنى عن وجوب اتباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل هذه الوظائف ، وبالتالي وجوب الاعلان عنها بشرط ان يقتصر الاعلان على الداخل .

ثانيا : انه يتعين ان يجرى الاعلان لشغل تلك الوظائف فى نطاق تخصصات اقدم اعضاء هيئة البحوث فى الوظيفة الأدنى « المرموعة » .

(فتوى ١٤٨١ فى ١٢/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ الصادر بلائحة المركز والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات المطبقة احكامه على وظائف هيئة البحوث بالمركز - شروط التعيين فى وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز من بين المرشحين من الجامعات او مراكز البحوث - منها ان يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفه مـدرس فى احدى كليات الجامعة او معهد علمى من طبقتها او وظيفة باحث فى المركز القومى للبحوث او مركز بحث او معهد علمى فى المستوى الجامعى - لا يحسب ضمن المدة المذكورة مدد البحث التى امضاها المرشح قبل تعيينه فى وظيفة باحث اذ المبرة بشغل هذه الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المركز القومى للبحوث ، تنص على ان « تنشأ هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها المركز القومى للبحوث... » وان المادة الثامنة من هذا القانون تنص على ان « يدير المركز امواله وشئون موظفيه طبقا لاحكام اللائحة التى يقرها مجلس الوزراء » .

وقد صدرت اللائحة المشار اليها بالقرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ونصت فى المادة ٢٧ منها على ان « اعضاء هيئة البحوث فى المركز هم : (١) رئيس قسم (ب) رئيس وحدة (ج) باحث ، كما نصت فى المادة ٢١ على انه يشترط ان يعين رئيس وحدة : (١) ... »

(٢) ان يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز او وظيفة مدرس فى احدى كليات الجامعات المصرية او فى معهد علمى من طبقتها مدة ست سنوات على الاقل »

وفى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ بلائحة جديدة للمركز القومى للبحوث ، وتضمن فى المادة الاولى منه إلغاء اللائحة السابقة وقد قسمت اللائحة الجديدة فى المادة ٢٧ منها اعضاء هيئة البحوث الى : (١) اساتذة الباحثين (ويقابلهم رؤساء الاقسام

في اللائحة السابقة) ، (ب) الأساتذة الباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء الوحدات) ، (ج) الباحثين . ونصت في المادة ٣١ منها على أن « يشترط نعين يعين أستاذًا باحثًا مساعدًا :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل . وتتخلل ضمن مدة الخمس سنوات المشار إليها المدة التي يكون قد تضاهاها المرشح كباحث باحث في مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعي في الخارج » .

ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطًا علميًا ، ونص في المادة الأولى منه على أن «تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطًا علميًا أحكام المواد ٩٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٩٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (في شأن تنظيم الجامعات) وجداول الرتب والمكافآت الملحق به ... — ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار إليها في الفقرة السابقة ويتعامل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات .

وتنفيذا لهذا صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطًا علميًا ، وقضى في مادته الأولى باعتبار المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات ، كما قضى في الجدول المرافق له بمعادلة وظائف هيئة البحوث بالمركز بوظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات ، بحيث تعادل وظيفة أستاذ باحث وظيفة أستاذ كرسى ، ووظيفة أستاذ باحث مساعد وظيفة أستاذ مساعد ، ووظيفة باحث وظيفة مدرس ، ووظيفة باحث مساعد وظيفة معهد .

وقد نصت المادة ٥١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات (وهي من المواد التي تسرى في شأن وظائف هيئة البحوث) بالمركز القومي للبحوث طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ آتف الذكر) على أنه «يشترط نعين يعين أستاذًا مساعدًا :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل

في احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة او في معهد علمي من طبقتها ... » .

ونص المادة ٢١ من لائحة المركز القومي للبحوث الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قاطع في ان المدة المشترطة للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد ، يتعين ان تقضى في شغل الوظائف المحددة وفي الجهات المبينة بهاتين المادتين على سبيل الحصر ولاسيما انه لم ترد بهما اية إشارة الى جواز الاكتفاء بأعمال البحث عامة ولو كانت في غير تلك الوظائف . فنص المادة ٢١ سالفة الفكر يستلزم كشرط من شروط التعيين في وظيفة رئيس وحدة (استاذ باحث مساعد) ان يكون المرشح شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس باحدى الجامعات المصرية أو في معهد علمي من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل .

ولما كانت الوظائف والجهات المبينة بهذا النص قد وردت على سبيل الحصر ، فانه لا يجوز حساب المدد التي تقضى في غير تلك الوظائف او في غير هذه الجهات ، بل يتعين بداهة - فضلا عن ذلك - أن يكون شغل الوظائف المذكورة بطريق التعيين بها . ونص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات قد ورد كذلك بذات الوضوح والقطع ، حيث جعل من حين شروط التعيين في وظيفة استاذ مساعد بالجامعات (وتعادلها وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث) أن يكون المرشح قد شغل وظيفة مدرس مدة خمسة سنوات على الأقل في احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها . ولما كانت وظيفة باحث بالمركز تعادل وظيفة مدرس بالجامعات ، فان شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز يتحقق اذا كان المرشح قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في احدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي في مستواها الجامعي مدة خمس سنوات على الأقل . ولا يكتفى لتحقيق هذا الشرط ان يكون المرشح قد قضى مدة السنوات الخمس المشار اليها - كلها أو بعضها - في أعمال البحث في غير وظيفتي باحث بالمركز أو مدرس بالجامعات أو بمعهد علمي من ذات المستوى ، ولو كانت تلك الأعمال في مستوى أعمال أى من هاتين الوظيفتين .

واذا كانت المادة ٢١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ قد ادخلت ضمن مدة الخمس سنوات - آتية الذكر المدة

التي يكون المرشح للتميين في وظيفة أستاذ باحث مساعد قد تضاها كباحث باحدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعي في الخارج، فإن الأصل أن تنصرف كلمة « كباحث » هذه الى مدلولها الاصطلاحي الوارد في ذات اللائحة ، أي الى الباحث كوظيفة ، وليس الى الباحث كمجرد صفة ، ولا سيما أن التعبير عن وظيفة باحث قد ورد بلفظ « باحث » فقط في أكثر من موضع باللائحة . إذ ورد ذكر هذا اللفظ في المادة ٢٧ من هذه اللائحة بوصف الباحث وظيفة من وظائف هيئة البحوث ، كما ورد ذكره في المادة ٣٠ من اللائحة ذاتها بصدد بيان شروط التعيين في وظيفة باحث ، إذ نصت هذه المادة على أنه « يشترط تعيين معين باحثاً » . ومن المقرر أنه لا يجوز صرف المصطلح القانوني عن معناه الاصطلاحي الى معنى آخر إلا بدلالة قاطعة . ومن ثم فإنه لا يجوز الاعتماد بأعمال البحث مستقلة عن شغل الوظيفة ، إذ لا يكفي مجرد اكتساب الخبرة والمران نتيجة مزاولته أعمال البحث بمدد معينة بل يتعين أن تكون تلك الخبرة وهذا المران قد اكتسبها أثناء ممارسة أعمال وظيفة باحث أو وظيفة محروس بالذات ، وهذا هو الضابط الذي يفصل بين ما يحسب وما لا يحسب من هذه المدد ، وذلك حفاظاً على مستوى الصلاحية لشغل وظيفة أستاذ باحث مساعد ، ولا سيما إذا ما لوحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٣١ من اللائحة آتفة الذكر قد وضعت شروطاً خاصة للتميين في وظيفة أستاذ باحث مساعد من المرشحين من خارج المركز أو الجامعات ، على غرار ما انتهجته كل من الفقرة الثانية من المادة ٣١ من لائحة المركز القديمة والفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات .

ومن حيث أنه تليسياً على ما تقدم يشترط للتميين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث من بين المرشحين من داخل الجامعات أو مراكز البحوث ، أن يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها أو وظيفة باحث في المركز القومي للبحوث أو في مركز بحث أو معهد علمي من المستوى الجامعي ، سواء كانت هذه المدد قد قضيت في داخل الجمهورية أو خارجها ، وذلك بالتطبيق لكل من نص المادة ٣١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ونص المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات . ومن ثم فإن مدد البحث التي أمضاها الباحثون المساعدون

قبل تعيينهم في وظيفة باحث لا تحسب ضمن المدة إلزام تضاؤها في شغل هذه الوظيفة ، ولو كانوا خلال تلك المدة قد استوفوا شروط التعيين فيها ، وإنما يبدأ حساب المدة المقررة من تاريخ التعيين .

(متمى ٣٥٩ في ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا — اشتراطها لاستمرار الأستاذ الباحث المساعد في هذه الوظيفة ان يكون مستوفيا لشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعة أو مضت عليه سنتان على الأقل شافلا للوظيفة إذا لم تكن قد توافرت فيه هذه الشروط — تطبق شروط التعيين في هذه الوظيفة في لائحة المركز الصادرتين سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٦١ وقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فيها عدا شرط المدد — يخفى ذلك — عدم جواز إعادة النظر فيهن عين طبقا لشروط اللائحة ومضت عليه سنتان .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ باعتماد اللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث، وقد قسمت المادة ٢٧ من هذه اللائحة وظائف هيئة البحوث إلى ثلاثة أقسام هي : ١ — رئيس قسم ب — رئيس وحدة ج — باحث ، وبينت المسود التالية شروط التعيين في هذه الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من أنه يشترط ليعين في وظيفة رئيس وحدة :

- ١ — أن يكون حاصلا على المؤهل المنصوص عليه في البند ١ من المادة ٣٠ (وهو درجة دكتور من إحدى الجامعات المصرية أو على الأقل أعلى درجة تمنحها في مادة التخصص) ٢ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعات المصرية أو معهد علمي من طبيعتها مدة ست سنوات على الأقل ، ٣ — أن يكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على

الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها ٤ — أن يكون قد قام وهو باحث بإجراء أو نشر بحوث مبتكرة أو بأعمال ممتازة تتصل بأهداف المركز .

وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ناصا على إلغاء اللائحة المشار إليها والعمل بلائحة جديدة قسمت وظائف هيئة السحوت الى :

(أ) الأساتذة الباحثين (ويقابلهم رؤساء الأقسام في اللائحة السابقة)

(ب) الأساتذة الباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء الوحدات في اللائحة السابقة) .

(ج) الباحثين ، ويثبت مواد اللائحة شروط التعيين في كل من هذه الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من تلك اللائحة من أنه يشترط تعيين يمين في وظيفة أستاذ باحث مساعد .

١ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل .

٢ — أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها .

٣ — أن يكون قد قام وهو باحث أو مدرس بإجراء ونشر البحوث المبتكرة في مملكته أو بأعمال انشائية ممتازة تتصل بأهداف المركز .

وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ونص في مادته الأولى على أنه « تسري في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والمهينات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (قانون إعادة تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة) وجدول

المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة ويتمادل وظائفها بما يتأهلها من وظائف هيئة التدريس والمهنيين بالجامعات» . ونص هذا القانون في مادته الخامسة على أن يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها في وظائفهم إذا كان قد مضى على شغلهم لها سنتان على الأقل . أما الموظفون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها ولم يمض عليهم سنتان فيمضاد تعيينهم وفقا لأحكام هذا القانون على الأقل الوظيفة التي يعين فيها كل منهم عن وظيفة من يليه في الأقدمية من الموظفين المشار إليهم في الفقرة السابقة ، ويعتمد في حساب الأقدمية بتاريخ التعيين أو شغل الوظيفة لأول مرة أو توافر شروط التعيين فيها حسب الأحوال .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على المركز القومي لأبحاث وتضمن الجداول المرفقة لهذا القرار بيانا بتعادل وظائف أستاذ باحث وأستاذ باحث مساعد وباحث وباحث مساعد في المركز بوظائف أستاذ ذي كرسي وأستاذ مساعد ومدرس ومعيد في الجامعات .

وفي ضوء أحكام القانون وقرارات رئيس الجمهورية المتقدم ذكرها استعرضت الجمعية العمومية المسائل المطلوب إبداء الرأي فيها ورات بالنسبة إليها ما يلي :

١ - أن المستفاد من أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ أنه يشترط لاستمرار الأستاذ الباحث المساعد (رئيس الوحدة) في هذه الوظيفة بالمركز أن يكون مستوفيا لشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات أو أن كون قد مضت عليه سنتان على الأقل شاغلا لوظيفة إذا لم تكن قد توافرت في شأنه الشروط المشار إليها .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تشترط تعيين معين أستاذا مساعدا بالجامعات :

١ — أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها .

٢ — أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها .

٣ — أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة أو بأعمال انشائية ممتازة ويدخل في الاعتبار ما يكون قد قام به من نشاط اجتماعي ورياضي ملحوظ في أثناء عمله بالجامعة .

والمستفاد من مقارنة شروط التعيين في وظيفة رئيس وحدة بالمركز (في ظل لائحته السابقة) أو في وظيفة أستاذ باحث مساعد (في ظل اللائحة الجديدة) بشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات ، وجود تماثل كامل في هذه الشروط وبصفة خاصة شروط المدد المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر ، بل أن الشروط الخاصة بالمدد بالنسبة إلى وظيفة رئيس وحدة في ظل لائحة المركز السابقة تنفق لشروط المتطلبة في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات .

ويترتب على ذلك أن من رقى إلى وظيفة رئيس وحدة أو أستاذ باحث مساعد طبقا لأحكام لائحة المركز السابقة والحالية مستوفيا شروط الوظيفة باللائحتين يعتبر مستوفيا في نفس الوقت شروط التعيين (أو الترقية) في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات فيستمر في وظيفته بعد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ حتى لو لم تمنح عليه سنتان شاغلا لهذه الوظيفة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك طبقا لنص المادة الخامسة منه — ومن ثم لا يكون هناك محل لاعادة النظر في تلك الترقية بعد العمل بالقانون المذكور ، وبغير أن يؤثر في ذلك أن يكون المركز قد اعتد في هذه الترقية بحد معين أمضاها المرقى في أعمال البحث طبقا لما سبق أن رأته الجمعية العمومية في هذا الشأن بفتاواها رقم ١٤٥ بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ لأن الاعتداد بتلك المدد طبقا لهذا الرأي لا ملاقة له بأحكام القانون المذكور .

قائمة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ينظم موظفي المؤسسات الصلبة التي تمارس نشاطا علميا - نصه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات - نص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات على أن يكون من يعين في وظيفة استاذ مساعد قد أمضى خمس سنوات على الأقل في وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معهد علمي من طبقتها - سريان هذا النص على التعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد سواء أكانت مدة الخمس السنوات قد قضيت في معهد وطني أو أجنبي .

والخص الفتوى :

تشرط المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أن يعين في وظيفة استاذ مساعد أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها ، وطبقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما تسرى شروط المادة ٥١ المذكورة على التعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز القومي للأبحاث ومع مراعاة أن وظيفة باحث بالمركز تماثل وظيفة مدرس بالجامعات طبقا للقرار الجمهوري المذكور ومن ثم يكفي للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز - الى جانب الشروط الأخرى - تمضية خمس سنوات في أعمال البحث بمعهد علمي من طبقة الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

ومن حيث أن النصوص القانونية المعنية لم تحدد ما إذا كان هذا المعهد العلمى يجب أن يكون وطنيا أم أن يكون أجنبيا ، وأما ورد النص في هذا الخصوص عاما غير موصوف - بغير أن يكون المعهد من طبقة الجامعات ، ومن ثم يكفي توافر هذا الوصف به بصرف النظر عما إذا كان وطنيا أو أجنبيا معترفا به في الجمهورية العربية ويبلغ في مستواه العلمى مستوى جامعاتها ومراكز البحث المعادلة لها .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المركز القومي للبحوث — باحث — عدم جواز إعادة النظر في تعيين الباحثين بالمركز في وظائف أساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ إذا كانوا مستوفين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف أساتذة مساعدين بالجامعات .

ملخص الفتوى :

ان الباحثين بالمركز الذين عينوا أساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والذين كانوا مستوفين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف أساتذة مساعدين بالجامعات « يستمرون في وظائفهم بالمركز بغير حاجة الى إعادة النظر في تعيينهم لأنهم وان كانوا لم يستوفوا قبل ذلك التاريخ شروط التعيين في وظائف أساتذة مساعدين بالجامعات ضرورة انهم عينوا داخل المركز من وظائف باحثين وهي وظائف لا يعرفها قانون الجامعات للتعيين في وظائف أساتذة مساعدين بها الا انهم وقد استوفوا في التاريخ المذكور شروط هذا التعيين فانهم يظلون في وظائفهم طبقا لنص المادة الخاتمة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى الى هذه الوظيفة — استحقاقه اول علاوة دورية بعد تعيينه في وظيفة باحث بمعد انتضاء سنة من التاريخ المحدد أصلا لاستحقاقها .

ملخص الفتوى :

ان المسلم به وفقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٥٨/١٨٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢/١٤٥٩ باللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث ان المعينين ومساعدي الباحثين لا يتمتعون اعضاء في هيئة

لندريس بالجامعة أو في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث - إلا أنه لا كان التعمين في وظيفة مدرس يعتبر بمثابة ترقية من وظيفة معيد وهي الأدنى من وظيفة مدرس في جدول المرتبات والوظائف الملحقه بالقانون المشار إليه - مما يوجب القول بخضوع هذه الحالة للحكم العام الوارد في المادة ٢٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ والتي تنص على أنه « وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها بمنح العامل أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة الدرجة أيهما أكبر » وهو نفس الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من نظام لعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧١/٥٨ ومن ثم يعتبر تعيين المعيد أو مساعد الباحث في وظيفة مدرس ترقية إلى هذه الوظيفة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٧/٢٤ بتعديل مواعيد استحقاق الصلاوات الدورية - تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بنظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان مستحقا طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات ويبين من هذه المادة أن من يرتقى يستحق علاوة الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان مستحقا لاستحقاق هذه العلاوة أصلا وفقا لنظام القانون المطبق عليه . لا يخير من ذلك ما نص عليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر في المادة الأولى منه التي تنص على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ النص التالي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح الصلاوة السابقة ويعتبر الحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة إلا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرتقين إليها أو علاوتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ العلاوة

السابقة » وذلك على أساس أن تطبيق حكم هذه المادة بعد تعديلها مقصور على من يعاد تعيينه أو تسوى حالته وفقاً لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الفكر .

ومن حيث أن يساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى الى هذه الوظيفة الأخيرة على أساس أنه ولئن كان المسلم به وفقاً لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث - ان المعينين ومساعدى الباحثين - لا يعتبرون اعضاء في هيئة التدريس بالجامعة او في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث الا انه يمكن تكيف التعمين في وظيفة مدرس على أنه يتضمن ترقية من وظيفة معيد وهي الأدنى منها في جدول المرتبات والوظائف الملحقة بالقانون المشار اليه باعتبار ان المعين في هذه الحالة ولو أنه لم ينتقل من وظيفة المعيد الى وظيفة المدرس بطريق التعمين الا أنه يمكن اعتباره مرقى الى وظيفة مدرس على أساس انه شغلها من وظيفة المعيد الأدنى منها مباشرة ، ثم يستحق علاوته الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محدداً لاستحقاق هذه العلاوة أصلاً ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ ما دام أن الباحث يعتبر مرقى من الوظيفة الأدنى وهي وظيفة مساعد باحث الى الوظيفة الأعلى منها وهي وظيفة باحث وعلى أساس أن تعيين الباحث لا يعتبر في هذه الحالة بمثابة اعادة تعيين أو تسوية وفقاً لاحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الباحثين بالمركز القومي للبحوث يستحقون أول علاوة دورية بمعد تعيينهم في وظيفة باحث بعد انقضاء سنة من التاريخ المحدد أصلاً لاستحقاقها .

(بتوى ٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٦)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمي - نصه على احتساب مدة الخدمة السليقة كطلاب بحث ضمن مدة الخدمة كمساعد بحث وتسلسل المرتب على هذا الأساس - احقية من ردت اقدميته منهم الى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بمعدل قانون تنظيم الجامعات في صرف المأولة المخصوص عليها في المادة الخمسة من هذا القانون - احقية من ردت اقدميته منهم الى تاريخ سابق على ١/٧/١٩٦٥ في ضم اعلقة غلاء المعيشة الى راتبه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمي . تنص على انه « اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمي مدة خدمة سابقة متصلة او منفصلة كطلاب بحث ، حسبت هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد باحث بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس وذلك استثناء من احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على الا تصرف بروق مالية عن المدة السابقة لسريان احكام هذا القانون » .

وقد اوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « رغبة في تسوية اوضاع مساعدي البحوث وطلاب البحث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة وتمشيا مع الفرض من نظم طلاب البحث المعمول به بالجهات المشار اليها وهو اعداد خريج الجامعة لشغل وظيفة مساعد باحث بعد ثبوت صلاحيته لهذه الوظيفة ، وتحقيقا للعدالة تقتضت وزارة البحث العلمي بمشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون المراتق ... وبهذا الوضع تتسوى المعاملة بين المعينين في الجامعات ومساعدى البحوث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ، ويقضى نهائيا على مفارقات المعاملة بين الخريجين » .

ووضح ما تقدم أن مقتضى تطبيق أحكام القانون المذكور اعتبارا
مساعدا الباحث الذي أمضى مدة خدمة كطالب بحث شاغلا لوظيفة مساعد
باحث اعتبارا من تاريخ التحاقه بالعمل كطالب بحث .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات وأنذى يسرى على أعضاء
هيئة البحوث والبلّغين المساعدين بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث
المتخصصة طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات
العلمية التى تمارس نشاطا علميا ينص فى مادته الرابعة على أن « يستبدل
جداول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لجداول
الآتية .. كما تنص المادة الخامسة على أن يطبق جداول المرتبات والمكافآت
المشار اليه فى المدة السابقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ . وتسوى
حالات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وتطبقه
على أساس منحهم أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها
أيها أكبر » .

ومن حيث أنه بالتطبيق لحكم المادة الخامسة المشار إليها يستحق
الباحثون المساعدون الذين سرت عليهم أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩
وأرجعت أقدميتهم فى هذه الوظائف الى تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١
تسوية حالتهم على أساس منحهم أول مربوط الدرجة أو علاوة من علاواتها
أيها أكبر .

ومن حيث أن اعانة غلاء المعيشة قد الفيت وضمت الى المرتب
اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بالنسبة للمعلمين بكليات خاصة فمن ثم فإن
من أرجعت أقدميته من الباحثين المساعدين المذكورين الى تاريخ سابق
على ذلك يستحق اعانة غلاء المعيشة مع ضمتها الى المرتب منذ هذا التاريخ .

وليس من شك فى أن تسوية حالة هؤلاء الباحثين المساعدين
على الأساس المتقدم تحقق الغاية التى من أجلها صدر القانون . والقول
بغير ذلك يتعارض مع هذه الغاية ويؤدى الى اهدار مائة القانون ولا يحقق
المساواة بين هؤلاء وبين زملائهم من المعيين بالجامعات ويبقى بالتالى
على مفارقات المعاملة بين الخريجين .

ولا محصل للاحتجاج بأن الباحثين المساعدين المعروضة حالتهم لم يكونوا شاغلين لدرجات فعلا في ١٩٦٤/٧/١ ، ١٩٦٥/٧/١ - ذلك أنه لما كان من المسلم عدم جواز صرف العالوة الإضافية أو ضم اعانة غلاء المعيشة إلا لمن كان شاغلا لدرجة مالية في ١٩٦٤/٧/١ بالنسبة للمعاملين بالكادر المسلم بحيث لا تستحق العالوة ولا تضم الاعانة لمن عين في تاريخ لاحق حتى وإن ضمت له مدة خدمة سابقة وأرجعت أقدميته الى تاريخ سابق - إلا أن تطبيق هذا النظر بالنسبة للمساعدين الباحثين الذين نامدوا من أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ لا يحقق الغاية التي استهدفها المشرع من وراء اصدار هذا القانون الذي أتى بقواعد خاصة لضم مدد الخدمة السابقة من شغلها اعتبارا مساعد الباحث الذي أمضى مدة خدمة سابقة كطالب بحث شاغلا لهذه الوظيفة منذ التحلته بالمسل كطالب بحث وأعمال كافة الأكار المترتبة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الباحثين المساعدين الذين طبق عليهم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ ودرست أقدميتهم بناء على هذا التطبيق الى تاريخ سبق على ١٩٦٤/٧/١ في صرف العالوة المخصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وكذلك أحقية من ردت أقدميتهم الى تاريخ سبق على ١٩٦٥/٧/١ في ضم اعانة غلاء المعيشة الى مرتبتهم . وذلك كله على أن يراعى عدم صرف مروق مالية عن المدة السابقة على سريان أحكام القانون المذكور .

(فتوى ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات المالية التي تمارس نشاطا علميا - نصه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات - سريان المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات بالنسبة للتعين في بلدت مساعد بالمركز القومي للبحوث - الاعتداد

بمدة المنح الدراسية التي كان يغطيها المركز عند التعيين في هذه الوظيفة -
تعيين من أمضى سنتين في وظيفة باحث مساعد وإعادة تعيين من لم يجتهد
في هذه الوظيفة باعتبارها أدنى وظائف البحوث بالمركز .

ملخص الفصول ٤:

إن التعيين في وظيفة باحث مساعد بالمركز أصبح محكوماً بالشروط
التي تتطلبها المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه للتعيين
في وظيفة معيد ، وذلك في ضوء النصوص التشريعية السالف ذكرها .
ولما كانت المادة ٩٢ من القانون المذكور تجيز في فقرتها الثالثة الاستعاضة
عند التعيين في وظيفة معيد - عن الدبلوم الخاص في فرع التخصص
بمدة تمرين عملي لا تقل عن سنتين يكون المرشح للتعيين قد أمضاها في كلية
جامعية أو مستشفى جامعي في فرع التخصص .

ومرجع الاعتماد بمدة التمرين العملي هو اكتساب المرشح خلالها
من الخبرة والبراز ما يقوم مقام الحصول على المؤهل الأعلى في فرع
التخصص .

كما إن المنح الدراسية التي يقدمها المركز طبقاً للائحة التي ما زال
يعمل بها في خصوص تلك المنح حيث لم يتناولها القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٢ بالتعديل أو المغايرة ، هذه المنح يقدمها المركز ليقوم طالب
البحث خلال مدتها بالعمل تحت إشراف أعضاء هيئة البحوث وأساتذة
الجامعات بقصد التحريب على وسائل البحث العلمي بما يكسب الطالب
خبرة علمية ومارناً عملياً ، ومن ثم يكون الاعتماد بمدة تلك المنح باعتبارها
من مدد التمرين العملي المشروطة للتعيين في وظيفة باحث مساعد بالمركز ،
خبرة علمية ومارناً عملياً ، ومن ثم يمكن الاعتماد بمدة تلك المنح باعتبارها
مدة تمرين عملي مما تتطلبه الفقرة الثالثة من المادة ٩٢ من قانون تنظيم
الجامعات .

ولما كان الباحث المساعد بالمركز الذي لم تمض سنتان على شغله
هذه الوظيفة عند العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ولم تتوافر فيه
متنفيذ شروط التعيين في وظيفة معيد بالجامعات يجب أن يعاد تعيينه
وفقاً لأحكام هذا القانون على ألا تقل الوظيفة التي يعين فيها عن وظيفة

من يليه في الأقدمية من الباحثين المساعدين. الذين لم تتوافر فيهم شروط التعيين في وظيفة معبد وإنما مضى على شغلهم هذه الوظيفة منتقلين على الأقل ، وذلك طبقا لأحكام المادة الخامسة من القانون المذكور ، على أنه لما كانت وظائف الباحثين المساعدين هي أدنى وظائف البحوث بالمركز فلا يتصور أن تؤدي إعادة تعيينهم طبقا لما تقدم إلى وضعهم في وظائف أقل من وظائفهم ، ومن ثم فإن إعادة تعيين هؤلاء الباحثين المساعدين يكون في نفس وظائفهم لأنها أدنى وظائف البحوث بالمركز .

(مستوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٢)

قائمة رقم (٦٤)

المبدأ :

الباحث المساعد الذي كانت له مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين كطالب بحث أو في وظيفة فنية تعادلها وعين بمرتب قدره عشرون جنيها - استمراره في تقاضي هذا المرتب بعد سريان قانون الجامعات على الوظائف العلمية بالمركز .

ملخص التيسوي :

حدد جدول المرتبات الملحق بلائحة المركز مرتب الباحث المساعد بـ ١٨٠ جنيها سنويا ، ونمت اللائحة على أنه إذا كان للباحث المساعد خدمة سابقة بتسلة أو منفصلة منتهيا منتقلين على الأقل كطالب بحث أو في وظيفة فنية من درجة تعادل بذاتها وظيفة الباحث المساعد ولم يكن مرتبه قد بلغ عشرين جنيها شهريا منح مرتبا قدره عشرون جنيها شهريا من تاريخ تعيينه في وظيفة باحث مساعد . .

ومن حيث أن جدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات تضمن في شأن المعيينين حكما يماثل الحكم المشار إليه في لائحة المركز بالنسبة إلى مرتب الباحثين المساعدين ، حيث جاء به جدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات أن مرتب المعيد هو ١٨٠ جنيها سنويا وإذا كان للمعيد

خدمة سابقة مفتحا سنتان على الأقل في وظيفة فنية تعادل بدايتها يديّة مربوط المعيد ولم يكن مرتبة فيها قد بلغ عشرين جنيها شهريا منح مرتبا قدره عشرون جنيها من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد . وعلى مقتضى ذلك فإن الباحثين المساعدين الذين سبق تعيينهم بالمركز بمرتبة قدره عشرون جنيها لأن لهم مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين ، تظل مرتباتهم كما هي لأنها توازي ما هو مقرر لوظيفة المعيد المقابلة في قانون تنظيم الجامعات ، ولأن الحكم الذي منحوا على أساسه مرتبا مقداره عشرون جنيها قائم أيضا في لجدول الملحق بهذا القانون الذي أصبح مطبقا على تلك المرتبات

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ — تطبيقه على موظفي المركز القومي للبحوث المشار اليهم — مؤداه استحقاقهم العلاوة الدورية بحد سنة من تاريخ التعيين أو منحج العلاوة الدورية السابقة دون التقيد بأول مايو — لا تسري في شأنهم أحكام التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فيما قضى به من استحقاق العلاوة الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٥ بالنسبة الى من منحوا العلاوة الدورية السابقة في أول مايو سنة ١٩٦٢ — تطبيق هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وأوردت المادة الرابعة منه جدولا بالمرتبات والمكافآت ليحل محل جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، ونصت المادة الخامسة على أن يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار اليه في المادة السابقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتسوى حالات أعضاء هيئات التدريس والمعينين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه على أسس منحهم أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

ومقتضى ذلك أن يمنح أعضاء هيئات التدريس والمعيدون الشاغلون لوظائفهم هذه وكذلك الشاغلون للوظائف المعادلة لها بالمركز القومى للبحوث أول مربوط بالدرجات الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولا يغير هذا من أمر استحقاقهم للملاوات الدورية السنوية ، بل تمنح العلاوة الدورية في ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ في أول يوليو سنة ١٩٦٤ لكل من مضت عليه في هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ تعيينه أو منحه علاوته الاعتيادية السابقة طالما أن المعيد أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والشاغلين للوظائف المعادلة لها بالمركز القومى للبحوث لا يفتقدون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرعاة أول مايو ولا تسرى عليهم أحكام التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لذى يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات في ظل سريان قانون العاملين الجديد لأن هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ممن يفتقدون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرعاة أول مايو . على أن يتحدد تاريخ منح العلاوة الدورية في أول يوليو سنة ١٩٦٤ أساسا لحساب مواعيد العلاوات الدورية التالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - أن مقتضى تطبيق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ منح أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وهذا التصبى على العاملين بالمركز القومى للبحوث وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - أن ميعاد علاوة الموظفين الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذين مضى عليهم سنة فأكتر حين العمل بهذا القانون

يكون أول يوليو سنة ١٩٦٤ ويعتبر هذا التاريخ أساسا لحساب مواعيد
المعاوات الدورية التالية .

(فتوى ٣٣٧ في ١٨/٣/١٩٦٧)

ذهبت الجمعية العمومية الى مثل ذلك في فتاها رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٨ من
مارس سنة ١٩٦٧ بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات التي تبارس
نظامها عليا - نصه على سريان قانون موظفي الدولة على الوظائف الادارية
والكتابية بهذه المؤسسات - وجوب اعادة النظر في حالات هؤلاء الموظفين -
ليس معنى ذلك ان يطلب الى الموظف استيفاء شروط التعمين طبقا لقانون
موظفي الدولة - اقتصر الامر على تطبيق احكام المادة الخامسة من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ان
لم يقصد بأية حال ان يؤدي تطبيق احكامه الى فصل أى موظف من
موظفي المؤسسات العلمية التي طبقت عليها هذه الاحكام أو ابطال تعيينه ،
وابعد . ما ذهب اليه هذه الاحكام هو وجوب اعادة النظر في حالات موظفي
هذه المؤسسات طبقا للقواعد التي لوردتها المادة الخامسة من ذلك
القانون .

ومن حيث ان المادة ٤ من هذا القانون تنص على ان تسرى في
شأن باقى وظائف المؤسسات العلمية من غير وظائف هيئات التدريس
والبحوث والهيئات الفنية جميع القواعد والاحكام المنصوص عليها في
قانون نظم موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن بعض موظفي المركز الإداريين والكتابيين من غير أعضاء هيئة البحوث سبق أن رتب لهم مراكز قانونية على مقتضى أحكام في لائحة المركز لا تتفق مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فمنهم من تم نقله من كادر إلى آخر طبقا للمادة ٧٢ من تلك اللائحة خلال السنتين السابقتين على العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ومنهم من عين بالمركز خلال هاتين السنتين بامتحان أجراه المركز أو بغير امتحان تطبيقا للمادة ٦٦ من اللائحة المشار إليها .

ويتعين إعادة النظر في حالات هؤلاء الموظفين وتطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، فمن استوفى منهم شروط التعيين في الوظيفة التي يشغلها طبقا لقانون موظفي الدولة أو لم يستوفها وإنما مضى على شغله لها سنتان على الأقل استمر شاعلا لها إما من لم يستوف تلك الشروط ولم تمض على شغله الوظيفة سنتان فيجب أن يعد تعيينه مع مراعاة القيود التي أوردتها المادة الخامسة المذكورة في شأن الوظيفة التي يوضع فيها عند إعادة التعيين . على أن ذلك لا يعني أن يطلب إلى الموظف استيفاء شروط التعيين التي يستلزمها قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها ، وعلى ذلك لا يصح القول بوجوب إجراء امتحان يعقد طبقا لأحكام هذا القانون لن سبق تعيينه دون امتحان أجراه المركز ، كما لا يصح القول بإبطال النقل الذي تم من كادر إلى آخر بالمركز دون توافر الشروط التي يتطلبها ذلك القانون لإجراء مثل هذا النقل ، لا يصح هذا أو ذلك لأن من شأنه أن يؤدي إلى احتمال فصل الموظف من وظيفته أو إبطال تعيينه وهو ما لم يعصده المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على ما سلف .

(نقضى ٥٣٦ في ١٢/٥/١٩٦٢)

الفصل الرابع معهد بحوث البناء

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يتمين عند التمتعين في وظيفة مساعد باحث مراعاة شروط التمتعين في هذه الوظيفة التي نص فيها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات — أسس ذلك أن شروط التمتعين في هذه الوظائف يختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجاهل — الملقى عن تلك الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي قضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بـسريان أحكامه على المؤسسات العلمية ومن ثم يتعين طرح أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وأعمال شروط التمتعين المطلوبة في قانون الجامعات الجديد .

بالمخص الفتوى :

أنه بالنسبة الى تـمـتـيـن السيد / في وظيفة مساعد باحث بالمعهد المذكور بعد صدور لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سأنف الذكر فالواضح أن شروط التمتعين في هذه الوظيفة تختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الملقى ، عن تلك الواردة في قانون الجامعات الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم فإنه بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، فإنه يتمين مراعاة شروط التمتعين التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن الجامعات ، ذلك أنه مع التسليم بأن نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية رهن بصدور اللوائح التنفيذية لكل مؤسسة علمية — ومن بينها معهد بحوث البناء — إلا أن المادة الرابعة منه اشترطت لتطبيق القواعد المساوية حظا هم تعارضها مع أحكامه ، فالذا كانت شروط التمتعين

في وظيفة مساعد باحث (المعيد) تختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عن الشروط الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي قضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بمرين احكامه على المؤسسات الطبية ، مان اعمال احكام قانون الجبلعت رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن تقعارض مع احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ، وبالنسبة فانه يتضمن طرحا واعمال شروطا للتعيين المتطلبة في قانون الجبلعت الجديد .
يضاف الى ذلك ان شروط التعيين في الوظائف الواردة في الجدول المرفق بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ تخرج عن نطاق اي تعديل بمسودر اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية ، لانه سواء تضمنت اللائحة هذه الشروط او لم تضمنها فانها في الحالتين سوف تسرى اعمالا لنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على ان « تسرى فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ » .

(١٨٤ ٢٠/٤/١٩٧٤)

قاعصة رقم (٦٨)

!-:

منح الألقاب العلمية للوظائف الخاصة لوظائف الأستاذة والأستاذة
المساعدين جازز بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة إلى منح الدكتور للقلب العلمي
لوظيفة أستاذ باحث مساعد بالتطبيق لأحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بقطر الجامعة التي تنص على أن « ... يكون التعيين في
وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين
في ذات الكلية أو المعهد، وإذا لم يوجد ما هو شاعر من هذه الوظائف ووجد

من هؤلاء من توافر فيهم شروط التعيين في الوظيفة الاعلى منحوا اللقب
العلمي لهذه الوظيفة ، وتذبر لهم وظائف بدرجاتها المتتالية في
السنة المالية التالية ويتم منحهم علاوة الترقية ومزجرت الوظيفة الاعلى
والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة وفي هذه الحالة ينراعى
تطبيق القاعدة العامة بعدم جواز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة
الدورية . . . » بالنسبة الى ما تقدم فقد سلف القول ان الساعدتين الاولى
والثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد نصتا على مريان
احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات على المؤسسات
العلمية في حدود ما تتضمنه اللائحة التنفيذية ، لكل من هذه المؤسسات
بصفة خاصة وفيما لا تضمنه هذه اللوائح بصفة عامة ، ومعنى هذا انحنواء
تضمنت اللائحة التنفيذية للمؤسسة العلمية نصا ينال نص المادة ٧١ من
قانون الجامعات او لم تتضمن ذلك ، فان احكام هذا النص سوف تسرى على
المؤسسات العلمية - ومن بينها معهد بحوث البناء - بحكم الاخالة المشار
اليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ آنف الذكر ،
وبحكم ان اللوائح التنفيذية لا يجوز ان تتضمن احكاما مغيرة او متعارضة
مع احكام القانون الصادرة تنفيذا له باعتبارها صادرة بآداة تشريعية ادنى
من القانون .

وعلى هدى ذلك فان منح الاقصاب العلمية للوظائف المعادلة لوظائف
الاساتذة ، والاساتذة المساعدين جائز بالشروط والاوزاع المنصوص
عليها في المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

(عدوى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

قواعد الاجازات الواردة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الواجبة الابتاع بالنسبة الى مساعدي
المعلمين بمعهد بحوث البناء - اساس ذلك ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣
في شأن نظام الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية نص في مادته الدستورية

على أن احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ووظيفة مساعد باحث لا تعد من وظائف أعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البناء أو غيره من المؤسسات العلمية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تنص على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية ... » وتنص المادة لثانية على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص ، وما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها . وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلي :

(أ) الهيكل التنظيمي العام وتحديد المجالس والقيادات المسؤولة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تختص به المؤسسة . .

(ب) القواعد التي تسرى على المؤسسة من بين الأحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص المخولة للمجالس والقيادات المسؤولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمي لها .

(ج) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتمييز وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت المحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . وتسرى فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وتسرى على غيرهم من العاملين الاحكام المقررة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام للعاملين المدنيين بالدولة » .

كما تنص المادة الرابعة على أنه « إلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون ، يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا في شأن الجهات المنصوص عليها في المادة (١) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى القواعد الواجبة الاعمال بالنسبة الى
أجازات مساعدي الباحث بالمعهد المذكور ، فالواضح من نص المادة
الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ان احكام قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة
البحوث .

ومن حيث أن وظيفة مساعد باحث تعادل — وفقا للجدول المرفق
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ — وظيفة معيد بالجامعات ، وهي ليست
من وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ومن ثم فان وظيفة مساعد
باحث لا تعد من وظائف أعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البناء أو
غيره من المؤسسات العلمية .

ومن حيث أن المشرع حين أوكل الى رئيس الجمهورية إصدار اللائحة
الخاصة بكل مؤسسة علمية لم يورد من بين الاحكام التي يجب ان
تستلها هذه اللائحة القواعد الخاصة بالعاملين من غير أعضاء هيئة
البحوث ، وانما قرر تطبيق نظام العاملين للمدنيين بالدولة عليهم ، وبالتالي
ان احكام الاجازات الواردة في هذا النظام تكون هي الواجبة الاتباع .

(فتوى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢)

الفصل الخامس

المهنة الطبية

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

حصول مساعد الباحث على المرتب الزاد الى ٢٥ جنيها يكون بقوة القانون بعد سنة على تعيينه - عدم جواز خصم علاوة المجستير من هذه الزيادة .

ملخص التفسير :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا تنص على أن تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من ائقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المقفلر اليها في الفقرة السابقة ويتمادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات

وتطبيقا لهذا النص اصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا واعتبر المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بيانا يتمادل الوظائف باعتبار مقتضاه وظيفة مساعد باحث بمحاولة لوظيفة المعيد . كذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي وتبتمه القرارات رقم ٢٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ وتضمنت هذه القرارات

باعتبار المعهد الطبى هيئة عامة تمارس نشاطا علميا وتسرى في شأنها احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى هذا الاساس تسرى قواعد جدول المرتبات والمكلفات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات والمعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على اعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث بالمعهد الطبى .

وبالرجوع الى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر يبين أن المادة الرابعة منه تنص على أن يستبدل بجدول المرتبات والمكلفات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الآتى

الوظيفة	المرتب السنوى	العلوة الدورية السنوية
معيد	٢٤٠ - ٣٠٠	تراد الى ٢٥ جنيها شهريا بمعد سنة واحدة ثم يمنح علوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح علوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا دون أن يؤثر ذلك على موعد علواته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراه او ما يعادلها يمنح علوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ثم يمنح علواته الدورية في موعدها .

ومعاد ذلك ان حصول مساعد الباحث على المرتب المزداد الى ٢٥ جنيها شهريا انما يكون بقوة القانون بعد انقضاء سنة على تعيينه .
اما علوة الماجستير فلا يصح ادخالها او ادماجها ضمن هذه الزيادة لان الاضافة التى قررها القانون هى بمقدار خمسة جنيهات فلا يجوز بالغالى ضم علوة الماجستير منها . والقول بغير ذلك يؤدى الى تفرقة

غير مقبولة لأن مساعد الباحث الحاصل على الماجستير سيحصل طبقا لهذا الرأي بعد مضي سنة على مقدار الزيادة منقوصا منها علاوة الماجستير بينما يتقاضى زميله الذي يقرأ في الحصول على الماجستير الى ما بعد انقضاء السنة على مقدار الزيادة بالكامل بالإضافة على علاوة الماجستير .

ويؤكد هذا النظر أن الحق في علاوة الماجستير قد تقرر طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها بعد تقرير حق المعيد (مساعد الباحث) في زيادة راتبه بعد سنة الى ٢٥ جنبيها شهريا . ومن ثم فإن حق المعيد في زيادة راتبه الى هذا القدر منوط بانقضاء سنة على التعيين سواء أكان حاصلًا على درجة الماجستير أم لم يكن كذلك . كما أن المناط في استحقاق العلاوة المشار اليها هو الحصول على درجة الماجستير ، ومتى تحقق ذلك جرى منحها سواء أكان الحصول على هذه الدرجة العلمية قبل أو بعد مضي سنة على التعيين .

وترتبط على ما تقدم فإن علاوة الماجستير تمنح بالإضافة الى الزيادة في المرتب المقرر بعد سنة من التعيين طالما توافر منط منحتها وهو الحصول على الدرجة العلمية تحقيقا للفرض الذي تفياه الشارع من تقريرها وهو حث العاملين في مجال البحث على الاسراع في الحصول على هذه الدرجة بغية الارتقاء بالمستوى العلمى سواء في الجامعات أو في المؤسسات التي تدرس نشاطا علميا .

ولما كان مساعد البحث في الحالة المعروضة عين في هذه الوظيفة بمرتب شهري قدره عشرون جنبيها من ١٩٦٧/٢/٢٨ وكان في هذا التاريخ خاضعا على درجة الماجستير فمن ثم يستحق الحصول على علاوة الماجستير ليبلغ مرتبه بها ٢٣ جنبيها شهريا . غير أنه في مجال حساب الزيادة التي يستحقها في راتبه بعد سنة على التعيين يتعين استبعاد قيمة العلاوة المشار اليها بحيث ينظر عند منح الزيادة الى المرتب مجردا من تلك العلاوة ثم تضاف العلاوة بعد حساب المرتب على هذا الاساس .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى احقية السيد...مساعد
البلعث بالمهنة الطبية في الحصول على مرتب قدره ٢٥ جنيتها شهريا بعد
مضى سنة على التعيين ثم يضاف اليه غلاوة المستجتر بمقدار ثلاثة
جنيهات فيصبح مرتبه الشهري ٢٨ جنيتها .

{ فتوى ١٧٧ في ١١/٢/١٩٧٠ }

الفصل السادس

مركز البحوث الزراعية

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

جوائز نخب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل او بعض الوقت للعمل بالتدريس او بغيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم المسجلين المحققين بالقوة — لا يسوغ ان يتعارض نخبهم مع مقتضيات وظائفهم الاصلية والالتزامات التي للقاهها المشرع على عاتقهم طبقا للمقتضىين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالحصول على الإجازات العلمية في حدد معينة — اساس ذلك : عدم سريان الحظر الوارد بالمادة ١٥٢ من قانون تنظيم الجامعات بمنع المحققين والمدرسين المساعدين من القيام بدروس في غير الجامعة التي يتبعونها على العاملين بمركز البحوث الزراعية اذ ان هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها كما ان مركز البحوث الزراعية لا يعتبر معهدا من معاهد التعليم .

ملخص الفتوى :

ان احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة التطبيق على المدرسين المساعدين ومساعدى البحث بمركز البحوث الزراعية طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية والجدول المرافق له .

ومن حيث ان المادة ١٣٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « تسرى احكام المواد التالية على المحققين والمدرسين المساعدين في الجامعات الفاضحة لهذا القانون ، كما تسرى عليهم احكام

العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم * .

وان المادة ١٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على أنه « تسرى أحكام العاملين المتقنين بالادولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

ومن حيث أنه لما كان قانون الجامعات قد خلا من قواعد خاصة بتنظيم نذب المدرسين المساعدين والمعيدين وهي الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين المساعدين ومساعدى البحث بالمركز فانه يتعين الرجوع في هذا الصدد الى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالادولة ولقد نص هذا القانون في المادة ٢٨ على أنه «يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تلوها مباشرة في نفس الوحدة التى يعمل بها لو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حلجة للعمل في الوظيفة الاصلية تسمح بذلك » .

وتكون مدة النذب سنة قابلة للتجديد » وبناء على هذا النص فانه يجوز نذب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بالمركز كل أو بعض الوقت .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر أن قانون الجامعات لم يحظر صراحة نذب المعيين والمدرسين المساعدين كما فعل بالنسبة لاعارتهم حين نص في المادة ١٤٧ على أنه « لا تجوز اعارة المدرسين المساعدين والمعيدين » ولو كان المشرع يقصد منع نذبهم كل الوقت لتناوله بالحظر الصريح أو على الأقل قد نص بالنسبة لهم على حكم مماثل لحكم المادة ٨٤ الخاصة بأعضاء هيئة التدريس « من اساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين) التى اعتبرت النذب كل الوقت بالنسبة لأعضاء الهيئة اعارة تخضع لاحكام الاعارات اذ لو فعل ذلك لتعين القول باقتناع النذب بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين طوال الوقت لانه سيعتبر حينئذ في حكم الاعارة التى حظرها عليهم صراحة » وطالما أن المشرع لم يسلك هذا السبيل فلان من الجائز نذبهم بعض الوقت أو كل الوقت .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك نص المادة (١٥٢) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التى تمنع الميعدين والمدرسين المساعدين من القاء دروس في الجامعة التى يتبعونها ذلك أن هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها نظراً لطبيعة عمل العاملين بالجامعات ولواجهة ما يحيط بها من ظروف نقص عدد القائمين بالتدريس فيها ، وهو ما لا يتوافر في شئ من مراكز البحوث الزراعية الذى لا يعتبر محمداً من معاهد التعليم ومن ثم يجوز القول بـسريان الحكم المذكور على العاملين به .

ومن حيث أن المادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يلزم الميعدين والمدرسين المساعدين بالجامعات وبالتالى مساعدي البحوث والمدرسين المساعدين بالمركز بالحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم للبحث العلمى في مدة محددة مائة لا يسوغ أن يتعارض نذهب مع هذا الالتزام الذى اتفق عليه المشرع على عاقبتهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز نذب المدرسين المساعدين ومساعدي الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل أو بعض الوقت للعمل بالتدريس أو بغيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على الا يتعارض نذهب مع مقتضيات وظائفهم الاصلية والالتزامات الملغاة على عاقبتهم بالحصول على المؤهلات العلمية في مدد معينة .

(فتوى ١ فى ١/١/ ١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مركز البحوث الزراعية — باحثون — سريان احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم — سلطة التعيين للوزير المختص بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية) — اللجان العلمية الدائمة تتولى فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين — المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم تنص على تنقيد مجلس الجامعة بها ينتهى اليه تقرير اللجنة العلمية من الرأى — تقريرها في هذا الشأن لايمدو ان يكون تقريرها استثنائياً (للمجلس الجامعة — حظه الكامل في التعقيب عليه او اعادة تقييم انتاج

الموضح بنفسه وإن احتج استيضاح بعض ما غلب فيه التقرير أو تبين عدم استيفائه لبعض الشروط أن يعيده إلى اللجنة العلمية أو يحيله إلى لجنة أخرى — قرار مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية بأحالة أبحاث المدعى إلى لجنة خاصة — لفحصها من الناحية الإجرائية فقط — خروج اللجنة الخاصة على المهام الموكولة لها ببطال تقريرها — استناد قرار مجلس إدارة المركز بعدم ترقية المدعى على هذا التقرير يجعله باطلا بدوره .

ملخص الحكم :

أن النزاع المطروح يدور حول اختصاص مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية في تعيين لوظائف الباحثين فيه واللجان العلمية الدائمة المشكلة بقرار المجلس الأعلى للجامعات أمهالا لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسرى على الباحثين بمقتضى الأحالة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم فيما يتعلق بالتعيين في كادر البحوث وسلطات واختصاصات كل منهما في شأن هذا التعيين .

ومن حيث أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ تنص على أن يعين وزير التعليم العالي أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس إدارة مركز البحوث) بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن المادة ٦٩ من القانون المشار اليه تنص على أنه يشترط تعيين معين استاذ مساعدا (وظيفة باحث أول تعادل وظيفة استاذ مساعد) — ما يأتى :

أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس (تعادل وظيفة باحث) بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال أنشائية ممتازة ويفضل في الاعتبار في تعيينه نشاطه العلمى والاجتماعى الملحوظ في الكلية أو المعهد . كما نصت المادة ٧٣ من القانون كالاتى : « تتولى لجان عليمة دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاستاذة والمساعدين أو للحصول على القبلها العلمية ، ويصدر

بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد اخذ رأى مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الاساتذة المساعدين من اساتذة الجامعات أو المتخصصين من غيرهم وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً نقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعداد بحسب الافضلية فى الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين « وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون وقالت بأنه ضمانا للحيدة ووحدة التقييم وعلى نسق اللجان العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة استحدثت القانون لجان علمية دائمة أخرى لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة المساعدين واشترط كذلك ان يكون الانتاج العلمى فى كل الحالات منشورا .

ومن حيث ان سلطة التقييم فى وظائف هيئة التدريس (الباحثين) هى للوزير المختص بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية) . ومجلس الجامعة عند ممارسته لاختصاصه بوصفه السلطة ابتداءً لتعيين - وقرار الوزير يبدأ من تاريخ موافقته - فى وظائف الاساتذة المساعدين انما يمارسه بعد الاستيثاق من تحقق شرط الكفالية العلمية فى المرشح بواسطة اللجنة العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٣ سائلة الذكر والواضح منها ان فحصها للانتاج العلمى وتقديمها بتقرير مفصل ومسبب عما اذا كان هذا الانتاج العلمى يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى ، لم تمنح على تقيد مجلس الجامعة بما قد ينتهى اليه من رأى ومن ثم فلا جدال فى ان تقريرها فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون تقريراً استشارياً ولسلطة التعيين حقها كاملاً فى مناقشته وان اعوزها بعض ما غرض فيه او تبين لها عدم استيفائه لبعض شرائطه فلها ان تعيده الى اللجنة العلمية ان كان مطلوباً تقدير ماغرض فيه او تحيله الى لجنة أخرى تشكل من بين اعضاء مجلس الجامعة (مجلس ادارة المركز) او تحيله الى آخرين ما تندهبهم فى هذا الشأن لفحص ما تراه لازماً للتأكد من توافر شرائط التعيين للوظيفة الأعلى .

فلمجلس الجامعة اذاً ان يعقب على تقرير اللجنة العلمية وله ان يعيد تقييم انتاج المرشح نفسه أو بمن ينوبه لذلك كل شريطة ان يحدد - لمن يتنبه أو اللجنة العلمية اذا اعد لها البحث -

المهام الموكولة المراد بحثها — فإذا جاء قراره من بعد ذلك يكون وقد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون ويبقى من بعد ذلك ما إذا كان القرار قد استخلص استخلاصا سائفا من عيون الأوراق من عنده .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق فإن مجلس الإدارة اطلع على تقرير اللجنة العلمية في خصوص أبحاث المدعى ، فلم يطمئن إليها ، فقرر أرجاء الترقية إلى وظيفة باحث أول وأحال الأبحاث إلى لجنة خاصة لفحصها من الناحية الإجرائية فقط وطلب عرض الأمر عليه في جلسة قادمة ، وقدم مدير معهد بحوث البساتين تقرير اللجنة وأشار في كتابه المبلغ إلى الأستاذ الدكتور رئيس مركز البحوث الزراعية المؤرخ ١٩٧٨/١١/٥ إلى عدم صلاحية البحوث التي قدمت للترقية ليس من الناحية الفنية حيث أن ذلك كان من اختصاص لجنة التقييم ولكن من الناحية الإجرائية حيث أن البحوث قدمت عن نشاط لم يتم خلال الفترة من حصول سيادته على درجة باحث وحتى موعد تقديمه للحصول على درجة باحث أول كما أنه رأى وجوب بحث موضوع تقديم مثل هذه الأبحاث والتي تمت في غير المواعيد المحددة إلى لجنة التقييم سواء من المعهد التابع له سيادته أو من السكرتارية الفنية المسؤولة عن تحويل الأبحاث إلى لجان التقييم . وجاءت ملاحظات اللجنة بعضها لأن المدعى كان معارفا خارج مصر . وأن الدكتور الذي قام بتنفيذ هذه الدراسة وكان مشتركاً معه في البحث . وأن بحثاً آخر كان استكمالاً لبحث آخر وبحثاً ثالثاً عبارة عن مجموعة بيانات وملاحظات تم جمعها بمعرفة ضمن متطلبات دراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ورابع لم يذكر مكان البحث أو الدراسة في فترة كنيادته فيها خارج مصر في أعارة ولم يكن يشترك معه لجواز قبول الموضوع . وخامس تم في فترة لم يكن سيادته قد التحق بالعمل بقسم بحوث العلف وجاء ضمن ملاحظات اللجنة أنه ضمن البحوث المقدمة كثير ما كان يجب مطلقاً قبولها للتقييم والفحص بمعرفة اللجنة المختصة ولو كانت قد قبلت لنشر حيث أن القبول للنشر ليس مطلقاً أساساً لصلاحية البحوث للترقية .

ومن حيث أن البادئ من ذلك كله أن اللجنة المشكلة بأمر مجلس إدارة المركز لبحث الإنتاج العلمي للدمى من الناحية الإجرائية فقط ، قد تجاوزت المهام الموكولة إليها ذلك أنه على الرغم من حرصها على إثبات

أن مهمتها كانت بحث النواحي الإجرائية فقط دون الناحية الفنية إلا أن ما انتهت إليه كان انتحها لمراجعة كافة البحوث من الناحية الفنية فليس يحفل في الإجراءات أو الشكل أن تثبت اللجنة أن بعض البحوث كان مأخوذاً من دراسات الباحث أثناء رسالة الدكتوراه ، وليس ذلك كذلك بالنسبة لما نقول به من أن باحثاً منها كان استكمالاً لبحث آخر وتارة ترفض بحثاً لأنه كان اشتراكاً مع آخر فبسبب إلى ذلك الأخير وتارة أخرى ترفض بحثاً لأنه أجراه وحده ولم يشترك معه آخر لأن المدعى كان خارج مصر في إغارة . وقطعت اللجنة بأن السفر إلى الخارج عائق له من توافر أسباب البحث لديه مع أن ذلك من صميم ما تراه اللجنة العملية التي سبق لها إجازتها ، وانتهت في تقريرها صراحة إلى الطعن فيما أجرته اللجنة العلمية — ولم يكن ذلك من مهامها — عند قبولها للتقييم وفحصها لكثير من الأبحاث ولو كانت هذه الأبحاث قد تم نشرها .

ومن حيث أن خروج اللجنة التي أمر بتشكيلها مجلس الإدارة على المهام الموكولة لها مما يعطل عملها . ويكون بذلك القرار الصادر من مجلس الجامعة — ولم يرد به أنه استند إلى رأى آخر بدوره باطلاً إذ أصدر المجلس قراره محل الطعن بعدم ترقية المدعى استناداً إلى هذا التقرير ويبقى لمجلس دائرة المركز النظر في أمر هذه الأبحاث باعتبارها أن قراراً فيها لم يصدر بعد وله الاستعانة كافة صلاحياته وعرض الأمر من جديد على اللجنة العلمية الدائمة المختصة إذا كان له ثمة اعتراض على النواحي الفنية أو العملية بها لينصدر قراره من بعد ذلك بوصف السلطة المختصة في إصداره .

(طعن ٦٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤ وبذات المعنى طعن ٥٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

الفصل السابع

وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على المستفيدين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة — لا يفسخ أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ بقضاء أقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية الذي يظل هو الأصل العام الحظم لأقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية — أعمال كل من القرارين في مجاله .

ملخص الفقرة :

ان المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على أن يلحق بأقسام البحوث باحثون أول وباحثون ومساعدو باحثين ..

وأوضحت المادتان ٧ ، ٨ من هذا القرار الشروط الواجب توافرها في الباحث والباحث الأول ومن بينها أن يكون « حاصلا على درجة دكتور فلسفة في المادة موضوع البحث أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها » .

وقضت المادة ٩ بآته « عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من أحكام المادتين ٧ ، ٨ أن يعين بأقسام البحوث باحثون وباحثون أول على أساس خبرتهم أو أعمالهم السابقة بشرط أن يكون لهم أبحاث يقرها المجلس الأعلى للعلوم ويشترط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها » .

بتاريخ ١٥ من إبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا فنصت المادة الأولى منه على أن تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم الجامعات وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار إليها في الفقرة السابقة وتعامل موظفيها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات .

ثم أتت صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ ، الذي قضى في المادة الأولى منه بأن « تنسب إلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٦ مكررا نصها كالآتي : يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام هذا القانون على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمي بالوزارات والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية » ، ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العلمية العلمية . واستثناء من شروط التعيين الواردة في المواد السابقة يجوز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على الدكتوراه ، ويمنون من هذا الشرط عند التقدم لشغل وظيفة أعلى .

وتنفذا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة . وتضمنت المادة الأولى من هذا القرار بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليهما على العاملين المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة التي اعتمدها وزارة البحث العلمي والمبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار . ونصت المادة الثانية على أن تخضع مسميات وظائف هؤلاء العاملين وتعامل بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا لما هو وارد بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار .

ويستلزم من استعراض هذه النصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ وإن كان قد نظم أوضاع العاملين المشتغلين بالبحث العلمي في وزارة الزراعة — إلا أنه لا يعد ناسخا للقرار الجمهوري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ الذي يعتبر الأصل العلم المنظم للاقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية . وبالتالي فليس ثمة ملينغ قانونا من أعمال أحكام هذين القرارين ، كل في مجاله ، على هؤلاء العاملين طالما لم يرد نص يقتضى بخلاف ذلك .

يؤكد هذا النظر أن القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بالتطبيق لحكم المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المضافة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ ، وهذه المادة تنقضي في مقرتها النقية بجواز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة طبقا لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات ، الأمر الذي يستلزم منه أن ثمة باحثين بالخبرة سينحون هذا اللقب فيما بعد .

ومن ثم فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ لا يحول دون تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين باقسام البحوث في وزارة الزراعة طالما أن القرار الأول لم يتضمن حكما بالغاء العمل بالقرار الثاني بالنسبة الى هؤلاء العاملين .

هذا وما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد أن الجمعية العمومية سبق أن أوضحت بفتراتها رقم ٤٠٠ الصادرة بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٨ أنه « من تاريخ سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ لا يمين في وظيفة باحث أو باحث أول إلا من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ٨ منه وذلك فيما عدا الموظفين الذين كانوا موجودين في خدمة الوزارات أو الهيئات الحكومية التي تجري بحوثا علمية عند العمل بأحكام هذا القرار الجمهوري من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها فإنه استثناء من أحكام المادتين سالف الذكر يجوز تعيينهم في وظيفة باحث أو باحث أول على أساس خبرتهم أو أعمالهم السابقة متى كان لهم إبحاث يقرأها المجلس الأعلى للبحث العلمي . ولم يشترط القرار الجمهوري سالف الذكر أن تكون هذه الأبحاث قد تمت فعلا قبل العمل به فيمكن أن تكون قد بدأت قبل نفاذه » .

ومن حيث أن البدء في الأبحاث قبل تنفيذ القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ مسألة يمكن التحقق منها في ضوء ما هو ثابت بالأوراق لدى جهة الإدارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صحر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١١٦١ لا يحول دون تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين بالتقاسم بالبحوث في وزارة الزراعة .

وبناء على ذلك يجوز منح المسالمين الوارد فكرهم في قرار الوزارة رقم ٣٢٥٨ لسنة ١١٦١ المشار اليه لقب بلحث بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ متى توافرت فيهم الشروط المقررة فيه ، وعلى أن يراعى عند أعمال حكم المادة ٩ من هذا القرار أن تكون أبحاث الحبل قد بدأت قبل نفاذه على النحو الذي فصلته فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٨ .

(فتوى رقم ٩٠ في ١٩٧١/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

كادر الباحثين بوحدات والتقاسم بالبحوث بوزارة الزراعة — طريق شغل الموظفين عند تطبيق الكادر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت أوضاع الباحثين بوحدات والتقاسم بالبحوث بوزارة الزراعة وصولاً الى التكيف الصحيح للامور الحالية نجد أنه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية يقضى بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة أو هيئة حكومية يكون من بين اختصاصاتها تحديد أقسام ووحدات البحوث وعند المشتغلين بها واختيار الموظفين اللذين الملزم بها ويلحق بالتقاسم بالبحوث

باحثون أول وباحثون ومساعدو باحثين. وحدثت الشروط والأوصاف اللازمة لشغل هذه الوظائف ونصت المادة التاسعة منه على أنه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من أحكام المادتين ٤٧ و ٨٠ أن يعين بأقسام البحوث باحثون وباحثون أول على أساس خبرتهم وأعمالهم السابقة بشرط أن يكون لهم أبحاث يفسرها المجلس الأعلى للعلوم وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ويقضى بسريان أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول الرقبات والمكافآت الحق به على العاملين بهذا المؤسسات وهذه المواد المحال عليها في قانون الجامعات متعلقة بشروط التعيين بهيئة التدريس بالنسبة للمدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة ذوي الكراسي والمعيدين . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ بإضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا برقم مادة ٦ مكر تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المشتغلين بالبحث العلمي في أقسام ووحدات البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمي بأوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العلمية ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية كما تجيز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لأحكام قانون رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على درجة الدكتوراه ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة وتنص المادة الثالثة منه على أن يعين العاملون بالبحث العلمي على لقب باحث بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشتغلون بأقسام ووحدات البحوث المشار إليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة ونقلا ما هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار والقواعد الواردة به ويصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قرارات بتعيين هؤلاء العاملين . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بالقرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة فاقضت المسألة الأولى منه « من كان يشغل الفئة الخامسة من سلم رتب المسجل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ بشرط تفيقه لرفع سنواته على اللائحة

في هذه الدرجة وانقضاء ١٣ سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة الكالوريوس أو ما يعادلها وذلك للتمين في وظيفة باحث أول وتحدد ائتمنية في هذه الوظيفة من تاريخ استكمالها هاتين المديتين» .

ومن حيث أنه يبين من السرد السابق كله أنه عند تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتقسام البحوث بوزارة الزراعة كان لقل هؤلاء ومن توافرت فيه شرائط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التتمين عليها فكل التصوص التي استعرضناها والمشار إليه تؤكد هذا المعنى بلا شك أو جدال وكذلك تطبيق احكام قانون الجامعات عليهم يقطع بان التتمين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف. فكل منها لها شرائطها الخاصة ويكون التتمين على هذه الوظائف وتحديد الائتمنية لشاغلها بطريق القرار الاداري المبرر عن ارادة مصدره في اثناء او تعديل مركز قانوني بقصد اخذات الآثار القانونية المترتبة عليه . وهذه القرارات كما انها تفي أو تغفل من مراكز المستفيدين بهذه القوانين واللوائح تؤثر كذلك على اوضاع الآخرين أو فيما بينهم وعليه واستثناء لهذه المراكز عند التتمين أو بالنسبة للآخرين كان التزاما على المشرع عند اصداره للقوانين والقرارات المتكسرة اليها أن تكون اداة التتمين هي وسيلة حتى تستقر المراكز القانونية في بؤمار ثابت يكون هناك مجال بعد سيرورتها حصينة من الالغاء .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الدعوى المطروحة هي بلا جدال طعن بالائفاء في قرار وزير الزراعة .

(طعن ٧٥٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ

استعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واتقسام البحوث بوزارة الزراعة — تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتقسام البحوث بوزارة الزراعة يكون عن طريق نكل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التتمين عليها — تطبيق قانون الجامعات عليهم يقطع بان التتمين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف في التتمين وتحديد الائتمنية يتم بقرار اداري — طلب المدعى تسوية حالته بوضعه على وظيفة رئيس بحوث — ليس من دعوى الالغاء التي تخضع للاجراءات والمواعيد التصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة توصلنا الى التكيف القانوني الصحيح للدعوى المأثلة يبين انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية وتتضمن بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة أو هيئة حكومية يكون من بين اختصاصاتها تحديد اقسام ووحدات البحوث وعدد المستفيدين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها ويلحق باقسام البحوث باحثون أول وباحثون وساعدو باحثين وحمدهذا القرار الشروط والأوصاف اللازمة لشغل تلك الوظائف . ونصت المادة التاسعة منه على أنه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من احكام المادتين ٧ و ٨ ان يعين باقسام البحوث باحثون وباحثون أول على اساس خبرتهم او اعمالهم السابقة بشرط أن تكون لهم ايضاً يقرأها المجلس الاعلى للعلوم، وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو مايعادلها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطها علمياً ونص بسريان احكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٩٢ و ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على العاملين بهذه المؤسسات وهذه المواد الحال عليها في قانون الجامعات المتعلقة بشروط التمييز لهيئة التدريس بالجامعات بالنسبة للمعدين والمدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة ذوي الكراسي ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ باضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه برقم ٦ مكرراً تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المستفيدين بالبحث العلمى في اقسام ووحدات البحوث التي تعيندها وزارة البحث العلمى بالوزارات والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية ولو لم تنفذ شكل المؤسسة العلمية الطبيعية ، كما تجيز تعيين المستفيدين الذين يصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المتعلقة بوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على درجة الدكتوراه — ثم صدر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المستفيدين بالبحث العلمى في وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة وتنص المادة الثالثة منه على انه يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث بالتطبيق لاحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشتغلون بأقسام ووحدات البحوث المشار إليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار والقواعد الواردة به ، ويصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قرارات بتعيين هؤلاء العاملين . وإعمالا لذلك صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي (وهو القرار المطعون فيه) رقم ٨٨٩ في ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ متضمنا تعيين هؤلاء العاملين ومن بينهم المدعى وهو حاصل على البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥١ ودرجته الخامسة (تخصص زراعي) وعقب ذلك صدر بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٣ لقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة وقضت المادة الأولى منه بأن يطبق هذا الجدول على الفئات الآتية :

١ - من كان يشغل الفئة الثانية في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة السنتين في هذا التاريخ وذلك للتعيين في وظيفة « كبير باحثين » .

(ب) من كان يشغل الفئة الثالثة في تاريخ العمل بهذا القرار ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة سنة في هذا التاريخ وذلك للتعيين في وظيفة « رئيس بحوث » .

(ج) من كان يشغل الفئة الخامسة في تاريخ العمل بهذا القرار بشرط قضاء أربع سنوات على الأقل وذلك للتعيين في وظيفة « باحث أول »

(د) الباحثون الحاصلون على درجة الدكتوراه الذين يستوفون الحد الأقصى من يعينون في وظائف أعضاء هيئات التدريس من خارج الجامعات ... «

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه تبين من النصوص المتقدمة أنه عند تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة كان نقل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريقة التعيين عليها إذ أن كل النصوص سالفة الذكر تؤكد - بلا شك - هذا المعنى طبقا لصريح عباراتها

وكذلك فإن تطبيق أحكام قانون الجامعات عليهم يتطوع بأن التعيين هو الأداة القانونية لشغل هذه الوظائف إذ لكل منها شروطها وأوصافها الخاصة بها، والتعيين على تلك الوظائف وكذا تحديد الأندية فيها يتم بقرارات إدارية يعبر عن إرادة مصدره في إنشاء أو تعديل مركز قانوني بقصد أحداث آثار قانونية ، وهذه القرارات كما أنها تنشئ وتعدل من مراكز المستفيدين بالقوانين والقرارات الصادرة في حقهم تؤثر كذلك على أوضاع الآخرين أو فيما بينهم ، وعلى هذا استقبلنا تلك المراكز عند التعيين أو بالنسبة للآخرين كان لزاما على المشرع عند إصداره للقوانين والقرارات المشتركة فيها أن تكون أداة التعيين هي وسيلة حتى تستقر المراكز القانونية في ميعاد ثابت ولا يكون هناك مجال لزعمتها بعد صيرورتها حصينة من الإلغاء بالحكم الصادر في الطعون رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠٠٤ القضائية بجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أنه لما تقدم من الدعوى المظلة هي في واقعها من دماوى الإلغاء التي تخضع للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ وعلى ذلك نقى بالنسبة إلى الطالب الأصلي فإن القرار المطعون فيه رقم ٨٨٩ صدر في ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ ولم يثبت من الأوراق نظم المدعى منه كما أقام دعواه طلبا للقضاء بهذا القرار في ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ومن ثم يكون قد قبلها دون مراعاة الإجراءات والمواعيد المقررة قانونا . وكذلك نقى بالنسبة إلى الطالب الاحتياطي الخاص بتعيين المدعى — كما سلف — في وظيفة رئيس بحوث من ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ فإن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ أنشأ في الجريدة الرسمية في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٣ أثناء نظر الدعوى أمام القضاء الإداري ، وقد قدم المدعى شكوى للجهة الإدارية مؤرخة ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٣ طلبا أعمال حكم الفقرة (د) من المدة الأولى منه في شأنه ولكنه لم يطلب ذاك قضاء إلا في جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٥ إذ بعد المواعيد المقررة مما تفادى معه دعواه بكلل طلبها غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في صحيقه بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الإبعاد والزام المدعى بالصروفات .

(طعن ١٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

جـ

- الفصل الاول - بدل اشعة
- الفصل الثاني - بدل اغتراب
- الفصل الثالث - بدل اقامة
- الفصل الرابع - بدل انتقال
- الفصل الخامس - بدل بحث
- الفصل السادس - بدل تفرغ او تخصص
- الفصل السابع - بدل تمثيل
- الفصل الثامن - بدل حضور جلسات ولجان
- الفصل التاسع - بدل خطر
- الفصل العاشر - بدل رئاسة قسم
- الفصل الحادي عشر - بدل صرافة
- الفصل الثاني عشر - بدل طبيعة عمل
- الفصل الثالث عشر - بدل سفر
- الفصل الرابع عشر - بدل سيارة
- الفصل الخامس عشر - بدل عدوى
- الفصل السادس عشر - بدل عيادة
- الفصل السابع عشر - بدل غذاء الحالة (ج)
- الفصل الثامن عشر - بدل ما جسيه او نكتوره

- الفصل التاسع عشر — بدل مسكن
- الفصل العشرون — بدل ملابس
- الفصل الحادى والعشرون — علاوة تغذراف
- الفصل الثانى والعشرون — علاوة لاسكى
- الفصل الثالث والعشرون — مرتب ازيافى علفية
- الفصل الرابع والعشرون — مقابل تهجير
- الفصل الخامس والعشرون — مسائل كلية ومتنوعة

الفصل الأول

بدل اشعة او راتب وقلية من خطر الاشعة

قائمة رقم (٧٦)

المبدا :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/٩/٢١ بمنح بدل عدوى لبعض الوظائف — قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ — استمارة هذا القرار الفئات المنصوص عليها في القرار الاول — عدم تحديد قرار ٧ من يناير ١٩٥٢ وظائف معينة يستحق شاغلها هذا البديل على النحو الذي نص عليه قرار ١٩٢٨/٩/٢١ — منع الموظفين الذين يشتغلون بالقسم الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالسوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الاشعة هذا البديل — عدم اشتراط شغل وظيفة بالقسم الاشعة ، ضرورة القيام بالعمل الفعلي في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عرضية .

ملخص التفسير :

ان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المنعقدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ على ما ارفقته اللجنة المالية من الموافقة على اقتراح دهران الموظفين الذي جاء به انظر الى الاضرار الناتجة عن الاستمرار في الاشعة بقلية يوافق على منح الموظفين الذين يشتغلون بالقسم الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالسوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الاشعة بدل وقلية بنفس الفئات المشار اليها المبينة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/٩/٢١ .
وانه يؤخذ من هذا القرار انه ولئن كان قد استعار الفئات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/٩/٢١ . الخاص بصرف بدل عدوى لبعض الوظائف الا انه لم يجدد وظائف معينة يستحق شاغلها هذا البديل على النحو الذي نص عليه قرار ١٩٢٨/٩/٢١ بل جاء القرار

الخاص ببذل الأشعة عاما بمنح الموظفين الذين يشتغلون بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الأشعة هذا البذل بدون أن يشترط أن يكون من يمنح له هذا البذل يشغل وظيفة في أحد أقسام الأشعة بإدراك أنه قائم فعلا بالعمل في هذه الأقسام بمتقضى طبيعة وظيفته أو بتكليفه بالعمل فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن النشاط في استحقاق بـذل الأشعة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ هو القيام فعلا بالعمل بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ممن يتعرضون لهذا السبب لخطر الأشعة يسقوى في ذلك أن يكون القائم بالعمل فعلا في هذه الأقسام شاغلا لأحدى وظائفها أو غيرها حتى كانت طبيعة عمله ومقتضيات وظيفته تستلزم القيام بالعمل الفعلي في هذه الأقسام بصفة مستمرة لا ممارسة أو اقتضت مصلحة العمل تكليفه بالعمل فيها على هذا التقى .

(فتوى ٤٨٩ في ٢٥/٤/١٩٦٧)

قائمة رقم (٧٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في شأن الموظفين والعمال الذين يعملون بجهات معينة — تعيين صرف هذا البذل لجميع العاملين بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمصالح دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها — عدم تحديد فئة البـذل موظفي الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الأطباء — منه هم يعتبر المبتعثين بفئة الدرجة الأولى وهي فئة الدرجة السادسة .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ ومنع الموافقة على منح بـذل وقاية من خطر الأشعة الى الذين يشتغلون بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمصالح لذلك يكون هذا القرار قد عم

طرف هذا البديل لجميع هؤلاء العاملين تكون تحديد درجة معينة لتطبيقات التي قام عليها القرار وهي ثمرتهم جميعا لخطر الأشعة المحيطة لهم أصل حتى ثبت في هذا البديل أنه لا يتصور مع إطلاق اللص أن يكون القرار عند قصد إلى حرمان من يفتنون الدرجة الخامسة لثقل في هذه الجهات من هذا البديل ما دام الصرف كان لوجب معين توفر فيهم كما توفر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى ، وأنه وإن كان القرار المذكور لم يتوفر في باقي البديل لوظائف الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الإطباء فإنه وقد ثبت حكم في هذا البديل فإنه لا ينص من منحهم إياه بالقرار المتيسر بنفسه الدرجة الأدنى وهي فئة الدرجة السادسة .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

مناطق استحقاق التعرض لخطر الأشعة — استحقاقه في حالة الإيفاء في بعثة التدريب على صيانة وإصلاح أجهزة الأشعة .

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لاحقية المليون ضده في هذا البديل عن الفترة التي أوفد فيها إلى ألمانيا في بعثة للتدريب على صيانة وإصلاح أجهزة الأشعة أثناء قيامه بالعمل بأقسام المستشفيات ، فإن هذا الإيفاء لم يفهم علاقته بأجهزة الأشعة والتعرض لخطرها وهو مناط استحقاق هذا البديل للعاملين بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب وقلية من خطر الأشعة لأعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطالب المسح بوزارة البحث العلمى (المركز القومى للبحوث ببلقيا) — احقية أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطالب المسح

الذين يقومون بالعمل على أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطورها بوزارة البحث العلمي راتب وقاية من خطر الأشعة المذكور سواء من يعمل بالمركز القومي للبحوث أو غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمي ومنها وحدة الطبعة الإشعاعية بالمعهد القومي للقياس والمقاييس .

ملخص التيسوي :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ بتقرير راتب وقاية من خطر الأشعة لأعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمي (المركز القومى للبحوث سابقا) تنص على أن « يمنح أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمي (المركز القومى للبحوث سابقا) والذين يقومون بالعمل على أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطورها ، راتب وقاية من خطر الأشعة خسة جنيهاً .

وقد ورد هذا النص علماً ومطلقاً بمنح العاملين من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمي راتب وقاية من خطر الأشعة متى كانوا يقومون بالعمل على أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطورها ، ولا يغير من ذلك أن يكون النص قد أدرج بمبادرة وزارة البحث العلمي بمبادرة « المركز القومى للبحوث سابقاً إذ لا يتصور مع إطلاق النص أن يكون قصد إلى قصر الاستفادة من أحكامه على من كانوا يعملون من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بالمركز القومى للبحوث التابع لوزارة البحث العلمي دون غيرهم ممن يعملون بالهيئات الأخرى التابعة لنفس الوزارة وحرماتهم من هذا الراتب مادام الصنف كل من يقتضى معين توافر فيه كما توافر في باقي زملائهم بالمركز القومى للبحوث وهذا يقتضى هو العمل على أجهزة الأشعة والتعرض لخطورها، ومن ثم فإنه يستوى في استحقاق هذا الراتب أن تكون الفئات المشمولة فيها والتي تشمل على أجهزة الأشعة وتتعرض لخطورها بالمركز القومى للبحوث أو بغيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمي .

ومن حيث أن وحدة الطبعة الإشعاعية بالمعهد القومي للقياس والمقاييس كانت تتبع في الأصل المركز القومي للبحوث القومى للقياس والمقاييس

له بعد إلحاقها بوزارة البحث العلمى بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى الى أن الحقت فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ بالمعهد القومى للقياس والمعايرة ، وهو المعهد الذى تتبع وزارة البحث العلمى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والذي الحق بالوزارة المعامل المركزية للمعايرة ثم هذا المعهد استمر تابعا لوزارة البحث بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الذى اطلق على المعامل المذكورة بوزارة المعهد القومى للقياس والمعايرة ، ومن ثم تكون وحدة الطبيعة الانشعابية احدى هيئات وزارة البحث العلمى سواء وقت تتبعها للمركز القومى للبحوث أو المعهد القومى للبحوث والمعايرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الاطباء ، وطلاب المنح ممن يمثلون على أجهزة الاشعة ويتمرضون لفطرها بوزارة البحث العلمى لراتب الوفاية من خطر الاشعة المقرر بالقرار الجمهورى ٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ سواء منهم من يعمل بالمركز القومى للبحوث أو غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمى ومنها وحدة الطبيعة الانشعابية بالمعهد القومى للقياس والمعايرة .

نفوى ١١٢٢ فى ١٢/٩/١٩٦٨

التمصيل التشريعى

يسجل اقتراب

قاعدة رقم (٨٠)

المبند :

موظفو وزارة التربية والتعليم الذين يعملون بالخارج — معادلتهم المالية معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسى من حيث بدل الاغتراب ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ — هم اولئك الذين حددتهم القرارات المذكوران وصفا وحصرًا — لا وجه لاضافة طوائف اخرى اليهم ولو توفرت فيها ذات الحكمة التى من اجلها تقررت هذه المعاملة

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ١٨ من يولية سنة ١٩٥٥ بناء على المذكرة المرفوعة اليه من وزارة التربية والتعليم — على ان « يعامل موظفو وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والاداريين (بالكلر العالى) معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسى ، كما يعامل الموظفون الكتابيون بمكتب البعثات معاملة امناء المحفوظات وذلك من حيث بدل الاغتراب (نظير بدل التمثيل) ومرتب الزواج واعانة غلاء المعيشة — وقرق خفض الجنيه (فى البلاد التى يصرف بها) وبديل السفر ونفقات العلاج وغير ذلك من الرواتب الاضافية والمصاريف وذلك اعتبارا من اول السنة المالية ١٩٥٥ — ١٩٥٦ » .

وفى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ الذى حدد موظفى وزارة التربية والتعليم الذين يعملون فى الخارج ويتمتعون بالمعاملة المالية التى يتمتع بها رجال السلك السياسى وهم « المستشارون والمحققون والتقنيون ومديرو مكاتب البعثات ومعاونوهم من الفنيين والاداريين والكتابيين ومديرو المعاهد الثقافية التى انشأتها مصر فى بعض بلدان العالم .. » .

وطبقا للقرارين المذكورين لا يماثل موظف وزارة التربية والتعليم الذى يعمل بالخارج معاملة نظرائه من رجال السلك السياسى من حيث بدل الاغتراب المقبل لبذل التمثيل ومرتب الزوج وخلافه مما نص عليه هذان القراران الا اذا كان شاغلا لوظيفة فنية او ادارية بالكادر العالى مما اشار اليه وصفا وتحديدًا القرار الجمهورى آنف الذكر ، او اذا كان موظفا كتابيا بكتاب البعثت ممن عناهم القرار ذاته حصرا فيماثل معاملة امناء المحفوظات فى هذا الخصوص . ومن ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدا هؤلاء من موظفى هذه الوزارة لمجرد انهم يعملون فى الخارج .

فلا يجوز اضافة طوائف اخرى الى تلك التى حددها القرار الجمهورى المشار اليه حصرا وخصها دون سواها بالمعاملة المالية التى تضمنها حتى ولو توفرت فى رجالها ذات الحكمة التى من اجلها تقررت هذه المعاملة الخاصة لذويها وهى ضرورة توفير المظهر الحسن والحياة الكريمة للموظف الذى يمثل بلده بالخارج لان تقشير ما اذا كتلت الوظيفة تتطلب اعباء مالية معينة ، وما اذا كان من المصلحة تبعا لذلك ان يمتنع شاغلها بالمعاملة المالية الممتازة هو امر متروك تقديره للسلطة المختصة التى تلك ذلك قانونا ، كما ان من المسلم قانونا انه لا يجوز فى المسائل المالية التوسع فى تفسيرها والقياس عليها .

(طعن ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (٨١)

المبحث :

المعاملة المالية لموظفى وزارة التربية والتعليم بالخارج — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولييه عام ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ — اقلدة موظفى التربية والتعليم بالخارج منهما من حيث الحصول على بدل الاغتراب ومرتب الزوج وخلافه .

باخصى الحكم :

طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ الصادر فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٦

(م ١٣ — ج ٧)

لا يعمل موظف وزارة التربية والتعليم الذى يعمل بالخارج ، معاملة نظرائه من رجال السلك السيسى من حيث بجل الاغتراب المقابل لبذل التمثيل ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه هذان القراران ، الا اذا كان شماسا لوظيفة فنية او ادارية بالكادر العالى ، مما اشار اليه وصفا وتحميدا القرار الجمهورى آنف الذكر او اذا كان موظفا كتابيا بمكاتب البعثات من عناهم القرار ذاته حصرا فيعمل معاملة امناء المحفوظات في هذا الخصوص ، ومع ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدا هؤلاء من موظفى هذه الوزارة لجرد انهم يعملون في الخارج .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٨٢)

المبحث :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٥/١٩٥٦ في شأن منع بدل اغتراب المدرسي للغات الاجنب — لا يفيد منه المولودون منهم بمصر وكانت لهم بها اقلية سابقة — مرد ذلك الى استجلاء قصد المشرع .

ملخص القضية :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ تعديل درجات مدرسي اللغات الاجنبية من الاجانب ، والفاء امانة الفلاء التى تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببذل اغتراب بواقع ٢٠ جنيها شهريا للاعزب و ٢٠ جنيها للزوج . وقد اختلف الراى في مدى احقية مدرسي اللغات الاجانب المولودين بالجمهورية المصرية والذين لهم بها اقلية سابقة على تعيينهم في وظائفهم لبذل الاغتراب ، فذهب راي الى قصر بدل الاغتراب على المدرسين القادمين من الخارج دون المولودين في مصر ، وذهب راي آخر الى احقية هؤلاء في بدل الاغتراب .

وبين من مطالعة المذكرة التى رفعها وزارة التربية والتعليم الى مجلس الوزراء بخصوص مدرسي اللغات الاجنبية بالجامعات والوزارة ، ووافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، انه بعد عيبرضى

المراحل المختلفة التي مر بها تنظيم شئون مدرسي اللغات الاجانب ، انتهت المذكورة بالفترة التالية « ونظرا لما استبان للوزارة والجامعات من ان انصراف مدرسي اللغات الاجانب عن القدوم الى مصر ، واستقالة الكثير من الموجودين مرده في الاصل الى مسألة المرتبات الحالية بالنسبة الى ارتفاع مستواها في بلادهم ، مما ادى الى نقص خطير في الاعداد التي تستلزمها حاجة التعليم بالمرحل المختلفة ، نقصا وضع اثره البالغ في انخفاض مستوى الطلبة في اللغات . لذلك رأت الوزارة والجامعات علاج الامر باعادة النظر في معاملتهم المالية وفقا للقواعد التالية . . . » ومن بين هذه القواعد إلغاء اعانة الغلاء التي تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببديل اغتراب بواقع ٢٠ جنيها شهريا للاعزب و ٢٠ جنيها للمتزوج .

لما كان تقرير بديل اغتراب على هذا المستوى العالي يستهدف بلا أدنى ريب تشجيع مدرسي اللغات الاجانب عن القدوم الى مصر للعمل بها ، رغبة في المحافظة على مستوى تعليم اللغات بالمدارس والجامعات ، وذلك بتقرير بيزات مادية لهم تعوضهم عن ترك بلادهم وبها مصالحهم ، وتفريهم بالعمل في بلاد اجنبية عنهم ، وتقدمهم بانعدام ما قد يكون هناك من فارق بين مستوى المرتبات في بلادهم والبلاد القاصمين اليها ، بل بأنها أكثر سخاء واجزل عطاء . ولا جدال في ان الاجنبي المولود في مصر والمقيم بها لا تتوافر في شأنه هذه الاعتبارات جبرها ، فالعلة في تقرير هذا البديل هي اغتراب الاجنبي من بلاد ، يؤكد هذا ان تسمية ذلك البديل في حد ذاتها تنفسمين هذا المعنى ، وانصراف نية المشرع الى قهر الحكم الذي ارتآه على من تحقق فيه صفة المغترب .

بيد ان استعلاء قصد المشرع على هذا الوجه سوف يترتب عليه حرمان مدرسي اللغات المولودين في مصر والمقيمين بها من تقاضي بديل الاغتراب، وقد كانوا يفيدون من اعانة غلاء المعيشة التي حل محلها هذا البديل بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، مما ينبغي معه تحقيقا للعدالة ، ان يعاد النظر في منحهم اعانة الغلاء التي كانت مقرررة لهم .

لهذا فان مدرسي اللغات الاجانب المولودين والمقيمين بمصر ، لا يفيدون من بديل الاغتراب المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وان اعتبارات العدالة تقتضى النظر في منحهم اعانة غلاء معيشة .

(غاوى ٣٩٥ في ١٩٥٧/١/١)

الفصل الثالث

بذل اقلية

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء التي تعالج قواعد مرتب الاقلية بالصعراء —
الاصل في منحه انه منوط بتعيين الموظف والقبلة المستقرة بالجهة الثانية
المبينة بلك القرارات — مجرد التنب لا يكفى لحنه الا استثناء عند التص
على ذلك — سرد لراحل هذه القرارات .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى قواعد منح مرتب الاقلية أن تفسير لجنة تعديل الدرجات
الذي اقره مجلس الوزراء في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ قد نظمها تنظيمًا عامًا
في المادة ١٢٥ منه ، فوضع فئة ثابتة موحدة لهذا المراتب ، كما عين الجهات
التي يمنح المرتب لمن يعينون فيها وهي التي تبعد عن خطوط السكك
الحديدية . وعند تطبيق هذه القواعد قامت صعوبات حلت وزارة المالية
على إعادة النظر فيها واعداد مشروع بتعديلها اقره مجلس الوزراء في ١٥ من
نبرابر سنة ١٩٢٥ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على ان
مرتب الاقلية يمنح للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين المعينين في
جهة من الجهات المبينة بالفقرة الاولى ، وحددت لكل مجموعة من هذه
الجهات فئة خاصة ذات حد أدنى وحد أقصى ، وقد استثنى من هذه
القاعدة موظفو ومستخدمو مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمحاجر
الهندويون لأمورية في الصعراء ، فنص في المادة اثناثة على منحهم مرتب
اقلية ثابت مقداره ٢٠٪ من الماهية علاوة على بدل السفر القانوني...
على الا تزيد المدة التي يصرف عنها مرتب الاقلية على ثمانية اشهر في
السنة . وفي سنة ١٩٤٥ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بنسباء

على طلب وزارة التجارة والصناعة بمذكرة جاء بها أن عمال مصلحة المناجم والمحاجر بالصحراء تقتضى ضرورة اقامة موظفيها في هذه الجهات النائية حيث تتمتع وسائل الراحة وحيث يكفحون الطبيعة ويقومون بالشق الاعمال ، وقد سرت بينهم روح التذمر لعدم كفاية مرتبتهم فآخذوا يقدمون طلبات الاستقالة أو النقل من وظائفهم ، كما أخذت الشركات تجتنبهم إليها بالمرتبات الكبيرة ووسائل الراحة وتيسر سبل العيش ، ولهذا طلبت زيادة فئة مرتب الاقامة اضماها بلغت ١٠٠ ٪ من المرتب الاصلى بالنسبة الى صفار الموظفين فضلا عن مزايا أخرى . وقد أقر مجلس الوزراء هذه المفكرة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على أن تسرى هذه القواعد على موظفى مصلحة المساحة الذين يشتغلون في الجهات الصحراوية والسذين حكمهم حكم موظفى مصلحة المناجم والمحاجر . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على سريان الفئات الجديدة على من ينسحب للعمل في المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة الفسح عن شهر وعلى ألا يجمع بين مرتب الاقامة وبدل السفر القنوني بل يصرف أيها ازيد . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس الوزراء بتطبيق الفئات المالية المشار إليها على طوائف أخرى من الموظفين ، حتى قرر مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ سريان هذه الفئات على جميع موظفى الدولة الذين يعملون بالصحراء وببلاد النوبة . وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء منسح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا بالجهات النائية مرتب اقامة بواقع ربع الفئات الواردة بقوانين مجلس الوزراء سالفة الذكر . واهيرا رأت وزارة المالية أن تطبق هذه القرارات أسفر عن زيادة كثيرة في أعباء الميزانية فتقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها الفاءها بالنسبة الى جميع الموظفين عدا مهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسى مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء وموظفى مصلحة الاحياء المائية الفنيين ، كما اقترحت تخفيض الفئات السابقة في صورة تعديل للفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ . وقد شرطت وزارة المالية فيما شرطته لمنح مرتب الاقامة لمن يعين في الجهات النائية المبينة بالمذكرة أن يكون مقبها بها ، وقد أقر مجلس الوزراء هذه المفكرة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ . ولما كانت بلاد النوبة لم ترد ضمن انبلاد المبينة بهذا القرار رغم أن مظهرها مثل تلك البلاد في انقطاعها عن العمران فقد تقدمت وزارة المالية بمذكرة أخرى الى مجلس الوزراء اقترحت فيها منح موظفى الحكومة الذين يعملون ببلاد النوبة مرتب اقامة بواقع ٣٠ ٪ من المرتب الاصلى بعد أدنى وحد أقصى معينين ، وشرطت لمنح

هذا المرتب توافر باقى الشروط الواردة بقصرام مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، وبعد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ويخلص من هذه القرارات ان الاصل في منح مرتب الاقلية انه منح لبعض الموظفين وانقلته اقلية مستقرة بجهة من الجهات الثمانية المبنية على سبيل الضر بالقرارات المشار اليها فلا يملح ان يندب للمحل بها فترة مؤقتة يتقاضى عنها بدل سفر مقابل النفقات الى يقتضيها تقييما من مقر عمله الاصل . ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد نص على منح موظفي مصلحة المساحة ومصلحة الناجم والمحاجر الذين يندبون للمحل في الصحراء مرتب اقلية علاوة على بدل السفر السابقين ، فان هذا النص فضلا عن انه لى بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اكتفاء برفع ثلث مرتب الاقلية الى نسبة عالية — قد ورد على سبيل الاستثناء من الاصل العلم المشار اليه ، وذلك اتصالا لطائفة معينة من الموظفين تقوم باعمال شاقة في الصحراء ، ومن ثم فلا يجوز التيسر عليه ، ولما صدر قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد منح الاقلية على اساس جديدة اقر هذا الاصل ، فشرط لمنح مرتب الاقلية ان يكون الموظف المعين بالجهات الثمانية مقيما بها ، واحال قرار ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بمنح مرتب الاقلية للموظفين المعينين ببلاد النوبة الى هذا القرار في شأن الشروط الواجب توافرها لمنح مرتب الاقلية .

(طعن ٢٠٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٨٤)

المبسطة

تصر منح بدل مرتب الصحراء على غير اهل الجهة المقرر فيها — قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٤٥ و ١٩٥١/٥/٢ — ليس فيها خروج على هذه القاعدة — دليل ذلك .

ملخص الحكم :

ان قاعدة حرمان الموظفين المنتخبين مطلقا من مرتب الصحراء وودت بالنسب الصريح في تقرير لجنة تحليل الدرجات في سنة ١٩٢١ الذي صدق عليه مجلس الوزراء في ٢٠ من يونية سنة ١٩٢١ كما ردها توكيدا لها

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، ومن ثم أصبحت هذه القاعدة أصلا واجبة الاتباع وبمبدأ مطردة مالم تلغ بنص لاحق يقتضي بنسخ حكمها . وإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد خلا من تكرار الإشارة إليها فإنه لم يقتض من نصها بإبطال العمل بها ، وقد كان في غنى عن هذا التكرار ، لأنه إنما جاء مستمحا لاحكام القرار السابق عليه ومكملا له في شأن فئة معينة من الموظفين والمستخدمين الذين قضاؤهم ، بل أن ما اشتغل عليه من منح تسهيلات خاصة لهذه الفئة بقرار انتقالي أفرادها وعائلاتهم على نفقة الحكومة في الذهب والاليل وحصل بدء اجازاتهم من يوم وصولهم الى القاهرة وانتهائها عند قبيلهم منها - والنص على عدم جواز الجمع بين رتب الصحراء الذي يصرف لهم وبين بدل الإقامة أو بدل السفر القانوني - وهما لا يتحان إلا لغير أهل الجهة - كل أولئك واضح في دلالة على انصراف الحكم فيه الى غير المعينين محليا . أما قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، فلئن بدا ظاهرا عبارته بصيغة للتعميم إذ قضى بتطبيق قرار المجلس الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمي المحاكم الابتدائية والشرعية من جميع الدرجات بالصحراء وبالأقاليم والنوبة وبسريان هذا الحكم على جميع موظفي الدولة في تلك المناطق - إلا أن مجال تطبيقه يتحدد من حيث المكان بالمناطق البعيدة بالكثمين الملحقين به ، ومن حيث الأشخاص بموظفي الدولة ومستخدميها التابعين لمختلف الوزارات الذين يعملون بالمناطق المشار إليها - بعد أن كان الأمر مقصورا في قرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمي المساحة والمنجم - وذلك كله بشرط توافر شروط تطبيق هذا القرار الآخر بطبيعة الحال بالنسبة الى أولئك هؤلاء ، وأخصها أن يكون الموظف أو المستخدم غير منتخب محليا . وبذا ينحصر التعميم في طائفة الموظفين والمستخدمين غير المنتخبين محليا ، دون ممثلي بالاصل المقعد البعث . وقد جاءت مذكرة اللجنة المالية التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مؤيدة لهذا النظر ، إذ أن وزارة المالية اقترحت أما تقرير ما إذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ينطبق على الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا ، وأما النظر في منح مكافآت وترقيات لهؤلاء الموظفين بفئات أقل من الفئات المقررة لغيرهم ، فلم تلق اللجنة المالية بالا للاقتراح الأول لعدم مسحة التفسير الذي يقوم عليه . وارتأت «التفسير» على الموظفين والمستخدمين المنتخبين أن ينشأ رتب صحراء بواقع ريع الفئات المقررة بقسري مجلس الوزراء الصادرين

في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن يكون منح هذا المرتب اعتباراً من تاريخ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ذلك . ولو كان لهؤلاء الموظفين حق في مرتب إضافي قبل ذلك لما أموزهم التيسير وما كان التيسير عليهم بتخفيض هذا الحق إلى الربع ، وإنما استحدث لهم قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ، منذ تاريخ صدوره ، حقاً لم يكن ثابتاً لهم من قبل . ونظراً لما في ذلك من خروج على الحكمة التي اقتضت تقرير مرتب الصحراء فقد منحوا مكافأة مخفضة إذ رأى المشرع أنهم لا يستحقون في استحقاقهم وغير المطيبين وإنما منحهم أياها لاعتبارات نفسية انصاح عنها هي التقريب في المعاملة وإزالة الفارق بين أبناء الوطن الواحد لدفع شعور السخط وعدم الرضا لدى الموظف المحلي حتى لا يحس بأن بلده ليست قطعة من مصر . وهذه الاعتبارات لم يسبق الإعتداد بها في قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لتبرير الفجاءة عن حكمة عدم المنح التي كانت متحققة فيه . ثم لم يثبت ، بعد أن زادت أعباء الميزانية ، أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بإلغاء قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ضمن قرارات أخرى رجوعاً إلى الحكمة الأولى . ووصف مجلس الوزراء هذا القرار الأخير بأنه الصادر « بشأن منح مرتب إقالة الموظفين والمستخدمين المنتخبين محلياً » مؤكداً بذلك أنه هو القرار المنشئ لهذا الحق دون ما سبقه من قرارات .

(طعن ٧٦ لسنة ١ ق — ١٠/١٢/١٩٥٥) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبحث :

سريان القواعد المقررة في شأن مرتب الإقالة بالصحراء على عمال التوجيه والمستخدمين باليومية بصفة عليا — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الحكمة التي دعت إلى تقرير مرتب الإقالة بالصحراء هي تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محلياً على الانتقال إلى العمل بذلك الجهات الختامية والاستمرار في روح طيبة وذلك بتمويهم عما يلائمونه من مشقة البعد وشغل العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الخالية

عن المبرر، المجردة من وسائل الراحة والمواصلات . وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مذكور قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، ولما كانت تلك الظروف التي من أجلها قرر بدل الصحراء يستوى فيهما الموظفين جميعا الدائمون منهم والمؤقتون وخارجو الهيئة وعمال اليومية المقيمون بتلك الجهات ، فلا وجه بعد ذلك للتحدي بعدم سريان أحكام هذه القرارات على المشتغلين باليومية من مستخدمي الحكومة بحجة عدم النص عليهم مراعاة فيها ما دام المناط في تقرير هذا المرتب هو الأقلية فعلا في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء على ما سبق تفصيله ، إذ فضلا عن أن عمال اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة هم من موظفي الدولة بالمعنى الأعم دون مفارقة بينهم وبين غيرهم من أصحاب المرتبات الشهرية من ناحية تبعيتهم جميعا للدولة وقيامهم جميعا على المرافق العامة سوى أن مرتباتهم تصرف اليهم على أساس الأجر اليومي دون الشهري كما هو الشأن في باقي الموظفين ، فإن الثابت — حسبما سلف البيان — أن مجلس الوزراء عندما أصدر قراراته المديدة بمنح مرتب الصحراء لم يكن بصدد تقرير معاملة خاصة لفئات معينة من موظفي الدولة دون غيرهم ، ولم يكن يستهدف إثارة جميع موظفي الدولة بميزة اختصاصهم بها دون عمال اليومية وإنما كان يستهدف تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصيغة عامة على الإقامة فيها ، ولم تسنن القرارات جميعها من أحكامها سوى طائفة معينة من موظفي الحكومة هي طائفة المنتخبين محليا ، وذلك لحكمة ظاهرة وهي عدم توافر علة تقرير المرتب فيهم ، ومع ذلك فقد رأى المشرع بعد ذلك عدم حرمانهم كلية من ذلك المرتب ، وقرر لهم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مرتبا بواقع ربع الفئات العامة فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لهذه الطائفة فكيف يستساغ حرمان طائفة عمال اليومية من مرتب الإقامة فيصبحون بذلك في وضع أسوأ من المنتخبين محليا ، ولو شاء المشرع حقا حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا من مرتب الإقامة لتعين عليه النص صراحة على ذلك كما نص على حرمان المنتخبين محليا ، بل أن النص على حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا كان أوجب لقيام موجب الصرف اليهم على عكس الحال فيما يتعلق بالمنتخبين محليا .

وإذا جاز في الفرض — المجادلة في أحقية عمال اليومية في مرتب بدل الإقامة الذي قرر بالقرارات السابقة على قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ — خلاصا لهذا الجدل بعد صدور القرار المذكور الذي قضى « بمنح التسهيلات والمكافآت التي سبق أن أقرها المجلس في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ لجميع موظفي الدولة الذين يعملون بالمصحاء وفي بلاد النوبة إذ أن عبثته كانت من الخوف

والشمول بحيث يندرج تحتها موظفو الدولة جميعا دون استثناء حتى لقد التبس الأمر على وزارة المالية في سريان أحكام ذلك القرار على المنتخبين محليا — وهم الذين أجمعت القرارات السابقة على حرمانهم من هذا المرتب — بما حدا بها الى طلب إعادة بحث هذا الموضوع لتقرير ما اذا كان القرار يشمل المنتخبين محليا أم لا ويؤيد هذا النظر رغم وضوحه ان مراقبة مستخدمي الحكومة عندهما سئلت عما اذا كان قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ يسرى على مستخدمي الدرجة التاسعة وخارجى الهيئة والعمال كان من رأيها أن القرار المذكور يسرى على هذه الطوائف أسوة بباقى موظفى الدولة .

ومن جهة أخرى أعلن قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ الذى ألغى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لم يكن يستهدف حرمان طائفة من كان يشملهم القرار الأخير وإنما كان يهدف الى التخفيف من الاعباء المالية التى ترتبت على صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وذلك أن هذا القرار كان قد عم صرف مرتب الاقلية لجميع المقيمين فى الجهات الصحراوية وبلاد النوبة على خلاف ما جرت عليه القرارات السابقة من تحديد المناطق التى تشملها تلك القرارات — حسبما سلف بيانه — فضلا عن منحه مرتب الاقلية على أساس الفئات المالية التى وردت بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فضيق قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ من نطاق سريان أحكامه فقصرها على جهات معينة كما خفض من فئة المرتب فأصبحت تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ بعد أن كانت ١٠٠٪ وأم يستثنى القرار من أحكامه سوى طائفة المنتخبين محليا دون غيرهم ، ومن ثم فإن هذا القرار يسرى على عمال اليومية كما يسرى على باقى موظفى ومستخدمى الدولة . ولما كان المدعى يعمل كاتبا باليومية بمكتب التكوين بمرسى مطروح — وهى من الجهات التى شملها قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ و ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ فإن من حقه الامتداد من القرارات المذكورين .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٦)

المبسطة :

فئة مرتب الاقلية بالصحراء التى تطبق بالنسبة لعمال اليومية هى الفئة المقررة لطائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أما بالنسبة للفئة التي يصرف على أساسها مرتب الأقلية لعمال اليومية فإنه لما كان العامل باليومية لا يعدو أن يكون من طائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، فمن ثم يتمين صرف مرتب الأقلية إليهم على أساس لفئة المقررة للخدمة الخارجين عن الهيئة .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

منطقتا استحقاق مرتب الأقلية بالمصحراء بالتطبيق للأمر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون الموظف معيناً ومقيماً بجهة من الجهات المعنية ولا يكون من أهل الجهة التي يعمل بها - حتى ولو كان الموظف في إجازة أو في مأبورية خارج عمله - لا يمنع من استحقاق هذا المرتب متى توافرت شروط استحقاقه - اعتقال الموظف لا يسقط حقه في هذا المرتب - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن القواعد الصادرة بها الأمر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ تنص في مادتها الأولى على أن « يمنح مرتب الأقلية للموظفين المعيّنين بتلك الجهات وبشرط أن يكونوا مقيمين بها والا يكونوا من أهل الجهة التي يعملون بها . ولا يمنح في أية جهة خلاف الجهات المشار إليها الا بموافقة وزارة المالية » . وتنص في المادة الثانية على أن « يستمر صرف هذا المرتب عند وجود الموظف أو المستخدم في إجازة أو في مأبورية خبارجا عن مركز عمله » . ومفاد هذين النصين أن منح مرتب الأقلية منوط بتوافر شروط إذا قبلت بالموظف أو المستخدم يستمر صرف هذا المرتب له ، حتى عند وجوده في إجازة أو في مأبورية خارجا عن مركز عمله ، وهي أن يكون الموظف معيناً ومقيماً بجهة من الجهات المعنية ، والا يكون من أهل الجهة التي يعمل بها ، وعندئذ يستحق مرتب الأقلية كجزء من مزايا الوظيفة بحكم عمله وتوافر تلك الشروط فيه ، حتى ولو كان في إجازة

او في مأبورية خارجا عن مركز عمله . وبهذه المثبة يستحق المدعى مرتب الاقلية ما دام انه كان معينا ويعمل في جهة من تلك الجهات في الفترة التي يطلب مرتب الاقلية عنها ، ولا يستقط حقه فيه كونه اعتقل في لسجن الحربي بالمقاهرة . مادام هو معتبرا قانونا في تلك الفترة موظفا معينا بلحدى تلك الجهات ، واعتقله الذي استتبع نقله الى السجن الحربي أمر خارج عن ارادته ولا يخرج في عموم معناه عن كون المدعى نقل مؤقتا في مهمة رسمية خارج مركز عمله ، وان كان ذلك جبرا عنه .

(طعن ٧٢٢ لسنة ٤ ق. - جلسة ١٩٥٩/٢/١٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المبحث :

المنطق التي تعيد من مرتب الاقلية بالصحراء - محددة على سبيل العصر بالقرارات المنطبة لها .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن مرتبات الاقلية ان القرار الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان هند عين المناطق الصحراوية التي يستحق موظفوها هذا المرتب ، ولم تكن المنطقة (بهيج) من بينها ، ونموض القرار في الوقت ذاته وزارة المالية في تعديل تلك المناطق بالادخال والاخراج . وانه وان كانت وزارة المالية ادخلت ذلك المنطقة ضمن المناطق الصحراوية سالفة الذكر الا انها عادت فأخرجتها في سنة ١٩٣٢ وان القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل لمنح مرتب اقلية لقاضيين شرعيين وبغض الكتاب والحضرين في العريش والقصور ونرسى مطروح والواحات الداخلة والخارجة والبحرية والدر (عينية) وان كان قد ضمن نصا يلقى بأن يعيد من هذا المرتب جميع موظفي الدولة السذين يعملون في هذه المناطق ، الا ان المدعى ليس له ان يفيد منه لان منطقة (بهيج) لم تكن من بين المناطق التي يرسى عليها ، وقد عاد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فالحى التعميم الذي كان قد قرره في قراره الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٥١ وعمل في مرتبات الاقلية

بحسب الجهات المختصة وفقا للتفصيل الذى أورده المجلس فى قراره
المشار اليه ولم تكن (بهيج) من بين تلك الجهات .

(طعن ٨٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المناطق التى تشيد من مرتب الإقامة بالصحراء محددة على سبيل الحصر
ليس من بينها منطقتى العابرية والعلمين .

ملخص الحكم :

ان منطقتى (العابرية والعلمين) لم تكونا من بين المناطق التى حددها
قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ فى شأن مرتب
الإقامة ، وان القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥١
بالموافقة على طلب وزارة العدل منح مرتب إقامة لقاضيين شرعيين وبعض
الكتاب والمحضرين فى العريش والقصر ومرسى مطروح والواحات الخارجة
والداخلية والبحرية والعر (عنية) وان كان قد تضمن نصا يقضى بأن يفيد
من هذا المرتب جميع موظفى الدولة الذين يعملون فى هذه المناطق، الا أن المدعى
ليس له ان يفيد منه، لأن منطقتى العابرية والعلمين لم تكونا من بين المناطق التى
يسرى عليها . وقد عاد مجلس الوزراء فى قراره الصادر فى ٤ من يونية سنة
١٩٥٢ فألقى التعميم الذى كان قد قرره فى قراره الصادر فى ٢ من مايو سنة
١٩٥١ ، وعدل فى مرتبات الإقامة بحسب الجهات المختصة وفقا للتفصيل
الوارد فى قراره المشار اليه ، ولم تكن العابرية والعلمين من بين تلك الجهات .

(طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الصحراء

ملخص الحكم :

ان الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الصحراء هى تشجيع الموظفين
والمستخدمين على الانتقال على العمل بالجهات الثانية والاستمرار فيه بروح

طبية وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف المعيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، حيث يكافحون في ظروف عسيرة ام يلقونها من قبل في بلادهم الأصلية . وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مداول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب . وقد افسحت القرارات المذكورة عن هذه الحكمة من جهة عندما ابلت ذلك مذكرات اللجنة المالية التي صدرت على أساسها هذه القرارات ومن جهة أخرى عندما استتنت من استحقاق صرف مرتب الصحراء من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منحه أولئك الذين انتخبوا محليا للخدمة في إحدى المناطق التي عيंटها لكون قبايمهم بالعمل في بلادهم لا تتحقق معه علة تقرير هذا المرتب ، ومن جهة ثالثة عندما منحت مزايا وتسهيلات فيما يتعلق بالانتقال والإجازات لا ينصرف تطبيقها الى المعيينين محليا وأخيرا ، عندما خوات وزارة المالية سلطة التعديل في احكامها كلما ترات لها ضرورة ذلك ، الامر الذي اصدرت الوزارة بناء عليه منشورات بإلغاء مرتب الإقامة أو بتخفيضه بالنسبة لبعض المناطق التي توافرت فيها سبل المعيشة وامتد اليها العمران .

(طعن ٧٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

جواز الجمع بين علاوة الصحراء وبين علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ — صدور هذا القانون باثر رجعي على الحالات التي لم يصدر فيها حكم نهائى — رفع الدعوى قبل نفاذه بالمطالبة بالجمع بين الأمرين — صدور الحكم برفضها بعد العمل بالقانون — إلزام الحكومة بالمصاريف .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية

لا يجوز الجمع بين علاوة الصحراء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ وبين علاوة الخطر المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك عن المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، ولا يجوز لأي فرد من أفراد الطائفتين المقررة لهما علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية المطالبة بغير العلاوة أو المكافأة المقررة للطائفة التي هو منها . أما قبل صدور هذا القانون فإنه كان يجوز الجمع بين الأمرين . ومن ثم إذا ثبت أن المطعون عليه كان يعمل في الفترة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ في منطقة العريش وهي من المناطق المشار إليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ بشأن المكافأة الاستثنائية ، وأنه طبق في حقه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وصرفت له المكافأة الاستثنائية ، فيلحقه الأثر الرجعي المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ويسرى ذلك على دعواه التي لم يصدر فيها حكم نهائي قبل العمل به فيتمين لذلك رفضها . ونظرا لأن المطعون عليه كان على حق عندما أقام دعواه في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، فإن مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم الآخر أي الحكومة .

(طعن ١ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ محذرا بقرار الجمهوري رقم ٥٨٩ لسنة ٦١ بقرار بديل اقلية للمالين ببعض المناطق موافقة وزارة الخزينة على منح هذا البديل للمالين بوزارة الحربية ببعض المناطق الاخرى بناء على التوفيق الممنوح لها من مجلس الوزراء لاحقية كفاة موظفي الوزارات الاخرى ممن يعملون ويقيمون في هذه المناطق في صرف هذا البديل دون قصره على موظفي وزارة الحربية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القاعدة المقررة طبقا لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بالموافقة على رأى اللجنة المالية المبنية في المذكرة التي رفعت الى المجلس في التاريخ المذكور هي منح مرتب اقلية

للمعلمين في الجهات النائية التي ذكرت في القرار بواقع ١٥٪ من الماهية الشهرية (زمت الى ٢٠٪ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) في مرسى مطروح وسيدي براني وبقى والسلوم ووادي النطرون وغيره البوصى والعريش ورفح وغزة على الايجاوز المرتب الحد الاقصى الوارد في اقرار ، وبمراعاة ان يمنح المرتب للمعينين بتلك الجهات وبشرط ان يكونوا مقيمين بها ولا يكونوا من اهالى الجهة التى يعملون بها (تمنح نصف الفئات لمن يكون موطنهم الاصلى احدى هذه المناطق باقرار الجمهورى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) ولا يمنح في اى جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية وبشرط ان تكون الجهة المطلوب منح البذل فيها بعيدة عن وادى النيل بثلاثين كيلومترا على الاقل .

ومن حيث انه ولئن كانت منطقتا برج العرب والحمام لم تردا ضمن الجهات التى اشار اليها قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره الا ان الجهة الادرية المدعى عليها لا تتنازع في صدور موافقة وزارة المالية على منح موظفى وزارة الحربية في المناطق الواقعة من بهيج حتى مرسى مطروح ويخل ضمنها برج العرب والحمام مرتب اقلية وان ذكرت ان هذه الموافقة مقصورة الاثر على موظفى وزارة الحربية فقط فلا تصرف الى غيرهم من الموظفين .

ومن حيث انه متى كانت هذه المحكة سبق ان قضت بان المحكة التى دعت الى تقرير مرتب الإقامة بالصحراء هى تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على الابتال على العمل بتلك الجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشغل العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الخالية من العمران المجردة من وسائل الراحة والواصلات وانه في ضوء هذه المحكة يتعين مهم وتبسيير مدارل قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، وان هذه الظروف التى من اجلها تقرر البذل ليسوى فيها الموظفين جميعا الدائون منهم والمؤقتون والخارجون عن الهيئة وعمال اليومية — فانه في ضوء هذا القضاء لا وجه للقول بان موافقة وزارة الخزنة على منح البذل لموظفى وزارة الحربية في المنطقة الواقعة من بهيج حتى مرسى مطروح لا تصرف الى سائر المعلمين في الوزارات الاخرى لا وجه لذلك لان التفويض الممنوح لوزارة المالية في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن مقصورة الاثر على تحديد الجهات الاخرى غير الواردة في هذه القرارات التى يرى منح المعلمين فيها بذل الإقامة فلا يمتد هذا التفويض الى اثار معاملة خاصة لفئات معينة من

موظفي الدولة دون غيرهم ما دام أن المخطط في تقرير هذا البديل هو الإثابة
نملا في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء أو وزارة المالية وأن حكمة
المنح تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصفة علمية على
الإثابة فيها دون استثناء .

(طعن ٨٠٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٩)

المادة رقم (٩٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ والمعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تقرير راتب أقالمة للمعلمين ببعض
الجهات التي يمنح هذا الراتب للمعلمين في حرس مطروح وسيدي براني
وطبرق والعلوم بواندى كاترون والعريش ورنح وغزة - احقية المعلمين
ببلدة الشيخ زويد التابعة للعريش في صرف راتب الأقالمة المشار اليه حتى
توافرت لهم شروط استحقاقه رغم عدم النص على بلدة الشيخ زويد بقرار
مجلس الوزراء المشار اليه - أساس ذلك أن هذا القرار قد استهدف منح
المتقنين بالجهات اقالمة التي حددتها ، راتب الأقالمة ومن ثم تصرف كلمة
« العريش » التي وردت بذلك القرار الى جهة العريش بما يقتضيه من
نواح تدخل في تصنيفها الاخرى كون أن يقتصر ذلك على مدينة العريش
وهي - صدور قرار وزير التربية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ بفصل الشيخ
زويد عن العريش وجمعها قسما مستقلا عنها لا يعول دون احقية المعلمين
بها في صرف هذا الراتب إذ أن العبوة في استحقاقه ونفا قرار مجلس الوزراء
المشار اليه هي الإثابة في إحدى الجهات اقالمة في خبرهم هذا القرار ونفا
الوضاع اقالمة وقت صدوره ومن ثم فإن ما يطرا على التخصيم الاخرى الذي
كان قاعا بعد ذلك من تعديل يتضمن تغيير اسم هذه الجهات أو تبينها لجهة
اخرى لا يؤدي الى حرمان المتقنين بها من راتب الأقالمة بعد استحقاقهم له .

ملخص الحكم

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية بشأن منح
مرتب الأقالمة التي واثق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٥٢/٦/٤
أنها نصت على أن « يمنح مرتب الأقالمة بالنسب الآتية :

١ - ١٥ ٪ من الماهية الشهرية للموظفين والمستخدمين في ترسى مطروح
ومستبدى برانى وطبرق والسلم ووادى الطلزون وتمة الجوخى والعريش
ورفح وغزة بحيث لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٥٠٠ جنيه في
الشهر بالنسبة للدائمين والمؤقتين ، ولا يقل عن ٧٥٠ ملياً ولا يزيد عن ١٥٠٠
جنيه في الشهر بالنسبة للخارجين عن الهيئة ١ - ٢٠٠٠ - ٢ - ٣٠٠٠
٣ - ٤٠٠٠ مع مراعاة القواعد الآتية :

١ - يمنح مرتب الإقامة للموظفين المستخدمين المعيّنين بتلك الجهات
بشرط أن يكونوا مقيمين فيها ولا يكونوا من اهالى الجهة التى يعملون بها . . .
وانصحت مذكرة اللجنة المالية سائلة الذكر عن الحكمة من تعديل مرتب
الإقامة وهى تشجيع الموظفين والمستخدمين على الانتقال على العمل بالجهات
الثانية والاستمرار فيها بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مقتنة
وشغل العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق البعيدة عن العمران
المصرية من وسائل الراحة والمواصلات . حيث يكافحون
الطبيعة في اقص مظاهرها ويقومون بأشاق الاعمال مع ارتفاع تكاليف المعيشة
وعم توافر المساكن « وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١
في شأن تعديل بعض احكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمرتب الإقامة
لموظفي الحكومة ومستخدميه في مناطق الصحراء الثانية وبلاد النوبة . ونص
في المادة ١ على أن « تزداد بواقع ٥ ٪ من المرتب الاساسي ثلث مرتبة الإقامة
المحدد بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢ يونيه تسنفة ١٩٥٢ ،
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليهما وتلقى الحسود القصى بهذا المرتب
الوارد بهذين القرارين » ونص في المادة ٢ على أن : « تطبق احكام قرارى
مجلس الوزراء المشار اليهما معدلة على النحو الوارد بالمادة السابقة في شأن
عمل الحكومة على أن يكون الحد الأدنى المقرر لمرتب الإقامة بالنسبة لهم
٧٥٠ م شهريا » ونص في المادة ٣ على أن : « يمنح مرتب الإقامة بنصف الفئات
المعددة له وفقا لقرارى احكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما للتوظيف
والعمال الذين يعملون في المناطق والبلد المعز فيهما هذا المرتب ويكون
مواطنهم الاصلى احدى هذه المناطق أو البلاد . » ونص في المادة ٥ على أن
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اول الشهر التالى لتاريخ
نشره وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٦/٧ .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن المدعى من مواليد الفريش وعين
في وظيفة عسكري دريسة بالدرجة المالية ١٢٠ / ٣٠٠ من ١٩٥٤/٤/٥ ،

وعمل منذ تعيينه حتى تاريخ العدوان الاسرائيلي على البلاد ببلدة الشيخ زويد التي كانت تابعة للعريش كما يبين من كتاب وكيل سيناء رقم ٦٦١١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ المودع من الحكومة ملف الدعوى ، ولما كانت للعريش من جميع الجهات التي نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ مع منح المقيمين بها مرتب اقلية ، ومن ثم فان المدعى يستحق هذا المرتب بواقع نصف الفئة المقررة للعريش من ١٩٦١/٧/١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٦١ ، وذلك باعتباره من مواطني العريش ومن طائفة عمال اليومية المقيمين بها ، ولا وجه للقول بأنه طالما كانت بلدة الشيخ زويد لم ترد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ ، فلا يستحق المقيمون بها هذا المرتب ، وذلك لان قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد استهدف منح المقيمين بالجهات النائية التي حددها مرتب الاقلية ومن ثم فان مفهوم كلمة العريش التي وردت في هذا القرار تقتصر الى جهة العريش بما يتبعها من فواح تدخل في تقسيمها الاداري دون ان يقتصر على مدينة العريش وحدها وبالتالي يستحق المقيمون في هذه الجهة مرتب الاقلية ولا يغير من ذلك ما طرأ على هذا التقسيم الاداري من تعديل بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ والذي يقرتب عليه فصل الشيخ زويد عن العريش وجعلها قسما مستقلا منها ، وذلك لان العبرة في استحقاق مرتب الاقلية وفقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هو الاقلية في احدى الجهات النائية في مفهوم هذا القرار وفقا للاوضاع القائمة وقت صدوره ، ومن ثم فلا يغير من طبيعة هذه الجهات وظروف المعيشة وهي امة استحقاق هذا المرتب — ما طرأ على التقسيم الاداري الذي كان قائما من تعديل يتضمن تغيير اسم هذه الجهات او تبعيةها لجهة أخرى ان افراد ذاتية مستقلة بها ، وبالتالي فان فصل بلدة الشيخ زويد عن العريش وجعلها قسما مستقلا منها لا يؤدي الى حرمان المقيمين بها من مرتب الاقلية بعد استحقاقهم له و

(طعن ٢٥٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .

(ملحوظة : في نفس المعنى طعون ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ لسنة ١٩ ق ، ١٩١ ، ١٩٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

ان مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ قصر منح راتب الاقلية على المهنيين سائقون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ يحصل به اعتبارا من ٢٣

من يناير سنة ١٩٦٢ ولا تسرى احكامه بقدر رجمى - التجاوز عن استرداد الجائغ التي صرفت خطأ قبل القادون لا يعنى احقية من لم يصرف في اقتضائه هذه الجائغ - بجائغ تلك .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى قواعد منح مرتب الإقامة أن مجلس الوزراء قد وافق في ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٥ على منح هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين يقيمون في الجهات الثانية ، وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ وافق المجلس على زيادة فئة المرتب المذكور بالنسبة لموظفى مصلحة المناجم والمحاجر ، ثم صدر بعد ذلك قرار المجلس في ١٤ من يناير ، ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ بتطبيق الفئات العالية التي نص عليها القرار المشار اليه على طوائف أخرى من الموظفين نص عليهم وفي ٢ من مايو سنة ١٩٥١ قرر المجلس تعميم صرف مرتب الإقامة على جميع موظفى الدولة الذين يحملون بالصحراء وبلاد النوبة ، كما قرر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ منح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محلياً بالجهات الثانية مرتب إقامة بواقع ربع الفئات الواردة بقرايه الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، ولكن نظراً لما أسفر عنه تطبيق القرارات السابقة من زيادة كبيرة في أعباء الميزانية تقضت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها (أولاً) إلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٥ من أبريل و ٢ من مارس سنة ١٩٥١ و ٢٦ من مارس سنة ٥٢ (وثانياً) تعديل قراره الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ بمنح مرتب الإقامة في جهات معينة وينسب أهل ، ثم نص البند (ثالثاً) من المذكرة على أنه « استثناء من القواعد المتقدمة يستمر العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة لمهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسى مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء ، وبقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ بالنسبة لموظفى محطة الاحياء المائية الفنينين » . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٥٢ قد أعاد تنظيم قواعد مرتب الإقامة بأن منهن الجهات التي يصرف هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين يحملون بها ، كما حددت

المذكورة المذكور ، وبمقتضى مصلحة المناجم والمحاجر قصر منح المرحب على طائفة واحدة من العاملين بها وهم المهتمون ، وسكنت من بقى العاملين سواء الموظفين منهم أو المستخدمين ، ومما هذا السكوت ان حكمهم في اقتضاء مرتب الاقامة قد زال وانتهى اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، كما ان منطقة ابو رديس بسيفاء — والتي كان يعمل بها المدعى — لم تكن من بين المناطق التي عينها ذلك القرار .

ومن حيث انه قد صغر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن مرتب الاقامة لموظفي وعمل مصلحة المناجم والمحاجر والوقود والابحاث الجيولوجية والتعدينية بشرا في ديبلجته الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، ونص في المادة الاولى منه على ان يستبقى موظفو وعمل مصلحة المناجم والوقود وموظفو وعمل مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية الذين يمنون بالضرراء مرتب لقلية بالفلتات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وبالشروط والافاضال المقررة فيه ، ونص في المادة الثانية منه على ان « يستبقى موظفو وعمل مصلحة المناجم والوقود المبالغ التي صرفت اليهم بصفتهم مرتب اقلية اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٥٢ ، كما يستبقى موظفو وعمل مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية ما صرف اليهم بالصفا المذكورة اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ » ، ويتجاوز عن استرداد المبالغ السالف ذكرها منهم » ونص في المادة الثالثة منه على ان « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية » وقد تم النشر فيها بالمعد رقم ١٠ في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٢ ، وقد نصت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ على ان تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويصلح بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها » ويجوز به هذا المبدأ او تعديله بنص خاص في القانون وعلى ذلك فان القانون المذكور يعمل به اعتبارا من ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢ ، ولا يصري احكامه قبل هذا التاريخ . يكرر رجعى بصلح الى المصطفى ، ولا يخبر من ذلك بصلح بمذكرته الايضاحية من اقتراح سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفى وعمل مصلحة المناجم والوقود اعتبار من اول يولييه سنة ١٩٥٢ ، اذ المبرة في تقرير الرجعية بما نص عليه في القانون ذاته وبموجبها لورقة الفكرة الايضاحية . وانما كان القانون المذكور قد نص صراحة في المادة الثانية منه على التجاوز عن استرداد المبالغ

انتي صرحت اليهم اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٥٢ كحزب اقلية لم يبق له ليس
بمعنى ذلك — كما ذهب اليه خطأ الحكم المطعون فيه — إلغاء قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بآثر رجعي فيما قرره من حرمان
هذه الطائفة من الاعادة بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر
سنة ١٩٤٥ ، بل انه يستفاد من عبارة هذه المادة ان هذه المبالغ إنما صرحت
دون وجه حق بالخلفة لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو
سنة ١٩٥٢ والا ما كان المشرع في حاجة الى النص على التجاوز من
استردادها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه للدمى الى
أنه قد أدرجت اعتمادات مالية بميزانية المصلحة في السنوات المتتالية من عام
١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٤/٦٣ لمواجهة تكاليف صرف مرتب الاقامة ، فان ذلك
لا معنى له حقيقة امثال الدمى في هذا المرتب خلال هذه السنوات ، ما لم تكن
ثمة قواعد تنظيمية تقرر لهم هذا الحق .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الدمى لا يحق له صرف مرتب
الاقامة من المدة من اول يناير سنة ١٩٦١ حتى ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢
التي لم يصرف خلالها هذا المرتب على ذلك تكون دعواه غير قائمة على اسس
سلم من القانون .

(طعن ١٠٦٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

— قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعطاء
بدلات ورواتب الاقلية وطبيعة العمل — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨
لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح بدل اقلية لوظفني
الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا واسوان — قرار رئيس الجمهورية
رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نص المادة الاولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة
١٩٦١ .

— القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ تضمن تنظيمها على اقلية
بدلات ورواتب الاقلية وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب المكفول

حساب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل - القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل إقامة للعاملين بحافلاته اسوان خلقت من اية احكام تنظم كيفية حساب هذا البند ومن ثم يسرى التنظيم العام الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالعاملين بلسوان - أساس ذلك ما هو مقرر من أن الحكم العام يجري على عمومه وإطلاقه ما لم يرد ما يفيد أو يفصمه .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض احكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الأولى على أن « يكون حساب زواتب وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكلفات طبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل على أنه بالنسبة لمن كان يتقاضى هذه الرواتب والبدلات والمكلفات المشار إليها من العاملين الموجودين في الخدمة في ٣٠ يونيو ١٩٦٤ فلا يجوز أن تقبل نسبة الراتب أو البند أو المكفأة عما يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ» كما أنه كان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعيالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان وكانت المادة (١) منه تنص على أن «يمنح موظفو الدولة وعيالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية» ثم صدر القرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ معدلاً نص المادة الأولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ على الوجه الآتي : « يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة اسوان بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البند إلى ١٠٪ من المرتب أو الاجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسيوط ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أضاف إلى القرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مادة جديدة بقرم ٣- مكرر نصها الآتي : « لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين خفض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » .

ويخلص من النصوص المتقدمة أن القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ تضمن تطبيقاً عاماً لكافة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل الحيوية بنسبة مئوية من المرتب مقتضاه حساب هذه البدلات والرواتب على أساس

بداية مريوط الدرجة التي يفسلها الحل ، وإذا كانت القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل اقلية للمواطنين بمحافظة أسوان خلت من نية احكام تنظيم كيفية حساب هذا البديل فمن ثم يسرى التنظيم العلم الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل اقلية الخلفاء بالمواطنين بأسوان طبقا لما هو مقرر من أن الحكم العلم يجري على عبوه وإطلاقه ما لم يرد ما يتقيد به أو يخصه . ولا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ تضمن حكما خاصا يتقيد من احكام العلم الوارد في القرار رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ إذ ورد النص فيه على منح البديل بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية وهذا يعنى حساب النسبة المذكورة على أساس المرتبات الفعلية وليس على أساس بداية مريوط الدرجة كما يقضى بذلك الحكم العلم ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن النص المذكور ورد في جميع القرارات الصادرة بمنح بدل اقلية للمواطنين بأسوان ابتداء من القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ثم القرار الجمهوري رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ثم القرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ولم يقصد به سوى استبعاد المرتبات والأجور الأساسية مثل مرتب المجهز والكسوة والاجر الإضافي والتبدلات الأخرى من المرتبات والأجور التي يمنح على أساسها بدل اقلية وما يؤكد ذلك أن آخر قرار صدر بتقرير بدل اقلية للمواطنين ببعض المناطق النائية - وهو القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ - قضى بمنح البديل بنسبة معينة من أول مريوط الدرجة حيث تنص المادة (١) منه على أن « يمنح المواطنون المقيمون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقلية بواقع ٣٠٪ من نهاية مريوط نتائجهم الوطنية بالنسبة للمواطنين ممن لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مريوط الفئة بالنسبة لمن كان مواطنهم الاصلى بالمحافظة على أن يخضع البديل للتخفيض بالتصريح عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » كما قضى المادة (٢) من هذا القرار على أنه « لا يتربح على تطبيق احكام المادتين السابقتين تخفيض ما يتلقاه المواطنون الحاليون من مقدار بدل اقلية » ومؤدى هذين النصين حساب بدل اقلية للمواطنين بمحافظة أسوان بواقع ٣٠٪ من بداية الربط الفنى للدرجة واسقطه من ذلك اذا كان العليل يتقاضى في تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه بدل اقلية محسوبا بنسبة مئوية من مرتبه الأساسى

لأنه يستمر في تناقصه على الأساس المقدم بصفة مؤقتة حفاظا ورعاية للمستوى المعيشي الذي رتب أموره عليه وذلك إلى أن يرقى لفئة مالية أعلى.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن يبدل الأتلة المقرر للعاملين بالأزهر المشتغلين بحافظة أسوان بحسب على أساس نسبة مئوية من بداية مربوط الدرجة المعين عليها العامل مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(نوى ٤٥٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٩٦)

المبحث :

القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح بدل اقلية موظفي الدولة وعملها بحافظات مسوهاج وقنا وأسوان — حكمه تقرير هذا البديل — العمل على استقرار العاملين بهذه المناطق اقلية وتشجيعهم على العمل بها — منوط استحقاقه — القيام بالعمل فعلا في الجهاز الإداري للدولة بالمدى المناطق المذكورة — احقية جميع موظفي الدولة وعملها العاملين بهذه المناطق في اقتضاء هذا البديل — مستوى في تلك العاملين الثابتون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقلية لموظفي الدولة وعملها في محافظة أسوان تنص بأن يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظة أسوان بدل اقلية بواقع ٣٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البديل إلى ٢٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي إن كان موطنه الأصلي محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل ممتلكا بمسكن مجتدى أو ينفق أيجارا أسبيا ، وذلك بدلا من الفئات الواردة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ والمشار إليه .

وقد اوضحت المذكرة الايضاحية للقرار الصادر بهذا البديل عند اصداره وهي ان الاهتمام بأمر المحافظة الثالثة سوهاج وقتيا واسوان يتقضى الفعل على استقرار الموظفين فيها ، وإن من أهم وسائل تحقق هذا الاستقرار تشجيعهم على البقاء في هذه الجهات بمنحهم بدل اقامة .

ولما كانت تلك الظروف التي تقرر من أجلها منح هذا البديل يستوى فيها العاملون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون والمعينون على درجات او بمكافآت شاملة ما دأبوا يعملون في الجهاز الادارى للدولة بهذه المحافظة وما دام المناط في تقرير هذا البديل هو اقامة عملا في هذه المحافظات فضلا عن ان المعينين بمكافآت شاملة هم من موظفي الدولة وعمالها فلا يسوغ حرمانهم من بدل اقامة مقرر لهؤلاء جميعا طالما انه ان يراعى في تحديد المكافآت الشاملة لهم ان تشمل بدل الاقامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى ان احكيم القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتسرى على جميع موظفي الدولة وعمالها الدائمين منهم والمؤقتين السفذين يعملون بالجهات التي جدهما ومن بينهم المعينون بمكافآت شاملة طالما ان هذا الشمول لم يتناول هذا البديل .

(مقتضى ١١٨٥ فى ١٩٦٦/١١/٦)

قائمة رقم (٩٧)

المبحث :

بدل الاقامة المقرر للعاملين بالسوان - قرارات رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ، رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ، رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ، رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بدلات الاقامة للعاملين بالنطاق الثالث تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم يدخلون فى عداد العاملين المعينين بهذه القرارات ، ومن ثم يعيدون من بدل الاقامة المقرر بها - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ اتطوى على تعديل جزئى لقرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ مؤداه استحقاق العامل بمحافظة اسوان غير المتنع بمسكن حكومى مجالى لبذل اقلية مزيده بنسبة ٣٠٪ من المرتب استحقاقى

المتبع بهذا المسكن في هذه المحافظة وكذلك العاملين بمحافظتي سوهاج وقنا للبدل بنسبة ٢٠٪ من المرتب اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحق البدل لجميع العاملين بمحافظة أسوان بنسبة ٢٠٪. سواء المتمتعين بمسكن حكومي مجاني أو غير المتمتعين بمثل هذا المسكن — أعمال القواعد الفنية على العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية المالية للكهرباء — العاملين المذكورين الحق في استثناء بدل الإقالة المزداد أي بنسبة ٢٠٪ من المرتب على أن يؤدون القية الإيجارية للمسكن الحكوميين الذي كانوا يشغلونه بمرعاة القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٧/١٩٦٥ والتي أعاد النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ .

بمخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظمة لمنح بدلات الإقالة للعاملين في المناياق الناتية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة بلوغلى لدولة ومخالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان كان ينص في المادة (١) على أن « يمنح موظفو الدولة ومخالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فنص في المادة (١) على أنه « يمنح موظفو الدولة ومخالها الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى ٢٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف والمخال متبعين بمسكن مجاني أو يدفع فيه إيجارا اسيا ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٩ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بنفس المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص الآتي :

« يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى

١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسوان . « وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٦ بإضافة مادة إلى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه تنص على أنه لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه المملكون الحاليون من مقدار بدل الإقيلة ».

ومن حيث أنه يبين من هذه اللصوص أنها حين قررت منح بدل الإقيلة للمملكون بمحافظة سوهاج وقنا وأسوان بقصد التشجيع على العمل بتلك المناطق النائية جاءت عباراتها عامة شاملة لجميع المملكين بأجهزة الدولة في تلك المحافظات بغير تخصيص لطائفة منهم دون الأخرى ، ومن ثم فلا وجه للتول بقصر الإفادة من هذا البديل على المملكين بالحكومة دون العاملين بالمؤسسات العلمية ، ذلك أن المملكين بالمؤسسات العلمية بحكم أنهم من المملكين في أجهزة الدولة ويوصف أنهم من الموظفين العموميين يدخلون في عداد المملكين الحقيقيين بهذه القرارات ، ومن ثم فينبغي من أجل الحماية المهر بها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه كان ينظم بدل الإقيلة المقرر للمملكين في المحافظات الثلاث : سوهاج وقنا وأسوان وكان يقتضي بمنحة بنسبة ٢٠٪ من المرتب لغير أبناء هذه المحافظات، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه نقض بمنح البديل للمملكين بمحافظة أسوان من غير المتقدمين بسكن حكومي مجالي بنسبة ٢٠٪ من المرتب ، ومن ثم فإن هذا القرار الأخير يكون قد الطوى على تعديل جزئي لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يظل كل منهما قائما ومحمول به في مجاله الخاص به ، فيستحق المملكون بمحافظة أسوان غير المتقدمين بسكن حكومي مجالي بدل إقيلة بنسبة ٢٠٪ من المرتب وذلك وفقا لأحكام القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، أما غيرهم من المملكين بمحافظة أسوان المتقدمين بسكن حكومي مجالي وكذلك المملكين بمحافظتي سوهاج وقنا فقام يظلون خاضعين لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، فيستحقون البديل بنسبة ٢٠٪ من المرتب ، على أنه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحق البديل لجميع المملكين بمحافظة أسوان ٢٠٪ سواء المتقدمين بسكن حكومي مجالي أو غير المتقدمين بمل هذا المسكن ، أما المملكين بمحافظتي سوهاج وقنا فيظلون مستحقين

للبدل المقرر بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، فإن العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء يستحقون بدل الإقامة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب متى كانوا من غير أبناء هذه المحافظة ، اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بتعيين التفرقة بين من يتمتع منهم بمسكن حكومي مجاني فيظل خاضعاً لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ليستحق البديل بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب ، وبين من لا يتمتع بمسكن حكومي مجاني يخضع لأحكام القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليستحق بدل الإقامة الزيد بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب ، واعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يستحقون جميعاً - سواء من يتمتع منهم بمسكن حكومي مجاني أو من لا يتمتع بمثل هذا المسكن - بدل إقامة بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما يطلبه هؤلاء العاملون من أداء القيمة الإيجارية للمسكن الحكومي الذي يشغله كل منهم ، في مقابل استحقاقه لبديل الإقامة الزيد أي بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب ، فإنه ليس ثمة ما يمنح من أجابتهن إلى هذا الطلب ، ذلك أن مجانية المسكن الحكومي أو دفع إيجار أسمي له ، لا يعدو أن يكون ميزة خاصة للعامل ، فإذا كانت هذه الميزة تحجب عنه ميزات أخرى تقررها القوانين واللوائح ، فإن له أن يفضل في هذه الحالة بين الزايا المختلفة المقررة له ويكون من حقه أن ينزى عن بعضها جلياً للبعض الآخر ما دامت لا تتجمع له في وقت واحد وذلك حسبما يراه محققاً لمصلحته ، ومن ثم يصرف بدل الإقامة كلياً للمعامل الشاغل للمسكن الحكومي طبقاً للفتاوى المقررة بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، مع تحصيل إيجار منه من هذا المسكن اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، على أن يراعى في تحصيل هذا الإيجار القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٥ والتي أعاد النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٩ والتي من مقتضاها أن يحصل من العاملين المزمين بالإقامة في المسكن الحكومي إيجار المثل بشرط ألا يجاوز ١٠ ٪ من المأهية الأصلية ، لما

العاملين المرخص لهم بالإقامة في المساكن الحكومية فيحصل منهم أيجار المثل بشرط ألا يجاوز ١٥٪ من المأهية الأصلية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان لبذل الإقامة المقرر للعاملين بأسوان وذلك على الوجه الآتي :

أولاً — في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يستحقون البذل وفقاً للفتاى المقررة به .

ثانياً — اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يتعين التفريق بين من كان منهم لا يتمتع بمسكن حكومى بجائى فيستحق البذل الزيد اعتباراً من هذا التاريخ أى بالفتاى الواردة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وبين من كان يتمتع بمسكن حكومى بجائى أو بإيجار اسمى فيظل مستحقاً للبذل بنفساته المقررة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، على أنه يحق لهؤلاء الآخرين أن ينزلوا عن ميزة المسكن الجائى فيستحقون البذل بالفتاى المقررة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أن يؤدوا أيجار المثل عن هذه المساكن ببراءة أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٢٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما .

ثالثاً — اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحقون جميعاً سواء الشاغلين لمساكن حكومية مجانية أو غير الشاغلين لها بذل الإقامة بالفتاى المقررة بذلك القرار .

(فتوى ٧٢ فى ١٠/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

بذل الإقامة للعاملين بأسوان — خضوعه لما جاء بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٤ من تنظيم عام للبدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب — حساب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التى يشغلها العامل — أساس ذلك — عدم

ورود احكام تنظم كيفية حساب بدل الاقامة للعاملين بالسوان — القرارات الصادرة بمنح هذا البديل — نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٢٢٦٥ على منح هذا البديل بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم او اجورهم الفعلية — لا يفيد منح البديل على اساس المرتبات الفعلية دون بداية الربوط وانما قصد به استبعاد المرتبات والاجور الإضافية من المرتبات والاجور التي يمنع على اساسها بدل الإقامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ يسرى على البدلات المقررة قبل صدوره وكذلك على البدلات التي تقرر بعد العمل بسـه .

ملخص التصوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض احكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الاولى على أن «يكون حسب رواتب وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكافآت طبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب على أساس بداية ميسوط الدرجة التي يشغلها العامل ، على أنه بالنسبة لمن كان يتقاضى هذه الرواتب والبدلات والمكافآت المشار اليها من العاملين الموجودين في الخدمة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ فلا يجوز أن تقل قيمة الراتب أو البديل أو المكافأة عما كان يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ » وقبل ذلك القرار كان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا واسوان ، وكانت المادة الاولى منه تنص على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا واسوان بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو اجورهم الاساسية ... الخ » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ وقد نصت المادة الاولى منه على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظة اسوان بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي ويخفض هذا البديل الى ١٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي لمن كان موطنه الاصلي محافظة اسوان بشرط الا يكون الموظف أو العامل متبعثا بمنسك مجاني أو يدفع فيه اجارا اسما وذلك بدلا من الفئات الواردة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ معدلا نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ على الوجه التالي « يمنح العاملون الذين يعملون في

محافظة أسوان **طبقا** **لنظام** **المرتبات** **الاجور** **الاساسية** ويخضع هذا **البند** الى ١٠٪ من **المرتبة** او **الاجر** **الاساسي** **كل** **موظف** **الاساسي** **احدى** **محافظات** **سوهاج** **أو** **قنا** **أو** **أسوان** « وأضيف **مقرة** **ثانية** **الى** **المادة** **الاولى** **من** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٥٨٨** **لسنة** **١٩٦١** **نص** **على** **الآتي** « وتعتبر **المحافظات** **الثلاث** **منطقة** **واحدة** **فيما** **يتعلق** **بصرف** **بمعدل** **الاقليم** **فيمنح** **المعامل** **الجل** **بفئة** **المخفضة** **اذا** **كان** **موظفه** **الاساسي** **احدى** **هذه** **لمحافظات** « وأخيرا **صدر** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **١٢٤٠** **لسنة** **١٩٦٩** **الذي** **أضاف** **الى** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٧٨٢** **لسنة** **١٩٦٩** **مادة** **جديدة** **برقم** **الثانية** **مكررا** **نص** **على** **الآتي** : « لا يترتب **على** **تطبيق** **المادتين** **السابقتين** **تخفيض** **ما** **يتقاضاه** **المعاملون** **الحاليون** **من** **مقار** **بمعدل** **الاقليم** » .

ومن حيث **انه** **يخلص** **من** **النصوص** **المتقدمة** **ان** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٢٢٦٥** **لسنة** **١٩٦٤** **قد** **تضمن** **تنظيما** **عليا** **لكافة** **بدرجات** **وواجبات** **الاقليم** **وطبيعة** **العمل** **المصدرة** **بنسبة** **مئوية** **من** **المرتبة** **بمقتضاه** **حسب** **هذه** **البدرجات** **والواجبات** **على** **اساس** **بداية** **مربوط** **الدرجة** **التي** **يشغلها** **المعامل** **ولم** **ترد** **في** **القرارات** **الجمهورية** **الصادرة** **بمنح** **بدل** **الاقامة** **للمعاملين** **باسوان** **اية** **أحكام** **تنظم** **كيفية** **حسب** **هذا** **البند** ، **ومن** **ثم** **يسرى** **التنظيم** **العام** **الذي** **تضمنه** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٢٢٦٥** **لسنة** **١٩٦٤** **على** **بدل** **الاقامة** **الخاص** **بالمعاملين** **باسوان** **طبقا** **للقاعدة** **العامة** **في** **التفسير** **التي** **يقتض** **بان** **الحكم** **العام** **يجرى** **على** **عموميته** **والاطلاق** **ما** **دام** **لا** **يوجد** **ما** **يقيد** **او** **يحد** **منه** .

ولا يجوز **الاحتجاج** **في** **هذا** **المقام** **بان** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٧٨٢** **لسنة** **١٩٦٩** **تضمن** **حكما** **خالصا** **يقيد** **من** **الحكم** **العام** **الوارد** **في** **قرار** **رئيس** **الجمهورية** **رقم** **٢٢٦٥** **لسنة** **١٩٦٤** **اذا** **ورد** **النص** **على** **منح** **البند** **بواقع** **٢٠٪** **(من** **مرتباتهم** **أو** **اجورهم** **الاساسية)** **وهذا** **يعنى** **حسب** **النسبة** **المذكورة** **على** **اساس** **المرتبات** **القطعية** **وليس** **على** **اساس** **بداية** **مربوط** **الدرجة** **كما** **يعنى** **بذلك** **الحكم** **العام** ، **لا** **يجوز** **الاحتجاج** **بذلك** **لان** **النص** **المذكور** **ورد** **في** **جميع** **القرارات** **الصادرة** **بمنح** **بدل** **الاقامة** **للمعاملين** **باسوان** **ابتداء** **من** **القرار** **الجمهوري** **رقم** **٥٨٨** **لسنة** **١٩٦١** **ثم** **القرار** **الجمهوري** **رقم** **١٩٧** **لسنة** **١٩٦٤** **ثم** **القرار** **الجمهوري** **رقم** **٧٨٢** **لسنة** **١٩٦٩** **ولم** **يقصد** **به** **سوى** **استبعاد** **المرتبات** **والاجور** **الاقسائية** **من**

المرتبات والاجور الى يمنح على حسبها بطل الفقرة مثل مرتب الماجستير والذكوراء والاجر الاضلي عن ساعات العمل الاضافية والبدلات الاخرى ايا كان نوعها او سببها :

كما لا يجوز التمتع بالاحتياج بل ان يقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ مسمى على البدلات لفترة بطل مرسومه عن تلك الحقن المقرر بمعد المل به بطل ان النص ورد على البدلات (والحكمة) بالنسبة سنوية من المرتب ، وكلمة الجديدة تصرف الى المضي دون المستقبل ، لا يجوز الاحتياج وذلك لان المادة الاولى من القرار اشار اليه تحفظه بتوقيعه ، تضمنت الفقرة الاولى حكما عليا دائما بشأن كيفية حساب بدلات الاتية الى تمنح على المسمى نسبة مئوية من المرتب سواء في المضي او في المستقبل ووصف هذه البدلات بكلمة الحدة لا بقصر حكم الفترة على البدلات لفترة بل المضي على لان هذه الكلمة صفة تنطبق للبدلات ايا كان تاريخ تجريبها بطل ان الفقرة الثانية من المادة شملت حكما خلاصها بدلات كالتامة المتوقعة بطل تاريخ العمل بالقرار يقتضاه الا يقل البطل محسوبا على المسمى الجديد الذي تضمنته الفقرة الاولى من المادة عن العمل الذي كان يقتضاه العمل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ يضاف الى ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ لم يصدر بتقرير سجل جديد ولا جدد بهذا للقرار الجمهوري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تقرير بطل لجنة الماس بالملين في محافظة اسوان وهو سليل على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ .

اجزاء التي على الجمهورية الى ان بطل لائحة المقرر للمالين بمحكمة استئناف بصل على المسمى بداية بمرسوم الجمهورية طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة الاستثناء المقرر في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وكذلك الاستثناء الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ .

(تعوي ١٤٤١ في ١٩/١١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٩٩) :

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان — حكمة تقرير هذا البديل — خفض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات — التصود بين كل موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات .

ملخص الحكم :

إن الحكمة التشريعية التي أتت تقرير هذا البديل ظاهراً ، وهي تشجيع المواطنين والعمل على العمل في هذه المحافظات النائية ، وتمويهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها بيد أن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها ، من التشجيع التمر الذي يحتاجه الغريب عنها ، ولا يلحق فيها من مشقة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يلحقه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المشار إليها بقدر النصف ، وفي ضوء هذه الحكمة يتحدد التصود بين « كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » فهو الموظف أو الجاني الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات البينة أنها ، ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها لأن مغادرته لها ، لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينها وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية فما انفكت هذه الوشائج والروابط قائمة فأنما عاد إليها فانه يعود الى أهله وذويه ، فيجد لديهم من الانس والحنون ما لا يجده الغريب من هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذي راعاه القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه في حالة تخفيض البديل .

(طعن ٤٤١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)

قاعدة رقم (١٠٠) :

المبدأ :

بديل الإقامة المقرر للمولين بالمحافظات النائية — مضي الموطن الأصلي التصوي عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ نصت على أن يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل اقلية بواقع ٢٠ ٪ من مرتباتهم أو أجورهم الاساسية ويخفض هذا البدل الى ١٠ ٪ من المرتب أو الأجر الاساسي لمن كان موطنه الأصلي احدى هذه المحافظات وقد سبق أن انتهت هذه المحكمة الى أن المحكمة التشريعية التي املت تقرير هذا البدل هي تشجيع الموظفين والعمال في هذه المحافظات وتعويضهم عما يفتقرون من مشقة بسبب ظروف الاقلية فيها وأن كان موطنه الأصلي احدى هذه المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يحتاجه الغريب عنها ولا يلقى فيها من المشقة بسبب ظروف الاقلية القدر الذي يلقاه ذلك الغريب ولذلك خفض البدل لمن كان موطنه الأصلي احدى المحافظات المشار اليها بمقتدار النصف وفي ضوء هذه الحجة يتحدد المقصود بمباراة من كان موطنه الأصلي احدى هذه المحافظات بأنه الموظف أو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات الميمنة آنفاً ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها لأن مغابته أياها لا تتطوع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية بل تبقى هذه الشائج والروابط قائمة بحيث إذا عاد اليها الموظف ناله يعود الى أهله وذويه فيجد لديهم من الإنس والمعن ما لا يجده الغريب من هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذي راعاه الشارع في حالة منح البدل مخففاً .

وحيث انه ولن يصح أن المطعون ضده قد ولد خارج محافظة سوهاج وأقام مع أسرته في المحافظات التي كان يعمل فيها وأباه إلا أن التمسك بأن سوهاج هي موطن جده لأبيه وأن له هناك اولاد عموماً لأزواجه يقيمون فيها ومن ثم فهي تعتبر موطنه الأصلي في حكم قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وبالتالي فإن ما اتخفته جهة الإدارة من منحه بدل الاقلية الخفض وتخصيل ما سبق له بالزيادة على ذلك يكون صحيحاً ومطابقاً للقانون .

قاعدة رقم (١٠١)

المبحث :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بديل اقامة العاملين في محافظات سوهاج وقنا وأسوان تخفيض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، المقصود ببندرة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات هو العامل الذي يثمر أصلاً من أبناء المحافظات المنسوبة إليها ، ولو كان قد غادرها وتماثل غيرها - أسبق لك أن مغادرته لتخليع وتخليع القرى وروابط الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية .

المبحث الثاني :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أن «منح، موظفو الدولة ومبائلا الذين ينتمون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بديل اقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم وأجورهم الشهرية ، ويخضع هذا البديل إلى ١٠٪ من المرتبات الأجر الأصلي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن هذه المادة التشريعية التي ألغت تقرير هذا البديل من تشجيع الموظفين والمبائلي على العمل في هذه المحافظات وتعويضهم عما يتلقون من منحة بصفة بسبب ظروف الإقامة فيها ، وأن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للمحل، فيعمل من التشجيع القدر الذي يمتلكه الغريب فيها ولا يبقى فيها من المنحة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يكتسبه الغريب ، وذلك بخفض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المشتهرة لجهته بصفة الأصلية ، وفي ضوء هذه المحكمة يحدد المقصود بمبائلا من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، بأنه الموظف أو المبائلي الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات القليلة آنفاً ولو كان قد غادرها أو اتم في غيرها بسبب أن مغادرته إياها لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين أسرته ، في محافظته الأصلية بل تبقى هذه الشائج والروابط قائمة بحيث إذا عاد إليها ، فلذلك تلمس بوجوه إلى تخفيضه ونحوه بجملة من الإنسان والمؤمن ما لا يبعده الغريب من هذه المحافظة ، وهذا الاعتبار هو الذي راعاه الشارع في حالة منح البديل مضمناً .

وجهه على كل النعمى والمخلوج محافظة، وسوهاج والكنانة مع أسرته خروجهما الآن القلب. أن مسوهاج من موطن والده جده - يمينه وابن له قبله من سلم، ولحقه خمسون يقيمون بها ومن ثم من تعبر مسوطته الأصل في حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالى فإن ما اتخذته الجهة الإدارية من منحه بدل الإقامة المخفض بواقع ١٠٪ من مرتبه يمكن مسموحاً، وملحقاً بالملفون ..

ملحق رقم ١٠ - لسنة ١٩٧٧ ق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٥ .

قطعة رقم (١٤٢ - ٤)

الجمعية :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقليمية لموظفى الدولة ومما لها في محافظة سوهاج وقتا وإسوان - منطقتان يستحقان بدل الإقليم وقتا لا محكم للقرار المشار إليه، هو على القربان أو العمل في محافظة مع المحافظات المذكورة ولا يشترط ضرورة الإقليم المنظمة والممتدة في هذه المحافظات أساس ذلك : أن هدف المشرع من تقرير هذا البديل ليس تشجيع العاملين على الإقامة في هذه الجهات بل تشجيعهم على البقاء في العمل بها - بل ذلك - تطبيق ..

ملحق رقم ١٠ :

يسر من المذبح بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقليمية لموظفى الدولة ومما لها في محافظة سوهاج وقتا وإسوان - وذلك بحسب المصلحة العامة التي تفي في المصلحة العامة أن يمنح موظفو الدولة ومما لها الذين يملكون في محافظة سوهاج وقتا وإسوان بدل إقليمي بواقع ٢٠٪ من المرتب أو الأجر المسمى له كالموظف له المسمى إحدى هذه المحافظات « . وقد أصبحت المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية السابق المذكور من أنه « للملك الإقليم ولهم المحافظات، النقية مسوهاج وقتا وإسوان يقتضى العمل على استقرار الموظفين فيها ، ولما كان من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار هو تشجيعهم على البقاء في هذه

الجهات وذلك بمنحهم بدل اقلية ، ولما كان بعض موظفي ومجال هذه
المحافظات ينحون حالياً مرتب اقلية ، وهذا المرتب قد يزيد أو يقل من
البدل الذي يتضمنه مشروع هذا القرار ، لذلك نقدر اعد هذا المشروع
على النحو المتقدم الفكر .

ومن حيث ان البلدى من نص المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ، المشار اليه ان المنسلط في منح بدل الاقلية
بواقع ٢٠٪ من المرتب أو الأجر الاساسى هو عمل الموظف يوم العمل في
محافظته من المحافظات الواردة ذكرها في النص ، ولم يشترط النص
ضرورة الاقلية المنتظمة والمستقرة في هذه المحافظات ، وقد راعى المشرع
في ذلك كثر طبيعي ان العمل في هذه المحافظات قريبة على اقلية الموظف
أو العاكس فيها ، يستوى في ذلك ان يكون الموظف أو الممثل اقلية
دائمة ومستقرة فيها أو ان يكون اقلية غير مستقرة وله اقلية في مكان
آخر ايضا ، مادام انه يؤدي عمله في هذه المحافظات بما يتفق مع طبيعة العمل
وظروفه لان حذف المشرع من تقرير بدل الاقلية في هذه الجهات
ليس تشجيع الجاهل على الاقلية بما بل تشجيعهم على البقاء في العمل
في هذه الجهات على ما هو واضح من الفكرة الاقتصادية للقرار
الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث ان القابت ان الدعى يمثل بوظيفة كمستشارى لوائح
بسوهاج وموطنه الاسلى ليس احدى المحافظات الثلاثة سوهاج وقنا
واسوان ، ويتقاضى طبيعة عمله الانتقال من سوهاج الى القاهرة ويعكس
حسب جدول عمل القضاة بين المدينيتين ، فمن ثم يكون مستحقا لبدل
الاقلية المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بواقع ٢٠٪
من مرتبه الاساسى حتى ولو لم تكن له اقلية مستقرة ودائمة بسوهاج
وله اقلية باسيوط ، ولذا اخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله وتعين الفلأوه والاضاء بالحقيقة
الدعى في بدل الاقلية بواقع ٢٠٪ من مرتبه الاساسى طبقا لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبطلات :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقرار بدل اقلية للعاملين ببعض المناطق النائية - الهدف من وراء تقرير هذا البطل تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الاقلية فيها - انتفاء ملة تقرير هذا البطل بالفترة المرتقبة لمن كان موطنه الاصلي احدى هذه المحافظات - تحديد حلول الموطون في مفهوم هذا القرار .

ملخص التفسير :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتعيين بدل اقلية للعاملين ببعض المناطق النائية تنص على انه « يمنح العاملون العاملون بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمناطق صومالية وقنا واسماعيل والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقلية بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط عملهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الاصلي بالمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكن موطنهم الاصلي بالمحافظة على ان يخضع البطل للمقتضى المفصوص عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » .

ومن حيث ان المشرع يهدف من وراء تقرير هذا البطل الي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الاقلية فيها .

ومن حيث ان كان موطنه الاصلي احدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها الى ذلك القدر من التشجيع الذى يحتاجه القريب منها، ولا يلقى من المشقة بسبب ظروف الاقلية بها القدر الذى يلقيه الغريب، فان المشرع خفض البطل لمن كان موطنه الاصلي هو المحافظة التى يعمل بها مقداره ١٠ ٪ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يخصص للموتد بالموطن الأصلي بانه
الحافظة التي ينتمي اليها العليل بمعنى ان يكون من ابناءها وذلك يتحقق
بقابلة أسرته بالمعنى الضيق المكونة من ابيه وامه ولخصوته فهما ~~التي~~
بقابلة مائلته المكونة من اترائه ومن تربطهم به صلة النسب او المصاهرة
فيها، ففى كلا الحالتين يلحق العليل من الزمالة بما يجنبه ~~كل~~ ~~من~~ ~~الشيء~~
ومن ثم يتحقق في ذلك استحقاق ~~العليل~~ بالصفة ~~التي~~

ومن حيث ان الصفة تميز كلا الحالتين في مقتضى ~~العليل~~ ~~التي~~
ان وجود المصلحة في محافظة تميز ~~فيها~~ أسرته بمقتضى ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
الطبيعية وعدم القصور بالنظرية لكون وجوده في محافظة تميز ~~فيها~~
مائلته التي هي أسرته في معناها الواسع ومن ثم فلا لا يتقبل مطلقا او
مقلا ان يتلقى المصلحة بذل الكلية بحده الأدنى في الصفة ~~التي~~
وبتلقى بدلا أعلى في الحالة الاولى .

ومن حيث ان ملائمة الصلة في الصلة المبررة بمقتضى ~~العليل~~ ~~التي~~
وبتلقى ~~فيها~~ ~~بمعنى~~ ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
موتد ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
المصلحة ~~التي~~ ~~يحق~~ له

من اجل ذلك ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
التي استحقاق العلية لئلا ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
الفة الوطنية التي تشتملها (١١) .

(نوى ٣٦٦ في ١٠/١٢/١٩٩٧)

(١١) انظر حكم المحكمة الإدارية العليا بطلب ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له
موتد ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له ~~العليل~~ ~~التي~~ ~~يحق~~ له

موطنه الأصلي ، فإن تحقق هذا الاختلاف يستحق البديل بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، يستوى في ذلك أن يكون لموطن الأصلي للمال هو إحدى المحافظات المشار إليها في النص أو غيرها . أما إن عكس هذا الشرط واتحد بمقر العمل والموطن الأصلي للمال في إحدى المحافظات المذكورة فإن البديل يستحق له بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، يؤكد هذا النظر أن الفترة التبقية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦١ الذي كان معمولاً به قبل صدور القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ الذي نحن بصددده - كلت تنص هذه الفترة بامتنار المحافظات المنصوص عليها في القرار وحدة واحدة فيما يتعلق بهذا التسمية ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ خلافاً من هذا المنهج ، بل وعلى العكس من ذلك فقد اتطوى على ما يخالفه صراحة على النحو الموضح آنفاً .

وغنى عن البيان أنه لا وجه للاحتجاج بما جاء في المذكرة الإيضاحية للقرار المذكور من أن « يخفى هذا البديل إلى ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة المالية إن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » ذلك أنه فضلاً عن أن هذه العبارة لا تغير ما انتهينا إليه على وجه قطعي ، فإنه يجوزاً التمسك عليها مع وضوح النص وصراحة دلالته على النحو السابق تفصيله .

ومن حيث أن الثابت أن الموطن الأصلي للمال المذكور هو محافظة قنا بينما يقع مقر عمله الأصلي بمحافظه سوهاج ، ومن ثم فإنه وقد تحقق الاختلاف بين مقر عمله وبين موطنه الأصلي يستحق بديل الإقامة بنسبة ٢٠٪ من بداية مربوط فئة الوظيفة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى إسحقاق السيد / . . . مدير شئون العاملين بشركة مصلح مصر العليا بسوهاج بدل الإقامة بواقع ٢٠٪ من بداية ربط فئته الوظيفية .

(فتوى ٨٩٨ في ١٠/٢٥ / ١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل أقلية العاملين ببعض المناطق القليلة - المخرية التي تتزوج أحد أبناء المحافظات المشار إليها في هذا القرار تستحق بدل الإقامة بالغة المالية - أمثل ذلك - أن العمرة بوطنها الأصلي الذي لا تبسه أو تملكه والتمتع الزواج لأن قوانين التوظيف تفضل الموظف بصفتها هذه لا بوضعها زوجة وبالقالي غير زواجها وأقلتها على وجه الاستقرار حيث تعمل لا تطلع وتسلح القرين الزواج الدم بينها وبين ذويها في محافظتها الأصلية التي تعتبر دوماً هي بوطنها الأصلي الذي لا موطن سواء في هذا المجال .

أخص القسوة :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل أقلية العاملين ببعض المناطق القليلة تقضى بأن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل أقلية بواقع ٢٠٪ من بداية مرسوم مناهضة التمييزية بالنسبة للعاملين من لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة ومواقع ٢٠٪ من بداية مرسوم الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع البسمل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » والحكمة التشريعية التي املت تقرير هذا البديل ظاهرة وهي تشجيع الموظفين والمبطل على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم عما يلحقونه بسبب ظروف الأقلية فيها ، بيد أن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لاحتاج للعمل فيها الى ذلك القدر من التشجيع الذي يحتاجه الغريب عنها ، ولا يلحق فيها من مشقة - بسبب ظروف الأقلية - القدر الذي يلحقه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات القليلة بمقدار ١٠٪ ، وفي ضوء هذه الحكمة يتخذ المصوّد بمسألة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، فهو الموظف أو العامل الذي ينشأ بمسألة الى هذه المحافظة ، بمعنى أن يكون من أهلها ، أى أن تكون أسرته بمنزلة

الواسع بوجوده في هذه المحافظة، والقبيلة لا تقتصر على الاب والام
والاخوة بل تمتد لتشمل مجموعة من الناس تربطهم ببعض صلة النسب
أو المصاهرة ، ولا يمكن ان يكون قصد المشرع قد انصرف عند ذكره القبيلة
المواطن الاصلي الى محل إقامة الموظف هو وابترته (زوجته وأولاده)
وبلا شك قد تقرر القبيلة الملتزمة على كلمة المواطن فكل واحد منهم
دافع فكر المواطن الاصلي.

ومع ذلك حيث انتمتعوا على ما تقدم ذكره من الحرية المطلقة في تزويج ابنته بالقبيلة
المحافظة الأصلية، هذه الحرية كانت بوجه القبيلة المحافظة التي القسرية
بمحافظة الأصلية حيث صيغها من قبلها، وتزوجها من القبيلة التي لا تنسب
او تحمله وانما الزواج لان قوانين التوطيد تضمنت ان القبيلة تستطيع ان
لا يوسمها زوجة ، وبالتالي فان زواجها وقابلتها على وجه الاستمرار
حيث تعمل لا تتطوع وتلتحق القربى وروابط الدم بينهما وبين قبيلتها في
محافظة الأصلية التي تعتبر دوماً موطنها الاصلي الذي لا موطن سواه
في هذه القبيلة .

من اجل ذلك انتهوا راي الجمعية التمهيدية الى ان القبيلة المغربية التي
تتزوج من أحد أبناء المحافظة الثانية تستحق بذلك اقامة بواقع ٢٠٪ من
بداية مرسوم إنشاء الوطنية

(غنوى ١٧٠ قد ١٩٧٥/١١/٢٨)

ملحق رقم (١٠٦)

المقدمة

المواطن المقيم في المغرب الذي رافقه من قبيلة الأصل رقم ١٦ لنفسه
١٩٨٠ يتقدم بطلب لصفة المواطن او القبيلة التي يقربها من القبيلة
منه حسب وتحت اشراف المجلس، وتحت ولا يخطر في هذا القبيل في مرسوم
تعيين المواطن الاصلي، يوافق زوج المواطن او القبيلة ولا موطن أصلي

أو المصاهرة ، وقد رددت الجمعية في فتاها المصادرة بجلسة ١٩٧٧/٢٠/٤ (ملف ٧٧٨/٤/٨٦) العبارات ذاتها تقريبا عند تعريف الوطن الاصلي ، فتعتمد الى ان محافظة سوهاج المولودة فيها العيلة التي كانت حالتها محل بحث واختلف فيها مع أسرتها بالمعنى المذكور هو موطنها الاصلي ، وترت استحقاقها البذل بالنسبة المخفضة .

قاعدة رقم (١٠٧)

المادة ٤

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم العملية المالية للعاملين المودعين للتدريب - نصه على الاحتفاظ الجليل الموصد للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء فترة تدريبه داخل للجمهورية - معيار الفقرة بين التدريب والدراسة ان التدريب يستهدف حسن اداء العمل في ذاته من جميع العاملين ، اما الدراسة فغايته تكوين صفة متميزة في العلم تصلح لتولي المناصب القيادية

ملخص الفتوى ٦

تخلص وقائع هذا الموضوع في ان بعض ضباط الشرطة العاملين بالجهات التابعة طلبوا صرف راتب الاقامة المقرر للمناطق التابعة أثناء انتدابهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وذلك طبقا لنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم العملية المالية للعاملين المودعين للتدريب وقد سبق للجمعية العمومية ان اقرت ان الضابط بمعهد تدريب ضباط الشرطة او معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة لا يعتبر في حكم التدريب اذ ان الدراسة بهما لا تعدو في حقيقتها دراسة بالمعنى الصحيح وليست تدريباً ومن ثم لا تسري على الدارسين بهما احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر ولا يستحقون بالتالي راتب الاقامة المقرر لبعض الجهات التابعة عند انتدابهم للدراسة بأي من المعهدين ، الا ان الضباط العاملين بهذه الجهات التمسوا صرف راتب الاقامة المقرر لهم أثناء انتدابهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة لمظنت وزارة الداخلية من ادارة الفتوى للداخلية الراي في مدى احتياجه

ضباط الشرطة في صرف راتب الانسحاب أثناء انتدابهم لتلقي الفرق التدريبية بـ مدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وبإدارة المرور المركزية ومدرسة الرياضة البدنية ولاسلكى شرق القاهرة ومركز التدريب الزاوى ومعهد الضلع الحنى بالقاهرة ، فخلعت إدارة الفتوى بالكاتب رقم ١٣٦١ المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢ بأهمية المذكورين في صرف راتب الانسحاب طوال مدة تديبهم على أساس أن الالتحاق بالفرق المشار إليها يعد تدريباً وبالتالى يستحقون راتب الأتلة وقامت وزارة الداخلية بفضلك الجهات المختصة للعمل بالفتوى ، وعندما طلبت مديرية أمن أسوان من إدارة الميزانية اعتماد صرف المبالغ المتخدة لضباط التابعين لها انفلت بأن الإدارة المسماة للميزانية بوزارة المالية رأت عدم ملائمة تلبية الفتوى وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في الخامس عشر من شهر ديسمبر ١٩٧٦ فاستبان لها أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم المحلة المالية للمعلمين المؤسسين للتدريب تنص على أن « يحفظ المعلم المؤفد للتدريب بجميع المزايا التى يتمتع بها في وظيفته أثناء فترة تدريبه في داخل الجمهورية » ومن ثم فانه يلزم لبيان مدى أهمية ضباط الشرطة المذكورين في الاحتفاظ براتب الانسحاب المقدر لهم طوال مدة إيفادهم للفرق المشار إليها ، التفرقة بين التدريب والدراسة وما اذا كان الإيفاد لتلك الفرق يعتبر تدريباً ويطبق في شأنه القرار الجمهورى المشار إليه . أم يعتبر إيفاداً للدراسة والتعليم تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن البعثات والإجازات الدراسية والمخفقون القرار المشار إليه .

ومن حيث أن الجهة التى يمارس فيها الحليل وأجبت وظيفته — هى التى تقرر الحاجة إلى التدريب وتطابقه وكيفية والجهة التى يمارس فيها ، وذلك بقصد حسن أداء العمل على الوجه الأكمل ، فغاياته رفئع المستوى الإنتاجى للمعلم برفع كفاءته الإنتاجية ، والاصل أن يشمل تكبر قدر ممكن من المعلمين في الدولة ، أما الدراسة سواء كانت علمية أو مهنية فغايتها التعمق في البحث والاستزادة من الدراسات العلمية وزيادة الثقافة بما يؤهل الدارسين لتولى المناصب القيادية في الجهة التى يسند إليهم العمل فيها بعد انتهاء دراستهم ، بالتدريب فبالحه حسن أداء العمل

الاجهزة اللاسلكية ومراقبة حسن استخدامها وصيانتها وشرطة النجدة ومدة الدراسة فيها اثنا عشر أسبوعا ، لذلك فان الالتحاق بهذه الفرقة يعتبر في حقيقته تدريباً قصد به كذلك رفع مستوى الضباط في هذا المجال وبالتالي يستحق الضباط في هذه الفرقة راتب الإقامة طوال مدة تدريبه

■ نيسمة ■

ومن حيث انه بالنسبة لفرقة الدريب بمركز تدريب الشرطة او مركز التدريب الراقي فان الهدف من هذه الفرقة وفقا لخطة التدريب المذكورة هو رفع مستوى الضباط في الرماية واستخدام الاسلحة واللياقة البدنية والاشتباك والدفاع عن النفس ، ولذلك فان الالتحاق بها يعتبر تدريباً قصد به رفع كفاءة الضباط في الامور المتقدمة ، ويستحق الضباط الملحق بها راتب الإقامة طوال مدة الفرقة ، وكذلك فانه بالنسبة لفرقة الدفاع المدني والانقاذ والتي تستهدف وفقا لخطة التدريب المنوه عنها تنمية معلومات الضباط في تخطيط وتنظيم عمليات الدفاع المدنية في السلم والحرب وتعريفهم بوسائل مواجهة أخطار الحرب بأنواعها المختلفة وكيفية تشكيل فرق الانقاذ وتشغيلها واعدادهم للقيام بهذه الاعمال والاشراف عليها ، ولذلك فان الالتحاق بالضباط بهذه الفرقة يعتبر تدريباً ويستحقون بالتالي راتب الإقامة المقرر طوال مدة احتياها ، وبالنسبة لفرقة استكشاف الغنابل كذلك فانه وفقا لخطة التدريب المذكورة الفرض منها اعداد الضباط علميا وفنيا للقيام باعمال استكشاف الغنابل والانغام والشرائح الخداعية واتخاذ احتياطات الأمن والاجراءات الوقائية في حالة اكتشافها ومدة الفرقة اربعة اسابيع ، ومن ثم فان الالتحاق بالضباط بها يعد تدريباً ويحق له بالتالي تقاض راتب الإقامة المقرر طوال مدة احتياها .

ومن حيث أن ما تقدم يتفق مع ما انتهت اليه ادارة فتوى الداخلية بفنواها آتفة الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى تأييد فتوى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية المشار اليها .

(فتوى ٢٧ في ١٦/١٢/١٩٧٦ م)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبحث :

منح العاملين بمعهد علوم البحار والمصايد بالفردقة الذين يعملون
بالبحر الأحمر مرتب اقلية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من
يناير سنة ١٩٥١ بالموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦
من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بشأن موظفي مصلحة المتحجر والمعالج والمعالجة
على موظفي محطة الاحياء المائية بالفردقة — عدم جواز حرمانهم من مرتب
الاقلية المقرر بسبب تكتيهم اثناء ما يورث خارج الخلق المقرر لها مرتب
اقلية او نديهم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك ما لم تنقسل مدة التنب
فيصبح بمثابة نقل يقره عليه اعتبار محل الاقلية المؤقت محل اقلية دائم .

ملخص التفسير :

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من اللجنة المالية بوزارة
المالية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٤٥ انه جاء بها « اوضحت وزارة التجارة والصناعة ان
امال مصلحة المناجم والمعالج في الصحراء تقتضي ضرورة اقلية موظفيها في
جهات ثابتة بحيث تنعم وسائل الراحة والمعيشة العادية وحيث يكفون
الطبيعة في اتساع مظاهرها ويقومون بالشق الاعمال وليس هناك لميعوشهم
عن تلك المشاق ويشجعهم على الاقبال على اعمالهم او الاستمرار فيها
مضى مرتب الاقلية الذي يمنحونه بالفئات المقررة لمهندسين الرى بالسودان
. . . . لذلك تقترح الوزارة ما ياتى :

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات ورات ما ياتى :

(١)

(٢) منح المستخدمين والموظفين الذين يعملون بالمناجم في الصحراء
بصفة مستديهة المكافآت الآتية :

١٠٠ ٪ من الماهية لمن في الدرجة السابعة وما دونها على ألا يزيد عما يصرف الموظف على ١٨٠ ج في السنة

- ١٨٠ ج سنويا لمن هم في الدرجة السادسة
٢٤٠ ج سنويا لمن هم في الدرجة الخامسة
٢٧٠ ج سنويا لمن هم في الدرجة الرابعة
٣٠٠ ج سنويا لمن هم في الدرجة الثالثة
٣٥٠ ج لمن هم في الدرجتين الثانية والاولى
- يشترط ألا يتعدى الراتب الإضافي الماهية الأصلية

ولا يصرف راتب عائلة للموظفين الذين يمنحون الراتب الإضافي بالثلاث الفلقة

٣ — تسرى هذه الفئات على من ينتدب للعمل في المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة الانتداب عن شهر وعلى ألا يجمع بين هذا الراتب وبسلك السفر القانوني بل يصرف أيهما أزيد .

٤ — يمنح الموظفون الذين يعينون بصفة مستتدية في الصحراء مرتباتهم الإضافية أثناء الاجازات في حدود شهرين على الأكثر سنويا (احتياطية أو مرضية أو هيا معا)

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٢/١٩٤٥ بشأن موافقة مصلحة المناجم والطير والمساحة على موافقة محطة الاحياء المائية بالخرقة الذين يعملون بالبحر الأحمر .

ومن حيث أن يؤدي هذه التصور هو منح العاملين بمعهد علوم البحار والصيد بالخرقة الذي كان أصلا محطة الاحياء المائية بالخرقة والذين يعملون بالبحر الأحمر المكافآت المشار اليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ المحددة به .

وبما أن ندب العامل أو تكليفه بمهمة مؤقتة في غير المناطق المقرر له فيه هذه المكافأة لا يثنى عنه صفة الأقلية المستمرة في هذه المناطق

ولا يقلب هذه الإقامة المستمرة إلى إقامة عابرة إلا بترتيب عليه جرماته من الحصول على هذه المكافأة لأن المانيك في كلا الحالتين لا يوفى أجره محل إقامته الأصلي فلا يصطحب أسرته معه إلى خارج مقر عمله خلال فترة النذب أو التكليف بمهمة مصلحة ، ولأن كلا من النذب والتكليف بمهمة مصلحة إجراء مؤقت بطبيعته .

ولا أدل على ذلك من أن المادة ٤٣ من قانون تنظيم المعلمين - الخنبيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز نسخب التعامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو في وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو مؤسسة أو هيئة عامة أخرى إذا كانت حرفة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

ويتم النذب بقرار من الوزير المختص وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد .

كما تنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر وبمصاريف الانتقال على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمهمة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيما عدا أفراد القوات المسلحة فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينيبه وفي الجالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يتجاوز الشهرين يجوز — إذا رغب الموظف — أن يصرف إليه استمارات سفر له ولعائلته وتقبل مناعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يضرب إليه بدل سفر عن مدة الانتداب و تعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر .

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة أشهر .

وعلى فلك عن المعلم الذي يندب بصفة مؤقتة إلى جهة خارج هذه المناطق المقرر لها هذا البدل أو يكلف بمهمة مصلحة خارجها لا يجوز حرمانه من البدل وذلك ما لم تطل مدة النذب فيصبح بمثابة نقل يترتب عليه اعتبار محل الإقامة للوقت للترتب على قرار النذب محل إقامة دائمة وذلك يستفاد من صرف استمارات سفر له ولعائلته ونقل ماله على نفقة الحكومة

أو انتهاء المدة التي يجوز منح راقب بدل السفر عنها أو غير ذلك من ظروف وملابسات يتم على تغير الصفة المؤقتة للنائب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز حرمان العاملين بالمناطق المقرر لها بدل الإقامة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن من إبدل المقرر لهم بسبب تكليفهم أداء مأمورية خارج هذه المناطق أو نديهم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك بما لم تبطل مدة النائب فيصبح بمثابة نقل يرتب عليه اعتبار محل الإقامة المؤقت المترتب على قرار التسحب محيل لبقية دائره.

(فتوى ٦٥٦ في ١٠/٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

اختلاف مناط الاستحقاق لبذل الإقامة عن بدل طبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

لما كانت الحكة التثريبية التي أمات تقرير بدل الإقامة للعاملين في محافظة سيناء - وهي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظة وتمويضهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها - هي ذات الحكة التي أستخدمها المشرع من تقرير بدل طبيعة العمل لهم ، إلا أن مناط استحقاق كل منهما يختلف عن الآخر ففي بدل الإقامة لجأ المشرع الى معيار جغرافي وإداري محدد هو معيار المحافظة فاشتراط أن يكون العامل من العاملين بمحافظة سيناء ، في حين أنه لجأ بالنسبة لتحديد مناط استحقاق بدل طبيعة العمل الى معيار جغرافي فاشتراط أن يكون العامل من العاملين في إحدى المناطق الحرة أو التي تحرر مستقبلا من شبه جزيرة سيناء بغض النظر عن التبعية الإدارية لهذه المناطق ، يؤكد ذلك أمران أولهما استخدام المشرع لاصطلاح مناطق « وهو يدل جغرافيا على مكان معين ليس يلزم أن

يكون له مخطول إداري محدد بمكس اصطلاح « محافظة » فهو ذات مخطول جغرافي وإداري ، وثانيهما ما جاء بالمذكورة الأيضاحية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ من أنه « ولما كان منح هذه الامتيازات للمواطنين المدنيين الذين يدفعون للميل بشرق القناة يعطى دفعة منسبة وفعالة لهم » ..

ويترتب على ذلك أنه ينقل الصيغة الإدارية لقسم القنطرة شرق من محافظة سيناء إلى محافظة الإسماعيلية — وهي ليست من المحافظات «التقنية» — تحصر استعادة المملين بهذا القسم من أحكام القرار الجمهوري رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لتخلف مناطق الاستحقاق لها بالنسبة لبذل طبيعة الميل فيستمررون في صرفه بالشروط والقيود الواردة في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وأهمها استمرار إعلان حلة الطوارئ بمحافظة سيناء وذلك إلى أن يلغى التمس المتاح لهذا البذل أو يحدد بالطريق القانوني .

(فتوى ١٠٠٩ في ١٠/٢٨ / ١٩٨٠)

الفصل الرابع

ببذل انتقال

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تقرير ببل انتقال ثبت لبعض أطباء القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية — علة ذلك هو تعويضهم جزائيا ببذل ثبت نظرا ما ينفقونه في الانتقال الى منازل المرضى — هذا البذل مزية من مزايا الوظيفة المسلمة بنوط منحة بتواتر الحكمة التى دعت الى تقريره — لاقتصد من تحديد البذل بببلغ ثبت أن مقداره معين سلفا بصفة اجسالية متى تحقق سببه — عدم جواز منحه لقاء أعمال اضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية .

ملخص الحكم :

أن ببل الانتقال إنما تقر منحه لبعض أطباء القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية بالإضافة الى ما يتقاضونه من مرتبات لحكمة اتمحت عنها المخدرات المتعاقبة التى تقدم بها — فى مختلف المناسبات — مدير عام المصلحة الى مجلس ادارتها ووافق عليها هذا الاخر ، وهى تعويضهم بصفة اجسالية جزافية ببذل ثبت مما يتكبدهونه من نفقات نظير الركائب التى يتحملونها فى انتقالهم خارج مقر عملهم الرسمى للقيام بزيارات منزلية الكشف على المرضى من موظفى ومستخدمى وعمال المصلحة الذين يتقدمهم المرضى من تقديم أنفسهم الى أطبائهم بالعيادات المصلحية . واذ كانت علة تقرير ببل الانتقال هذا هى الانتقال الفعلى الى منازل هؤلاء المرضى لزيارتهم فان شرط استحقاقه هو القيام بهذه الزيارات ، ويتخلف هذا الشرط بانتظامها ، ويتحدد التعلق الزمنى لاستحقاق هذا البذل بمجردا بحكم طبيعته شهر بشهر ، بقطع النظر عن الزيارات أو الانتقالات العارضة فى الشهور الأخرى قلت أو كثرت ، ذلك أن هذا البذل هو مزية من مزايا

الوظيفة العامة منوط منحه بتوافر الحكمة التي دعت الى تقريره وهي عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن يفتحه في سبيل أدائها ، لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمل التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، والمعدلة بقرارى المجلس الصالحين في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، على أنه « يحق لموظفى الحكومة ومستخدميها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا الى صرفها في خدمة الحكومة عن اجرة السفر بالسكك الحديدية او بالمرাকাى او بالترامواى ، وعن اجرة نقل امتعتهم بالسكك الحديدية او بالمرাকাى ، ومن اجرة العربات او الركائب وعن نقل الامتعة وحملها وشيئلتها ... » ، كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهي التي صدر تنفيذها لها فيما بعد قرار رئيس الجمهورية باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ — نصت في صدرها على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي تكبدها في سبيل الانتقال لتفدية مهمة حكومية ... » . والاصل أن يقف هذا البديل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر طبيب المصلحة الى انفاقها في سبيل انتقاله للزيارات المنزلية التي يؤديها بنفسه لعيادة المرضى والمصابين أو اسمعائهم ، الا أنه رأى — من قبيل التيسير في الاجراءات والمحاسبة وتبسيط اعتبارات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية — جعل مقدار هذا البديل ثابتا بطريقة جزافية ، كثرت الزيارات أم قلت ، ما دامت قد تحققت .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٠)

قاعدة رقم (٢١١)

المسألة

مطالبة طبيب بمصلحة السكك الحديدية ببذل انتقال عن فترة معينة — استحقاقه لهذا البذل عن المدة التي تضمنت انتقالاته لزيارات منزلية فقط — كونه بالزيارات المنزلية نيلاً عن زملائه أثناء اجازاتهم لا يمنع من

استحقاقه لهذا البدل — وجوب استئصال ما يتلفه الموظف فعلا من بدل انتقال من قيمة هذا البدل .

ملخص الحكم :

إن المزد من صرف بدل الانتقال هو حصول الزيارات المنزلية التي هي شرط استحقاق البدل . ولما كانت الكشوف الشهرية المعمة من المدعى الى المصلحة عن المدة موضوع المنازعة ، من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، قد بلغت خمسين كشفا ، منها كشوف عن أربعة اشهر فقط هي التي تضمنت انتقالات لزيارات منزلية ، بلغ مجموعها سبعة وعشرين زيارة دون باقي الكشوف ، فإنه لا يستحق بدل انتقال إلا عن هذه الاشهر الأربعة فقط . ولا يغير من هذا أنه قام بالزيارات المنزلية خلالها نيابة عن بعض زملائه أثناء إجازاتهم ، ما دام قد تحقق فيه شرط استحقاق البدل ، وما دام الثائب بالأجزة لا يتقاضى هذا البدل ، بل ينتقل صرعه الى الغائم بعمله بما يرتفع معه اعتراض عدم كفاية الاعتماد المالي . بيد أنه لما كان قد مقاضى بدل انتقال عن المدة المذكورة فإنه يتعين استئصال ما قبضه بالفعل من قيمة البدل الكامل المستحق له عنها والذي قضت له به المحكمة الإدارية بحكمها المطعون فيه من جانب المصلحة (وزارة المواصلات) أمام محكمة القضاء الإداري التي لا تزال بمنظورة ، ومن ثم فإن كلا من حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه وحكم المحكمة الإدارية يكون قد جانب الصواب ، الأول فيما قضى به من استحقاق المدعى لمرتب الانتقال الثابت بوقوع ٧٢ جنيتها سنويا من تاريخ قبضه بالعمل بالقسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والثاني فيما أغفله من القضاء بخضم ما سبق منحه للمدعى من مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الأربعة اشهر التي قام فيها بزيارات منزلية ، والتي قضى له بحقيقته في صرف بدل انتقال عنها ، ويتعين — والحالة هذه — القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ، واستحقاق المدعى لمرتب الانتقال المقرر بمقتضى قرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وذلك عن مدة الأربعة اشهر فقط التي قام فيها بزيارات منزلية خلال الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بعد خصم ما سبق صرعه اليه من هذا البدل عن تلك المدة ، منعا لادراج البدل الذي لا يجوز أن يتمدد بالتكامل ، وليس معنى تحديد رقم

تلبت في هذه الحالة أن يكون البدل مستحقا دائما ، وقعت الزيورات في شهر
ما أم لم تقع ، لتعارض ذلك مع الحكمة التي قام عليها منحه ، وهي رد
المصروفات التي أنفقها الطبيب في انتقال تم بالفعل ، بل معناه أن بتسديره
محين سلفا بصفة اجبالية متى تحقق سببه . ومتى كانت غايته محددة على
هذا الوجه ، فلا يسوغ الاعتراف بها الى منحه لقاء جهود أو أعمال اضافية
تخرج من نطاق هذه القلية مهما بلغت مشقتها ، ذلك أن الموظف طبقا لما
نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة — مكلف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وامتعة ،
وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليفه
بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة
العمل ذلك .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت — مناط استحقاق موظفي مصلحة الضرائب إياه
— هو أن يتم الانتقال فعلا — كون الوظيفة مما تقتضي الانتقال بطبيعتها —
لا يكفي التحقق شروط الاستحقاق .

ملخص الفتوى :

تضمنت مذكرة اللجنة المالية رقم ١٠/١٥ مالية المرفوعة الى مجلس
الوزراء ما يلي : سبق أن وافقت وزارة المالية في اكتوبر سنة ١٩٤١ على
تقرير مرتب انتقال للمووري مصلحة الضرائب ومساعدى الملوورين على
النحو الآتى . . مع ضرورة استيفاء الشروط الآتية : أن يقدم كل منهم كشفا
اسبوعيا بجميع ابتغالاته ومصاريفه لحضرة مديره المحلي حتى يستطيع
حضرته مراقبة الاعمال وخط السير ٢٠٠٠ — مرتب الانتقال هذا هو كل
با يمكن صرفه سواء زادت مصاريف الانتقال على ذلك أو نقصت عنه .

وقد استمر صرف هذا المرتب من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ الى ان اصدرت المصلحة امرا بليقاف صرفه من أول فبراير سنة ١٩٤٥ والاستعاضة عنه بصرف الاجور الفعلية لتجولات المأمورين ومساعدتهم وذلك لارتفاع اجور كافة وسال النقل وقلتها . . وضمن حسن سير العمل تقترح المصلحة تقرير مرتب الانتقال ثابت للموظفين الفنيين جميعا مخيرين ومأمورين ومساعدى مأمورين على اختلاف درجاتهم وكذلك المفتشين الإداريين لأن طبيعة اعمالهم مماثلة لعمل حضرات الموظفين الفنيين من حيث الانتقال ، فضلا عن ان للناحية الادارية اهميتها القصوى في حسن سير العمل بالمصلحة بصفة عامة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على منح الموظفين الفنيين وكبار موظفى المصلحة والمحصلين ومندوبى الحجوز مرتب انتقال حسب الفئات المشار اليها في هذه المذكرة ، وذكرت اللجنة المالية ان هذا المرتب يعتبر نظير الانتقال في داخل منطقة العمل ويصرف اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩/١٢/١٩٤٩ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

ويخلص مما سلف أن مرتب الانتقال انها تقرر منحه لبعض موظفى مصلحة الضرائب لحكمة معينة انصحت عنها في جلاء وفي صورة لا يعطوها غيوض مذكرة اللجنة المالية وهى تعويضهم بصفة اجمالية جزائية ببذل ثابت عما يتكبذونه من نفقات في انتقالاتهم خارج عملهم الرسمى لأداء اعمال موظفيهم ومن ثم يكون الانتقال الفعلى هو مناط استحقاق هذا الراتب ، وقد اقرت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٩ وقد جاء بالسبب هذا الحكم انه اذا كتبت ملة تقرر بدل الانتقال هى الانتقال الفعلى فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا ويتخلف هذا الشرط بعدم تحقق هذا الانتقال ، ويتحدد النطاق الزمنى لاستحقاق هذا البذل متجددا بحكم طبيعته شهرا بشهر بقطع النظم عن الانتقالات الحاصلة في الشهور الاخرى تلت أو كثرت ذلك أن هذا البذل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة بنوط منحه بتوافر الحكمة التى دعت الى تقريره وهى عدم تحميل

الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته ان ينفقه في سبيل ادائها لا ان يكون مصدر ربح له . ومن اجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسه المنعقدة في ٢٥ من اكتوبر ١٩٢٥ على انه « يحق لموظفى الحكومة ومستخدميهما ان يسترفوا المصاريف التي اضطربوا الى صرفها في خدمة الحكومة عن اجرة السفر بالنسك الحيدية او بالمراتب او بالترامواى . . الخ » كما ان المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهى التي صدر تنفيذها لها فيما بعد قرار من رئيس الجمهورية باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » .

والاصل — مسنداً ما تقدم — ان يقف صرف مرتب الانتقال عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف الى انفاقها في سبيل انتقاله لتأدية اعمال وظيفته ، بيد انه رؤى من قبيل التيسير في الاجراءات والحاسبة وتدبير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في مصلحة الضرائب — جعل مقدار هذا المرتب ثابتاً بطريقة جبرائية كثرت الاعتقالات او قلت ما دامت قد تحققت بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون المرتب مستحقاً دائماً وقعت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لعمارض ذلك مع الحكمة التي اقيم عليها منحه وهى رد المصروفات التي انفقها الموظف في انتقال تم بالفعل ، بل معنى تحديد المرتب برقم ثابت ان يتداره معين بصفة اجبالية ويستحق متى تحقق سببه .

وفضلاً عما تقدم فان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وينا على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمخيلة مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصاحبة ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً » . وظاهر من هذا النص ان راتب الانتقال انما يستحق كمقابل لتفقات انتقال تمويهاً عن فئات انتقال فعلى يقتضى استعماله احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً ، ومن ثم يكون الرد في استحقاق هذا الراتب هو حصول الانتقال فعلاً .

.. ويخلص من كل ما تقدم ان راتب الانتقال مقرر لمواجهة ما ينفقه الموظف عملا في انتقالاته التي يقتضيها القيام به. فلا يجوز توجيهه الى غير هذا الغرض كما لا يكفي لاستحقاق هذا الراتب ان تكون الوظيفة مما تقتضى الانتقال حسب طبيعتها وانما يتعين لاستحقاقه ان يتم الانتقال عملا .

هذا لنتهى الرأى الى انه يشترط لاستحقاق راتب الانتقال المشار اليه ان يتم الانتقال عملا فان تخلف هذا الشرط فلا يستحق الراتب عن الفترة الزمنية المقرر عنها على نحو ما قضت به المحكمة الادارية العليا .

(فتوى ٧٥٣ في ١٩/٩/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

مرتب الانتقال الثابت الذى كُن مقررًا لموظفى مصلحة الضرائب قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يستحق المقابل خلال فترة استدعائه بخدمة الإحتياط .

ملخص الحكم ٢

ان مرتب الانتقال الذى وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ هو فى حقيقته بدل انتقال ثابت يصرفه لموظفى مصلحة الضرائب تعويضاً لهم عما يتكبدهم فى سبيل الانتقال لخدمية وظيفتهم ولا يعتبر تبعاً لذلك من المزايا المالية التى احتفظ بها القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لضابط الإحتياط المستدعى ولا يدخل فى مفهوم الماهية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ وشأنه فى تلك شأن بدل الانتقال الثابت الذى يصرف لغيرهم من الموظفين طبقاً لاحكام لائحة بدل السفر الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وقد أكد والصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ . وقد أكد هذا المفهوم الصحيح لمرتب الانتقال قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى نص فى مادته الاولى على تعديل تسمية مرتب الانتقال الثابت

المقرر لوظفي مصلحة الضرائب الفنيين والمفتشين الإداريين ومندوبي الحجز والمحصلين بما يجعله بدل طبيعة عمل يعمم صرمة لهذه الفئات لفئة درجة مدير عام كما نص في المادة الثانية على منح هذا البديل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ وقضى في المادة الثالثة « باتقرار ما تسم صرمة من مرتب انتقال موظفي مصلحة الضرائب الفنيين الذين أشار اليهم ديوان المحاسبة من أن وظائفهم لا تستدعي الانتقال المستمر والمتواصل وذلك من تاريخ صدور لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لسنة ١٩٥٨ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ » وتبعها لصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر نصرت اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ طبيعة مرتب الانتقال المقرر لموظفي مصلحة الضرائب من تعويض للموظف مقابل المصروفات الفعلية الى بدل طبيعة عمل وميزة مالية قد قامت مصلحة الضرائب — حسبما يتضح من أوراق الطعن — بصرف هذا البديل الى المدعي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ بعد أن حجبه عنه بحق قبل هذا التاريخ .

(طعن ٢٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٧١)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

بدل الانتقال التبعي المخصوص عنه في المادة ٣٥ من القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن بدل السفر ومصاريف الانتقال — بحسبة تزيده — هي تعويض العاملين بصفة اجمالية جزائية عما يتكبذونه من نفقات تقتضيها انتقالاتهم الفعلية الى مقر عملهم الرئيسي — شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا — اثر ذلك عدم جواز صرف هذا البديل عن فترة الاجازات فتخلف هذا القسط — لا محل للقياس في هذا الشأن على حالات خاصة مغايرة في ظروفها .

بأنص القانون :

ان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير

المالية والاقتصاد وبناءا على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، ولا ينح هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواسلا متكررا » .

وإن السيد وزير الخزانة قد وافق بكتابه المؤرخ ١٩ من يونية سنة ١٩٦٢ الموجه للسيد الدكتور وكيل وزارة الصحة على منح بعض طوائف العاملين راتب انتقال ثلثا بالفئات التي حددها .

ومن حيث أن بدل الانتقال الثابت هو ميزة من مزايا الوظيفة المسماة منط استحقاقاتها رهن بتوفر الحكمة التي دعت الى تقريرها وهي تمويض العاملين بصفة اجمالية جزائية عما يتكبونه من نفقات تقتضيها انتقالهم في وقت عملهم الرسمي لاداء أعمال وظائفهم بشرط استحقاقه هو الانتقال فإذا لم يتم الانتقال تخلف هذا الشرط ومن ثم لا يسوغ صرف البديل المذكور لمن قرر لهم الا بقدر المدة من الشهر التي يقومون فيها بالعمل ، دون تلك التي كانوا خلالها في اجازة أيا كان نوعها والا أصبح هذا البديل مصدر ربح للعاملين ووجه الى غير الغرض منه الامر الذي تنتفى معه علة تقريره ، وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ في شأن بدل الانتقال الثابت لموظفي مصلحة الضرائب، وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، ولا وجه في هذا القياس على مرتبات أخرى بذاتها مغليرة في ظروفها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق العاملين من الأطباء والمراقبين الصحيين والحكيمات لبديل الانتقال الثابت المقرر لهم بحكم وظائفهم وذلك عن أيام الاجازات .

(غنوي ٧٠ في ١٩/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عدم احقية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المتقدين للعمل باحدى كليات الجامعة بالاقلية بعد انقضاء مدة السنة الأولى من ندمهم ليدل انتقال ثابت طبقا للمادة ٢٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ملخص الفتوى :

المستند من نص المادة ٢٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ان استحقاق بدل الانتقال مفوط بشغل العامل وظيفة يستلزم القيام باعمالها المضلحة استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا . بينما ان قيام اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المتقدين للعمل باحدى كليات الجامعة بالاقلية بالسفر الى بقار تلك الكليات لايتعلق بوظيفتهم الاعلية وبإداء اعمالها بصفة متواصلة ومتكررة . ومن ثم يكون مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت وفقا لحكم المادة ٢٥ من اللائحة المشار اليها قد تخلف في حقهم . وبالتالي لا يجوز تقرير هذا البديل لهم .

(ملف ١٠٠٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧ وبذات المعنى من قبل
جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

مناط استحقاق العامل لبذل الانتقال الثابت انظم بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ابران : ١ — شغل العامل لوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة . ٢ — ان يستلزم القيام باعمال الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة .

الكمويض مما يتكبده العامل من مصاريف الانتقال طبقاً لأحكام اللائحة المشار إليها لا يُلغى حكماً واحداً بل تستحدث وجوهه — لكل وجهه ونوع الأحكام التي تنظم شرائط استحقاقه — لا يجوز الخلط بينها استناداً لوحدة الفرض — تطبيق .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة لائحة أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، أن أحكام بدل الانتقال الثابت تحالفاً للمقتان ٢٤ ، ٢٥ ونص أولهما على أنه :

« يجوز بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل .

ويجب أن يضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل .

ولا يمنح هذا البديل إلا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة » .

والمستفاد من هذا النص أن مناط استحقاق العامل لبديل الانتقال الثابت أمران ، أولهما شغل العامل لوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة وثانيهما أن يستلزم القيام بأعمال هذه الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة . وتلكمذاً لئلا نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على وجوب أن يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في دائرتها هذا البديل .

ومن حيث أن السيد المبتشار / لم يكن يشغل وظيفة من وظائف الشركة حيث كان منتدباً للعمل بها في غير أوقات العمل الرسمية ، كما أن العمل الذي كان يباشره عن طريق الذنب وهو إبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليه من موضوعات ليس من طبيعته الانتقال بصفة دورية متواصلة في دائرة معينة لهذا يكون قد تخلف في حقه مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه في المادة (٢٤) من اللائحة المشار إليها .

ولا حاجة فيها إثارة الرأي المخالف من أن بدل الانتقال الثابت الذى كان يصرف للسيد المستشار يخلف في طبيعته عن بدل الانتداب غالواول كان يصرف لسيادته عوضا عما كان يتكده من مصاريف انتقال في سبيل تأييد عمله ، بينما يعتبر الثلثي اجرا مقابل عمل ، لا حاجة في ذلك لأن التعويض مما يتكده العامل من مصاريف انتقال طبقا لأحكام اللائحة المشار اليها لا يأخذ بحسبها واحدا بل تعددت وجوه ومنها مصروفات الانتقال التى نظمت أحكامها المواد من ١٦ الى ٢٢ من اللائحة ، وبذل الانتقال الثابت الذى نظمت أحكامه المادتان ٢٤ ، ٢٥ من اللائحة وغير ذلك من وجوه التعويض ولكل نوع أو وجه من وجوه التعويض أحكامه التى تنظم تعويضه وشرائط استحقاقه بما يوجب عدم الخلط بينها بدعوى أنه يجمعها غرض واحد هو التعويض عما يتكده العامل من مصروفات ولهذا فانه اذا صح أن السيد المستشار يستحق مقابلا عن استدمائه أو وقت العمل الرسمية بقليل ما يتكده من مصروفات الانتقال فالأمر الثالث أن هذا القليل لا يكون في شكل بدل انتقال ثابت لعدم توافر الشروط التى أوجبتها المادة (٢٤) من اللائحة لاستحقاقه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المستشار / في صرف بدل الانتقال الثابت المقرر بقرار مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٦ .

(فتوى ٧١١ فى ١٦/٧/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا بعلاقتها المتخذة في ١٩٧٤/٦/١٥ بخضوع بدل الانتقال الثابت ومن صورته بقابل استخدام السيارة للخصم المشار اليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم الجولات والرواتب الإضافية — المراكز القانونية الناشئة عن نص القانون الذى تنبأ به التفسير يجب أن تكون مطابقة لمعنى وفحوى القرار

التفسير حتى لو كانت تلك المراكز قد تكونت قبل صدور هذا القرار لأن ذلك هو لازم التفسير ونقض الالتزام فيه — يتوجب على ذلك أنه إذا كان قد صرف مقابل استخدام السيارة المستحقة قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار إليه دون هذا الخفض فإن ما أدى في حدود نسبة الخفض يكون قد صرف بغير حق ويتعين استرداده — لا يغير من هذه النتيجة أن يكون الصرف قد تم استفاداً لراى انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — أساس ذلك أن الجمعية العمومية قد استظهرت بهذا الراى في غيبة التفسير التشريعى المشار إليه وقد أصبح من المتعين تطبيق النص القانونى مثار البحث محمولاً على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية وما فى حكمها التى تمنح للعليلين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه فيما عدا بدل السمر وبصاريه الانتقال العائلية وبدل الغذاء وأعالة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب .. الخ ، وقد ثار التساؤل عن مدى خضوع بدل الانتقال الثابت للخفض المقرر بمقتضى هذه المادة فارتأت الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ١٩٧٢/٩/٢٠ عدم خضوع هذا البديل للخفض المشار إليه ، إلا أن وزير العدل تقدم الى المحكمة العليا بطلب التفسير المؤرخ ١٩٧٤/٤/٧ لبيان مدى سريان حكم الخفض المنصوص عليه فى النص المتقدم على بدل الانتقال الثابت والبديل النقدي الثابت (مقابل استخدام السيارة) فقررت المحكمة العليا بجلستها المعقودة فى ١٩٧٤/٦/١٥ خضوع بدل الانتقال الثابت — ومن صورته مقابل استخدام السيارة للخفض السالف البيان .

ومن حيث أن التفسير الصادر عن المحكمة العليا استناداً لاختصاصها بتفسير القوانين المستند من البند (٢) من المادة الرابعة من قانون إنشاءها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ هو تفسير ملزم حيث تنص على أن « تختص المحكمة بما يأتى » :

١ —

٢ — تفسير النصوص القانونية التى تسدئ ذلك بسبب أهميتها أو

طبيعتها ضمنا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما » ومن ثَمَّ فإن المراكز القانونية الثلاثة من نص القانون الذي تناوله التفسير يجب أن تكون مطابقة لمعنى ونحو القرار لأن ذلك هو لازم التفسير ومقتضى الالتزام فيه .

ورتبيا على ما تقدم فإن بدل الانتقال الثابت ومن صوره مقابل استخدام السيارة يكون خلفهما بحكم القانون للخفض المشار اليه وإذا كان قد صرف لمستحقه قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار اليه دون هذا الخفض . فإن ما أدى منه في حدود نسبة الخفض يكون قد صرف بفسر حق ويتمين استرداده ، ولا يغير من ذلك النتيجة أن يكون هذا الصرف قد تم استنادا للرأى الذى كانت قد انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ١٩٧٢/٨/٢ ذلك لأن الجمعية العمومية قد استظهرت هذا الرأى في غيبة التفسير التشريعى المشار اليه ، وقد أصبح من المتعين أن يطبق النص القانوني مثار البحث محولا على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى إحقية وزارة الاوتاف في استرداد مروق بدل الانتقال الثابت التى تم صرفها استنادا الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السابقة .

(فتوى ٢٧٠ في ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت — عدم خضوعه للتخفيض الوارد في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — هو مقابل نفقات فعلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضمانية والتعويضات التى تمنح لبعض العاملين المدنيين

والضخامين المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعتانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والضخامين بوحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل » .

ومن حيث أن العبارات التي وردت في عجز المادة الأولى من هذا القانون وهي تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات .. وقد وردت من العموم واتشمل بحيث يشع حكمها ليشمل جميع أنواع البدلات أيما كانت طبيعتها وأيما كان القصد من تقريرها أعمالاً لمبدأ أن المطلق يرد على إطلاقه ما لم يخصه مخصص ، إلا أننا في الواقع لسنا في مجال إدراج بدل الانتقال الثابت تحت مدلول هذه العبارة إلا هي « البدلات وإنما هذا البديل وإن أطلق عليه هذا الاسم ينقطع فيندرج تحت مدلول عبارة أخرى تصدرت بها هذه المادة وهي « .. فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية .. » وما يؤكد هذا المعنى الرجوع إلى القواعد التي بمقتضاها تقرر بدل الانتقال الثابت للكشف بين ثنائياها عن حقيقة هذا البديل ومعرفة طبيعته سواء في نطاق نظام العاملين المدنيين بالدولة أو في القطاع العام .

وتنص المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أنه « يجوز بقرار من (وزير المالية والاقتصاد) وبإفاء على اقتراح (دوان الموظفين) تقريراً مثبتاً لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنح هذا للرابح إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها المنهجية . استعمال إحدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً » .

كما تنص المادة ٢٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية الخاصة لها (القطاع العام) على أنه « يجوز بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل ويجب أن يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل ولا يمنح

هذا البديل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعى التسييم باعتبارها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة » .

وبين بوضوح من هذين النصين ان المشرع يخلق على بدل الانتقال الثابت وصف مصروفات الانتقال الفعلية نكل منهما يقابل الآخر ويلغى الى يأخذ حكمه وهذا انصاح من المشرع نفسه في جلاء وفي صورة لا يتورها غموض عن بيان طبيعة ذلك البديل وما دام الامر كذلك فلا يجوز ان يكون هذا البديل القابل محل تاويل او تفسير في بيان مخلوله ، ذلك ان تقرير بدل الانتقال الثابت كان لمقابلة المصروفات الفعلية التي يتحملها العامل في سبيل قيامه باعباء وظيفته — فهو لا يقرر الا بعد دراسة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات بسبب انتقال العامل وفي هذا الضوء يقرر البديل ، وهو وان تسور بصفة ثابتة فان ذلك لا ينفي منه حقيقة التي ظمها عليه المشرع ، للعامل لا يلزم بالاتفاق على الوظيفة التي يشغلها ولذا كان حرص المشرع دائما على ان يردد مبدأ استرداد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل اعباء وظيفته اذ لا يجوز ان تشرى الدولة على حساب العامل (المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين المدنيين الملقى) .

وعلى هذا الاساس يتعين النظر الى بدل الانتقال الثابت باعتبار انه مقابل النفقات الفعلية — كما وصفه المشرع — والتي يؤديها العامل وهو يقوم باعباء وظيفته فيجب والحالة هذه عدم المساس به وبالتالي يكون بمناى من التخفيض الذي اتى به القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ — ولا يغير من هذا النظر ان اطلق عليه اسم بدل انتقال ثابت لانه — كما سلف — لا يخرج في واقعته من كونه بمصاريف انتقال فعلية ، اذ انه عبارة عن مبلغ نقدي يقدر للعامل الذي تقتضى اعمال وظيفته الانتقال بصفة متصلة ومتكررة ، وهو وان تحدد سلفا بمبلغ ثابت الا ان هذا التحديد قد روعي فيه — ولا شك — مقدور الانتقالات التي تتطلبها وظيفة العامل والاعباء الملقاه عليه حتى لا يكون ملتزما في كل مرة ينتقل فيها وقد يكون الانتقال مرتين او اكثر في اليوم الواحد بتحرير استمارات الانتقال وما يستتبع ذلك من اجراءات محاسبية متعددة لا دأى لاتخاذها الى ان يتم صرف قيمة المصروفات للعامل .. فلغصده ان من تقدير هذا البديل بمبلغ جزائي هو توسيع اجراءات الصرف في كل انتقال على حدة وهذه التحديد بذلك الصورة لا يغير بلية حل من الأحوال طبيعة هذا البديل وكونه مقابل مصروفات فعلية .

وعلى هذا النهج صارت فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستثنائي للفتوى والتشريع اذ رأت بجلستها المنعقدة في ١٩٦٠/٨/٢٤ وتمشيا مع حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/١٠ رأت انه اذا كانت علة تقرير بدل الانتقال في الانتقال الفعلي فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا ويتخلل هذا الشرط بعدم تحقق الانتقال ويتحدد النطاق الزمني لاستحقاق هذا البديل متجيدا بحكم طبيعته شهرا مشهرا بقطع النظر عن الانتقالات الجسدية في الشهور الاخرى قلت او كثرت فلك ان هذا البديل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط بمنحه بتوافر الحكمة التي دعت الى تقريره وهي عدم تحميل الموظف اذا ما اقتضت طبيعة وظيفته ان ينفقه في سبيل اداها لا ان يكون مصدر ربح له . والاصل ان يقف صرف مرتب الانتقال عند حتى استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يخطر الموظف الى انفاقها في سبيل انتقالاته لتاديه وظيفته، بيد انه رؤى من قبيل التيسير في الاجراءات والمحاسبة وتعبير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل جعل بمقتدار هذا البديل ثابته بطريقة جزائية كثرت الانتقالات او قلت ما دامت قد تحققت بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون البديل مستحقا دائما وقعت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لتعارض ذلك مع الحكمة التي اقيم عليها منحه وهي رد المصروفات التي انفقها الموظف في انتقال تم بالفعل بل معنى تحديد البديل برقم ثابت ان مقداره معين بصفة اجمالية يستحق متى تحقق سببه .. (وكذلك فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٦٦/١/١٢) .

ومن هذا المنطلق اتفقت فتاوى الجمعية العمومية وحكم المحكمة الادارية العليا على ان بديل الانتقال الثابت هو في حقيقته مقابل للنفقات الفعلية التي يتحملها الموظف في سبيل اداء وظيفته وعلى هذا الاساس يتدرج بالطبيعة تحت حلول مصروف الانتقال الفعلية التي تصدرت بها المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ولا تكون بحاجة الى القياس على هذه المصاريف بالنسبة لبديل الانتقال الثابت ما دالم انه يدخل في ملولها وينطوي تحت لوائها . ولا يعبر بالثابت مطلقا اذا سرى عليه خفض الوارد بهذا القانون في حين انه يمثل في واقع امره مصروفات فعلية .

ولا يخفى من فلك حجة ورد في الفكرة الاصلاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه من انه يخرج عن دائرة الخفض بدل السفر ومصاريف

الاحتقال التي لا تحد بمقدار ثابت ، فانه من المتعارف عليه ان المفكرة
الايضاحية للقانون لا تقيد نصا صريحا في القانون او تحد منه او تضيق له
حكما او مقيلا لم ينص عليه القانون ذاته . . . اذ ما دام النص صريحا في
القانون فلا مجال للاتجاه الى المفكرة الايضاحية له لاتقاس حكم بنها او
الوقوف على معنى المشرع او اضافة قيد على النص القانوني . . . والثابت ان
المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ نصت على استثناء مصاريف
الانتقال الفعلية ولم تورد العبارة التي جاءت في المفكرة الايضاحية وهي
« لا تحد بمقدار ثابت » ولهذا ينحى . عدم الضوئل على ما ورد بالمفكرة
الايضاحية في هذا الشأن .

لهذا انتهى راء الجمعية العمومية الى عدم خضوع بدل الانتقال القلبت
المقرر لبعض الرؤساء بالهيئة للخص للخصم عليه في القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٦٧ .

(انتهى ٧٩٥ في ١٩٧٢/٩/٣٠)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

بدل انتقال — بدى خضوعه للضريبة العامة على اليراء — بسدل
الانتقال الثابت الذي يقتضاه الضير التي بوزارة الانسفال لا يعتبر ميزة
نقية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ بل هو يقبل لما
ينص في الانقلاات التي يقتضيها عمله ولا ينح له لفائده الشخصية
— عدم خضوعه للضريبة العامة على اليراء المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة
١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاى بالضريبة
العامة على اليراء ، تحيل فيما يتطو بتحديد اليرادات الخالصة للضريبة
عدا يراد الاطيان والمبلى على القواعد المقررة في شأن وعاء الضريبة

النوعية الخاصة بها ، ولن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ عند
تحديد المبالغ التي تسرى عليها الضريبة ، على المزدبلة وما في حكمها قد
نصت على أنه تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب التسلل
من مرتبكات ومبيعات ومكافآت وأجور ومكافآت وأيرادات مرتبة بمسمى
الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ونقدى
ذلك أنه لما كان وعاء الضريبة العلة على الإيراد يتكون من مجموع أوعية
الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول فيلزم اتباع القواعد المقررة في حين
تحديد وعاء الضرائب النوعية عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة العلة
على الإيراد ، ولذا كان وعاء النوع للضريبة على حسب العلة يتكون من
العناصر الآتية كلها أو بعضها وهي : -

أولا : المرتبكات والمبيعات والمكافآت والإيرادات التي يستولى عليها
صاحب الشأن بمسقة عوزية مما يكون الجانب العملي الخليل لكافة
الصل والقيمة

ثانيا : المكافآت النقدية من مكافآت ومزايا نقدية .

ثالثا : المبالغ النقدية للمزايا العينية وذلك بتقويمها بالنقد .

فلن ذلك يقتضى أن نعرف على طبيعة بدل الانتقال الثابت المتاح
للسيد الخبير الفنى لوزارة الأشغال ، وما إذا كان يعتبر ميزة نقدية تنقل في
الوعاء النوعي للضريبة على المرتبكات وما في حكمها أم أنه لا يعدو أن يكون
ردا لنقلات عملية تكبدها المذكور للقيام بأعماله وظيفته .

والقاعدة أن مرد أخضاع هذه المزايا للضريبة يكون بعرف الغرض من
منحها وما خصصت له صرف عليه فإذا كانت الميزة مخصصة لأوجه نفقات
الموظف الشخصية بمعنى أنها مقررلة لتفمه الخاص أعتبرت من المكافآت
للنقدية التي تخضع للضريبة على المرتبكات وما في حكمها ، أما إذا أريد بتقرير
هذه الميزات مواجهة ما تستلزمه الوظيفة من مطالب ومكافآت لا تدعو إليها
الحاجة في الوظائف الحكومية الأخرى وخصصت بذلك لمواجهة التكاليف
المنطقية بإداء الوظيفة وإقامة العائلة معتم الميزة مغال النفقة ولم يثبت
مجال لأخضاعها للضريبة المذكورة حيث لم تعد الميزة عنصرا من عناصر
كسب المال .

ويبين من تقصى المراحل التي مر بها هذا البديل التقدي التي تمت في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥١. وبعد سحب سبارات وكلاء الوزارات ووكلاتها المسلمين ومن في حكمهم ممن يتقاضون مرتبات أكبر أو مساوية لمرتباتهم وذلك لمواجهة مصروفات الانتقال التي تقتضيها أعمال وظرفاتهم وأنه قدر على أسس المتصرف الفعلي طوال المصام ثم عدلت بذلك هذا البديل بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ويخلص مما تقدم أن مجلس الوزراء حين قرر منع وكلاء الوزارات ومن في حكمهم بدلا نقديا ثلثيا لمواجهة نفقات الانتقال التي تقتضيها وظرفتهم لصالح الدولة لم يكن يستهدف منحهم مزايا خاصة وإنما قرر لهم مبلغ لمواجهة ما يتفقونه في انتقالهم التي تقتضيها أعمال وظرفتهم ، ومن ثم لم يمس لا تعتبر مزايا نقدية مما يخضع لضريبة كسب العمل ويكون نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه على أعناء مرتب الانتقال الثابت من ضريبة كسب العمل يكون هذا النص متناقضا وحكم القانون في هذا الصدد .

ويطبق هذه المبادئ على بدل الانتقال المقرر لمهندسي وزارة الأشغال يبين أنه يقتضي هذا البديل مقابل مصروفات انتقالات تقتضيها أعمال وظرفته كخبر على لوزارة الأشغال ولم يمنع له لتأنيته الشخصية ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر هذا البديل ميزة نقدية مما تخضع لضريبة كسب العمل ، ولا يؤثر في هذا النظر عدم تقديم حساب يبين أوجه صرف ذلك لأن هذا الأمر مما يتصل بتنظيم العمل في الحكومة وقد كانت بالخيار بين طريقتين في هذا الصدد إما أن تؤدي النفقات أولا بأول بناء على حساب يقدم اليها ، أو أن تقدر المبلغ المحتل صرفه جزاءا على أسس المتصرف الفعلي في العلم باعتبارات الطريق الآخر .

ولما كان عدم خضوع بدل الانتقال لضريبة كسب العمل كما بين سلفا يستتبع عدم خضوعه للضريبة العامة على الأيراد ذلك لأن وعاءه بالضريبة يكون من مجموع إوعية الضرائب النوعية طبقا لمعكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٢٩ ، فهي تمتنع للضريبة النوعية على أي نوع من أنواع الأيراد تمتنع تبعا لها للضريبة العامة على الأيراد — على هذا النوع من أنواع الأيراد .

وعلى هذا فإن بطلان الإبطال الثابت الذي تضمنته وزارة الاستقلال العمومية
لخبرتها الفني لا يعتبر من الإزالية. النتيجة المنطوق من عليها في المادة ٦٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، ومن ثم لا يخضع للضريبة القومية على كسب
العمل المتفرزة بالقانون المذكور ، ولا للضريبة العامة على الأرباح المتسيرة
بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

(ملوى ٦٧١ في ١٩٥٩/١١/٥) ..

الفصل الخامس

يسجل بحث

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية — النص في المادة ١٢ منه على منح الباحثين والباحثين الأول بهذه أقسام بدل بحث بواقع عشرين شهرا شهريا — مناهج الإفادة من هذا البديل هو تفرغ الباحثين الأول لهذا العمل طوال اليوم بأقسام البحوث — عدم التفرغ — أو النقل من هذه الأقسام أو تولي أى عمل — خارجها يؤدي إلى الحرمان من هذا البديل .

ملخص الحكم

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية قد نص في المادة ١ — على أن « تنشأ في كل وزارة أو هيئة حكومية تجرى بحوثا علمية لجنة دائمة للبحوث تشكل من الوزير أو وكيل الوزارة رئيسا ومن عدد من الأعضاء يختارون من بين كبار موظفي الوزارة أو الهيئة الفنية ومن الاختصاصيين من الجامعات وغيرها من الهيئات . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص » ونص المادة ٢ على أن تختص اللجنة بما يأتي :

(أ) وضع برنامج مفصل للأبحاث التي يحتاج إليها العمل بقصد حل المشكلات العلمية التطبيقية ووضع الخطة اللازمة لتنفيذها بما يتواءم مع احتياجات التخطيط العام للدولة .

(ب) تحديد أقسام ووحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها .

(ج) متابعة نشاط أقسام ووحدات البحوث والمستغلين بها .

(د) الاشراف المالى والإدارى على أقسام البحوث وتوزيع الاختصاصات بينها » ونص فى المادة ٣ على أن « تعد اللجنة تقريراً كل ستة أشهر على الإقليم عن أوجه النشاط العلمى فى أقسام البحوث ويرفع التقرير الى المجلس الأعلى للعلوم الذى له أن يوصى بتوجيه البحث وجهات معينة تنفق حجج احتياجات التخطيط العام للدولة . كما تعد اللجنة قبل شهر يناير من كل سنة تقريراً يضمن من ترى نظمهم من أقسام ووحدات البحث أو إليها وإعادة النظر فى تحديد عدد المستغلين فيها . » ونص المادة ٥ على أن يلحق بأقسام البحوث باحثون أول باحثون ومساعدين باحثين وعمل بمسائل ومساعدين فنيين . » ونص فى المادة ١٣ على أن « يلتزم الباحث والباحث الأول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بأقسام البحوث طول اليوم ويمنع كل منهما راتباً اضافياً قدره عشرة جنيهات شهرياً بدل بحث . . . ولا يعارض منح هذا المرتب الاضافى مع منح غيره من المراتب الاضافية الاخرى » . ويلاحظ هذه النصوص انه يشترط لاستحقاق الموظف راتباً اضافياً (بدل باحث) ان يتم اختيافه للعمل بأقسام البحوث بصفة باحث أول أو باحث ، وقيامه بالعمل فعلاً بهذه الأقسام مع تفرغه لهذا العمل طول اليوم ، ومن ثم فإن استمراره فى تقاضى هذا المرتب الاضافى رهن بتوافر هذه الشروط فيه ، فإذا ما تخلف أحدهما فى حقه بأن نقل من أقسام البحوث أو تولى عملاً خارجها أو لم يتفرغ للعمل بها فلا يجوز منحه بدل بحث ، وحتى كان ذلك وكان كل من المدعين قد عين مديراً لأحدى الإدارات العلمية بالهيئة ويقوم بعملها فعلاً ، وهذه الإدارات العلمية ليست من أقسام ووحدات البحوث ، وإنما تختص — حسبما تبين من بيانات التوصيف الخالصة بكل منها المقدمة من الهيئة — بالأعمال الفنية المتعلقة بنشاط الهيئة التعمينى ، وهى أعمال ولئن كانت ذات طابع فنى تتطلب خبرات فنية فى هذا المجال إلا أنها لا تعد من أعمال البحث العلمى فى مفهوم القرار الجمهورى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٧ ، فيكون قد تخلف فى حقهم شرط التفرغ وهو يكفى فى حد ذاته لعدم استحقاقهم للراتب الاضافى (بدل بحث) المنصوص عليه فى المادة ١٣ من القرار الجمهورى المشار إليه ، وبالتالي يكون القرار الصادر من الهيئة بابقائهم فى هذا الرتب قد صدر صحيحاً ومتفقاً مع أحكام القسطنطين وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون واجبه الرغض .

مقابلة رقم (١٢١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تقسيم البحوث بالوزارات والهيئات - بدل البحث المخصوص عليه في هذا القرار يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابلة وهو التفرغ للبحث طول اليوم - عدم استحقاق رئيس مصلحة الكيمياء لهذا البدل - أساس ذلك ان رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية تحول بين شاغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بالمسار البحوث طول اليوم ومن ثم ينتفى في حق كل من يشغل هذه الوظيفة سبب استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

يبين من الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تقسيم البحوث بالوزارات والهيئات انه ينص في المادة ١٢ منه على ان يلتزم الباحث والباحث الأول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بالتقسيم البحوث طول اليوم وينح كل منهما راتباً أساسياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً بدل بحث ، أما الخاضعون لكافرات خاصة فلا يمنحون هذا البدل الا اذا كان قد مضى ثلاث عشرة سنة على حصولهم على درجة البكالوريوس ، ويتضح من هذا النص ان المشرع فرض على الباحث والباحث الأول الالتزام بالتفرغ للعمل بالتقسيم البحوث طوال اليوم وتعويضاً لهما عن هذا المجهود قرر منح كل منهما راتباً أساسياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً ، وبهذه المثابة فان هذا البدل يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابلة التفرغ للبحث طول اليوم .

ومن حيث ان رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية لها واجباتها وأعمالها وأختصاصاتها تحول بين شاغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بالتقسيم البحوث طول اليوم ، ومن ثمة ينتفى في حق كل من يشغل هذه الوظيفة سبب استحقاق بدل البحث ، وعلى مقتضى ذلك فان البدل لا يستحق لكل من الدكتور / والدكتور / ... أثناء شغل كل منهما لوظيفة رئاسة مصلحة الكيمياء .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية كل من
الدكتور / لبذل البحث المقترح بالقرار الجمهورى رقم ١١٦٠
لسنة ١٩٥٧ .

(تأوى ٢٧٥ فى ٢٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث
في الوزارات والهيئات الحكومية — نص المادة ١٢ من هذا القرار على أن
يمنح المساعد الفني مرتباً اضافياً قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً ما دام يعمل
في القسم للبحوث — يقتضى هذا الحكم أن المرتب الإضافي يستحق بمجرد
توافر شرط منحه وهو العمل في القسم للبحوث — لا يتطلب الاستحقاق
صدور قرار إدارى به .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة
١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية انه ينص في
المادة (١) منه على إنشاء لجنة دائمة للبحوث « في كل وزارة أو هيئة
حكومية تجري بحوثاً ونص المادة (٢) على أن تختص هذه اللجنة بتحديد
أقسام وحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين
للعمل بها . وتقتضى المادة (٥) بأن يلحق بالقسم للبحوث باحثون ...
ومساعدون فنيون وتقتضى المادة (١٣) بأن يمنح المساعد الفني مرتباً اضافياً
قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً ما دام يعمل في القسم للبحوث . وبؤدى النصوص
المقدمة ما يلى :

أولاً : — أن هذا القرار ناط بالجنة الدائمة للبحوث تحديد أقسام
وحدات البحوث واختيار العاملين بها ومن بينهم المساعدين الفنيين : —

وثانياً لن القرار الجمهوري المشار إليه أنشأ حقاً للمساعد الفني في مرتب اضافي « يعادل المصل » قدره ثلاثة جنيهات ما دام يعمل في اقسام البحوث ، ومقتضى ذلك ان هذا المرتب الاضافي يستحق لهذا الممثل بمجرد توافر شرط منحه وهو العمل في اقسام البحوث اذ يستمد اصل حقه في هذا المرتب من القرار الجمهوري المذكور مباشرة دون ان يتطلب ذلك الاستحقاق مسدور قرار اداري به .

(طعن ٧٣٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١)

الفصل السادس

بذل تنفرغ لور بدل تخصص

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أحقية محيرى واعضاء الإدارات القانونية في تلقضى بدل التنفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أساس بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المالبين المنتمين بالدولة الى حين اعتماد الهيكل الوظيفية للإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة تنص على أن «تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية ...» وتنص المادة الثامنة من هذا القانون على أن « تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق الملم بينها ، وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتى » :

ثانيا : وضع القواعد العامة التى تتبع في التمييز والترقية والنقل والندب والإمارة ... وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتنص المادة (٢٩) من ذات القانون على أن «تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، كما تعتمد هذه الهيكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا

القواعد والاجراءات التى تضعها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون » . وقد الحق بالقانون المذكور جدول مرتبات مديرى واعضاء الإدارات القانونية اعد على غرار جدول المرتبات الملحق بنظامى العاملين بالدولة والقطاع العام الصادرين بالقانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ من حيث بداية ونهية الربط المالى للوظائف ، وقضت القاعدة الاولى من القواعد لواردة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على ان « يمنح شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل :مفرغ قدره (٣٠ ٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل باحكام نظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واللذان تضمننا تعديل فى بداية ونهية الفئات الوظيفية ، كما تم دمج بعض الفئات فى درجة وظيفية واحدة .

وبجلسة ١٩٨٠/٣/١٨ اصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة (٧) سالفه البيان قرارا نص فيه على ان « يتم حساب بدل التفرغ الذى يمنح لاعضاء الادارات القانونية بنسبة ٣٠ ٪ من بداية ربط وظائف الادارات القانونية طبقا لاحكام الجدول المالى المرفق بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، اما من يتقاضى منهم بدلا اعلى طبقا لاحكام الجدول المالى المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيحتفظ بهذا البدل بصفة شخصية حتى يرقى الى فئة وظيفة اعلى » .

ومناد ذلك ان المشرع ناط بلجنة شئون الادارات القانونية وضبح القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة على الا تعارض تلك مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ولوجب اعداد الهياكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الادارات القانونية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون على ان يتم شغل هذه الوظائف وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شئون الادارات القانونية بيد ان اعتماد الهياكل الوظيفية تراخى فلم يتم شغل وظائف الجدول بالفعل ولم تطبق بالتالى البدايات والنهايات المحددة لوظائفه ، لذلك اصدرت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتواها سالفه البيان باعمال احكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الاحوال على العاملين بالادارات القانونية وذلك على الرغم من أن هذا التطبيق لم يكن متعارضا عندئذ مع جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، إلا أنه لما كان مرد أعمال هذا الحكم هو عدم امكن تطبيق جداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت تلك العلة مازالت قائمة بعد العمل بالقانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون واجب الاعمال أيضا بعد العمل بهما وذلك الى حين اعتماد الهيكل الوظيفية للادارات القانونية ، ومن ثم فإن ما تضمنه قرار لجنة شؤون الادارات القانونية من حساب بدل التفرغ المقرر لاعضاء الادارات القانونية على أساس ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفسنت الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات المرفق بقانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يكون صحيحا .

(غنوى ٥١ في ١٣/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبحث :

سرد التشريعات المنظمة لبذل التفرغ المقرر للأطباء الشاغلين لوظائف بالمحكمة — مناط استحقاقه هو شغل الطبيب لوظيفة تلتقي الضرمان من مزاوله مهنته في الخارج — عدم استحقاق هذا البذل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصل الطبيب لقطاعه وتاريخ اعادته الى الخدمة تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار فصله .

ملخص القضية :

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزاري بأنها خدمة الدكتور (.....) الطبيب من الدرجة الاولى بوزارة الصحة لقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما دون اذن أو عذر مقبول . فاقام سيادته الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري طاعنا في قرار إنهاء الخدمة المشار اليه بالإلغاء . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلغاء القرار الخاص بإنهاء خدمته مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وتنفيذا لهذا الحكم أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادته إلى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ما عدا مرتب بدل طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور (.....) بصرف البدل عن المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته إلى الخدمة ، وقدم اقارارا بأنه لم يزاول مهنة الطب أثناء مدة الفصل .

وباستطلاع رأى إدارة الفتوى والشريع لوزارة الصحة بمجلس الدولة رأيت بكتابها رقم ٨٠ المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦١ أن مرتب طبيعة العمل يأخذ حكم المرتب ، وأن المقرر أن الأجر مقابل العمل ، فإذا لم يؤد الموظف عمله فإنه لا يستحق اجرا إلا إذا كان عدم أدائه لعمله راجعا لخطأ من جهة الإدارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فإنه يكون مستحقا لتعويض . غير أنه وإن كان المرتب هو خير أساس لتقدير التعويض إلا أنه لا يرتبط به لزاما ، فقد يساوى التعويض المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف وقد يخلف عنه زيادة ونقصا وذلك تبعا لمقدار الضرر الذي عاد على الموظف بسبب حرمانه من عمله وبالتالي من مرتبه . وانتهت الإدارة إلى أنه إذا أثبتت الوزارة إلى قرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وثبتت من أنه لم يستفد فوائد أخرى خلال هذه المدة ما كان يستفيدها لو ظل في وظيفته ، غلا ماع في هذه الحالة من صرف راتب طبيعة العمل إليه أما إذا لم تستطع الوزارة استظهار الضرر الذي أصاب الطالب على النحو السابق الذكر فبغير أن يلجأ هو إلى القضاء لإثبات هذا الضرر واستصدار حكم بمقدار التعويض الكافي لتغطيته .

غير أن الوزارة ترى أنه وإن لم يثبت لها ما إذا كان الدكتور (....) قد زاول المهنة خلال مدة فصله أو لم يزاولها ، إلا أنه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنوات الثلاث التي ظل فيها بعيدا عن خدمة الحكومة ، فإذا كان قد تقاصر عن ذلك فإنه يجب أن يتحمل نتيجة تقاعده أن بدل طبيعة العمل إنما يمنح للطبيب تعويضا له عن حرمانه من مزاولته مهنته في الوقت الذي يكون فيه موظفا عموما حتى يتفرغ كلية لعمله بالوزارة وهو أمر لم يكن متحققا في الدكتور (.....) طيلة مدة فصله .

ولهذا عرض الموضوع على الجمعية العمومية لبدء الرأي في مدى استحقاق الطبيب المذكور لبذل طبيعة العمل عن مدة فصله .

فبين لها من استعراض وقائع الموضوع وفتوى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة . ان القرار الوزاري رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعادة الدكتور (. . . .) الموصول الى العمل تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في دعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبيه الذي كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك ان استحقاق الراتب رهن بقيام الموظف بالعمل ، فاذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملا لوزارة فانه بداهة واعمالا للقاعدة المنقحة لا يستحق اجرا . وانما قد يستحق الموظف تعويضا اذا ما توافرت مسئولية الادارة بأركانها المعروفة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين هذين العنصرين .

ان للأطباء الحكوميين نظامين متباينين ، نظام الأطباء المتفرغين لاعمال وظائهم وهؤلاء محظور عليهم مزاوله المهنة في الخارج ويمنعون من أجل ذلك مرتب بدل طبيعة عمل . ونظام الأطباء غير المتفرغين لاعمال وظائهم وهؤلاء مرخص لهم في فتح عيادات في الخارج .

وقد نقرر بدل مرتب طبيعة العمل في اول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ و ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ و ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وأخيرا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر في المادة الثامنة منه منح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بانكامل يواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من احكام قرارى مجلس الوزراء السابقين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشر من ذات القرار على جواز نخب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة لنخب كما يجوز نقل الطبيب من وظيفة كل الوقت وفي هذه الحالة تسرى عليه احكام هذا القرار مع حرمانه من بدل لعسادة .

.. ويستفاد من هذه الاحكام امران . الاول ان مرتب بدل طبيعة العمل او بدل التفرغ كما اسماء القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يمنح

للأطباء . لشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة فى الخارج أى 'مُباء كل الوقت . والحكمة من تقرير هذا البذل هو حرمان الطبيب من مزاوله مهنته فى الخارج والثانى أن شغل الطبيب لوظيفة كل الوقت رهس برادة لإدارة وليس متوقفا على رغبة الطبيب . ومن ثم فانه فى كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاوله مهنته فى الخارج ، فانه لا يكون مستحقا لهذا البذل .

ولما كان الدكتور (. . .) أثناء فصله من الخدمة ، حرا فى مزاوله مهنته فى الخارج فانه على مقتضى الحظر المتقدم لا يكون مستحقا لبذل مرتب طبيعة عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة أو لم يزولها اذ أن امتناعه عن مزاولتها كان براءته وحده دون دخل للوزارة . ومن ثم فان هذا البذل لا يدخل ضمن عناصر التمييز من الضرر الذى لحقه من جراء فصله .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتسم الاستشارى الى أن الدكتور (. . . .) لا يستحق بدل مرتب طبيعة عمل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصله وتاريخ اصابته الى الخدمة بوزارة الصحة .

(نوى ١٨٤ فى ١٨/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تغرف للأطباء البشريين وأطباء الأسنان مقصور التطبيق على الأطباء الخاضعين لأحكام قانون نظام موظفى الدولة دون غيرهم من الأطباء الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة — مثال — الأطباء العاملو بالهيئة العامة لتدوين المسسكت الحيوية .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد أعاد تنظيم قواعد وشروط نقل الأطباء البشريين وأطباء الأسنان المصرح لهم بمزاوله المهنة

بالخارج الى وظائف تقتضى الفراغ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٣٤ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم تقتصر تطبيق احكام هذا القرار على الاطباء الخاضعين لاحكام قانون نظام موظفى الدولة دون غيرهم من الاطباء الذين تنظم قواعدهم توظيفهم قوانين خاصة .

ويبين من نصوص القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفى الهيئة المذكورة انه اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ انفكت صلة موظفى الهيئة العامة لشئون سكك الحديدية بأحكام قانون نظام موظفى الدولة وخضع موظفو الهيئة لاحكام النظام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد صدر بالتطبيق لاحكام المادة ٣٤ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه لا يسرى على الاطباء العاملين بالهيئة ولا يحق لهم الاستفادة من احكامه .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبحث ٢

بدل التفرغ المقرر لاطباء البشريين واطباء الاسنان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ — عدم استحقاق هذا الجدل لمن كلف بالقوات المسلحة وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ — استحقاقه لمن يكلف بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ يتمتع القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٦٧/١١/٢١ — اساس ذلك ان المادة ١٧ المشار اليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجزئ للمكلف سوى صرف المرتب او الاجر الاصلى بحسب الدرجة المقررة لوظيفته ولا يمتد حكمها ليشمل الزيادة المتعلقة بالوظيفة كالمجالات وهو ما اوضحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى كلف للعمل بالقوات المسلحة وفقا لأحكام قانون التعبئة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠. ونص المادة ١٧ من هذا القانون على أن تؤدي الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات الاقلية مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم . ولا تحصل الجهات التي يستدعى أو يكلف أو ينوب للمسئول فيها هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال سوى العلاوات والبدلات العسكرية والامتيازات الاخرى المقررة لحامل الرتبة الاصلية المعادلة للرتب الشرفية الممنوحة لهم . « وقد عدلت المادة المذكورة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وجرى نصها بعد التعديل بالآتي « تؤدي الوزارات والهيئات الاقلية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات وأجور موظفيها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » .

وفي ١٩٦٧/١١/١٩ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة ١ على أن يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي « تؤدي الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى العاملين بها طوال مدة استدعائهم أو تعليمهم أو نديهم المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يتقاضونها في جهة عملهم الاصلية قبل الاستدعاء أو التكليف أو الندي » ونص في المادة ٤ على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد نشر القانون بعدد الجريدة الرسمية رقم ٨٨ مكرراً في ١٩٦٧/١١/٢١ وجاء في الفقرة الايضاحية للقانون المذكور على أن الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تؤدي الوزارات والهيئات الاقلية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها وعمالها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » ولما كانت غالبية العاملين الذين يكلفون أو يستدعون أو يندبون للعمل بالقوات المسلحة أو المجهود الحربي يتقاضون من جهات عملهم الاصلية بدلات مالية وعلاوات معينة لها صفة الدوام تمثل في مجموعها جزءا كبيرا من دخولهم بالنسبة لما يؤدي اليهم من اجور ومرتبات اساسية لا تكفي لتغطية نفقات معيشتهم الضرورية . ونظرا لان الجهات لا تؤدي اليهم في حالة الاستدعاء أو التكليف أو الندي سوى الاجور والمرتبات الاساسية وذلك التزاما بحدود

الخص مسالف الذكر مما أدى الى حرمانهم من البدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام التي تشكل جزءا كبيرا من دخولهم وبذلك أصبح الاستدعاء أو التكليف لخدمة القوات المسلحة يشكل ضررا ماديا عليهم . ونظرا الى أن هؤلاء العاملين يمثلون عنصرا من العناصر الهامة والحيوية في خدمة المجهود الحربي بما يبذلون من طاقات وتضحيات في مختلف الظروف مما يتعين معه كفاءة العيش لهم ولاسرهم بضمن اقتضائهم للحقوق التي كانوا يحصلون عليها قبل التكليف أو الاستدعاء أو النذب . حفاظا على كيان هذه الأسرة طوال مدة اشتغالها عليها بالقوات المسلحة أو المجهود الحربي . ولما كان النص المشار اليه لا يتسع بصيغته الحالية لاداء هذه الحقوق لذلك أعيد المشرع القانون المرافق » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجيز للمكلف سوى صرف المرتب أو الأجر المحدد للعامل بصفة أصلية بحسب درجة وظيفته ولا يمتد حكمها ليشمل المزايا المتعلقة بالوظيفة كالبدلات فلم يكن من الجائز إلزام الجهة المكلف منها العامل أن تدفع له زيادة عن أجره أي بدل أو طبيعة عمل وهذا مما دعا المشرع الى تعديلها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ليتسع النص ليشمل اقتضاء البدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام للحكمة التي تخفيها المشرع والتي انضمت عنها المذكورة الايضاحية للقانون :

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن المسمى لا يستحق البديل المقرر لوظيفته خلال مدة تكليفه بالقوات المسلحة طالما أن هذا البديل لم يقرر إلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ والمدة المطالب بها كلها تقع في نطاق زمني سابق على العمل به . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذات النتيجة فيكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن المثلل في غير محله وخليفا بالرفض .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبحث :

استحقاق اعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بكلية الطب
البيطري بحدل تفرغ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦
بالنفلت المقررة فى المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

باستعراض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان يبين أن المادة ٨ ننص على أن
" يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى
الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيه سنويا كما تنص
المادة ١١ من ذات القرار على أن " يجوز نحب أطباء نصف الوقت الذين
تتطلب وظافهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم بمقابل تعويضهم
بدل عيادة فى مدة النحب وفقا للفئات التالية . وتحدد هذه الوظائف بقرار
من الوزير المختص ١٨٠ سنويا للأطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة ،
٣٠٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الرابعة ٣٦٠ جنيه سنويا للأطباء من
الدرجة الثالثة ، ٤٨٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الثانية
وما بعلوها ٤ ويحرم الطبيب المنتحب من هذا البدل عند الغفاء ،
النسب " واستعرضت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل تفرغ للأطباء البيطريين وتنص المادة (١)
" على أن " يمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف
تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة فى الخارج ، بدل التفرغ بالكامل بنفس
الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان " .

كما تقتضى المادة ٢ من ذات القرار بأن " يصدر الوزير المختص قرارا
بتحديد الوظائف التى تقتضى التفرغ والتى يمنح شاغلها البدل المشار
إليه فى المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

كما استظهرت ان رئيس جامعة القاهرة أصدر القرار رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بصرف بدل التفرغ المتخصص عليه بالمادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه مخفضا بمقدار الربع لاعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاينة لها بكلية الطب البيطرى وللأطباء البيطريين بكلية الطب البيطرى ومستشفى الحيوان التابعة لها .

ومناد ذلك ان المشرع طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ آتف الذكر منح للأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان .

وهذا لتنظيم المقرر في القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ اذ قررت المادة ٨ منه منح الأطباء البشريين وأطباء الاسنان الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بغئة موحدة قدرها ١٨٠ جنيها سنويا ، كما قرر في المادة ١١ منه منح أطباء نصف الوقت للذين ينبغيون للعمل كل الوقت بدل عيادة في فترة النخب بفئات مدرجة على أن يحرم الطبيب من هذا البديل عند الغاء النخب .

بذلك فإن الأطباء البيطريين الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج يستحقون بدل التفرغ المتخصص عليه في المادة ٨ أما المادة ١١ فلا يجوز تطبيقها على الأطباء البيطريين الذين لا يسرى في شأنهم نظام الطبيب طول الوقت .

(ملف ٩٥٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

بدل التفرغ المقرر للمرضات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بغئة خمسة جنيهات شهريا للعاملات بمحافظتى القاهرة

والاسكندرية ويطة ستة جنهات شهرها للعلات بالمحافظات الاخرى
— المرزات العلات بالاقاليم الموفدات فى بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة
والاسكندرية — استحقاقهن للبدل على اساس النسبة المقررة للعلات
بالاقاليم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ فى
شان رفع مستوى المرزات بالمستشفيات معدلا بالقرار الجمهورى رقم
١٤٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أن « تمنح خريجات مدارس التمريض اللاتى يشغلن
وظائف التمريض او تعليم التمريض فى الحكومة او الهيئات العامة بمحافظتى
القاهرة والاسكندرية بدل تفرغ بواقع خمسة جنيهات شهريا وبواقع ستة
جنيهات شهريا للمستغلات بالمحافظات الاخرى بشرط قيامهن بالامباء
المخصصة لوظائفهن عملا » . وقد عمل بهذا النص المعدل اعتبارا من
١٩٦٥/٩/١٤ . وقد لاحظت شعبة الجهاز المركزى للمحاسبات بطنطا أن
بعض مديريات الشؤون الصحية بالاقاليم قد اوفدت بعض المرزات العلات
بها فى بعثات داخلية بالقاهرة والاسكندرية وقامت بصرف بدل التفرغ
المستحق لهن بالفئات المقررة للعلات بالاقاليم وليس على اساس الفئات
المقررة للعلات بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم البعثات والاجازات لدراسية تنص على أن «تقرر
اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذية القواعد المالية
التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية
والداخلية والموفدون فى اجازات دراسية او الحاصلين على منح للدراسة
او التخصص » .

وطبقا لهذا النص فقد صدر لقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة
المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف
وقد نصت المادة ٢٢ من الفصل الثالث من هذه اللائحة على أن «يتقاضى

عضو البعثة الداخلية من ميزانية البعثات مرتبته : (١) بصرف لعضو
البعثة الموظف مرتبته والبدلات الإضافية بعد استئصال الاستقطاعات
القانونية بأنواعها المختلفة (ب) » .

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النص فإن عضو البعثة الداخلية يستحق
البدلات المقررة للوظيفة التى يشغلها ، وهذا النظر فضلا عن كونه يستند
الى صريح نص المادة السالف ذكرها فإنه يتفق كذلك وما انتهت اليه الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى جلستها المنعقدة فى ٢ من مايو سنة
١٩٦٧ من حيث استحقاق المهندس القائم بلجاجة دراسية للبذل المقرر
لوظيفة باعتبار أن الاجازة ابا كان نوعها لا تقطع صلة العامل بوظيفته وان
مركز القائم بلجاجة مصرح بها قانونا لا يختلف عن مركز القائم
بالعمل وبالتالي يستحق البذل المقرر لوظيفته خلال مدة الاجازة
الدراسية ما دام أن قانون البعثات لم ينص على حرمانه منه ، ومن ثم فإنه
يكون من باب أولى أعمال ذات الرأى بالنسبة الى العاملين الذين تتولى جهة
الإدارة بنفسها إيفادهم فى بعثات داخلية للإفادة من التأهيل الذى يحصلون
عليه خلال مدة الإيفاد فى المجالات التى يعملون بها .

أما من ناحية فئة البدلات المستحقة لهم فإن العبرة فى تحديدها تكون
على أساس الفئات المقررة من هذه البدلات لوظائفهم الأصلية ما دام أن منحهم
هذه البدلات يقوم على أساس حقهم فى الاحتفاظ بالبدلات المقررة لوظائفهم
التي يشغلونها خلال مدة الإيفاد . والقول بغير ذلك من مقتضاه ان إيفاد
هؤلاء المرضعات على النحو المتقدم يقطع صلتهم بعملهم الاصلى ويجعل
هذه الصلة مرتبطة بجهة أخرى هى القاهرة والاسكندرية ، ومؤدى ذلك انه
لو لم يكن العمل فى هاتين المحافظتين مقرر له بدل "صلا مان إيفادهن اليهما
يؤدى الى حرمانهن من البذل المقرر للعاملات بالاقليم الامر الذى لا يتفق مع
ما ذهبت اليه الجمعية فى فتواها سالف الذكر من أن الاجازة الدراسية لا تقطع
صلة العامل بوظيفته وان مركز القائم بلجاجة مصرح بها قانونا لا يختلف عن
مركز القائم بالعمل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المرضعات الموفدات
فى بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة والاسكندرية لبذل المقرر لهن بمقتضى

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٠ بالفئة المقررة للمرضات المعاملات بالاتاليم .

(ملف ٥٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى المرضات بالمستشفيات القص فيه على منح خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة والإسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهاً والمشتغلات بالمحافظات الأخرى بواقع ٦ جنيهاً شهرياً بشرط قيامهن بالأعباء المخصصة لوظائفهن فعلاً — منوط الإفادة من هذا القرار هو التخرج من مدارس التمريض والقيام بالأعباء المخصصة للوظيفة عملاً بأحدى المستشفيات أو الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لاية وزارة أو جهة حكومية أخرى كالأحداث الجميمة ، إما من لا تتوافر فيهن هذا الشرط من الحكيمات والمولات ومساعديات المولات بالوحدات الجميمة فيطبق في شأنهن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بمنحهن بدل حرمان بواقع ٣٦ جنيهاً سنوياً .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه في ١٤/٢/١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى المرضات بالمستشفيات ونص في المادة ١ على أن " تمنح خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة وبالإسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهاً ، وللمشتغلات في المحافظات الأخرى بواقع ٦ جنيهاً شهرياً بشرط قيامهن بالأعباء المخصصة لوظائفهن فعلاً " وأوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار بأنه يهدف الى رفع مستوى التمريض في المستشفيات وغيرها من الوحدات الحكومية عن طريق رفع مستوى القائمات ولقائمين بهذه الخدمة تشجيعاً لهم على المشى في أعمالهم بنفوس راضية مطمئنة اذ أنه لا شك في أنه يعتبر من دعائم رفع مستوى الخدمة بالمستشفيات بصفة عامة العناية بالتمريض ورعاية القائمين على شأنونه حتى يمكن ان يؤدي هذا الشرط من الخدمة الطبية على أحسن

وجه ... » وفي ١/٢١/١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة بدل الحرمان من مزاولة المهنة ونص في المادة ١ على أن تمنح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات من الدرجة الثالثة وما يعلوها من درجات بالوحدات المجبة بدل حرمان مزاولة المهنة بمواقع ٣٦ جنبها سنوياً تصرف مشاهرة مع اقرار ما تم صرفه لهن من هذا البديل في الماضي منذ بدء ادراجه في ميزانية الوحدات المجبة ونص في المادة ٢ على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٦ ويبين من هذه النصوص ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد استهدف غير خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بدل تفرغ بالفئات التي حددها بشرط قبيلهن بالاعباء المخصصة لوظائفهن فعلاً، واقد ورد لفظ المشتغلات بالوظائف الحكومية مطلقاً دون تخصيص ، ولم ينص صراحة على تقييد عموميته وشموله أو قصره على وظائف جهة معينة دون أخرى ، ومن ثم يتعين تفسير النص على عموميته دون تفرقة بين من يعملن منهن في مستشفيات وزارة الصحة دون الوحدات المجبة ، وذلك للحكمة التي نفاها المشرع من اصدار هذا القرار حسبما انصحت عنه مذكرته الايضاحية وهي رفع مستوى التمريض بالمستشفيات والوحدات الحكومية ، أما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ فقد قصد الى منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة من الدرجة الثالثة وما تعلوها بدل حرمان في مزاولة المهنة بمواقع ٣٦ جنبها سنوياً ولم يرد في هذا القرار أي قيد لاستحقاق هذا البديل يتعلق بالانخرج من إحدى مدارس التمريض ، ومن ثم فيتعين أعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ في مجاله بحيث يكون مناط الامانة من احكامه هو الانخرج من مدارس التمريض والقيام بالاعباء المخصصة للوظيفة فعلاً باحدى المستشفيات أو الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لاية وزارة أو جهة حكومية أخرى ، أما من لا تتوافر فيهن هذا الشرط من الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة فيطبق في شأنهن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

وتأسيساً على ذلك ، فإنه لما كانت الجهة الإدارية لا تنازع المدعية في انها متخرجة من إحدى مدارس التمريض وانها تشغل وظيفة مفتشة صحية بالوحدات المجبة التي تعتبر من الوحدات الحكومية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم تستحق

بدل تفرغ بالفئات الواردة في هذا القرار ، ولا وجه للقول بأن الدعية لا تقوم بأعياء وظيفة التمريض لأن عملها كمفتشة صحية ينحصر في المرور على الوحدات المجمة ، لأن طبيعة عمل وظيفة المفتشة هي ذات طبيعة عمل انوظائف التي تقوم بالتفتيش على القنات بها ومن ثم لا تنفصل أعمالها من اعمال وظائف التمريض والولادة التي تقوم بالتفتيش عليها .

(طعن ١٢٨١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١١)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٧/٣ — اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها — مهندسو الدرجة السابعة — تطبيق أمرهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

ملخص الحكم :

يبين من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ انه اقتصر على تقدير فئات بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها ولم يقدر فئة بدل التخصص لمهندسي الدرجة السابعة وظل أمرهم معلقا حتى يصدر في شأنهم قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص لهم ، ولم يصدر هذا القرار بعد .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسر الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/١٧ — خصمها من بدل التخصص — الوضع بعد صدور قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون نظام موظفي الدولة كانت تقضى بمنح المهندسين الذين عناهم وعينهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بدل تخصص طبقاً للفئات الى اقراها مجلس الوزراء في ٣ من يوليوس سنة ١٩٤٩ ، على ان تخصص من هذا البدل - طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلوسه ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ - الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار المجلس في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، الذي قضى بمنح الموظف المرقى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها او بداية الدرجة ايها اكبر او يمنحه مربوط الدرجة ان كانت ذات مربوط ثابت ، فلما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ابعاد تنظيم شئون الموظفين عامة ومعالج تحديد مرتباتهم ودرجاتهم ورسم قواعد تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم على نحو جامع شامل ، وسن قاعدة تنظيمية تقضى بان يمنح الموظف عند التعيين او الترقية اول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته او علاواتها او مربوطها الثابت ايها اكبر (م ٢١ و ٢٧) ، كما نص على نقل الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا التشريع الى الكادر الجديد كل بدرجة ومرتبه ، الا اذا كان المرتب يقل عن البداية في الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية (م ١٢٥) ، وبذلك جعل المرتب وحدة واحدة قائمة بذاتها غير مجزأة وذات بداية ثابتة ، واذاً العناصر الانشائية كزيادة التيسير التي كانت تدخل في تكوينه في الماضي ، فاندجها فيه وجعلها جزءاً أصلياً منه . ولما كان هذا القانون لم يلم القواعد المتعلقة ببذل التخصص والتي تستمد وجودها من تشريع خاص لا تتعارض احكامه مع احكام قانون نظام موظفي الدولة ، وكان بدل التخصص هذا علاوة تضاف الى المرتب الاصل للموظف للحكمة التي دعت الى تقريره وهي ترغيب المهندسين في الالتحاق على خدمة الحكومة وتشجيع الموجودين منهم على الاستمرار في وظائفهم ، وكانت علة الخصم من بدل التخصص قبل العمل بالاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي حصول الموظف على مزية التيسير لمنع ازواج الزوايا ، وهي الميزة التي ازال هذا القانون الزوايا محلها مزية جديدة هي بداية مربوط الدرجة التي تترتب لجسيم الموظفين على حد سواء ، من عين او رقى معه حال اول بوليه سنة ١٩٥٢ او بعد هذا التاريخ ، فان الحق في هذا البدل بطل قائماً ، وانما يزول السند القانوني للخصم بعد سريان قانون نظام موظفي الدولة بزوال السبب الذي قام عليه في الماضي قبل نفاذ هذا القانون الذي اناش للموظفان مراكز قانونية جديدة يقتضى معها استصحاب

الصلة القديمة لانتطاع صلتها بالمضى، اذ تقتضى المساواة بين المزاكح القانونية المتماثلة عدم التفرقة في المعاملة بين أربابها من أفراد الطائفة الواحدة ، فلا يسوغ تقرير ميزة الموظف الاحدث تعيينا او ترقية على الموظف الاقدم مع تطابق الوضع القانونى لكليهما تطابقا تاما من حيث الوظيفة والدرجة وسائر الوجوه الاخرى ، الامر الذى لا يمكن أن يكون قد انصرف اليه قصد الشارع . فلذا ثبت أن المدعى حاصل على دبلوم مدارس الفنون والصناعات في سنة ١٩٣١ ، وأنه عين بمصلحة الموائى والمناثر في وظيفة مهندس اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، ورقى إلى الدرجة الخامسة الفنية من أول يونيه سنة ١٩٤٩ مع منحه العلاوة المترتبة على هذه الترقية حيث بلغ بها مرتبته ٢٥٠ م و ٢١ ج شهريا . وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ تقرر منحه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، أول مربوط درجته الخامسة و قدره ٢٥ ج شهريا طبقا لقواعد التيسير ، ثم خفض بدل التخصص المقرر له بمقدار ما أصابه من علاوة التيسير — فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف الصواب فيما قضى به من إنهاء الخصم من بدل التخصص الذى استحق له اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ بمقدار ما ناله من زيادة في المرتب عملا بقواعد التيسير ، ورد ما خصم بالخالفه لذلك من هذا التاريخ .

(طعن ٢٤٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبحث :

سرد لبعض المراحل التشريعية لبذل تخصص المهندسين .

ملخص الحكم :

والقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على منح بدل تخصص لمهندس مصلحة الري ومهندسى طلبشات الري والصرف التابعين لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بواقع الفئات لتي حددها ، مع تكليف الوزارات المختلفة أن تدرس حالة المهندسين الفنيين في حكم مهندسي الري سابقى الذكر بالوزارات والمصالح الاخرى ، وتقديم نتيجة البحث للجلسة للنظر في حالتهم . وفى أول يونيه سنة ١٩٥٠ صهر القانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، ونص في مادته الاولى على انه « اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التى اقراها مجلس الوزراء بتاريخ ٢ يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين باعمال هندسية بحة الحاصلين على شهادة جامعية او ميعادلها وهى ما تؤهل للتعين فى الدرجة السادسة او الحاصلين على لقب مهندس، وذلك مع مراعاة الشروط التى ترضها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التقنىش والمكافاة عن ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من المجلس المذكور بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعلة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وعلى الا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفن . وللمجلس الوزراء أن يضم الى الكشف المرافق للمهندسين الذين تنطبق عليهم هذه الاحكام، وله أن يوقف صرف هذا البدل عند زوال الاسباب التى اوجبت تقريره » . وقد شمل الكشف المرافق لهذا القانون مهندسى مصلحة الموانى والنقل ، وبجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على « أن يكون مجموع ما يناله المهندس من ماهية وبدل تخصص محادلا لماهية بعلاوات الترقية قبل التيسر مضاعفا اليها بدل التخصص المقرر حسب تدرجته » .

طعن ٣٤٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣

قاعدة رقم (١٣٣)

المبحث ٥

استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين — اشتغال المهندس باعمال هندسية بحة ، وحصوله على شهادة تؤهل للتعين فى الدرجة السادسة او حصوله على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ملخص الحكم :

ان استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين ، اولهما : ان يكون المهندس مشتغلا باعمال هندسية بحة . وثانيهما : ان يكون حاصلًا على

شهادة جامعية أو ما يعادلها مما يؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو
حاصلا على لقب مهندس ، على أن يكون الحصول على هذا اللقب
صادرا من نقابة المهن الهندسية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦
للخاص بنقابة المهن الهندسية . وهذا ما تؤكدته المناقشات البرلمانية والاعمال
التحضيرية الاخرى للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير يدل تخصص
للمهندسين .

فإذ كان الثابت أن المدعى شغل وظيفة مساعد مفتش بمصلحة الاملاك
ثم وظيفة مفتش بها (وكلاهما لا تدرجان في ميزانية المصلحة على انها
من الوظائف الهندسية) ، كما أن المؤهل الذي يحمله (دبلوم الفنون
التطبيقية نظام جديد) هو مؤهل فني متوسط يرشح لوظائف الدرجة السابعة
وليس مؤهلا عاليا يخول التعيين في الدرجة السادسة ، هذا فضلا عن أنه
لم يحصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية — فانه لا يحق له ،
والحالة هذه ، أن يطالب ببطلان التخصص ، اذ لم تتوافر في شأنه الشروط
التي شرطتها المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ .

(طعن ٣٥٧ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عدم منح التخصص لمهندس الدرجة السابعة .

ملخص الحكم :

أن القواعد المتعلقة ببطلان التخصص للمهندسين إليها تستند وجودها
من تشريع خاص ، قصد أن لا يمنع هذا البطلان الا لطائفة المهندسين
المشتغلين بأعمال هندسية بحتة والحاصلين على شهادة جامعية أو
ما يعادلها وهي ما تؤهل للتعين في الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على
لقب مهندس . وقد نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على أن منجى بطلان
التخصص لمن حددهم القانون يكون وفقا للفئات الى اقربها مجلس الوزراء
بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، وهذا القرار لم يحدد فئة بطلان تخصص
الا لمن كان من المهندسين في الدرجة السادسة مما يعاومها ، وجاء القرار

خفوا من فئة بدل لمهندسي الدرجة السابعة ، لعدم توفر علة تقريره في نظر مجلس الوزراء بالنسبة لهذه الطائفة من المهندسين . ماذا ثبت ان المدمى لم يعتبر منتعنا بالدرجة السادسة الا بعد تسوية حالته بالتطبيق للقواعد الواردة ذكرها في قرارات مجلس الوزراء الصادر في اول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فانه لا يستحق بدل التخصص الا من تاريخ وضعة في الدرجة السابعة المحدد فئة البندل المخصص لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ .

(طعن ١٦٧٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبحث :

القرار الجمهوري الصادر في ١٣/٧/١٩٥٧ بمنح بدل تغريغ للمهندسين
— نصه في الفقرة الثانية من المادة الاولى على منح البندل للمهندسين الموجودين في الخدمة متى عوملوا بالحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ —
المقصود بالمعاملة بالحكم هذا القانون — صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٦ لا يؤثر على الاستفادة من هذا الحكم .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير بدل تخصص للمهندسين وفتح الاعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، انه نص في المادة الاولى مشبه على ما يأتي : « يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي اقترها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال مهنية بحتة والحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما تؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة العملاء بموجب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى الا يجمع بين مرتب

التخصص ومرتب التفتيش .. » كما نصت الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بقضاء نقابة المهن الهندسية على ما يلى « ويعد المهندس المساعد مهندساً اذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزارى قبل العمل بهذا القانون وكان عند منحه اللقب موظفاً حكومياً فى الدرجة السادسة على الاقل او اذا مارس مدة عشر سنوات على الاقل بعد تخرجه اعمالا هندسية يعتبرها وزير الاشغال العمومية بعد اخذ رأى مجلس النقابة كفاية لمنحه لقب مهندس » وقد نصت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٢ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين على انه «منح بدل التفرغ للمهندسين الحاصلين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين وان يكونوا مشتغلين بمسئولية بأعمال هندسية بحثة او قائمين بالتعليم الهندسى ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حيا فى الخدمة من حولوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة فى الفقرة السابقة وذلك بشرط قبيلهم بأعمال هندسية بحثة » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التفرغ للمهندسين ونص فى المادة الثانية منه على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط التى ينص عليها القرار » . ثم نص فى المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ولم ينص على أن يكون هذا الإلغاء بأثر رجعى . وبين من كل ما تقدم أن استحقاق البديل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ منوط بتوافر شرطين : أولهما — أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحثة والثانى — أن يكون حاصلا على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية . وهذا القانون لم يترك لجهة الادارة سلطة تفسيرية ترخص بمقتضاها فى منح البديل أو منعه حسبما تراه ، بل جعل اختصاصها بتقديرها ما توافرت فى الموظف الذى يطالب بهذا البديل الشروط التى يتطلبها القانون فلا مناص لها من التزك على حكمه وصرف هذا البديل اليه ، ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر لان هذا القانون لا يمس الحقوق المكتسبة فى ظل القانون السابق أثناء مدة نفاذه ما لم ينص فى القانون الجديد على سريانه بأثر رجعى . وبهذه المسألة فإن للمهندس الموظف يستحق هذا البديل بعد نفاذ القانون الجديد اذا ما توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار

رئيس الجمهورية المؤرخ ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بأن كان قاعا بأعمال
هندسية بحتة .

فاذا كان الثابت من الأوراق أن المدمى حاصل على لقب مهندس
بقرار من وزير الأشغال في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وأنه يقوم بأعمال
مهندس على منذ التحاقه بإدارة المرور ، كما وأن حقه في المعاملة بأحكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا جدال فيه ولا يؤثر على ذلك عدم صرف البدل
إليه قبل صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ كما سلف إيضاحه ، وقد
سبق أن طالب به في سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم يعين الحكم باستحقاقه لهذا
البدل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩٥٤ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٥ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠) :

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

— استحقاق بدل التخصص طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ —
مناطه أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة ، وأن يكون حاصل
على شهادة جامعية أو ما يعادلها مما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة
أو حاصلا على لقب مهندس — وجوب الحصول على لقب مهندس من نقابة
المهن الهندسية .

ملخص التنبؤ :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل
تخصص للمهندسين على أنه « اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ ينح بدل
التخصص طبقا للفتات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة
١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الصاصلين على
شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو
الحاصلين على لقب مهندس » . وظاهر من هذا النص أن استحقاق بدل
التخصص منوط بتوافر شرطين . أولهما : أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال

مخصصة بحة ، وثانيهما : أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو مايعادلها مما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو حاصلا على لقب مهندس .

والصول على لقب مهندس يجب أن يكون صادرا من نقابة المهن الهندسية وفقا لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٦ ، كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص المهندسين . وهذا النظر يتفق مع ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٥٧ لسنة ١ القضائية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/١/٧)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبسطة :

بدل تفرغ المهندسين — تقضى القواعد الخاصة بمنح هذا البدل — شروط منح هذا البدل والاستثناء الوارد عليها — يشترط لمنحه أن يكون الموظف حائزا على اللقب (مهندس) وأن يكون شاغلا وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، وأن يكون مشغلا بأعمال هندسية بحة أو قائما بالتعليم الهندسي — يستثنى من هذه الشروط أولئك المهندسون الموجودون في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ إذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحوا بدل تخصص بالتطبيق له على أن يكونوا مشغلين فعلا بأعمال هندسية .

ملخص القضية :

كان السيد المهندس يشغل الى ما قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ وظيفة مدير الإدارة الهندسية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق المقرر لها الدرجة الأولى بالكادر الفني العالي ، وكان يتقاضى بدل تفرغ لأسقفاته الشروط الواجب توافرها لاستحقاق هذا البدل ، ولما خلت وظيفة الأمين العام المساعد للمصلحة ، المقرر لها درجة « مدير عام » رأت وزارة العدل أن ترشح لزميين فيها ، فتقدمت الى المجلس التنفيذي بمذكرة أوضحت فيها أن عملية الشهر من شعتين ، قانوني وهنسي وأن كلا الشعتين متداخل في الآخر ومترج به ، ولذلك وكل القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٤٦ هذه العملية الى هيئة واحدة ، وجعل عليها ان تتسوم بمراجعة الطلبات من الناحية المساحية ، بما في ذلك القيام بمعايير المقار على الطبيعة ، وفق مستندات التملك ، وهذا ما يقتضى ان يتوافر في الهيئة التى تقوم على عملية الشهر ، عنصران احدهما قانونى وثانيهما هندسى ، حتى تتحقق بوجود هذا الاخير الغاية المبتغاة من نظام الشهر . ولما كانت ميزانية مصلحة الشهر تتضمن وظيفة وكيل وزارة مساعد . كما تتضمن وظيفة أمين عام للمصلحة بدرجة مدير عام وكان شاغل هذه الوظيفة من القانونيين ، غاب ذلك قرعح الوزارة المهندس لوطنية الامين العام المساعد للمصلحة المقرر لها درجة مدير عام ، وقد اقر المجلس التنفيذى ما ارتأه وزارة العدل ، وصدر بناء على ذلك قرار جمهورى بنعيين السيد المهندس في الوظيفة المشار اليها اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وقد استمر ينقضى بدل التفرغ حتى قدمت الى الوزارة شكوى في هذا الشأن فاستطلعت رأى ديوان الموظفين في الموضوع ، فرأى الديوان عدم احقيته في صرف بدل تفرغ ، ولما كان الرأى يخالف رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة ، فباتكم تستطلعون الرأى في الموضوع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للنقسم الاسشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فاستبان لها من استقصاء التشريعات المنظمة لقواعد منح بدل التفرغ للمهندسين ، ان مجلس الوزراء وافق في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على منح مهندسى مصلحة الرى ومهندسى الرى والصرف بمصلحة الميكانيكا بدل تخصص بالفئات المبينة ، وانه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قرر منح هذا البديل بالفئات ذاتها للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة او مايعادلها ممن يشتغلون بمصالح ومجالات القرار . ولما زيدت اعاقه غلا المعيشة في سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وصدر بعد ذلك القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذى قضى بتصميم صرف بدل التخصص بالفئات التى سبق ان اقرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٩ لكل المهندسين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة به ، وفي ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين قضى بالغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعمل تسميته ، فسماه بدل التفرغ ، ثم خول في المادة الثانية منه لرئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين ، وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التى ينص عليها القرار الذى يصدر في هذا الشأن . وقد بينت المادة الاولى

منه شروط استحقاق بدل التفرغ ، فنصت على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وان يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قبيلهم بأعمال هندسية .

وظاهر من هذا النص ان استحقاق بدل التفرغ منوط أصلا بتوافر شروط ثلاثة ، أولها — ان يكون الموظف حائزا على لقب «مهندس» طبقا للادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء نقابة للمهندسين المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ التي تحدد من يعتبر مهندسا في حكم القانون المشار اليه ومن يمنح لقب مهندس ، وثانيها — ان يكون المهندس شاغلا وظيفه هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، وثالثها — ان يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة أو قائما بالتعليم الهندسي ، وقد أورد المشرع على هذا الأصل استثناء مقضى بأن يمنح بدل التفرغ لمن لا تتوافر في شأنه الشروط المشار اليها من المهندسين الموجودين في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ اذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحوا بدل تخصص بالتطبيق له وبشرط ان يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية .

وبين مما تقدم ان المشرع لم يشترط لمنح بدل التفرغ اعيالا للاستثناء سالف الذكر سوى شرطين : أولهما — سبق منح بدل تخصص طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وثانيهما : — الاشتغال فعلا بأعمال هندسية بحتة ، ومن ثم فلا يجوز استحداث شروط أخرى غير واردة بالنص لمنح بدل التفرغ في هذه الحالة . أما الشرط الخاص بأن تكون الوظيفة التي يشغلها المهندس مخصصة في الميزانية لمهندس ، فانه لا يشترط الا بالنسبة الى من لم يسبق معاملته بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ وكذلك فحين عمل به ، ولكنه لم يكن موجودا في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ذلك فانه متى كان الثابت من الاوراق ان السيد المهندس الامين العام المساعد لمصلحة الشهر العقارى وهو من المهندسين الحائزين على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية كان يمنح بدل تخصص بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار بدل التخصص ، وانه يقوم فعلا باعمال هندسية بحتة — فانه يستحق بدل تنفرغ بالفتنات المبينة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولا يحول دون استحقاقه بدل التنفرغ ان تكون وظيفته غير مخصصة فى الميزانية لمهندس ، لان هذا الشرط غير لازم لمن كان فى وظيفة على نحو ما تقسم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد المهندس يستحق بدل التنفرغ المقرر للمهندسين .

(انتهى ١٩٩ فى ٢/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على منح بدل تخصص للمهندسين مع خصم الزيادة المترتبة فى اعانة غلاء المعيشة من هذا البديل — وجوب وقف هذا الخصم اذا ما تلاتت هذه الزيادة على أثر تخفيض اعانة الغلاء — استحقاق المهندسين الفروق الناتجة عن استمرار الخصم رغم تلاتى الزيادة — سقوط هذه الفروق بالتقدم الفيسى — لا يكفى لانقطاع تقاديبها مطالبة بعض المهندسين بفروق مستحقة على أساس آخر أو قيام جهة ادارية اخرى بصرف الفروق المستحقة لموظفيها — أساس ذلك — مثال بالنسبة لمهندس هيئة السكك الحديدية — القرار بمصلحة الطرق والكبارى لمهندسيها بالفروق المستحقة فى هذا الشأن — لا يقطع التقدم الاسارى لصالح الهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠

نصت المادة على أنه اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصيص طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٤٩ بشأن وقف صرف بدل التنشيط والمكافأة من ساعات العمل الإضافية وكذا الشروط التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصيص ونص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ في مادته الأولى على رفع القيد الخاص وتثبيت اعانة غلاء المعيشة بحيث تمنح على أساس المرتب أو الأجر الفعلي الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل كما نص في المادة الثانية على زيادة اعانة غلاء المعيشة بفئات معينة . ونصت المادة الرابعة على أن تخصم تلك الزيادة من مرتب التخصيص أو التفرغ أو أي مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ . وتطبقاً لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل وفقاً للفئات الواردة بهذا القرار ، كما نقص من جهة أخرى المرتب الإضافي بمقدار هذه الزيادة فأصبحت اعانة الغلاء الفعلية التي يحصل عليها هي الاعانة المذورة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقاً للفئات المحددة به .

غير أن مجلس الوزراء عاد في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ قرر خفض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب محلات اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم .

ومن حيث أن تخفيض اعانة غلاء المعيشة قد تشمل اعانة الغلاء بعد زيادتها ودون اعتداد بخصم هذه الزيادة من بدل التخصيص . ومن ثم فإن الاستمرار في خصم تلك الزيادة من هذا البديل رغم التخفيض الذي طرأ على اعانة الغلاء يضاعف من أثر التخفيض في الاعانة بالنسبة لمن يستحقون بدل التخصيص الأمر الذي يتعين معه وقف خصم تلك الزيادة بمقدار التخفيض في اعانة غلاء المعيشة غير أنه لما استمرت بعض الوزارات والمصالح والهيئات العامة على خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصيص رغم ثلاثي هذه الزيادة كلياً أو جزئياً ، بعث ديوان الموظفين

بكتابه المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ الى مصلحة الطرق والكبارى الذى جاء به ان الديوان قد استقر رايه على وقف خصم ما يوازى الزيادة فى اعانة الغلاء من بدل التخصص عند ثلاثى هذه الزيادة بالتخفيض المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ او اى تخفيض آخر .

ومن حيث ان الهيئة العامة لشئون المسك الحديدية ذكرت بكتابتها المؤرخ فى ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ ان ديوان الموظفين لم يقوم بنشر كتبه المشار اليه على الوزارات والمصالح والهيئات العامة . وكل ما اتخذته الديوان من اجراء بالنسبة للهيئة المذكورة انه بحث اليها كتابا خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٥٧ يطلب فيه موافاته ببيان المبالغ التى تخصم من بدل التخصص نتيجة الزيادة فى امانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها بعض الموظفين وما يترتب على ذلك من ثلاثى هذه الزيادة بعد تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث ان هذا الكتاب لا يكفى لاتقطاع التقادم ما دام انه لم يشر الى وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص ولم تتم الهيئة فعلا بوقف الخصم حتى يعتبر ذلك اتجارا ضمنيا ينقطع به التقادم .

ومن حيث انه لا يكفى كذلك لاتقطاع التقادم السارى لصالح الهيئة اقرار مصلحة الطرق والكبارى بحقوق موظفيها ، اذ ان لهيئة المسك الحديدية شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة مما لا يسوغ معه اتقطاع التقادم السارى لصالحها لمجرد انها احدى المصالح العامة التابعة لاحدى الوزارات الداخلة فى تكوين شخصية الدولة ، وقد اقررت بحقوق بعض موظفيها . كما انه لا يكفى لاتقطاع التقادم ارسال برقية من السيد / بالاصالة عن نفسه ونياية عن زملائه مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة الى السيد وكيل مجلس الدولة ، ومن ناحية اخرى لا يترتب ذلك الاثر ما جاء بالطلب المقدم من المذكورين السيد / بالاصالة عن نفسه ونياية عن زملائهما مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة اذ بالاطلاع على البرقية والطلب المشار اليهما بكتاب الهيئة المؤرخ فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ يبين انها قد تضمنتا المطالبة بتطبيق

فتوى الجمعية العمومية الخاصة بعدم جواز خصم الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير من بدل التخصيص اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ومن الواضح أن مسألة عدم جواز الخصم من بدل التخصيص التي اثيرت اليها فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ ، تتعلق بالزيادة في المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، وهي مسألة مختلفة عن موضوع وقف خصم الزيادة في اعادة غلاء المعيشة من بدل التخصيص بمجرد ثلاثي هذه الزيادة بخفض الاعانة ولايكفى لانقطاع التقادم الساري لصالح الهيئة بالنسبة للفروق الناشئة عن ثلاثي الزيادة في اعانة الغلاء مطالبة الموظف بصرف الفروق الناشئة عن زيادة المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير لان اساس استحقاق الفروق الناشئة عن الزيادة في المرتبات نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، مختلفة عن مبنى استحقاق الفروق الناشئة من ثلاثي الزيادة في اعانة غلاء المعيشة ولا يكفى المطالبة بوقف الخصم الجارى بالنسبة لاحدى صورتى الخصم ، لانقطاع التقادم بالنسبة للفروق المستحقة من اجراء الخصم في الصورة الاخرى .

ومن حيث ان الهيئة تذكر ان ديون الموظفين قد بعث اليها بكتابه المؤرخ في اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ متضمنا طلب وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة بمجرد ثلاثي هذه الزيادة كليا أو جزئيا . كما اثيرت الهيئة الى انها قامت بتنفيذ مضمون هذا الكتاب بصرف الفروق السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ بخمس سنوات تطبيقا لقاعدة التقادم الخمسى ، اما الفروق المستحقة قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ فانها تكون قد سقطت بالتقادم .

ومن حيث انه لم يرد بالأوراق ما يدل على ان احدا من مهندسى الهيئة المذكورين قد قدم طلبا في الفترة السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ يطلب فيه وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة لتلاشيها كليا أو جزئيا واسترداد الفروق الناشئة عن خصم هذه الزيادة قبل ذلك فمن ثم تكون الفروق المستحقة من تاريخ ثلاثي تلك الزيادة حتى اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ قد سقطت بالتقادم الخمسى .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص — القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفريغ — حظر الجمع بين بدل التخصص والمكافأة عن الأعمال الإضافية — المقصود بالعمل الإضافي هو العمل المتصل بالعمل الأصلي الذي تقتضي الوظيفة أدائه — ذلك لا يتناول الترخيص للمهندس في أن يزاول في غير أوقات العمل الرسمية أعمالاً لدى جهة غير حكومية .

ملخص الفتوى :

يبين أن استمرار المراحل التشريعية التي مر بها بدل التخصص أن مجلس الوزراء قرر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ صرف مكافأة إضافية لبعض المهندسين نظير استمرارهم في العمل بعد الوقت الرسمي أو الاشتغال أكثر من ساعات العمل المقررة ، ثم اقترح في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، تدوير « مرتب تفريغ » لطائفة أخرى من المهندسين ، بشرط عدم الجمع بين « مرتب تفريغ » والمكافأة عن الأعمال الإضافية ، وقد وافق مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على تقرير هذا المرتب وسمى « بدل التخصص » غير أنه لم يوافق على شرط عدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة الإضافية . ثم عاد ووافق بجلسته ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على هذا الشرط ، وذلك بمناسبة منح بدل التخصص لمهندسي تسع مصالح عينها المجلس في قراره . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ عمم المجلس منح بدل التخصص بذات الشروط التي وافق عليها في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وأخصها عدم جواز الجمع بين هذا البدل والمكافأة الإضافية ، وانتهى الأمر بمسـدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتعميم هذا البدل بالفئات الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، وبالشروط الواردة في قراره الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وأخيراً صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفريغ للمهندسين ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية بتنفيذ لهذا القانون في تاريخ

صدوره ، ولم يترتب على صدورهما أى تغيير بخصوص اشتراط عدم جواز التجمع المشار اليه .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان بدل التخصص قد تقرر مقابل عدم حصول المهندس على اجر أو مكافأة عن عمله أكثر من ساعات العمل المقررة ، بمعنى أنه يحصل على هذا البديل مقابل ما قد يقوم به من عمل اضافى .

ومن حيث ان المقصود بالعمل الاضافى انها هو العمل المتصل بعمله الاصلى الذى تقتضى الوظيفة اداؤه بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وهذا الوصف لا يتوافر فى حالة ترخيص الجهة الحكومية للمهندس الذى يتبعها ويعمل بها فى أن يزاول فى غير أوقات العمل الرسمية أعمالا لدى جهة أخرى غير حكومية ، ذلك ان عمله لدى هذه الجهة الأخيرة لا يعتبر اضافيا بالنسبة الى عمله الاصلى فى الحكومة ، وانما عمل آخر أصلى فى جهة ثانية يستقل عن عمله الحكومى ولا يعتبر امتدادا لهذا العمل ، ومن ثم يجوز أن يقتضى المكافأة المقررة له فضلا عن بدل التخصص .

(فتوى ٤٦٥ فى ٢١/٨/١٩٥٧) .

(ملحوظة فى نفس المعنى فتوى رقم ٢٢١ — فى ١/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

التجمع بين بدل التخصص وبديل التنقيش لم يكن جائزا بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — استقالة مهندس مصلحة الري ومهندسى محطات وطلبات الري والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء اللذين اكتسبوا يستمدون حقوقهم فى ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢/٧/١٩٤٩ — القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التنفـرغ — النص على حظر التجمع بين بدل التنفرغ وبديل التنقيش كقاعدة عامة — حتى الخيار بالنسبة لمهندسى الري الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ينص في مادته الأولى على أنه « اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص للمهندسين طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وهي ما تؤهل للتميين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية .. » .

ولم يتضمن الكشف المرافق لهذا القانون « مصلحة الري » ولكنه ضمن مصلحة الميكانيكا والكهرباء ضمن المصالح التي يسرى القانون على المهندسين التابعين لها وأغفل النص على مهندسى مصلحة الري لا يعنى سوى استثناء معاملتهم بمقتضى القواعد السابقة على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وذلك باعتبار أن هذا التشريع لم يقصد إلى حرمان هذه الطائفة من بدل التخصص الذى تقرر منذ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لمصالحهم ومصالح مهندسى محطات وطلبات الري والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء دون سواهم من المهندسين ، ففى هذا التاريخ عرضت على مجلس الوزراء مذكرة لمنحهم هذا البديل بشرط عدم الجمع بينه وبين بدل التفتيش المقرر المجلس منحهم بدل التخصص ، وأغفل الشرط الوارد فى المذكرة ، مما يدل على أن الجمع جائز ، وقد تأكد هذا الفهم فى مذكرة لاحقة عرضت على مجلس الوزراء فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص منح بدل التخصص لمهندسى تسع مصالح أخرى حددت فيه على سبيل الحصر ، وبشرط عدم الجمع بين البديلين المشار إليهما بالنسبة إلى هذه المصالح التسع فقط . ولقد كان من بين هذه المصالح مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، مما يدل على أن المشرع كان يفرق بين مهندسى محطات وطلبات الري والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وبين ن عداهم من مهندسى هذه المصلحة فيجوز الجمع بين البديلين بالنسبة إلى الطائفة الأولى فقط . ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على مهندسى مصلحة الري ولا مهندسى محطات وطلبات الري بمصلحة الميكانيكا

والكهرباء ، واتما يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم يجوز لهم الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش طبقا لهذا القرار .

وأخيرا صدر القرار بقتنون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ وقرار رئيس الجمهورية الصادر تنفيذا له ، وقد ألغى القرار يقتنون المشار انيه في مادته الثالثة القاتون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين ، ونص في مادته الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفريغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي يتص عليها القرار » .

وسن قرار رئيس الجمهورية بمنح بدل تفريغ للمهندسين ، وعمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ، وتضمنت المادة الأولى من هذا القرار تحديد الطوائف التي تمنح هذا البدل ، وبينت المادة الثانية نئات البديل ، أما المادة الثالثة منه فقد نصت عن أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفريغ وبين بدل التنقيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية ... ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا فى الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التنقيش وبدل التفريغ طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل ، أو منحهم بدل التفريغ المنصوص عليه فى المادة الثانية وحده كاملا » .

وبين من هذه النصوص ان التشريعات السابقة المنظمة لبذل التخصص قد نسخت اما صراحة بالنص فى القرار بالقاتون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ على إلغاء القاتون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وإما ضمنا بمقتضى الميسارات العامة التى تضمنتها المادة الثانية منه ، ومن ثم تكون القاعدة التى أقرها التشريع الجديد بشأن عدم جواز الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش سارية على كافة طوائف المهندسين الذين منحهم القرار الجديد بدل التفريغ ، مع استثناء مهندسى الرى الذين خولهم حق الخيار المشار اليه فى المادة الثانية منه على النحو المبين بهذه المادة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبسطة :

الف القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — القرار الجمهوري الصادر تنفيذا للقانون الأخير — اشترطه بمرحلة أن يكون الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ملخص الفتوى :

أن القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ألغى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار بدل التخصص للمهندسين ، وقد نص في المادة الثانية منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك لطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح بدل تفرغ للمهندسين « على أن يعمل به اعتبارا من أول أغسطس » ونص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ... بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلان بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي . ومع ذلك يمنح البدل المفكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة ، وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » .

وبذلك أقر هذا القانون حكم المحكمة الإدارية العليا فيما انتهت إليه من أن الحصول على لقب مهندس إنما يكون من نقابة المهن الهندسية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/٩/٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

بدل التفريغ للمهندسين — قاعدة خطر الجمع بين هذا البديل والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المننيين بالدولة — عدم سريتها على الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام إلا إذا قررها مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة .

ملخص الفتوى :

انه يبين من تقصى القواعد المنظمة لهذا الموضوع أن المادة (١) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفريغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفريغ للمهندسين ونص في المادة (١) على أن « يمنح بدل تفريغ المهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ المشار اليه وهو القانون الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية كمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » ونص في المادة (٣) على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفريغ وبين بدل التفيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية » .

وقد صدرت هذه القواعد في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، وظلت قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة اذ نص في مادته الثانية على استمرار العمل باللوائح والقرارات المعمول بها قبل العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه ولم تتضمن أحكامه نصا يتعارض مع هذه القواعد، كما أنها لا تزال قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المننيين بالدولة الذي نص أيضا في مادته الثالثة على استمرار العمل باللوائح والقواعد والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكامه .

أما فيها يتعلق بالمعاملين في القطاع العام ، فقد نصت المادة (٢٧) من نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح المعاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المقررة للمعاملين المدنيين بالدولة وفقا للشروط والأوضاع المقررة لها » وما لبثت هذه المادة أن عدلت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فأصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح المعاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية بالبنسب المقررة للمعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » ثم استبدل بهذا النظام نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر باتفاق رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة (٤٠) على أنه كما يجوز لمجلس الإدارة منح المعاملين البدلات المهنية بالبنسب المقررة للمعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع - فيما يتعلق ببذل التفريغ للمهندسين - قد غلب بين التنظيم الخاص بمنح هذا البذل للمعاملين المدنيين بالدولة ، والتنظيم الخاص بمنحه للمعاملين بالقطاع العام ، فبالنسبة الى المعاملين المدنيين بالدولة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه جميع الشروط والأوضاع المقررة لمنح البذل ومن بينها قاعدة حظر الجمع بينه وبين الأجور الإضافية ، أما بالنسبة الى المعاملين في القطاع العام فقد أخضعهم في بداية الأمر للتنظيم الخاص بالمعاملين المدنيين بالدولة ، ثم عدل من هذا الاتجاه فاحتفى بالإحالة الى هذا التنظيم فيما يتعلق بتحديد فئات البذل فحسب ، أما الشروط والأوضاع الخاصة بمنحه ، فقد انطت بمجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة سلطة تقريرها دون ما قيد على سلطته في هذا الخصوص ، وينبني على ذلك أن قاعدة حظر الجمع بين بدل التفريغ للمهندسين والأجور الإضافية تعتبر قاعدة ملزمة بالنسبة الى المعاملين المدنيين بالدولة وحدهم لأنها من الشروط والأوضاع التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٧ الواجب التطبيق عليهم ، أما بالنسبة الى المعاملين بالقطاع العام فإن مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة يترخص في تقرير هذه القاعدة أو طرحها وفقا لما يراه ملائما لظروف العمل بالمؤسسة أو الشركة ، ولا وجه للاعتراض على هذا الرأي بأن من شأنه إيجاد تفرقة في المعاملة بين المهندسين المعاملين بالقطاع العام وانتمهم من المعاملين بالدولة ، لأن هذه التفرقة مقصودة

كما هو واضح من تقصى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لهذا الموضوع على الوجه المتقدم بيانه ، والا لما كان ثمة محل للدول عن الاحالة الكلية الى التنظيم الخاص بمنح بدل الفراغ للعاملين المدنيين بالدولة ، وقصرها على الفئات الخاصة بهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قاعدة حظر الجمعيين بدل الفراغ للمهندسين والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، أما الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام فلا تسرى عليهم هذه القاعدة الا اذا قررها مجلس ادارة المؤسسة او الشركة .

(فتوى ٩٥٣ في ٢٢/١١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبحث :

جواز جمع مهندسى الإذاعة بين بدل الفراغ والمكافأة عن الاعمال
الإضافية في ظل احكام القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان المدة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية والمعلقة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ تنص على ما يلى :

« تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة للشئون التوظيف واستثناء ما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون اجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يتعد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة » .

وعبارة القوانين الأخرى المنظمة لشئون التوظيف يدخل في مدلولها كافة القوانين ودوائع التي تنظم المركز القانوني العام الذي يشتمله الموظف العمومي أي كانت أحكامها أي سواء أكانت مالية أم غير مالية إذ هي تشمل كافة القواعد المبينة لشروط الدخول في هذا المركز ثم القواعد التي يخضع لها الموظف أثناء وجوده فيه وكذلك القواعد المبينة لخروجه منه ، وقد تمتد هذه العبارة إلى ما بين خروج الموظف من المركز القانوني العام وذلك كما هو انشأن بالنسبة إلى قانون المعاشات .

ويرتّب على ذلك أن كل قاعدة تدخل في تنظيم هذا المركز القانوني تكون من « القوانين المنظمة لشئون التوظيف » سواء وردت في صلب قانون تنظيم موظفي الدولة أم وردت في قانون آخر أو في لائحة ، ومن ثم فإن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص المهندسين وكذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل انتفرغ للمهندسين وكذلك القانون رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٨ هي كلها من القوانين المنظمة لشئون التوظيف .

وبالنظر إلى أن مهندس الإذاعة يدخلون في عموم لفظ « الموظفون » الوارد في المادة ١٣ من قانون الإذاعة فانهم يستثنون من عدم الجمع بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الأعمال الإضافية ، فتعود الحال إلى أصلها وهو إباحة تجميع بينهما ولكن بما لا يجاوز ٢٥ ٪ من المرتب الأصلي .

ولما كان الحكم يحظر جمع المهندسين بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الأعمال الإضافية هو حكم عام ورد أولا في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولكن هناك حكما خاصا بالنسبة إلى طائفة معينة من المهندسين وهم مهندسوا الإذاعة استثناهم المشرع في المادة ١٣ من قانون الإذاعة من هذا الحكم العام وخصصهم ، دو سائر المهندسين ، بالعودة إلى الأصل وهو جواز الجمع وذلك في حدود ٢٥ ٪ من المرتب الأصلي .

وإنه وإن كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذي تضمن هذا الحكم العام قد ألغى بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ إلا أن هذا القانون الأخير قد تضمن أيضا نفس الحكم العام ، ومن ثم يرد عليه التخصيص الوارد في المادة ١٣ من قانون الإذاعة ، لأن الحكم الخاص بقيد الحكم العام في جميع الأحوال سواء أكان لا حقا على العام أم سابقا عليه . وبناء على ما تقدم

يستحق مهندسوا الإذاعة - حتى بعد صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ -
مكافأة من الأعمال الإضافية التي يقومون بها ، وذلك بالإضافة الى بدل
التخصص «التفرغ» ، على أن يلاحظ ما يستحقونه في هذه الحالة لا يجاوز
٢٥٪ من المرتب الاصلى .

(فتوى ٥٧ في ٢٦/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - لا يستحق الا للمهندسين الحاصلين
على احدى المؤهلات المخصوصة عليها على سبيل الحصر في المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ باتشاء نقابة المهن الهندسية - القيد بالنقابة
لا يكفي وحده لاستحقاق البدل طالما لم يكن هذا القيد متفقا واحكام
القانون .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - عدم استحقاق العامل الحاصل على
بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية البدل - لا يغير من ذلك قيده بصيغة
مؤقته بنقابة المهن الهندسية لاعداد مشروع قانون بتعديل نص المادة
الثالثة آنفة الذكر - المحول عليه هو النص القائم دون اعتداد بما يزعم
انخاله عليه من تعديلات طالما ان هذه التعديلات لم تخرج فعلا الى
الوجود .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - صرف هذا البدل لبعض
العاملين بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة وبالمخالفة
لاحكام القانون - يعد في ذاته قرارا بالتسوية - التجاوز عن استرداد البدل
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

تقدم السيدان / الحاصلان على بكالوريوس كلية الفنون
التطبيقية، الى الوزارة بطلب لصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار

رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٧ مارتلت لجنة شئون العاملين عدم أحقيتهما في تقاضي هذا البديل نظرا لعدم قيامهما بأعمال هندسية بحتة .

وبعد أن خصصت لهما في الميزانية درجتان هندسيتان اعتبرتا من ١٩٦٨/٧/١ علودا المطالبة بصرف البديل ، وتم بالفعل صرف البديل اليهما اعتبارا من ١٩٦٨/٧/٢٦ ، تاريخ اعتقاد محضر لجنة شئون العاملين المتضمن الموافقة على الصرف ، إلا أن المذكورين طالبا بتقاضي البديل من ١٩٦٧/٧/١ .

وأعدت إدارة الشئون القانونية بالوزارة مذكرة أوضحت فيها أن تويد المذكورين كأعضاء بنقابة المهن الهندسية تم كإجراء مؤقت بناء على تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة التي تضمنت أن قانون نقابة المهن الهندسية رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ لا يسمح بقيد خريجي المعاهد العليا الصناعية وكلية الفنون التطبيقية ومن الجهاز بعدد استصدار تشريع بتعديل هذا القانون بما يسمح بقيد هؤلاء الخريجين بالنقابة ومن ثم ، وحتى يصدر هذا التشريع ، اتفق الجهاز مع النقابة على أن تقوم بتقديم قيدا مؤقتا تؤدي عنه الاشتراكات وتترتب عليه جميع الحقوق والمزايا المقررة للمهندسين .

ومن حيث أن المدة الثابتة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » .

وتنفذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين نقضت المادة الأولى منه بـ « منح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين وأن يكونوا يشتغلين بسنة معيوبة بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي ... » .

وواضح من هذا النص ان بدل التفرغ لا يسحق الا للمحائز على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية .

ومن حيث أن المادة الثالثة المشار إليها تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، على أن « يعتبر مهندسا في حكم هذا القانون كل من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (تسم العمارة) أو كلية الفنون الجميلة (تسم العمارة) أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق وزارتا الأشغال العمومية والزراعة والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة ، أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية » .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فمن ثم لا يستحق البديل الا للمهندسين الحاصلين على إحدى المؤهلات المنصوص عليها ، على سبيل الحصر في المادة الثالثة آتمة الفكر وبالتالي فان القيد بالنقابة لا يكفى بمفرده لاستحقاق البديل اذ يتمين بطبيعة الحال للاعتداد ببطل هذا القيد أن يكون متقبا وأحكام القانون .

ومن حيث أن الثابت في الحالة محل البحث أن الصالحين المذكورين حاصلان على بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية ، وهو مؤهل لم يرد ذكره في المادة الثالثة المشار إليها ، فمن ثم يكون قد تخلف في شأنها منسلط استحقاق بدل التفرغ دون أن يغير من هذا النظر إجراء تقديمها بصورة مؤقتة في النقابة بناء على ما أشار به الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي أوضح أنه بسبيل استصدار قانون بتعديل نص المادة الثالثة بإضافة بعض مؤهلات أخرى إليها من بينها المؤهل المذكور — ذلك أن الممول عليه هو النص القانوني القائم دون اعتداد بما يزعم انخاله عليه من تعديلات طالما أن هذه التعديلات لم تخرج فعلا إلى حيز الوجود .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى انطباق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير حق فإن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن

« يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة .. للمعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب إضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخخرة أو ما في حكم ذلك إذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات المسماة لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم انضمت هذه التسوية أو الترقية ... » .

ومن حيث أن صرف بدل التفرغ للمعاملين المعروضة حالتها يعد في ذاته قراراً بالتسوية تم تنفيذاً أو بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فمن ثم يتجاوز عن استرداد ما صرف من البدل حتى صدور القانون كلف الذكر في ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

اولاً : عدم احتية السيدين المذكورين في تقاضي بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

ثانياً : التجاوز عن استرداد ما صرف اليهما من البدل حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ١١١١ في ٢٢/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبسطة :

بدل التخصص والتفرغ للمهندسين — استعراضى ترويض القرارات المنظمة لهذا البديل .

ملخص الحكم :

أن التشريعات الصادرة في شأن بدل التخصص وبدل التفرغ للمهندسين تحصل في الآتي :

أولا : القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويقتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على أن « يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي اقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المستغلين بأعمال هندسية بحتة ، الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما تؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي عرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف بدل التفتيش ، والمكافأة من ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء » .

ثانيا : القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ — المنشور في الجريدة الرسمية في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ — وقد نصت مادته الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل التفرغ للمهندسين ، وذلك للطبوائف والشروط وبالفئات التي ينص عليها القرار » ، كما نصت المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ونصت المادة الرابعة على أن يعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

ثالثا : قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين الحائزين على لآب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة ، أو هاتيين بالتعليم الهندسي ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة من عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفترة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين — شروط استحقاق السجل على موجب — وجوب أن يكون المهندس شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس — ورود الدرجة التي شغلها المدعى بين درجات كثيرة من السلسلة الى الاربعة في الكادر الفني المتوسط وصفت كلها بقها لمهندسين ورسامين ومحاسبين دون فرز أو تجنيب — لا وجه لقطع إذن بأن هذه الدرجة كانت مخصصة لمهندس — ثبوت أن وظيفة المدعى كانت وظيفة رسام — تخلف شرط استحقاقه بدل التفريغ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ تنفيذا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحته أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ويؤخذ من هذا النص أنه ليس يكفي لاستحقاق المهندس الحائز على لقب مهندس بدل التفريغ أن يكون مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحته بل ينبغي أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس والذي يبين من مطالعة ملف خدمة المدعى انه كان طوال خدمته شاغلا لوظيفة رسام وليس ثابتا من مطالعة الميزانية ان الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة التي يشغلها اعتبارا من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ كانت مخصصة لمهندس فقد وردت هذه الدرجة في ميزانية مصلحة الري بين درجات كثيرة من السادسة الى الرابعة في الكادر الفني المتوسط ووصفت كل هذه الدرجات بأنها لمهندسين ورسامين ومحاسبين دون فرز أو تجنيب ومن ثم لا وجه لقطع بأن الدرجة الخامسة التي شغلها المدعى كانت مخصصة في الميزانية

لمهندس لعدم وجود المخصص في نص الميزانية من ناحية ومن ناحية أخرى
ان وظيفة المدعى كانت وظيفة رسام مما يستتبع تخلف شرط استحقاق
المدعى بِـ بدل التفرغ اعتباراً من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

(طعن ١٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ على
منح بدل تفرغ للمهندسين بالشروط المقررة في هذا النص ، ومنحه استثناء
للمهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا القرار ولا تتوافر فيهم
هذه الشروط بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة ، هذا الاستثناء لا يسرى
على من انتقد الشروط المقررة بعد صدور هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ تنص
على منح « بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص
المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية
بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين
وان يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتدريس
الهندسي ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حالياً
في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم
الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية
بحتة .

ومن حيث ان الاستثناء الذي ورد بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة
لا ينصرف الا الى المهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور القرار
الجمهوري ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة
اي لا تتوافر هذه الشروط في وظائفهم التي كانوا يشغلونها في ذلك الوقت
ومن ثم فان حكمه لا ينصرف الى من انتقد هذه الشروط بعد صدور هذا
القرار نتيجة نقله الى وظيفة غير مخصصة في الميزانية لمهندس .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ — الاستثناء المتصوص عليه في الفترة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار — هذا الاستثناء مقصور على إعادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه . وتذكركم — أترك ذلك ومثال .

منخص الحكم :

ان نقل المدعى الى إدارة حريق القاهرة واعادته الى ذات العمل الذي كان يزاوله بفرقة مطافئ بنى سويف عند بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذي استحق عنه بدل تفرغ باعتباره من المهندسين الموجودين في الخدمة وتذكركم الذين توافرت فيهم شروط الإعادة من الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار التي تضمنت حكما وقتيا هو استثناء من احكام الفقرة الأولى — التي تستلزم شغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس — هذه الإعادة لا تخوله الحق في ان يفيد من جديد من هذا الاستثناء لانه مقصور على إعادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه وتذكركم فالجمال الزمني لتطبيقه القانوني لا يتعدى الى ما بعد وقت بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية بلديده الذكر . ولما كان نقل المدعى الى إدارة المرور قد أفقده أحد شروط الإعادة من الاستثناء المذكور فانه يكون قد أخرجه بغير عودة من الأجل الزمني لتطبيقه القانوني ، فلا جرم — بعد اعادته الى عمله الأول — من الرجوع الى الأصل — وهو حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، ولما كان المدعى لا يشغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس ، فانه لا يفيد أيضا من الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين الإشراف على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعد عملا هندسيا بحتا ولا يستحق عنه بدل تفرغ .

ملخص الحكم :

أن إشراف المدعى على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعدو أن يكون عملا أدريا ، كما تقول الوزارة بحق ، شأن المدعى في ذلك شأن مفتشي المرور الآخرين غير المهندسين ومن ثم لا يكون عمل المدعى بإدارة المرور عملا هندسيا بحتا فلا يستحق عنه بدل تفرغ ، وبالتالي عدم صرفه إليه مبتغا وأحكام القانون .

(طعن ٦٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — وظيفة مفتش معال ليست بطبيعتها وظيفه هندسية وعماها ليس عملا هندسيا بحتا — لا يستحق شغلها بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

أن مؤدى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين — أنه لا يكفي لاستحقاق بدل التفرغ أن يكون المدعى خالصا على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، بل يجب أن يكون مشغلا بصفة معية بأعمال هندسية بحتة ، وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، والثابت أن هذين الشرطين قد تخلفا في حق المدعى ، فهو لا يشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس

وتما يشغل وظيفة «مفتش معالج» من الدرجة الثالثة العادية وهي بطبيعتها ليست وظيفة مهندس وعملها ليس عملا هندسيا يحق ومن ثم فإن المدعى لا يسحق بدل التفرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

(ملعن ٤٩٩ سنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٥١)

المبحث :

مغايرة الشارح في شروط استحقاق هذا البديل في القرارات المتعاقبة — عدم استفادة المهندس الذي يقوم بالتعليم الهندسي من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار البديل المشار اليه ، لأن التعليم بالتعليم الهندسي لا يعتبر من قبيل الاشتغال بأعمال هندسية بحتة ، وهو شرط لاستحقاق البديل في ذلك القانون — لا يفيد المهندس الذي يشغل وظيفة مدرس ، من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين إذ اشترط هذا القرار ذلك بأن يكون المهندس شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الجزائية للمهندسين ، ووظيفة المدرس ليست كذلك .

ملخص : الحكم :

إن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — الذي ظل معمولا به حتى آخر يولية سنة ١٩٥٧ — كان يشترط فنيين يستحق بدل التخصص ، شرطين أولهما أن يكون مشتغلا بأعمال هندسية بحتة ، وثانيهما أن يكن حاصلا على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وهي ما تؤول التمييز في الدرجة السادسة أو حاصلا على لقب مهندس ، ولذا صح أنه قد توفرت في المدعى الشرط الثاني من الشرطين اللذين استلزمهما القانون المذكور لاستحقاق بدل التخصص ، وهو تحيد بسجل المهندسين منذ سنة ١٩٤٥ ، حسبما يبين من شهادة نقابة المهن الهندسية المقدمة منه في فترة حجز الملعن للحكم فإن الشرط الأول لم يتوفر فيه لأن هذا القانون لم يسو بين الاشتغال بالأعمال الهندسية البحتة وبين القيام بالتعليم الهندسي ، خلافا لما نص عليه بمد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، المعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن قيام المدعى بتدريس مواد هندسية في

ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يعتبر اشتغالا بالأعمال الهندسية البحتة ، ولا يقوم مقامه أو يغنى عنه كبديل به ، وبالتالي فانه لا يفيد من احكام القانون المشار اليه .

ويشترط قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل ترغ للمهندسين فحين يستحق هذا البديل توافر ثلاثة شروط اولها الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، وثانيها شغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وثالثها الاشتغال بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة ، أو القيام بالتعليم الهندسي ، واذا كان قد توفّر في المدعى الشرطان ، الأول والثالث في ظل القرار الجمهوري المذكور بمعبّد ان كان الشرط الآخر يتخلّف في حقه في ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، إلا ان الشرط الثاني الخاص بشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، غير متوفرة فيه ، فلكّ انه يشغل وظيفة مدرّس لا مهندس ، وثرّيتا على هذا فانه لا يستحق بدل التبرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المستند :

بدل التبرغ للمهندسين — منحيفة تسمة جنيهاً شهرياً لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة ، وبمقدار عشر جنيهاً لمهندسي الدرجات الثانية والأولى ومدير عام — حكم هذا البديل بالنسبة لـان يشغل وظيفة تعلوي مربوطها درجة المدير العام المعنية كان تكون بمرتب مستوى قدره ألف وأربعمائة جنيه — عدم استحقاقه في هذه الحالة لان منح البديل منوط بان يكون المهندس شاغلاً لأحدى الدرجات من السادسة الى الأولى ومدير عام دون ما يطوئ ذلك .

ملخص الفتوى :

كان السيد المهندس يشغل درجة مدير عام بمربوط (١٢٠٠ - ١٣٠٠ ج) بالهيئة العامة للسكك الحديدية ثم وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ سنويا بعد العمل بالنظام الجديد لموظفي الهيئة ، وقد ثار الخلاف حول استحقاقه بدل التفرغ ، فاستطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع للسكك الحديدية فعرضت الامر على اللجنة الفائزة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فاجتبت بجلستها المنعقدة في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بعدم استحقاقه بدل التفرغ .

وقد عقت الهيئة على هذه الفتوى بكتاب جاء فيه ان مرتب التفرغ يمنح على اساس الدرجة لا على اساس للرتب ، كما انه يتعين التزام حكم المادة ٦٥ من الاحكام الانتقالية لقرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ في معرفة تصد المشرع في شأن المراتب التى توفرى درجة مدير عام . وطلبت الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لبدء رأيها فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستقبل لها ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ الصادر في ١٢ من يولية سنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ الخاص المهندسين تنص على ما يلى : « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الاتية :

٩ . جنهيات شهريا لمهندسى الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنهيا شهريا لمهندسى الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

« ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بدل التفرغ للمهندسين منوط بان يكون المهندس معينا في احدى الدرجات من السادسة الى درجة مدير عام

من كان في درجة من هذه الدرجات استحق بدل التفرغ حتى حين لم يكن في واحدة منها لا يستحق هذا البديل .

ويتطابق النص المشار اليه على حالة السيد المهندس
يبين أنه كان يشغل وظيفة مدير الشؤون العامة والامراد بالهيئة العامة للسكك الحديدية في درجة مدير عام وعلى اثر تنفيذ التنظيم الجديد للهيئة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنويا مجاوزا بذلك الحد الاقصى للمرتبات المقرر لها بدل تفرغ، هذا الحد الذي يقف عند درجة مدير عام ، ذلك لان الراتب الذي يطو هذه الدرجة يبلغ مستوى يقضى عن بدل التفرغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسام الاستشاري للتقوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد المهندس بدل التفرغ المقرر للمهندسين بعد نقله الى مرتبة « مساعد المدير العام » براتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنويا بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

(متمى ١٥٨ في ١٩/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٣)

المادة :

اشتراط الحصول على شهادة جامعية او ما يعادلها لو للحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية — لا يجدى التمسك بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٢٦ في شأن اعضاء الهيئات — ذلك ان هذا القرار لم يستحدث مؤهلا علميا يعادل الشهادة الجامعية .

ملخص الحكم :

لا يجدى التمسك في مجال استحقاق بدل التخصص بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ في خصوص اعتبار المسمى

حاصلا على مؤهل يعادل الشهادة الجامعية على أساس أنه لو قد في بعض عملية ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يستحدث مؤهلا علميا من هذا القبيل وانما وردت نصوصه — بالنسبة الى أعضاء البعثات — بقصد ترتيب قواعد وتنظيم شروط يقوم عليها التعيين بينهم ، بل أن توافر هذه القواعد والشروط لا يثنى بذاته لصاحب الشأن مركزا قانونيا حتما وبفوق القانون في درجة معينة .

(ملحق ١٤٠٨ ، ١٤٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/٢٠ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

مهندسون — بدل التفرغ المستحق لهم — الاستمرار في الخصم منه بمقدار الزيادة المبرتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ — اعتبار هذا الخصم في حكم الصحيح بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — مقتضاه عدم جواز المطالبة برد الفروق الناشئة عن هذا الخصم في أي وقت سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين نصت على ان « يعتبر في حكم الصحيح الخصم الذي سم من بدل التخصص وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ » وبالإطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ يبين انه وضع قواعد خاصة بالتفرقات ومنع علاوات معينة لبعض الموظفين والمستخدمين . ولما كانت بعض طوائف الموظفين قد منحت منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية مثل بدل التخصص فقد نص البند « ٣ » من المذكرة علقتها من تفرغ مجلس الوزراء المشار اليه على ان « الموظف المذموم يمنع منذ سنة ١٩٤٥ مرتبا اضافيا مثل بدل التخصص ويجعل التفرغ الخ ويلتزم بزيادة في ماهيته نتيجة تطبيق القواعد المشار اليها بخصم

من المرتب الاضلاى الذى يستولى عليه ما يوازى مقدار هذه الزيادة

ومن حيث انه تطبيقا لهذا النص جرت الهيئة على خصم الزيادة نتيجة تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء السالف الذكر من بدل التخصيص واستمرت فى الخصم رغم صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى لم يتضمن حكما مماثلا للحكم الذى ورد بقرار مجلس الوزراء المذكور . وقد سبق للجمعية العمومية للقسام الاستشارى أن رأت بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ عدم جواز الخصم من بدل التخصيص بالنسبة للزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير وذلك اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة لالغائه قاعدة الخصم سالف الذكر ضمنا بعدم النص عليها . وقد تأيدت هذه الفتوى بحكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ (حكمها فى الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢ القضائية) .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر تنص بأن يتميز فى حكم الصحيح كل خصم تم من بدل لتخصيص تطبيقا لقاعدة الخصم التى وردت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ فمن ثم لا تجوز المطالبة برد الفروق الناشئة عن اجراء هذا الخصم فى أى وقت سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولذلك تنتهى الراى الى عدم احقية مهندسى الهيئة فى استرداد الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير والسابق خصمها من بدل التخصيص .

(نفوى ١٠٥٠ فى ٢/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التفريغ المقرر للمهندسين والأجر الاساسى من أى عمل يؤتية المهندس خارج نطاق عمله الاصلى ، بسواء كان هذا العمل يؤدى اليه مباشرة العمل المقررة او فى غير لوقت العمل الرسمية

— **إسـاسـيـ فـلـك** — **نـصـ المـادـة الـثـالـثـة** مـن **قـرار رـئـيـس الجـمـهـوريـة** رـقـم ٦١٨
لـسـنة ١٩٥٧ مـنـح بـدل تـفـرغ لـلمـهـنـدسـين .

مـلـخـص اـلـقـنـوى :

ان المـادـة الـثـالـثـة مـن اـلـقـانـون رـقـم ١٥٤ لـسـنة ١٩٥٧ مـنـح بـدل تـفـرغ
لـلمـهـنـدسـين تـنـص عـلى اـنـه « يـجـوز بـقـرار مـن رـئـيـس الجـمـهـوريـة مـنـح بـدل تـفـرغ
لـلمـهـنـدسـين و فـلـك الطـوـل فـي و بـا لـشـر و ط و ا لـفـتـات ا لـقـى يـنـص عـلـيـها
ا لـقـرار » و تـنـفـيـذا لـهـذه المـادـة مـقـد صـدر قـرار رـئـيـس الجـمـهـوريـة رـقـم ٦١٨
لـسـنة ١٩٥٧ مـنـح بـدل تـفـرغ لـلمـهـنـدسـين و نـص فـي المـادـة الـاو لى مـنـه عـلى اـن
« يـنـح بـدل تـفـرغ لـلمـهـنـدسـين لـحـالـتـيـن عـلى لـقـب مـهـنـدس . . بـشـرطـا ن
يـكـونـوا شـا عـلـيـن لـوظـائـف مـهـنـديـة مـخـصـة فـي المـيزا تـيـة لـمـهـنـدسـين و ان يـكـونـوا
مـشـغـولـيـن بـصـفة عـطـيـة بـا مـجـال مـهـنـديـة مـحـتـا . او يـتـمـيـن بـا تـعـلـيـم لـلمـهـنـدسـين »
كـما بـصـت المـادـة الـثـالـثـة مـنـه عـلى اـن « يـنـح ا لـبـدل ا لـمـشـار ا لـيـه كـامـسـلا
بـا لـيـنـات ا لـتـيـة . »

٩ جـنـيـه شـهـريـا لـمـهـنـدسـي ا لـدرجـات ا لـسـادـة و ا لـخـامـسـة و ا لـرـابـعـة
و ا لـثـالـثـة .

١٠ جـنـيـه شـهـريـا لـمـهـنـدسـي ا لـدرجـات ا لـثـانـيـة و ا لـاو لى و مـديـر عـلم .

و يـحـرم مـن هـذا ا لـبـدل كـل مـا يـعـمـل فـي ا لـخـارج . « كـما نـصـت المـادـة ا لـثـالـثـة
مـنـه عـلى اـنـه « لا يـجـوز ا لـجـمـع بـيـن بـدل ا لـتـفـرغ و بـيـن بـدل ا لـتـقـديـشـي او ا لـكـافـة
عـن سـاعـات ا لـعـمـل ا لـاضـائـة . . . » .

و مـن حـيـث ا ن ا لـمـسـتـفـاد مـن نـص المـادـة ا لـثـانـيـة ا ن اى مـهـنـدس يـؤـدى
عـمـلا خـارج نـطـاق عـمـلـه ا لـصـلـي سـواء ا كـان هـذا ا لـعـمـل يـؤـدى ا تـنـاء سـاعـات
ا لـعـمـل ا لـمـقـررة او فـي غـير ا و قـات ا لـعـمـل ا لـرـسـمـيـة ، فـانـه يـحـرم مـن بـدل ا لـتـفـرغ
ا لـمـقـرر مـبـتـضـي قـرار رـئـيـس الجـمـهـوريـة رـقـم ٦١٨ لـسـنة ١٩٥٧ ا لـمـشـار ا لـيـه
و فـلـك لـان تـحـريـم ا لـجـمـع قـد و رـد مـطـلـقا دـون ا ن يـحـدد ا لـمـشـر ع ا عـمـلا مـعـيـنة
بـجـوز عـمـلـها ا لـجـمـع و ا عـمـلا ا خـرى يـخـطـر قـيـها فـلـك . . و ا تـمـا و رـد ا لـنـص عـلى
ا لـنـص عـمـلـها لـيـشـل كـل عـمـل يـؤـدى خـارج نـطـاق ا لـعـمـل ا لـصـلـي ، و يـؤكـد فـلـك
ا ن المـادـة ا لـثـالـثـة مـن ا لـقـرار ا لـمـشـار ا لـيـه تـقـضـي بـعـد مـ جـواز ا لـجـمـع حـتى بـيـن

بطل التفرغ وبين المكافأة من ساءلت العمل الاعشافية التى تؤدى فى ذات
الجهة الاعشافية التى يعمل بها المهندس .

ومن حيث أنه لا وجة للاحتجاج بما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية
بجلستها المعقودة فى ٢٣ من مايو ١٩٥٧ وذلك لاختلاف النصوص التشريعية
التي كانت مطبقة آنذاك ، ذلك أنه بالرجوع الى هذه الفتوى يبين
أنها صدرت فى ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بطل
تخصص للمهندسين ، الذى أُلغى فى تاريخ لاحق لصعود نفوى الجمعية
العمومية فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ المشار اليها فيما تقدم وذلك استنادا
الى نص المادة (٣) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بطل التفرغ
للمهندسين ، فضلا من ذلك فإن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار
اليه لم يتضمن نصا يحظر منح هذا البطل لمن يعمل فى الفرج بعكس ما ورد
فى المادة (٢) من القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ،
الامر الذى يتعين معه القول بأن لكل من هاتين الفتوتين مجالها الخاص
وشروط انطباقها المتميزة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق المهندس/.....
لبطل التفرغ المقرر للمهندسين استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

(نفوى ٥١٣ فى ١٠/١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبحث :

ايفاد المهندس فى اجازة دراسية بمرتب دراسية هندسية مرتبطة
بعمله — عدم انقطاع رابطة التوظيف — اعتبار دراسته أثناء الاجساة
استمرارا لعمله الاعشافي .

ملخص الفتوى :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني علم يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام ويتفرغ عن ذلك انه اذا تضمنت نظم التوظيف مزيجا للوظيفية او للموظف ، وشرطت للائدة منها شروطا فان حق الموظف في الامانة منها يكون متى توافرت شرائطها .

ومن حيث ان الفترة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على ان يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا يشتغلين بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط ثلاثة هي :

اولا : ان يكون الموظف حائزا على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ في شأن نقابة المهن الهندسية .

ثانيا : ان يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس او ان يكون قائما بالتعليم الهندسي .

ثالثا : ان يكون يشتغلا بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة .

وتفريعا على ذلك فان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط اذا قامت بالمهندس يستبر صرعه له مدة وجوده في اجازة طالما ظل شاغلا للوظيفة الهندسية التي كان يشتغلا فيها بأعمال هندسية بحتة واستبر صرف مرتب الوظيفة له أثناء الاجازة فلك ان المفرغ حين نظم الاجازات في الفصل السادس من الباب الثاني من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ وعدد أنواعها وهي الاجازات العارضة والاجازات الدورية والمرضية والدراسية والاجازات الخاصة واجازة الوضع ، لم يقطع صلة الموظف بالوظيفة التي يعمل بها ولم يحرمه من مرتب هذه الوظيفة ومزاياها الا بصورة جزئية في حالة الاجازة المرضية. وحين تتجاوز الاجازة المدة المصرح فيها باجازة مرضية بمرتب كامل او بنصف مرتب او بربع مرتب بل انه بالنسبة للأمراض التي يطول امد الشفاء فيها منح العامل اجازة غير محددة المدة بمرتب كامل حتى يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله وذلك في الاحوال التي نص عليها القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالدرن والجزام والأمراض المعدية والأمراض المزمنة .

ومن حيث ان المشرع نص في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على تومين من الاجازات الدراسية اجازة دراسية بمرتب واجازة دراسية بدون مرتب وبين في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح احوال منح كل نوع من هذين النوعين من الاجازات ونص هذا القانون في المادة ١٥ على ان يكون منحها لتحقيق غرض من الاغراض المبينة في المادة الاولى من هذا القانون وهي القيام بدراسات علمية او فنية او عملية او الحصول على مؤهل علمي او كسب مران علمي وذلك لسد نقص او حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، كما تطلبت المادة ١٨ من هذا القانون شرطاً أساسياً في منحها ان تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة مله الى نوع الدراسة التي سيقوم بها وان تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به .

ولما كانت الاجازة ايا كان نوعها سواء كانت دورية او مرضية او دراسية او استثنائية لا تقطع صلة الموظف بالوظيفة التي كان شاعلاً لها وهذا هو الشأن بالنسبة للمهندس الذي يشغل وظيفة هندسية ويمنح باجازة دراسية متى كانت الاجازة الدراسية بمرتب فانه لا يجوز تطبيقاً للمادة ٤٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شغل وظيفته مدة الاجازة بمرتب وعلى ذلك فان دراسته خلال الاجازة تعتبر امتداد لعمله الاصيل بحسب النصوص السابقة مما لا يسوغ محرمه المهندس من تحمل التفرغ خلال الاجازة الدراسية بمرتب شأنها في ذلك شأن انواع الاجازات الاخرى التي

نص عليها قانون العاملين والتي يكون منحها بمرتب ومقام أن قانون البطالة لم يحرره منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المهندس الموند بلجارية دراسية بمرتب لدراسة هندسية مرتبطة بعمله يستحق بدل التفرغ المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(موى ٥٦٧ فى ١١ / ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — اشراطه فتح هذا البديل الحصول على لقب مهندس وشغل وظيفة هندسية مخصصة فى الميزانية الهندس ، والاستقال بصيغة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسى — حصول اجد العاملين على لقب مهندس ، وشغله وظيفة « مساعد رئيس ودية » فى الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة — احقيقه ليدل التفرغ للمهندسين — اسس ذلك انه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يتولاها الا مهندس فانها تعتبر مخصصة لمهندس ولا يشتر من ذلك ان ترد الدرجة فى الميزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يتولاها الا مهندس — حصول عليل آخر على لقب مهندس ، وشغله وظيفة « مساعد لاسلكى » فى الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة — عدم احقيقه فى هذا البديل — اسس ذلك انه لا يشغل وظيفة مخصصة فى الميزانية لمهندس .

ملخص الفتوى :

تتحصل وثائق الموضوع فى أنه بناء على فتوى ديوان الموظفين رقم ١٨٥١ — ١٢م / ٢ / المؤرخة ١٩٦٤ / ٤ / ١٢ والمبلغة لوزارة المواصلات ، تلقت الوزارة بصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ للمسيد / ١٠٠٠٠ الحاصل على لقب مهندس من نقابة

المهن الهندسية ياريخ ١٨/١٠/١٩٦٠ - والذي يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية بالمرتبة الثانية بكادر ٢١١٢ لسنة ١٩٥٩ والدرجة الخامسة التخصصية (أ) فرع هندسة المواصلات اللاسلكية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك تأسيسا على أن طبيعة عمل السيد المذكور ذات طبيعة هندسية بحتة ولا يصلح لها إلا مهندس . ولقد تقدم السيد / الشاغل لوظيفة مساعد مهندس لاسلكي بالمرتبة الثالثة (أ) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة الخامسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي يقوم بأعمال ذات طبيعة هندسية بحتة لا يصلح لها إلا مهندس ، كما أنه حاصل على لقب مهندس من نقابة "لمن الهندسية ويطلب منه بدل تفرغ أسوة بزميله فاستطلعت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رأى إدارة الفتوى والتشريع للجهتين المؤكدين للتنظيم والإدارة والمحاسبات عن مدى أحقية السيد المذكور في تناقضى بدل التفرغ ، التى انتهت فى ١٩٦٥/٩/١ الى عدم أحقيته لهذا البديل نظرا لان وظيفته مدرجة فى الميزانية تحت لقب مساعد مهندس أى أنها غير مخصصة لمهندس وعقب هذه التفرغ تحولت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية صرف بدل التفرغ الذى كانت تصدره للسيد / خلال المدة من ١٨/١٠/١٩٦٠ الى ٢٩/١/١٩٦٧ وذلك اعتباراً من ٢٩/١/١٩٦٧ وكان نتيجة ذلك أن تجند لهم جنيته

على السيد المذكور مبلغ ٦٧٩.٦٥ قيمة ما صرف اليه من بدل تفرغ خلال المدة المذكورة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ينص على أن تفرغ للمهندسين تشترط فتح هذا البديل الحصول على لقب مهندس من نقابة المهندسين بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ وشغل وظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين والاستغلال بصورة عملية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسى .

ومن حيث أنه قد جاء بكتاب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رقم ٢٥ المودخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ أن السيد / يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية ويقوم بأعمال مهندس وصوغت وظيفته بهذا الاسم بالميزانية حسب العمل بالمحطات اللاسلكية ببلهية ، كما أنه حاصل على

لقب مهندس من نقابة المهندسين واعمال وظيفته هندسية بحثية ، ومن ثم فانه تكون قد تحققت في شأنه كافة الشروط التي يتطلبها القرار الجمهوري سالف الذكر لمنح بدل التفريغ للمهندسين ، وبالتالي يستحق هذا البديل ذلك انه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يليها الا مهندس فانها تعتبر مخصصة لمهندس .

ولا يغير من ذلك ان ترد الدرجة في الليزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يليها الا مهندس .

ومن حيث انه بالنسبة للسيد / فان الثابت من كتاب الهندسة رقم ١١ المؤرخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٦٥ انه وان كان يقوم باعمال هندسية وانه حاصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية الا انه يشغل المرتبة الثالثة (١) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة السادسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المخصصة لوظيفة مساعد مهندس لاسلكي وهو اللقب المخرج لهذه الوظيفة بالليزانية وبذلك يكون قد تخلف احد شروط استحقاقه لبدل التفريغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(فتوى ١٠٧١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

احقية المهندسين بالجهاز التنظيمي والتنفيذي بالجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى في بديل التفريغ الذي عرف لهم عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ والسنتين التاليتين لها - اسلم ذلك ان طبيعة الجهاز التنظيمي والتنفيذي ذات صفة هندسية بحثية ومن ثم اذا وصفت بعض وظائفه بانها تخصصية فان ذلك يعنى تخصيصها لمهندسين ويؤكد ذلك ان المشرع راعى اعراج اعتماد مالي بميزانية للجهاز منذ عام ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة بدل التفريغ المستحق لهؤلاء المهندسين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه (الخاص بإنشاء المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا مشتغلين بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويستفاد من هذا النص أن استحقاق بدل التفرغ المقرر للمهندسين منوط بتوافر شروط ثلاثة :

١ - أن يكون من يمنح البديل حائزا على لقب مهندس وفق احكام المادة الثالثة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

٢ - أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندس .

٣ - أن يكون مشتغلا بالفعل بأعمال هندسية بحتة أو قائما بالتعليم الهندسي .

وحيث انه لا خلاف في توافر الشرطين الاول والثالث اللذين لا استحقاق بدل التفرغ لمهندس الجهاز التخطيطي والتنفيذي باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى . وانما يثور الخلاف حول مدى توافر الشرط الثاني في شأنهم . والواقع انه ولئن كان وصف الوظائف بأنها تخصصية في الاجهزة ذات الأنشطة المتجددة هو أهر ضروري تقتضيه تحديد نوعية هذه الوظائف ، إلا انه لا ضرورة لذلك بالنسبة للاجهزة التي تزاوول نشاطها فيما محدد . ولما كانت طبيعة الجهاز التخطيطي والتنفيذي ذات صبغة بحتة ، فمن ثم لذا وصفت بعض وظائفه بأنها تخصصية فسان ذلك يعطى تخصيصها لمهندسين . يؤكد ذلك ان المشرع رأى اندراج اعتماد مالي بوزارة الجيعة منذ عام ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة بدل التفرغ المستحق للمهندسين .

وحيث أنه ولا تقدم فانه يتمين القول بتواتر جميع الشروط اللازمة لمُنح بدل تفرغ لمهندسى الجهاز التخطيطى والتنفيذى باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، وبالتالي فان صرف هذا البديل لهم يعتبر قد تم صحيحا ولا مطن عليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية المهندسين بالجهاز التخطيطى والتنفيذى باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى فى بدل التفرغ الذى صرف لهم عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ والسنتين التاليتين لها .

(فتوى ٢٢٦ فى ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبحث :

احقية المهندسين من مساعدى البعثين والخريجين المساعدين واعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث لبديل التفرغ المتصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ وليس طبقا للفتاوى التى تضمنتها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٧/١٨٦ استلشى ذلك — ان المشرع استثنى بالقرار الجمهورى رقم ٦٥/٢٨٥٦ المهندسين من اعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع للشروط الواردة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٥٧/٦١٨ ومن ثم فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٧٧/١٨٦ الذى تضمن ذات الاحكام المعايه الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦١٨ لا يؤثر فى اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥/٢٨٥٦ فزولا على القاعدة المعايه التى من مقتضاها الا ينسخ نص عام للحكم الوارد بنص خاص — بمعاهد البحوث — لا وجه للفصل بين اكاديمية البحث العلمى من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر يقصر منح البديل على المهندسين العاملين بالاكاديمية .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونص فى مادته الاولى على انه :

• يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص
المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط أن يكونوا
شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وأن يكونوا
مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحث أو قائمين بالتعليم الهندسي...»
وربط هذا القرار في مادته الثانية بين فئات هذا البديل ودرجات الكادر العام
للموظفين . كما يتبين للجمعية أنه بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٥
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن منح بدل
التفرغ للمهندسين من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحث بوزارة البحث
العلمي ونص في مادته الأولى على أنه : «استثناء من أحكام القرار الجمهوري
رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يمنح المهندسون من أعضاء هيئة البحوث
ومساعدى البحث بوزارة البحث العلمي بدل التفرغ للمهندسين دون التقيد
بشرط تخصيص الوظائف التي يشغلونها في الميزانية للمهندسين .

ويكون منحهم البديل المذكور طبقا للفئات الآتية :

جنيه

- ١١ استاذ باحث ، وأستاذ باحث مساعد
٩ باحث ، ومساعد باحث

وأعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس
مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية أصدر رئيس
الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى
في مادته الأولى بمنح بدل التفرغ للمهندسين بذات شروط قرار رئيس
الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وربط أيضا في مادته الثانية بين فئات
البديل والفئات المنصوص عليها في جدول المرتبات الملحق بقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ سلف للذكر .

وحاصل ما تقدم أنه في ظل القواعد الحالية التي نص عليها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ والتي من مقتضاها منح بدل تفرغ
للمهندسين بشرط الانتماء للنقابة وشغل وظائف هندسية وأداء أعمال هندسية
أو القيام بالتعليم الهندسي ، استثنى المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من أعضاء هيئة البحوث والوظائف
العاملة من الخوض لتلك الشروط ، وخصص بفئات البديل ربطها بوظائفهم

كباحثين، ومن ثم ماتهم يستحقون هذا البديل بالفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كان يصيب الوظيفة التي يشغلها أعمالا للإحكام الخاصة التي انتظمتها هذا القرار ، وتبعاً لذلك فإن صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذي تضمن ذات الأحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر في أعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ نزولاً على القاعدة العامة التي من مقتضاها ألا يفسخ نص علم الحكم الولد بنص خاص .

وبناء على ما تقدم فإن الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة للأكاديمية للبحث العلمي يستحقون بدل التفرغ وفقاً للفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في شأنهم خاصة ، وليس طبقاً للفئات التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

كما وأنه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر ، بقصر منسح البديل على المهتمين للعسكاريين بالأكاديمية ، ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ قد صحر في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن مسؤوليات الذي نص صراحة على تبعية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمي .

وإذا كان المشرع قد منحهم هذا البديل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً والذي طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من مقتضى ذلك جميعهم بين البديل والحقوق المالية المقررة لهم بكاند الجامعات ، فإن تطبيق جدول المرتبات والتبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم أعمالاً لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية لا يغير من الأمر شيئاً إذ يظل لهم بموجب الأحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه أن يجمعوا بين هذا البديل والمرتبات والتبدلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق المهندسين من مساعدى البحوث والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة البحوث

بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى لبدل التفرغ. المصنوع
عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥

(فتوى ٩٥٥ فى ١٤/١١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ
الخاص بالمهندسين - المستفاد من نصوص هذا القرار ان هذا البديل
لا يصرف الا لزمصر نشاطه على عمله الاصلى الذى يناف به اداؤه وعلى ذلك
فلو اسند اليه أعمالا اضافية تعتبر امتدادا لعمله الاصلى واستحق عنها
اجرا اضافيا او استثمر جهده خارج دائرة عمله الاصلى او عدل لحسابه
الخاص حرم من بدل التفرغ - نحب استاذ بكلية الهندسة العمل بالاشغاية
القومية لليونسكو فى غير اوقات العمل الرسمية باجر اضافى قدره ٢٥٪
من المرتب مقتضا ان يتحقق فى شاقه وصف من يعمل بالخارج الامر الذى
يترتب عليه حرمة من بدل التفرغ طبقا لقى المادة الثانية من القسار
الجمهورى المتارى اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .
بشأن بدل التفرغ الخاص بالمهندسين انه ينص فى مادته الاولى على ان يمنح
بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس ثم اعلنت مادته
الثانية من حرمة من فئات هذا البديل وقضت بان يحرم منه كل من يعمل بالخارج
كما نصت مادته الثالثة على انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل
التفتيش او المكافاة عن ساعات العمل الاضافية » والمستفاد من هذه
النصوص ان بدل التفرغ المقرر للمهندسين لا يصرف الا لمن يقصر نشاطه
على عمله الاصلى الذى يناف به اداؤه بحسب طبيعته الوظيفية المسندة
اليه ومسئوليتها فى داخل الوحدة التى يعمل بها ، وعلى ذلك فلو اسند اليه
أعمالا اخرى اضافية تعتبر امتدادا لعمله الاصلى واستحق عنها اجرا اضافيا
او استثمر جهده خارج دائرة عمله الاصلى سواء فى جهة حكومية او

في القطاع العام أو في جهة خاصة أو عمل لحسابه الخاص حرم من بدل التفرغ ، كل ذلك تطبيقا لمصريح نص المادتين الثانية والثالثة من القرار المشار اليه آنفا بما تضمناه من حظر ورد في صيغة العموم بما يغطي كافة الصور فيما يجاوز نطاق العمل الأصلي الذي يتقاضى عنه العامل الأصلي راتبه .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الدكتور قد نخب أميناً فنياً بالشعبة القومية لليونسكو في غير أوقات العمل الرسمية بأجر إضافي قدره ٢٥ ٪ من المرتب دون حد أقصى ، فانه بذلك يكون قد تحقق في شأنه وصف من يعمل بالخارج الأمر الذي يقرتب عليه حرمانه من بدل التفرغ طبقاً لنص المادة الثانية ن القرار الجمهوري المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور الاستاذ بكلية الهندسة بجملة عين شمس لبذل التفرغ المقرر للمهندس اعتباراً من تاريخ نفيه للشعبة القومية لليونسكو .

(متوى ٣٤٩ في ١٨/٤/١٩٧٦)

قاصدة رقم (١٦١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — منح هذا البديل يقتصر على المهندسين الذين يشغلون إحدى الدرجات من السابعة الى الاولى — سريان هذا النطاق بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين تنص على أنه «يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف والشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وتنفيذا لهذه المادة « صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة

١٩٥٧ : يمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الاولى منه على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بتأسيس نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة الثانية من ذلك القرار على أن « يمنح البندل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية :

٩ جنيه شهريا لمهندسى الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ : جنيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

ويحرم من هذا البندل كل من يعمل في الخارج » كما نصت الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ على أن « ... يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، بالشروط والاوزاع التي يقرها المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن منح بدل التفرغ للمهندسين طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه منوط بأن يكون المهندس شاغلا لاحدي الدرجات المالية المحددة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وهي الدرجات من السادسة الى مدير عام طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (وقد اصبحت هذه الدرجات تقابل الدرجات من السابعة الى الاولى في ظل نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ومئات المستويين لثاني والاول ومدير عام وذلك طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) أما الدرجات أو الفئات المالية الأعلى من ذلك فلم يقرر اشغالها بدل تفرغ طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وعلى مقتضى ذلك

فإن منح بدل التفرغ إنما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة أو فئة مالية تدخل في النطاق المشار إليه فيها سبق ، فمن كان معيناً في إحدى هذه الفئات المالية استحق البدل «الفكسور» ومن لم يكن شاغلاً لأحدٍ لا يستحق ذلك البدل .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن مجلس إدارة شركة القطاع العام — في مجال تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع العام — لا يتقيد بأن يكون منح بدل التفرغ للمهندسين مقصوراً على شاغلي فئات المالية المشار إليها فيها سبق ، بل يجوز له أن يقرر منح هذا البدل لشاغلي الفئات التي تزيد بداية لربط المالي المقرر لها من ١٢٠٠ جنيه سنوياً ، استناداً إلى ما تجيزه الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) المشار إليها من الترخيص لمجلس الإدارة في تقرير البدلات المهنية بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس — لا وجه لذلك ، لأن نص الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) صريح في تقييد مجلس الإدارة بأن يكون منح هذه البدلات بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، ومؤدى لزام مجالس الإدارة بمراعاة هذه الفئات هو أن يتقيد مجلس الإدارة بأن يكون تقرير البدل بالفئة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، ولشاغلي إحدى الفئات المالية المعادلة للفئات الواردة في ذلك القرار دون سواهم ، ومن ثم يكون مقتضى هذا القيد أن يلتزم مجلس الإدارة بتحديد نطاق العاملين المدنيين الذين قرر لهم المشرع بدل التفرغ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، بحيث يجوز — تبعاً لذلك — النظر في تقرير هذا البدل لشاغلي الفئات المقابلة لفئاتهم في القطاع العام ، أما العاملون المدنيون آخرون لا يندرجون في هذا النطاق ، فلا يكون من حقهم تقاضي هذا البدل أصلاً ، وبالتالي يمنع النظر في تقريره لنظراتهم في القطاع العام . وبعبارة أخرى فإن تحديد القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لكل فئة من فئات بدل التفرغ إنما يرتبط بشاغلي فئات وظيفية معينة بحيث لا يتأتى فصل البائع التقديري لبدل عن الدرجات أو الفئات المالية التي يستحق فيها البدل بهذا المبلغ . ويتطلب على ذلك عدم جواز تقرير ذلك البدل للمهندسين بالقطاع العام الشاغرين لفئات تجاوز أعلى الفئات التي يجوز أن يتقاضى شاغلوها بدل تفرغ طبقاً لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه وهي فئة مدير عام . أما سلطة مجلس الإدارة في تحديد شروط وأوضاع منح بدل التفرغ

للمهندسين في القطاع العام ، فتتصرف الى الظروف التي يؤدي فيها العمل الذي يمنح البديل للقيام به ، وذلك لان مجال المساواة بين العاملين المندمجين بالدولة والعاملين بشركات القطاع العام هو في تماثل الفئات المحددة للبدلات المهنية وليس في شروط واوضاع منح هذه البدلات ، اذ اثر المشرع ان يترك الحرية في تحديد هذه الشروط لكل شركة من شركات القطاع العام طبقا لظروف العمل فيها ، وتفرعا على ذلك فانه يجوز لمجلس الادارة المختص ان يخرج على قاعدة عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ وبين الاجور الاضافية وهي القاعدة اللازمة بالنسبة للعاملين في الدولة وحدهم طبقا لزمادة (٣) من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه باعتبار ان ذلك يدخل في مفهوم الشروط والاوضاع الخاصة بمنح البديل ، والتي يفرد بتقديرها مجلس الادارة المختص متحررا في ذلك من القيود التي تسري على العاملين في الدولة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اسحقاق المهندسين بشركات القطاع العام الشاغلين لوظائف الادارة العليا التي تطوئته مدير عام بدل التفرغ ، ويتعين استرداد ما تم صرفه بالمخالفة لذلك .

(نهى ٥٩٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — منح البديل يقتصر على المهندسين الذين يشتغلون إحدى الدرجات من السابعة الى الاولى — وظيفة استاذ في الجامعة تجاوز تلك الدرجات — نتيجة ذلك عدم استحقاق شاغلي هذه الوظيفة البديل المذكور .

ملخص للنصوص :

- أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل تفرغ للمهندسين تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار ». وتنفيذا لهذه المادة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الأولى منه على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بإنشاء نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في المزاينة لمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة عملية بأعمال هندسية بحث أو قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة لاثانية من ذلك القرار على أن « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية :

جنبة شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنبة شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والأولى ومدير عام .

« ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج »

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن منح بدل التفرغ للمهندسين منوط بأن يكون المهندس شاغلا لأحدى الدرجات المشار إليها في ذلك القرار ، وهي الدرجات من السادسة إلى مدير عام طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (وقد أصبحت تقابل الدرجات من السابعة إلى الأولى طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة ثم مايعادلها من الفئات المالية المقابلة لها طبقا لإحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) أما الدرجات أو الفئات المالية الأعلى من ذلك فلم يقرر لشاغلها بدل تفرغ طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر .

فيستنتج من حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، فإن منح بدل التفرغ إنما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة من الدرجات أو

الفئات الماتية المشار اليها ، فمن كان معيناً في احدى هذه العوالم او الفئات استحق البديل المذكور ، ومن لم يكن شاغلاً لاحداها لا يستحق هذا البديل .

ومن حيث ان وظيفة استاذ في الجامعة مقرر لها طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجلسات الفنية المالية ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، مجاوزة بذلك الدرجات او الفئات المقرر لها بدل تفرغ طبقاً لاحكام لقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وهو احدى الذى يقف عند درجة مدير عام طبقاً لاحكام القانون .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق شياغلى وظيفة استاذ في كليات الهندسة بالجامعة ، لبذل لتفرغ المقرر للمهندسين طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وذلك اعتبار من التاريخ الذى اصبحت فيه وظيفة استاذ بالجامعة تعادل درجة وكيل وزارة .

(فتوى ٥٩٢ فى ٢٥/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن منح بدل تفرغ للمهندسين — تخفيض مهندسى الرى فى التجمع بين بديل التقنى وبديل التخصص أو منحهم بدل التفرغ الكليل وحده — انتهاء حتى الخيار المقرر لهؤلاء المهندسين بمضى مائة أو باستعماله — عدم جواز العدول عن الرغبة التى يبديها المهندس سواء قبل انقضاء المدة المحددة أو بعد انقضاءها — لا يغير من هذا النظر الاستناد الى قيام الاختيار على فهم خاطئ منه

للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص — لا وجه القيلس هذه الحالة على فتوى الجمعية العمومية القسم الاستشاري بجلستها المتقدمة في ١٩٦٢/٦/٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار بخصوص عليه في القسانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمؤنين الذين يشتغلون بالتدريس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين على انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية » ، ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقا للقواعد المعمول بها الان بشأن الخصم عن هذا البديل أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا .

ويخلص من هذا النص ان حق الخيار للتر لمهندسى الرى ينتهى بالتقرب الاجلين ، انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور ، او ابداء المهندس رغبته في الحصول على بدل التفرغ بدلا من الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص بالقواعد المعمول بها في شأن الخصم منه (وهو خصم الزيادة في اعادة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من فبراير ١٩٥٠ من قيمة بدل التخصص) ، فاذا أبعدى مهندس الرى هذه الرغبة استنفذ حقه في الخيار وانقضى باختياره ولا يصح له ناضه والحول عنه سواء قبل انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة او بعد انقضائها .

ولا يغير من ذلك ان يبنى مهندس الرى محوله على ان اختياره قام على فهم خاطيء منه للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص ، وانه لو كان اللهم الصحيح لذلك الذى انتهى اليه راي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري تحت نظره عند الاختيار لاجر في رغبته ولكن اختياره ما طلب عند استعماله الياء اول مرة ، ذلك لان راي الجمعية العمومية انما يكشف من حكم القانون القائم باعباره الحكم الصحيح من وقت العمل بالقانون اذى تم الاختيار في ظله ، فالجمعية العمومية لا تضيف برأيها

حكماء للقانون. ويلفتلني يكون الاختيار قد تم في ظل قواعد لم يحصل منها
الى غيرها وإذا كانت هذه القواعد قد تعرضت لبعض أوضح صراحة
تفسيرها فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الاختيار والزامه لصاحبه ، وليس
من شأن التفسير السليم لقواعد اعلة الخلاف أن يضيف حكماً جديداً للمادة
الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بحيث يكون
للمهندس أن يعمل عن اختياره خلافاً لما يبين من واضح يتبقى ذلك
المادة .

ولا وجه لقياس هذه الحالة على ما أرتأته الجمعية العمومية بإستنها
المتخذة في ٥ من يونية سنة ١٩٦٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار المنصوص
عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمانونين الذين
يشتغلون بالتدريس ، واعتبر هذا الميعاد من تاريخ علم المانونين بفتوى
الجمعية العمومية التي انتهت الى عدم جواز اشتغال المانون بالتدريس
لا من تاريخ العمل بالقانون المذكور طبقاً لمادته الثانية ، لا وجه لهذا القياس
لان الامر في حالة المانونين قد طبع بالشك والغموض بالنسبة الى مدى
اعتبار المانونية وظيفة في تطبيق ذلك القانون وعن وقت صدوره حتى
حسم الامر بفتوى الجمعية العمومية ، وقبل ذلك ناز الجدل عميقاً في هذا
الشأن حتى يجوز القول بأن تنفيذ هذا القانون على المانونين كان متوقفاً
على تفسير أحكامه وإيضاح مفهومه . وذلك بعكس الحال في شأن مهندسي
الرى - في الحالة المعروضة - لان نص المادة الثالثة من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ اللشار اليه لا يعتوره أى ظل من الشك
فهم مقصوده ومن ثم لا يسوغ القول بأن تطبيقه يتوقف على تفسير
أحكامه .

لذى قمتي الزاى الى إن حق الخيار المقرر للمهندس الرى في المادة
الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التفرغ
للمهندسين ينتهي بمضى مدة الخيار او باستعمال هذا الحق ، ولا يجوز بعد
ذلك إعادة الاختيار بعد انتهاء الحق فيه بانقضاء مدته .

(فتوى ١٣٠٧ في ١١/١١/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين أن شروط منح هذا البديل هي :

- ١ — الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهندسين .
- ٢ — أن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية .
- ٣ — أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية — تخلف احد هذه الشروط — اثره — عدم استحقاق هذا البديل .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين ينص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين أعضاء نقابة المهندسين بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين كان يشترط لمنح بدل التفرغ ذات الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء وبذات عباراته .

ومما لا شك أن شروط منح بدل التفرغ المقرر للمهندسين هي الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهندسين وأن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندس فلا يكفي لاستحقاق هذا البديل أن يكون المهندس مقيد بالنقابة وقائما

بمعل هندسى بل يزعم فوق ذلك ادراج وظيفة هندسية مخصصة لمهندس في ميزانية الجهة المعنية بها .

ولما كانت ميزانية هيئة الاستعلامات قد خلت من مثل هذه الوظيفة فلان المهندسين المعروضة حالتها لا يستحقان بدل تفرغ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية تقضى الفتوى والشرع الى عدم استحقاق المهندسين / لبطل التفرغ .

(فتوى ١١٧٩ فى ١٢/٨ / ١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبحث :

تعويض الاختصاص — المستفيدون منه — هم المهندسون المكورون فى المادة ٧٦ من الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المضمن ملاك وزارة الاشغال والمواصلات على سبيل الحصر ، المعينون بوزارة الاشغال العامة والمواصلات بصفة مؤقتة جديدة الى هذه المادة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ برفع نسبة الحد الأقصى لهذه التخصص — لا تعنى تمهيم منحه لغير المستفيدين المكورين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٦ من الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المضمن ملك وزارة الاشغال والمواصلات ، والتي تجيز منح تعويض اختصاص ، كلها تعنى الاشخاص الذين فكرتهم وهم المهندسون المعينون فى وزارة الاشغال العامة والمواصلات واذا كان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ اضاف فترة جديدة الى الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ نصها الا ترى على ان يكون تعويض الاختصاص بحد أقصى قدره ٢٥٪ من الراتب غير الصلبي

للمهندسين والمماريين والجيولوجيين حاملي الشهادات العليا المعنيين في ملاكات الادارات والمؤسسات العلمية وفقا لاحكام قانون الموظفين الاساسي وجدول التعادل المرفق به . ولا يدخل هذا التعويض في حساب الحد الاقصى للتصويشات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٩٥ المؤرخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ .

فان هذه الفقرة قد استهلكت مقمتها بعبارة « على ان يكون تصويش الاختصاص » فهي تشير الى ان المشرع اتى على بها فقط التعويض الذي قرره للمهندسين الوارد ذكرهم على سبيل الحصر في المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ، ولا يؤثر في ذلك ما جاء فيها من الاشارة الى المهندسين المعنيين في ملاكات الادارات والمؤسسات العلمية وفقا لاحكام قانون الموظفين الاساسي ، لان المقصود من اضافة هذه الفقرة هو ربيع الحد الاقصى لتعويض الاختصاص الى ٧٥٪ بالنسبة لاولئك الذين قرر المرسوم التشريعي هذا التعويض لهم . وهم طوائف المهندسين المعنيين في ملاكات ادارات وزارة الاشغال والمواصلات والمؤسسات العامة التابعة لها — ولو اراد المشرع اضافة طائفة جديدة لما اعوزه النص على ذلك .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

المادة

تعويض الاختصاص — المستفيدون منه — نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ على تعميم الاستفادة من هذا التعويض على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والادارات العامة في الدولة — قصر المادة السادسة على الاستفادة على المهندسين المعنيين ونفسا لاجلكه — يفهم منه عدم استفادة المهندسين المعنيين ، قبل العمل به .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ قد اشر في ديباجته الى قانون الموظفين الاساسى ثم اوردت مادته الاولى عبارة تفيد سريان تعويض الاختصاص على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والإدارات العامة في الدولة ، ومن ثم تكون عبارة النص ودلالة ديباجة القانون قاطعتين في تعميمه وعدم قصره على طوائف من المهندسين دون غيرهم ولكن مع ذلك ، فان المادة ٦ من القانون الاخير قصرت الفائدة منه على المهندسين المقيمين وفقا لاحكام هذا القانون — ويظهر منها ان أنه ليس لهذا القانون اثر مباشر يستفيد منه المهندسون الذين عينوا قبل صدوره وآية ذلك ان المشرع عند ما اراد ان يكون له اثر مباشر على طائفة من المهندسين القائمين حاليا بالعمل ، نص في المادة الثامنة على سريانه على المهندسين القائمين حاليا بالعمل في ادارات او مؤسسات غير تابعة لقانون تقاعد موظفي الدولة والذين راتبهم يقل عن مجموع راتب وتعويض الاختصاص المنصوص عليه في هذا القانون ، ولو كان يسرى باثر مباشر على كافة المهندسين لما ورد هذا النص على صورته الحالية .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تعويض الاختصاص — تقريره — المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ بتقريره لمهندسي وزارة الأشغال العامة والمواصلات — استفادة مهندس مرفق معين من احكام هذا المرسوم التشريعي — يكون تشريع خاص بيد سريان احكامه عليهم — تماثل مراكز المهندسين في المرافق المختلفة غير مجد في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

باستمرار في التشريعات المختلفة لتعويض الاختصاص يتبين منها ان التشريع كلما اشتمل على مرفق معين الى عدد اكبر من المهندسين ،

سارح — تشجيعا على الالتحاق به — الى اصدار تشريع خاص يحد حكم
المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ على مهندسى هذا المرفق ، كما فعل
بالنسبة للمهندسين أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة (المرسوم
التشريعى رقم ١٤٤ الصادر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢) ، وبالنسبة
لمهندسى وزارة الصناعة والائتماء الاقتصادى والإصلاح الزراعى ومؤسسة
المشاريع الكبرى ، مما يفيد أن تقرير تعويض الاختصاص مرتبط بحاجة
المرفق وليس مرتبطا بوصف الموظف مهندسا ، ومن ثم تبدو الحجة القائلة
بوجود تماثل مراكز المهندسين مهما اختلفت الجهات التى يعملون فيها
حجة داحضة وتغاير تماما قصد الشارع من تقريره هذا التعويض فى جهة
دون أخرى، اذ لا يمكن مع القول بها سد حاجة المرافق بالمهندسين حيث
يكون العمل فيه أكثر ارهاقا من غيره ، اذ يستوى لدى المهندسين العمل فى
أى مرفق آخر ما دام أنه يستحق تعويض الاختصاص فى الحاليتين وبالتالي
يصبح الاتكال على العمل بالمرافق العامة غير قائم على حاجة المرافق وفى
ذلك ما يهدد بعضها بالتوقف ، وقد يكون المرفق جوهريا وفى هذا ما يضر
المصلحة العامة وهو ما قصد الشارع الى تلخيصه بتقريره تعويض الاختصاص
فى مرفق دون آخر .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

التفصيل السابع

بديل تمثيل

قاعدة رقم (١٦٨)

المبحث :

— أن بديل التمثيل مقرر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها — يشترط قيام العامل فعلا بأعباء الوظيفة للحصول على بديل التمثيل المقرر لها — حرمان العامل المؤقت في اجازة دراسية بمرتب من بديل التمثيل .

ملخص الفتوى :

ان السيد / مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالمؤسسة منح اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين الى ثلاث سنوات للحصول على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال وذلك على المنحة المقدمة من دولة يوغوسلافيا ، وقد قامت المؤسسة بصرف مرتبه ابتداء من تاريخ سفره ب ١٩٧٠/٥/٢٢ عدا بديل التمثيل المقرر لوظيفته وذلك على أساس ان العامل خلال الاجازة الدراسية تنقطع صلته بالوظيفة وبالتالي لا يستحق بديل التمثيل باعتباره ان هذا البديل مقرر لمواجهة الاعباء والنسبقات التي يتكبدها العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق ومقتضى ذلك ان بديل التمثيل لا يستحق للعامل الا عند قيام سببه وهو ضرورة قيام العامل فعلا بأعمال الوظيفة ، وتضيف المؤسسة ان ثمة رأيا يقول بجواز صرف بديل التمثيل للعامل اثناء فترة الاجازة الدراسية اذا كان موضوع — ادراسة وثيقة الصلة ومتعلق بصميم العمل الذي يمارسه ، ولذا تستطلع المؤسسة الرأي فيما اذا كان يجوز صرف بديل التمثيل للعامل المذكور مدة الاجازة الدراسية التي منحت له .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام انصافاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص في المادة ٣٧ منها على أنه «يجوز إيفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين الخنيين بالدولة كما يجوز منحهم وفقاً للقواعد المذكورة إجازات دراسية ... الخ» وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية:

١ - ب - .. ج - د - أن تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة ملحة إلى نوع الدراسة التي يقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به .

ومن حيث أن بدل التعيل يهر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها ولذا فهو يدور وجوداً وعندما مع التعليم العالي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

ومن حيث أن العامل الموفد في إجازة دراسية يترتب وأن لم يتقطع صلته بوظيفته ويعتبر شاغلاً لها مدة الإجازة ، إلا أنه لا يقوم بأعبائها عملاً ولذا ينهى موجب استحقاقه بدل التعيل المقرر لوظيفته .

ومن حيث أنه لا يغير ما تقدم وجود صلة وثيقة بين عمل الوظيفة وبين الدراسة الموفد من أجلها العامل ، ذلك أن هذه الصلة الوثيقة يجب توفرها كشرط لمنح الإجازة الدراسية بغض النظر عن كونها يترتب أو غير مرتب وفقاً لنص النقرة د من المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وإلا كانت الصلة المذكورة لا توجب استحقاق بدل التعيل .

ومن حيث أنه لا يجوز قياس بدل التعيل على بدل التفرغ المقرر للمتقاعين لأنهما يختلفان في طبيعتهما ودوامي تقريرهما وبدل التفرغ المقرر للمهندسين بدلى يعنى بمنح للعامل صاحب المهنة نظير تفرغه لعمل الوظيفة وهرمته من مزاولته مهنته خارج الوظيفة وهذا الاعتبار لا يتخاف بإفهام العامل في إجازة دراسية بموجب إما بدل التعيل فهو تموين للعامل من التكاليف التي تقتضيها ظهوره بالمظهر اللائق بوظيفته ولذا يرتبط استحقاق هذا الجبل بالتعليم العالي بأعباء الوظيفة ارتباطاً السبب بالمسبب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العنابر الموعد في اجازة
دراسية بمرتب لا يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفته .

(فتوى ٢٥٠ في ٢٨/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

الحكمة من تقرير بدل التمثيل لبعض الوظائف — استحقاق الموظف
الذى يقوم باعباء وظيفة مقرر لها بدل تمثيل لهذا البديل سواء اكان معيناً
بها أصلاً او يشغلها بطريق الانتخاب — مثال : بالنسبة لتدبير مدير عام الصرف
لوظيفة مدير عام مصلحة المساحة المقرر لها بدل تمثيل .

ملخص الفتوى :

يفسر البحث فيما اذا كان بدل التمثيل المقرر لاحدى الوظائف ، يستحق
للقائم بامالها ، يستوى في ذلك ان يقوم بها اصيل في الوظيفة او منتدب
لها ، أم ان هذا البديل لا يستحق الا للأصلى ، سواء اكان قائماً بامالها
الوظيفة المقرر لها هذا البديل أم كان منتدباً لوظيفة أخرى .

وتقرير بدل التمثيل يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب
وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر
الاجتماعى اللائق بها ، ومتى كان الامر كذلك وكالتت هذه هي الحكمة التى
تتبعها المشرع من تقرير بدل التمثيل ، بانه يتعين التحويل عليها في تحديد
مدى استحقاقه للموظف متى تدب الى وظيفة مقرر لها مثل هذا البديل ، ولا
شك انه وهو يقوم بواجباتها ويؤدى اعمالها يكون في مركز من حيث واقع
الاشياء لا يختلف في كثير او قليل عن مركز من كان شاغلاً للوظيفة بطريق
التعيين ، وتتوافر في حقه حكمة استحقاق هذا البديل ونزولاً على هذا
المنطق والحكمة ذاتها اذا كان الاصيل في الوظيفة مندوباً لتمثيل آخره .

لا يستحق هذا البديل ويخلص مما تقدم أن الحكمة التي دعت إلى تقرير بديل التمثيل توجب صرعه للموظف متى نذب إلى وظيفة مقرر لها هذا البديل وتقضى أن يحرم منه من يندب من مثل هذه الوظيفة إلى وظيفة أخرى غير مقرر لها بديل تمثيل وتقريبا على ذلك فإن بديل التمثيل المقرر لمدير عام مصلحة المساحة ، لا يستحق إلا للمهندس الذي قام بأعباء هذه الوظيفة ويلازم واجباتها طوال مدة نذبه إليها .

ولا يقال من هذه النتيجة ، ما قضت به المادة ٢٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، من تحمل المصلحة المنتدب منها الموظف بما هيته طوال فترة نذبه ، ذلك أن هذه القاعدة تنصرف إلى الماهية الأصلية ، دون المرتبات المخصصة للصرف على أغراض الوظيفة . يؤيد ذلك أن الفقرة الثانية من ذات المادة قد استثنت من القاعدة المذكورة بديل السفر ومصاريف الانتقال فقضت بأن يخصم بها على حساب المصلحة المنتدب إليها الموظف ، ولا شك أن هذا الاستثناء هو الواجب التطبيق بالنسبة إلى بديل التمثيل ، إذ يدخل في مفهوم المبالغ المقررة لأغراض الوظيفة وهذا النظر هو الذي أخذت به اللائحة المالية ، فنصت صراحة في المادة ٢٠ منها على أن بديل التمثيل يعتبر من المبالغ المخصصة للصرف على أغراض الوظيفة ، وسارت بينه وبين مرتب الانتقال الثابت وبديل السفر ، فيما تضمنته من حكم .

(فتوى ٣٥٦ في ٧/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

عدم إعقبة المنتدب إلى جهة أخرى في تقاضى بديل تمثيل متى كانت الوظيفة المنتدب لها غير مقرر لها بديل تمثيل حتى لو كانت وظيفته المنتدب منها مقرر لها هذا البديل — المنتدب يستحق في هذه الحالة ما يعادل بديل التمثيل الذي كان يتقاضاه قبل النذب ككفالة عن هذا النذب — أساس ذلك — ألا يغسل العادل نتيجة لنذبه بخفض مستحقاته المالية .

ملخص الفتوى :

أن قرار مجلس الشعب الصادر في ٦ من يولية سنة ١٩٧٥ بملاتصة
البرلمانيين بالجهاز المركزي للمحاسبات ينص في المادة ٢٨٥ على أنه (مع
مراعاة أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ والقوانين المحلة له يتمسخ
المعينين بالجهاز البدلات الآتية :

اولا : بدل تمثيل لشاغلي الوظائف الرئيسية بالجهاز حسب مستوى
كل منهم وينمق بقرار من رئيس الجهاز)

ولما كانت الوظيفة التي يشغلها المنتدب المروضة حالته بالجهاز مقررا
لها بدل تمثيل ، وكان قد ندب لامل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفية
غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل فيكون قرار وزير
الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصاحف اعتمادات مالية للصرف
منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب
الوزير باعتباره معينا في هذه الوظيفة وكنت القاعدة العامة تقضى بالإيفار
العامل نتيجة لنديه بخفض مستحقاته المالية من القرار الصادر من وزير
الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام المجلس الاعلى
للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم يمكن حمله على انه
يقضى بمنحه مكافأة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزي
للمحاسبات من بدل تمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافأة اخرى .

وبما لذلك فمن المنتدب يسحق ما يحصل بدل التمثيل الذي كان
يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافأة عن ندبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتية
السيد / في تلقى ما يحصل بدل التمثيل الذي كان يفتح له
ابن علة في وظيفته بالجهاز المركزي للمحاسبات كجزء من المكافأة المتوخاة
له مقابل ندبه طول الوقت لامل بوزارة الاوقاف .

(فتوى ٧٢٥ في ١٩٨٢/٦/٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المستحق :

استحقاق العامل بدل التحويل المقرر للوظيفة أثناء مدة نديه للتعليم يجعلها شرعية ان يكون نديه لها ندبا كليا - للتعب التكاليف بمجهز مستقلا في حالة تحويل العامل المنتدب ذات الاعباء والصلحية التي يفرها التحويل الاصلى للوظيفة - لا ينال من هذا ان يكون التقييم بهذا التحويل على افعال الوظيفة الاصلية طالما انه لم ينقص في شيء من صورة التعب التكاليف للوظيفة لتعب اليها .

ملخص للنقوى :

ومن حيث ان ندي السيد المهندس / ... للتعليم باعباء وظيفية وليس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي بقرار الوزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ قد تم استقلا الى المادة (٢٤) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦. باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى كان ساريما في ذلك. الحين ونفسها يجرى على ٥ في حلة نديب رئيس مجلس ادارة المؤسسة او خلو منصبه يندب الوزير من يحل محله .

ومن حيث ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت اعفى كل سكرى المقبول في هذه الاشياء ومحوها به بالنسبة للخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام طبقا للمادة (٣٦) من هذا النظام - تنص على ان : تكون اعادة العاملين او نديم في الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية في الدرجات المالية . وفى هذه الحالة يتقاضى العامل مريا يعادل راتبه للوظيفة الاصلية.

ومنح ذلك يجوز ان تكون الامارة او التندب الى وظيفة تملو بدرجة واتخذة درجة وظيفته الاصلية وفى هذه الحالة لا يجوز ان يترتب على الامارة او التندب زيادة في المرتب الاساسى للعامل تجاوز ١٠ ٪ منه وفى كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار او المنتدب اليها .

ومن حيث أنه نزولا على القواعد فإن العامل المنتدب يمنح الزايا المقررة للوظيفة المنتدب اليها باعتباره انقائم بعملها والمضطلع بمسؤولياتها بحكم شغلة لها وهو ما يصدق على حالة السيد المهندس المذكور الذى اقتضت ضرورات سير المرفق الذى تقوم عليه المؤسسة وأهمية الوظيفة المنتدب للقيام بأعبائها تخويله كافة سلطات واختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى وبهذه المثابة يستحق سياحته بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة أثناء مدة نديه للقيام بعملها وهذا البديل يجب ويستوعبه بطبيعة الحال بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير علم المؤسسة المذكورة بحيث يتمتع عليه. ألجمع بين هذين البدلين .

ومن حيث أنه لا وجه لمناقضة هذا النظر استنادا الى مقتضى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ التى شرطت لاستحقاق بدل التمثيل طبقا لزيادة الرتبة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الفكر ان يكون النخب كاملا - بهذا المعيار متحقق في الحالة الماثلة نظرا الى ان نخب السيد المهندس المذكور قد خوله ذات الأعباء والصلاحيات التى يخولها الشغل الاصلى للوظيفة وهو ما فصحه عنه القرار الوزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه الذى قضى بئندب سيادته للقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة المؤسسة وممارسة كافة سلطات واختصاصات ورئيس مجلس الإدارة .. ومن ثم صدر هذا النخب في صورته الكاملة وكان بمثابة الشغل الاصلى للوظيفة دون أن ينال من ذلك ان يكون قبليه بهذا العمل علاوة على أعمال وظيفته كمدير علم للمؤسسة اذ ان قبليه بهذا العمل الاخير لم ينتقص في شيء ما صوره النخب الكامل لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة ، وكل ذلك جرى خلاف حالات النخب في غير اوقات العمل الرسمية التى لا يتحقق فيها مناطق الاستحقاق .

لهذا انتبى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد المهندس /... فى الحصول على بدل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى - دون بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير علم المؤسسة - وذلك طوال مدة نديه للقيام بأعباء واختصاصات وظيفة رئيس مجلس الإدارة .

(فتوى ٧٨٩ فى ٢٨/٩/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبسطة ٢:

المشرع في القانونين رقمي ٥٨/١٩٧١ ، ٤٧/١٩٧٨ قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها - بالمفيرة القانون رقم ٤٦/١٩٦٤ الذي كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة قانونا وكان من شأن ذلك عدم استحقاق العامل البديل في حالة الطول القانوني - لئلا ذلك - احقية السكرتير العام المساعد بالمحافظة لبديل التمثيل المقرر لوظيفته السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بلحالة شاغلها للمعاش خلال فترة توليه أعمالها بطريق الحلول .

ملخص للقانون :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي تنصت بان يكون لكل محافظة سكرتير عام مساعد يعاون السكرتير العام ويحل محله عند غيابه كما تضمنت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ذات الحكم ، وان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالدولة تضمنت باستحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة طبقا للاوضاع المقررة وتضمنت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة ذات الحكم ..

ولما كان المشرع في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان عليه الحال في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الذي تضمن هذا الشرط في المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة بالإضافة الى القيام بأعمالها ، وكان من شأن ذلك عدم استحقاقه في حالة الطول القانوني ، الأمر الذي تغير في ظل النص بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقين على الحالة المطلة .

واذ قام السكرتير العام للمعاهد لحفظ الاسكندرية بأعباء وظيفته السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بلحالة شغلها الاصلى الى المائس فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفة خلال فترة توليه اعمالها بطريق الطول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للمعاهد العالي والطريق الى استحقاق بدل التمثيل في المائة المائة .

(١٨٤ : ١٩٨٢/٩/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبحث :

استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة خلال فترة مباشرة الاختصاص بطريق الطول طبقا لقسم المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — لا يكفي في استحقاق بدل التمثيل مجرد تولى الموظف بأعمال وظيفته معينة لئلا ما هو مقرر لشاغلها من بدل بل يجب فضلا عن ذلك ان يكون شاغلا لها اما بالتعيين او بما يعتبر بمثابة التعيين كالاستدب والافتراس — ملحق ذلك ان مجرد الطول في اختصاصات الوظيفة طبقا لقسم وود في القانون لا يكفي في تقرير استحقاق هذا البدل — مثال — عدم استحقاق رئيس ادارة قضايا الحكومة بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة مباشرته اختصاصاتها بطريق الطول طبقا لقسم المادة (١٠) من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ .

المبحث الثانى :

يبين من الاطلاع على النصوص المتعلقة بالموضوع والتي كانت محلها خلال الفترة المشار اليها ان قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ ينص في مادته المائسة على ان ينسب الرئيس من الادارة في جميع صلاتها بالمصالح العامة والغير ويكون له الاشراف على جميع

أعمالها وموظفيها ، وفي غياب الرئيس ينوب عنه في جميع الاختصاصات
الآتية من الوكلاء « ونص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٢٦
لسنة ١٩٦٤ ، في مادته الأربعين على أنه « لا يجوز صرفه بعقبات المقررة
إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البديل » .

ومن حيث أنه لا يمكن في استحقاق بدل التمثيل وفقا لنص المادة ٢٤
المشار إليها مجرد قيام الموظف بأعمال معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها
من بدل ، بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون شاغلا لها إما بالحق أو بسا
يعتبر بمثابة المتعين كالغيب والإعارة ، ومن ثم فإن مجرد الحصول
في اختصاصات الوظيفة طبقا لنص ورد في القانون لا يمكن في تقرير استحقاق
هذا البديل ، وهذا هو ما سبق أن جرى به افتاء الجمعية العمومية في الحالات
المماثلة .

ومن حيث أنه لا ينبر من هذا النظر ما صدر به نص المادة (٢١) من
قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ التي قضت باستحقاق
بدل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم بأعمالها ، ذلك أن
هذا الحكم قد استحدث في القانون المشار إليه ولا يسري على الوقائع
السابقة على نفاذه كما هو الشأن في الحلة المعروضة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى أن السيد /
لا يستحق بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة مباشرته اختصاصاتها
بطريق الحاول بعد وفاة رئيس الإدارة السابق .

(غنوى ٨٧ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

منطق استحقاق البديل لبديل التمثيل ويعمل الانتقال الفعلي هو تبديل
الوظيفة المقرر لها البديل أو القيام بأعمالها . - صدور قرار وفقا للتوصاع
المجدة في القانون والمطروح الذي يرميه ضروري لتوافر شرط القيام بأعمال
الوظيفة - عدم مراعاة ذلك - أنه عدم الاحتمية في البديل .

— الممارسة الفعلية لأعمال الوظيفة وممارسة اختصاصاتها —
الثـم — ترتيب التزام على جانب الإدارة بإداء تعويض للعامل الذى مارس
الوظيفة المستحق لها بدل تمثيل ولو لم يشغلها بالأداة القانونية — أساس
ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين
المدينين بالدولة تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية
فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة تـرـين كل منها .

١ — بدل تمثيل الوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على الأ
تزيد عن ١٠٠٪ من بدئية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البدل ويصرف
لشغال الوظيفة المقرر لها وفى حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها طبقا
للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للضرائب ، ولقد حددت المادة (٥)
طرق شغل الوظائف بأنها التسمين والترقية والنقل ، ونصت المادة (٢٨)
من ذات القانون على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نـدب العـامل
للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستواها أو فى وظيفة تعلوها مباشرة
فى نفس الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى أو فى مؤسسة أو وحدة
اقتصادية إذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتكون
مدة النـدب سنة قابلة للتجديد » .

وتنص المادة ١٢ من نظام العاملين بالمدينين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المصوب به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ على أن « يكون شغل الوظائف
عن طريق التسمين أو الترقية أو النقل أو النـدب ... » .

وينص فى المادة ٤٢ على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل
تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى
يضعها القرار الذى ينفذه فى هذا الشأن وذلك بحـد أقصى ٢٠٠٪ من
بدائية الإيجرة المقررة للوظيفة ويصرف هذا البدل لشاغل الوظيفة المقرر لها
وفى حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع تشيـداً البدل
للضرائب » .

وتنص المادة (٥٦) من ذات القانون على أنه «يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب الحامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك . وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بالنخب .»

وتنص المادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على: «أن يكون نخب الحامل كل أو بعض الوقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها.....» .

ولقد أجازت المادة (٣٥) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تقرير راتب انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواسلا ومتكررا .

وخاصل تلك النصوص أن المشرع سواء في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط استحقاق بدلي التحويل والانتقال التلقت بشغل الوظيفة المقرر لها البديل وفي حالة خلوها يستحق القائم بأعبائها كل من البديلين أعمالا للنص الصريح المقرر لكل منهما ، ولقد حدد المشرع طرق شغل الوظائف في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأنها التعمين والترقية والنقل وفي ذات الوقت أجاز شغل الوظائف بطريق النخب كما حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك الطرق تحديدا شاملا في المادة (١٢) فضم النخب إلى الطرق التي حددها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة (١٥) وحدد المشرع مدة النخب بسنة يجوز تجديدها وإذا كان المشرع قد ميز في صدد اشتراطه أداء أعمال الوظيفة لاستحقاق بدل التحويل بين شغلها والقيام بأعبائها ، فإنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أنه قصد التفرقة بين طريقتين مختلفتين لأداء أعمال الوظيفة يلزم لأحدهما وهي شغل الوظيفة صدور قرار بالتعمين أو بالترقية أو بالنقل أو بالنخب في حين لا يلزم ذلك للأخرى أي للقيام بالأعباء ذلك لأن تقسيم العصبيل بالجهاز الإداري فيها بين العاملين واكتسابهم للحقوق المستمدة من الوظيفة

ومارسهم لاختصاصاتها والتزامهم بواجبها لا يمكن أن يتم بلواقعهم
يمكن لكل منهم أن يختار الوظيفة التي يقوم بأعمالها فذلك
لا يكون إلا بأداة من الأدوات التي حددتها الفرع لممارسة اختصاصات
الوظائف أي بقرار يكون من شأنه نقل الوظيفة وليس من شأنه أن في هذا
النظر تطبيق للأصل العام الذي يقضي بأن يكون الموظف للوظيفة لا أن تكون
الوظيفة للموظف .

وتبعاً لذلك فإن تمييز المشرع بين شغل الوظيفة والقيام بأعمالها لا يعني
استبعاد الإدارة القانونية للثمة لممارسة اختصاصات الوظيفة في حالة
القيام بالأعمال إذ غلب ما في الأمر أن المشرع قصد التأكيد على استحقاق بدل
التبديل في الحالات التي تمارس فيها اختصاصات الوظيفة على مسجل
الناحية وبصفة عارضة غير أصلية أي من غير طريق التعيين أو الترقية
أو النقل وذلك في حالات النقص الذي يحد منه الحل مؤقتاً عن وظيفته
الأصلية ليحجم بصفة عارضة بأعمال وظيفة أخرى ، ومن ثم فإنه يلزم بتوافر
شرط القيام بأعمال الوظيفة الذي استلزمه المشرع لاستحقاق بدل التبديل
مصدر قرار وفقاً للأوضاع المحددة في القانون وبالطريق الذي رسمه دخول
الحل ذلك وعليه فليس كل قيام بأعمال الوظيفة يستتبع استحقاق بدلتها .

ولما كان النقص طريق مؤقت لشغل الوظائف بآله حتماً جودة العمل
أي وظيفته الأصلية من نهايته تقع بتحقيق تلك العودة لأي سبب كان فكما
ينتهي بانقضاء مدة المدة في قرار النقص ينتهي أيضاً بعودة تبديل
الوظيفة الأصلية إليها بعد زوال العارض الذي نتج من ممارسة أعمالها
وأدى إلى نفي غيره لعمل محله في ممارسة تلك الأعمال ، وترتيباً على ذلك
يكون ندب المبروضة حالته لوظيفة وكيل مديرية بموجب القرار رقم ٦٢ -
المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٧ قد انتهى في ١٩٧٨/١٠/١١ بعودة شاغلها الأصلي
إلى القيام بأعمالها وعليه فإنه يستحق بدل التبديل مقابل المقرين بذلك بالوظيفة
المقبلة من ١٩٧٦/٢/١٧ حتى ١٩٧٨/١٠/١١ ولكنه لا يستحق أي
من البدلين من الفترة من ١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/٢٢ ومنه الفترة
من ١٩٧٩/٢/٢٠ حتى ١٩٧٩/٦/٢٠ لأن قبله بأعمال إحدى وظائف وكيل الوزارة
التي خللت خلال مابين المقرين لم يستطع أن يمارسها فذلك الممارسة بعد
لأنه لم يكن من شأنه انكار الوضع الفعلي الذي ترتب خلال الفترتين المشر

اليهما وما صلح به من قبليه بأعباء الوظيفة وممارسة اختصاصاتها لذلك فانه وإن كان عدم استحقاقه للبديلين يؤدي الى إلزامه برد ما قبضه منهما إبان هاتين الفترتين فإن ممارسته العملية لأعمال الوظيفة تنشئ التزاماً مقابلاً في ذمة الهيئة بتعويضه عما قدمه من خدمات وما نهض به من أعباء خلالها وبذلك ينحصر الأمر عن التزامين متقابلين أحدهما التزام بالرد من جانب الآخر التزام بالتعويض من جانب الإدارة وعليه يتمين إجراء المقاصة بين هذين الالتزامين نزولاً على مقتضيات العدالة . ومن ثم لا يلتزم برد ما قبضه من البديلين عن الفترتين سائقتى البيان .

أنك انتهت الجمعية للجمعية لقسمى النوى والتشريع الى عدم استحقاق المبرومة حالته ليعطى التمثيل والانتساب في الفترة من ١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٤ وفي الفترة من ١٩٧٩/١ حتى ١٩٧٩/٦/٢٠ وعدم جواز استرداد ما صرف اليه من طين الجليلين .

(نوى ٤٩٥ في ١٦/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

الفقرة بين التكليف بعمل يمثل في التخصص وتغطية الفروعين التكليف لشغل تلك الوظيفة - التكليف تنقسم به علاقة الممثل المكلف بوظيفته الأصلية على سبيل التوقيت وتنص على علاقته بالوظيفة المكلف لها لها التكليف بعمل بالإضافة الى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية فلا يعتبر ندباً الى وظيفة أخرى - تكليف أحد الممثلين بالإشراف على إدارة البحوث والمهمات بالجهاز المركزى للمحسبات بالإضافة الى عمله الاصلى كمدير والمهمات بالجهاز المركزى للمحسبات بالإضافة الى عمله الاصلى كمدير الإدارة العامة للبحوث القياسية والقومية لا يعتبر ندباً - مقتضى ذلك عدم استحقاقه بدلى التمثيل والانتقال الفترتين لوظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والمهمات طوال مدة هذا التكليف .

ملخص الفتوى :

أن ثمة تارتما ليس يخفى بين التكليف بعمل يدخل في اختصاص وظيفة أخرى ، وبين التنب لشغل تلك الوظيفة اذ تنقسم بالتجب علاقة المسائل المنتخب بوظيفته الأصلية على سبيل التأقيت وتتمل علاقته بالوظيفة المنتخب لها ، أما التكليف بعمل بالإضافة الى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية فلا يعتبر وفقا للتكليف القانوني السليم ندبا الى وظيفة أخرى حتى يسـوغ انقول باستحقاق المكلف البدلات المقررة لذلك الوظيفة .

ومن حيث ان الثابت أن الدكتور كان قد كلف اعتبارا من ١٩٦٦/٣/١٤ بالاضراف على ادارة البحوث والعمليات بالإضافة الى عمله الأصلي كمدير للادارة العامة للبحوث القياسية والقومية فمن ثم ينبغي انقول بأن قرار تكليفه لا يعتبر ندبا يؤكد ذلك انه لو صح أن هذا القرار هو في حقيقته نصب لتلك الوظيفة لما كان ثمة عجلة بالجهاز الى اصدار القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٧/٨ بأن يتولى المذكور العمل رئيسا للادارة المركزية المشار اليها اعتبارا من تاريخ صدوره ، وهو قرار نصب صريح لشغل تلك الوظيفة لا مزية فيه وأن لم يستعمل مصدره لفظ « التنب » ولقد استبرالمذكور منتدبا لهذه الوظيفة اذ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ بتعيينه فيها .

ومن حيث ان تصاري القول فيما تقدم أن الدكتور لم يندب لشغل وظيفة رئيس الادارة المركزية للبحوث والعمليات سوى من ١٩٦٨/٧/٨ ومن ثم يكون هذا التاريخ هو مبدا استحقاقه بدلى التمثيل والانتقال المقررين لها .

من اجل ذلك انتهى رأي اللجنة الموقية الى عدم احقية الدكتور لبدلى التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة رئيس الادارة المركزية للبحوث والعمليات عن الفترة من ١٩٦٦/٣/١٤ حتى ١٩٦٨/٧/٧ .

(فتوى ٢٢٧ في ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

نص في المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على صرف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة ظوفا يستحق أن يقوم بامثلها — غياب رئيس مجلس الدولة — استحقاق بدل التمثيل المقرر له لاقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفترة الاولى منها على ان « يصرف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة ظوفا يستحق أن يقوم بامثلها طبقا للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البديل للضرائب » . كما تقضى المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بأن « يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على الاعمال العامة والإدارية للمجلس وعلى الامانة العامة . وينوب عن المجلس في صلاته بالمصالح ويشرف على اعمال أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع العمل بينها ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ويجوز له ان يحضر جلسات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ولجلتها ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة . وعند غياب الرئيس يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا نائب الرئيس بها ثم الاقدم فالأقدم من اعضاءها وبالنسبة للمحاكم الادارية تساقب رئيس المجلس للعلم القضائي ، ثم نائب رئيس المجلس المختص للهيئة ثم الاقدم فالأقدم من مستشاريها ويحل محله في اختصاصه بالنسبة الى القسم الاستشاري نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين وبالنسبة الى ما عدا ذلك من الاختصاصات يحل محله عند غيابه الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه انها وضعت حكما مستعجلا يخالف ما كان يسير عليه رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع مؤداة أن يدل التمثيل

المقرر شاغلي الوظائف الرئيسية يستحق في حالة خلوها ان يقوم باعبائها طبقا للاوضاع المقررة .

ومن حيث ان المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بعد ان معدت الاختصاصات الرئيسية لرئيس مجلس الدولة ، وضمت اكلها بالنسبة لن يخل محل رئيس مجلس الدولة في اختصاصاته المختلفة عند نخلو منصب رئيس المجلس . وقد جاء حكم هذه المادة مفرقا بين الاختصاصات القضائية لرئيس مجلس الدولة واختصاصاته الاخرى فمعدت بالاختصاص القضائي بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا الى نائب رئيس المجلس بها ثم الاقدم فالأقدم من اعضائها ، وبالنسبة الى المحاكم الادارية الى نائب رئيس المجلس للقسم القضائي ثم نائب رئيس المجلس لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين الى نائب رئيس المجلس للقسم القضائي ثم نائب رئيس المجلس الخاص للهيئة ثم الاقدم فالأقدم من مستشاريها ، وبالنسبة للقسم الاستشاري الى نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين .

اما بالنسبة الى باقي الاختصاصات فقد عهد بها المخرج الى الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث انه بالرجوع الى نصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لتعديد الاختصاصات التي اوردتها المادة ٥٢ من هذا القانون يبين ان المادة الخامسة منه نص على ان « يرأس المحكمة الادارية العليا رئيس المجلس وتمتد اكلها من ضمن مستشارين ، وتكون بها دائرة او اكثر لبحس الطعون ، وتشكل من ثلاثة مستشارين ، ... » كما نصت المادة السادسة على انه « يكون لكل وزارة او مصلحة عامة او اكر محكمة ادارية او اكثر يبين مدها وتحدد دائرة الاختصاص كل منها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة » ، ونصت الفقرة ٢٨ من القانون نفسه الى ان « تنص على كل من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري هيئة جميعية موحدة لتتظر في المسائل المتعلقة بنظامها واورها الداخلية وتوزيع الاعمال بين اعضائها او بين دولتها . وتختلف الجمعية العمومية لكل منها من جميع مستشاريها العاملين بها وتدعى الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس او رئيس المحكمة او ثلاثة من اعضائها . او بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين

ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها » وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية رسمية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة « . ونص المادة ٢٩ على أن « يجتمع رؤساء المحاكم الإدارية بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمرها الداخلية وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص بهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لها صوت محدود في المداولة ويتولى الرئاسة أقدم الرؤساء الحاضرين .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وتبلغ إلى رئيس المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم « . ونصت المادة ٥١ على أن « يقدم رئيس مجلس الدولة كل ثلاثة شهور وكما رأى ذلك تقريراً إلى رئيس الجمهورية متضمناً ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات سلطتها « . ونصت المادة ٥٨ على أن « يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس هذا المجلس ... ويكون تعيين المفوضين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية « . ونصت المادة ٦١ على أن « يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل اشتغالهم بوظائفهم بينما بأن يؤدوا أعمال وظيفتهم بالنية والصدق . ويكون حلف رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس أمام رئيس الوزراء وحلف المستشارين أمام المحكمة العليا وحلف بقى أعضاء المجلس أمام رئيس مجلس الدولة « . ونص المادة ٧١ على أن « يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى الموظفين والمستخدمين الإداريين » .

تلك هي مجمل النصوص التي وردت في قانون تنظيم مجلس الدولة والتي تضمنت إشارة إلى اختصاص رئيس مجلس الدولة ، تضاف إليها المادة ٥٢ سائلة الذكر والتي تضمنت الإطار العام لاختصاص رئيس مجلس الدولة بصفة عامة والتي نصت على أن يكون له الإشراف على الأعمال العامة والإدارية للمجلس وعلى الإلمنة العامة . وينسب عن المجلس في

صلااته بالمصالح أو بالغير ويشرف على أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الأعمال بينها .

ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يختص بالإشراف على هذه الهيئات والتنسيق فيما بينها وإبداء الراى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات ودراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية ، وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية رئيس الجمهورية ويشكل المجلس على النحو الآتى :

أعضاء	{	رئيس المحكمة العليا
		رئيس محكمة النقض
		رئيس مجلس الدولة

ونصت المادة الرابعة على أنه « إذا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من الحضور يحل محله : بالنسبة لرئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة تقدم النواب بالمحكمة أو بالمجلس . » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص فإنه يمكن أن تحدد اختصاصات رئيس مجلس الدولة بالنظر إلى عموميتها أو تخصيصها على النحو الآتى :

أولا : اختصاصات عامة بالنسبة الى مجلس الدولة ككل وتتبل فيما يلى :

(أ) الإشراف على الأعمال العامة والإدارية للمجلس وعلى الأمانة العامة ، وله سلطة الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الإداريين والكتابيين .

(ب) التفتيش عن المجلس وتمثيله فى صلااته بالمصالح أو بالغير .

(ج) الإشراف على أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الأعمال بها .

(د) **تمثيل المجلس في عضوية المجلس الأعلى للمهيات القضائية .**

(هـ) **التقديم تقرير عن أعمال المجلس الى رئيس الجمهورية .**

ثانيا : اختصاصات محدودة بالنسبة الى اقسام المجلس المختلفة وذلك على النحو الآتي :

(أ) **بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا : يتمثل في رئاسه لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورئاسته للجمعية العمومية للمحكمة طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون المذكور .**

(ب) **بالنسبة الى محكمة القضاء الاداري: يكاد ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحكمة في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحكمة للائتماد وحقه في حضور جلسات الجمعية العمومية وفي رئاسة هذه الجلسات .**

(جـ) **بالنسبة الى المحاكم الادارية : ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحاكم في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحاكم الادارية للائتماد وفي التصديق على القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية .**

(د) **بالنسبة الى هيئة المفوضين : ليس في نصوص قانون مجلس الدولة نصوما تحدد اختصاصا محددا لرئيس المجلس بالنسبة لهيئة المفوضين ، خلاف ما يدخل تحت مألوف الاشراف على الهيئة وعلى توزيع العمل فيها طبقا لنص العلم الذي تضمنته المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .**

(هـ) **بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع : يتمثل اختصاص رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى هذين القسمين في حقه حضور رئاسة جلسات الجمعية العمومية للقسمين ولجائهما .**

ومن حيث انه بالنسبة الى تحديد اختصاصات رئيس مجلس الدولة وفقا لطبيعتها فانه يمكن القول بان لرئيس مجلس الدولة اولا : صفة ادارية

بارعة تمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري لمجلس الدولة ومنحة سلطة موازنة لسلطة الوزير ، كما تتمثل في إشرافه على أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع العمل بينها وفي إشرافه على الأعمال العامة والإدارية لمجلس وعلى الأمانة العامة . وفي تمثيل المجلس في صلاته بالمصالح أو بالغير . ورئيس المجلس بصريح النص سلطة الوزير المختص بالنسبة إلى الموظفين الإداريين والكتابيين ثانيا : صفة أو اختصاص قضائي يمثل أساسا في رئاسته للمحكمة الإدارية العليا وفي بعض الاختصاصات الأخرى بالنسبة إلى محكمة القضاء الإداري والمحكم الإداري .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد أحلت نواب رئيس مجلس الدولة لأقسام المجلس المختلفة في الاختصاص القضائي المقرر طبقا لقانون لرئيس مجلس الدولة وذلك عند غياب الرئيس، وأحلت تقدم النواب في سائر الاختصاصات المقرره لرئيس مجلس الدولة في هذه الحالة ، وقصد بذلك الاختصاصات الإدارية والإشرافية لرئيس المجلس بالنسبة إلى المجالس ككل ولأقسامه المختلفة .

ومن حيث أنه يتعين إزاء التوزيع الذي قرره المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سلف الذكر تحديد من يستحق من نواب رئيس مجلس الدولة لبذل التمثيل المقرر لرئيس المجلس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٧ وذلك في حالة غياب رئيس المجلس في ضوء الحكم المستحدث الذي أورده المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام المعاملين المدنيين بالدولة والتي تقضى بأنه في حالة خلو الوظيفة المقرر لها بديل تمثيل يستحق أن يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة .

ومن حيث أن تحديد هذه المسألة يتعين أن يتم في ضوء العكسة التي ابتناها المشرع عن تقرير بديل تمثيل لنوع معين من الوظائف ، وهي — حسبما أصبحت عنه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في فتاويها السابقة — مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر اللائق بها .

ومن حيث أنه على هذا الأساس فإنه يتعين القول بأن بديل التمثيل مرتبط صرفا بالمظهريات اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا ، وتبدو

هذه المظاهرات ضرورية ووضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل شاغلها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ، وبذلك تكون هذه المظاهرات أكثر التصاقا بالعمل الإداري منها بالعمل الفني ، فالرئيس الإداري هو الذي يحتم عليه عمله الاتصال بالغير وتمثيل الجهة التي يرأسها في علاقاتها الخارجية أما شاغل الوظيفة الفنية ، فإما ما ارتفع مستواها فإما أن علاقته تكاد تكون متصورة على عمله الفني .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتعين القول أن بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة إنما يستند في تقريره الى ما تفرضه هذه الوظيفة من مظاهرات خاصة تظهر ضرورتها في قيام رئيس المجلس بتمثيل المجلس والنيابة عنه في علاقاته مع سائر الجهات وفي اتصاله المستمر نتيجة لذلك بأعلى المستويات في الدولة . والبديل بهذه الصورة مرتبط ارتباطا وثيقا بمركز رئيس مجلس الدولة باعتباره في القمة من التنظيم الإداري للمجلس يؤكد هذه النتيجة أن الأول : أن الوظيفة الإدارية هي الوظيفة الظاهرية والأساسية لرئيس مجلس الدولة وخاصة في علاقاته مع الغير : والفني : أن رئيس مجلس الدولة يشترك مع سائر النواب والمستشارين في صفته القضائية ، فالجميع مستشارون ، وإذا ما اقتص المشرع رئيس مجلس الدولة دون غيره من مستشاري مجلس الدولة ببديل التمثيل فما ذلك إلا لما ينفرد به رئيس المجلس عن سائر المستشارين من اختصاصات إدارية تتمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري في مجلس الدولة وفي تمثيل المجلس في علاقاته مع الغير .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه في حالة غياب رئيس مجلس الدولة فإن بديل التمثيل المقرر له يصرف لانسحاب نواب رئيس مجلس الدولة .

(فتوى رقم ١٠١٢ في ١١/١١/١٩٧١)

قاصدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

استحقاق الممثل المنتخب لوظيفة المقرر لها بدل تمثيل لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة ، متى نخب شاغل الوظيفة الاصلية لوظيفة أعلى .

ملخص الفتوى :

يباستعراض أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين أن المادة ١٠ منه تنص على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو التندب أو الاعارة إليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والإجراءات التي يضمنها مجلس الإدارة في هذا الشأن .

كما تنص المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد مئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذي يضعه في هذا الشأن :

١ — بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعينين وشاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الإدارة وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة . ويسرف هذا البدل لشاغلي الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب .

ومناد ذلك أن شغل الوظائف طبقا لقانون العاملين بالقطاع العام يكون بطريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الاعارة إليها كما يكون بطريق التندب إلى تلك الوظائف ويجوز منح بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعينين شاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الإدارة ، ويسرف بدل التمثيل لشاغلي الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها .

واذ وردت عبارة النص صريحة واضحة على النحو المتقدم بجمل منط استحقاق بدل التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو القيام بأعبائها في حالة خلوها ويغض النظر عن أسلوب هذا الخلو سواء أكان لانتفاء خدمة شاغلها الأصلي أو نقله أو أعارته أو ندبه إلى وظيفة أخرى .

ولما كان العامل المعروض حالته قد شغل بطريق التندب وظيفة رئيس قطاع المقرر لها بدل تمثيل بالشركة المصرية لتصنيع وتوزيع السلع الغذائية اعتبارا

ثانيا : عدم احتيته في الجمع بين بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المعاهد
الازهرية والبدل المقرر لوظيفة وكيل الجامع :لازهر واستحقاقه لأكبر
ابطلين اثناء مدة نجه وكيلا للجامع الازهر .

(فتوى ٨٦ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

المتدربون المفوضون ونوابهم — تعدد بدل التمثيل المقرر لهم بمحدد
الشركات المفوضين في ادارتها — اساس ذلك من تكييف هذا البطل ونصوص
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان افتاء الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى قد استقر على ان بدل
اتمثيل المقرر للمتدربين المفوضين والمشرعين بموجب قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٠٦ لسنة ٦٢ ، وان وصف بانه بدل تمثيل الا انه لا يصدر في
حقيقته ان يكون مكافأة تمنح لهم مقابل الاعمال التى يقومون بها في الشركات
والمنشآت الى عينوا بها وذلك من قبيل المكافآت التشجيعية التى تمنح لاعضاء
اجان الجرد ولجان التقييم مقابل عملهم في تلك اللجان ولذا فانه يخضع
لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمكافآت التى يتقاضاها
الموظفون علاوة على مرتبتهم الاصلية واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والاوزاع المقررة بهما ، وبناء على
ذلك ، ولما كان الاصل ان الاجر يتعدد بتمدد العمل ، فان ذلك يقتضى تعدد
البدل المذكور بتمدد الشركات .

ومن حيث ان البند الاول من المادة الاولى من القواعد المرفقة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، بعد ان حرم الجمع
بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية او المرتب المقرر للوظيفة . نص

صراحة على أنه « ويجوز انجمع فيها عدا فلك من احوال » وبناء على هذا لنص الصريح يجوز تعدد بدل التمثيل بتعدد عدد الشركات باعتبار ذلك من احوال الجمع الجائزة قانونا .

لا يجوز الاحتجاج بأن عبارة « اشركات والمنشآت التي تضممتها القوانين ... الخ » الواردة في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ سالفة الذكر تعنى تعدد اشركات وليس تعدد البديل ، ذلك ان المشرع التزم في صياغة المادة الاولى من القواعد المنقحة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه صيغة الجمع ، ففص على ان يعامل المندوبون المفوضون ونوابهم والمشفرون وضباط الاتصال ... الخ ولذا كان طبيعيا ان يستعمل صيغة الجمع ايضا عند بيان الشركات التي يعملون بها ، ومن جهة اخرى لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع قصد المخيرة في الحكم بين المندوبين المفوضين واعضاء لجان الجرد والتقييم حين اجاز تعدد المكافاة للآخرين دون الاولين ، ذلك انه فضلا عن ان نص صراحة على جواز الجمع فيها عدا الجمع بين بدل التمثيل ومكافاة العضوية او مرتب اوظيفية كما سلف البيان . فان المشرع لم ينص على تعدد المكافاة بتعدد العمل بالنسبة لاعضاء اللجان وانما وضع نظاما للمكافاة في حالة التعدد يتناقص تدريجيا مما يدل على ان الاصل هو تعدد المكافاة بتعدد العمل وان المشرع حين اراد نقص المكافاة في حالة التعدد نص على ذلك صراحة .

القول بعدم التعدد يثير التساؤل حول الشركة التي تتحمل بدل التمثيل في حالة تعيين مفوض واحد لعدة شركات في وقت واحد او في اوقات متلاحقة ، وهل تتحمل البديل الشركة الاولى ام يتسم على اشركات المفوض عليها ، وقد تناول القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ اورد على ذلك بالنسبة الى اعضاء لجان التقييم حين حدد المكافاة التي تؤديها كل لجنة وبالتالي كل شركة ، ولو قصد المشرع الى عدم تعدد بدل التمثيل لوضع له مثل هذا التنظيم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز تعدد بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين ونوابهم بتعدد الشركات المفوضين في ادارتها .

قاعدة رقم (١٨٠)

المبحث :

المطابق في تحديد بدل التمثيل هو بصفة البديل المقررة للوظيفة باعتبار أنه يتعلق بظهورياتها ، دون أى اعتداد في هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لمثل هذه الوظيفة — أساس ذلك هو ما أبان عنه صراحة مكتب وزارة الخزانة الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وقطع فيه قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ من أن البديل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لا يمنع لشاغل درجة وكيل وزارة إلا اذا نص على ذلك في قرار التعيين — مقتضى ذلك أن المعمول عليه في تحديد البديل المستحق لحيز المعاهد الأزهرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر من كونها بدرجة وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل العاملين بالوزارات والمصالح والمؤسسات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » . وبتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٦٤ أذاعت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ جاء به أن رئيس الجمهورية وافق فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل فئات بدل التمثيل لشاغلى الوظائف المبينة نيبا بعد على الوجه التالى :

جنيته

- ٢٤٠٠ سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .
- ٢٠٠٠ سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .
- ١٠٠٠ سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات .
- ٥٠٠ سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

ثم أذاعت الوزارة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ جاء به انها لاحظت أن بعض مديرى الهيئات العامة والإدارات العامة من درجة وكيل

وزارة يتقاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات ، ولما كان البذل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة فانه يتعين ايضاً صرف البذل المشار اليه لمديرى الهيئات العامة والإدارات العامة الذين يشغلون درجة وكيل وزارة .

ومن حيث انه يبين من هذه القواعد ان المناطق في تحديد بدل التمثيل هو بصفة البذل المقرر للوظيفة باعتبار انه يتعلق بمظهراتها ، دون أى اعتداد فى هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لمثل هذه الوظيفة . وهذا هو ما أبان عنه صراحة مكتب وزارة الخزانة الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ، وتطوع فيه القرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعديل قواعد منح بدل التمثيل بعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظم العاملين المدنيين فقد نص هذا القرار على أن البذل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لا يمنح لشاغل درجة وكيل الوزارة الا إذا نص على ذلك فى قرار التعيين . وعلى مقتضى ذلك فان الممول عليه فى تحديد البذل المستحق لمدير المعاهد الأزهرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر من كونها بدرجة وكيل وزارة .

(فتوى ٨٦ فى ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبحث ٥

زيادة مرتب وبدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة عن المرتب وبدل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل رئيس مجلس إدارة المؤسسة الى وظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية باحتفاله بالمرتب وبدل التمثيل الذى كان يتقاضاه فى وظيفته الاولى — تحديد حلول بدل التمثيل المستحق له بعد نقله — هو البذل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة مخففاً الى الربع .

ملخص التفسوي :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد نثات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ينص في ملحقه الاولى على ان ; نحدد نثات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد خفضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه - لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على اوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار) .

وقد حدد هذا الجدول لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات انقطة المتأثرة بمرتب سنوي قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل مخفض الى النصف قدره ١٠٠٠ جنيه .

وكانت المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين تنص على انه (فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وعانة غلاء المعيشة ، خفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على المرتب الاسلي للعاملين المدنيين والعسكريين باحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة ونقا للنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها .

ويحدد في حساب قيمة الخفض ومقدار ما يستحق من البدل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مقررلة للبدل في ٢٠ يونيو مسينة ١٩٦٥ او في تاريخ لاحق يكون قد يقرر البطل فيه ويسري الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون) .

وقد عدلت المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ واصبحت تنص على أنه (فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحداث الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الاقل .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البدل بعد خفضه بقيمة التي كانت مقررّة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ — أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البدل ما لم ينص في قرار منح البدل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ونص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه في المادة الثانية على أن (يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف موقوف عن الملقى) .

وكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم المصالحين المدنيين الملقى في المادة ٣٩ ينص على أنه (يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية) .

وقد حدد جدول المرتبات المرافق لهذا القانون بداية الربط المالى لدرجة وكيل وزارة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه ونهائهما بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ — اذاعت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى جاء به أن السيد رئيس الجمهورية وافق في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل ثلث بدل التمثيل لشاغلى الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالى .

- ٢٤٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .
- ٢٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .
- ١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات .
- ٥٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة رؤساء المجالس .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين الممول به حاليا على أنه (يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : —

١ — بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على الا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البديل ويصرف لشاغلها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم باعبائها طبقا للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ على ان (يحتفظ السيد الدكتور / وكيل الوزارة لشئون التعدين بديوان عام وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية بمرتبة سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وببدل تمثيل سنوى قدره ١٠٠٠ جنيه وذلك بصفة شخصية .

وتنص المادة الثانية منه على ان (ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨ المنشار اليه .

وقد عين الدكتور / وكيلا للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨

ومن حيث انه باستقراء هذه النصوص يتضح ان رؤساء مجالس ادارات المؤسسات من الفئة الممتازة يستحقون طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه وببدل تمثيل سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه يخفض الى النصف طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٦٧ بشأن خفض البدلات قبل تعديله ليصبح ١٠٠٠ جنيه — كما يتضح ان نهاية مربوط درجة وكيل وزارة كان ١٨٠٠ جنيه طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين الملقى وكان بدل التمثيل المقرر لهم ١٠٠٠ جنيه قبل التخفيض وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الدكتور / كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين بمرتب قدره ٢٠٠٠ جنيه وبديل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه يصرف له منه بعد خفضه الى النصف مبلغ ١٠٠٠ جنيه ولقد كان من شأن تعيينه وكيلًا للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ المؤرخ ٢٦/٥/١٩٦٨ — أن ينقص مرتبه الى ١٨٠٠ جنيه وبديل التمثيل المستحق له الى ١٠٠٠ جنيه يجب خفضها الى النصف ، لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ باحتفاظه بصفة شخصية بالمرتب الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة (٢٠٠٠) جنيه وببديل التمثيل الذى كان يصرف له بعد خفضه الى النصف (١٠٠٠) جنيه ومن ثم فان مصدر هذا القرار قصد الاحتفاظ له بمرتكبه المالى الثابت له قبل تعيينه وكيلًا للوزارة والابقاء عليه كما هو بغير تعديل مع أن ذلك يؤدي الى زيادة ما يستحقه بموجب القرار المشار اليه عما هو مقرر اوكله الوزارات وبالتالي فان الدكتور / يستحق طبقا للقرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ بدل تمثيل أصلى قدره ٢٠٠٠ جنيه ينقص بعد خفضه الى النصف بالتطبيق للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الى ١٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المذكرات والكتب المتبادلة بين السكرتارية العامة للحكومة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والوزارة — اجتمعت كلها على أن الهدف من إصدار قرار جمهورى باحتفاظه بمرتبه وببديل التمثيل بصفة شخصية ينحصر في عدم الإضرار به نتيجة تعيينه وكيلًا للوزارة ، وما دام أن ذلك هو الهدف من القرار فإنه لا يسوغ القول بأن القرار حدد له بدلا أصليا جديدا قيمته ألف جنيه غير ذلك الذى كان مستحقا له وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل تعديله كان يقضى بتخفيض بدلات التمثيل الى النصف مع الاعتداد في حساب قيمة الخفض بالقيمة التى كانت مقررة للبذل في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق

فان الدكتور / كان يتقاضى طبقا لهذا القانون بدل تمثيل مخفض قدره ١٠٠٠ جنيه باعتبار أن البديل الاصلى المقرر له يبلغ ٢٠٠٠ جنيه قد منح له في تاريخ لاحق على ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد منات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

ومن حيث انه لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ قد عدل نسبة الخفض الى ٢٥٪ مع العمل بهذه النسبة اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ — أول الشهر التالي لتاريخ نشره (جريدة ٣٩ لسنة ١٩٧١) وكان من مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ — الاحتفاظ له ببديل تمثيل اصلى قدره ٢٠٠٠ جنيه فانه يستحق اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ بدل تمثيل مخفض الى الربع مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق الدكتور / وكيل وزارة الصناعة لبديل تمثيل مخفض الى الربع قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(فتوى ٣٠٤ فى ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

عدم احقية العمل لبديل التمثيل الذى كان يتقاضاه بوظيفته المنتخب اليها بالمؤسسة العامة المرافة عند نقله الى جهة اخرى .

مأخذ الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسات المرافة ينقلون بفتاتهم واتبعياتهم ، ويحتفظون فى الجهات المنقولين اليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ او مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم يسبغ ما كانوا

يقتاضونه بصفة عارضة أو مقابل أعمال اضافية تخرج عن نطاق العمل الاصلى للعامل .

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالندب الواردة في المادة (٢٧) من قانون العاملين بالقبطان رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يجوز ندب العامل للتعليم مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعاوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى اذا كانت حلجة العمل في الوظيفة الاصلية تسمح بذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن الندب وضع مؤقت بطبيعته ، فلا يتحدد به المركز القانوني للعامل عند نقله أو انتهاء خدمته أو غير ذلك . ولا يكسبه حقا في استصحاب مزايا الوظيفة المنتدب اليها . فالندب ينتهى بانتهاء مدته أو بانقضاء العمل أو الوظيفة المنتدب اليها ويبقى وضع العامل في وظيفته الاصلية هو الاساس الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النقل بغض النظر عن الوظيفة التي كان يشغلها بصفة عارضة عن طريق الندب ، فيستصحب العامل المتقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي في وظيفته الاصلية من نية واقعية ومرتب وبدلات ، وام يخرج المشرع عن هذا الاصل بالنسبة للعاملين المتقولين من المؤسسات الملقاة فنص على نقلهم باقدمياتهم وراثتهم الى الجهات التي يقرر نقلهم اليها .

وترتبا على ذلك فإن ندب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى يعتبر منتهايا قانونيا بانقضاء تلك الوظيفة بمجرد الفاء المؤسسة ذاتها . وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لها من تاريخ ذلك الانهاء وقبل نقله الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه في الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميله الشاغل لذات الوظيفة في منته الاصلية .

(غوى ٨٢ في ١/٢١ / ١٩٨١)

قاعدة (١٨٣)

المبدأ :

احتفاظ الممثل المقتول من إحدى المؤسسات العامة الملفة ببذل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا وصرف إليه قبل نقله من المؤسسة التي كان يعمل بها — عدم جواز احتفاظ الممثل بهذا البذل إذا لم يكن قد شغل قبل نقله من المؤسسة وظيفة مقرر لها هذا البذل — صدور قرار بنقل أحد العاملين من إحدى هذه المؤسسات مع تحديد تاريخ معين يجب اتمام النقل قبل حلوله — صدور قرار بترقية هذا العامل الى وظيفة مقرر لها بدل تمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور قرار نقله وحتى التاريخ المحدد لاتمام النقل — اعتماد هذا القرار لصدوره بعد نقل العامل من المؤسسة نظرا لتفاؤل قرار النقل من تاريخ صدوره — عدم جواز احتفاظه ببذل التمثيل المقرر للوظيفة التي كان قد رقى اليها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والمعدل به اعتبارا من ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ نشره ينص في المادة الثامنة منه على ان « تلغى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة ٧ تجاوز سنة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية اعمالها وتحديد الجهات التي تؤول اليها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تلقى مرتباتهم ولجوهرهم وبدلاتهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بأقدمياتهم وبيئاتهم الى الشركات العامة او جهات الحكومة او الجهاز المركزي للمحاسبة او الادارة المحلية خلال مدة لا تجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح

واية مزايا مالية او عينية اخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم المصع بين هذه المزايا وما قد يكون مقسرا من مزايا ملائمة في الجهة المتقول اليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له ايها العامل .

وبناء على ذلك فان احتفاظ العامل المتقول من احدى المؤسسات العامة الملقاه ببديل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا وصرف الية قبل نظمه من المؤسسة اذ في هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع المتمثل في عدم الاخلال بالمستوى المالي للعاملين بالمؤسسات الملقاه ، ولما كان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقررة لها هذا البديل فانه لا يجوز الاحتفاظ ببديل تمثيل للعامل الذي لم يشغل احدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فانه وقد نقل العامل المعروضة حالته في ١٩٧٥/١٢/١٨ بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ١٤٩٢ من المؤسسة وهو غير مستحق لبديل التمثيل ولم يصرف مثل هذا البديل قبل نقله فانه لا يجوز القول بالاحتفاظ له بهذا البديل . ولا يفر من ذلك اصدار وزير الصناعة للقرار رقم ١٥٥٨ في ١٩٧٥/١٢/٣١ بتعيينه باحدى الوظائف المقرر لها بدل تمثيل بالمؤسسة لان هذا القرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانتقاع صلته بها وخروجه من عداد العاملين فيها ، ولا وجه للنظر الى هذا القرار على انه يتضمن اعادته الى المؤسسة الملقاه في الوظيفة التي تقضى القرار بتعيينه فيها لان المشرع اوجب نقل العاملين من المؤسسات الملقاه تمهيدا لتصنيفها الامر الذي يتضمن بحكم اللزوم عدم جواز تعيين احد بوظائفها بعد ١٩٧٥/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يجوز الاستناد في هذا الصدد الى قواعد معاملة العاملين بالمؤسسات الملقاه الصادرة من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ والتي قررت ترقية المستحقين للترقى منهم لانها اشترطت ان يتم ذلك قبل نظمهم .

واذا كان قرار النقل رقم ١٤٩٢ - المؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٨ قد اوجب اتمام النقل في موعد غايته ١٩٧٥/١٢/٣١ فان ذلك لا يعني انه أرجا النقل ذاته الى هذا التاريخ بل هو يعني وجوب اتخاذ اجراءات النقل

بإخلاء طرف العامل بالجهة المنقول منها وتسامه العمل بالجهة "المنقول إليها خلال الفترة من صدور القرار حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، كما أن التراخي في تسلم العمل بعد صدور قرار النقل ليس من شأنه التأثير في ترويج النقل الذي يتحدد بتاريخ صدور قراره لأن قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهي تقطع صلة العامل بالجهة المنقول منها بآثر فوري ولا يحول دونه استمرار العامل بعض الوقت بالجهة المنقول منها حتى يتمكن من اتمام إجراءات إخلاء طرفه .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد / لبذل التمثيل .

(فتوى ٥٢٧ في ١٩٨٠/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبحث :

تمويض التمثيل المقرر للوزراء — عدم جواز تحدده بتمتع مناصب الوزارة التي تسند التي وزير واحد — أساسه — أن بدلا واحدا يكفل للوزير الظهور بالظهور الاثنى فتتحقق الحكمة المقصودة من تقرير هذا البطل — تمويض التمثيل المقرر للوزراء — صرفه بتمتع للوزير الذي يتولى عدة مناصب وزارية — عمل باطل ويجب استرداد ما صرف منه بغير حق طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

جرت مديرية الخزانة المركزية بالانظمة الشمالى على منح الوزير الذى تسند اليه وزارتان او اكثر تمويض التمثيل المقدر لكل وزارة وذلك تنفيذا الفتوى ديوان المحاسبات الصادرة بتاريخ ٢١ من تـيـوـاـيـة سنة ١٩٥٤ والتي تنص بان هذا التمويض مقرر للاتفاق على شئون الوظيفة واعمالها ، لا على شئون الموظف الخاصة .

: ولما صدر القانون رقم ٥٢١ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ بتحديد تعويض التمثيل لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالاقليم الشمالى اضطلعت وزارة الخزانة رآى ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة فيما اذا كان يجوز للسيد رئيس المجلس التنفيذي ان يجسعين تعويض التمثيل المخصص له بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذي وبين تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الاخرى التى يشغلها . ويتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ رأت اللجنة المختصة بقسم الفتوى والتشريع بالاقليم الشمالى، استحقاق سيادته لتعويض التمثيل المقرر له بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذى دون تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الاخرى التى يقوم باعمالها ، لان تعويض التمثيل بحسب طبيعته هو مبلغ من المال مخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف ليظهر بالظهر الاجتماعى اللائق بالوظيفة ، وهو بهذه الغاية امر يتفق بشاغل الوظيفة لا بالوظيفة ذاتها ، ولا يتعدد بتعدد الوظائف التى يشغلها الموظف شأنه فى ذلك شأن المرتب .

ونظرا الى ان السيد رئيس المجلس التنفيذى طلب اعادة النظر فى الموضوع وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من تقصى نظم تعويضات التمثيل انها ومنقنا لتكثيف القانونى الصحيح مرتبات تخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف اثناء قيامه باعباء منصب عام ليظهر بالظهر الاجتماعى اللائق بهذا المنصب .

وقد اقتصر القانون رقم ٥٢ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ قد اقتصر على تحديد مقدار تعويض التمثيل المقرر لرئيس المجلس التنفيذى والوزراء بالاقليم الشمالى دون ان تنظم احكام صرته ، ومن ثم يتعين الاستهداء بالحكمة التى تغياها المشرع من تقرير تعويض التمثيل وهى توفير المظهر الاجتماعى اللائق بشاغل الوظيفة وذلك عند ابداء الراى فى جواز الجمع بين اكثر من تعويض تمثيل من التعويضات المقررة للسادة الوزراء عند شغلهم اكثر من منصب وزارى لاحدى هذه الوزارات .

وتتحقق هذه الحكمة بهنح الوزير تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الذى راعى المشرع فى تقديره ان يكفل له ما يقتضيه منصبه من الظهور بمظهر كريم

لائق به وبمنصبه السامي ، فإذا ما أسند إليه منصب وزيرى آخر أو أكثر فإن حكمة منح تعويض التمثيل المقرر لها تنقضى ذلك أن تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الأعلى قد كحل له الظهور بالمظهر الملائق بمنصب الوزارة وهو أمر لا يختلف من وزارة الى أخرى ، ومن ثم فإن تعويض تمثيل واحد كتمثيل لظهور الوزير بالمظهر الملائق باى منصب وزارى يتولاه دون حاجة الى مزيد من هذه التعويضات .

أما عن تعويضات التمثيل التى صرفت تطبيقا لراى ديوان المحاسبات، فإن هذه التعويضات قد صرفت على خلاف حكم القانون المتقدم ذكره ، ومن ثم يتعين استردادها ممن حصلوا عليها طبقا لما اسقر عليه الراى فى الجمعية العمومية وفقا لاحكام رد غير المستحق .

لهذا انتهى الراى الى عدم جواز الجمع بين تعويضات التمثيل المقررة للوزارات عندما يسند الى الوزير أكثر من منصب وزارى واحد وبالنسبة ما صرف من هذه التعويضات على خلاف الحكم المذكور فانه واجب الرد وفقا لبواعد استرداد ما صرف بغير حق .
(فتوى ١٤٤ فى ١٢/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

بإل التمثيل المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسى والتتصلى بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — مناط استحقاقه أن يكون الموظف عضواً فى السلك الدبلوماسى أو التتصلى — نص المادة ٥٤ على منح هذا البديل للموظفين المنتخبين من الوزارات الأخرى تشكلاً وظلماً مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى — اقتصر هذا البديل على هذه الفئة من المنتخبين — عدم استحقاقه أن ينتخب لتقييم باحدى وظائف السلكين فى الديوان الأصنام بالوزارة — عدم توافر الاعتماد المالى خلال فترة التذب يقطع بعدم لحقيقه فى صرف البديل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ينظم السلكين الدبلوماسى والتتصلى : نص على أن « يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسى والتتصلى

امانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبديل تمثيل ... وذلك على الوجه والشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية .

وتنص المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف المسلكين الدبلوماسى والتفصلى — الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمصدلة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ — تنص على أن « يصرف لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل أصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلا لانقا وذلك بالسنوات الآتية :

أولا — بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية :

ثانيا — بالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسى بالديوان :لعلم لغاية درجة سكرتير ثالث :

ويبين من ذلك أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ، تقضى بمنح أعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل ، كما وأن المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف المسلكين الدبلوماسى والتفصلى تقضى بصرف بدل تمثيل أصلى لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ثم فرقته في شأن تحديد ثلث هذا البديل بين أعضاء البعثات التمثيلية وبين أعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية . فهذه النصوص واضحة وصريحة في أن بدل التمثيل يمنح لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ، بمعنى أنه يشترط لمنح هذا البديل أن يكون الموظف عضوا في السلك الدبلوماسى أو التفصلى وعلى ذلك فليس كل من يقوم بعمل إحدى وظائف هذين المسلكين يستحق بدل التمثيل المشار إليه . وبالتالي فلا يستحق هذا البديل لالمنتدبين للقيام بعمل إحدى وظائف المسلكين الدبلوماسى أو التفصلى ، ما دام أنهم ليسوا فعلا من أعضاء هذين المسلكين ، فمنح البديل إذن مرتبط بصفة العضوية وليس بطبيعة العمل في ذاته .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر تنص على أنه « يجوز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات الأخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ماحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، ويمنح هؤلاء المرتبات الإضافية وبديل التمثيل والمبالغ الأخرى المقررة للوظائف التي يشغلونها » . ويستدل من هذا النص أنه لو أن نص المادة ٢٢ من القانون المشار إليه ، كان كفيلا بمنح الموظفين المتدربين من الوزارات الأخرى للقيام بمثل وظائف السلك الدبلوماسي والتفصيلي ، بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها في فترة الانقذاب ، لما كان تمت دأع للنص في المادة ٥٤ المذكورة على منح موظفي الوزارات الأخرى الذين يندبون لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ماحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها — طبقا للفئات المحددة بالبند « أولا » من المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسي والتفصيلي بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية — ومقتضى ذلك أن منح بدل تمثيل للموظفين المتدربين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف السلك الدبلوماسي والتفصيلي ، إنما يقتصر بحسب على من يندب من هؤلاء الموظفين لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ماحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي — وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — ومن ثم فإن من يندب من موظفي الوزارات الأخرى لشغل إحدى وظائف السلك الدبلوماسي بالديوان العام لوزارة الخارجية ، لا يمنح بدل التمثيل المقرر بالنسبة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في ذلك الديوان طبقا للبند « ثانيا » من المادة الثانية من اللائحة سالفة الذكر .

وعلى ذلك فإن السادة المروضة حالتهم لا يستحقون بدل التمثيل المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسي بديوان عام وزارة الخارجية عن مدة تدبهم للعمل بهذه الوزارة ويصرف النظر من أنهم كانوا يقومون فعلا خلال مدة تدبهم بعمل وظائف دبلوماسية بديوان عام الوزارة المذكورة ، بما دلم أنهم لم يكونوا شاعلمين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسي ، ولم يكونوا معتبرين فعلا من أعضاء أى من السلك الدبلوماسي أو التفصيلي .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه في خصوص الحالة المرونة يتمتعز اقول باستحقاق السادة المذكورين لهذا البديل عن مدة نديهم للعمل في ديوان عام وزارة الخارجية ، استنادا الى ماتصنفته نشرة وزارة الخارجية رقم ١٧/ ث لسنة ١٩٦٢ الصادرة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ ، من انه لا يصرف للمنتخبين بديل تمثيل أصلى خلال مدة نديهم . هذا بالإضافة الى أن اوضاع الميزانية ووفوراتها لم تكن تسمح بصرف بديل تمثيل لاسادة المذكورين خلال مدة نديهم بمعنى انه لم يكن يوجد الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل للسادة المذكورين خلال فترة نديهم ، مما يقطع بعدم احقيتهم في صرف هذا البديل عن تلك الفترة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيفين /
. والمادة ضبطت للشرطة والموظفين المنتخبين المذكورين لا يستحقون بديل التمثيل المقرر لاعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية عن مدة نديهم للعمل بهذه الوزارة ، ما دام أنهم لم يكونوا شاعلين لوظائف بيمثلات التمثيل الدبلوماسى ، ولم يكونوا معتبرين فعلا من اعضاء أى من السلكين الدبلوماسى أو التتصلى . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانهم لا يستحقون البديل المثلر اليهم لعدم وجود الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل اليهم خلال فترة نديهم .

(غتوى ٢٧٥ فى ١٩٦٥/٣/٤)

قامعة رقم (١٨٦)

المبدأ :

— القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بديل التمثيل لاعضاء التمثيل التجارى — .
— نطاق الامانة من هذا القانون هو تحقق صفة العضوية بالتمثيل التجارى — .
— عدم تحقق هذه الصفة الا بتوافر امرين هما ان يكون الموظف قائما بالعمل فى التمثيل التجارى ، وان تكون له وظيفة ودرجة فى التمثيل التجارى — .
— عدم كفاية العمل وحده بالتمثيل التجارى لتحقيق صفة العضوية به اذا كانت الوظيفة ليست مدرجة ضمن وظائفه .

ملخص النقوى :

ان التمثيل التجارى كان يتبع وزارة الخارجية حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٧ بنقل التمثيل التجارى من وزارة الخارجية والمحلكة بوزارة التجارة ، وقد نقلت اعتماداته كما نقلت وظائفه بشاغليها الى مصلحة التجارة الخارجية (احدى مصالح وزارة التجارة) وصدرت ميزانية هذه المصلحة للسنة المالية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ متضمنة وظائف واعتمادات التمثيل التجارى فى وحدة وظيفية مستقلة ونظرا للعلة الوثيقة بين عمل التمثيل التجارى ، وادارة العلاقات التجارية بالمصلحة المذكورة — والتى كان يعمل بها السيدان المذكوران وقت ان كان التمثيل التجارى تابعا لوزارة الخارجية — فقد قام بعض موظفى هذه الادارة بالتعاون مع اعضاء التمثيل التجارى .. وعلى ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٨ ونص على ان تتكون الادارة العامة للتمثيل التجارى من الممثلين بالخارج ومن :

١ — ادارة الدخول المصرية .

٢ — ادارة آسيا .

٣ — ادارة افريقيا والامريكيتين

٦ — ادارة المراجع وشئون المنظمات الدولية ، وتنفيذا لهذا القرار اصدر السيد وكيل الوزارة فى ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ قرارا بتوزيع العمل بين موظفى الادارة العامة للتمثيل التجارى (المنقولين من وزارة الخارجية والوجودين اصلا بالوزارة) فالحق السيد ... مديرا لادارة المراجع وشئون المنظمات الدولية والحق السيد ... مديرا لادارة افريقيا .

وفى ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ اعيد تنظيم وزارة التجارة، فلتبنت مصلحة التجارة الخارجية ونقلت الاعتمادات الخاصة بها وبجهاز التمثيل التجارى الى ديوان عام وزارة الاقتصاد والتجارة ، ومع ذلك بقيت وظائف التمثيل التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها مستقلة عن وظائف المصلحة المفاعة ، وعلى هذا فقد كان يعمل بالادارة العامل للتمثيل التجارى فريقتان هما :

الأول : -

ويشمل وظائف السلك التجارى ، ويضم الموظفين المنقولين من وزارة الخارجية وتجمعهم وحدة وظيفية مستقلة .

الثانى : -

ويتكون من الموظفين الذين كانوا يعملون بمصلحة التجارة الخارجية وقد سمي القسم الذى يضمهم بالإدارة العامة (الإدارة التنفيذية) - هؤلاء الموظفون كانوا لا يعملون بقسم السلك التجارى الذى يعمل به الفريق الاول وهذا الفريق أُلْتقى من الموظفين هم الذين نقلت درجاتهم الى ميزانية ديوان عام الوزارة بعد إلغاء مصلحة التجارة الخارجية ، وتجمعهم مع موظفى الديوان القديمة واحدة (ومن هؤلاء الموظفان المذكوران) .

وقد تأكد هذا التقسيم بميزانية السنة المالية ٥٩ - ١٩٦٠ حيث وردت بها تأشيرة تنص على ان تعتبر وظائف السلك التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لاعضاء التمثيل التجارى نص فى مادته الاولى على ان « يمنح أعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بالاقليم المصرى بدل تمثيل اصلى بالخارج وبالديوان العام وعلاوة عقلية وبدل تمثيل اضافى ... وذلك على الوجه وبالفئات والشروط المعمول بها أو التى يعمل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المقابلة من موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصرى بوزارة الخارجية » ونصت المادة الثانية من هذا القانون على ان يعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى .

ومعاد نص المادة الاولى من هذا القانون أنه يسرى بالنسبة لاعضاء التمثيل التجارى ، منطقت الامادة منه هو تحقق صفة العضوية بالتمثيل التجارى ، وهى لا تتحقق الا بتوافر اعتبارين هما ان يكون الموظف قائما

بالعمل في التمثيل التجاري وأن تكون له وظيفة ودرجة في التمثيل التجاري، فلا يكفى العمل وحده بالتمثيل التجاري لتحقيق صفة العضوية به إذا كانت الوظيفة ليست بدرجة ضمن وظائفه ، وذلك هو حال كل من السيدين ...
فيها وأن كانا يعملان بالإدارة التنفيذية بالتمثيل التجاري إلا أنهما كانا يشغلان وظائف بدوون عام الوزارة ، ولم تكن درجاتهما تبعا للتمثيل التجاري ، ومن ثم فقد تدخل في شأنهما مناط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ وامتنع بالتالي استحقاقهما لبدل التمثيل المقرر فيه .

ومن حيث أنه ما يؤيد هذه النتيجة أن ميزانية السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ تضمنت نقل درجات العاملين بالإدارة العامة للتمثيل التجاري من غير أعضاء السلك التجاري من الديوان العام إلى الإدارة العامة للتمثيل التجاري ، وتأثر على هاتين هذه الميزانية بأن تعتبر وظائف السلك التجاري والإدارة التنفيذية فيما عدا الكادر الكتابي وحدة وظيفية قائمة بذاتها ، وبذلك أصبح كل العاملين بالإدارة العامة للتمثيل التجاري فئة واحدة واكتسب موظفو الإدارة التنفيذية من تاريخ العمل بهذه الميزانية صفة العضوية بالتمثيل التجاري ، ومن ثم استحقوا بدل التمثيل من هذا التاريخ ، وذلك على خلاف لوضع في الميزانية السابقة حيث كان الفصل واضحا بين وظائف السلك التجاري وتعتبر وحدة وظيفية بذاتها ، ووظائف الإدارة التنفيذية وتجمعهم مع وظائف ديوان عام الوزارة الادبية والمهنية .

ومن حيث أن المد الاول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ تقرر منح البدلات المنصوص عليها فيها لأعضاء التمثيل التجاري بالخارج وبالديوان العام ، غير أن منح الأعضاء بالديوان العام هذه البدلات وعين بنواثر صفة عضوية التمثيل التجاري على ما سلف أيضا ، ولا يؤدي هذا النص إلى أن يمنح البدل لموظفي الديوان العام من غير أعضاء التمثيل التجاري ، والسبب الذي من أجله أورد النص المذكور هذا التمييز أن بعض أعضاء السلك التجاري يعملون بالخارج ، وبعضهم يعملون بالإدارة العامة للتمثيل التجاري التابعة لديوان عام الوزارة ، وقد أراد المشرع أن يمنح البدلات المقررة لفئتين كلتيهما مع التقيد بداهة بأن يكون الموظف عضوا بالسلك التجاري .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فإن أعضاء السلك التجارى عندما كانوا يتبعون وزارة الخارجية كانوا يحصلون على البدلات المقررة لأعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى ، فلما نقلوا الى وزارة التجارة تبعا لتقليل السلك التجارى اليها ، أصدر المشرع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ اشار اليه ونص فيه على العمل به باثر رجعى من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ لينحهم البدلات التى كان من شأن نقلهم هذا ان يحرمهم منها ، وهذه الحكمة لا تتحقق بالنسبة الى من كانوا مواطنين اصلا بوزارة التجارة وكانوا لا يمنحون شيئا من هذه البدلات ومن بين هؤلاء السيدان اذ كنا يعلان بمصلحة التجارة الخارجية قبل الفئانها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان كلا من السيدين لا يستحق بدل التمثيل المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك عن الفترة السابقة على اول يوليو سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٥١٦ فى ١٩/٦/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

— بدل التمثيل المقرر لأعضاء التمثيل التجارى — مناط استحقاق هذا البديل ان يكون الشخص شاغلا لاحدى وظائف التمثيل التجارى سواء اكان هذا التمثيل من طريق التسمين اصلا او عن طريق الاعارة او التنب .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٠ صدر القرار الوزلى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ بتدب السيد / ... العامل من الفئة الثانية بالمؤسسة العامة للنقل البرى لأركان بالالتعليم للعمل مستشارا تجاريا بالسلك التجارى لمدة سنة اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل فى ١٩٧٠/٦/١ . وقد طلبت ادارة الاستحقاقات بالتمثيل التجارى من الادارة القانونية بالتمثيل التجارى

الراى فى مدى استحقاق السيد المذكور لبذل التمثيل الاصلى المخصص لوظيفة الممثل التجارى وعن تاريخ استحقاق هذا البذل وهل هو تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ام تاريخ استلامه العمل مع تحديد الجهة التى تتحمل بقيه البذل حيث نص القرار المشار اليه على ان تتحمل المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاتاليم جميع مستحقته المالية . وقد انتهت الادارة القانونية بالتمثيل التجارى الى احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وعلى ان تتحمل الادارة العامة للتمثيل التجارى بصرف ذلك البذل ، الا ان مدير الحسابات بالتمثيل التجارى انتهى فى مذكره مقدمة منه بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ الى عدم احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل المشار اليه .

ومن حيث ن المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لاعضاء التمثيل التجارى نص على ان « يمنح اعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بدل تمثيل اصلى بالخارج وبالديوان العام .. وذلك على الوجه وبالفئات المصول بها او التى يحصل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المتدنية من موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصرى بوزارة الخارجية » وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى على ان « تسرى على اعضاء السلك التجارى احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى والقوانين المعدلة له ، كما تسرى عليهم احكام القوانين المطبقة على اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى حاليا وتستقبل .

ومن حيث ان مناط تطبيق نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة الى اعضاء التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد وما يستتبع ذلك من افاقتهم من الزاوى المعتمدة لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى ، مناط ذلك ان يكون الشخص شاغلا لاحدى وظائف التمثيل التجارى ، سواء كان هذا الشغل عن طريق التعيين اصلا او عن طريق الاعارة او التدب . ذلك ان المصار او المنتدبين فى ذلك شأن المعين على حد سواء ولا اذى على ذلك من ان المشرع فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى قد اجاز التدب من الوزارات والمصالح الاخرى لشغل وظائف مستشارين او مسكرتين او

ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية وقضى بمنحهم بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها ، فالمرشح في هذه الحالة قد سمي بالمتدرب «شغلا» للوظيفة مسويا في ذلك بين المتدرب والتمتعين لاتحاد الحالة . ومن ثم يسرى ذات الحكم بالنسبة الى من يتدرب من الوزارات أو المصالح الأخرى لشغل وظيفة من وظائف التمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد ، يضاف الى ذلك أن الملتحقين ٤ ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت الإضافية قد قررت أن منح العامل المنتخب المزايا المقررة للوظيفة المنتخب إليها بحدود تقضى معينة ، وأن المادة السادسة من هذا القرار صريحة في نصها على أنه إذا كان البدل المقرر للوظيفة الأساسية أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل أو بين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه وهذا يؤيد أحقية المنتخب لشغل إحدى الوظائف في المزايا المقررة للوظيفة المنتخب إليها .

ومن حيث أن السيد / قد ندب لشغل وظيفة مستشار تجاري بوزارة الاقتصاد اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في هذه الوظيفة في ١٩٧٠/٦/١ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق السيد . . . المنتخب مستشارا تجاريا بالسلك التجاري لبدل التمثيل الأصلي المقرر لهذه الوظيفة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ، وعلى أن تتحمل الجهة المنتخب إليها هذا البديل .

(فتوى ١١٢٩ في ١٩٧١/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة

١٩٦٢ — اعتبره مكفأة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له ، ومن ثم لا يجوز ان يجاوز النسبة المحددة بالمادة الاولى من هذا القانون الا بقرار من رئيس الجمهورية — عدم تضمن القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه نصا بمجاوزة هذه النسبة — اثر ذلك : لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون من اجر اضافى بما فيه بدل التمثيل على الحدود المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ما لم يصدر قرار جمهورى بمجاوزة هذه النسبة — وجوب رد ما يتقاضاه الموظف زيادة على هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الى ان بدل التمثيل المقرر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المتقاعدين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ العمل فى الشركات والمنشآت التى تقيمتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية — هو فى حقيقته مكفأة وأنه يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاساسية والقوانين المعدلة له — وقد حل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد محل القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وعلى ذلك طبقا للفتوى السابقة فان بدل التمثيل المقرر بهذا القرار يعتبر مكفأة تخضع لاحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافأة علاوة على مايمتية او مكافأته الاساسية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة

أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة) كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى إلى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .

وبين ما تقدم أنه لا يجوز — ككل علم — أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومربعات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو للمؤسسات العامة أو الخاصة — وسواء كانت هذه الأعمال قد أدت في العمل الأصلي للموظف أم خارج عمله الأصلي — على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة واستثناء من هذا الأصل العام يجوز لرئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها إلى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية بشرط ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية — في هذه الحالة — على مبلغ ألف جنيه في السنة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ومن بعده القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمنا رفع النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر استنادا إلى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة الثانية منه وإنما تضمنتا قواعد خاصة بالمعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشردين وضباط الاتصال ولجان الحرد الذين كلفتهم الجهات الإدارية بالعمل في الشركات والمؤسسات التي تصنفها القوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — وهذه القواعد العامة المجردة تصرى على جميع العاملين في الجهات الإدارية المختلفة في حدود الأصل العام المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن مناهط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه صدور قرار جمهوري يتجاوز النسبة المحددة في المادة الأولى منه . وأن القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ — والقرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ الذي حل محله — بتعديد بدل تمثيل المندوبين المفوضين والمشردين

وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم لم يتضمنها ما يتجاوز النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور مما يتعين معه تطبيق أحكامها وذلك فلا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر اضافي من ساعات العمل الزائدة عن العمل الأصلي والتي تعتبر امتدادا له والأجر الإضافي الذي يمنح له عن أى عمل آخر بما فيه بدل التمثيل المقرر بمكافأة لعمل المنتخب المفوض أو المشرف أو ضابط الاتصال وأعضاء لجان الجرد عن الحدود المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر ما لم يصدر قرار جمهوري يتجاوز النسبة المنصوص عليها فإنه بمقتضى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية في المادة الثانية نـ ١٤ تقاضى الموظف أكثر من هذه النسبة وجب عليه رده طبقا للقانون سالف الذكر .

(فتوى ١١٨٦ في ١١/٧/ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبحث ٥

بدل التمثيل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للبنديين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونين والمسكربين عن أعمالهم في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين رقم ٧١ ، ١١٧ و ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ - هو في حقيقته مكافأة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ولاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الجداول والاجور والمكافآت بالشروط والاوزاع الواردة فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على

مرتباتهم الأصلية محذلة بالقانونين رقمى ٣٦ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه فيما عدا حالات الإعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكلفاته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه فى السنة) .

ولا تسرى هذه القيود على الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلمية والفنية والأدبية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وإداء .

كما لا يسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد المالية .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ ببيان المطالبة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد على أن يعامل المندوبون المفوضون ونوابهم والمشرعون وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونون والسكرتيريون الذين كلفتهم الجهات الإدارية الخاصة بالعمل فى الشركات والمنشآت التى تضمثها القوانين أرقام ٧١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها من الناحية المالية وفقا للقواعد المرافقة لهذا القرار .

ومن حيث إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

..... (أ)

..... (ب)

..... (ج)

(د) الأجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية .

(و) مكافآت وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال

وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة .

وتنص المادة السابعة من هذا القرار على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين المحليين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمجالس ووحدات الإدارة المحلية) ولهيئات المحلية — عدا الهيئة المحلية لبناء البلد العالي — سواء المحليين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أن بدل التنقل الذي يمنح للندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التكوين والخبراء والمطلوبين والمكرتيرين الذين كلفتهم الجهات الإدارية الخاصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمها القوانين أرقام ١٧ و ١٨ و ٢١٨ و ٢١٩ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ هو في حقيقته مكافأة

طبقا لما استقرت عليه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ ٢٠٠ من ديسمبر ١٩٦٤ ٢٠٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وعلى ذلك فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والاوضاع الواردة فيها .

ومن حيث ان القهل بان المعلنين باحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لهم وضع خاص فلا يسري عليهم نفس المصالح الواردة في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بحدود بان لا تعارض بين احكام القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وبين القانون المذكور والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه اللذين نظما الحدود القصوى من المكلفات او الاجور للاضحية التي يجوز للمعاملين في الدولة ان يتقاضوها فيمنح المصل الذي ينبغي لاحد هذه الاموال بدل التمثيل المقرر ويسود الى خزانة الدولة ما يزيد عن النسبة المقررة والا تعرض للجزاءات المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

وعلى ذلك فان ما تقلضه السيد المهندس / مدير علم الهندسة الميكانيكية الكهرومائية بصلحة المولى والفائز مقابل عمله مفاوضا على شركة اسكندرية للتبريد احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للمصانع والتخزين - امحالا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا فتنتهى رأى الجمعية العمومية الى ان بدل التمثيل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وهو في حقيقته مكافأة يخضع للنسبة المبينة في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مع مراعاة ببقى الاحكام الواردة في القانون المذكور والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى ذلك فان بدل التمثيل الذي يقرر للسيد المهندس المذكور عن عمله كمفاوض على شركة اسكندرية للتبريد يخضع للنسبة المشار اليها وببرأامة الحد الأقصى المبين في القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة
التدوينين الخوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم
الذين كلفتهم الجهات الإدارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي
تقسمتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الفاحصة
المالية - يبين من استظهر نصوص هذا القرار أن القواعد التي وضعها
للمعاملة المالية هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبد هؤلاء من نفقات
فعالية سواء كلفت مصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال
- اتجاه إرادة المشرع إلى أن يؤدي المصروفات التي تكبدها المتدوين
المخوض أو المشرّف أو ضابط الاتصال في تلبية عمله المنوط به في صورة
بدل تمثيل شهري ثابت - هذا النوع من البدل يفترض قانونا أنه يواجه
نفقة فعالية تكبدها الموظف - نتيجة ذلك ، خروج البدل من نطاق المحظور
الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أعمالا قصص المادة
الرابعة منه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى (معاملة
بالتقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٩) على أنه « فيما بدا حالات الإمارة خارج
الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور وربحت
و مكافآت وعلاوة على ما هيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في
الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في
المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو
المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة)
كذلك نصت المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه لا تحسب في تقدير
الماهية الأصلية بدلات طبيعة الميل وبدلات المهنة والبدلات التي تمنح مقابل
نفقات فعلية وأمانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التوجيهية
و تحسب كذلك في مجموع الأجور والربحت والمكافآت المشتر إليها في المادة

الأولى هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ المنشور في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ بقواعد معالجة المندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم الذين كلّفهم الجهات الإدارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية وقد نص لقرار المذكور على أن يصرف للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بدل التمثيل وبدل سفر ومصروفات سفر ومصروفات انتقال على النحو الوارد بالقرار فيما بدل التمثيل بمبلغ بواقع خمسين جنيها شهريا للمندوبين المفوضين وثلاثين جنيها شهريا للمشرعين وعشرين جنيها شهريا لضباط الاتصال ، أما بدل السفر فيصرف بواقع ثلاثة جنيها عن كل ليلة تقضي خارج مقر العمل بعد أقصى مقداره ثلاثون جنيها شهريا ، وأما مصروفات السفر فتحسب على أساس السفر بالدرجة الأولى بالقطارات وأما مصروفات الانتقال فتصرف على أساس الكاليف الفعلية والذي يبين من استظهار نصوص القرار المشار إليه أن القواعد التي وضعها للمعاملة المالية للمندوبين والمفوضين والمشرعين وضباط الاتصال هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبد هؤلاء من نفقات فعلية في سبيل أداء المهام التي عهد إليهم بها وذلك سواء أكانت هذه النفقات بمصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال ، وقد أرتأى المشرع أن تؤدي المصروفات التي يتكبد المندوب المفوض أو المشرع أو ضابط الاتصال في تلبية عمله المنوط به في صورة بدل تمثيل شهري ثابت ، وهذا النوع من البدلات يفترض قانونا أنه يواجه نفقة فعلية يتكبدها الموظف أثناء أداء العمل وبسببه وبهذه المثابة فهو يخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك أملا لنص المادة الزائدة من القانون المذكور التي نصت على ألا تحسب في تقدير الماهية الأصلية وفي تقدير الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وقد وصف قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ما يعطى للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بأنه بدل تمثيل فلا يسوغ أن يوصف هذا البدل بأي وصف آخر لأنه لا اجتهاد في موطن النص الجريح ، وليس ثمة شك في أن بدل التمثيل لا يمكن أن يحل إلا على معنى واحد يدخل في عدد البدلات التي تمنح مقابل نفقات فعلية .

قاصدة رقم (١٩١)

المبدأ :

سوف يبدل التمثيل الأصلي للملتحقين العربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ - بدل التمثيل الاصلي المستحق للملتحقين العربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد بالتجنية تقل عن سنتين يصرف على اساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنويا - ومن رتبة اللواء والعميد بعد مدة خدمة سنتين فلكثر يصرف عليهم هذه البدل على اساس ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ملخص الفتوى :

ان سوف يبدل تمثيل اصلي للملتحقين العربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج انما يستند في تقريره الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في المادة الاولى منه على ان يستبدل بالمدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النص الاتي :

«يصرف للملتحقين العربيين والبحريين والجسوين ومديري مكاتب المشتركة - بدل تمثيل اصلي بواقع ٧٥٠ جنيها سنويا ... ويصرف لهم بدل تمثيل اضافي بالنسب المقررة للمستشار» :

انما الملحق ومديرو مكاتب المشتركة من رتبة اللواء والعميد بمدة خدمة سنتين فلكثر فيعاملون من الناحية المالية معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسي المعادلين لهم في المهابة .. »

ومن حيث انه لم يصدر ما يفيد إلغاء هذا القرار أو تعديله ، ومن ثم فان احكامه لازالة قسمة في التطبيق ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ القمض بنظام السلكين الدبلوماسي والقضلي اذ ان هذا القانون لم يتعرض في احكامه لما تناول ذلك القرار تنظيمه من مسائل مالية تتعلق بجهة معينة من عسباط

القوات المسلحة الفصح يعملون بالخارج كملحقين حربيين أو رؤساء مكاتب
مشتريات ، ويلتاقى فلا شأن لهؤلاء العاملين بهذا القانون باعتبارهم غير
مخاطبين بأحكامه ، خاصة وأن صرف بدلات لضباط القوات المسلحة الذى
يتمس فى المادة (٨٦) منه على أن تحدد ثلث البدلات والعلاوات الإضافية
الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية .
وقد تعاقبت فى هذا الشأن قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بتحديد بدلات
التنثيل الأصلية والإضافية للملتحقين الحربيين ورؤساء مكاتب المشتريات
بالتفويض ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وما تلاه
من تعديلات كان آخرها القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ الذى أقر البند الذى
لا زال قائما باعتباره السند لفاقونى لصرف هذا البند اليهم دون أن
يؤثر فى بقائه الاحتياج بقانون آخر لم يفسد لمخاطبتهم إنما صدر
ليطبق - على مثلث أخرى ولو أراد المشرع تطبيقه عليهم لخص على ذلك
ضراحة .

ويخلص مما تقدم أن صرفه بدل التنثيل الأصلى للملتحقين الحربيين
ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج إنما يكون وفقا لأحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن أحكام هذا القرار تميز فى قواعد صرف البدل المشار
اليه بين الضباط ممن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين
مكثرت وبين ممن دونهم من الرتبة فبينا تميز لأفراد الطائفة الأخيرة بدل
تمثيل أصلى على أساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنويا لكل منهم فإنها
تنص على أن يعمل الملحقون ورؤساء مكاتب المشتريات فى الخارج ممن هم
من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين من الترقية المالية معاملة
نظرائهم فى السلك الدبلوماسى المعاملين لهم فى الترقية ، ومقتضى المساواة
فى المعاملة بين هؤلاء وتفرغهم فى ذلك للمبتغى هو أن تتم الترقية على
أساس واحد .

ومن حيث أنه وفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه فإن بدل التنثيل الأصلى الذى يصرف لأعضاء السلكين
الدبلوماسى والاقتصادى يحدد على أساس ٢١٠٠ من بداية التوسط المالى
للطائفة المالية المضمرة من ثم فإن وجدة الأساس فى المعاملة تستلزم أن تعيب
نسبة ٢١٠٠ لواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين يكتفى على أساس
بدلية ربط الوظيفة العسكرية وليس على أساس بداية ربط الوظيفة

الدبلوماسية المفانرة اذ يكنى فى تحقيق الملواة المطلوبة وحدة أساسى
بصاحب البذل وليس ذات مقفاره .

من أجل ذلك إنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى :

اولا — ان صرف بدل التمثيل الاصلى للملحقين العربيين ورؤساء مكاتب
مشتريات وزارة الحربية فى الخارج انها يكون وفقا لاهلكم قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ثانيا — ان بدل التمثيل الاصلى المستحق للملحقين العربيين ورؤساء
مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج حتى رتبة العميد باقدمية تقل
من سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت مقدار (٧٥٠ جنيها سنويا لكل
منهم ، اما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء او العميد بعد مدة خدمة سنتين
فاكثر فيصرف اليهم هذا البذل على أساس ١٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة
الصنكرية .

(فتوى ٤٤٢ فى ٢٠/٦/١٩٧٧)

قائمة رقم (١٩٢)

المبحث :

رؤساء الاقسام بكاديمية الشرطة — استحقاقهم لبذل التمثيل المقرر
لرؤساء المصالح بالقرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، اعتبارا من
تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم فى هذه الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باتشاء اكاديمية الشرطة يعنى فى
المادة الاولى منه على ان « تنشأ اكاديمية للشرطة بوزارة الداخلية وتتولى
اعداد وضباط الشرطة والقيام بالدراسات التخصصية والعليا واجتراء
الابحاث العلمية والتطبيقية فى علوم الشرطة ومجالات عملها وكفلك

تدريب ضباط الشرطة ويكون وزير الداخلية هو الرئيس الاعلى للأكاديمية » .

ونصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على أن تتكون الأكاديمية من :

١ - القسم العلم .

٢ - القسم الخاص .

٣ - قسم الدراسات العليا والتخصصية والأبحاث .

٤ - قسم التدريب ويكون للأكاديمية موازنة مستقلة في موازنة وزارة الداخلية .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على أن يدير الأكاديمية مدير برتبة مساعد وزير يتولى ادارتها وتصريف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس ادارتها ويعاون مدير الأكاديمية بالنسبة الى كل قسم نائب للتسيير برتبة لواء يرأس القسم ويتولى ادارته وتصريف شئونه تحت اشراف مدير الأكاديمية .

ويكون لنائب المدير فيما يختص بالقسم الذي يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة .

والقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ متضمنا تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها أحكام المادتين (٢٢) ، (٢٣) حيث أضيفت الى المادة (٢) فقرة جديدة نصها كالاتي (وتعتبر هذه الاقسام مصالح) وحذفت من المادة (٢) الفقرة الأخيرة التي كانت تنص على أن « يكون لنائب المدير فيما يختص بالقسم الذي يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة » .

ولما كتبت المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يعين للمساعد الاول ومساعد وزير الداخلية ورؤساء المصالح والادارات العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتعتبر كلية الشرطة ومصيزيك الثمن بالمحافظات مصالح ومبارس مديروها اختصاصات رئيس المصلحة .

ويكون التعمين في غير ذلك من وظائف هيئة الشرطة بقرار من وزير الداخلية بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة .

وكانت كلية الشرطة قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة . القسم العام بالأكاديمية ، وكذلك بقلى الاتسام تماثل لقسم العلم من كل الوجوه .

ومن حيث أن هذا المسلك من جانب المشرع لا يدع مجالاً للمجادلة في الوصف الإدارى الذى أضفاه بنص صريح على اتسام الأكاديمية فبعد أن كان يكفى بمنح رؤساء هذه الاتسام اختصاصات رئيس المصلحة عاد واعتبر تلك الاتسام ذاتها مصالح علمية الامر الذى يستلزم تمتع رؤسائها باختصاصات رئيس المصلحة وما يتبع ذلك من آثار سواء ماتعلق منها بتلك الاتسام أو بغيرها ، ولذلك حذف المشرع الفقرة الأخيرة من المدة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لعدم جدواها .

ولما كان تمدد المشرع في اضافة وصف المصلحة العلمية على تلك الاتسام واضحا على هذا النحو فليس من المستصاغ القول بوجوب البحث من مدى تزفر أركان المصلحة العلمية فيها حتى ينتج الوصف الذى استنبهه المشرع عليها ، ذلك لأن مثل هذا البحث لا ينور الا حين يبيك النص من تبيان الوصف القانونى لإدارة من الإدارات الحكومية وتدعو الظروف والملايسات الى تحديد طبيعة كيانها فهنا يصح البحث عن أركان هذا الكيان بهدف استيعاب الوصف الإدارى اللازم عليها ، أما حيث يتعد المشرع الوصف الإدارى بنص صريح فانه يجب النزول على كيانه ولا يكون هناك مجال للبحث عن أركانه وشروطه حتى تترتب آثاره لأن تلك الآثار تترتب تلقائيا بنص القانون .

ومن حيث أن المدة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يمنح شغل وظائف الإدارة العليا بالأجهزة الإدارى

للدولة بدل تمثيل بالثقات الآتية : مدير عام مصلحة
... جنيته » .

ومن حيث أنه لما كانت أقسام الأكاديمية تعتبر مصالح عائلية بنص
القانون وكانت المدة الثامنة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
تسوجب في فقرتها الأولى تعيين رؤساء المصالح بهيئة الشرطة بقرار من
رئيس الجمهورية فإن استحقاق رؤساء الأقسام بالأكاديمية. لبدل. للتعيين
المفوض عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه
أنما يبدأ من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل منهم في وظيفة
رئيس قسم بالأكاديمية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.
الى استحقاق رؤساء الأقسام بالأكاديمية الشرطة لبدل للتعيين المقرر لرؤساء
المصالح اعتباراً من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل
منهم في وظيفة رئيس قسم بالأكاديمية .

(لنوى ٧٦٢ في ١٠/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

احتية مساعدى وزير الداخلية والشاغلين لوظائف رئيسية لمعدل
التمثيل المقرر لوكيل الوزارة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة
الشرطة على أنه «ينح الضابط من شاغلى الوظائف الرئيسية بدل تمثيل
يصدر به قرار من رئيس الجمهورية على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية رطب
الدرجة أو المرتبة ولا ينح هذا البدل الا لشاغلى الوظيفة المقررة لها وعند
خاؤها يستحقه من يقوم بأعبائها طبقاً للاوضاع المقررة .

ويحدد وزير الداخلية الوظائف التي يستحق شغلها هذا البذل وشروط استحقاقه ولا يخضع هذا البذل للضرائب وتنص المادة ١١٢ من ذلك القانون على أنه «يجل المساعد الأول لوزير الداخلية محل الوكيل الأول لوزارة الداخلية كما يجل مساعد الوزير محل وكلاء وزارة الداخلية» في الاختصاصات المقررة للوكيل الأول - ولوكلاء الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون نفس المعاملة المقررة لهم في القوانين واللوائح بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون» كما تنص المادة ١١٤ من القانون المشار إليه على أنه «يسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين والمعاشات في الدولة والقوانين المكملة له» . واستعرضت الجمعية لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص المادة ٤٢ منه على أنه يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقاً للقواعد التي يقرنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بعد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر القرار الذي يصدره في هذا الشأن لشاغلي الوظيفة المقرر لها وفي حالته ظوفا يستحق أن يقوم بأعمالها ولا يخضع هذا البذل للضرائب» .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة . والتي تنص المادة الثالثة منه على أنه يمنح شاغلوا وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالفئات التالية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه .

ر. ش. شاغل وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه (ولا يمنح هذا البذل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم) .

مدير علم مصلحة ٥٠٠ جنيه .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا وتنص المادة الأولى منه على أن «يمنح شاغلوا الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومجالسها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بدلات التمثيل بالفئات الآتية وذلك تبعاً للدرجة المقررة للوظيفة» .

وكيل أول	١٥٠٠ جنيه سنويا .
وكيل وزارة	١٠٠٠ جنيه سنويا .
مدير مصلحة	٥٠٠ جنيه سنويا .

ومباد ما تقوم أن للشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ أنوض رئيس الجمهورية في تجديد بدلات التمثيل المقررة لضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية في كل حالة على حدة في ضوء القواعد التي يضمنها وزير الداخلية خاصة ببيان الوظائف التي يستحق شاغلها هذا البديل وشروط استحقاقه ، وهو تفويض لرئيس الجمهورية جرى به أيضا القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بالنسبة لبديل تمثيل شاغلي الوظائف العليا ، وقد عمل رئيس الجمهورية بالتفويض الصادر اليه وأصدر قراراً رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر مشروطاً ألا يمنح هذا البديل شاغلوا درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

ومن حيث أن رئيس الجمهورية نـمـوض رئيس مجلس الوزراء في الاختصاص بمنح بدلات التمثيل وقام هذا الأخير بأصدار قراراً رقم ٨٦٤ لسنة ٧٩ سالف الذكر فإن هذا القرار يملئ بالتسلسل التشريعي بعد القرار النافذ في حق شاغلي الوظائف العليا بالدولة وكذلك عسباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء قد غاير في الحكم في منح بدل التمثيل بالدرجة المالية للتوظيفة وكان قراره منحها على ذلك فإن هذا القرار ينفذ في حق ضباط الشرطة أعلى الوظائف الرئيسية من درجة مساعد وزير الداخلية وإذا كانت هذه الدرجة تعادل درجة وكيل وزارة فلا يستحقون بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة .

(فتوى ٨٦ في ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

احقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العاملين للمحافظات من شغل وظائف الانتداب العليا في الجمع بين هذا التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبطل وظيفة العمل المقرر بقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٨ ، كما توافقت فيهم أسباب الاستحقاق وشروطه وبراعة لا يزيد ما يصرف للمثل من بدلات على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي — أساس ذلك اختلاف الحكمة من تقرير كل من هذين البديلين كما لم يتضمن أى من القرارين إلتزام إليهما نصا صريحا قاطعا في عدم جواز الجمع بين البديل الذي تقرير بمقتضاها وبين غيره من البدلات .

ملخص الفتوى :

ن المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تجديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة تنص على أن يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بمرتبات إقليمية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنية .

شاغلو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنية .

ولا يمنح هذا البديل للشاغلين بدرجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في

قرارات تعيينهم .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنية .

ونص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت لرؤساء مجالس المدن من الموظفين والسكرتيرين العاملين للمحافظات على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الأحياء

من العاملين بالدولة والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين
للحافظات بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبدل طبيعة
عمل مقدارها خمسة وثلاثون جنيها شهريا وتخفض هذه المكافأة بمقدار
الربيع ... ».

وحيث انه يبين من نص المادة الاولى ان ثمة تفرقة اقلها الشارع بين
شاغلي وظيفة وكيل وزارة وشاغلي درجة وكيل وزارة فجعل مناط
استحقاق الاولين بدل التمثيل هو تعيينهم في الوظيفة المذكورة بحيث
يستمدون حقهم في هذا البديل من القانون مباشرة بمجرد تعيينهم في
وظائفهم دون ان تترخص جهة الادارة في تقدير احقيتهم فيه منعا او
منعا وذلك خلافا لمن يشغلون غيرها من الوظائف العامة او كان مقرر
لها في الميزانية درجة وكيل وزارة ، اذ لا يمنع هؤلاء بدل التمثيل الا
اذا نص على هذا المنح في قرارات تعيينهم ، ولا ريب في ان مناط
استحقاق بدل التمثيل بالمفهوم السابق ينطبق على من تكون درجته
المالية من فئة مدير عام اذ هو لا يستحق البديل الا اذا كان يشغل وظيفة
مدير عام .

وحيث انه فيما يخص بمدى جواز الجمع بين بدل التمثيل المقرر
بالقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبديل طبيعة العمل المقرر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ فلا ريب في ان القوانين
الجمهوريين سالف الذكر يقرران حقيقتين مختلفتين لكل منهما مجال اعماله
بشروطه واوضاعه، فالحكمة من تقرير بدل التمثيل تقوم على تمكين شاغلي
الوظيفة المقرر لها البديل من الظهور بالظهر اللائق بها ومواجهة ما يتكبده
في سبيل قيامه بواجباته من اعباء ونفقات ، اما بدل طبيعة العمل فقد شرع
لواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البديل من مخاطر او
ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد متميز عن غيرها من
الوظائف . واذا لم يقتض أي من القوانين المشار اليهما نصا صريحا قاطعا
في عدم جواز الجمع بين البديل الذي تقرر بمقتضاه وبين غيره من البدلات
فانه يحق للسكرتيرين العامين للحافظات ورؤساء مجالس المدن الجمع بين
هذين البديلين ان توافرت فيهم اسباب الاستحقاق وشروطه ، وبمراعاة
التفسير الموجز في عجز المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقضى بأنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل (من بدلات) طبقا لما تقدم عن ١٠٠ ٪ من الأجر الاساسى » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العامين للمحافظات من شاغلى وظائف الإدارة العليا في الجمع بين بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبدل طبيعة العمل المقرر بالقرار رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ وذلك بمراجعة الضوابط والقيود المنه عنها .

(غتوى ٢٦٧ في ١٩/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

مضى كلن عضو هيئة التدريس بالجامعة يتقاضى بدل التمثيل المقرر لوظيفة ناقد رئيس جامعة لشغله وظيفته مدير معهد التنمية الإدارية فانه يظل يتقاضى هذا البديل بعد نقله الى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية رغم عدم تعيينه بوظيفة ناقد رئيس الأكاديمية .

ملخص الفتوى :

ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى المادة (١٨) على أن (يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وتحل الأكاديمية محل المعهد القومى للتنمية الإدارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) .

ونص هذا القرار فى مادته (٢٠) على أن (ينقل الى الأكاديمية أعضاء الجهاز الفنى للمعهد القومى للتنمية الإدارية وكذلك العاملون به من غير أعضاء الجهاز الفنى بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك انه بعد ان قضى قرار انشاء الاكاديمية بالفاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمزاياهم وبدلاتهم غير ان يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لاعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور / قد شغل قبل نقله الى الاكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة فانه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله الى الاكاديمية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية .

(ملف ١٩٨٦/٤/٩١٧ جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

تعليق :

بتاريخ ١١/٩/١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتنمية الادارية كهيئة علمية ذات شخصية اعتبارية واستندت ادارته الى مجلس أدلة يرأسه الوزير المختص بالتنمية الادارية ويشترك فى عضويته مدير للمعهد يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويباشر الاختصاصات المقررة فى قانون الجامعات لعبيد الكلية ، وقضى القرار باعتبار المعهد من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، وتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧ وقضى فى مادته الاولى بمعادلة وظيفة مدير المعهد بوظيفة نائب رئيس جامعة مع منح شاغلها الراتب وبطل التمثيل المقررين لها ، وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٨ أسند اختصاص تعيين مدير المعهد الى رئيس مجلس الوزراء كما أعيد تنظيم المعهد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بتطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على العاملين به .

وبتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء اكاديمية السادات كهيئة من الهيئات العامة التى تمارس نشاطا علميا وتطبق عليها احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ واستند

ادارتها الى مجلس ادارة يرأسه رئيس للأكاديمية يعين بقرار من رئيس الجمهورية واشترك في عضويته نائبين للرئيس يعينان بقرار من رئيس الجمهورية وقضى بتطبيق احكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالأكاديمية كما قضى بإلغاء المعهد القومى للتنمية الادارية ونقل أعضاء جهازه لفسنى والعاملين به الى الأكاديمية بذات اوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم وبتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨١ بمعادلة وظيفة نائب رئيس الأكاديمية لوظيفة نائب رئيس جامعة ومنح شاغلها المرتب والبذل المقررين لنائب رئيس جامعة .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبحث :

بذل التمثيل المتصور عليه باللائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — تخويل المشرع عضو مجلس الإدارة المنتخب للهيئة تقرير البذل ان تستلزم طبيعة عمله ذلك — صدور قرار منه بصرف بادل تمثيل للمستشار القانونى للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على صدوره — هو قرار سليم باعتباره كاشفا عن حق مقرر باللائحة طالما ان المذكور يقوم بهام الوظيفة المقرر لها البذل — القول بأنه يتضمن اثر رجعى مما يعيبه ويطله فيها تضمنه من اثر رجعى — مردود بان القرار الذى لا يمس برجعيته اية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره يكون قرارا مشروعاً .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من لائحة البدلات وبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — الصادرة فى اول يناير سنة ١٩٥٩ — تنص على أنه « يجوز بقرار من عضو مجلس الادارة المنتخب بصرف بادل تمثيل للموظفين البذنين

تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية طبقا للفئات التي يحددها في كل حالة . ومناد هذا النص أن المشرع أجاز لعضو مجلس الإدارة المنتدب لهيئة قناة السويس تقرير بدل تمثيل لموظفي الهيئة الذين تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية ، ويكون صرف هذا البديل اليهم وفقا للفئات التي يحددها في كل حالة على حدة .

ومن حيث أن الحكمة من تقرير صرف بدل التمثيل المشار اليه ، هي أن بعض الوظائف بالهيئة المذكورة يتعين على شاغليها أن يتحملوا اعباء مالية اضافية في سبيل الظهور بالجمهور الملتقى بتلك الوظائف ، ولذلك رأى تعويضهم عن هذه الابعاء المالية — موضوعي بحث — وهو طبيعة الوظيفة ومكانتها في السلم الإداري بين الوظائف العامة ، ولاعتبار الثقل هو مقدار ونوع الابعاء الإضافية التي يتحملها شاغل هذه الوظيفة وفي ضوء هذين الاعتبارين يتقرر صرف هذا البديل ، ومن مقتضى ذلك أن يتقرر صرف البديل اعتبارا من الوقت الذي يبشر فيه الموظف اعباء الوظيفة التي اقتضت طبيعة العمل فيها صرف هذا البديل لشاغليها . وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من عضو مجلس الإدارة المنتدب لهيئة قناة السويس بصرف هذا البديل ، قرارا كاشفا لحق مقرر بلائحة البدلات المشار ليها .

ومن حيث أنه لذلك فإن القرار الصادر من السيد عضو مجلس الإدارة المنتدب للهيئة المذكورة ، بتاريخ ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢ ، بتقرير صرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، يجوز قد كشف عن استحقاق السيد المستشار القانوني لهذا البديل . وإذا كان مقتضى ذلك هو استحقاق البديل اعتبارا من تاريخ قيام المذكور بمهام وظيفته التي قرر صرف بدل التمثيل له في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لما كان نفاذ القرار الصادر بتقرير صرف البديل — بامتناره يرتب اعباء مالية على الخزنة العامة — موقوتا على وجود الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل للسيد المذكور ، لذلك فقد خرض القرار المشار اليه في صراحة على سريان حكمه اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٦٢/٦٣ في أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، تاريخ وجود الاعتماد المالي اللازم .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بأن القرار المذكور — اذ قرر صرف بدل التمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره — يعتبر قرارا رجعيا، مما يعيبه ويطله فيما تضمنه من اثر رجعي. ذلك انه من المستقر أن القرار الاداري ذا الاثر الرجعي الذي لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، يكون قرارا مشروعا ، ولما كان القرار الصادر بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة عن فترة سابقة على صدوره ، لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، بل انه كان يتمخض عن نفع لمن يصدر في شأنه ، بما رتب له من ميزات مالية ومن ثم فان هذا القرار يكون مشروعا ، فيما تضمنه من تقرير صرف البديل المشار اليه الى السيد المذكور في تاريخ سبق على تاريخ صدوره ، وبالتالي فانه لا يجوز سحبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الصادر من السيد عضو مجلس الادارة المنتخب لهيئة قناة السويس في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، هذا القرار يعتبر مشروعا ، ولا يجوز سحبه .

(فتوى ٢٨٨ في ١٩٦٥/٣/٩)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

عدم احقية وكيل جامعة الأزهر لبذل التمثيل المقرر لمدير الجامعة خلال فترة قباله بأعباء هذه الوظيفة بطريق الطول في المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ — أساس ذلك أن حلول وكيل الجامعة في هذه الحالة محل مديرها عند غيابه هو أبر من مقتضيات وواجبات وظيفة وكيل الجامعة ويتم أعمالا نص ورد في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر مما لا يعتبر بمثابة التعيين في وظيفة مدير الجامعة ، وعدم جواز الاحتجاج بما نصت عليه المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها أن يقوم بأعبائها أساس ذلك أن هذا الحكم استحدثت في هذا القانون ولا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وتهيئات التي يشملها ينص في المادة ٤٤ منه على أن « يكون لجامعة الأزهر وكيل يعاون المدير في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه » .

وحيث أن انتهاء الجمعية العمومية جرى بأنه لا يمكن مجرد قيام الموظف بأعباء وظيفية معينة لينال ما هو مقرر لتساغها من بدل التمثيل بل يتمين النظر الى الكيفية التي تم بها شغل الموظف للوظيفة المقرر لها بدل التمثيل والفرقة بين ما اذا كان قيام الموظف بأعمال هذه الوظيفة قد تم بطريق الندب او الاعارة مما يعتبر بمثابة التعمين فيها وبين ما اذا كان حله في القيام باختصاصات الوظيفة قد تم اعمالا لنص ورد في القانون وماستتبعه هذه الفرقة من استحقاق البدل في الحالة الاولى دون ثنائية، ومثل الحالة الأخيرة حالة حلول وكيل لجامعة محل مديرها عند غيابه بهذا الحلول اما يتم طبقا لنص المادة ٤٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، بمعنى أن قيام وكيل الجامعة بأعمال مديرها أثناء غيابه إنما هو أمر من مقتضيات وواجبات وظيفته كوكيل للجامعة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل لتمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم بأعبائها ذلك أن هذا الحكم استحدث في القانون المشار اليه وهو بهذه المثابة لا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه كما هو الشأن في الحالة المعروضة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور / الوكيل السابق لجامعة الأزهر لبدل التمثيل المقرر لمدير الجامعة خلال فترة تنيبه بأعباء هذه الوظيفة بطريق الحلول في المسدة من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٦٥ .

(فتوى ٢٠٧ في ١٩/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبحث :

وظيفة نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للشئون المالية والإدارية ليست من بين الوظائف المقرر لها بدل تمثيل وفقا للقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا — يرتب على ذلك عدم استحقاق شغلها لبذل التمثيل خلال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري بتعيينه بالصفة المالية مع صرف بدل التمثيل — حكمه المادة (٥) من القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الذي يقضى باستمرار العاملين الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تزيد عن الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصفة شخصية — حكم مؤقت يستنفذ مفعوله بمجرد خلو الوظيفة من شغلها .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أنه بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدرت الهيئة القرار رقم ١٦٥ بإنهاء خدمة السيد / نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٢ لبلوغه سن التقاعد ، وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بتحويل السيد / مدير الإدارة العامة للشئون الإدارية اختصاصات وسلطات نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك فيما يتعلق بأعمال الإدارة العامة مع تحويل باقي اختصاصاته للسيد / مدير عام الإدارة العامة للتعاون ، ويستطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة في مدى استحقاق الأول لبذل التمثيل المقرر لوظيفة نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية انتهت بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وأيدتها في ذلك اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ ، إلى عدم أحقيته لبذل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة وذلك خلال الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٥ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ بتعيينه بالصفة المالية مع صرف بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة . واذ تطلبون إعادة النظر في الموضوع .

نفيد أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى: لنسوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ فاستقبل لها أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا ينص في المادة ٣ منه على أن يمنح شاغلوا وظائف الإدارة العليا للجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالفئات التالية :

١ — وكيل أول ١٥٠٠٠ جنيه .

٢ — شاغوا وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه .

ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

٣ — مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنيه .

ومن حيث أن الثابت طبقا لما سبق بيانه في معرض تصنيف الوظائف أن السيد / . . . لم يعين أو يشغل إحدى الوظائف المقررة لها بدل تمثيل وفقا لقرار الجمهوري المشار اليه ، بالنظر إلى أن وظيفة نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للشئون المالية والإدارية ليست من بين تلك الوظائف ، لذلك فإن طلبه صرف بدل تمثيل خلال الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفئة العالية مع صرف بدل التمثيل يكون غير قائم على أسس صحيحة من الواقع أو القانون .

ومن حيث أن المادة (٥) من هذا القرار الجمهوري ذاته تنص على أن « لوظائف التي سبق أن تقرر لها بدل تمثيل من غير المنصوص عايبها في المواد ٢ ، ٣ ، ٤ يستمر صرف بدل التمثيل لمن يشغلها طبقا للاوضاع السارية ويستمر العاملون الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تجريد عن الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصفة شخصية » وهو حكم مؤقت يستغنى عنه صدور القرار الوظيفية من شاغلها إذ أن المقترح لم يشأ أن يوضع على صدور القرار للجمهوري المنع منه المساس بحق من سبق أن منح بدل تمثيل في تسريح سابق على القرار ولا يشمله نصوصه ، فقرر حكما وتقسيميا أعضاء استمرار صرف تلك البديل طبقا للاوضاع التي كانت سارية قبل صدوره ،

ومن ثم لا يفيد السيد / من هذا النص للمطالبة ببدل التمثيل
الذى سبق منحه للسيد / قبل صدور القرار الجمهورى
سلف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد /
. بدل التمثيل الذى يطالب به عن الفترة السابقة على صدور
قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفئة المالية مع صرف بدل التمثيل المقرر
لوظيفة وكيل وزارة .

(فتوى ٥٣٢ فى ٢٩/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

استعرض القواعد المنظمة لبدل التمثيل طبقا لما جاء فى مذكرة
السيد سكرتير عام الحكومة المؤرخة فى ١٢/٤/١٩٦١ — هذه القواعد
ساوت لبدل التمثيل بين وكلاء الوزارات وبين رؤساء المصالح السبعة
ينظمون ١٥٠٠ جنيه سنويا ، كما ساوت بين رؤساء المصالح من درجة
وكيل وزارة مساعد وبين وكلاء الوزارات المساعدين — القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين المدنيين بالدولة — توحيدة درجات وكلاء
الوزارات وكلاء الوزارات المساعدين فىسمى واحد هو وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

ان الجهاز المركزى للحسابات كتب الى مصلحة اليكتيكا والكهرباء
بانه ينحصر حالة السيد المهندس وكيل الوزارة — وحصر عام
المصلحة سابقا اتضح انه عين بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٠٤٦ لسنة
١٩٦٢ مديرا عاما للمصلحة بدرجة وكيل وزارة مساعد دون ان ينص فى
هذا القرار على منحه بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات . وعلى الرغم من
ذلك صرف الى سيادته بدل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة بالمخالفة لكتاب
مورى وزارة الخزانة رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ الذى تضمن ان يقتصر منح بدل
التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة .

وانتهى الجهاز في ضوء ذلك الى المطالبة بتصحيح الوضع على اساس استحقاق السيد المذكور لبذل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح وتحصيل ما مصرف اليه بالزيادة منذ صدور القرار الجمهوري بتعيينه حتى احالته الى المعاش في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه باستعراض القوائم المنظمة لبذل التمثيل يبين انه بتاريخ ١٢/٤/١٩٦١ رفع السيد سكرتير علم الحكومة مذكرة الى السيد وزير الخزانة ورد بها ما نصه انشرف بالإفادة بأن اللجنة الوزارية للشؤون التنفيذية قد تناقشت في اقتراحات وزارة الخزانة بشأن بدل التمثيل ، وبعد الانتهاء من الدراسة بدأت اللجنة في تحديد وصف الوظائف المتشابهة بحيث تنوائر العدالة . وقد رفع الموضوع ونتيجة الدراسة الى السيد رئيس الجمهورية فتفضل السيد الرئيس ووافق على التوجيهات الآتية على ان يعمل بها في مشروع ميزانية السنة المالية القادمة بدلا من استصدار قرار جمهوري مستقل وهي :

اولا : فيما عدا نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء يكون بدل التمثيل بالفتات الآتية :

١٠٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لتوتين خاصة الذين هم في درجة وزير ولهم سلطات الوزير (ديوان المحاسبات — مجلس الدولة — هيئة اركان حرب القوات المسلحة — قائد القوات البحرية — قائد القوات الجوية) .

٨٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لتواتين خاصة الذين يتقاضون أكثر من ١٥٠٠ جنيه (شيخ الجامع الأزهر — رئيس ادارة قضيا الحكومة — مديري الجامعات — رئيس ديوان الموظفين — مدير عام النيابة الادارية) .

٦٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات ومن يتقاضون من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح ١٥٠٠ جنيه سنويا .

٥٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح .

٢٦. جنيه سنويا لرؤساء المصالح من درجة مدير عام .

وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ أذاعت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى جاء به أنه بناء على موافقة السيد رئيس الجمهورية فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ بتعديل فئات بدل التمثيل لشاغلى الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالى :

٢٤٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٤٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء

١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات

٥٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

واضاف الكتاب الدورى « ولرجاء اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو صرف البديل المشار اليه لشاغلى الوظائف المذكورة وذلك من تاريخ الموافقة المشار اليها . ويرامى أن تسرى من التاريخ المذكور فئة بدل التمثيل الخاصة بوكلاء الوزارات على الوكلاء المساعدين الذين اصبحت درجاتهم فى درجات الوكلاء (١٤٠٠ — ١٨٠٠) بقتضى نظام الجاهلين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ثم اذاعت وزارة الخزانة بعد ذلك الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ متضمنا أن الوزارة « لاحظت أن بعض مديري الهيئات العامة ومديرى الإدارات العامة من درجة وكيل وزارة يتقاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات بالفئة المحددة بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ١٩٦٤/٢/٢٢ بشأن تعديل فئات بدل التمثيل للوظائف العليا . ولما كان البديل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة كما هو مبين بكتاب دورى وزارة الخزانة سلف الذكر : أنه يتعين إيقاف صرف البديل المشار اليه لمديرى الهيئات العامة ومديرى الإدارات العامة لسذين يشغلون درجة وكيل وزارة باستثناء من صدرت لهم قرارات جمهوريّة بعضهم هذا البديل : انك يؤخذ اللزوم نحو تصويب الوضع بالنسبة لما تم صرفه خلافا لذلك .

ويتضح من هذا العرض أن القواعد التي تضمنتها مذكرة السيد سكرتير،
عام الحكومة المؤرخة في ١٢/٤/١٩٦١ سلوت في بدل التمثيل بين وكلاء
الوزارات وبين رؤساء المصالح الذين يتقاضون ١٥٠٠ جنيه سنويا كما
سلوت بين رؤساء المصالح من درجة وكيل وزارة مساعد وبين وكلاء
الوزارات المساعدين .

كما يتضح أيضا مما جاء بكتاب دوري وزارة الخزانة رقم ١٩ لسنة
١٩٦٤ أن البدل المقرر لوكلاء الوزارات هو ١٠٠٠ جنيه سنويا : أما البدل
المقرر لرؤساء المصالح فهو ٥٠٠ جنيه في السنة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ميزانية الباب الاول لمصلحة الميكانيكا
والكهرباء منذ عام ١٩٦٤/٦٣ يبين أن الوظائف العليا بالمصلحة تنصهرها
وظيفة وكيل وزارة دون ذكر لرئيس مصلحة .

في السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ نقلت درجة وكيل وزارة مساعد من
ميزانية المصلحة المشار إليها الى ميزانية ديوان عام الوزارة مع تخصيصها
لوظيفة وكيل وزارة مساعد لشئون الكهرباء .

وفي السنة المالية التالية ١٩٦٤/٦٣ أصبحت وظيفة وكيل وزارة مساعد
لدى ميزانية المصلحة نقلا من ديوان عام الوزارة مع تعديل التسمية
الواردة أمام درجة مدير عام المختصة لمدير عام المصلحة الى وكيل مدير
عيلم .

ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة
فوجد درجات وكلاء الوزارات ووكلاء الوزارات المساعدين في مسمى واحد
هو وكيل وزارة . وتنفيذ ذلك عملت جداول ميزانية مصلحة الميكانيكا
والكهرباء في السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بحيث أصبح على قمة وظائفها
العليا وظيفة وكيل وزارة . وما زالت الميزانية تصدر على هذا النحو حتى
الآن .

ومما يذكر أن السيد المهندس المذكور يشغل وظيفة وكيل وزير توليس
وظيفة رئيس مصلحة ومن ثم فإنه يستحق بدل التمثيل بالسنة . المقررة لوكلاء

الوزارات منذ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالفئة المقررة لوكلاء
الوزارات المساعدين قبل هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد
المهندس / لبدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على الوجه
المتقدم .

(فتوى ٨٧٢ في ٧/٧/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالصناديق نظام
المعاملين بالمؤسسات العامة — نصه على سريان احكام لائحة نظام المعاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المعاملين في المؤسسات العامة — طبقا لهذه
الاحكام يخضع مجلس ادارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للمعاملين بالمؤسسة
على ان يعتمد هذا القرار من الوزير المختص — سلطة الوزير في هذا
الخصوص سلطة وصافية — اثر ذلك ان الوزير له ان يعتمد القرار الصادر
من مجلس ادارة المؤسسة او لا يعتمده ولكن ليس له ان ينشئ قرارا مبتدأ
في هذا الشأن — اذا اعتمد الوزير قرار مجلس ادارة المؤسسة لمختلف
اختصاصه واصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه او تعديله الا بقرار
جديد تتبع فيه الاجراءات التي ينشئ بها القانون — تعديل الوزير للقرار
الصادر منه باعتماد قرار مجلس ادارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قرارا
جديدا لا يملك استناده ابتداء .

ملخص الفتوى :

في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة المصرية
العامة لتعمير الصحارى الموافقة على تقرير بدل تمثيل للسادة فؤاد مدير
المؤسسة بما يعادل ثلثي الاجر الاصلى لكل منهم ببرامجة ما اكتمت اليه
لجنة المؤسسات العليا في هذا الخصوص لمدة سنة اعتبارا من اول يولية

سنة ١٩٦٤ وعندما أرسل هذا القرار للسيد نائب رئيس الوزراء للزراعة ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي لاعتماده قرر أرجاء النظر فيه الى حين وضع اللوائح الخاصة بذلك — وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ طلبت المؤسسة من السيد نائب رئيس الوزراء إعادة النظر في قراره المشار اليه — وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا للمؤسسة تضمن موافقة السيد نائب رئيس الوزراء على صرف البذل عن المدة وبالفئة المحددتين بقرار مجلس إدارة المؤسسة المشار اليه ، وبناء على ذلك تم صرف بدل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ — ثم أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ الى المؤسسة لاحقا لكتابه لأول ذكر فيه ان السيد نائب رئيس الوزراء قد وافق على أن يكون صرف هذا البذل اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للتقنين الاستشاري قد طلبت اصل تأشيرة السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى بالموافقة على قرار مجلس إدارة المؤسسة المذكورة وقد وردت لها من وزارة استصلاح الأراضي الاوراق الخاصة بالموضوع مع كتبها رقم ٦٢٦ المسؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٣ .

ومن حيث أن قرار مجلس إدارة المؤسسة صدر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ واشتر عليه نائب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بتاريخ سابق على ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم محفل بعد ذلك وفي تاريخ سابق على ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ من القواعد القانونية التي كانت سارية قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ هي التي تنطبق على هذا القرار .

ومن حيث المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تسرى احكاملائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات المعنية .

وفي تطبيق النصوص الواردة في هذه اللائحة يكون لرئيس مجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس إدارة الشركة .

ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة .

أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيبداؤها للوزير المختص .

ومن حيث أن المادة ١١ من لائحة نظم العاملين بالشركات لتابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وبعد أقصى قدره ١٠٠٪ من الأجر الأساسي وذلك وفقا للأسس ولقواعد التي يضمنها مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ويكون تقرير هذا البديل كل سنة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يختص مجلس إدارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للعاملين بالمؤسسة في الحدود سالفة الذكر على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبذلك تكون سلطة الوزير سلطة وصائية فهو يعتمد القرار الصادر من مجلس إدارة المؤسسة أو لا يعتمده وليس له أن ينشئ قرارا مبتدأ في هذا الشأن وإذا ما اعتمد الوزير قرار مجلس إدارة المؤسسة استنفذ الوزير اختصاصه وأصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه أو تعديله إلا بقرار جديد تتبع فيه الإجراءات التي يقضى بها القانون من صدوره من مجلس إدارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير وتعديل الوزير للقرار الصادر منه باعتماد قرار مجلس إدارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قرارا جديدا لا يملك إصداره ابتداء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق الواردة مع الكتاب سالف الذكر ومن بينها كتاب رئيس مجلس إدارة المؤسسة إلى السيد نائب رئيس الوزراء المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ بشأن طلب إعادة النظر في قرار مجلس إدارة المؤسسة المشار إليه الذي يحمل أصل تأشير السيد نائب رئيس الوزراء بالموافقة عليه أن السيد نائب رئيس الوزراء أشر على هذا الكتاب بالقلم

الكوبية الاحمر بكلمة لوافق وثيلها بتوقيعه بدون تاريخ ثم اضيف الى هذه الكلمة بالحبر عبارة من « ١٩٦٥/١١/١ » وبدون توقيع على التعديل .

ومن حيث انه يستفاد من ذلك ان السيد نائب رئيس الوزراء اشر ابتداء بالموافقة على قرار مجلس الادارة كما هو وارد في الكتاب سالف الفكر دون اى قيد وقد ابلغ وكيل الوزارة هذه الواقعة للمؤسسة بكتابه المؤرخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ وقبلت المؤسسة بتنفيذه وصرفت هذه البدلات لمستهفيها . ثم انه بعد ذلك اضيف الى هذه التأثيرة تعديل بحبر مغاير وفي تاريخ لاحق يجعلها من ١٩٦٥/١١/١ وبلغ هذا التعديل الجديد للمؤسسة بكتاب وكيل الوزارة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان تعديل التأثير على هذا النحو يعتبر قرئرا جديدا من السيد نائب رئيس الوزراء ما كان يملك اصداره اذ انه لا يملك انشاء القرارات بالنسبة للمؤسسات ابتداء وانما هو يصدق على قرارات مجلس الادارة او لا يصدق عليها فاذا ما صدق عليها استنفذ سطلته واصبحت هذه القرارات نافذة وامتنع عليه الرجوع فيها او تعديلها .

ومن حيث ان الثابت من كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ للسيد نائب رئيس الوزراء للزرعة والرى المؤشر عليه منه على النحو السابق بيانه قد تضمن ان مجلس ادارة المؤسسة قرر في اجتماعه الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ في مادته الانبسية ما يلى :

« الموافقة على تقرير بدل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة بما يعادل ثلثي الاجر الاصلى لكل منهم بمرعاة ما انتهت اليه لجنة المؤسسات العليا في هذا الخصوص وذلك لمدة سنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ » .

ومن حيث انه لذلك فان السادة نواب مدير عام المؤسسة بحق لهم تقاضى بدل تمثيل لمدة سنة تبدأ من ١٩٦٤/٧/١ وهى المدة التى قررها مجلس الادارة ووافق عليها السيد نائب رئيس الوزراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية السادة نواب مدير عام مؤسسة تعمر الصحارى فيقضى بذلك تمثيل لمدة سنة تبدأ من الأول من يولية سنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٦٦٩ في ٢٧/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ — نصها على انه اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل او بدل استبدال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه لم يكثر فلا يجوز له ان يحصل على أى نوع من البدلات او الاجور او المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، فلذا كان البديل المقرر للوظيفة لقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل ان يجمع بين هذا البديل وبين البدلات او الاجور او المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة — الحظر الوارد في النص المشار اليه يطبق من وقت ان يشغل العامل الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه فلكثر فلا يجوز له ابتداء ان يحصل على مكافأة او بدلات أخرى — يستوى في ذلك ان يحال العامل الى المعاش لم تنته خدمته في الوظيفة المذكورة في بداية السنة المالية او خلالها او في نهايتها لانه ان يحصل الا على بدل التمثيل وحده عن المدة التي قضاها في الوظيفة — لا محل لتطبيق قاعدة سنوية المحاسبة في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « يجوز صرف بدل تمثيل او بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والحافظات طبقا للشروط والاوزاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت ينص في المادة الاولى منه على ان تسري احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية : « أ » .. « ب » .. « ج » .. « د » .. « هـ » .. « و » .. مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان .. « ز » .. « ح » .. « ط » .. مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان

والمجالس على اختلاف أنواعها « ز » .. ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال .. الخ . وتنص المادة السادسة من القرار المذكور على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقرراً لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار - فإذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجمهورية الإدارية للدولة - الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية - والهيئات العامة عدا الخ .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن لرئيس الجمهورية أن يحدد شروط صرف بدل التمثيل، ومن هذه الشروط ما نصت عليه المادة السادسة من قراره رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ من أنه إذا كانت الوظيفة مقرراً لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر فلا يجوز لشاغلها الحصول على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار ومن بينها مكافآت عضوية وبدلات حضور الأجن والمجالس على اختلاف أنواعها ، أما إذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من خمسمائة جنيه فيجوز لشاغلها أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار بحد أقصى قدره خمسمائة جنيه في السنة .

ومن حيث أن الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها يطبق من وقت أن يشغل العامل الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه فأكثر ومن ثم فلا يجوز له ابتداء أن يحصل على مكافآت أو بدلات أخرى ، ويستوى في ذلك أن يحال العامل إلى المعاش أو تنهى خدمته في الوظيفة المذكورة في بداية السنة المالية أو خلالها أو في نهايتها، لأنه لن يحصل إلا على بدل التمثيل وحده عن المدة التي قضاه في الوظيفة .

ومن حيث أنه لا محل لتطبيق قاعدة سنوية الحاسبة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لأن هذه القواعد خاصة بالمبالغ التي يجوز للعامل أن يحصل عليها ، أما في الحالة المعروضة فإن مكافآت

العضوية وبدلات الحضور لمجلس محافظة الغربية لا يجوز أصلا صرفها للعامل لتقيام ملتح قانونى هو شغلته وظيفته مقررا لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه .

ومن حيث انه مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ من جواز الجمع بين بدل التمثيل وبين البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار بحد اقصى قدره خمسمائة جنيه فى السنة اذا كان بدل التمثيل المقرر للوظيفة اقل من خمسمائة جنيه سنويا ، وفى هذه الحالة وحدها يحق للعامل الحصول على مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من البدلات التى يسرى عليها القرار المذكور وحينئذ تثار مسألة تطبيق قاعدة سنوية المحاسبة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث ان الثابت فى الحالة المعروضة ان السيد / كان يشغل وظيفة مدير التربية والتعليم بمحافظة الغربية بدرجة وكيل وزارة، وكان مقررا لهذه الوظيفة بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه، ولذلك فانه لا يستحق وما كان يجوز ان تصرف اليه مكافآت العضوية او بدلات الحضور بمجلس المحافظة فى الفترة من يناير ١٩٦٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٨ ومن ثم يتعين استرداد ما حصل عليه من مبالغ بهذا الوصف باعتبار ان الصرف قد تم بدون وجه حق .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لمكافآت العضوية او بدلات الحضور بمجلس محافظة الغربية ويتمين استرداد ما صرف اليه منها دون حق .

(نوى ٧٤٩ فى ١٦/٦/ ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد نفقات ومهمات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات الضامة والشركات التابعة لها - طبقا لاحكام هذا القرار يترتب على نقل رئيس مجلس ادارة الشركة استحقاقه لبدل التمثيل المقرر للوظيفة المنقول اليها

دون سواء طالما لم يصدر قرار جمهورى بلحقائه بصفة شخصية بيسدل التمثيل المقرر للوظيفة المقول منها — أسس ذلك أن بدل التمثيل وهو مقرر للوظيفة ومنوط باختصاصاتها وإعبائها لا يستصحبه الموظف عند نقله الى وظيفة اخرى مغايرة مقرر لها بدل تمثيل الل — لا يغير من هذا القدر ما جاء بقرار لجنة برنامج العمل الوطنى بجلسة ١٩٧٢/٢/٦ من الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية ببذل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفته الى وظيفة اخرى يقل بدل التمثيل الخاص بها عما كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة — أسس ذلك ان هذا القرار وهو صادر عن لجنة منبشة عن مجلس الوزراء لا يملك أن يعطل الاحكام المقررة بإتالة تشريعية اعلى وهى احكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ كما ان قرارات اللجان الوزارية ليست لها قوة الاثر لم القانونى طالما لم تصدر بالادارة التشريعية الواجبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بيسدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة » وهذا النص فى خصوص بدل التمثيل لرؤساء مجالس الادارة هو ترديد لنص المادة ٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الملغاة والصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر تنفيذ لهذا النص الاخير قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ونصت المادة الثانية منه على أنه « اذا عين رئيس مجلس ادارة رئيسا لمجلس ادارة شركة ادنى فى مستوى التقييم واذا أعيد تقييم الشركة بمستوى ادنى يستحق رئيس مجلس الادارة فئة ومرتب بدل التمثيل المقرر للمستوى الادنى ما لم ينص على احتفاظه بفئته ومرتبته ويسدل تمثيله السابق بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن احكام النص المتقدم لا زالت نافذة فى ظل نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به حاليا لكونه صدر تنفيذا لنص سابق ردد احكامه للقانون الجديد فى ذات الموضوع وبذات الاداة التى قررها القانون الجديد وبوخيا لعدم حدوث فراغ تشريعى خاصة وأنه ليس ثمة ما يدعو الى اعادة

النص على ذات المضمون بإداة تشريعية أخرى طالما لم تظهر الحاجة الى تعديله او اعادة تنظيحه على نحو مغاير .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك وصرف النظر عن مدى سلامة قرار نقل السيد / باعتبار أنه ليس مطروحا على بساط البحث - فانه يترتب على هذا النقل استحقاقه لبديل التمثيل المقرر لوظيفته المنقول اليها دون سواء طالما لم يصدر قرار جمهوري باحتفاظه بصفة شخصية ببديل التمثيل لوظيفته المنقول منها . وهذا ما يتفق ايضا مع المبادئ المقررة من أن الوظيفة وهي اخصاص ليست من الحقوق الشخصية الموظف وان بديل التمثيل وهو مقرر للوظيفة ومنوط باختصاصاتها وامتيازاتها لا يستحبه الموظف عند نقله الى وظيفة أخرى مغايرة مقرر لها ببديل تمثيل أقل . ولا يغير من هذا النظر ما جاء بقرار لجنة برنامج العمل الوطنى بجلسة ١٩٧٢/٢/٦ الذى يقضى بالاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتبة وبديل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفته الى وظيفة أخرى يقل مرتبتها او بديل التمثيل الحاص بها عما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ذلك لانه فضلا عن ان هذا القرار وهو صادر عن لجنة منبثقة عن مجلس الوزراء لا يملك ان يعطل الاحكام المقررة بإداة شريعية أعلى وهي احكام القرار الجمهورى ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ فان قرارات اللجان الوزارية ومن بينهما لجنة برنامج العمل الوطنى لا تمدون أن تكون من تبيل التوصيات وبهذه المثابة لا يكون لها قوة الالتزام القانونى طالما لم تصدر بالاداة التشريعية الواجبة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / لبديل التمثيل المقرر لرئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراى والتعاونى بمحظظة قنا .

(فتوى ٢٣٣ فى ١٩٧٥/٤/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٩٦٧/٢٣٨٨ بتحديد فئات ومرتبات ومسلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات والشركات التابع لها - تصنفه

للشركات الى مستويات اربع وتباين مرتب بديل تمثيل رؤساء مجالس ادارات الشركات تبعا لتباين المستوى - رئيس مجلس ادارة الشركة الذى كان يتلقى مرتبه وبديل تمثيله بصفة سلفة لحين تقييم مستوى شركته - عدم اخصيه في الاحتفاظ بهذا المرتب والبديل بعد ان عين مستشارا بالمؤسسة وبالفئة ١٤٠٠ / ١٨٠٠ وقبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ / ١٩٧٧ بتحديد مرتبات وبدلات رؤساء الشركات تبعا لمستوياتها - اساس ذلك - انقطاع صلاته برئاسة مجلس الادارة وتحديد مركزه القانونى في الفئة المالية او المرتب عند تعيينه مستشارا بالمؤسسة وان ما كان يتقاضاه قبل ذلك يعتبر بمثابة السلفة المؤقتة تحت التسوية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ ينص على ان يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الاثر المترتبة على ذلك وفقا للاسس الذى يعتددها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء او الوزير المختص ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات وقضى بتحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها طبقا للجدول المرافق له . وقضى بانه يترتب على التعيين في الوظيفة استحقاق الفئة والمرتب وبديل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالتعيين وتقضى الفترة الاخيرة من المادة الرابعة على انه ايا من كانوا يتقاضون سلفا او مكافآت تحت التسوية فيتجاوز عن استرداد ما صرف لهم زيادة عن القدر المحدد لوظائفهم وقد عمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر في ١/١/١٩٦٨ وتحديث فئة ومرتب وبديل تمثيل رؤساء مجالس ادارات الشركات على النحو التالى « شركة من المستوى الاول الفئة الممتازة مرتب ٢٠٠٠ جنيه وبديل تمثيل ١٠٠٠ جنيه شركة من المستوى الثانى - الفئة الممتازة مرتب ١٩٠٠ جنيه وبديل تمثيل ٩٠٠ جنيه . شركة من المستوى الثالث ، الفئة الممتازة مرتب ١٨٠٠ جنيه وبديل تمثيل ٧٥٠ جنيه . شركة من المستوى الرابع الفئة المالية ومرتب ١٨٠٠ / ١٤٠٠ الملاوة ٧٥ جنيه وبديل التمثيل ٦٠٠ جنيه . الخ والثابت من الاوراق ان المدعى عين بموجب القرار الجمهورى رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧١ رئيسا لمجلس ادارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية ولسم

ينفسن القرار المخور تحديد غننه المالية ومرتبه وبدلانه وقد صدر القرار الجمهورى المخور فى ١٩٧٢/٨/٢١ وقبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٢ كان المدعى يشغل وظيفة فى الجهاز المركزى للمحسبات من الفئة الثانية ٨٧٦/١٤٤٠ التى رقى اليها فى ١٩٧٢/٢/٦ وقد منح المدعى فى وظيفته الجديدة رئيسا لمجلس ادارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية مرتبا مقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا بصفة سلفة تحت التسوية وقد وافق وزير التامين فى ١٩٧٤/١/١٢ على رفع السلف التى تصرف لرؤساء مجالس ادارات الشركات التابعة للمؤسسة الاستهلاكية بحيث يكون مرتب ٢٠٠٠ جنيه ، وبسلف تمثيل ١٥٠٠ جنيه على أن يسرى هذا القرار من فبراير سنة ١٩٧٤ ثم ندى المدعى مرة ثانية مستشارا بمؤسسة السلع الهندسية فى ١٩٧٤/٥/١٥ وفى ١٩٧٤/٨/٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ بتعيين المدعى مستشارا بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية بالفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ مع احتفاظه بمرتبه الحالى ومقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا ولم يثبت من الاوراق ان شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية قد تم تقييم مستواها حتى صدور القرار الجمهورى سلف المخور الا انه فى ١٩٧٧/٤/١٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٧ ، بتشكيل مجالس ادارة شركات السلع الاستهلاكية ونص فى مادته الثانية على أن يكون تعيين رؤساء مجالس ادارات شركات السلع الاستهلاكية من الفئة الممتازة (الوظيفة ذات الرتب ٢٥٠٠ جنيه سنويا) ويتقاضو بدل تمثيل مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا يخضع للتخفيض المقرر قانونا ومؤدى ما تقدم جميعه ان المدعى مذكور لاول مرة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠١٧ لسنة ٧٢ رئيسا لمجلس ادارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية لم تتحدد غننه المالية كما لم يتحدد غنه بدلاته وكان يتقاضى سلفة تحت التسوية ومقدارها ١٨٠٠ جنيه زيعت بقرار وزير التامين الصادر فى ١٩٧٤/١/١٦ الى ٢٠٠٠ جنيه مرتب ١٥٠٠ جنيه بدل تمثيل اعتبارا من ٧٤/١/١ وكان اول قرار تضمن تحديدا للفئة المالية للمدعى هو القرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٩٧٤/٨/٨ اذ قرر للمدعى الفئة المالية ١٨٠٠/١٤٠٠ بمرتب سنوى ١٨٠٠ جنيه من تاريخ العمل به وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ أصبح تحديد فئة ومرتب وبدلات رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام رهينا بتقييم مستوى الشركة ولم يثبت من الاوراق انه قد تم تقييم لمستوى شركة القطاع العام التى عين المدعى رئيسا لمجلس

ادارتها بالقرار الجمهورى رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٢ الامر الذى يجعل كسبل ما صرف له من مرتبات وبدلات بمشابهة السلف تحت التسوية وقد تحدد المركز القانونى الذاتى للمدعى فى الفئة المالية والمرتب والبدلات لأول مرة بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الذى حدد له الفئة المالية ١٨٠٠/١٤٠٠ بمرتب ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، أما قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٠/٤/١٩٧٧ فلا يفيد المدعى منه لان المدعى كان منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ فى ١٩٧٤/٨/٨ قد عين مستشاراً بالمؤسسة العامة للسلع الهندسية بالفئة ١٨٠٠/١٤٠٠ وبمرتب مقداره ١٨٠٠ جنيه سنوياً وانقطعت من تاريخ صدور هذا القرار الاخير كل صلة كلفت تربطه برئاسة مجلس ادارة احدى شركات السلع الاستهلاكية واذ تحدد المركز القانونى الذاتى للمدعى لأول مرة فى الفئة المالية والمرتب بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ وكان ما يتقاضاه قبل نفاذ القرار الجمهورى المذكور فى ١٩٧٤/٨/٨ هو بمشابهة السلطة المؤقتة تحت التسوية التى تصرف له بصفة مؤقتة الى ان يتم تحديد مرتبه وفئته المالية لذلك يكون طلب المدعى الحكم باحقاقه فى مرتب مقداره ٢٠٠٠ جنيه من ١٩٧٤/٨/٨ استناداً الى انه كان يتقاضى هذا المرتب من قبل على غير اساس سليم من القانون الامر الذى يكون من المتعين معه الحكم برفض دعواه واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى المدعى والازالة بالمرونة فانه يكون قد صاف وجه الحق وصحيح حكم القانون فى قضائه بما يتعين معه الحكم بتأييده ورفض الطعن لعدم قبليه على اساس سليم من القانون .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

الجسدا :

استحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات الصيد بدل التمثيل خلال فترة ترحيلهم .

ملخص التقرير :

حاصل الوقائع انه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤ صدر قرار من وزير المجتمعات الزراعية والثروة المائية بتشحية مجلس ادارة شركة معدات الصيد وبمبدأ تنفيذ هذا القرار لم توقف الشركة صرف بدلات التشغيل المقررة لهم حتى ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ تاريخ صدور قرار وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإعادتهم إلى العمل .

وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠ طلب وزير الزراعة بكتابه رقم ٥٩ الراى فى مدى استحقاقهم للبدل خلال فترة التثحية .

وبجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ نظرت الجمعية العمومية الموضوع وانتهت الى استحقاقهم للبدل خلال فترة التثحية على أساس قياس التثحية على الوقف عن العمل والجمع بينهم فى الحكم بالنسبة للمستحقين المالية .

واذ صدر الحكم من محكمة النقض بجلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٧٩ فى الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ فى قاضيا بعدم استحقاق أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمسايد اعالى البحار بدل التشغيل خلال فترة تنجيتها من أعمال وظيفته التى نعى عنها بقرار وزير النقل البحرى الصادر فى ٢٥ من أغسطس ١٩٧٢ ، فقد طلب إعادة النظر فى فتوى الجمعية بجلسة ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ تعرضت عليها بجلستها المنعقدة فى ٥ من مايو سنة ١٩٨١ فلمستعرضت فتاها المادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ٨٠ سالفه الذكر وتبين لها ان المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه (يجوز بقرار من الوزير المختص ترقية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المينيين والمنتخبين كلهم او بعضهم اذا رآى فى استمرارهم اضراوا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم او مكافآتهم أثناء مدة الترقية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة فى شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر أخرى . . .

ولما كان المستند من هذا النص أن قرار الترقية لا يمدو أن يكون وفقا عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة اذ بمقتضاه ينبع رئيس وأعضاء مجلس

الإدارة جبراً عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز مدّها لمدة
مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها
شأنه في ذلك قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب والبدلات
ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها
من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا بقدر حرمانه من
المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان المنحى وفقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون
شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ٧١ يستحق مرتبه كاملاً خلال فترة
التحجية فإنه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي
يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة القضاة بجلسته ١٧ من يونيو سنة
١٩٧٩ في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق مقصوراً على من صدر في مواجهتهم
بمقتضى ما له من حجة نسبية وفقاً لحكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم
٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقتضى بحكم اللزوم أعمال منطوقه على الحالات
المروضة أمام الجمعية .

(ملف ٨٥١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٥/٥)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة ليست من الوظائف الواردة بالهيكل
التنظيمي للمؤسسة ، تقتضي شاغلها مرتب رئيس مجلس الإدارة بصسفة
شخصية لا يعطيه الحق في بدل تمثيلها .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١١ لسنة ١٩٦٧ الصادر في
١٩٦٧/١٢/٦ نص في مادته الأولى على أن يعين المهندس
نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للهندسة الإذاعية ، ويحدد مرتبه
بصفة شخصية وفق المرتب وملحقاته الذي كان يحصل عليه عند انتهاء خدمته

بشركة النصر للتليفزيون ، ونص في المادة الثانية على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٦٧/٦/١٥ ، أى أنه تضمن اثرا وجعيا يرتد به الى تاريخ سابق على تاريخ صدوره .

ومن حيث ان وظيفة نائب رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العالية للهندسة الاذاعية - التي عين فيها السيد المهندس ليست واردة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة المذكورة فان تحديد مرتبه على أساس المرتبه وملحقاته الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته بشركة النصر للتليفزيون ، يقتضى احتفاظه بهذا المرتب وبدلاته بصفة شخصية دون أية زيادة ، ولا حجة فيما يذهب اليه من أنه يقتضى مرتبا يعادل مرتب رئيس مجلس ادارة المؤسسة او للشركة من المستوى الاول مما يعطيه الحق في تقاضو بدل تمثيل مقداره ١٠٠٠ جنيه سنويا ، لا حجة في هذا القول ذلك ان العبرة في منح بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الاداره هو بالوظيفة التي يشغلها وليس بالمرتب الذي يتقاضاه والثابت انه لا يخفى وظيفة رئيس مجلس الادارة وان كلن يقتضى مرتبها .

ومن حيث انه ولئن كان القرار الخاص بتعيينه نائبا لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العالية للهندسة الاذاعية قد صدر في ١٩٦٧/١٢/٦ ، الا أنه عمل به اعتبارا من ١٩٦٧/٦/١٥ ومن ثم فان بدل التمثيل المقرر لسيادته على النحو الوارد في قرار تعيينه يتمين تخفيضه ونقسا للنسب المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من ١٩٦٧/٨/١ وذلك بالنظر الى سرياته على كافة البدلات المستحقة في تاريخ العمل به .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية السيد المهندس للزيادة التي يطالب بها في بدل التمثيل المقرر له ، وانطبق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ على هذا البديل .

(نقوى ١٠٤٦ في ١٢/٣١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة يستحق مديرو عموم المصالح بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا - عبارة مدير عام مصلحة تنصرف الى من يتولى رئاسة إحدى الوحدات الإدارية الاعلى من الفروع والاقسام التي ينقسم اليها الجهاز الإداري للدولة - طالما أن بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر يستحق لرؤساء المصالح او مديريها فمن ثم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام بأحدى المصالح - يترتب على ذلك عدم احقية مديري الإدارات المسماة بوزارة الزراعة في تلقى بدل التمثيل المقرر لمديري المصالح الطبية بالتطبيق لقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ حيث أنه لم يثبت صدور قرارات جمهورية بتعيينهم في وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة ترين كل منها :

١ - بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البندل ، ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها طبقا للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البندل للضرائب واستنادا لنفس هذه المادة أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وتنص المادة (٢) منه على أن يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل تمثيل بالفئات الآتية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه .

شاغلو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه ولا يمنح هذا البدل لشاغلي درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

مدير علم مصلحة ٥٠٠ جنيه .

ويبين من هذا النص انه رؤى منح مديري عموم المصالح بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا ، والمصلحة العامة عبارة عن احدى الوحدات الادارية التي يتكون منها الشخص الاعتباري العام الذي هو الدولة . وتنشأ المصالح العامة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ١٤٦ من الدستور التي تقضى بان « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة » ولا ريب في ان عبارة مدير عام مصلحة تصرف الى من يتولى رئاسة احدى هذه الوحدات الاملي من الشروع والاقسام التي ينقسم اليها الجهاز الاداري للدولة ، ويجب ان يكون مدير عام المصلحة او رئيسها معينا في هذه الوظيفة بموجب قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يثنى عن ذلك القرار الجمهوري الصادر بتعيينه في درجة مالية مما يلزم للتعيين فيها صدور قرار جمهوري ، ومن هذا تظهر أهمية التفرقة بين درجة مدير عام باحدى المصالح وبين وظيفة مدير عام مصلحة ، فالاولى درجة مالية ، اما الثانية فهي وظيفة ادارية يثبت لمن يشغلها وصف رئيس المصلحة وطالما ان بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ يستحق لرؤساء المصالح او مديريها ممن ثم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام باحدى المصالح .

وحيث انه لم يثبت في خصوص الموضوع المعروض انه صدرت قرارات جمهورية بتعيين مديري الادارات العامة بوزارة الزراعة في وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة ممن ثم لا يحق لهم المطالبة بصرف بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يثنى عن اشتراط صدور هذه القرارات الجمهورية في شأن الطالبين ان يكونوا قد عينوا على درجة مدير عام التي يشغلونها حاليا بموجب قرارات جمهورية او ان يكونوا قد باثروا اختصا صلت وظائف مديري عموم الوحدات الادارية التي يعملون بها بحكم اقدميتهم على اقاربتهم من يشغلون درجة مدير علم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية مديري
الادارات العامة بوزارة الزراعة في تقاضى بدل التمثيل المقرر لمديري
المصالح العامة بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ١٠٧ في ١٧/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مرتب الاستقبال الصادر بتنظيمه قرار مجلس الوزراء في
١٩٣٧/٧/١١ وما تلاه من قرارات — اعتباره من قبيل بدلات التمثيل .

عاملون مخنيون بالدولة — بدلات — مرتب الاستقبال او بدل التمثيل —
مناطق منحه هو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الميزة والقيام بأعمالها — تحقق
ذلك في حالة قيام الموظف بلجاجة طبقا للقانون — قيام مدير الامن بالجساسة
وقيام غيره ببياسة مهم واختصاصات وظيفته لا يخول هذا الاخير حقا في
مرتب الاستقبال او بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير الامن — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان مرتب الاستقبال المقرر لمديري الامن صدر بتنظيم منحه قرار مجلس
الوزراء في ١١ من يولية سنة ١٩٣٧ وما تلاه من قرارات في شأن تحديد
مستحققيه وبيان مقداره وقد حرصت هذه القرارات على بيان الحكمة من
تقريره فتضمنت انه لمواجهة المصاريف المظهرية التي يتكبدها من تقرير منحه
له بالنظر لوضع الوظيفة التي يشغلها في الجهة التي يعمل بها . وبهذه
المناسبة فان مرتب الاستقبال المقرر على هذا الاساس لا يعدو ان يكون من
قبيل بدلات التمثيل التي تتقرر لبعض الوظائف لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة
بحسب وضعها ومسئولياتها من نفقات تقتضيها ظهور من يشغلها بالظهور
الاجتماعي اللائق بها .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان يكون مناط منح مرتب الاستقبال او بدل
التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الميزة والقيام بأعمالها ويتحقق ذلك
في حالة قيام الموظف بلجاجة طبقا للقانون فمركز الموظف أثناء قيامه

بالإجازة المرحّص له بها قانوناً لا يختلف في كثير أو قليل عن مركزه أثناء
فصله بالعمل مقدّر رسم القانون السبيل إلى كيفية أداء مهام واختصاصات
الوظيفة بما يخول للموظف الحق في الاجازات في الحدود التي نص عليها
ودون أن يؤدي ذلك إلى قطع صلته بالوظيفة التي يشغلها وذلك على
خلاف حالات النقل والندب والإعارة إلى وظيفة أخرى غير تلك
المقرر لها هذا المرتب أو البذل إذ تنبثق في هذه الحالات الحكمة من
تقريره :

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فإن قيام مدير الأمن بإجازة طبقاً
للقانون وقيام غيره بمباشرة مهام واختصاصات وظيفته لا يخول لهذا الأخير
حقاً في مرتب الاستقبال أو بدل التمثيل الذي يتقرر لوظيفة مدير الأمن
فصله مدير الأمن بالوظيفة تظل قائمة مدة فصله بالإجازة .

ونظراً لذلك لم تر الجمعية العمومية وجهاً للبحث في مدى خضوع مرتب
الاستقبال للضريبة طالما أن القام بأعمال وظيفة مدير الأمن في هذه الحالة
لا يستحق أصلاً هذا المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن بدل التمثيل أو مرتب
الاستقبال المقرر لوظيفة مدير الأمن لا يستحق لمن يقوم بأعمال
هذه الوظيفة أثناء قيام مدير الأمن بإجازة مرفّص له بها طبقاً
للقانون .

(نوى ٢١٢ في ٣/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

مكافأة رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العاملين والسكرتيرين
العاملين المساعدين للمحافظات — المكافأة المقررة للموظفين منهم تعتبر في
حكم بدل التمثيل ويسرى عليها ما يسرى عليه من أحكام وتخفيضات —
أختلاف الحكم بالنسبة للمكافآت المقررة للمتفرغين من رؤساء مجالس المدن

**غير الموظفين — اعتبارها في حكم الراتب فلا يسرى عليها تخفيض
المبذلات .**

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص
بجواز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو
لذي تبينه اللائحة التنفيذية ، وتنص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون
الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠
بجوز تقدير مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية
ولرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض
الاحكام الخصة برؤساء مجالس المدن ويقضى في ملته الاولى بمنح رؤساء
مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتبتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية
مقدارها خمسة وثلاثين جنيها ومصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة
١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيرين العلمين والسكرتيرين العامين المساعدين
للحافظات ويقضى في ملته الاولى بمنحهم بالاضافة الى مرتبتهم وعلاواتهم
مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

وبما ان هذه المكافأة انما نقررت بالاضافة الى راتب الموظف الاصل
لمواجهة ما يتكبده الموظف من اعباء ونفقات في سبيل قيامه بتأدية واجبات
وظيفته فهي مقروءة لاغراض الوظيفة ويرتبط منحها بقيام الموظف فعلا بعمل
الوظيفة المقرر لها هذه المكافأة فثبتتها في ذلك شأن بدل التشيل ومن ثم
تعتبر في حكمه ويسرى عليها ما يسرى عليه من احكام وتخفيضات .

وليس الامر كذلك بالنسبة للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن
من غير الموظفين طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣
لسنة ١٩٦١ المشار اليها ولتي تقضى بأن يكون رؤساء مجالس المدن من
غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية . تدارها
مائة جنيه ، اذ ان هذه المكافأة تمنح لهم مقابل ما يؤديونه من اعمال يتفرغون
لها وهي في حكم الراتب فلا يسرى عليها او على جزء منها التخفيض الذي

جزى على البدلات وإن كان قد رعى في تحديدها شمولها لكل مزايا
انوظيفة .

(ننوى ١١٦٠ فى ١١/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
يستحقون الزيادة فى بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧١ دون التقيد بالحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل المحدد بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك أن المشرع أعاد
تنظيم موضوع الحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل الذى يتقاضاه رؤساء
مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ووضع حدا أقصى
لمجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج مقداره ١٠٠٪ من الأجر الأساسى
ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار من
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أن « يحدد بقرار
من رئيس الجمهورية بدل التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة . . . » ثم
صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ونص فى
المادة (١) على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل
الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات » ومقتضى
النسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما فى حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقى البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما فى
حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البديل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مقررّة للبديل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البديل فيه ويسرى خفض على البدلات والرواتب الاضائية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبّات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ونص في المادة (١) على أن «تحديد فئات ومرتبّات وبدلات التمثيل — بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار ...» .

ونصت المادة (٥) من هذا القرار على أن «لايجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القرار أن يزيد ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة من مرتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد » .

ثم صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام ونص في المادة (٢) على أن « يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بأصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ، كما يلقى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق . كما نصت المادة (٢١) من هذا النظام على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ... » ونصت المادة ٧٥ على أنه « يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج المنصوص عليه في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا النظام نسبة مئة في الملة من الأجر الاساسي للعامل » .

ولا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالمعولة في نطاق النسبة المشار اليها هذه المادة .

وأخيرا صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالي :

مادة (١) «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها ...» .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البديل بعد خفضه بقيمة التي كانت مقررة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البديل ما لم ينص في قرار منح البديل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه ولئن كان المشرع في ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد أناط برئيس الجمهورية تحديد بدل التمثيل لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها دون قيد . ثم عاد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه موضع حداثتي لجموع المرتب وبدل التمثيل مقدار ٣٠٠٠ جنيه سنويا . إلا أنه أعاد تنظيم هذا الموضوع بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه الذي نص صراحة على إلغاء القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وأنطاط برئيس الجمهورية تحديد بدلات التمثيل المقررة لرؤساء مجالس الإدارة ووضع حدا أقصى لجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج مقدار ١٠٠٪ من الأجر الأساسي ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط ، سواء بالإلغاء الصريح كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، أو بالإلغاء الضمني كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه فيستحق العامل الأجر المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كما يستحق بدل التمثيل الذي يحدد له بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يخضع في استحقاقه لهذا الأجر أو لذلك البديل للحد الأقصى الذي عينه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، وإنما يخضع — فيما يتعلق ببديل التمثيل — للحد الأقصى المقرر للبدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج المقرر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذ ترتبت على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه زيادة في بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أدت إلى أن بعضهم جاوز مجموع

تربية وبسبب التمثيل المقرر له ٢٠٠٠ جنيه سنوياً وهو الحد الأقصى الذى كان محددًا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فانهم يستحقون هذه الزيادة دون التقيد بالحد الأقصى المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام يستحقون زيادة فى بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه دون التقيد بالحد الأقصى المحدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

(فتوى ٤٣٠ فى ١٣/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبحث :

تحديد بدل التمثيل لأعضاء مجالس ادارة الشركات النافعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن الذين عينوا فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون بقرار من الوزير المختص وفى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة طبقاً لاحكام المادة ٢١ من هذا القانون — قرار وزير الاقتصاد الصادر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى باحتفاظ أعضاء مجالس ادارة هذه الشركات ببديل تمثيل يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ صدر مخالفاً للقانون — لا وجه للاحتجاج فى هذا الخصوص بتوصية صدرت من اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ تقضى باحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتب أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى اخرى — اساس ذلك ان الحد الأقصى لبديل التمثيل الذى يمكن تقريره لأعضاء مجلس الإدارة والمتخصص عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يتأتى تعديله الا بادة فى مرتبه أى بقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل

المقرر لرؤساء مجالس الإدارة. كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولاعضاء مجالس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة. ولا يوضع هذا البديل للضرائب .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ، أنه اعتباراً من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - أصبح تحديد بدل التمثيل لرئيس مجلس الإدارة من اختصاص رئيس الجمهورية، أما تحديد بدل التمثيل لاعضاء مجلس الإدارة فأصبح من اختصاص الوزير بحيث لا يجاوز ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كان أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن المعروضة حالتهم قد عينوا أعضاء بمجلس إدارة هذه الشركات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٥ لسنة ١٩٧١ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧١ - أى في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - ولم يحدد هذا القرار بدل التمثيل المستحق لهم ، فإن تحقق هذا البديل يكون بقرار من الوزير المختص . وفي حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة . ومن ثم فإن قرار وزير الاقتصاد الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى باحتفاظهم ببديل التمثيل الذى كانوا يتقاضونه في وظائف أعضاء مجالس الإدارة المنتدبين وهو يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، هذا القرار يكون مخالفاً للقانون ، ولا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بتوصية اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٧٢ والتي تقضى باحتفاظ الملل بصفة شخصية بالمرتب أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى أخرى ، ذلك أنه ما دام المشرع قد عين بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه حد أقصى لبديل التمثيل الذى يمكن تقريره لاعضاء مجلس الإدارة ، فإنه لا يتأتى تعديل هذا الحكم الا بأداة في مرتبته ، أى بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية أعضاء مجالس إدارة الشركات المشار إليها في الاحتفاظ ببدايات التمثيل التى كانت

مغرة لهم قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تجاوز الحد الأقصى الذي عينته المادة (٢١) من هذا القانون .

(فتوى ٥١٤ في ٢٥/٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

حكم المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ الذي ينص على أن رؤساء مجالس الأتات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية — هذا الحكم ينصرف الى العاملين الذين سبق أن حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية فردية ولا يكفى لتطبيقه أن يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى قرار جمهوري ذو صفة تشريعية — أساس ذلك — الزيادة في مرتب رئيس مجلس إدارة شركة الناتجة عن ضم متوسط المنح الى مرتبه ولم يصدر بها قرار جمهوري يحتفظ بها له تطبيقا لحكم المادة ٨٧ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « تحدد منات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار » .

ويترتب على التعيين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعيين ، ما لم يكن المعين شاعلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبا أو بدل تمثيل بموجب

قرار من رئيس الجمهورية يزيد عن الحد المشار اليه فيحتفظ له بذلك بصفة شخصية .

ونص المادة ٤ من القرار المشار اليه على أنه « بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية » .

ومن حيث أن المستند من المادة ٤ المشار اليها أن حكمها ينصرف إلى العاملين الذين سبق أن حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية فردية ، ومن ثم فلا يكتفى لتطبيقها أن يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى قرار جمهوري ذو صفة تشريعية لأن مثل هذا القرار الأخير أنها يتضمن تنظيمها لمراكز عامة ولا يحدد مراكز ذاتية في شأن أشخاص بذواتهم ولا يستتاع القول بأنصرف حكم المادة المشار اليها إلى أولئك الذين حددت مرتباتهم بمقتضى قواعد عامة تضمنها قرار جمهوري ذو صفة تشريعية لأن مؤدى ذلك أن جميع العاملين الذين طبق عليهم نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القرار رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تعتبر مرتباتهم — في تطبيق حكم المادة (٤) المشار اليها — محددة بقرارات جمهورية ، ولا ريب أن ذلك أمر لم يقصده مشروع القرار لجمهوري رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، وعلى ذلك يتعين تفسير نص المادة (٤) من هذا القرار بحيث يقتصر حكمها على أولئك الذين صدرت قرارات فردية من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم .

ومن حيث أنه بأعمال ما تقدم في خصوص حالة السيد /
فانه يخرج عن دائرة تطبيق المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتعيينه في وظيفة مدير مصانع الشركة المصرية العامة للورق اقتصر على تحديد مرتب شامل له مقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا وهو ما لا يجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي أصبح يشغلها بوصفه رئيسا لمجلس إدارة شركة الورق الأهلية ، أما الزيادة في راتبه الاساسي الناتجة عن ضم متوسخ المنح إلى مرتبه فلم يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه لا مناص والحال كذلك من اخضاع السيد المذكور لحكم المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص في فقرتها الاخيرة بأنه « وفي جميع الاحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية مريبوط منته بها كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » وبهذا يتسلسل السيد المذكور مع العاملين الذين طبقت في شأنهم القواعد الانتقالية المشار اليها في تلك المادة ، ذلك انه مع التسليم بان حكم المادة السالفة هو حكم انتقالي ينصرف اساسا الى العاملين الذين تم نقلهم الى الفئات النواردة بالجدول المرافق لنظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في تاريخ العمل بهذا القرار ، الا انه لما كان هذا الحكم يقوم اساسا على التوفيق بين اعتبارين وهما مراعاة الوضع المعيشي للعامل بعدم الانقاص من مرتبه وكذلك مراعاة الضوابط الخاصة بربط الوظائف .

ولما كانت هذه الحكة تتوافر في خصوص حالة السيد / لذلك وجب تطبيق المادة ٨٧ عليه .

والقول بغير ذلك اى بقصر تطبيق المادة السالفة على العاملين الذين نقلوا الى الفئات المقررة لوظائفهم والواردة في القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ دون اولئك الذين شغلوا فئات مالية بعد تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام يترتب عليه انتفاء اى سند من القانون للاحتفاظ للسيد المذكور بما يجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي عين عليها ، ويتجهين عندئذ وقف هذه الزيادة اليه ، وبك نتيجة شاذة ستؤدي الى التفرقة في المعاملة بين السيد المذكور وبين العاملين الذين طبقت في شأنهم المادة ٨٧ المشار اليها وذلك على الرغم من توافر حكة تطبيق نص هذه المادة في شأنه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه يتعين خصم الزيادة التي يحصل عليها..... ورئيس مجلس ادارة شركة الورق الاهلية والتي تجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي يشغلها من بدل التمثيل المستحق له وذلك طبقا لنص المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

استهلاك الزيادة في المرتب — عبارة نص المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من العمومية بحيث تشمل كل زيادة تطرأ على ما يستحقه العامل من بدلات أو علاوات أو ترقية أو دورية بعد العمل بالحكام هذا القانون — الزيادة في بدل التمثيل القائمة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم السابق وقد طرأت بعد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خصوصاً الاستهلاك المقرر بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧٩) من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على أن « ينقل شاعلو الفئة المتأخرة المعينون بأجر وفي جميع الاحوال يحتفظ للمعامل الذي جاوز مرتبه نهلية ربط المستوى الذي ينقل اليه ، وقت صدور هذا النظام ، بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية . » وقد صدر هذا النظام في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ونشر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة الثالثة من قانون الإصدار على أن يعمل به من تاريخ نشره .

وينص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في المادة (١) منه على أن «تستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالي :

مادة ١ — فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتمويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدة الجهاز اداري للدولة ووحدات الادارة

المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأقل .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البدل بعد خفضه بقيته التي كانت مقررّة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو من تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه .بدل مالم ينص في قرار منح البدل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

وينص في المادة (٢) منه على أن « يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المستحقة من الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف فروق عن الماضي . » وقد نشر هذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ .

وكانت المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل استبدالها بالنص المشار اليه بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها . . وفقا للنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لبدلات الرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البدل بعد خفضه على النحو المشار اليه بأقيمية التي كانت مقررّة للبدل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البدل فيه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حين نظم نقل العاملين إلى المستويات الوظيفية المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه رأى أن بعضهم يتقاضى مرتبات تجاوز نهاية ربط المستوى الذي يحق له النقل اليه ، ومن ثم وحتى لا يؤدي تطبيق القانون عليهم إلى الانتقاص من مواردهم المالية مما قد يؤثر على أحوالهم المعيشية، نص على أن

يحتفظ لهم بالزيادة في مرتبتهم من نهاية ربط المستوى :وظيفى بصفة شخصية على أن تستهلك هذه الزيادة « مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » وهذه العبارة من العمومية بحيث تشمل كل زيادة مطرا على ما يستحقه من بدلات أو علاوات ترقية أو علاوات دورية بعد بالعمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ون حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت الزيادة في بدل التمثيل الناشئة من تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم المتقدم بيانه وقد طرات بعد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لان هذا القانون الاخير عمل به في تاريخ نشره وهو ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ بينما تقرررت هذه الزيادة اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ نشر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ اى اول اكتوبر سنة ١٩٧١، ومن ثمراتها تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه، ولاوجه لمليديه البنك المركزى المصرى من أن هذه الزيادة يرتد أعمالها بأثر رجعى الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اذ ذلك أن القاعدة هى تطبيق القانون بأثر مباشر ولا يجوز أعماله بأثر رجعى الا بنص صريح فى القانون وليس ثمة نص بسريان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بأثر رجعى ، كما انه لا يسندل هذا الاثر الرجعى من حظر صرف مروق عن الماضى لان هذا الحظر يعدو أن يكون تأكيدا لسريان القانون بأثر مباشر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(فتوى ١٣٧ في ١٩٧٣/٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المكافأة المستحقة لمن يبقى في الخدمة او يعاد تعيينه في وظيفة استناد

متفرغ تنحصر في الفرق بين معاشه وبين المرتبات المقررة له والبدلات المقررة لوظيفته ولا يدخل ضمنها بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة رئيس أو نائب رئيس الجامعة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع عندما اجاز في قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التعيين بعد بلوغ سن الستين بمكافأة تساوى لشرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب الاخرى المقررة قصر ذلك على من كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى ووظيفة استاذ ، ومن ثم يتعين الاعتداد كاصل عام عند حساب المكافأة المستحقة لمن يعين من بين شاغلى هاتين الوظيفتين بعد الاحالة الى المعاش بالمرتب والرواتب الاضافية المقررة لها . بيد انه لما كان المشرع قد قرر في هذا القانون تسوية معاش مدير الجامعة على اساس المرتب المقرر لهذه الوظيفة وكان مقتضى ذلك معاملته على اساس هذا المرتب بعد احالته الى المعاش فانه استثناء من هذا الاصل العام تحدد مكافأة الاستاذ ذى الكرسى الذى شغل وظيفة مدير جامعة قبل احالته الى المعاش على اساس مرتب هذه الوظيفة . ولما كان الاعتداد بهذا المرتب يمثل استثناء من القاعدة المقررة في حساب "المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين فانه لايجوز التوسع في هذا الاستثناء باضافة بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة مدير جامعة الى المرتب عند حساب مكافأة مدير الجامعة الذى كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى قبل تعيينه مديرا للجامعة ثم يعين بعد احالته الى المعاش هو مدير للجامعة بوظيفة استاذ متفرغ وانما يتعين حساب مكافأته على اساس الفرق بين المرتب المقرر لمدير الجامعة والبدلات الاضافية المقررة للاستاذ ذى الكرسى وبين المعاش المستحق له والمحسوب على اساس مرتب مدير الجامعة . أما بدل التمثيل فانه لا يصرف الا لشاغل الوظيفة المقرر لها هذا لبدل ، الار الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس الجامعة التى انتهت خدمته وهو رئيس للجامعة : لانه لو انتهت خدمته كمدير للجامعة قبل بلوغه سن الستين وعاد الى وظيفة استاذ ذى كرسى التى كان يشغلها قبل تعيينه مديرا للجامعة فانه كان يحتفظ بمرتب مدير الجامعة بصفة شخصية ولكنه لا يحتفظ ببديل التمثيل المقرر لمدير الجامعة لانه لم يعد يشغل هذه الوظيفة ، فاذا ما انتهت خدمته بعد بلوغه سن الستين

وعين أستاذا متفرغا عن مرتبه المحتفظ له به عندما كان مديرا للجامعة يدخل في حساب المكافأة التي يعين بها دون بدل التمثيل المقرر لمدير الجامعة والذي لا يحتفظ به عند إتمام تعيينه أستاذا بعد انتهاء مدته كمدير للجامعة ، وعندما يعين بعد بلوغه سن الستين كأستاذ متفرغ فإنه لا يحتفظ بهذا البديل أيضا ولا يدخل في حساب المكافأة التي تستحق له ، لأنه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة ، وإذا كان ذلك هو مسلك المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه لم يغير بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ فلو قد نص المشرع صراحة في المادة ٢٥ من هذا القانون على اعتبار رئيس الجامعة شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكير واحتفظ له ولنوابه — في القاعدة ٨ من قواعد تطبيق جداول الترقيات المقرر لهذه الوظائف — بالمربى في هذه الوظائف دون بدل التمثيل . وكان يجيز في المادة ١٢١ قبل تعديلها إبقاء الأستاذة بعد سن الستين وأصبح يوجب بعد تعديلها الإبقاء على جميع من بلغوا هذه السن حتى سن الخامسة والستين ويجيز الإبقاء عليهم بعدها لمدة سنتين قابلة للتجديد وذلك بمكافأة تساوي في جميع الأحوال الفرق بين المرتب — مضافا إليه الرواتب والبدلات الأخرى والمعاش ومن ثم يكون المشرع قد أخذ في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بذات الأصل العام الذي اعتنقه في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عند تحديد المكافأة المستحقة لمن يبقى بالجامعة بعد سن الستين أو سن الخامسة والستين فقرر منحه مكافأة تساوي المرتب المستحق له كعضو بهيئة التدريس مضافا إليه البدلات المستحقة له أيضا بهذه الصفة وبين المعاش . كما أخذ بذات الاستثناء بالنسبة لم كان يشغل وظيفة رئيس جامعة قبل إحالته إلى المعاش إذ احتفظ له بمرتب تلك الوظيفة بعد تركه لها . الأمر الذي يقتضى حساب مكافأته عند تعيينه أستاذا متفرغا عند بلوغه سن الستين أو سن الخامسة والستين على أساس هذا المرتب وحده دون البدلات التي يتعين الرجوع في تحديدها إلى البدلات التي كانت مقررة له كعضو في هيئة التدريس .

(ملف ٨٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) وقد سبق للجمعية العمومية أن
أفتت بذلك الرأي من قبل بجلسته ١٩٨٠/٢/٢٠ .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

لا تخضع المبالغ التي تصرف بدل تمثيل لمواجهة نفقات العمل لضريبة كسب العمل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد المبالغ التي تفرض عليها الضريبة ومنها ما يمنح للموظف من المزايا نقداً أو عيناً وأنه لمعرفة ما إذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا في حكم هذه المادة يتعين النظر إلى الغرض من منحه فإذا كان هذا الغرض فائدة شخصية للموظف لنفمه الخاص كان هذا المبلغ مزية تخضع لضريبة كسب العمل . أما إذا كان الغرض من منحه انتفاعه على شئون تتعلق بالوظيفة ذاتها وفائدة الدولة فإن هذا المبلغ لا يعتبر مزية ولا يخضع للضريبة سواء كان الموظف ملزماً بتقديم حساب عنه أو غير ملزم لعدم تأثير ذلك في طبيعته — وعلى ذلك فإن التفرقة التي أتت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التي يقدم عنها حساب وتلك التي لا يقدم عنها حساب تفرقة لا أساس لها من القانون وحكم جديد لا يملك الوزير اضافته في اللائحة .

ومؤدى هذه المبادئ هو عدم خضوع مرتب التمثيل الذى يصرف للموظف لضريبة كسب العمل ما دام الاعتبار الذى كان ملحوظاً في صرفه اليه هو تعويضه عن النفقات التي كان يتحملها في أداء عمله فمنحه ايأه بهذه الثأبة لا يؤدى الى حصوله على أية مزية شخصية مما تفرض عليه الضريبة .

(فتوى ١٤٨ في ٢٢/٤/١٩٥٣) .

قاعدة رقم (٢١٥)

المبحث :

بدل التمثيل والانتقال — اجراء خفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البديلين سالفى الذكر كل على حده قبل تحديد المقتر الذى يستحق للعضو منهما — اساس ذلك — ان المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثلث لاعضاء الهيئات القضائية اتجه الى عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التمثيل ثم عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البديلين بشرط الا يجاوز مجموعهما بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت او المرتب الاساسى للعضو ايها اكل مع اخضاع بدل الانتقال لحكم خفض المقرر بالقانون رقم ١٩٦٧/٣٠ والذى يخضع له اصلا بدل التمثيل — اثر ذلك ان مجموع البديلين الذى يستحقه العضو يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء خفض المنصوص عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بدل الانتقال الثابت لاعضاء الهيئات القضائية تنص على ان « يمنح اعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ بدل انتقال سنوى ثابت ...

وبستحق هذا البديل فى جميع الاحوال التى يستحق فيها بديل القضاء .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على انه « لا يجوز الجمع بين بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه فى المادة السابقة وبين بدل التمثيل المقرر بجداول المرتبات الملحقه بقوانين الهيئات القضائية ...

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٩ ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ، وقضى فى المادة الاولى منه بزيادة بدل الانتقال السنوى الثابت سالف الذكر بنسبة ٥٠ ٪ ، ونص فى المادة الثانية على ان يستبدل بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه النص الاتى :

ويسحق. بـدل الانتقال السنوى الثابت المشار اليه فى المادة السابقة لاعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بـدل تمثيل بذات الفئة المقررة للمستشارين على الا يجاوز مجموع البدلين بـدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات لربط الثابت أو المرتب الاساسى اليهما أقل .

ونصت المادة الثالثة من هذا لقرار على ان « يسرى على بـدل الانتقال سالف الفكر الخفض المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .
مشار اليه .

وقضى فى مادته الرابعة بأن يعمل بأحكامه اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

ولقد حدد جدول الوظائف والمرتبات ولبدلات المالحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ ولقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٨ فئات بـدل التمثيل وأخضعها فى القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

كما تبين للجمعية العمومية ان لقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، ولمعمل به حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ الفائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص فى مادته الاولى على انه « فيما عدا بـدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبـدل كفاءة واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع لبدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى » .

وحاصل تلك النصوص ، ان المشرع عندما قرر منح بـدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم الجمع بينه وبين بـدل التمثيل ، واعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط الا يجاوز مجموعهما بـدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت أو المرتب الاساسى للمعسر اليهما أقل ، مع اخضاع بـدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الذى يخضع له اصلا بدل التمثيل . ومن ثم وضع
المشرع بذلك قاعدة تحدد مقدار ما يصرف عملا للعضو من البدلين ، الامر
الذى يقتضى الاعتدال بالبالغ المستحقة منها عملا عند تحديد مقدار
مجموعها .

ولما كان حكم خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفعل منه سوى ثلاثة ارباعه ، فان مجموع
البدلين الذى يستحقه العضو انما يتحدد بمقدار كل منها بعد اجراء الخفض
بحيث لايزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت بعد خفضه
او ترتيبه الاساسى ايها اقل .

لذاك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى اجراء
الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين
سالمى الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منها .

(فتوى ١٠٩٤ فى ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

منسلط تطبيق حكم استهلاك الزيادة فى المرتب على نهاية ريث الفقة
الاولى من بدل التمثيل وفقا لاحكام المائتين ٦٤ من القرار الجمهورى رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ و ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ان يتقرر هذا الزائد مستقبلا
وفقا لقواعد واسس تقدير هذا البديل المنصوص عليها فى هذين القرارين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١١) من لائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « يجوز تقشير
بدل التمثيل للعاملين بالشركة .. وذلك وفقا للاسس والقواعد التى يضعها
مجلس ادارة الشركة على ان يعتمد هذا القرار من الوزير المختص بعد
موافقة ادارة - المؤسسة التى تنبمها الشركة . ويكون تقرير هذا البديل
كل سنة » .

كما تنص المادة (٦٤) من هذه اللائحة على انه ... بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحو مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وقد مرت أحكام هذه اللائحة على العاملين في المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

كذلك تنص المادة (٢٨) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على ان « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف الفئتين الاولى والعالية وللمعينين من اعضاء مجلس الإدارة . ويكون صرف هذا البدل وفقا للاسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الامكثيات وما تحقق من أهداف في ختام كل سنة مالية .

وتنص مادة « ٨٧ » من هذه اللائحة على « ينقل الى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس وينقل الى لفئة العلفية المنصوص عليها في الجدول سالف الذكر رؤساء مجالس وفي جميع الاحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية تربوط فئته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات لترقية »

ومؤدى هذه النصوص ان المشرع قد احتفظ للعاملين الذين تزيد مرتباتهم على المرتب المحدد لهم بمقتضى التقييم والتعادل وفقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو تبعا لنقلهم للكادر المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بهذه الزيادة بصفة شخصية على ان تستهلك من البدلات أو علاوات الترقية التي يحصل عليها العامل مستقبلا ومن هذه البدلات بطبيعة الحال بدل التمثيل الذي يقرر سنويا

لبعض الماعلين وفقا لقواعد تقرير هذا البذل المنصوص عليها في القرارات
سالف الذكر .

ومن حيث ان هذا النظر هو الواجب لتطبيق في حالة السيد /
الذي تخلص حالته في ان وظيفته قد عودلت بالفئة الاولى (١٢٠٠ - ١٨٠٠)
وكان مرتبه الذي وصل اليه طبقا للقرار الجمهوري رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤
الصادر في ١٩/٢/١٩٦٤ بالاستناد الى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٢ في
شان عدم جواز تعيين اي شخص في الهيئات والمؤسسات العامة والشركات
العامة بمكافأة سنوية او بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فاكثرا الا بقرار
من رئيس الجمهورية - هو ٢١٤٥ جنيه سنويا بالاضافة الى بدل تمثيل
مستحق ان تقرر في مارس سنة ١٩٦٣ بمقدار ٣٦٠ جنيه سنويا ثم خفض بدل
التمثيل بمقدار الربع من ٦٥/٧/١ طبقا للقرار الجمهوري رقم ٢٢٥١ لسنة
٦٥ فاصبح ٢٧٠ جنيه سنويا ثم قرر مجلس الادارة في ١٨/٥/١٩٦٦ زيادة
بدل التمثيل الى ٤٠٠ جنيه سنويا ثم خفض بمقدار الربع ليصبح ٣٠٠
جنيه سنويا وفي ١/٩/١٩٦٧ خفض بدل التمثيل ٥٠٪ من قيمته فاصبح
٢٠٠ جنيه سنويا ومن ثم فان وضعه الاخير قد تحدد بمرتب قدره ٢١٤٥
جنيه مضافا اليها بدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا .

وظاهر من استقراء حالة السيد المذكور انه كان يحصل على مرتب
سنوي قدره ٢١٤٥ جنيه متجاوز بذلك نهاية ربط الفئة الى وضع عليها
وقدره ١٨٠٠ جنيه سنويا كما قرر له بدل تمثيل قدره ٣٦٠ جنيه سنويا
في شهر مارس ١٩٦٣ قبل خضوعه لاحكام لائحة الشركات الخاصة
للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي
بدأ سريتها على المؤسسات العامة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل
بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر . كما تضمن القرار
الجمهوري رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٩/٢/١٩٦٤ المشار اليه بدل
التمثيل المقرر له بالقيمة المشار اليها وبهذه المثابة لا يكون هذا البذل من
البدلات التي استحققت لميادته مستقبلا طبقا للقواعد المنصوص عليها في
المادة (١١) من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ وباتالى لا يتسنى اعمال حكم استهلاك الزيادة في مرتبه على نهاية
ربط الفئة الاولى من هذا البذل وفقا للمادة (٦٤) من اللائحة سالفه
الذكر .

على إنه نظرا الى أن بدل التمثيل الذى كان يحصل عليه السيد المذمور تديزيد بد ذلك فأصبح . . ٤ جنيها سنويا بمقتضى قرار مجلس الادارة الصادر فى ١٨/٥/١٩٦٦ فان الزيادة فى مقدار ليبدل تعتبر من البدلات التى تقررت مستقبلا فى تطبيق حكم الاستهلاك المتقدم بيانه دون حاجة بإعلان قرار مجلس الادارة بزيادة هذا البدل قبل نهاية السنة المالية على خلاف احكام اللائحة نأيا ما كان الراى فى مدى مشروعية هذا القرار فقد اكتسب لخصاية القانونية بعد أن انتهت عليه مواعيد السحب القانونية كما يتعين ايضا مراعاة حكم الاستهلاك فى حدود هذه الزيادة بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ووفقا للقواعد التى وردت بالمادتين ٢٨ و ٨٧ من هذا القرار .

وكذلك مع مراعاة ابقاء الاستهلاك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات فلا يكون من هذا التاريخ تمت زيادة فى مقدار البدل الذى سبق أن يقرر له من قبل .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى أن منوط تطبيق حكم استهلاك الزيادة فى المرتب على نهاية ربط الفئة الاولى من بدل التمثيل وفقا لاحكام المادتين ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٧ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما - أن يقرر هذا البدل مستقبلا وفقا لقواعد واسس تقرير هذا البدل المنصوص عليها فى هذين القرارين . ومن ثم يكون استهلاك الزيادة فى راتب السيد . . . على نهاية ربط الفئة الاولى بمقدار الزيادة التى تقررت فى بسدل التمثيل الذى كان يحصل عليه ومقدارها أربعون جنيها ومع مراعاة ابقاء الاستهلاك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان .

(نوى ٦٢٨ فى ١٦/٧/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

خضوع بدل التمثيل المستحق لرؤساء المصالح والادارات التابعة بوزارة الداخلية للتقادم الخمسى القصوى عليه فى المادة ٥٠ من القسم الثانى من

اللائحة المالية للميزانية والحسابات — أساس ذلك — ليس للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة في نشوء هذا الحق أى تأثير في خصوص سريان التقادم — أساس ذلك أن هذا العذر لا يمثل سببا من أسباب انقضاء التقادم طبقا للقانون .

ملخص الفتوى :

من المادة (٥٠) من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، ومقتضى هذا الحكم هو وجوب المطالبة قضائيا أو ادريا بالماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الحكومة قبل مضى خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى امتثالها والا أصبحت حقا مكتسبا للحكومة ، وذلك تطبيقا للاعتبارات التنظيمية التى تستلزمها هذه القاعدة وأجمعا استقرار الأوضاع الادارية وعدم تعرض الميزانية — وهى فى الاصل سنوية — للمخاضات والاضطراب .

ومن حيث أن بدل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح قد صدر به قرار رئيس الجمهورية فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦١ ، وأصبح يستحق الاداء اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم كان الزما على أصحاب الشأن ان المبادرة الى المطالبة بحقوقهم ، فان تقاعسوا عن هذه المطالبة لاي سبب كان ومضت مدة التقادم الضمى فانه يترتب على ذلك نقضاء حقهم فى الفروق المالية التى اكتملت بالنسبة لها مدة التقادم دون ان يكون للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة فى نشوء هذا الحق أى تأثير فى خصوص سريان التقادم ، باعتبار ان هذا العذر لا يمثل سببا من أسباب انقضاء التقادم طبقا للقانون ، وعلى مقتضى ذلك فانه باكتمال مدة التقادم بالنسبة لهذه الفروق تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، ولايتخلف عن سقوطها التزام طبيعى حتى يكون للدائرة عذر فى ردها اذا اقترت ببدوينيتها وذلك حرصا على تحقيق اعتبارات المصلحة العامة التى يقوم عليها هذا التقادم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تقادم بدل التمثيل المستحق للسادة رؤساء المصالح والادارات العامة بوزارة الداخلية ، من المدة المبيحة على أوله يونيه سنة ١٩٦٦ .

(فتوى ٥٨٥ فى ١٢/١٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قيام شركة قطاع عام بنسوية السلف المؤقتة الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تحت حساب بدل التمثيل واتفى كانوا يتقاضونها قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل لا يتضمن أعمالاً لهذا القرار بقدر رضى اثر ذلك — صحة هذه النسوية .

علليون — وقف عن العمل — اثره على استحقاق المرتب وبدلات التمثيل يستحق النقص عن عمله بدل التمثيل المقرر له طالما كان يتقاضى مرتبه كلياً خلال فترة الانتحى — نفسى ذلك — تطبيق (١) .

ملخص الفتوى :

أن نظام العالين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كان ينص فى المادة ٢٨ على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجلس الإدارة كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلى وظائف الفئتين الاولى والعالية للمعينين من أعضاء مجلس الإدارة » .

وتنفذا لاحكام تلك المادة اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ وقسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة وحددت مرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس ادارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وهذا لما يستفر عنه تقييمها ، ومن ثم أصبح تحديد بدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الإدارة وبالإلى بدل التمثيل المستحق لأعضاء المجلس الذى يتمتع مراعاة التناسب بينة بين البديل المقرر لرئيس مرتبطاً بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها وأزاء التراخى فى تقييم الشركات عمد وزير التوئين والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٧ — الى اصدار قرار يقضى بمنح رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لوزارته ومنها شركة معدات الصيد سلفاً تحت حساب بدل التمثيل يقدم تمويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تقييمها ولقد استمر هذا

(١) على قرار هذه الفتوى مسجرت الفتوى رقم ٢٢٥ تاريخ

١٩٨١/٤/٦ .

الوضع حتى ١٠/١/١٩٧١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة ٣١ على أن «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل لقرار لرؤساء مجلس الإدارة» .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل تمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة ... وعلى الرغم من هذا النص فإنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد بدلات التمثيل لرؤساء مجلس الإدارة لذلك استمر الوضع السابق بعد العمل بهذا القانون حتى ١٢/١/١٩٧٦. تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجلس إدارة شركات القطاع العام التي تناولها بالشكل ومن بينها شركة معدات الصيد والذي صدر استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة لشركة المذكورة بالنسبة لبدل التمثيل إلا في ١٢/١/١٩٧٦ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم من هذا البدل بمقدار معين معلوم وبذلك كان من المتعين على الشركة أن تسوى السلف المأذنة الممنوحة لهم تحت حساب بدل التمثيل من تاريخ تعيينهم في ٢٥/٧/١٩٦٨ ولن تصرف لهم الفروق المالية المترتبة على تلك التسوية حتى ١٢/١/١٩٧٦ ذلك لأن المبالغ التي كانوا يتقاضونها تحت حساب بدل التمثيل قبل التاريخ الأخير ظلت محتفظة بصفتها كسلف مؤقتة فلم تتم تسويتها المطلقة وفقا للقواعد السابقة ذكرها على إجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق أعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ بآثر رجعي وإنما هو أعمال له بالأسر مباشر ذلك لأن التسوية لا تتم استنادا إليه وإنما تستند إلى قواعد سبقت عليه أوجب الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد بدل التمثيل تحديدا نهائيا وعليه يستحق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورين مرققا من بدل التمثيل في الفترة التي كفوا يتقاضون فيها سلفا مؤقتة تحت حساب هذا البدل وبالتالي تكون التسوية إلى أجرتها اشركة قد صلتحت صحيح حكم القانون .

وفيما يتعلق ببدى استحقاق السلفة المذكورين لبدل التمثيل إبان فترة تحييتهم من ٤/٤/١٩٧٧ حتى ٤/٣/١٩٧٨ فقد تبين للجمعية

العمومية ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٦٠ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة ٥٢ على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة لشركة المعينين والمختصين كلهم أو بعضهم اذا رأى أن في استمرارهم اضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافأهم أثناء مدة التنحية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر أخرى وللوزير المختص في حالة التنحية تعيين منوف أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه .

ولما كان المستفاد من هذا النص ان قرار التنحية لا ينعقد ان يكون وقتا عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة ، ذبعتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة اشهر يجوز مدّها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فانه لا يؤدي الى خلو وظائفهم شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل ومن ثم يترتب عليه ذات الآثار المترتبة على الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب وبذل التمثيل ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي الى حرمان العامل من ملحقات وتوابع المرتب الا بقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان وكان المنحى يستحق مرتبه كاملا بموجب النص خلال فترة التنحية فانه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها ، ومن ثم يستحق رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة ... بدل التمثيل خلال فترة تنحيهم من ١٩٧٧/٤/٤ حتى ١٩٧٨/٣/٤ .

(فتوى ٨٤ في ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

بשל التمثيل لا يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به وفلسا لما جاء في خطوط الحكم الصادر لصالح العامل المتصلول باعتاقه الى اللجنة - أساسا ذلك ان الضرر للمادى الذى يجوز التعويض عنه يتقل في الاخلال بمصلحة مالية للضرور وعدم استحقاق العامل المتصلول لبدل

التمثيل خلال مدة فصله ليس فيه اخلال بمصلحة مالية باعتبار انه لم يتم باعباء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التى يتطلبها مظهرها ومن ثم لم يتحقق موجب استحقاق هذا البديل .

عللون جنينون بالدولة — فصل من الخدمة — تنفيذ الحكم الصادر بالفناء قرار الفصل — الاصل هو اعادة الموظف المحكوم بالفناء قرار فصله الى ذات وظيفته السابقة الا اذا كانت الوظيفة مشغولة بغيره فان تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضى اعادة المحكوم لصالحه الى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والمرتب دون ان يكون له الحق في التمسك بامتلاكه لوظيفته الاولى — اسس ذلك ان اختصاصات الوظيفة ليست حقا شخصيا للموظف يخضع للمطالبات القضائية او غيرها كما ان من حق الجهة الادارية نقل الموظف في اى وقت طبقا لاختصاصات المصلحة .

ملخص الفتوى :

ان افتناء الجمعية قد استقر على ان بدل التمثيل يعتبر من المزايا المقررة للوظيفة لا للموظف ومتصور به مواجهة متطلباتها من حيث ظهور الموظف بالظهور اللائق بها ومن ثم فمطلب استحقاقه هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا البديل والقيام بامعيثها . ولما كان الضرر الملقى الذى يجوز التعويض عنه يتمثل في الاخلال بمصلحة مادية للمضروب ، واذا كان بدل التمثيل قرر لمواجهة متطلبات الوظيفة وليس لمصلحة الموظف ولا يترتب على فصله وعدم استحقاقه بدل التمثيل اى اخلال بمصلحة مالية له باعتبار انه لم يتم باعباء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التى يتطلبها مظهرها ، ومن ثم لم يتحقق موجب استحقاق هذا البديل وترتب على ذلك فان بدل التمثيل لا يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به وفقا لما جاء في منطوق الحكم الصادر لصالح السيد /

ومن حيث انه من المسألة الثانية انه وان كان الاصل هو اعادة الموظف المحكوم بالفناء قرار فصله الى ذات وظيفته السابقة الا انه اذا كانت الوظيفة مشغولة بآخر حرصا على انتظام سير الوراق المالية كما بهر الشبان في طاعة المعروضة فان تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضى اعادة المحكوم لصالحه الى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والمرتب

دون أن يكون له الحق في التمسك بإعادته لوظيفته الأولى. وهذا يستلزم أن اختصاصات الوظيفة ليستحقا شخصيا للموظف يخضع للمطالبات النضالية أو غيرها كما أن من حق الجهة الإدارية خصمها استقرت عليه أحكام القضاء الإداري نقل للموظف في أي وقت طبقا لمقتضيات المصلحة العامة . وفي مجال المماثلة بين الموظفين يتعين أن يراعى أن تكون الوظيفة الجديدة من ذات مستوى وظيفته بمعنى ألا يكون اسناد تلك الوظيفة اليه منطويا على تنزيل لوظيفته أو درجته المالية . ، ويحصل في الخسب عند تحديد المرتب البدل التي تعتبر أيضا خلاصا للموظف كبذل طبيعة العمل دون التعملات التي تقرر لمواجهة مصروفات الوظيفة . كبذل التمثيل وبدل الانتساق .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى :

أولا — أن عبارة الزايات المالية الواردة في منطوق الحكم لصالح السيد / . . . لا تشمل بدل التمثيل .

ثانيا — أن مقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / . . . هو إعادته إلى ذات وظيفته السابقة أن كانت خالية والا فمصاد إلى أية وظيفة مماثلة وفق الحدود والضوابط المشار إليها . .

(فتوى ، ٢٤٨ في ١٩٧٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

إذا تقرر صرف المرتب الأصلي للعامل عن فترة وقفه عن العمل بالكلية فله يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كاملا — استحقاق البدل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وتوابعه بدور مع المرتب الأصلي وجودا وعدما فلا يستحق العامل الموقوف من مقداره إلا بنسبة ما يتقرر له من ذلك المرتب — انتهى ذلك أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالتطوع العام ١٩٦١ رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يرتب بذاته خاؤ وظيفة العامل وإنما يظل كسابقا لها وإن كان ممنوعا من ممارسة أعمال هذه الوظيفة فعلا ومن ثم يكون الخاط في استحقاق بدل التمثيل متعلقا في هذه الحالة ويكون مثل العامل في شأنها كمن هو في اجرة .

ملخص الفتوى :

ن. المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن: «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بسند التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة» .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولأعضاء مجالس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة...» ون المادة ٥٥ منه تنص على أن لرئيس مجالس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر... ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه . ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن .

وعلى المحكمة التي يحال إليها أن تقر خلال عشرة أيام من تاريخ الإحالة صرف أو عدم صرف باقي المرتب .

فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف له ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

فإذا عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة المختصة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه .

فلذا عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه .

ومن حيث أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٧٥ آتية الذكر لا يعدو في حقيقته أن يكون أيقنا للعامل عن تنفيذ الالتزامات التي يرتبها في ذمته القرار الصادر بتعيينه إذ يصبح بمقتضاء منوما من أدله هذه الالتزامات بقرار من السلطة المختصة طبقا لأحكام القانون وذلك ما لاخير له فيه ، وهم بهذه الصفة يرتب بذاته خلو وظيفة العامل وصيرورتها شاغرة وأما يظل شاغلا لها وإن كان كما سلف البيان ممنوعا عن ممارسة

أعمال هذه الوظيفة فعلا ، ومن ثم يكون الفاظ في استحقاق بدل التمثيل محتقنا في هذه الحالة ، ويكون مثل العامل في شأنها كمن هو في إجازة . على أن استحقاق البدل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وواجبه ينور مع المرتب الأصلي وجودا وعدما ، فلا يستحق العامل الموقوف من مقداره إلا بنسبة ما يتقرر له من تلك المرحبة . وقرئنا على ذلك فانه وقد تقرر صرف المرتب الأصلي للعامل المعروض حالته عن فترة وقفه من العمل بالكامل فانه يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كلها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /
..... . لبذل التمثيل المقرر لوظيفته عن مدة وقفه عن
العمل .

.. (نقوى ٢٦٨ في ٢١/٤/١٩٧١)

الفصل الثامن

بديل حضور جلسات واللجان

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان - انصاحه عن شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز بين تلك العامة القائمة التي لم يصدر قرار جههـوري باعتبارها مؤسسة عامة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وغيرها من المؤسسات في تطبيق هذا القانون - سريان احكام هذا القرار على اعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار اليها في مادته الاولى سواء من تتوفر فيه صفة العامل في ذات الجهة او غيرها ومن لا تتوفر فيه صفة العامل بجانب العضوية كالمعلم والمحاسب ومن اليهم .

ملخص الفتوى :

في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ اصدر السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان الذي اثار في ديوانه الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ونص في مادته الاولى على ان « تمنح مكافأة عضوية او بديل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العلمةولجائها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد ... » كما نص في مادته الثانية على ان « تمنح المكافأة او البديل المشار اليه في المادة السابقة للاعضاء الدرجة وظلتهم في الجهة التي يعتمد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون

منتدبين أو معارين لها» وقضى في المادة الثالثة منه بأنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها رأتين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة » .

« ولا يجوز أن تزيد المكافأة للعضو أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان ... على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه عضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على مائة وخمسين جنيها سنويا » .

كذلك نص في المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه في السنة » .

كما نص في مادته السادسة على أن « تقوم الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بلبلاغ الجهة التابع لها عن عدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صرف البذل المستحق » .

ومن حيث أن السيد رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص أصلا بإصدار قرارات إنشاء المؤسسات العامة والذي يضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها قد أصبح في النصوص التنفيذية عن شمول حكم القرار آنف الذكر لجميع المؤسسات العامة دون تمييز بين تلك الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتلك التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون والتي تعتبر مؤسسات عامة قائمة في ظل سريان أحكامه وغني عن البيان أن هذا التعميم إنما قصد به توحيد المعاملة المالية فيما يتعلق بمكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري أو قرار وزير ووضعه حدا للظروف تقدير المكافآت وبدلات الحضور وتأكيدها لهذا نص المشرع

في المادة الثامنة من القرار ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه . ومن ثم فإن أحكام هذا القرار تنطبق على أعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار إليها في مادته الأولى سواء منهم من يعمل في جهة بلويشغل في ذات الوقت عضوية مجالس إدارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى أو من لا تتوفر بالنسبة إليه صفة العامل كالمحلي والمحاسب والطبيب وغيرهم من ذوي المهن الحرة والمحاليين إلى المعاش ومن اليوم .

وأذا كانت المادة السادسة من القرار آتف الذكر قد ألزمت الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس لإدارة أو اللجنة بأن تقوم بإبلاغ الجهة التابع لها العضو المذكور عن عدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صرف البذل المستحق ، لكي تقوم هذه الجهة بحسابته عن المبالغ التي تقاضاها وتحديد المبالغ الزائدة على الحد الأقصى المسموح به واستيفاء القدر الزائد لصالح الخزانة العامة (المادة السابعة) فإن أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري الذين لا تتحقق فيهم صفة العاملين كالمحاليين والمحاسبين وغيرهم ذوي المهن الحرة أو المحاليين إلى المعاش ومن اليهم تكوّن لجهلت التي يشتركون في أعمالها هي المنوط بها محاسبتهم عما يتقاضون من مكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات على أساس ما يستحقه العضو في سنة مهلالية كاملة على أن تجري المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة مع التزامه برد القدر الزائد على الحد الأقصى الوارد بهذا القرار .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى ما يأتي :

أولاً - أن أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تسري على جميع المؤسسات العامة القائمة سواء تلك التي أعتبرت كذلك

بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، أو بمقتضى قرار جمهورى أو التى لم يصدر فى شأنها هذا القرار ، ومنها البنك المركزى المصرى .

ثانياً — أن احكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تطبق فى حق اعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجنتها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى سواء منهم من كان يعمل فى جهة ما ويشغل فى الوقت ذاته عضوية مجالس ادارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد فى ذات الجهة التى يعمل بها أو فى جهة اخرى أو من كان لا تتوفر فيه صفة المالكين كالمحامين والمحاسبين والأطباء وغيرهم من ذوى المهن الحرة أو المحالين الى المعاش ومن اليهم .

(فتوى ٢٩٦ فى ١٣/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

خضوع مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ لخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين . معذلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك أن مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات المجلس واللجان تدخل فى عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لآى سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين التى نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على خفضها بنسبة ٢٥ ٪ ولا تعتبر من الاستقطاعات الواردة فى هذا القانون على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين

معدلا بالفاتون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأقامة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين لوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأقل» .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع وضع قاعدة يقتضاهها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥٪ ، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا بدل السفر ومصروفات الانتقال الفعلية ، وبدل الغذاء ، وأقامة غلاء المعيشة ، وهذه الاستثناءات وردت على سبيل الحصر فلا يجوز إضافة استثناء آخر إليها ، أو التيسر عليها .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ينص في المادة (١) على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العلمية ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى إلى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

وينص في المادة (٣) على أنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العلمية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً في السنة » ولا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة على ألا يزيد لما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على

مائة وخمسين جنيها سنويا » ونص في المادة (٥) على أن تحدد مكافأة العضوية وبديل حضور الجلسات بقرار من الوزير المختص في الحدود الموضحة بالمسود السابقة .

ون حيث أنه يبين من هذه النصوص أن مكافأة عضوية أو بديل حضور جلسات المجالس واللجان تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتمويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين التي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه على خفضها بنسبة ٢٥٪ ولا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقرر به ، ولا يغير من ذلك أن هذا البديل لا يمنح للمعاملين بصفة دورية شأن سبائر البدلات والرواتب الإضافية ، ذلك أن القانون لم يشترط في البدلات الخاضعة للخفض أن تكون لها صفة الدورية يدل على ذلك أنه عني بالنص صراحة على استثناء بدل السفر ومروءات الانتقال من الخضوع لهذا الخفض رغم أنها لا تنقسم بالدورية ، فلو كانت القاعدة أن الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كانت هناك حاجة للنص على استثناء بدل السفر ومروءات الانتقال من نطاق الخفض .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه محذرا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .
(ملغى ٣٦٢ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبسطة :

جلسات المجالس واللجان المشار إليها بقرار رئيس أكاديمية البحث العلمي رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ المسطرة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان — خفوع هذه المكافآت للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتمويضات التي تمنح

للمعلمين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ — انسئس ذلك أن مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات المجالس واللجان المشار إليها أننا نتخلل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات ومما حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الأجر الاصلى للمعلمين المدنيين والعسكريين والتي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على خفضها بنسبة الربع كما انها لا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ومن ثم فعها تخضع للخفض المقرر به .

ملخص الفتوى :

ان المائد (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للمعلمين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ نص على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأمانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الأجر الاصلى للمعلمين المدنيين والعسكريين بوحدة الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل .

ومفاد ذلك أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥ ٪ ، ولم يستثن من هذه القاعدة الا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأمانة غلاء المعيشة وهذه الاستثناءات قد وردت على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجئاتها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لاعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

١. ومن حيث أن مكافأة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس والجلسات المخصوص عليها أننا تدخل في عموم البدلات والرواتب الاضافية والتمويلات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للمواطنين المدنيين والعسكريين والتي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على خفضها بنسبة الربع، كما أنها لا تدبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقر به . ولا يغير من ذلك أن هذا البدل لا يمنح للمعلمين بصفة دورية شأن سائر البدلات والرواتب الاضافية ذلك أن القانون المتقدم لم يشترط لاختصاص البدلات للخفض أن تكون لها صفة الدورية ، وبدل على ذلك ما نص عليه المشرع صراحة من استثناء بدل السفر ومصروفات الانتقال من الخضوع لهذا الخفض رغم أنها لا تنسم بالدورية ، ولو كانت القاعدة أن الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كان ثمة حاجة للنص على استثناء البدلين المشار اليهما .

وترتبطا على ذلك فإن مكافأة حضور جلسات مجلس اكاديمية البحث الطبى والمجالس الفرعية بها وغيرها من اللجان المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الاكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافأة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس واللجان المشار اليها بقرار رئيس الاكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٢٦٩ في ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المجسدا :

المستوفون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المواد الثمانية والخمسة والسبعة من هذا القانون -

مجلسها ان مجلس ادارة المركز يختص بمدة امور من بينها الاشراف العلمى
وان بطل الحضور مقرر لجلسات مجلس الإدارة او احدى اللجان المنعقدة عنه
وليس مرتبطا بالاشراف العلمى فحسب - اثر ذلك ان هذا البطل يصد من
قبيل بدلات الحضور المنصوص عليها فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يبين أن المادة الثانية منه قد نصت
على أن أغراض المركز هى النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل
الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل التى يعانىها
لوضع الاسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزائية تنسقى
وأحوال البلاد .

كما حددت المادة السابعة من القانون اختصاصات مجلس ادارة المركز
على النحو التالى :

١ - وضع السياسة العامة للمركز .

٢ - الاشراف على تنسيق الجهود وقيام التعاون بين المراكز والجهات
الآخري ذات الصلة بنشاطه .

٣ - اقرار البرامج العلمية للمركز ومراقبة تنفيذها .

٤ - دراسة البحوث ونتائجها ووضع التوصيات بشأنها مع الاستعانة
بالمختصين الذى يرى الاستعانة بهم .

٥ - ايناد مندوبين من المركز لحضور المؤتمرات العلمية والقيام بالزيارات
العلمية بالخارج .

٦ - اعتماد المنح الدراسية والإعانات والمكافآت لتشجيع البحوث
والدراسات ..

٧ — اعتماد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختلي .

٨ — قبول الهبات والاعانات والوصايا .

٩ — اصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بالمجلس ولجانه ووضع قواعد منح المكلفات عن انواع النشاط العلمى للمركز وفئاتها .

وقضت المادة الخامسة من هذا القانون بان « لا يمنح اعضاء مجلس الادارة مكافاة . على ان يصرف لكل منهم خمسة جنيهات بدل حضور ومصاريف انتقال من كل جلسة للمجلس او اللجان الفرعية المتفرعة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للعضو في لسنة مائة وثمانين جنيها .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم من نصوص ان مجلس ادارة المركز يختص بمدة امور يعتبر الاشراف العلمى احداها ، وان بدل الحضور مقرر لجلسات مجلس الادارة او احدى اللجان المتفرعة عنه ، وليس مرتبطا بالاشراف العلمى تختص . ومن ثم يعد هذا البديل من قبيل بدلات الحضور المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث انه مما يؤكد ان هذا المبلغ الذى يصرف لاعضاء المركز المذكور انما يتعلق ببذل حضور جلسات بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة انه لما صدر القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافاة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان وقضى بان يكون الحد الاقصى لمجموع ما يحصل عليه منها هو مبلغ ١٥٠ جنيه سنويا . وقام المركز بتطبيق هذا الحد على مكلفات اعضائه بدلا من الحد الاقصى لهذه المكافاة المنصوص عليه فى قانون اثباته وهو ١٨٠ جنيها فى السنة ولكل ما تقدم فان هذا البديل لا يعتبر من قبيل المكلفات المستحقة للاشراف على البحث العلمى وبالتالى تسرى فى شأنه احكام القرار المذكور ومن بينها الحكم الوارد فى المادة السادسة منه . .

ومن حيث ان الثابت ان السيد الاستاذ كان يتقاضى بشأن عضويته بمجلس ادارة المركز بدل تمثيل قدره ٧٥٠ جنيها سنويا بوصفه وكيلا لوزارة العدل ، فمن ثم لا يمنح علاوة على ذلك اى نوع من انواع نبدلات والاجور والمكلفات التى تسرى فى شأنها احكام القرار الجمهورى المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى خضوع بدل الحضور لدى يصرف لأعضاء مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت . وأنه بناء على ذلك فإن بدل الحضور الذى حصل عليه السيد الأستاذ وكيل وزارة العدل للسابق من المركز خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ نظير عضويته بمجلس ادارته يخضع لأحكام هذا القرار ومن ثم يتعين استرداد ما صرف اليه دون وجه حق نظرا لتقاضيه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ جنيه سنويا .

(فتوى ١٠٣١ فى ١١/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

طبيعة المبالغ التى تصرف لأعضاء مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — هى بدل حضور ومصاريف انتقال ويست مكافأة تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية — دخول هذه المبالغ بالتالى فى نطاق تطبيق المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بغض النظر عن طبيعة عمل مجلس الإدارة وسواء لفنسن او لم يتضمن الاشراف على البحوث العلمية — عدم تقاضى عضو مجلس الإدارة لبدل الحضور المشار اليه نتيجة لتطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شقه — يجوز له ان يحصل على مصاريف الانتقال التى يتكبدها وفقا لأحكام الائمة بدل السفر ومصاريف الانتقال بما لا يجاوز مبلغ الخمسة جنيهات المقررة كبذل حضور ومصروفات الانتقال .

بمقتضى الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم المركز تنص على أن « لا يمنح أعضاء المجلس مكافأة . على أن يصرف لكل منهم خمسة جنيهات كبذل حضور ومصاريف انتقال عن كل جلسة للمجلس او للجنة المخترعة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للمعضو فى السنة مائة وثمانين جنيها » فمن ثم لا يمكن التسليم ، ازاء هذا النص الصريح القاطع الذى لا يقبل الاجتهاد معه ، بأن أعضاء مجلس إدارة المركز انما يقتاضون « مكافأة » تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية اذ انص يحظر صرف مكافأة اليهم ويقتضى بصرف « بدل حضور ومصاريف انتقال » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٥ تقضي بسريان أحكامه « مكافآت عضوية وبدلات حضور الجلسان والمجالس على اختلاف أنواعها » فمن ثمة فإن بطل الحضور المقرر لأعضاء مجلس إدارة المركز يخضع لأحكام هذا القرار بقضى النظر عن طبيعة العمل الذى يقوم به مجلس الإدارة ، وسواء أكان هذا العمل أشرافا على البحوث العلمية أم لم يكن كذلك .

ومن حيث أنه حتى مع التسليم بأن المبلغ الذى يصرف لأعضاء مجلس إدارة المركز يعد بمثابة مكافأة فانه مما لا شك فيه أنه « مكافأة عضوية » أى يصرف نظير العضوية فى مجلس الإدارة أو لجنته وبالتالى يخضع لأحكام القرار الجمهورى سالف الذكر أملا لصريح نص المادة الأولى منه .

وبالميسا على ذلك فإن ما يراه المركز من أن « الجمعية العمومية أقرت فى فتاها بأن لمجلس الإدارة مثلاً فى لجنته أشراف على ما يبنى عليه عدم خضوع مكافأة الأعضاء لأحكام القرار الجمهورى آنف الذكر » مردود بشأن الأشراف العلمى المقرر لأعضاء مجلس الإدارة ليس من شأنه أن يفسر من وصف المبلغ الذى قرر المشرع صرفه لأعضاء مجلس والجنتين المقترعين منه بحيث يتحول هذا المبلغ من « بدل حضور ومصاريف انتقال » الى « مكافأة » . فضلا عن أن أضفاء صفة المكافأة عليه لن يخرجها من نطاق أحكام هذا القرار الجمهورى باعتباره « مكافأة عضوية » حسبما سبق البيان .

أما إشارة الجمعية فى فتاها الى سبق قيام المركز بتطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على بدل الحضور الذى يصرف لأعضاء مجلس إدارته ، فقد كتبت هذه الإشارة من قبيل الاستدلال دون أن تكون هى الحجة الأساسية التى أقبلت عليها الجمعية رايها .

ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الثالث والآخر الذى يستند اليه المركز الذى يدور حول أن جزءا من مبلغ الخمسة جنيهات يشبهل « مصاريف انتقال » ويخرج بالتالى من نطاق الخضوع لأحكام القرار الجمهورى سالف الذكر الذى قضى بعدم سريان أحكامه على « بدلات السفر

والانتقال الفلبيّة والمتفرقة. فإن عدم تناقض هذا المبلغ بالتطبيق لاحكام
اقرار المخور لا يحول دون الحصول على مصروفات الانتقال التي يتكدها
عضو مجلس الادارة نظير حضور اجتماعات المجلس او لجانه وفقا لاحكام
لائحة السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وذلك بما لا يجاوز مبلغ الخمسة جنيهات المشار
اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها بجلسة ٥ من نوفمبر
سنة ١٩٦٩ وذلك مع عدم الاخلال بأختية اعضاء مجلس الادارة الذين
لا يتقاضون بدل المنصور عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١
لسنة ١٩٥٩ في الحصول على مصروفات الانتقال طبقا للتواءم العامة المنصوص
عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وبما لا يجاوز مبلغ الخمسة
جنيهات .

(فتوى ١٢٤ في ١٦/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المكافآت التي صرفت لاعضاء اللجان الطبية المنصوص عليها في قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين
بالخارج — اعتبارها بدل حضور لجان — عدم خضوعها لاحكام القانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

اشترك بعض الاطباء بالقومسيون الطبي في اللجان الطبية المشكلة
بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر تنفيذا لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين
بالخارج، وتقاضوا خلال سنة ١٩٦٨ مكلفات طبقا لقرار وزير الصحة
نجاوز الحدود المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقد مرض
الموضوع على اللجنة الاولى لضم الفتوى فترأت ان المكلفات التي صرفت
للأطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لان عليهم
باللجان المشار اليها يعتبر امتدادا لملهم الاصلى فلا يخضع لهذا القانون .

وقد طلب الجهاز المركزي للحسابات عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين بالخارج تنص على ان « تؤلف بقرار من وزير الصحة لجان طبية في فروع الطب المختلفة من بين اعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والاختصاصيين بوزارة الصحة والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرى الامانة بهم ومن مندوب عن الادارة لعلبة للقومسيونات الطبية وتختص هذه اللجان بفحص الحالة الصحية للعاملين المحليين اليها من الجهات التابعة لها وللمواطنين طالبي العلاج في الخارج وتقديم التقارير الطبية عنهم وتوصياتهم » . وتنص المادة (٦) على ان « يحده وزير الصحة بقرار منه مكلفات اعضاء اللجان الطبية دون التقيد بالقرارات والقواعد لمنظمة للمكلفات والبدلات » . وقد أصدر وزير الصحة قراره رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل اللجان الطبية المشار اليها ونص في المادة (٤) على ان « يتمتع اعضاء هذه اللجان بما فيهم العاملين بالوزارة مكافأة جنهيهان لكل عضو على كل حالة تفحصها او تقدم عنها تقريراً » .

ومن حيث انه بين من هذه النصوص ان المقابل الذي حدد للأطباء في الحالة موضع النظر عن اشتراكهم في اللجان المشكلة لفحص العاملين والمواطنين الراغبين في العلاج في الخارج ليس في واقع الامر اجرا اضافيا او مكافأة من مبالغ اضافي وانما هو بدل حضور لجان من نوع ما نظمه قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ، الذي نص في مادته الاولى على ان تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاءضاء مجالس ادارة الهيئات او المؤسسات ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واءضاء اللجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهوري . ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاءضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

ومن ثم ، ولما كان بدل حضور اللجان لا يخضع اصلا لاءحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ذلك ان هذا القانون كان يستثنى تلك البدلات من الخاضوع لاءحكامه . اذ نص في مادته الرابعة على انه « لا تجبب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات نظمية . واعانة غلاء المعيشة والجواز والمنح والمكافآت التشجيعية ، و تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشمل

اليها في المادة الأولى .. » وذلك على عكس ما فعله قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت إذ لم يستثن هذه البدلات من الخضوع لاحكامه ، وانما نص صراحة في مادته الأولى على أن تخضع لاحكامه : « .. مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجلس على اختلاف أنواعها .. » — ومن ثم فإن البدلات المنوطة للأطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وانما كانت تخضع — بحسب الأصل — لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما .

على أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٦ قد استثنى المكافآت التى تمنح لامضاء اللجان الطبية المشار اليها من التقيد بالقرارات والقواعد المنظمة للمكافآت والبدلات ، فإن هذه المكافآت تخرج أيضا من نطاق تطبيق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما ، باعتبار أن التنظيم الخاص الوارد فى القرار رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٦ يقيّد التنظيم العام الوارد فى القرارين المشار اليهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التى صرفت للأطباء المذكورين لقاء اشتراكهم فى عضوية اللجان الطبية لفحص الراغبين فى العلاج بالخارج لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(غنوى ٢٢٣ فى ١٤/٣/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ — نصه على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتخب أو أى شخص يصل فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا — سريان هذا الحظر سواء أكانت هذه المبالغ مقابل ما يؤديه الشخص من عمل أو أعمال متعددة فى جهة واحدة أو أكثر من جهة — اشتراك وكيل محافظة البنك المركزى المصرى فى عضوية اللجنة العليا للتقديس — لا يسبوغ له الحصول على بدل الحضور المقرر لاعضاؤها لذا يجوز به مجموع ما يتقاضاه سنويا من البنك القصاب المذكور .

ملخص الفقرة :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المنتدب او اى شخص يحصل فى الهيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا - ينص فى المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة) سنويا مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة المنتدب او عضو مجلس الادارة او اى شخص يعمل فى اى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية بصفته موظفا او مستشارا او باى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مكافأة او راتب او بدل حضور او بدل تمثيل او باى صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك .

ويبين من هذا النص أنه يشترط لعمال حكمه ، أن يكون ثبت شخص يعمل رئيس مجلس ادارة او عضو مجلس ادارة منتدب او غير منتدب او يقوم بعمل موظف او مستشار او اى عمل آخر ، وان تؤدي الاعمال المشار اليها فى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية ، وان تصرف الى الشخص - الذى يؤدي عملا من هذه الاعمال ومقابل ادائه - مبالغ تتخذ صفة المرتب او المكافأة او بدل الحضور او بدل لتمثيل او اية صفة أخرى وايما كانت الصورة التى دفع اليه بها تلك المبالغ . فاذا ما تحققت الشروط سالفه الذكر ، وجب اعمال حكم النص المذكور ، فلا يجوز أن - يزيد مجموع ما يتقاضاه اى من الاشخاص المذكورين من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا ، ويقع باطل كل تقدير يجاوز ذلك ، فلا يمتد به .

والمستفاد من ورود نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - فى صيغة مطلقة ، ان حكم هذا النص ينطبق فى جميع الحالات ، سواء كان - الشخص يؤدي الى احدى الجهات المذكورة فيه عملا واحدا او اميالا متعددة ، وسواء كان الشخص يعمل فى جهة واحدة او فى اكثر من جهة . وعلى ذلك فلا يجوز - طبقا لحكم هذا النص - أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الشخص من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا ، سواء كانت هذه المبالغ ماثلة ما يؤديه من عمل او اعمال متعددة فى جهة واحدة او فى اكثر من جهة . ذلك ان القول بان حظر مجاوزة

الخمسـة آلاف جنيه سنويا ، مقصور على مجموع البالغ التى يتقاضاها
اتشخص من جهة واحدة من تلك الجهات هو تقييد النص في مورد الاطلاق،
يصطلم مع الحكمة التى تنياها المشرع ، والتى انصح عنها في المذكرة
الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ والتي جاء فيها أنه « كان من
مظاهر هذا التباعد (الاجتماعى) ان استطاعت فئات قليلة من أبناء الامة
ان تحصل من وراء عملها في الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او
الجمعيات على مزايا مالية ضخمة وغير معقولة ولاتناسب في الاعم الاغلب
من الاحوال مع ما تقدمه من عمل ، ولم تتخذ هذه المزايا المالية شكل الراقب
نحسب ، بل تعددت صورها واتخذت اشكالا مختلفة ، كبدل الحضور
وبدل التمثيل ، ولقد كان استمرار هذا الوضع منائيا لمبادئ العدالة
الاجتماعية ومبوضا لمعناها وبرها ، ولذلك كان من الضروري عرض
حد أقصى لتلك المزايا المالية حتى تظل دائما في الحدود المعقولة .

ولا يسوغ الاستشهاد بما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٦١ من ان نص المادة الاولى من هذا القانون « قد حظر على
اى شخص يعمل بأحدى الجهات التى حددها ان يزيد مجموع ما يتقاضاه
سنويا على خمسة آلاف جنيه ، وذلك ايا كانت الصفة التى يعمل بها
بتلك الجهة وايا كانت الصورة التى تدفع اليه بها ذلك المبالغ ، اذ ان ذلك
لا يدل - بذاته - على ان الحد الأقصى المقرر بنص المادة الاولى من
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بما يحصل عليه الموظف من جهة
واحدة ، ذلك انه لم يرد بالمذكرة الايضاحية ان النص قد حظر على
اى شخص يعمل بأحدى الجهات التى حددها ان يزيد مجموع ما يتقاضاه
سنويا - من تلك الجهة - على خمسة آلاف جنيه ، بل ورد اللفظ عليها
بالنسبة الى مجموع ما يتقاضاه الشخص . سواء من الجهة التى يعمل
بها أصلا ، او من اية جهة أخرى ، باية سنة ، واية صورة للمبالغ التى
تدفع اليه .

كما لا يسوغ الاستناد الى ما ورد بعجز المادة الاولى من القانون
المذكور ، من النص على ان « يبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك »
للقول بأنه يقصد بذلك تقدير ما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ،
ذ ان هذا النص انما يقصد به بطلان كل تقدير للمبالغ المستقة الصرف
للشخص ، وعدم الاعتداد بهذا التقدير ، اذا جاوز به الشخص الحد الخمسة

آلاف سواء كانت تلك المبالغ مستحقة الصرف من جهة واحدة أو من عدة جهات .

ولأوجه للقول بأن صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ، يؤكد أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بوضع حد أقصى لما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ، ذلك أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد استقرت — فى صدد تفسير أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر — على أنه يجوز للشخص أن يقوم — بالإضافة إلى عمل وظيفته الأصلية — بأى عمل آخر ، إذا كان هذا العمل لا يتواءم فيه عناصر الوظيفة ، بأن كان عملا عارضا أو مؤقتا — كما فى حالة التدب . وعلى ذلك فإنه حتى فى ظل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ — يجوز للشخص أن يعمل فى أكثر من جهة واحدة ، وأن يتقاضى من تلك الجهات مبالغ لقاء عمله ، أما يخضع فى ذلك لعقد الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه سنويا من مجموع مبالغ العمل اليها .

ولا يغير مما تقدم أن أعمال أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ — على النحو سالف الذكر — قد يعطل أعمال أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، ذلك أن أعمال أحكام القانون الأول لا يعطل من أعمال أحكام القانون الثانى ، إلا فى حدود ما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (خمسة ألف جنيه سنويا) من الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية التى يتقاضاها الموظف طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، والغاصدة أن القانون اللاحق يعطل أحكام القانون المسبق فيما تتعارض فيه أحكام كل من القانونين .

وأخيرا فلا وجه للاستناد إلى أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الأيراد قد تكفل ببيان الحد الأقصى لمجموع إيرادات أى شخص ، ذلك أن لكل من هذا القانون والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ مجال أعماله الخاص به ، كما وأن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور إنما يتناول إيرادات الشخص من جميع مصادرها ، سواء أكانت إيرادات رؤوس أموال منقولة أو أرباح تجارية أو صناعية أو أرباح من حرفة أو

كسب عمل ، وغيرها في حين أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ إنما يتناول إيرادات الشخص من العمل نصب .

ولما كانت المادة ٢ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تشكل لجنة عليا للنقد من أعضاء معينين ، ومن بينهم وكيل محافظ البنك المركزي المصري ، الذي يصرف له بدل حضور عن جلسات تلك اللجنة بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة ، ولما كان ما يصرف الى السيد المذكور من البنك — كمرتب وبدل تمثيل — يبلغ خمسة آلاف جنيه سنويا ، ومن ثم غلة تطبيقا لحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر — لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي أن يحصل على بدل الحضور المقرر لأعضاء اللجنة العليا للنقد ، لذا ترهب على حصوله على هذا البدل أن جلوز مجموع ما يتقاضاه سنويا مبلغ خمسة آلاف جنيه .

لهذا انتهى الرأي الى تأييد الفتوى الصادرة من اللجنة الثالثة للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، والتي انتهت الى أنه لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي المصري أن يحصل على بدل الحضور المقرر لأعضاء اللجنة العليا للنقد ، اذا جلوز به مجموع ما يتقاضاه سنويا من البنك كمرتب وبدل تمثيل مبلغ خمسة آلاف جنيه .

(فتوى ٦ في ١٨/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبسطة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات والاعمال — عدم استحقاق الراتب المالي لوزارة التربية والتعليم ومجال وزارة الخزانة بدل حضور جلسات لجان ممارسة طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم — وعدم استحقاق مندوب مجلس الدولة لهذا البدل

ملخص النقوى :

ان السيد المراتب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة فى لجنة طبع الكتب المدرسية قد طلب صرف بدل حضور جلسات الممارسة التى وافق السيد الوزير على اجرائها بين مطابع القطاعين العلم والخاص لطبع الكتب اللازمة للوزارة للعلم الدراسى ١٩٧٢/٧١ ، واسس طلبه على ما يقضى به القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ ، وقد اشارت الشئون القانونية فى الكتب المشار اليه الى انه لما كان مندوب مجلس الدولة يحضر هذه اللجان ، فقد تساطت عن مدى استحقاق سيلاته لهذا البذل .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكانة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على انه « تمنح مكانة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واعضاء اللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهورى . ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاعضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » . ونصت المادة الثانية على انه « لا تمنح المكافأة او البذل المشار اليه فى المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينمقد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون منتدبين او معلمين لهيا » .

ومن حيث انه بالنظر الى ان السيد المراتب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة فى اللجان المذكورة ينتدب بحكم وظيفته وطبقا لتوزيع وزارة الخزانة للعمل فى وزارة التربية والتعليم المعتود بخصوصها اللجان المذكورة فانه لا يستحق ان يصرف اليه اية مكانة او بدل حضور عن هذه اللجان .

اما بالنسبة الى السيد مندوب مجلس الدولة فان اشتراكه فى عضوية هذه اللجان يعتبر من صميم عمله الاصلى بمجلس الدولة طبقا لما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات،

فاشتركا فيها واجبا قانونيا مقرر، أى جزءا من واجبات وظيفته ومن ثم فلا يستحق عنها بدل حضور طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة مندوبى وزارة الخزانة ومندوب مجلس الدولة بدل حضور جلسات لجان ممارسة طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم نظير اشتراكهم فى عضويتها .

(ملف ٥٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٢٩) .

المبحث :

العاملون بشروع دراسة الاتجاهات العلمية لتوقعات العرض والطلب لبعض السلع الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ — سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الاصلية، على مكافآت العاملين بالمشروع المشار اليه — سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان على مكافأة وبدل حضور الجلسات المقرر لاعضاء اللجنة العليا للمشروع — سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت على من عدا اعضاء اللجنة العليا من العاملين فى المشروع .

ملخص الفتوى :

فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٤ تعادت الولايات المتحدة الامريكية مع "وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة واتفق الطرفان على ان تقوم وزارة الزراعة المصرية ببحث اقتصادى يتعلق بتحديد مقدار الواردات

المتوقعة للجمهورية العربية المتحدة من القمح ودقيق القمح والسمانة
ومنتجات الالبان والزيت والدخان ودراسة الصلاحيات المتوقعة من القطن
والمسوجات القطنية والبنفوز الزيتية والارز والموايح والحضروات من سنة
١٩٧٠ ، ١٩٧٥ بالجمهورية العربية المتحدة ، وفرض نتائج هذه الدراسات
على ممثلى وزارة الزراعة الامريكية - ونص هذا العقد على التزام حكومة
الولايات المتحدة الامريكية بنفع مبلغ ٣٢٥٤٢ ج مصرى لوزارة الزراعة
بالجمهورية العربية المتحدة لاجراء الابحاث المطلوبة طبقا لهذا العقد - كما
نص العقد على ان تقوم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة بتعيين
الباحثين .

وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥
بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع وأخرى تنفيذية للمشروع (من
العاملين فى الدولة) .

وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع
وحددت مكافآت العاملين بالمشروع فى غير اوقات العمل الرسمية على
النحو التالى : -

(ا) يمنح السادة اعضاء اللجنة العليا - غير الاعضاء فى اللجنة
التنفيذية - مكافأة جلسات بواقع عشرة جنيهاً من كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية
تعادل ٥٠٪ من راتبه الشهري بعد اثنى ثلاثين جنيهاً وبعد اقصى خمسين
جنيهاً شهرياً .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون ومسكرتر اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة
شهرية تعادل ٥٠٪ من المرتب الشهري لكل منهم وبعد اثنى خمسة عشر
جنيهاً وبعد اقصى خمسة وعشرين جنيهاً .

(د) يمنح كل من الاعلايين والنماخين مكافأة شهرية قدرها عشرة
جنيهاً .

(هـ) يمنح كل من السعاة مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهاً .

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه فيما عدا حالات الإعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكلفاته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلية والفنية والأدبية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وإداء .

كما لا تسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المذكور تنص على أنه يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعامل الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتسبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يمينون كمثليين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

ومن حيث أن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أنه يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة .

ويؤول الى الخزافة العامة المبلغ الذى يزيد على الحد الإتصى .
ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص
على أن تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :-

(١)

(٢)

(٣)

(د) الاجور والمكافآت الإضافية

(هـ)

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجلس على اختلاف
انواعها .

(ز) المبالغ التى يتقاضاها العاملون المتقربون أو المحزون فى الداخل
ملاوة على مرتباتهم الاساسية .

ولا تسرى احكام هذا القرار على بدلات السفر والإقتال . . والمكافآت
لتى يتقاضاها العاملون عن الاعمال الطموية والاممية والفنسية اذا اُطبق
عليها وصف المستعفى المتسببون عليها فى السلب الاول من القانون
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء محبة
لا تسرى على . . والمكافآت المستحقة للإشراف على البحوث
الطموية .

من حيث أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تتناول كلمة المرتبت
مهما اختلفت صورها التى يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الاعمال
التى يؤدونها فى اية جهة خارج نطاق الوظيفة الاساسية وقد أشار المشرع فى
المادة الاولى منه الى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل لا على سبيل
الحصر وهى الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات
العامة والخاصة — أى أن كل موظف علم يؤدى عملا اضافيا يتقاضى عنه
راتبا أو اجرا أو مكافأة يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط
والاوضاع الواردة به . .

ومن حيث أن التبت من العقد السالف البيان أن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تعاقبت مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتزمت بتنفيذ العقد وتحمل مسؤوليات العمل وقد أصدر السيد وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له وأعضاء اللجنين العليا والتنفيذية من العاملين بالدولة أي أن العمل في هاتين اللجنتين هو عمل في جهة حكومية وليس عملا في هيئة أجنبية وإن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تقوم بدفع مكافآتهم بوصفها هي الجهة التي كلفتهم العمل بالمشروع - أما التزام حكومة الولايات المتحدة بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهذا الالتزام قائم بين الحكومتين أما العاملون في المشروع الذين كلفتهم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة العمل به فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون في المشروع يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تسري على المكافآت المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بأعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر مصنفا في مفهوم الباب الأول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف . كما تسري أيضا أحكام هذا القرار على المكافآت التي تمنح للمساعدين الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والإداريين والنساحين ولسماء العاملين في المشروع .

ولكن أحكامه لا تسري على المكافآت التي يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الإشراف على البحوث العلمية ، وأما تسري عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان الذي ينص في المادة الثانية منه على أن لا تمنح المكافأة لو بطل الحضور المشار إليها في المادة الأولى منه للأعضاء المرجعة وظائفهم في الجهة التي ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو مكرمين لها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٥٧ تسرى على مكلفات المعلنين بمشروع دراسة الاتجاهات الخامية لحالة العرض والطلب للسلع الزراعية الرئيسية والمصدر بها قرار اللجنة العليا للمشروع في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

وإن أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ تسرى أيضا على مكلفات وبدل حضور الجلسات المقرر لأعضاء اللجنة العليا للمشروع .

وإن أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع ..

(انتهى ٦٢٦ في ١٩٦٨/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على المكلفات التي يتقاضاها المعلنون بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لتوقعات العرض والطلب لبعض السلع الرئيسية بجمهورية مصر العربية ما بين عام ١٩٧٠، ١٩٧٥ — سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على مكلفات وبدل حضور الجلسات المقرر لأعضاء اللجنة العليا للمشروع ، وأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين بالمشروع .

ملخص الفتوى :

في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٤ تماقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع وزارة الزراعة في مصر على أن تقوم وزارة الزراعة المصرية ببحث اقتصادي يتعلق بتحديد مقدار الواردات المتوقعة للجمهورية المصرية من القمح ومنتجات القمح والذرة ومنتجات الألبان والزيتون والدخان ورأسية الصابرات المتوقعة من القطن والمنسوجات القطنية والبذور الزيتية والألياف والمواالح والحضروات من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ بجمهورية مصر العربية وعرضي نتائج هذه الدراسات على ممثلي وزارة الزراعة الأمريكية ، ونص المقترح

على التزام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بدفع مبلغ ٣٢٥٤٢ جم لوزارة الزراعة المصرية لاجراء الابحث المطلوبة ، كما نص العقد على أن تقوم وزارة الزراعة المصرية بتعيين الباحثين اللازمين لهذا المشروع - وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للاشراف على المشروع ولجنة تنفيذية للمشروع من العاملين بالقوة . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع وحدثت مكافآت العاملين في هذا المشروع في غير اوقات العمل الرسمية على النحو التالي :

(أ) ينح أعضاء اللجنة العليا - من غير الاعضاء في اللجنة التنفيذية - مكافآت جلسات بواقع عشرة جنيهاً عن كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية شاملة تعادل ٥٠٪ من الراتب الشهري بعد اثنى ثلاثين جنيهاً بعد اقصى خمسين جنيهاً في الشهر .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة شهرية تعادل ٥٠٪ من الراتب الشهري لكل منهم بعد اثنى خمسة عشر جنيهاً وبعد اقصى خمسة وعشرون جنيهاً شهرياً .

(د) يمنح الاداريون والتساختون مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهاً .

وقد سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلسة ١٩٨٦/٦/١٢ الى ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنسرى على مكافآت العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة العرض والطلب لسلع الزراعة الرئيسية والصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ وان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة مقبولة وبذل حضور الجلسات واللجان تنسرى ايضاً على مكافأة وبذل حضور الجلسات المقررة لاعضاء اللجنة العليا وان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تنسرى على من عدا اعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع . الا أن الوزارة طلبت إعادة عرض الموضوع مرة أخرى على الجمعية :

. ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون المرميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معجلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيها عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الأعمال الطبية والفنية والإدبية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وأداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق من المحاضرات والدروس وأعمال الاختبارات بالجامعات والمعاهد العالية .

وتنص المادة الخامسة على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمين والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » .

كما تنص المادة السابعة من هذا القانون على أنه « يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجسرى المحاسبية في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة . ويؤول إلى الخزنة العامة المبالغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

(أ)

(د) الأجور والمكافآت الإضافية .

(هـ)

(و) مكافآت مضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنبيواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو الممارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال . . والمكافآت التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال الفنية والأدبية والفنية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وإداء ، كما لا تسرى على . . والمكافآت الممنوحة للإشراف على البحوث العلمية . . » .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه تناول كافة المرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الأعمال التي يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية مهما أخطفت صورها ، وقد أشر المشرع في المادة الأولى من هذا القانون إلى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر وهي الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة أي أن كل موظف عام يؤدي عملاً إضافياً يتقاضى عنه راتباً أو أجراً أو مكافأة يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والأوضاع الواردة به .

ومن حيث أن الثلاث من العقد المبرم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الزراعة بمصر أن هذه الوزارة هي التي تعلقت مع

الحكومة الأمريكية والتزمت تنفيذ المقد وتحمل مسئوليات العمل . . . وقد أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له من العاملين بالدولة ، أى أن العمل فى هاتين اللجنتين هو عمل فى جهة حكومية وليس عملا فى هيئة أجنبية ، وإن وزارة الزراعة المصرية هى التى تقوم بدفع مكلفاتهم بوصفها الجهة التى كلفتهم بالعمل بالمشروع . أما التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادى فهو التزام قائم بين الحكومتين الأمريكية والمصرية ، أما العاملون فى المشروع — الذين كلفتهم وزارة الزراعة المصرية بالعمل فيه — فإن علاقتهم هى بوزارة الزراعة المصرية لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون فى المشروع سلف الذكر من أجور ومكلفات اضافية يخضع للقيود الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ولا يقال فى هذا المقام أن وزارة الزراعة لا تعدو أن تكون وكلا عن وزارة الزراعة الأمريكية فى الصرف على المشروع من الأموال التى خصصتها له ، ذلك أن نموص الاتفاق قاطعة فى أن وزارة الزراعة المصرية هى التى تقوم بهذه الأبحاث وتكلف العاملين فى المشروع بمعرفتها ، فنكون العلاقة قائمة بينها وبينهم وليس بين وزارة الزراعة الأمريكية وبينهم .

ومن حيث أن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تسرى على المكلفات المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بإعداد البحوث العلمية التى لا تعتبر بمصنفا فى مفهوم الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف ، كما تسرى احكام هذا القرار أيضا على المكلفات التى تمنح للمساعدین الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والإذاريين والنساحين والسماة العاملين فى هذا المشروع ، إلا أن احكامه لا تسرى على المكلفات التى يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقا لقرار الوزارى رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الإشراف على البحوث العلمية، وقد استثنيت هذه المكلفات من احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وأتمت تسرى عليها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان الذى ينص فى مادته الثانية على ألا تمنح المكافأة أو بدل الحضور المشار اليها فى المادة الأولى

منه للامضاء المعرجة وظائهم في الجهة التي ينعقد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون منتخبين أو معارين لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق الذى انتهى الى إن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ تسرى على مكلفات العاملين بشروع دراسة الاتجاهات العلمية لحالة العرض والطلب للسلع الزراعية الرئيسية والمصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ . وأن احكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ تسرى ايضا على مكلفات وبدل حضور للجلسات المقررة لاعضاء اللجنة العليا للمشروع . وأن احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين بالمشروع .

(ملف ٤٢٢/٤/٨٦ — جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١)

تطبيق :

"يلاحظ أن المادة ٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظم العاملين الفنيين بالدولة نصت على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — مؤسسات عامة —
المؤسسات التى لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسات عامة فى تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ومنها البنك المركزى المصرى — القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز — البنك المركزى المصرى — القرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تحديد مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارته — نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه على إلغاء كل حكم يخالف احكامه — اثره — إلغاء القرار رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ من تاريخ العمل بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ - خضوع مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك المنكسر
لاحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

لما كانت مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك
المركزى المصرى قد حددت بالقرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الصادر
لستنادا الى المادة ٢٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام
الاساسى للبنك المركزى المصرى .

ولما كان رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص الاصيل باصدار
قرارات انشاء المؤسسات العلمية ووضع نظمها ومنها نظم التوظيف على
اختلاف تفاصيلها وقد اصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة
عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وقد اوضحت المادة الاولى منه
الهيئات والمؤسسات العلمية التى يمنح أعضاء مجلس ادارتها هذه المكافآت
والبدلات فمنعت على أن تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات
لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العلمية ولجانها الفرعية ومجالس
البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قانون او
قرار جمهورى .

كما نصت المادة الثالثة بأنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية او
بدل حضور جلسات مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العلمية ومجالس
البحوث والمعاهد واللجان الأخرى على خمسة جنيهات للعضو فى كل جلسة
وبعد اقصى قدره مائة وخمسون جنيها فى السنة . ونصت المادة الثالثة من
هذا القرار على أن يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

وقد اوضحت الجمعية الصومية فى فتاواها السليمة الصادرة بجلسته
٢ مارس سنة ١٩٦٦ أن رئيس الجمهورية قد ائتمن فى نصوص القرار
الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الشار اليه من شمول حكمه لجميع
المؤسسات العلمية دون تمييز وقد قصد باصداره توحيد المعاملة المالية
نمما يتطابق بمكافأة العضوية او بدل حضور الجلسات لاعضاء مجالس ادارة
الهيئات والمؤسسات العلمية ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد
واللجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهورى او قرار

وزادى — ووضع حد للخلو في تقدير المكلفات وبدلات الحضور وتاكسيدها لهذا نص المشرع في المادة الثامنة من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه — ويترتب على أعمال هذا النص إلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ وانتهاء العمل به من تاريخ نفاذ القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ والعمل بأحكامه لا يغير القرار الخاص بتحديد مكافأة عضوية وبدل حضور مجلس إدارة البنك المركزي من الرأي الذي سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ ما دام أن أحكامه مخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ وتعتبر ملغاة بصدوره .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ .

(فتوى ٤٠٤ في ١٩٦٧/٤/١٠)

(طبعت الجمعية ذات المبدأ في الفتوى الصادرة بذات الجلسة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٣ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجالس إدارة بنك الائتمان العقاري) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

لا يجوز العمل بالعصول على بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر إذا كان يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنوياً وذلك تطبيقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ — عدم جواز القول بأن بدل حضور جلسات مجلس إدارة هذه الجمعية يعتبر من قبيل المكلفات عن الأعمال العملية والإكبية والفنية التي لا تخضع للتأييد الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ . — أسس ذلك أن بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسة

مجلس الإدارة وبهذه المثابة لا يمكن أن يختلط بالاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية التعاونية للطبع والنشر انشئت بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ في ظل احكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ، واند خضعت هذه الجمعية لاحكام القانون الخاص في علاقتها بالدولة والافراد حيث لم يصدر قرار باعتبارها جمعية تعاونية عامة خاضعة لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التي تملكها الدولة او تساهم فيها ، كما خضع العاملون في الجمعية المشار اليها لاحكام قانون العمل . وظلت الجمعية تباشر اختصاصها على هذا النحو لتحقيق اغراضها المتطقسة بتحسين حالة اعضائها اقتصاديا واجتماعيا وذلك عن طريق اصدار الجرائد والمجلات لنشر الوعي التعاوني وتوجيه التعاونيين ، الى ان صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٩ وقضى بأن تؤول الى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر وجميع منشأتها وتنشأ لها مؤسسة صحفية تسمى دار التعاون للطبع والنشر تتولى نشر الوعي الاعلامي والاجتماعي بين الفلاحين والعمال ودعم التنظيمات التعاونية وخدمتها في مجال الطباعة والنشر .

وحيث ان مثار البحث في الموضوع المروض يتماق يبدى انطباق احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على البالغ التي يتقاضاها المهندس مقابل حضور جلسات مجلس ادارة هذه الجمعية رغم كونها من اشخاص القانون الخاص فانه بالرجوع الى هذا القرار يبين ان المادة (١) تنص على ان تسرى احكامه على البدلات والاجور والمكافآت الاية :

(١) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل

(ب)

(د) مكافآت عضوية وبدلات حضور المجلس والمجالس على اختلاف أنواعها .

كما تنص المادة (٦) منه بأنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيها أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنية جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بعد أقصى قدره ٥٠٠ جنية في السنة » وتنص المادة (٧) على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة للسد العالي سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الداخل » وأخيرا نص المادة (٨) من القرار المشار اليه تنص بأن ينشر في الجريدة الرسمية ويحل به من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ . وإته استنادا إلى نص هذه المادة صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ متضمنا في المادة (١) أن « تعد الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سجلا لأبواب ما يتقاضاه العاملون من البدلات والأجور والمكافآت والمبالغ المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية وذلك لأجراء المحاسبة بمقتضاها » كما أوجبت المادة (٢) من هذا القرار على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ومنشآت القطاع الخاص التي تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ إضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية إخطار الجهات التي يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ التمتع بالعمل أيهما أقرب وكذلك في خلال أسبوع عقب كل صرفية بمقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المخدلة ومغرداتها مع بيان الأعمال التي قاموا بها وتاريخ الانحقاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه . » وأخيرا فقد نصت المادة (٦) من هذا القرار على

أن « يؤدي العمل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة عن الحدود القصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر في ذات السنة الميلادية التي يتم فيها الصرف وله أن يؤدي هذه الزيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية . وبالنسبة للزيادة التي حصل عليها العامل قبل صدور هذا القرار فعليه تسديدها مباشرة ، ومع ذلك يجوز للوزير المختص أن يوافق على تقسيطها لمدة اقصاها سنة .. » .

وبين من مجموع النصوص المتقدمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ كان يسرى قبل الفائه بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة — على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي — والمؤسسات العامة سواء العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من بدلات أو اجور أو مكافآت في الداخل لقاء الاعمال التي يؤديونها للوزارات أو المصالح أو وحدات الإدارة المحلية أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو منشآت القطاع الخاص ، والمستفاد من ذلك أن المشرع قصد أن تسرى أحكام هذا القرار على المبالغ التي يحصل عليها أحد هؤلاء العاملين سواء بصفة أجر أو مكافأة أو بدل ومساوئ تسم الصرف من خزينة الدولة أو خزينة احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو جهة خاصة ، فإذا كان العامل قد صرف مبالغ تجاوز الحد الأقصى الذي حددته المادة ٦ من القرار الجمهوري المشار اليه ومقداره ٥٠٠ جنيه سنويا أو كان يتقاضى من جهة عمله الاضافية هذا المبلغ بصفة بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بغير شبهة وجب عليه أن يرد الزيادة التي حصل عليها الى الجهة التابع لها ونقا للقواعد التي فصلتها المادة ٦ من لقرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كان الثابت أن المهندس يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا فمن ثم لايجوز له ونقا للمادة ٦ من أقرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ أن يحصل على بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر ، فإذا كان قد حصل على مبالغ من هذه الجمعية بأى صفة من الصفات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ وجب عليه ردها الى الجهة التابع لها . ولا يسوغ القول

بأن مكافأة أو بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطابع والنشر الذي حصل عليه المهندس المذكور يعتبر من قبيل المكافآت عن الأعمال العلمية والأدبية والفنية التي لا تخضع للقيود الواردة في القرار الجمهوري المشار إليه ، ذلك أن المكافأة أو بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسات مجلس الإدارة وبهذه المثابة يخضع لصريح نص الفقرة (و) من المادة الأولى من القرار الجمهوري سالف الذكر ، ومن ثم فلا يمكن أن يحتفظ بالأجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية التي تخرج عن القيود التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المهندس يلتزم بأن يرد إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المبالغ التي تتقاضاها كبديل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطابع والنشر وذلك إعمالاً لنص المادة (٦) من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(انتهى ٢٤١ في ١٢/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مكافأة حضور الجلسات القصص علىها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ تصرف لأعضاء الجمعية العمومية من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية بواقع خمسة وعشرين جنيهاً عن كل جلسة — باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوي الكفاءة والخبرة بما فيهم الوزير المختص في حالة رئاسته للجمعية العمومية صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يخضعوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة — هذه التوصية لا تكفي بذاتها فتح بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام — أساس ذلك أنها مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الأداة القانونية اللازمة وتمثل في قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « يكون للشركة جمعية عمومية بينما تنص المادة (٥٥ مكررا) على أن « تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل رأسالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتى : -

١ - الوزير المختص أو من ينييه رئيسا .

٢ - ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ - خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس .

٤ - أربعة من العاملين في الشركة تختار اللجنة الانتقالية اثنين من بين أعضائها ويختار الآخرون من بين العاملين بالشركة غير أعضاء مجلس الإدارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .

٥ - ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية في مجال نشاط الشركة أو في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

.... « كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٠٤) لسنة ١٩٧٦ في شأن مكافأة العضوية للاعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس إدارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات حيث نصت المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الاعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات العمومية بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرين جنيها للعضو عن كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠٢) لسنة ١٩٧٦ حيث نص في مادته الاولى على أن « يعدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو

التالى « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل
من : —

(١)

(ب) (الاعضاء المعينين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام
من بين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور
الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين اعضائه ذوى الكفاية
والخبرة الفنية « بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ أصدرت اللجنة العليا للتخطيط
توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيهات لجميع أعضاء
كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء
المترشحين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

ومناد ما تقدم أن أعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام
حسب (التعديد الوارد فى المادة (٥٥ مكرر — ١) من القانون رقم (١١١)
لسنة ١٩٧٥ — المشار اليه ينتمون فى خصوصية استحقاق مكافأة
حضور الجمعيات العمومية قسامين :

الاول — ويضم أعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة
الفنية ، وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها من قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

اما القسم الثانى فيضم باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى
الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية،
وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩
بان يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة
جنيهات عن كل جلسة .

وحيث أن ما أصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩
برئاسة السيد / رئيس مجلس الوزراء لا يعنى أن يكون مجرد توصية أو
توجيه يعين أن تصدر بها الاداة القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس

مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، واذا لم يصدر هذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفي بذاتها لمنح مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

(ملف ٨٨١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبند :

إحتية رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام :
لنقل البحري في تقاضي بدل حضور الجلسات التي يتولون رئاستها ، طبقاً لقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

ملخص الفتوى :

قضت المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته قضت بأن يتولى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص علم أو أكثر مجلس يتكون من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل مجلس إدارتها على النحو التالي :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح من شاغلي الوظائف العليا في الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة

(ج) ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية في مجال الشركة

كما استظهرت الجمعية العمومية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه أنه فوض الوزير المختص في تحديد بسدل حضور لغير أعضاء مجلس الإدارة من ذوى الكفاية والخبرة وذلك بما لا يزيد على خمسة وعشرين جنيتها للجلسة الواحدة . وأخيرا استظهرت الجمعية العمومية أن قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر حدد بدل حضور جلسات أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحرى ، من غير الأعضاء ذوى الخبرة والكفاية الفنية بواقع خمسة عشر جنيتها للجلسة الواحدة .

ولما كان رئيس مجلس إدارة الشركة لا يعد وأن يكون عضوا من أعضاء المجلس يدخل في تكوينه ويتولى رئاسته ولا تنفى رئاسته المجلس عضويته . وبذلك يتحقق فيه الوصف الذى ينشأ عنه استحقاق المكافأة . وهو ذات ما سبق للجمعية العمومية أن اقرتته بجلستها المقسودة في ١٠/٢/١٩٨٢ . والذى انتهت فيه الى اعتبار الوزير المختص في حالسبة رئاسته الجمعية العمومية للشركة من ضمن أعضائها من غير ذوى الكفاية والخبرة .

(ملف ٤٧/٢/٣٦١ جلسة ١٥/٥/١٩٨٥)

الفصل التاسع

بمعدل خطمير

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥٧ بصرف علاوة الخطير للأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة أو في تطهير الصحراء القريية من الآلغام — صدور قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الاعتمال الى تصرف عنها هذه العلاوة والأفراد الذين يستحقونها وقواعد وشروط منحها — صدر قرار الإقادة العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وما تبعه من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بتلك العلاوة من الميزانية — لا يجوز وقف صرف هذه العلاوة استنادا الى هذا القرار أسلس ذلك مخالفته حكم القانون — قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ما لم يتم إقراره بأداة تشريعية من نفس المرتبة فإنه يظل قائما ومنتجا لآثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بالخطه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه يتعين على هذه المحكمة وهي بسبيل تحديد أى من طرفي الخصومة يلتزم بمصروفاتها أن تتصدى لبحث مدى مشروعية القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة بوقف صرف علاوة الخطر لمستحقيها اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وما اذا كان هذا القرار وما اقترن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بهذه العلاوة من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ يترتب عليه إلغاء قرار مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ٢٣/١١/١٩٥٥ وقرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بتقرير وتنظيم صرف هذه
العلاوة .

ومن حيث أنه باستمرارى لتشريعات التى صدرت فى شأن علاوة
الخطر يبين أنه بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الوزراء
على مذكرة اللجنة المالية بتنظيم صرف علاوة الخطر للأفراد الذين يعملون
فى المواد المتفجرة وفى تطهير الصحراء الغربية من الألغام ثم صدر الأمر
العسكرى رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ متضمنا قواعد وشروط صرف هذه
العلاوة . وبتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وافق رئيس الجمهورية
بالقرار رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ على مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٢٦/١ حربية
التي تضمنت ما يأتى : صدر قرار من مجلس الوزراء فى ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٥ بتجديد فئات علاوة الخطر التى تصرف للأفراد الذين يعملون
فى المواد المتفجرة أو فى تطهير الصحراء الغربية من الألغام على النحو
التالى :

الأفراد الذين يعملون فى المواد المتفجرة .

— الضباط والموظفون المدنيين من الدرجة السادسة فما فوق
٤ جنيهات .
— الموظفون من الدرجة السادسة والمستخدمون الخارجون عن الهيئة
وضباط الصف والمساكر ٢ جنيهان .

الأفراد الذين يعملون فى تطهير الصحراء الغربية من الألغام :

— الضباط من رتبة الصاغ فما فوق ٢٠ جنيتها .
— الضباط من رتبة الملازم واليوزباشى ١٥ جنيتها .
— ضباط الصف ٦ جنيهات .
— المساكر ٣ جنيهات .

علاوة الخطر للموظفين المدنيين (شاملة بدل السفر) :

— الضباط من رتبة الملازم واليوزباشى ١٥ جنيتها .
— الموظفون من الدرجة السابعة فما فوقها ١٠ جنيهات .
— المستخدمون الخارجون عن هيئة العمل ٦ جنيهات .

ويؤخذ من كتابات وزارة الحربية أن هذه العلاوة قد تقررت بناء على ما أسفر عنه بحث الجهات المختصة للقوات المسلحة والمصانع الحربية في المؤتمر الذي سبق أن عقد لهذا الغرض في فبراير سنة ١٩٥٤ واعتمدت قراراته من لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بجلستها المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولما كانت هذه القرارات قد تضمنت تحديد الأعمال التي يصرف عنها علاوة الخطر ومقدارها تبعاً لدرجة الخطورة وكذلك شروط صرفها وعدم جواز الجمع بينها وبين البعض الآخر مما لم يتصن عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ فضلاً عما سبق أن تضمنته قرارات المؤتمر المذكور من حيث منح علاوة الخطر إلى العمال اللذين يقومون عملاً بأعمال خطيرة أسوة بالموظفين والمستخدمين خارج الهيئة وكذلك إلى طواقم كاسحات الألغام البحرية التي تكلف بإزالة الألغام البحرية أو بثها في منطقة الألغام البحرية علماً بأن الظروف الحالية قد اقتضت تكليف بعض أفراد القوات البحرية المختصين بتطهير منطقة قناة السويس والقناة من الألغام البحرية نتيجة للمعاملات الحربية الأخيرة .

لذلك تومى وزارة الحربية بالموافقة على ما يأتى :

١ — منح العمال الذين يتعرضون لنفس الخطر الذى تقدر من أجله صرف علاوة الخطر علاوة مماثلة وبالفئات المحددة للموظفين من الدرجة دون السادسة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وضباط الصف وهى :

(٢) جنيه شهرياً للعمال الذين يعملون في المواد المتفجرة .

(٦) جنيه شهرياً للعمال الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام شاملة بدل السفر .

٢ — منح أفراد القوات البحرية الذين يقومون بإزالة الألغام البحرية أو بثها في منطقة الألغام البحرية علاوة الخطر بنفس الفئات المقررة للأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام .

٣ — الأفراد الذين يقومون بأعمال التخزين في مخازن الذخيرة

والفرقعات بالقاعدة التي تخزن فيها الذخيرة والفرقعات بعد اتمام صناعتها وتعبئتها تصرف اليهم علاوة الخطر بنصف الفئات المقررة .

يكون صرف علاوة الخطر تبعاً لدرجة خطورة الأعمال طبقاً لما يقدره السيد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في حدود نفس الفئات المحددة بهذا القرار والقرار الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وذلك بالشروط والاحكام التي سبق ان اقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتنظيم وصرف علاوة الخطر .

وتنفيذا لهذا القرار اصدر وزير الحربية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ الامر رقم ٣٥٤ بأضافة بعض التمهيلات على الامر العسكري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ثم اصدر القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ متضمناً تحديد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر والامراء الذين يستحقونها وتواعد وشروط منحها ونص في المادة الثالثة منه على ان يعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٦٦ ، وبتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على ان يعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وبتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالفناء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن علاوة الخطر ونص في المادة الثانية منه على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وفي ٣١/٥/١٩٧٧ صدر قرار نقيب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ بالفناء قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ وصرف علاوة الخطر عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ الى ١٠/٨/١٩٧٥ لمستحقها طبقاً لقرار نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن هذا العرض يتضح بجلاء انه فيما سدا القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ فان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر لم يصدر بالفائتها او وقف العمل بهما تشريع من نفس المرتبة او اعلى منها مرتبة واذ كان من المسلمات في فقه القانون انه اذ صحت قاعدة تنظيمية بأداة من درجة معينة فلا يجوز اخلؤها او تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة او من درجة

اعلير منها فإن قرارى مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية المشار اليهما لم يستقطبا في مجال التطبيق بل يظل كل منهما قائما منتجا لإثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الذى قرر إلغاءها من هذا التاريخ .

وليس يغير من هذا النظر صدور قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بقراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الاعمال التى تصرف عنها علاوة الخطر والافراد الذين يستحقون هذه العلاوة ذلك أن اختصاص وزير الحربية في هذا الشأن وفقا لنص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية يقتصر على تحديد درجة خطورة الاعمال وقفة العلاوة التى تستحق عنها بالشروط والاحكام التى سبق أن أقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولا يتسع ليشمل ما من شأنه وقف صرف هذه العلاوة ومن ثم فإنه متى كان الثابت أن قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه في ضوء الظروف التى صدر فيها وما أقرتن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بعلاوة الخطر من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ أنها قصد الى وقف صرف تلك العلاوة فإنه يتعين عدم الاعتماد به .

كذلك لا يسوغ التوصل بحذف الاعتمادات الخاصة بتلك العلاوة من الميزانية كمبرر لوقف صرفها باعتبار أن حذف هذه الاعتمادات بمثابة إلغاء للقرارات الصادرة بتنظيمها لمخالفة ذلك لما هو مقرر قانونا في شأن إلغاء النصوص التتريمية به على النحو الذى ورد به نص المادة الثانية من القانون الحنفى .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن كلا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بشأن علاوة الخطر يظل قائما ومنتجا لإثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإلغائها .

وبما يلاحظ صحة هذا النظر ويجليه أن مشروع القانون الذى تقدمت به وزارة الحربية لإلغاء هذين القرارين تضمن النص الأول منه على أن يتم هذا الإلغاء اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ وقد ورد بتقرير لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب في شأن هذا المشروع

ما يلي ... اعلان الحرب العالمية الثانية . قامت القوات المحاربة ببيت الانغام في الصحراء الغربية وبعد انتهاء الحرب تركت الانغام على ما هي عليه . ولما بدأت مصر في التنقيب عن البترول في هذه المناطق كان من اللازم ازالة هذه الانغام الا ان مصر كانت تنقصها الخبرة في هذا المجال مما دفعها بالى تشجيع الخبراء للقيام بهذه المهمة ورئى تشجيعا لهم منحهم حوافز . فصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٣ بتقرير علاوة خطر وتنظيم مسرعتها للانفراد الفين يصلون في تطهير الصحراء الغربية من الانغام .

وبعد العدوان الثلاثى الفاشم على مصر سنة ١٩٥٦ ملئت قنافة السونيش وسيناء بالانغام وكان من الضرورى ازالة هذه الانغام بعد عودة السيادة المصرية على هذه الاراضى . فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ مقررا منح علاوة خطر للعاملين في ازالة هذه الانغام وشغلا المناطق الجديدة . وفلت جديدة من العاملين مثل العاملين في ورش الذخيرة وغيرهم .

ثم صدر قرار نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد العمل الذى يصرف عنه علاوة الخطر ، والافراد الذين يستحقون صرف هذه العلاوة على ان تصرف في حدود الاعتماد المخصص لها في ميزانية وزارة الحربية وكان عدد العاملين المستفيدين بهذه العلاوة قليلا جدا وكذلك المبالغ التى تصرف لهم .

وبعد حرب يونية سنة ١٩٦٧ تطورت القوات المسلحة واصبح كل فرد فيها يتعامل مع الانغام والمتفجرات والمتفجرات بكفاءة عالية ويتعرض كل منهم لخطر الذى يستحق عنه علاوة الخطر مما يوجب تطبيق القرار الجمهورى على جميع افراد القوات المسلحة وهذا يكلف الدولة بمبالغ طائلة . لذلك روى عدم ادراج اعتمادات لهذه العلاوة في ميزانية وزارة الحربية لعام ١٩٦٨/٦٧ ومن ثم روى إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

وكان منطقيا ان يلغى القرار الجمهورى المشار اليه بتاريخ الجمهورى كذا قرار مجلس الوزراء ولكن نظرا لان الالفاء سيتم بقرار رجمى يمتد الى موازنة ١٩٦٨/١٩٦٧ كما انه سيتناول حقوق بعض الافراد عن هذه الفقرة . وكذا الاحكام غير النهائية الصادرة من مجلس الدولة لذلك فقد كان لازما .

ان يكون الالغاء بقانون فتقدمت الحكومة بهذا المشروع بقانون الذى نصت مادته الاولى على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر وذلك اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٧ ومن ثم لا تجوز المطالبة ببطل الخطر المشار اليه استنادا الى احد القرارين المشار اليهما اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

غير انه لدى مناقشة مشروع القانون المشار اليه بجلاسة مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ٢١ من يونية سنة ١٩٧٥ رأى اقلية الاعضاء حذف عبارة « وذلك اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٧ » الواردة فى نهاية المادة الاولى منه وذلك احتراما للحقوق المكتسبة حتى نشر القانون ومن ثم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالغاء هذين القرارين من تاريخ العمل به .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان المدعى يستمد الحق فى علاوة الخطر محل المنازعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يكون جهقا فى دعواه ويتعين من ثم الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية مع الزام جهة الادارة المصروفات .

(ملعن رقم ٦٨٢ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبسطة :-

الامر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن قواعد وشروط صرف علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة — العمل الذى يصرف عنه هذه العلاوة — يشترط ان يكون العمل داخل مبنى الورشة او المصنع او المخزن المخصص له .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ حدد فئات علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة من عسكريين ومدنيين

من مختلف الرتب والدرجات ثم صدر الامر العسكري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ مضمنا قواعد وشروط صرف هذه العلاوة حيث حدد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر في أنه العمل الذي يتعرض القائم به للخطر نتيجة اشتغاله بنفسه في المواد المفرقة أو المتفجرة داخل عمليات الأبحاث والتجارب والصناعة التي تدخلها المواد المفرقة الخام في جميع مراحل الإنتاج حتى تنتهى بعملية التعبئة ونص صراحة على أنه « يشترط في جميع العمليات السابقة أن تكون داخل مبنى الورشة أو المصنع أو المخزن المخصص لها » .

(طعن ٥٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١)

لائحة رقم (٢٢٧)

المادة :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ — لا يجوز الجمع بين استحقاق بدل المخاطر المقرر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الذي ينظم استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فإنه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر فيه وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البدل بصفة عامة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبينين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٧٢٠ في ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبسدا :

استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ على العاملين المبيينين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

تقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزير. الاصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد اقصى ٥٠٪ من المرتب او الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط ويحد اقصى ٤٠٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمناطق الاصلاح بمحافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاعتراق) ولما كان الاستفادة من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطوى فى حقيقته ويجب فى صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف فى طبيعتها ومستوياتها وهى بدلات الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاعتراق ، وكان هذا القرار يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى فى مناطق معينة ، فان اعمال احكامه لا تتأثر باى نص علم يتناول البدلات التى نص عليها طالما يقرر هذا النص العلم الغاءه صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد اقصى لبديل المخاطر واجازات. منح بدل اقامة وبديل حرمان من مزاوله المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم يتعين منح

البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتواءم في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الأولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الأجر بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لأن هذا القرار يمنح البدل بنسبة من الأجر الأساسي وليس من بداية ربط الدرجة وتبعاً لذلك فإنه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فإنه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر فيه وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البدل بصفة عامة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

عدم احقية العاملين العاملين بأعمال المجارى والصرف الصحي بمستشفيات هيأ المركزي وجامعة القاهرة ومحطة الجيزة في الإفادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بنظم العاملين في مجال المجارى والصرف الصحي وقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٢ .

ملخص للقوى :

تنص المادة ١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بنظم العاملين في مجال المجارى والصرف الصحي على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المحلي المستغلين بالمجارى والصرف الصحي . . » وتنص المادتان ٢ و ٣ منه على منح العاملين الخاضعين لأحكامه ، بدل مخاطر ووجبة غذاء حسب الشروط المقررة لكل منهما . واستعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقمي ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٢ وتنص المادة الأولى من القرار الأول على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك في الأحوال والنسب المبينة فيما يلي بنسبة الأجر الأصلي للعامل ٦٠٪ للعاملين من شأغل في وظائف أعمال الفطس والتسليك والتشططات والمجسات اليدوية .

٥٠٪ للعاملين من شافلى مختلف الوظائف بمحطات الرفع والتفنية والروائح والبدلات والشبكات والطرود وأعمال الترميمات الميكانيكية والمعامل والحدائق والتشجير والمحطات ٢٥٪ للعاملين فى أعمال الخدمات المالية والإدارية والقانونية والأعمال المكتبية والخدمات المملونة بدواوين وحداد. المجارى والصرف الصحى . كما تنص المادة الأولى من القرار الثانى على أن يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل مقبلا نقديا عن وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتى :

خمس عشرة جنيها شهريا للعاملين فى أعمال الفطس والتسليك والشناطات ... عشرة جنيها شهريا للعاملين فى محطات الرفع والتفنية والروائح والشبكات والطرود وأعمال الترميمات والحلة الميكانيكية والمعامل وأعمال التشجير بالمحطات وأعمال الخدمات المالية والإدارية والمكتبية بأجهزة الصرف الصحى .

ومعاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه حدد الخاضعين لأحكامه بأنهم العاملون بالهيئات القومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى العاملة فى مجال المجارى والصرف الصحى فقرر لامعبارات خاصة تتعلق بطبيعة وظروف العمل فى هذه الجهات ، فمجهول مخاطر ووجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وقد صدر قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمين ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ وتضمنتا القواعد التى يتم على أساسها منح بدل المخاطر والمقابل النقدي للوجبة الغذائية ، وقد أحال قرار رئيس مجلس لوزراء المشار اليه الى القانون فى حديد الخاضعين لأحكامه ، هؤلاء حددهم القانون المذكور بكل وضوح وبيان بأنهم العاملون فى الجهات التى حددها وهى الهيئات القومية والعلملة القائمة على شئون الصرف الصحى وكذلك الهيئات القائمة على هذا المرفق بوحدات الحكم المحلى .

فالمستفيدون بأحكام القانون هم فقط من حددهم من القائمين بالأعمال التى خضعها وهى أعمال المجارى والصرف الصحى فى الجهات القائمة على ذلك . فلا يتسع النص ليشمل من قد يقوم بأعمال تتشابه بتلك الاعمال فى غير المرافق القائمة عليها كالعاملين فى مجال المجارى والصرف الصحى بمستشفيات مهيا المركزى وجامعة القاهرة ومحافظة الجيزة لان تلك

الجهات ليست من الجهات التي تتولى مرفق المجارى والصرف الصحى .
من ثم لا يستفيد العاملون بها القائمون بأعمال المجارى والصرف الصحى
من الميزات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ وقرارى رئيس مجلس
الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارهم من غير الخاضعين
لاحكامهم .

(ملك ٢٨٥/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملين بالمكاتب الرئيسية لشركات المناجم والمحاجر
وغير التواجدين بمواقع العمل بدل ظروف ومخاطر الوظيفة او المهنة المقرر
للعاملين الموجودين بمواقع العمل طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨١ بشأن المناجم والمحاجر وقرار رئيس الوزراء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢
بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة او المهنة للعاملين بالمناجم والمحاجر .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمحاجر فى المادة ١ منه على سريان احكامه على العاملين بصناعات
المناجم والمحاجر ، وقرر فى المادة ٩ منح العاملين الموجودين فى مواقع العمل
الخاضعين لاحكامه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪
الى ٦٠٪ من الاجر الاصلى تبعا لظروف العمل والمخاطر التى يتعرض لها
العامل فى كل وظيفة او مهنة على ان يصدر بتحديد هذا البديل قرار من
رئيس مجلس الوزراء .

وقد صدر فى هذا الشأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧ ناصا
فى المادة ١ منه على منح العاملين الخاضعين لاحكام قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمحاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
الموجودين فى مواقع العمل بدل ظروف ومخاطر وظيفة بنسب محددة من
المرتب الاصلى .

ومما ذك أن المشرع لاعتبارات قدرها قرر منح العاملين بالمناجم والمحاجر الموجودين بمواقع العمل بدل مخاطر وظروف الوظيفة بنسب حددها ، وجاء نص المادة ٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قاطعا في صراحة ووضوح بأن هذا البديل مقرر للعاملين الموجودين بمواقع العمل ، ورد هذا الحكم وينفس البيان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان ، الأمر الذي لا يتسع معه النص الخاص بمنح هذا البديل ليشمل العاملين بالمكاتب الرئيسية لشركته المناجم والمحاجر غير المتواجدين بحكم عملهم في مواقع الإنتاج فمناط الاستحقاق لهذا البديل يرتبط بالعمل في أحد مواقع الإنتاج وهو تواجد مكاتب لعله أرادها المشرع وهو بعد هذه الأماكن عن مناطق المعمران درجة والصعوبة للظروف التي يتواجد فيها هؤلاء العاملون حيث ميز في نسب المنح بين طوائف العاملين في مواقع العمل بنسب يتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠٪ من الأجر الأصلي . وعلى ذلك لا يشمل هذا البديل العاملين خارج مقر مواقع العمل لخروجهم عن النطاق المكاني المقرر البديل من أجله ولو كانوا من نفس طوائف العاملين بمواقع العمل .

ومن ثم يكون ما قامت به بعض شركات المناجم والمحاجر من صرف هذا البديل للعاملين بالمكاتب الرئيسية أمر يتعارض وصحيح القانون إذ لا اجتهد مع صراحة النص .

(ملف ٩٩٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

الفصل العاشر

بذل رئاسة قسم

قاعدة رقم (٢٤١)

المجسدا :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا - سريته على المؤسسة العامة للطاقة الذرية - احكامه في شان وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية على بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الاخرى به - نص الجدول المشار اليه معذلا بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ على نقاضى رؤساء الاقسام والقيمين باعمالهم بذل رئاسة قسم قدره ١٢٠ جنيتها سنويا - استحقاق هذا البذل لرؤساء الاقسام بمؤسسة الطاقة الذرية منوط بان يكون شغلا هذه الوظيفة من العاملين الذين تتوافر في شلتهم شروط التعميين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات - لا يكفى في هذا الشأن ان يكون من العاملين غير العلميين الذين احفظوا بوظائفهم طبقا للقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا الذي يسرى على المؤسسة العامة للطاقة الذرية طبقا للمادة الاولى منه ولقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ينص في مادته الاولى على ان

٤. تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به .

ومؤدى ذلك أن شغل وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بمؤسسة الطاقة الذرية تسرى في شأنه الشروط التي يتعين توفرها فيمن يشغل وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، وأن من حق شغالى هذه الوظائف المتوفرة فيهم شروطها أن يتقاضوا المرتبات والمكافآت والمزايا المقررة لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات التي نص عليها جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ « ينص هذا الجدول معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على أن يتقاضى رؤساء الأقسام والقائمون بأعمالهم طبقا لحكم المادة ٤٢ من هذا القانون بدل رئاسة قسم مقداره ١٢٠ جنيتها سنويا » .

ويقتضى هذا أنه يشترط فيمن يمنح بدل رئاسة قسم من العاملين بالمؤسسة المذكورة — باعتبارها من المؤسسات التي تمارس نشاطا علميا — أن يكون فضلا عن شغله لوظيفة رئيس قسم أو قبيله بأعمال رئيس قسم بها من العاملين العلميين الذين تسرى في شأن شغلهم لوظائفهم أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به بما نص عليه هذا القانون من شروط للتعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، ولا يكفى في هذا الشأن أن يكون من العاملين غير العلميين الذين احتفظوا بوظائفهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر التي تنص على أن « يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها ، في وظائفهم إذا كان قد مضى جلى شغلهم لها سفتان على الأقل ... » .

اذ أن هذا النص الأخير إنما استهدف الاحتفاظ لمن عناهم بوظائفهم حتى لا يترتب على نفاذ القانون المشار اليه وتغيير شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها الأساس ببرائتهم المستقرة وحقوقهم المكتسبة بعد اذ ظلوا شافلين لوظائفهم مدة لا تقل عن سنتين أفادوا فيها خبرة في مجال علمهم دون أن يكون القصد إضفاء الصفة العملية عليهم من غير أن تكون متحققة فيهم ، وهى الى لا تثبت الا لمن يكون مستوفيا لشروط التعيين المنصوص

جنيتها في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف هيئسات التدريس بالجامعات .

ومن ثم فان العاملين غير العلميين الذين احتفظت لهم المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بوظائفهم لا يستحقون بدل رئاسة قسم ولو كانوا يشغلون وظيفة رئيس قسم او يقومون باعماله ، ذلك البديل الذي لبس مقررًا للوظيفة ذاتها بغض النظر عن صفة شاغلها او القائم بعملها ، بل مناط استحقاقه توفر شروط خاصة في هذا او ذلك ، ولا سيما ان المقام — فيما يتناول ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة — لا يسمح بالتوسع في التفسير .

ولما كان السيد رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطاقة الذرية قد اصدر القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ بتعيين السيد المهندس للقيام باعمال رئيس قسم الهندسة والاجهزة العلمية بالمؤسسة مع انه ليس من موظفي المؤسسة العلميين الذين استوفوا شرائط الصلاحية للتميين في الوظائف العلمية بالمؤسسة او في وظائف هيئات التدريس بالجامعات طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، فانه لا يستحق بدل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذا القانون معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك مهما يكن من امر في شأن سلامة و عدم سلامة الاداة القانونية التي تم بها تميينه في الوظيفة المشار اليها .

ذلك انتهى الرأي الى عدم استحقاق المذكور بمؤسسة الطاقة الذرية لبديل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

الفصل الحادى عشر

بذل صرافة

مادة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مفاد نصي الملتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافاً بالخزانة العامة أو بإحدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح أو أن يكون صرافاً بإحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر — صدور قرار بإيقاف الصراف عن العمل — استحقاقه بدل الصرافة المقرر لوظيفته في فترة إيقافه — لا يسقط حقه فيه إيقافه عن العمل ما دام أنه يعتبر قانوناً فترة إيقافه شاغلاً لتلك الوظيفة ووقفه عن مباشرة أعمالها أمر خارج عن إرادته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن يمنح صيرافة الخزانات الصلبة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدره ثلاث جنيهات شهرياً . كما تقضى المادة الثانية بأن يمنح صيرافة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيرافة مصلحة الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهرياً . ومفاد هذين النصين أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافاً بالخزانة العامة أو بإحدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح ، أو أن يكون صرافاً بإحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر . وبهذه المثابة فإن المدعى وقد كان رئيس خزانة لمحافظة أسوان عند صدور قرار إيقافه عن العمل يستحق بدل الصرافة المقرر لوظيفته في

فترة إيقافه ، ولا يسقط حقه فيه وإيقافه عن العمل ملادام أنه معتبر قانوناً فترة إيقافه شاغلاً لنك الوظيفة وإن وقفه عن مباشرة أعبائها لمر خارج عن إرادته .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكلن المدعى قد سلم بأن مرتباته التي يستحقها خلال فترة إيقافه من العمل هي كما وردت في كساب الإدارة العامة لشئون العاملين المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وقدرها ١٨٠٩٨٥٥ جنيها يدخل فيها مبلغ ١٢٤ جنيها بدل المرافعة الذي يستحقه عن تلك الفترة كما أقر في الكشف المقدم منه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠ ما قالت به جهة الإدارة بأنه قد صرف اليه في فترة إيقافه مبلغ ٨٢٦٢٧٠ جنيها فإن الباقي له من مرتباته عن تلك الفترة يكون ٩٨٢٥٨٥ جنيها يخص منها مبلغ ٤٥ جنية قيمة ما تلقاه من شركة المحبوبة للمقاولات مقابل عمله بها في فترة إيقافه على ما سلف بيانه . فإن المدعى يستحق الأمر كذلك مبلغ ٤٣٨٥٨٥ جنيهاً باقياً مستحقته عن الفترة التي أوقف فيها عن عمله لما أسند من اتهام بثقت بواجبه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فاته تعيين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالزام بمحفظات أسوان بأن تؤدي المدعى مبلغ ٤٣٨٥٨٥ جنيهاً ومصروفات كل من الدعوى والطعن .

(طعن ٥٧٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)

الفصل الثاني عشر

بدل طبيعة عمل

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لا يجوز بغير قرار من رئيس الجمهورية تقرير بدل طبيعة عمل للخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة — مقتضى ذلك انه لا يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة تقرير البديل المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان يصدر في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين في الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على :

(١)

(ب ٢) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تكن عليه ظواهر الخواص الخاصة بهم

وتنص المادة ٢١ من نظام العاملين - المشار اليه انه يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة

ومغاد ذلك انه لا يجوز بغير قرار من رئيس الجمهورية تقرير بدلات

طبيعة عمل للخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة إذ أصبح الأصل هو سريان الأحكام الواردة به على العاملين بتلك الهيئات والاستثناء هو اختصاص مجالس إدارات تلك الهيئات بوضع اللوائح المتعلقة بشؤون العاملين بها ولا وجه للقول بأن مجالس إدارة الهيئة العامة وهو في صدد ممارسته لاختصاصاته بإصدار اللوائح ومنها تلك المتعلقة بشؤون العاملين في الهيئة لا يتقيد بالقواعد الحكومية وذلك على نحو ما تقضى به المادة (٧) من قانون الهيئات العامة إذ لا يعنى ذلك أكثر من أن المشرع أراد أن يمنح الهيئات العامة حرية الحركة والتصرف واتخاذ القرارات ووضع اللوائح في الحدود التي تعتبر فيها هذه القرارات واللوائح تنفيذا لأحكام القوانين والتشريعات المعمول بها لا خروجا عليها الأمر الذي يوجب ألا تصطلم تلك اللوائح بما تضمنه ذلك القانون من أحكام ومنها تلك المتعلقة بتقرير بدلات طبيعة العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن يبعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

(متوى ٢٦ في ١٦/١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

أن المشرع في قانون العاملين المنعنين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وضع حدا أقصى لقيمة بدل طبيعة العمل وحددها بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم يسرى هذا الحد الأقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بملفضى قرارات جمهورية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٢٠ تاريخ العمل به ويتمين خفض نسبتهما اذا زالت عن هذا الحد الأقصى — ويتمين رفع قيمة الحد الأقصى البديل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجبر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة المقررة للبديل أصلا تزيد نسبته على ٤٠٪ وتم تخفيضها الى نسبة ٣٠٪ تنفيذا لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . — تطبيق : قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥

لسنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمنح القاطنين بالأعمال الميدانية من العاملين بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب — يتمين أعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به فى ١٩٧١/٩/٣٠ كما يتمين رفعها الى نسبة ٤٠ أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل به .

بمجلس القنوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ ببعض الأحكام الخاصة بشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ينص فى مادته العاشرة على أن : يطبق على العاملين بالمشروع أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . . . وأن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كان يجيز فى المادة ٣٩ منه صرف بدل طبيعة عمل للعاملين الخاضعين لأحكامه طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية دون أن يضع حدا أقصى لقيمة هذا البدل .

وبتاريخ ١٩٧١/٩/٣٠ عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقضى فى المادة الرابعة من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ونص فى المادة (٢١) منه على أن : يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها :

١ —

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة من تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ثم صدر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ، وقضى فى المادة الثانية من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ونص فى المادة (٤٢) منه على أن : « ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن

وبمراعاة ما يلي : (١) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحسب أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة . . »

وبين مما تقدم أن المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وضع لأول مرة حداً أقصى لقيمة بدل طبيعة العمل تحديدها بنسبة ٣٠٪ من بداية رطب الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم يسرى هذا الحد الأقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتباراً من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل به أعمالاً لقواعد التدرج التشريعي ، ويتمين خفض نسبتها إذا زلحت عن هذا الحد الأقصى ، وبالمثل فإنه يتمين رفع قيمة الحد الأقصى للبدل إلى نسبة ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة تطبيقاً لحكم المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة المقررة للبدل أصلاً تزيد نسبتها إلى ٤٠٪ وتم تخفيضها إلى نسبة ٣٠٪ تنفيذاً لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم فإنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ يقضى بمنح القائمين بأعمال الميدانية العاملين بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، فإنه يتمين أعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة إلى ٣٠٪ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧١/٩/٣٠ كما يتمين رفعها إلى نسبة ٤٠٪ أعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل به .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع إلى أن القائمين بأعمال ميدانية من العاملين بمشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة اسوان يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من بداية رطب الفئة التي يشغلها كل منهم اعتباراً من ١٩٧١/٩/٣٠ أعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وبنسبة ٤٠٪ اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى ٣٥١ في ١٩٨٠/٩/٧)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

لا يستحق العاملون من شاغلي وظائفه مستوى الإدارة العليا بدل طبيعة عمل وذلك طبقا للقواعد التي قررها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ ديسمبر ١٩٧١ . — عدم جواز احتفاظهم ببند طبيعة العمل الذي كتبوا يتقاضونه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام — منوط احتفاظ العامل ببند طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التي اصدرها مجلس الوزراء المشار إليها ، ان يكون العمل المنوط به ، مقرر له بدل طبيعة عمل طبقا لهذه القواعد ويشترط ان يزيد في مقداره على البند الجديد — عدم جواز اعمال هذا الحكم بالنسبة لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا لانه حكم استثنائي لا يُلغى عليه — بالنسبة لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا فإنه لم يعد لهم اصل حق في تقاضي بدل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من اساسه — البند لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل .

ملخص الفتوى :

يبين ما تقدم ان السيد المذكور يشغل وظيفة من الفئة المالية الاولى وهي تدخل في ظل العمل باحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام في نطاق مستوى الإدارة العليا ذات الاجر السنوي ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على أنه « يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بحد اقصى قدره ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ... » .

ومن حيث انه تنفيذا لنص المادة ٢٠ سالفة الذكر فقد اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قرارا بالقواعد

والمبادئ الى تحكم منح البدلات الخاصة ومن بين ما تضمنته هذه القواعد ما يأتى :

١ — البديل تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة بحيث يلتصق البديل بالوظيفة وليس بالعامل .

٢ — يرتبط البديل بأعمال الوظيفة التى يتقرر من أجلها ويصرف لشاغلها بصفة أصلية أو منتدبا إليها ومن ثم فلا يعتبر حقا مكتسبا .

١٢ — العاملين بالإدارة العليا لا يمنحون البديل .

١٧ — العاملون الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التى ستقرر يحتفظون بها بصفة شخصية ، كما لا يجوز الجمع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حاليا والبدلات الجديدة إلا إذا كانت أقل من ربع البند الذى يوصلها الى فئة البديل الذى سيتقرر لنفس العمل .

ومن حيث أن الواضح من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء على النحو سالف الذكر ، أن العاملين بمستوى الإدارة العليا لا يمنحون بدلات طبيعة العمل التى تقررها وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه . ومن ثم فإن المهندس لن يستحق بديل طبيعة العمل المقرر لعمله باعتباره يشغل وظيفة من الفئة الوظيفية الأولى الداخلة فى مستوى الإدارة العليا . كما أنه لن يحتفظ ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام ، لأن مناهات احتفاظ العامل ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ أن يكون العمل المنوط بالعامل القيام به مقرر له بديل طبيعة عمل طبقا للقواعد المذكورة فيجوز للعامل عندئذ أن يحتفظ ببديله القديم إذا كان يزيد فى مقداره على البديل الجديد . أما إذا كان محروما من استحقاق هذا البديل الجديد فلا يكون ثمة محل لاحتفاظه بالبديل القديم ، ذلك أن نص البند (١٧) من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى هذا الشأن قد قصر حالة الاحتفاظ ببدلات طبيعة العمل على العاملين الذين يتقاضون هذه البدلات بفئات أعلى من النسب التى حددها قرار مجلس الوزراء المشار

اليه ، ولا يجوز أعمال هذا الحكم بالنسبة الى العاملين بمستوى الادارة العليا لانه حكم استثنائي فلا يقاس عليه ، ولان اصل الحق بالنسبة الى العاملين الذين يشغلون وظائف دون مستوى الادارة العليا لا يزال قائما وإن الذى تغير بالنسبة اليهم هو النسبة التى يمنح بها هذا البديل أما بالنسبة الى شاغلى وظائف الادارة العليا فانه لم يعد لهم اصل حق فى تقاضى بديل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من أساسه وبالتالي لا يجوز لهم الاحتفاظ بهذا البديل ، وأخيرا فان هذا البديل لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل حسبما نص على ذلك البند الثانى من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى هذا الشأن فكل ذلك يحول دون احتفاظ السيد المذكور بالبديل المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز احتفاظ السيد المهندس ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور قرار مجلس الوزراء بالقواعد والمبادئ التى تحكم منح بدلات طبيعة العمل .

(فتوى ٩٦٢ فى ٢٢/١١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتكوير بفتح العاملين بالمؤسسة بديل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥٪ من رواتبهم بـ هذا القرار من العمومية والتجريد بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجودا وعمدا — متى ثبت أن العامل كان معتقلا فإن اعتقاله يرقى الى القوة القاهرة ويحصل دون ارائته الحرة فى الحضور الى مقر عمله خلال اوقته الرسمية — بقضاء العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب من آثار ومزايا مالية أخرى كالملحقات وبديل طبيعة العمل طالما لم يسند اليه تهمة محددة ولم يحكم بالادانة .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لموضوع الطلبيات فانها تنحصر فى طلب الاجور الاضافية وبديل طبيعة العمل فى الفترة التى كان المدعى معتقلا فيها اعتبارا من ١٩٦٥/١٠/٢٦ وحتى ١٩٦٨/٤/٤ .

ومن حيث انه بالنسبة للقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤ من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية للصحة والكهرباء قد نص في المسلة الاولى على ان يمنح العاملون بالمؤسسة بدل طبيعى عمل موحد بنسبه ٢٥ ٪ محسوبا على اساس ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وأجور .

ومن حيث انه بالنسبة للقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧، فانه اشتمل على بدل طبيعى عمل يصرف لجميع العاملين بها ، وهو بذل موحد بنسبة ٢٥ ٪ محسوبا على اساس ما كان يتقاضاه العاملون من مرتبات وأجور او مكافآت شاملة في ١٩٧٦/١٢/٢١ ، فهو اذا من العمومية والتجريد . بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجودا وعدما .

ومن حيث انه يطبق ذلك على الوثائق الواردة بالاوراق فان المدعى وقد اعتقل اعتبارا من ١٩٦٥/١٠/٢٦ فان هذا القرار يرقى الى رتبة القوة القاهرة ويحول دون الارادة الحرة للعامل في الحضور الى مقر عمله خلال اوقاته الرسمية ومن ثم فان العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب عليها من اثار ومزايا مالية طالما لم يستفد اليه نعمة محددة ولم يحكم بادائه وكان انقطاعه عن العمل بقوة خاوجه عن ارافته ، فيستحق راتب الوظيفة وكل ما يدور معه من مزايا مالية اخرى كالملاوات وبدل طبيعى العمل . والواضح ايضا ان الجهة الادارية كانت تصرف له راتبه طوال فترة الاعتقال ، وليس بين شك على الشرح الذى المعنا اليه انه يسدخل في مجموع هذا الراتب استحقاقه لبدل طبيعى العمل المقرر بمقتضى القرار الادارى رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ نفاذه في اول مايو سنة ١٩٦٧ دون استحقاقه للاجر الإضافى الذى كان ساريا قبل هذا التاريخ .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطا في تطبيقه القانون وتوحيده حقيقا بالالفاء ويلحقه المدعى في بدل طبيعى العمل المقرر بالقرار الادارى رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٧ وحتى تاريخ تسلمه العمل في ١٩٦٨/٤/٥ ورفض ما عدا ذلك من طلبات مع الزام الجهة الادارية المصروفات عن الدرجتين .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

علوة المصانع التي تقرت للعاملين بالمصانع الحربية اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ — اعتبارها من قبل بدلات طبيعة العمل وتخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به — خضوعها لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظم المصالحين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بمراعاة القواعد التي يقرها رئيس مجلس الوزراء — يترتب على ذلك عدم جواز الجمع بينها وبين اى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة ان يصدر قرارا بالغاءها نتيجة ذلك : يتعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين بعد تجنب تلك العلوة منها اذ انها لا تدخل ضمن مرتب التسوية ويتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والارباح وحوافز الانتاج وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعى على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٢ عمل بالقانون رقم (٦١٩) لسنة ١٩٥٣ باتشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات ونص في المادة الرابعة على أن « يختص مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات بما يأتى : »

١٥ — اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونظمهم وتاديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى الحكومة » ، وتاريخ ١٩٥٤/١/١١ نشر قرار مجلس ادارة المصانع رقم ١٥٩ ونص في ملته الاولى على انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له والخاص بنظم موظفى الدولة » وفي ذات التاريخ (١٩٥٤/١/١١) عرضت المذكرة الخاصة بعلوة المصانع على مجلس الادارة لمواجهة طبيعة

العمل في المصانع والجهد المبذول فيه وانتهت الى اقتراح منح تلك العلاوة بفئات معينة للعاملين بالمصانع موافق مجلس الادارة على منحها بجلسة ١٩٥٤/٢/٦ لمدة ستة شهور كمقابل للجهد المبذول خلال فترة الانشاء ثم وافق بجلسة ١٩٥٤/٥/٢٩ على استمرار الصرف لحين صدور كسادر عمال المصانع على أن يتم ذلك في اقرب وقت ممكن وفي ١٩٥٤/٦/١٠ وافق مجلس الادارة على صرفها بصفة مستمرة .

وبناء على ذلك فان ظروف منح تلك العلاوة واسباب منحها تقتطع في كونها بدل طبيعة ميل قرر لمواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها ويتعرض لها عمال المصانع بسبب طبيعة الاعمال الموكولة اليهم .

وبعد ذلك استمر صرف هذا البذل في ظل العمل بقرار مجلس الادارة رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٤ المصول به اعتبارا من ١٩٥٤/٨/٧ والذي نص في المادة الرابعة على انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسري على عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات القوانين والتعليمات المالية المتبعة في المصالح الحكومية ... » كما استمر صرفها وظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٥٧ بانشاء الهيئة العامة للمصانع الحربية .

وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ اتشنت مؤسسة المصانع الحربية والمدنية والنفى القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ وعقب ذلك خضع العاملون بمؤسسة المصانع لللائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المصول به اعتبارا من ١٩٦١/١٠/١٧ والذي نص في المادة ١٦ على انه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستفيدين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بحد اقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها » ثم عدلت المادة ١٦ من هذا القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فأصبح من غير الجائز منح بدل طبيعة عمل لموظفي المؤسسات الا بقرار من رئيس الجمهورية ونص القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ في مسادته الثانية على إلغاء جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالخالفه للمادة ١٦ بعد تعديلها . بيد أن الإلغاء الذي تضمنه القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لم يلحق بدل المصانع لانه تقرر بأداة صحيحة

في ظل النظام السابق على القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بنظام موظفي وعمال المؤسسات العامة والذي كان مطبقا على المصانع الحربية بموجب القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ الأمر الذي يخرجها من نطاق حكم الإلغاء الذي قرره المادة الثانية من القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يشمل سوى قرارات منحه البديل الصادر من مجالس الإدارات قبل التطبيق لاحكام القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ دون غيرها .

وإذا كانت حقيقة علاوة المصانع انها بدل طبيعة عمل فانه لم يكن من الجائز ضمها لمرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ لانه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ قضى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الغاء القرار رقم (١٥٢٨) لسنة ١٩٦١ فان القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ لم يضم في مادته ٦٤٤٦٣ الى المرتب سوى اعانة غلاء المعيشة فمضى باستمرار صرفها كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٣٠٩) لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يضاف الى مرتب التسوية المشار اليه بموجب المادة ٩٠ منه الا المتوسط الشهري للمنح التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات انصافا .

وبناء على ذلك فان علاوة المصانع التي تقررت للعاملين بالمصانع اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ والتي تمتد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به كما انها تخضع لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة برعاية القواعد التي يضعها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين اي بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة ان يصدر قرار بالغائها . وتبعاً لذلك يتعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ بعد تجنب تلك العلاوة منها ، وكذلك يتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والارباح وحوافز الانتاج

وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعى على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلفه قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٨٠) لسنة ١٩٦١ لخروجه من نطاق تطبيقه وأنه لا يدخل ضمن مرتب التسوية فى ١٩٦٤/٧/١ ويتعين لذلك إعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحقاتهم واشتراكاتهم فى التأمين الاجتماعى على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ، كما انه يخضع لاحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ ولاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ فيكون لمجلس الادارة المختص حق الفائه .

(ملف ٨٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٧/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

مقابل الزى — تكيفه — هو فى حقيقته بدل طبيعة عمل — عدم جواز ضم مقابل الزى عند التسوية الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحرى ونص فى المادة السادسة منه على أن « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس ادارة يباشر اختصاصاته طبقا لاحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية ، والمجلس على الاختص :

(ب)

(ج) اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستخدميه؛ وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومكافآتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية

(د)

واستنادا الى هذا النص أصدر مجلس ادارة الهيئة لائحته الداخلية انى تضيف الى المادة الثالثة بأن « تحدد مرتبات الوظائف المشار اليها في المادة السابقة وبديل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة » .

ويبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافق للائحة تحت عنوان « بديل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البديل في صورة مبالغ نقدية . أما الوظائف الاخرى فقد اثير امامها بصرف الزى الرسمي لمؤسسة أى صرف البديل في صورة عينية .

وينصح من ذلك ان هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بديل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى فنص في المادة الاولى منه على ان تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحرى تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى في تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى في المادة التاسعة بأن « لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) اصدار القرارات واللوائح الداخلية المنطقة بالشئون المالية والادارية واغنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها »

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بجلسته ١٢/٩/١٩٦١ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمي وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الذي قضى في المادة الأولى منه بأن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة إلى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ آتف الفكر قضى باعتبار المؤسسة العامة للنقل البحري التي أنشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون في شئونهم الوظيفية لأحكام اللائحة المشار إليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار إليه فأصبح منح بدل طبيعة العمل إنما يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافياً لتقرير هذا البديل أن يصدر بمنحه قرار من مجلس إدارة المؤسسة كما كان الحال من قبل . ولم يكف المشرع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهوري بإلغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادة ١٦ آنفة الذكر .

ومن حيث أن مفاد ذلك الغاء قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البحري الصادر بجلسة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدئى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة . وبالتالى الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، أى زى ، للوظائف الاقل وذلك كله كصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير أن العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الزى حتى تقرر مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٢/٣/٣٠ الغاءه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث أنه اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحري . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة بأجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقا لتكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المرتب .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بتششاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى نقضى فى المادة الاولى منه بأن تشاء مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما نقضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس إدارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعايشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفى ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالتقطاع العام فنص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات

الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بأن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنفح التى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. » .

ويوضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنفح التى صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة فى الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، الى مرتباتهم . وقد راعى المشرع فى ذلك أن هذه المنفح هى بحسب الاصل جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين سرت فى شانهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى كان يعتبر القانون انعام الواجب التطبيق فيها لم يوجد فيه نص اكثر سخاء للعامل وفقا لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الاخص المنفح . وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة ٩٠ المشار اليها تفادى الضرر الذى يلحق بهؤلاء العاملين فيها لو لم يضم متوسط المنفح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى عند التسوية الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحرى لان هذا المقابل لا يعد منفعة وانما ميزة عينية او بدل طبيعة عمل حسيما سبق البيان فضلا عن ان العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ / ٥ / ٩ ١٩٦٣ وانما كانوا عاملين بالاحكام المنظمة للوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى لائحة نظام موظفى وعامل المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ التى تضمنت فى المادة الاولى منها بأن « يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » ومن ثم فانه يكون من غير المقبول ضم متوسط

ما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا لقانون العمل الا اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ في حين ان الضم اتما يكون بالنسبة الى المنح التي استحدثت عن السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث ان مفاد ما سلف عدم مشروعية قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ الذي تضمن ضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين عند النسوية .

ومن حيث ان المؤسسة طلبت من الوزارة ضم مقابل الزى الى مرتب السيدة / طبقا للقرار آتف الفكر .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية لعامة للنقل البحري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل الزى الى مرتب العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار اليه الى مرتب السيدة / عند نقلها الى وزارة استصلاح الاراضي .

(ملف ٤٦٨/٤/٨٦ بجلسة ١٩٧٠/٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري باعتبارهم من الموظفين العموميين خضعوا لنظام لاثى مر بمراحل مختلفة على التفصيل الذي اوردته الجمعية العمومية في فتاها السابقة بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ وبالقالي فلم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يتعين معه عدم الرجوع الى تلك الاحكام للتعرف على اجورهم وانما يجب تحديد هذه الاجور بالمرتبات المقررة للوظائف والدرجات المالية التي كانوا يشغلونها والتي حددتها اللوائح التي خضعوا لاحكامها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات او المزايا العينية التي كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءا من اجورهم دون ان يقبل منهم التحدي بان لهم حق مكتسب في الاستمرار في

تقاضى هذه البدلات أو المزايا أو ضمها الى مرتباتهم طالما انها لا تدخل في مضمون الاجر ويسوغ بالتالى الحرمان منها فى أى وقت ونقا للتنظيم اللائحة . .

وترتبيا على ذلك لا يجوز ضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بالمؤسسة آنفة الذكر ايا كان القول فى التكييف القانونى لمنح الزى وحتى مع التسليم - كما يذهب مقدموا الشكوى - بأنه منح اليهم على سبيل العملية الاجتماعية وذلك عند تسوية حالاتهم وفقا لاحكام المادة ٦٤ من لائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسة العلية ونقا للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ اذ ان ما اوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتباتهم الاصلية واعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم .

واذا كانت المفكرة الايضاحية لهذه اللائحة قد اشارت الى قاعدة ضم متوسط المنح السنوية الى مرتبات العاملين ، فان المقصود بذلك العاملين الذين خضعوا لاحكام قانون العمل قبل خضوعهم لاحكام تلك اللائحة .

ومن حيث ان المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قد اصدرت القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم قيمة الزى الى مرتبات العاملين فيها حسبا اسفرت عنها تسوية حالاتهم وفقا لاحكام اللائحة المشار اليها ، فمن ثم يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون مما يتعين معه الغاؤه والغاء كافة الاثار المترتبة عليه .

ومن حيث أنه لا يجوز أيضا ضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين المذكورين امالا لنص المادة ٩٠ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للاسباب التى اوردتها الجمعية العمومية تفصيلا فى فتاها السابقة .

ومن حيث أنه لا يضر من هذا النظر صدور احكام لصالح بعض العاملين بالشركة العربية المتحدة لعمال النقل البحرى باحتيتهم فى ضم قيمة الزى الى مرتباتهم لان هذه الاحكام ذات حجية نسبية بحيث لا يفيد منها سوى

من صدرت لصالحهم دون ثبوت الزام على المؤسسة باتباع المبدأ الذي تضمنته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ التى خلصت فيها الى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بها .

(ملف ٤/٨٦ — جلسة ٢٣/٦/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام — النص فى المادة ٩٠ منه على ان يضاف الى مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها المتوسط الشهري للمنع التى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باعتبار ان هذه المنح جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين كانوا يخضعون لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — بدل الزى المقرر للعاملين بمؤسسة النقل البحرى — عدم جواز ضمه الى مرتباتهم — اساس ذلك ان هذا البديل لا يعد منحه وانما هو بدل طبيعة عمل الموظفين العليا وبوزة عينيه لسائر الوظائف وان العاملين بالمؤسسة لم يكونوا يخضعون لاحكام قانون العمل قبل نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ عليهم وانما كانت تسرى عليهم الاحكام المنظمة للوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة — عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بها — اثر ذلك عدم جواز ضم المقابل المشار اليه الى مرتبات العاملين الذين تفكروا من المؤسسة المذكورة الى وزارة المواصلات .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري نصت المادة السادسة منه على أن «يتولى شئون هذه الهيئة مجلس إدارة يباشر اختصاصاته طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية» والمجلس على الأخص :

(أ)

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة واستخدامها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية .

(د)

واستناداً إلى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحته الداخلية التي قضت في المادة الثالثة بأن تحدد مرتبات الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبأن طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرفقة لهذه اللائحة

ويبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرفق لللائحة تحت عنوان « بدل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البديل في صورة مبالغ نقدية . أما الوظائف الأخرى فقد أثير أمامها بصرف الزى الرسمى للمؤسسة ، أى صرف البديل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بدل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري فنصت في المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحري وتعتبر مؤسسة

عامة ذات طابع اقتصادى فى تطبيق القوانين رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى فى المادة التاسعة بأن « لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتى : (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . (د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها »

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بجلسته ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بثلاثة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الذى قضى فى المادة الأولى منه بأن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة إلى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ أنف الذكور قضى باعتبار المؤسسة العامة للثقل البحرى التى أنشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون فى شئونهم الوظيفية لأحكام اللائحة المشار إليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال السذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للموظفات التى يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام

موظفى وعمال المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليه فأصبح منح بدل طبيعة العمل أما يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافيًا لتقرير هذا البديل أن يصدر بمنحه قرار من مجلس ادارة المؤسسة كما كان الحال من قبل » ولم يكف المشرع بذلك بل تضمنت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بالغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ آنفة الذكر .

ومن حيث أن مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البحرى الصادر بجلسته ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة . وبالتالي الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، أى زى ، للوظائف الأقل وذلك كله كصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ وأصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

غير أن العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الزى حتى قرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٣/٣/٣٠ الغاء اعتباراً من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث أنه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة بإجراء تقييم وتبادل الوظائف بها طبقاً للكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المرتب .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بتنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فمضى فى المادة الاولى منه « بأن تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة » . كما قضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم

ومعاشاتهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفي ٢٢/٨/١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام منصوص في المادة الأولى منه على أن «تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام» .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بأن «يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة» ...

ويتضح من هذا النص أن المشرع قضى بضم متوسط المنح التي صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على صرف ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣، إلى مرتباتهم ، وقد راعى المشرع في ذلك أن هذه المنح هي بحسب الأصل جزء لا يتجزأ من أجور العاملين الذين سرت في شأنهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون العام الواجب التطبيق فيما لم يوجد فيه نص أكثر سخاء للعامل وفقاً لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة الثالثة المذكورة جطت الأجر شاملاً كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الأخص المنح . وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة ٩٠ المشار إليها تفادي الضرر الذي يلحق هؤلاء العاملين فيما لو لم يضم متوسط المنح إلى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث أنه يخلص ما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى عند التسوية إلى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري لأن هذا المقابل لا يعد منحة وإنما ميزة عينية أو بدل طبيعة عمل حسبها سبق البيان فضلاً عن أن العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٩ وإنما كانوا معالين بالأحكام المنظمة للتوظيف العامة

في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ التي قضت في المادة الأولى منها بأن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » ومن ثم فانه يكفون من غير المقبول ضم متوسط ما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا لقانون العمل الا اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ في حين ان الضم انما يكون بالنسبة الى المنح التي استحققت من السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر القول بان الزى المشار اليه منح الى هؤلاء العاملين على سبيل الرعاية الاجتماعية عند تسوية حالاتهم وفقا لاحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يغير هذا القول من النظر المتقدم لان ما اوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتبتهم الاصلية واعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم . واذا كانت المذكرة الايضاحية للائحة المذكورة قد اشارت الى ضم متوسط المنح السنوية الى مرتبات العاملين ، فان المقصود بذلك العاملون الذين خضعوا لاحكام قانون العمل قبل خضوعهم لاحكام هذه اللائحة ، وقد سبق بيان ان العاملين بالمؤسسة محل البحث لم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يتعين معه عدم الرجوع الى تلك الاحكام عند التعرف على اجورهم وانما يجب تحديد هذه الاجور بالمرتبات المقررة للوظائف والدرجات المماثلة التي كانوا يشغلونها والتي حددتها اللوائح التي خضعوا لاحكامها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات او الزايات العينية التي كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءا من اجورهم دون ان يقبل منهم التصدي باى حق مكتسب في الاستمرار في تقاضي هذه البدلات او الزايات او ضمها الى مرتبتهم طالما انما لا تدخل في مضمون الاجر او المرتب ويسوغ بالتالى الحرمان منها في اى وقت وفقا للتنظيم اللاحق .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يتعين معه الغاء كافة الآثار المترتبة عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل السزى الى مرتبات العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار اليه الى مرتبات العاملين الذين نقلوا من المؤسسة المذكورة الى وزارة المواصلات .

(ملف ٤/٨٦/٤٦٥ - جلسة ١٩٧١/٩/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الذى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بمقتضى جدول المرتبات المرافق للاتحة الداخلية ، هو بحسب تكوينه الصحيح ووصف الاتحة له « بدل طبيعة عمل » - عدم جواز خصم مقابل السزى الى مرتبات العاملين بالمؤسسة وذلك عند تسوية هذه المرتبات لانه لا يعد منحة - الامر مختلف عن التمتع التى تضم لاجور العاملين باحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة - العاملين بهذه الشركات يخضعون اصلا لقانون العمل فى علاقتهم بالشركات التى يعملون بها وذلك على عكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - للاحكام المنظمة للتوظيف العامة فى حالة عدم وجود نص فى الاتحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري ونصت المادة السادسة منه على أن « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس ادارة يباشر اختصاصاته طبقا لاحكام هذا القانون والوائح المكلة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية والمجلس على الاخص :

(أ)

(ب)

(ج) اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة واستخدامها وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكائنتهم ومعاملاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية . واستنادا الى هذا النص اصدر مجلس ادارة الهيئة لائحته الداخلية الى قضت فى المادة الثالثة بان « تحدد مرتبات الوظائف المثار اليها فى المادة السابقة وبدل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة .

ويبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافقة للائحة انه قضى تحت عنوان « بدل طبيعة العمل » ان الوظائف العليا تقرر لها البدل فى صورة مبلغ نقدية ، أما الوظائف الأخرى فقد اشير امامها بصرف الزى الرسمى للمؤسسة ، أى صرف البدل فى صورة عينية .

ويتضح من ذلك ان هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بدل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى ، ونص فى المادة الاولى منه على ان تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحرى ، وتعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى فى المادة التاسعة بان لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) اصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وفلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها .

وبناء على ذلك ، أصدر مجلس إدارة المؤسسة قرارا بجلسة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الذى قضى فى المادة الاولى منه بأن « تسرى احكام النص المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ويلقى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر قضى باعتبار المؤسسة العامة للقتل البحرى التى أنشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون فى شئونهم الوظيفية لاحكام اللائحة المشار اليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على انه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها » .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة، وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليها فأصبح منح بدل طبيعة العمل يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافيا لتقرير هذا البديل أن يصدر بمنحه قرار من مجلس إدارة المؤسسة كما كان الحال من قبل ولم يكتف المشرع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بلفاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ آنفة الذكر .

ومن حيث أن مفاد ذلك الفاء قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البحرى الصادر بجلسته ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة ، وبالتالي الفاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة مبنية ، أى زى ، للوظائف الأقل ، وذلك كله كصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٦٢ وأصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

غير أن العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الذى قرر مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٣/٣/٣٠ الفائه اعتباراً من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث أنه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ — تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٢٦ سنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى أثر ذلك قامت هذه المؤسسة بإجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقاً للكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون إضافة قيمة الزى انى المرتب .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، ففى المادة الأولى منه بأن تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما قضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس إدارة المؤسسة سلطة إصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفى ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام فنص فى المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات

الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بان « يرعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنفح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. » .

وينضج من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التي صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، الى مرتبتهم . وقد راعى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل جزء لا يتجزء من اجور العاملين الذين سرت في شأنهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون العام الواجب التطبيق فيها لم يوجد فيه نص اخر سخاء للعاملين وفقا لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا لكل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الاخص المنح ، وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة (٩٠) المشار اليها تفادي الضرر الذي يلحق هؤلاء العاملين فيها لو لم يضم متوسط المنح الى مرتبتهم عند التسوية .

ومن حيث ان المستفيد مما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري وذلك عند تسوية هذه المرتبات لان هذا المقابل لا يعد منحة وانما هو ميزة عينية او بدل طبيعة عمل حسبما سبق البيان ، ولا وجه للاستناد الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٥ للقول بان مقابل الزى يعتبر بحسب تكييفه القانوني منحه ومن ثم فانه يدخل بهذا الوصف ضمن اجور العمال الذين كانوا يصرونه وذلك طبقا لمفهوم الاجر الذي نصت عليه المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا وجه لما سبق ذلك ان فتوى الجمعية العمومية المشار اليها صدرت بصدد بيان المنح التي تضم لاجور العاملين

بإحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة . ومن المطلوب ان العاملين بهذه الشركات يخضعون أصلا في علاقاتهم بالشركات التي يعملون بها لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك على عكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون - قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليهم - للاحكام المنظمة للوظيفة العامة في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعيال المؤسسات العميلة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

وحيث أنه ولما تقدم فلا يجوز اعتبارا البدلات أو المزايا العينية التي كان يحصل عليها العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءا من أجورهم ، ولا يتقبل منهم بالتالي التحدي بأي حق مكتسب في الاستقرار في تقاضي هذه البدلات أو المزايا أو ضمها الى مرتباتهم طالما انها لا تدخل ضمن الاجر أو المرتب ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أي وقت وفقا للتنظيم اللائحي ، وينبأ على ما سلك فسان قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ يكون قد صدر بالخافعة لاحكام هذا القانون مما يقتضي معه الفاء كلفة الاكثر المترتبة عليه ، ولا يخفى من النتيجة المتقدمة الاعتبارات العميلة التي ساقتها المؤسسة والتي تمثل في صدور احكام لبعض العاملين فيها قضت بأحقيتهم في ضم مقابل الزى الى مرتباتهم وذلك ان صدور مثل هذه الاحكام لم يكن ليفر من التكيف القانوني الصحيح لهذا المقابل .

(ملف ٨٦/٤/٤٦٥ جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

أحقية العاملين بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى في تقاضي بدل طبيعة العمل ، المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ أساس ذلك ان القرارات المتعاقبة المتخذة لكل من مؤسسة السينما والمسرح التي انتهت باندماجها في هيئة واحدة تضمنت احكاما وقتية اطلقت بمقتضاها في الشئون المالية والإدارية الى القواعد التي تطبقها هيئة الاذاعة ومن بينها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون ونصت المادة (١) منه على أن تدمج المؤسسة المصرية العامة للسينما فى المؤسسة المصرية العامة للاذاعة والتليفزيون وتسمى المؤسسة المصرية العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون كما نصت المادة (١٥) على أن « تصدر اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار جمهورى بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة ، والى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالقواعد السارية حاليًا فى هيئة الاذاعة بالنسبة للشئون الادارية والمالية وشئون الموظفين والخصائص والميزانية » وبقرارى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما ونصت المادة (١٤) منه على أن « يستمر العمل بالقواعد التى كانت سارية فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة الاذاعية بالنسبة الى الشئون الادارية والمالية وشئون العاملين وذلك الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . كما صدر فى نفس التاريخ القرار الجمهورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) على أن « يعمل بالقواعد السارية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى الشئون المالية والادارية ، وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . وأخيراً صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد واللوائح والقرارات التى كان معمولاً بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث انه يبين بما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما والمسرح التى انتهت بانماجها فى هيئة واحدة هى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ - هذه القرارات تضمنت أحكامها وقنية أحالت بمقتضاها فى الشئون المالية والادارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى تطبقها هيئة الاذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحته الداخلية .

ولما كان من بين القواعد المطبقة على العاملين بهيئة الإذاعة القرار الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الذى ينص فى مادته الاولى على ان « تسرى فى شأن جميع موظفى الاذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون العاملين واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفين والمستخدمين بدل طبيعة عمل لا يزيد عن ٢٥ ٪ من مرتبتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة » وبهذه المثابة فان احكام هذا القرار تنطبق على العاملين بكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة لهاتين المؤسستين ، والتي انتهت بادماجها فى هيئة واحدة نص القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بالتشالها على ان تستمر القواعد المصوب بها بالنسبة لمؤسسة السينما وبالنسبة لهيئة المسرح والموسيقى سارية فيها لا يتعارض مع احكامه والى ان تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين بقطامى السينما والمسرح فى تقاضى بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بقطاع الاذاعة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ وذلك الى ان تصدر اللوائح والقرارات الخاصة بهيئة السينما والمسرح والموسيقى .

(فتوى ٢٨ فى ١٩٧١/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبسدا :

لقرار رئيس مجلس الامة فى ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٠ — منهجه
بدل طبيعة عمل الموظفين بالامانة العامة بالمجلس — اقتصار منح هذا البدل
للموظفين العاملين بالمجلس فعلا — الموظف بمجلس الامة — والمنتدب للعمل
خارجه — عدم استحقاقه هذا البدل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الامة الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩٦٠ على ان : « يمنح الموظفون العاملون بالمجلس بدل طبيعة عمل قدره ٢٥ ٪ من متوسط مروط الدرجات او ربطها الثابت مضاعفا اليه ٢ ٪ من المرتب الاصلى عن كل ليلة لمن يستمر عمله منهم الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا وذلك بعد اقصى قدره خمسة وعشرون جنيتها وبعد اثنى عشره ثلاث جنيتها شهريا » .

وجاء في مذكرة هذا القرار انه « نظرا الى أن العمل في سكرتيرية المجلس يختلف اختلافا ظاهرا عن العمل في أى جهاز آخر من أجهزة الدولة فليس هناك ساعات محدودة له ، وانهاء الجلسة ليس هو نهاية عمل الموظف بل يستدعى الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل أحيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطر معه الموظفون الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم ، ولا يقف عند هذا الحد من الارهاق البدنى والبدنى ، فان طبيعة العمل يستدعى عودته في صباح اليوم التالي مهما امد سهره لمباشرة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، فضلا عن أن العمل في المجلس يقضى مظهرًا خاصا لموظفيه يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية لا يتحملها غيرهم من موظفي الدولة . ونظرا الى أن — المكافأة التى تمنح لموظفي مجلس الامة ليست بمكافأة اضافية طبقا للتقنين لاحتوائها على القوانين والقرارات الخاصة بمكافآت العمل الاضافية ... فالعمل الذى يمنح عنه موظفو الامة مكافآتهم هو العمل الاصلى الرئيسى لمغالبية هؤلاء الموظفين الذى يتعين أن يؤدوه في غير الاوقات المحددة بصفة عامة . وكذلك فان هذه المكافآت بتعين أن يراعى فيها ولا شك طبيعة العمل وامميته وقته وادائه في كثير من الاحيان في مواعيد غير مناسبة وبسرعة قد تكون غير عادلة مما يخرج به عن العمل الاضاق العادى الذى يكن تقديره بعدد الساعات ... » .

وجاء في المذكرة المشار اليها ما يلى :

« وواضح أن المقصود بالانتراح المعروض هم الموظفون والمعمال الذين يقومون بالخدمة فيه عملا ... » .

وعيين من استقراء المذكرة التي رفعت الى رئيس مجلس الامة في شان منح الموظفين والعمال العاملين في مجلس الامة بدل طبيعة عمل انما حددت بجلاء من يفيد عن هذا البذل ومن يستحقه ، وهم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخدمة في المجلس فعلا ، هؤلاء هم الذين قد يستدعي الامر بقائهم واستمرارهم في العمل احيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطرهم الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم وهم الذين تستدعي طبيعة عملهم عودتهم في صباح اليوم التالي مهما امتد سهرهم لبثارة عملهم في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، وهم الذين يتطلب منهم العمل في المجلس فعلا مظهرا خاصا يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية . وهؤلاء الموظفون الذين يعملون في المجلس فعلا وهم الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة بمنح بدل طبيعة العمل — هم الذين يتصور استمرارهم في العمل الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا ، طبقا لما جاء بنص المادة الاولى من قرار منح بدل طبيعة العمل بدلا من الذكر .

وان لفظ العاملين الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة اتما يعنى الموظفين العاملين في المجلس فعلا ، والذين يتكبدون اعباء اضافية بسبب عملهم في المجلس ساعات غير محدودة ، لا تنتهي بانتهاء الجلسات التي قد تستمر الى ساعات متأخرة من الليل ، بل قد يستدعي الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل حتى الصباح الباكر ثم قد يعود في صباح اليوم التالي مهما امتد سهره لبثارة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس . فكل من لا يتحمل هذه الاعباء الإضافية التي تقتضيها طبيعة العمل في المجلس ولا يواجه الارهاق المادي والبدني الذي اريد ببذل طبيعة العمل ان يعوضه ، لا يمكن ان يفيد من احكام هذا القرار حتى ولو كان من موظفي مجلس الامة الاصليين طالما انه لا يعمل في المجلس ذاته .

ولا يتدح في هذا النظر ولا يغير منه ما اتمت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ من استحقاق بدل طبيعة العمل للموظف المنتدب دون الموظف المعار ، والتي قاومت على ان الموظف المنتدب يشغل قانونا وظيفته الاسلية ويتمتع بميزاتها ويتناول تعويضاتها المالية وان لم يؤد عملها — ذلك ان القرار الصادر بمنح بدل طبيعة عمل للموظفين العاملين فعلا في مجلس الامة — قد حدد في صراحة من يفيد

منه ، وهم الموظفون القائمون بالخدمة في المجلس فعلا سواء اكانوا اصليين بالمجلس او موظفين منتدبين الى المجلس من جهات أخرى ، ويتعين التزام ما قضى به القرار الذي يعتبر وحده سند المنح واساسه ، وتطبيق القرار على من توافرت فيه الشروط الواردة في القرار ، ذلك ان البديل — موضوع البحث — انما تقرر منحه للتعويض عن اعباء ونفقات اضافية ، فمن يتحمل هذه الاعباء والنفقات هو الذي يستحق البديل . اما من لا يتحملها ولا يتعرض لها فهو لا يستحقها .

وان بدل طبيعة العمل المقرر لمعلمين في خدمة مجلس الامة ليس منحة يتقاضاها كل موظف بالمجلس ، سواء اكان قائما بالعمل في المجلس او كان يعمل خارجه ، وانما هي بدل مقرر على ما سبق ايضا — لمن يتحمل اعباء او نفقات اضافية تستدعيها طبيعة العمل في المجلس ذاته ، ومن لا يتحمل هذه الاعباء والنفقات الاضافية لا يمكن ان ينشأ له حق في تقاضى البديل عنها .

(فتوى ٢٠٠ في ١٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

استحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والمعلمين باللجنة العليا للسيد العالي وهيئة السيد العالي — مناطه ان يكون الموظف قائما بالعمل فعلا في السيد العالي — نوب الموظف للعمل بجهة أخرى ندبا كايلا يحصل دون استحقاق بدل طبيعة العمل .

ملخص الحكم :

يبين من استقرار نص قرار اللجنة العليا للسيد العالي رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ ، الذي يقضى باستحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والمعلمين الدائمين باللجنة العليا والممارين والمندبين اليها ، وكذلك نص القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يقضى بمنح هذا البديل لموظفي هيئة

السد العالي المقيمين بصفة دائمة بأسوان ، أن منوط استحقاق هذا البديل أن يكون الموظف قائما بالعمل فعلا في السد العالي ، ولا يكفي أن يكون شاغلا لوظيفة من وظائف اللجنة العليا أو هيئة السد العالي ، بل أنه لا يهم — طبقا لما تقتضيه المادة الأولى من قرار اللجنة العليا رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ — أن يكون شاغلا لمثل هذه الوظيفة ، إذ أن هذا البديل يمنع بقتضى هذا القرار للمعارين والمندبين للعمل بالسد ، فالمعبرة في استحقاق هذا البديل ليست بالانتهاء الى اللجنة العليا للسد أو هيئة السد وإنما بالعمل فعلا في السد ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن هذا البديل أريد به أن يكون تعويضا للعاملين في السد العالي عن الاعباء والجهود غير العادية التي يبذلونها وسط طبيعة قاسية شاقة في سبيل انجاز هذا المشروع الحيوي الهام في المواعيد المحددة له ، فلا يمكن أن ينشأ حق في هذا البديل لمن لا يتصلون هذه الاعباء .

ولئن كان ندم الموظف ندبا كاملا من السد العالي للعمل بجهة أخرى لا يقطع صلة الموظف بوظيفته الأصلية إلا أنه يحول بينه وبين القيام فعلا بأعباء هذه الوظيفة لأنه يقوم بأعباء الوظيفة المنتدب إليها ، وطالما أن استحقاق بديل طبيعة العمل للعاملين بالسد مرتبط ببباشة أعمال الوظيفة مباشرة عملية ، فإن المنتدبين ندبا كاملا من السد العالي الى جهات أخرى لا يستحقون هذا البديل على حين يستحقه المنتدبون من هذه الجهات الى السد طبقا لما يقتضيه به صريح نص قرار اللجنة العليا للسد رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ .

(طعن ٥٠٩ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

المستفاد من احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بالسد العالي أن المشرع لم يستهدف الفناء بديل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة العامة لإنشاء السد العالي وفقا للأنظمة الخاصة بها و قصره على العاملين الموجودين بالهيئة في تاريخ العمل بأحكامه

وأما أورد تنظيمها خاصا لهذا البديل — مقتضى ذلك أن العاملين السابقين
الحقوا بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧
سنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بلائحة العاملين
بالهيئة محددا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٨) من لائحة العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي
الصادرة بقرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ نص على أن « يمنح العاملون
بالهيئة المتيمون بصفة دائمة بأسوان بدل طبيعة عمل قدره ٥٠٪ وببدل
أقامة قدره ٣٠٪ من المرتبات وذلك وفقا للقواعد التى يضعها مجلس الإدارة
ويجوز لرئيس مجلس الإدارة عند الاقتضاء وفقا لظروف العمل زيادة هذه
النسبة أو انقاصها بالنسبة لبعض الفئات .. » — وقد صدر بعد ذلك
القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
وكذلك المنتدبين والعاملين اليها وذلك بعد اتمى قدره ٣٥٪ من بداية مربوط
الدرجة ، ويحتفظ بهذا البديل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلقى نفيه أو اعارته
اليها متى بلغت مدة النذب أو الاعارة أربع سنوات على الأقل ويستنفذ البديل
مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية
زيادة أخرى يحصل عليها ويصرف اليهم من ميزانية الجهات التى يعملون
بها . ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألقى نفيه أو اعارته من المشار
اليهم فى الفقرة السابقة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن المشرع لم يستهدف بالقانون
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه إلغاء بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين
بالهيئة العامة لبناء السد العالي وفقا للأنظمة الخاصة بها ، أو قصره على
العاملين الموجودين بالهيئة فى تاريخ العمل بأحكامه وأما أورد تنظيمها لهذا
البديل مقتضاه تتيته ووضع حد أقصى له مقداره ٣٥٪ من بداية مربوط
الدرجة، والاحتفاظ به لمن أمضى أربع سنوات فى خدمة الهيئة ثم التحقق بخدمة
جهة أخرى مع استنفاذه من الزيادات التى يحصل عليها فى تلك الجهة وهذا
التنظيم لا يمس بأى حال قاعدة منح بدل طبيعة العمل المقررة فى لائحة
العاملين بالهيئة الا فيما يتعلق بوضع حد أقصى لمقدار البديل المقرر بها، ومن ثم

تظل هذه القاعدة ثابتة بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يفيد منها كل من يلحق بالهيئة بعد هذا التاريخ ، فيستحقq البديل المقرر بثلاثة العاملين بالهيئة محددا بالحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين الذين الحقوا بالعمل بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يستحقون بديل طبيعة العمل المقرر بثلاثة العاملين بالهيئة محددا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

(فتوى ٣٤٩ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

استفاد بديل طبيعة العمل الذى يمنح للعاملين بهيئة السد العالي من أى زيادة يحصلون عليها مستقبلا بعد نقلهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي — مقتضى ذلك وجوب استفاد بديل طبيعة العمل الذى يمنح لاحد العاملين بالسد العالي من بديل التمثيل المقرر له بعد تعيينه مضافا بمجاس ادارة الهيئة العامة للصرف المظلى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي نص على انه « يثبت بديل طبيعة العمل الذى يمنح حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي وكذا الى المتقاعين والمعازين اليها وذلك بعد اقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة ، ويحتفظ بهذا البديل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلقى نخبه او اعارته متى بلغت مدة النخب او الاعارة أربع سنوات على الاقل ، ويستفاد البديل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من

علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها العامل ونصرف إليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها .

ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألغى نديه أو أعاقه من العاملين المشار إليهم في الفقرة السابقة اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ * وطبقاً لهذا النص يتعين استنفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح للعاملين بهيئة السد العالي من أي زيادة يحصلون عليها مستقبلاً بعد نقلهم سواء تطلت هذه الزيادة في صورة علاوات أو مقابل تهجير أو بدلات تمثيل .

ومن حيث أنه طالما كان الثابت أنه صدر قرار الجهاز التنفيذي لخطوط كهرباء السد العالي رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بتثبيت بدل طبيعة العمل الذي يحصل عليه السيد / وذلك قبل نقله إلى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ ولقد احتفظ له بهذا البديل بعد النقل ، فمن ثم يكون من المتعين طبقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ استنفاد هذا البديل من بدل التمثيل الذي تقرره له بمناسبة تعيينه عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ تاريخ نقل السيد / من الهيئة العامة للسد العالي إلى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى ، لا يحق للمذكور أن يتقاضى بدل تمثيل الذي تقرره له بموجب القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٦ كما أنه يتعين استنفاد بدل طبيعة العمل الذي ثبت له خلال عمله بالهيئة العامة للسد العالي من بدل التمثيل الذي تقرره لسيادته بمناسبة تعيينه عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

(غدوى ٢٥٢ في ١٠/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

يجوزي وكلاء الحسابات السنين يعملون بإدارات تحويل رى
الحياض التابعة للجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد

العالي يستحقون بدل طبيعة العمل المخصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي — أساس ذلك أن مديري الحسابات ووكلائهم بهذا الجهاز يشاركون في العمل بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم العاملين بهذا الجهاز وقد قرر المشرع منح هذا البدل لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة وإما يستثنى من هذه القاعدة إلا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي تنص على أن « يمنح بدل طبيعة عمل بواقع ٣٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي للموظفين والعمال المعيّنين والعاملين والمتقدين الذين يعملون بالاقاليم في ادارات الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي بالاضافة الى بدل الإقامة المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل الموظفون المعينون بكفالات شاملة والعمال الموسميون » وتنص المادة (٣) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل الموظفون والعمال الذين يندوبون للعمل في ادارات الجهاز لاداء مأمورية وقتية أو محددة المدة .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع منح بدل طبيعة العمل المشار اليه لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة ، تعميما ، أو اعارة ، أو ندبا ولم يستثن من هذه القاعدة الا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ومن حيث أنه يبين من تقصى القواعد المنظمة للاحقاق مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم بالوزارات والهيئات المختلفة ان المادة (٣) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة تنص على أن « يتبع وزارة الخزانة مراقبوا ومديرو

الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى « وقد وافق رئيس الجمهورية في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ على مذكرة أعدها اللجنة الوزارية للخدمات بجلستها المنعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ جاء بها أن « يعامل رؤساء ومديري ووكلاء الحسابات في الوزارات المختلفة معاملة الموظفين المنتخبين أى تقوم الوزارات بالإشراف والرقابة الإدارية عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل ما تتخذه من إجراءات قبل هؤلاء الموظفين » — وقد استخلصت الإدارة العامة للتشريع المالى بوزارة المالية والاقتصاد من هذه النصوص أن مديري الحسابات ووكلائهم يعتبرون منتخبين للعمل بالوزارات والهيئات التى يشرفون على حساباتها ، ومن ثم يستحق مديرو الحسابات ووكلائهم في الجهاز التنفيذى لمشروعات التوسع على مياه السد العالى بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين في هذا الجهاز ، بينما استخلصت إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبة من هذه النصوص أنهم لا يعتبرون منتخبين للجهاز المشار اليه ومن ثم لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين به .

ومن حيث أنه يا كان التكليف القانونى للعلاقة بين مديري الحسابات ووكلائهم بالجهاز التنفيذى لمشروعات التوسع على مياه السد العالى وبين هذا الجهاز فانهم ولاشك يشاركون في العمل في هذا الجهاز بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم العاملين بهذا الجهاز ، ومن ثم يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مديري ووكلاء الحسابات الذين يعملون بإدارات تحويل رى الحياض التابعة للجهاز التنفيذى لمشروعات التوسع على مياه السد العالى يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(فتوى ٤١٧ في ١٩/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي أن المشروع أفرد حكما خاصا للعاملين مقتضاه احتفاظهم ببذل طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه بالسد العالي عند نقلهم أو إلغاء نديهم أو إعارتهم حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي — نص المشروع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها ، اتساع هذه الزيادات لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار سواء اتخذت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بدل سيارة أو أية بدلات أخرى .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام بالعاملين بمشروع السد العالي تنص على أن « يثبت بدل طبيعة العمل الذي يمنح حاليا للعاملين بالهيئة العامة لبنشاء السد العالي ووزارة السد العالي وكذلك إلى المنتدبين والمعارين إليهما بحد أقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة ويحتفظ بهذا البذل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلغى نديه أو إعارته إليهما متى بلغت مدة النديب أو الإعارة أربع سنوات على الأقل ، ويستنفذ البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها ويصرف إليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها . ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألغى نديه أو إعارته من العاملين المشار إليهم في الفقرة السابقة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ . ويبين من هذا النص أن المشرع أفرد حكما خاصا للعاملين بمشروع السد العالي عند نقلهم أو إلغاء نديهم أو إعارتهم وذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص الشارع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل

عليه العامل مستقبلا من ملاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها وهذه الزيادات تتسع لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار وسواء أُنقِضت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بدل سيارة أو أية بدلات أخرى .

وحيث إن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد المهندس / احتفظ ببذل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه أثناء عمله بالسد العالي وذلك بعد نقله لوزارة الري اعتباراً من ١٩٦٨/٧/١

وحيث إنه استحق بدل سيارة بصفة دائمة ومستقرة بعد تعيينه وكيلًا لوزارة الري في ١٩٧٢/٥/١٠ فمن ثم يتعين اعتباراً من هذا التاريخ — استهلاك بدل طبيعة العمل الذي احتفظ به من البعدين المشار إليهما وذلك أعمالاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن بدل طبيعة العمل المحتفظ به للمهندس / يستهلك من بدل التمثيل وببدل السيارة المقررين له من تاريخ تعيينه وكيلًا لوزارة الري في ١٩٧٢/٩/١٠ .

(فتوى ٨٨ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبندا :

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بشروع السد العالي أن المشرع أفرد حكماً خاصاً بهؤلاء العاملين مقتضاه احتفاظهم ببذل طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه بالسد العالي عند نقلهم أو إلغاء توظيفهم أو إعارتهم — نص المشرع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلاً من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها

— اقتصر الزيادات على كل زيادة حقيقية تطرا على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ يمنح للعاملين بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرية وفقا للقواعد والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق للقرار — عدم جواز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسد العالي من اعانة غلاء المعيشة المنوطة لهم طبقا للقرار المشار اليه اساس ذلك : ان هذه الاعانة وان كانت تمثل زيادة في المرتب الا انها لا تنصف بصفى الدوام والاستقرار .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد استهدف بنص المادة الاولى من ائقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي — افراد حكم خاص للعاملين بمشروع السد العالي عند نقلهم أو الخاء نهبهم أو اعارتهم وذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا يتاثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص التشريع على استهلاك ذلك البديل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو اية زيادات أخرى تصرف اليه من الجهة التى يعمل بها وهذه الزيادات تقتصر على كل زيادة حقيقية تطرا على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار . (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٥) .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ يمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة نص في ملحته الاولى على أن « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرية وفقا للئقنات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار وتسمى هذه العلاوة اعقاراً من أول شهر مايو سنة ١٩٧٥ أو من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ . » وقد ورد في البند السادس من الجدول الملحق بهذا القرار النص على أن « تستهلك اعانة غلاء المعيشة مما حصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو اية تسويات تترتب عليه زيادة في المرتب الاساسى » .

ومن حيث أنه ولئن كانت أمانة غلاء المعيشة التي تروث بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ تتضمن زيادة في دخل العامل إلا أنه لا تتوافر في شأنها صفتى الدوام والاستقرار ، فمسيرها الزوال والاستهلاك ، فقد تضمن البند السادس من الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ نصا يقضى بوجوب استهلاك أمانة غلاء المعيشة مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب الأساسي ، ومن ثم فإن هذه الأمانة وإن كانت تمثل زيادة في المرتب إلا أنها لا تتصف بمصفتى الدوام والاستقرار وبالتالي لا يجوز استهلاك دخل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين بالسيد العالي منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسيد العالي طبقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه من أمانة غلاء المعيشة الممنوحة لها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠)

تطبيق :

راجع عكس ذلك فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٥/٢/١٢ .

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ومن في حكمهم — تطابق سيراته — أن يكون الموظف منتجا الى إحدى الوظائف المشار إليها فيه — عدم تطابق لكتابته على الموظفين العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن قبله القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مثال بالنسبة

لعدم استحقاق العضو الفني بإدارة التشريع بوزارة العدل لهذا
البديل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٢ بمنح
رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية
بمعيون وزارة العدل أو محكمة النقض أو بالنيابة العامة ، وللأعضاء
الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ، وذلك
بالفئات الآتية » .

وبين من هذا النص أن المشرع قد حدد فئات الموظفين الذين يحق
لهم الإفادة من القرار الجمهوري المشار إليه ، على سبيل الحصر ، وليس
على سبيل المثال . وهذه فئات هي :

١ — رجال القضاء .

٢ — أعضاء النيابة العامة .

٣ — الموظفون الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل
أو محكمة النقض أو بالنيابة العامة .

٤ — الأعضاء الفنيون بمجلس الدولة .

٥ — الأعضاء الفنيون بإدارة قضايا الحكومة .

٦ — الأعضاء الفنيون بالنيابة الإدارية . وينبغي على ذلك أن مناط
الإفادة من البديل المذكور ، أن يكون الموظف منتبها إلى أحد طوائف الموظفين
المشار إليها ، فإن فقد هذا الشرط ، لم يكن له ثمة حق في المطالبة بهذا
البديل .

ومن حيث أنه باستظهار الحالة الوظيفية للسيد من واقع
ملف خدمته ، يبين أنه كان يعمل مستشارا مساعدا بقسم قضايا وزارة
الاوقاف ، ثم عين بقتضى القرار الجمهوري رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٥٩ في درجة

مدير عام بديوان علم وزارة العدل ، اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٩ ، براتب سنوى مقداره ١٢٠٠ جنيه فى لدرجة (١٢٠٠/١٣٠٠ ج) ، ثم ندىب للعمل بدار الائتاء المصرية اعتباراً من ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ ، ثم التى ندىبه من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، والحق للعمل عضواً فنياً بإدارة التشريع بوزارة العدل .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن السيد المذكور يشغل درجة مدير عام بوزارة العدل ، ويخضع بالتالى لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ (ومن قبل لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة) . ومن ثم فإنه لا يدخل فى عداد فئات الموظفين الذين يحق لهم الانفاة من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ولذلك فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل الصادر به هذا القرار .

ولا يغير من ذلك كون السيد المذكور يعمل عضواً فنياً بإدارة التشريع بوزارة العدل ، اذ لا يدخله هذ العمل فى عداد الموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية . ذلك أنه يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة العدل (عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) أن الوظائف القضائية بإدارة التشريع قد وردت مقصورة على العاملين يقاتون السلطة القضائية (مدير بدرجة مستشار ، ووكيل بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، ووكيل للتشريع المقارن بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، وأربعة أعضاء بدرجة قاض) دون العاملين بأحكام الكادر العام — ومنهم السيد المذكور .

لهذا نتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد
المعتبر العام والعضو الفنى بإدارة التشريع بوزارة العدل ، لراتب طبيعة العمل الصادر به القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(مضى ٩٩٤ فى ١٧/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبحث :

مندوبو المناطق الاقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي —
المكافآت التي يتقاضونها علاوة على رواتبهم — اعتبارها بدل طبيعة عمل —
عدم سريان احكام المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هذه
المكافآت .

مفخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين
المعدلة له وكذلك القرارات الصادرة من وزير الإصلاح الزراعي ومن اللجنة
العليا للإصلاح الزراعي في شأن منح مكافأة شهرية للمندوبين المعيّنين
بالمناطق الاقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي — أن هؤلاء
المندوبين يمنحون علاوة على مرتباتهم مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها . وأن
هذه المكافأة تخصم منهم كتعديّة عملة عند نقلهم الى الديوان العام للهيئة
بالقاهرة مما يدل على أن هذه المكافأة ليست جزءا من رواتب هؤلاء المندوبين
وأنهم إنما يتقاضونها كبذل طبيعة عمل عندنا يؤدون هذا العمل في مناطق
الإصلاح الزراعي الواقعة في الأقاليم . وفي مقابل ما تفرضه عليهم اعباء هذه
الوظيفة بحكم طبيعتها في المناطق الاقليمية من التزامات لا يلتزم بها اقرانهم
من موظفي الهيئة بالديوان العام .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المتقسم
نكره تنص على أنه «لاتحسب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل .
وبدلات المهنة . والبدلات التي تمنى مقابل نفقات المعيشة واعقة غلاء
المعيشة والجوائز والنح والمكافآت التشجيعية ...» وظاهر من هذا النص
أن المشرع يستثنى من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة
الاولى من القانون ذاته رواتب اضافية معينة نص عليها على سبيل الحصر .
فلا تحسب هذه الرواتب في تقدير المرتبات الاصلية كما لا تصب في
مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية المنصوص عليها في المادة
الاولى . ومرد ذلك ما تقضى به طبيعة الاسم التي يرجع اليها في تقدير

هذه الرواتب الاضافية كتسويض مخاطر أو مقابل تتغلت عملية أو مواجهة اعباء الغلاء .

ولما كانت المكافاة المقررة لندوبى المناطق الاقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى — كما يبين ما تقدم — راتب اضافى يمنح لهؤلاء الندوبين كبذل طبيعة عمل فى المناطق الاقليمية الممكروا فيها بقابل مالي تقضىه عملهم فى هذه المناطق من جهد خاص يبذلونه فى أى بيئة عملهم . ومن أن يقتصر على وقت العمل الرسمى . وذلك على خلاف عمل زملائهم بالنيوان انعام بمدينة القاهرة . فلكل عمل طبيعة خاصة تختلف فى إحصائها من الآخر .

وعلى هدى ما تقدم فإن المكافاة الشهرية المقررة لندوبى المناطق الاقليمية للإصلاح الزراعى — وفقا للتكييف القانونى الصحيح تعتبر بدل طبيعة عمل فى خصوص تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مما يدخل فى الرواتب المستفولة المستفناة بالقاعدة الرابعة منه ، فلا تصب فى تقدير مرتباتهم الاصلية كما لاتصب ضمن المرتبات الاضافية المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون .

(فتوى ٥٨٤ فى ١٣/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبحث :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح العاملين بالهيئة العامة للإستعمالات بدل طبيعة عمل يشمل العاملين الذين يشغلون وظائف مالية ولولئك العاملين بمكافآت شاملة لم تصب فيها بدل طبيعة عمل — من البدئى الا يخرج بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بهيئة الإستعمالات عن حدود الاطار العام المحدد لحساب البدلات فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — استلزم ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بلحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة يقضى بأن يسرى على هؤلاء العاملين الاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا

القرار والثابت من الرجوع الى المادة ٢١ منه ان المشرع ربط نسبة بدل طبيعة العمل الذي يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التي يشغلونها — بقضى ذلك ان العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات المعينين بمكافآت شاملة ولا يشغلون وظائف ذات ربط مالي بمحدد ببداية ونهية تعيين حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥٪ من قيمة المكافآت التي حددت لكل منهم عند تعيينه دون ان تصاف اليها أية زيادات يكون الصافي قد حصل عليها بعد تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة (١) منه على ان « تسرى في شأن جميع موظفي الادامة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين ، واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥٪ من مرتبتهم نظير ما يتوخون به من عمل يحد الي غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة » كما نصص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ على ان « يسرى الحكم المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه في شأن بدل طبيعة العمل على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات وديوان عام وزارة الاعلام الذين تقتضى طبيعة عملهم ذلك » ولا ريب في انه اذا قضي القرار الجمهوري رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات بدل طبيعة عمل فان ذلك يشمل العاملين الذين يشغلون مناصب مالية اولئك المعينين بمكافآت شاملة تتم تحسب فيها بدل طبيعة عمل ، لان اصطلاح المكافأة الشاملة انما كان يعنى « مكافأة انسانية » كتلك التي اعطتها لهما رقم ١٩٤٦ المؤرخ ١٣/١١/١٩٧٥ بمقدار المكافأة الانسانية مكافأة اليها اقلية عملاء مقيمة ، ومن البديهي ألا يخرج بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بهيئة الاستعلامات عن حدود الاطار العام المحدد لحساب البدلات في قانون نظام العاملين الذينين بالقول رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، تلك ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٢ بالحوال وتشرط تعيين العاملين بمكافآت شاملة تنص على انه « يجوز في حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة لتقيام بالاعمال التي تحتاج في اداؤها الى خبرة خاصة لا يتوافر في العاملين من شاغلي المناصب الوظيفية

بالوحدة ويسرى على العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار » والرجوع الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يبين أن المادة (٢١) منه تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها :

١ —٠

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود مجتهدة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التي يشغلها العامل ويبين من هذا النص أن المشرع ربط نسبة بدل طبيعة العمل الذي يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التي يشغلونها .

ولما كان العاملون بالهيئة العامة للاستعلامات المعيّنون بمكافآت شاملة لا يشغلون وظائف ذات ربط مالى محدد ببداية ونهائية ، فمن ثم يتعين حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥٪ من قيمة المكافأة التي حددت لكل منهم عند تعيينه دون أن تضلف إليها أية زيادات يكون العامل قد حصل عليها بعد تعيينه ، لأن الاصل أن العامل الذي يعين بمكافأة شاملة لا تلحقه زيادة دورية أسوة بزميله المعين على فئة مالية ، وبهذه الكيفية وحدها تكون قواعد منح بدل طبيعة العمل للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات متفقة مع القواعد العامة التي تضمنها قانون نظم العاملين المخنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب بدل طبيعة العمل المستحق للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات بواقع ٢٥٪ من مقدار المكافأة التي حددت لكل منهم عند التعيين .

(فتوى ١٠٥ في ١٧/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

لحقية العاملين بمنحهم شركة الحديد والصلب بأسوان في الجمع بين بدل طبيعة العمل المقرر لهم بقرار مجلس إدارة الشركة في ١٩٧٠/٥/٢٣ وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٢/٧/١١ — أساس ذلك اختلاف طبيعة العاملين من جهة واتص صراحة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل على امكان الجمع بين الفئات المختلفة من جهة أخرى — عدم جواز استهلاك ما يحصل عليه العاملون من زيادة في بدل طبيعة العمل عما هو مقرر بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ١٩٧٠/٥/٢٣ مما يحصلون عليه مستقلا من بدلات أو علاوات — أساس ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ قضى بأن العاملين العاملين يتقاضون فعلا بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من التي تقررت أخيرا يحتفظون بها بصفة شخصية ولم يرد في قانون العاملين بالقطاع العام أو القرارات الصادرة تطبيقا لاحكامه نص صريح يجيز المساس بهذه الزيادة أو استهلاكها .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ أصدر مجلس إدارة الشركة قرارا بمنح العاملين بمنحهم الشركة بأسوان بدل طبيعة عمل بفترة قدرها ٥٠ ٪ من المرتب الشامل بالنسبة للفنيين و ٣٠ ٪ بالنسبة للاداريين وبذات النسبة بالنسبة لعمال الخدمات تخفض الى ٢٠ ٪ لمن كان موطنه الاصلى منهم بمحافظة أسوان . وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٧٠ وافق وزير الصناعة على منح هذا البدل مع « عدم جواز الجمع بينه وبين بدل الإقامة في جالة تقريره وبتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ونص في ملته المشرين على انه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاصين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تتضمنها طبيعة العمل وذلك بعد اتص قدره ٣٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ، كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر

منح بدل اقامة للعاملين بالمناطق التي يحددها . ويحدد القرار الصادر في الحالتين السابقتين الشروط والاحكام المنظمة لهذه البدلات على ان يصدر القرار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام وتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أصدر مجلس الوزراء — طبقا للنص السالف الذكر — قرارا بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام يتضمن فيما تضمنه من احكام النص على جواز الجمع بين أكثر من بدل ، وعدد نسب بدل طبيعة العمل بـ ١٠٪ و ٢٠٪ و ٢٠٪ حسب طبيعة الوظيفة ، كما قضى بأن العاملين « الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التي تقررت أخيرا يحتفظون بها بصفة شخصية ، كما لا يجوز الجمع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حاليا والبدلات الجديدة الا اذا كانت أقل فترتفع بالقدر الذي يصل بها الى نسبة البدل التي تقررت أخيرا لنفس العمل . . . » . وتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على تقرير بدل اقامة للعاملين بالقطاع العام قضى بأن يمنح بدل اقامة للعاملين بالقطاع العام الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بالفئات وفقا للقواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه يتفصح من هذه الاحكام وخاصة ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أنه لم يعد ثمة قيد على جواز الجمع بين أكثر من بدل متى اختلفت هذه البدلات في طبيعتها من حيث ظروف ودوافع تقريرها ، ومن ثم يعمين والامر كذلك التمسك بأحقية العاملين بمناهم شركة الحديد والصلب في الجمع بين بدل طبيعة العمل الذي تقرر لهم بقرار مجلس ادارة الشركة الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الاقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ لاختلاف طبيعة البديلين من جهة ، ولعدم قيام القيد الوارد على منح بدل الاقامة — في قرار مجلس الادارة المشار اليه في مجال التطبيق اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل والذي تضمن نصا صريحا في خصوص إمكان الجمع بين البدلات المختلفة من جهة أخرى .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، قضى بأن العاملين الذين يتقاضون مفعلا بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التي تقررت أخيرا يحتفظون بها بصفة شخصية ، ومن ثم يكون هذا القرار قد أبتى على شرعية معاملة العاملين بمنأجـم الشركة في خصوص بدل طبيعة العمل بالفئات الواردة بقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وأن اختلفت في مقدارها بالزيادة عن الفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء ، وعلى أن يكون ذلك بصفة شخصية ، بمعنى أن يقتصر الصرف وفقا لمطك الفئات على من عومل بمقتضاها من العاملين بالشركة دون سواهم . وفي هذا النطاق فإن هذه الزيادة لا يجوز المساس بها أو استهلاكها ما يحصل عليه العامل مستقبلا من زيادة في مرتبه أو بدلاته ، مادام لم يرد نص صريح بهذا المعنى سواء في قانون العاملين بالتطاع العام أو القرارات الصادرة تطبيقا لاحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : احتية العاملين بشركة الحديد والصلب في الجمع بين بدل طبيعة العمل المقرر بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الاتمية المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يوليه سنة ١٩٧٢ .

ثانيا : أنه في تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لا يجوز استهلاك ما يحصل عليه العامل من زيادة في بدل طبيعة العمل ما هو مقرر بالقرار المشار اليه ما يحصل عليه مستقبلا من بدلات أو علاوات .

(فتوى ٢٧٩ في ٢٨/٥/١٩٧٤)

الفصل الثالث عشر

بذل سفر

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان مفاد القواعد الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ (المعروفة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي لا تزال نافذة الى الآن) ان منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة ، اولها : مستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي ان يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشة الاعتيادية وذلك اعمالا لمبدأ إيساسي هو الا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، اذ يجب ان تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تتفق مظنة النقل . والشرط الثالث : خالص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد ، على ان يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنح هذا المرتب من غير وجهه الذي عينه القائون واللائحة .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٣١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

القواعد القانونية التي تحكم بدل السفر قبل العمل بقلون نظلموظفى الدولة ويعسد العمل به .

ملخص الحكم :

ان بدل السفر هو نظام من الانظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة . مرجعه الى القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، وقد نص قانون موظفى الدولة في المادة ٥٥ منه على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ، وله الحق في راتب « بدل سفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمى ، وذلك على الوجه وبالشروط والايضاح التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وبذلك يكون المشرع قد اقر حق الموظف في بدل السفر مقابل ما يتكبده من النفقات الضرورية بسبب تغيبه خارج مقر عمله الرسمى لتأدية مهمة حكومية ، وناط بمجلس الوزراء تنظيم منح هذه المزية طبقا للشروط والايضاح التي يراها . وقد أصدر مجلس الوزراء بناء على هذا التدويش قرارا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن تسير الوزارات والمصالح في صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال طبقا للقواعد المعمول بها وقتذاك والصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والتعديلات التي اخذت عليه ، على أن يعاد النظر في هذه القواعد المتصوص عليها بعد . ومن ثم فإن بدل السفر تحكمه في مجملته القواعد المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ المعدلة بقراريه الصادرين في ٢٧/٦/١٩٣٦ و ١٩٣٨/١١/٢٩ .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

شروط منح بدل السفر وتكيفه — اعتباره تعويضا للموظف عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل أداء المهمة التي يكلف بها خول مدة السفر — مركز الموظف في هذه الحالة — اعتباره مركزا قانونيا ذاتيا من شأنه ان يوكد للموظف حقا في اقتضاء مكافئ بدل السفر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » . وله الحق في راتب بدل سفر مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والاضغاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد . وبناء على هذا التتويض اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وقد تضمنت نصوص المواد : ٥ ، ١٦ منها شروط منح بدل السفر فنصت المادة الاولى ، على ان « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية :

١ — القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

٢ —

٣ — اللياحى التي تقضى في السفر بسبب النقل او اداء مهمة مصلحة ...

ونصت المادة الخامسة ، على انه لا يجوز ان تزيد مدة الندب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ... وفي الحالات التي يرجع فيها امتداد مدة الندب ، بحيث يجاوز فيها الشهرين ، يجوز

— اذا رغب الموظف — ان يصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب ... ولا يجوز ان تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

ونصت المادة ١٦ على انه لا يخفج بدل السفر لاحد الموظفين الا بمقتضى اقرار يوقعه بنفسه ، ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته ، يقر فيه ان غيابه كان ضروريا لخدمة الحكومة ، وانه كان غائبا مدة الليلي التي يطلب عنها بدل سفر ... وعلى الرئيس المباشر ان يتحقق من صحة البيانات الواردة في الاقرار المقدم له ، ومتى اقتنع بصحتها يرفعها لرئيس المصلحة لاعتمادها منه ...

وبين من هذه الفصوص ، ان بدل السفر ، يمنح للموظف ، تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية ، التي ينفقها ، في سبيل اداء مهمة يكلف بها ، وتقضى منه التعويض عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وانه لذلك يقف عند حد استرداد النفقات الضرورية ، فيخفف في احوال معينة بمقدار الربع (م ٢) ، كما يخفف بمقدار الخمس اذا زادت المهمة عن شهرين (م ٢) ، كما انه لا يمنح الا لمدة لا تزيد على ستة اشهر ، مما يستفاد منه ، انه يشترط لمنحه ان تكون المهمة مؤقتة ، بحيث تنتهي مظنة النقل . ومن ثم لا يستحق هذا البديل ، الا اذا كان الموظف قد ندب ، للعمل في جهة غير التي بها مقر عمله الرسمي ، تمهيدا لنقله . وفي كل الاحوال ، لا يستحق البديل المذكور ، الا اذا اتخذ الموظف اجراءات طلبية خلال الشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته المعتادة ولذلك يسقط الحق في البديل ، اذا لم يتقدم بطلبه خلال ذلك الميعاد .

وغنى عن البيان انه متى توافرت شروط استحقاق بدل السفر ، واتخذ الموظف اجراءات طلبية في الميعاد المقرر لذلك قانونا وجب منحه له ، ولا يجوز منعه عنه .

ونظام بدل السفر ، هو من الانظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ، مما يجعل المرجع في استحقاقه الى القانون ، واللائحة السالف الاشارة اليها ، ومن ثم يكون الموظف بالنسبة الى نظام البديل المشار اليه في مركز

قانونى تنظيمى عام لا يختلف من موظف الى آخر . لذلك لا يجوز للموظف ان يتفق مع الإدارة على ان تعامله على نحو مخالف لا يحكم هذا النظام سواء بالزيادة من المزايا المقررة فيه أو بالانتقال منها ، ويصدق هذا بالنسبة الى المستقبل ، وحيث يصل الامر الى تقرير قاعدة خاصة في شأن الموظف ، بالاستثناء من القاعدة العامة المقررة في القانون واللائحة المنظمين لبذل السفر . أما حين يندب الموظف فعلا ، لاداء مهمة في جهة غير الجهة التى بها مقر عمله الرسمى فإن مركزه بالنسبة للبذل الذى يستحق عن هذه المهمة هو مركز قانونى ذاتى من شأنه ان يولد له حقا في اقتضاء مقابل بذل السفر .

(مرقى ٥٣٧ فى ١٧/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

حق الموظف فى اقتضاء بدل السفر — تكيفه — هو حق مالى — جواز التنازل عنه فيسقط حقه فى البذل حينئذ بفرض توافر شروط استحقاقه .

ملخص الفتوى :

ان مقابل بدل السفر حق مالى ، واذا كان هذا شأنه ، فليس ثبت ما يحول قانونا دون ان يتنازل الموظف عنه ، لان هذا الحق المالى ، ليس فى ذاته من الحقوق المطلقة بالنظام العام . وغنى عن البيان ، انه طبقا للقواعد العامة ، لا يصح الاتفاق المخالف لقاعدة آمرة اما الحقوق المالية التى تنقرر على أساس تلك القاعدة فليس فى المبادئ العامة ما يحول دون التنازل عنها . ومن ثم ، يكون تنازل الموظف عن بدل السفر ، الذى هو فى التكيف الصحيح دين عادى للموظف قبل الحكومة ، يستحقه بمقتضى النفس الذى يجيز له استرداد مقابل النفقات الفعلية التى يتكبدها بسبب تنفيه عن الجهة التى بها مقر عمله ، وعلى ما سلف البيان فان هذا التنازل جائز لان كل الديون يصح ان تكون محلا للتنازل ، الا أن يمنع القانون من ذلك بنص .

ومقرر تقرير ما سبق ، فإن التنازل عن بدل السفر ، يكون جائزا قانونيا بنواء أمم ذلك عند التذب ، أو تم بعد انتهاء مدة التذب ، لانه في الحالة الأخيرة ، يكون الحق فيه قد نشأ فعلا ، إذا كان الموظف يقيم طلبه في الميعاد المقرر لذلك فيصح تنازل الموظف عنه ، بلا خوف . وفي الحالة الأولى فإن تنازل الموظف عن البديل المذكور مقدما ، جائز أيضا ، وغنا للقواعد العامة لانه اسقاط لحق مالي ، يعرف الموظف كنهه ويعرف مداه ، ويعرف كذلك أثر تصرفه في شأنه ، ذلك أن تنازل الموظف عن البديل بعد القيام بالمهمة المنتدب لها ، يعد من قبيل اسقاط الحق في البديل . وبهذا الاسقاط لا ينشأ الحق فيه . ومن ثم لا يتعلق به حق الموظف الى ما بعد انتهاء المهمة . وتبعا لذلك تنشغل به ذمة الجهة التي يتبعها ، فلا تكون قد أصبحت مدينة به في أى وقت . وما دامت لائحة بدل السفر ، تسقط الحق فيه ، إذا لم يتقدم الموظف بطلبه في ميعاد معين ، فإنه ليس ثمة ما يحول قانونا ، دون أن يقرر الموظف اسقاط الحق فيه ، ولو قبل بدء المهمة المنتدب لادائها ، إذ الامر لا يخرج من أنه اقرار منه ، بأن لن يتقدم بهذا الطلب في الميعاد ، وذلك ، ليس ممنوما قانونا .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فإنه متى تبين أن الإدارة ، حين نصبت في قرار تذب موظف ما ، على عدم منحة بدل سفر ، إنما فعلت ذلك بناء على رغبة إبداءها ، فإن قرارها هذا ، يكون في محله ، لانه تقرير لمقتضى تنازل جائز في القانون ، وأعمال لاكره .

وثنى عن البيان ، أن مثل هذا التنازل السابق ، يكون ملحوظا عند تذب هذا الموظف بالذات ، وأنه إذا كانت الإدارة قد راعت ذلك عند تذب ، فإنه لا يجوز له ، وقد تم التذب بناء على طلبه المقترن بهذا التنازل ، أن يتطلل منه ، ويطلب بالبديل ، مع أنه رتب أمره ابتداء ، على أن لن يقاضاه ، والا — لكن التذب مصدر ربح سعى اليه تحقيقا لمصلحة ذاتية له . والإدارة تهدف الى تمكين الموظف من مثل ذلك عند تقرير التذب .

وتطبيقا لذلك ، فإنه إذا كان الثابت أن تذب السيد الأستاذ رئيس النيابة ، من أسوان ، الى القاهرة ، خلال المدة من أول يولية سنة ١٩٦١ الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ ، قد تم بناء على طلبه ، الذي

اقرنه بتنازل منه عن طلب أى بدل سفر عن هذه المدة فانه من ثم لا يكون له من حق فى أن يتقاضى بدل سفر عن تلك المدة . وانلك يكون الطلب المتقدم فى هذا الخصوص غير جدير بالقبول ، وخلصه وأن هذا الطلب قدم بعد الميعاد المقرر قانونا لتقديم طلبات بدل السفر مما يسقط الحق فى التبذل ، بفرض توافر شروط استحقاقه ولا يجدى فى هذا الاعتذار ، بأن النص فى قرار النقيب على عدم منح بدل السفر ، يعتبر سببا لتأخير الطلب فى تقديمه ، ذلك أنه فى الأحوال التى يكون فيها مثل هذا النص ، غير ذى اثر ، مادامت شروط منح البدل قد توافرت ، ولم يصدر من الموظف تنازل عنه ، يجب لحفظ الحق فى البدل اتخاذ الاجراء المعترف شرطا استثنائيا لنشوء الحق فيه فى الميعاد . فان فات الموظف ذلك سقط حقه فى البدل والساقط لا يعود . والتعلل بأن الموظف لم يتبين أن النص فى قرار نقيبته على منحه بدل سفر ، هو نص ذو اثر الا بعد فوات الميعاد ، غير مقبول لان الخطأ فى فهم القانون لا يقبل عذر عند اغفال حكم القانون او عدم مراعاته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السيد الاسفاز .. رئيس النيابة ، لبذل سفر عن نفيه من أسوان الى القاهرة فى المدة من أول يولية الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

(فتوى ٥٣٧ فى ١٧/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المسألة :

أن منح العايل بدل السفر طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بنسبوت توافر شروط ثلاثة : ١ - أن يقف البدل عند حد استرداد المصروفات الفعلية التى انقبت علاوة على مصروفات الممشية الاعتيادية ٢ - أن تكون المدة التى يصرف عنها البدل مؤقتة ٣ - تقديم اقرار الى مدير الإدارة المختصة للتحقق من صحة البيانات الواردة به - لا يجوز صرف بدل سفر بالمخالفة لاحكام هذه اللائحة للمالين الذين هجروا وندبوا الى جهات أخرى لجرد توظيفهم عن التهجير او لمواجهة النفقات التى يتكبونها فى سبيل عودتهم الى مقر أعمالهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للمائل مقابل النفقات الضرورية التي يتصلها بسبب تنفيه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) اللبالي التي تقضى بسبب الانتقال الى مقر الجهة الطبية التي تخدمها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في بلد آخر — لتوقيع الكشف الطبي على المسائل .

(ج) اللبالي التي تقضى في السفر بسبب النقل ، أو أداء مهام العمل .

وتنص المادة السابعة على أن « لا يجوز أن تزيد مدة الندب التي يصرف عنها بدل سفر مهمة واحدة متصلة المدة على شهرين ويجوز أن تزيد المدة الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة ماذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة » .

وتنص المادة الرابعة عشر على أنه « تتصل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بنفقات بدل السفر عن المأبورية التي تؤدي لصالحها سواء كُتبت من اداها من العاملين بها أصلاً أو مearا أو مختدبا اليها أو مكلفا منها بأداء المأبورية » .

وتنص المادة الخامسة عشر على أنه « لا يصرف بدل السفر إلا بناء على قرار يوقمه المائل على النموذج الذي تعده المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويعتمد من مدير الإدارة المختصة وعلى مدير الإدارة المختصة أن يحقق من صحة البيانات قبل اعملها .

وتنص المادة السادسة عشر على أنه « مصروفات الانتقال هي ما يصرف

للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها » .

وتنص المادة السابعة عشر على أنه « تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة ... » .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من مدن القناة على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم إلى خارج هذه المنطقة وبعد أدنى قدره ثلاثة جنيهاً شهريا » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه « يخصم من قيمة الإعانة الشهرية ومرتبات الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يندبون للصل بها أو يعارون إليها من بدلات أو رواتب إضافية أو اعانت » .

ومن حيث أن مفاد نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار من رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن منح بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة . أولها : مستمد من الحكمة من تقرير هذا البديل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي تنفقها الموظف في سبيل خدمة الشركة عملاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وذلك أعمالا لمبدأ أساسى هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف والشروط الثانية : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتفى مظنة النقل والشروط الثالثة : خاص بالأجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار إلى مدير الإدارة المختص بعد عودته إلى محل إقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة مدير الإدارة المختص للتحقق من صحتها حتى لا يمنع هذا البديل في غير وجهه الذي عينته اللائحة .

ومن حيث أن أيا من هذه الشروط لا يتوافر في البديل الذي تسيرت الشركة منحه لوظيفتها عند عودتهم إلى مقرها بالسويس وبورسعيد بقرارها رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٤ فهم قد هجروا أسرهم وندبوا للعمل بجهات أخرى ولصالح هذه الجهات وليس لصالح الشركة ولادة غير محددة ، ومن ثم فلم يكن لهم أصل حق ليقدموا بطلب لصرف هذا البديل وليس للشركة أن تتطوع بصرف بدل سفر حتى ولو توافرت شروطه جدلا — والجدل غير الواقع — إلا بناء على طلب وأقرار من المابل الأمر الذي يتخلف باطلا في الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فلا يجوز للشركة أن تقر صرف بدل سفر عن شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ للعاملين بها لعدم توفر شروط منح هذا البديل لهم .

ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بأن هؤلاء العاملين قد هجروا وندبوا لجهات أخرى فتكبدوا بذلك نفقات يكون من العدل تعويضهم عنها بنحوهم بدل سفر ولو لم تتوافر شروطه — ذلك لأن المشرع قد عوضهم عن هذه النفقات بنحوهم بمقابل التهجير المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

كما أنه لا يسوغ القول بأن بدل السفر الذي ترغب الشركة في صرفه لهم يتقابل النفقات التي تكبدوها عند عودتهم إلى مقر الشركة بمخيتي السويس وبورسعيد لأن بدل السفر شرع لمواجهة نفقات أداء مهام لصالح الشركة وليس لمواجهة نفقات العودة إلى مقر الشركة أي الانتقال إليه فذلك حدد لها المشرع طريقا آخر للتعويض عنها بمنح المابل مصروفات انتقال نظير ما تكبده من أجور سفر ونقل أجرة وحملها في حالة تغيير محل الإقامة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتوى إدارة الفتوى لوزارة النقل البحري رقم ٦٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥ فيها رائته من عدم جواز منح العاملين المعروضة حالاتهم بدل سفر عن شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ .

(فتوى ٥٠٥ في ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قيام الصالح بملامورية او مهمة تقتضى تفهيمه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى يرتب له حقا فى انقضاء بدل سفر وفقا لاحكام هذه اللائحة - ليس قنوع الملامورية او المهمة التى يكلف بها العامل اى اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر ومن ثم يستوى ان يكون اينفاذ العامل فى مهمة او ملامورية عادية او تدريبية - المهمة التدريبية لا تختلط بتقويعات البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان شركة المخازن الهندسية سبق ان تلقت دعوة من شركة بوليجراف اكسبورت بالمانيا الديمقراطية لايفاد أخذ العاملين بها للتدريب على تركيب وصيانة منتجاتها من ماكينات الطباعة وذلك لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من اول أغسطس سنة ١٩٦٨ . كما تلقت دعوة أخرى من شركة ترانسبورت ماشين اكسبورت لزيارة مصانعها لمدة اسبوع للتدريب على أحدث الطرق الانتاجية لاحدى قطارات الديزل التى تنتجها مصانعها . ومن ثم رشحت شركة المخازن الهندية المهندس لتلبية هاتين الدعوتين وكانت الشركة الداعية الاولى قد تعهدت بأن تتحمل بنفقات اقامة السيد المهندس المذكور خلال مدة الثلاثة اشهر المشار اليها كما تعهدت الشركة الداعية الثانية بأن تتحمل بنفقات سياحته خلال مدة الاسبوع سالف الذكر . وفى ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ وافق مجلس ادارة المؤسسة على ترشيح السيد المهندس المذكور بناء على ما أبدته شركة المخازن الهندسية من انها لن تتحمل باية نفقات وانها الممثل الوحيد لشركة بوليجراف اكسبورت بمصر ولما للتدريب من أهمية بالغة تؤدى الى اكتساب كفاية أعلى فى أداء العمل الامر الذى يعود على الشركة بالفائدة .

وبناء على ذلك قضى السيد المهندس المذكور فترة تدريبه بمصانع الشركتين المذكورتين خلال المدة من ٢٩ أغسطس حتى اول ديسمبر سنة ١٩٦٩ وكانت الشركة الاولى تصرف لسياحته يهيا ٢٠٠ مارك المائى مقابل

نفقات اقامته وسكنه أثناء فترة تدريبه بها أما الشركة الثانية فقد منحتة خلال فترة تدريبه بها ١٥ مارك المئى مقابل نفقات اقامته أما سكنه فكان على نفقتها . واوضحت شركة المخازن الهندسية أنه لم يتبع في شأن السيد المهندس المذكور احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح نظرا الى انه كان في بعثه تدريبية لا تخضع لاحكام هذا القانون وانما تخضع لاحكام المادة (٢٧) من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد سائر المذكور بناء على القرار الجمهورى رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بالتفويض فى الترخيص بالسفر وذلك بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وكانت ادارة الفتوى للجهتين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات قد افقت بكتابها المؤرخ فى ٦٩/١/٢٥ بعدم احقية السيد المهندس المذكور فى اقتضاء بدل سفر عن المدة التى قضاها بالمانيا الديمقراطية الا ان المؤسسة طلبت اعادة النظر فى هذا الراى بعد ان اوضحت ان افراد المذكور كان يفرض التدريب على منتجات الشركتين المشار اليهما مما يعود على الشركة بالفائدة نتيجة اكتسابه خبرة فى مجال الاعمال المنوطة به فضلا عن ان شركة المخازن الهندسية هى الممثل الوحيد لشركة بوليجراف اكسپورت فى مصر .

ومن حيث أن قرار رئيس الوزراء ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العام) ينص فى المادة (٢) على أن «بدل السفر هو المبلغ الذى يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التى بها مقر عمله اليومى فى الاحوال الاتية :

(أ) القيام باعمال التى يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب)

(ج) اللىالى التى تقضى فى السفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل » .

وينص فى المادة (١١) على أن العامل الذى يتدب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة شاملا اجور المبيت ومصرفات

الانتقال المحلية داخل المدن بها في ذلك الانتقال من المطارات الى المدن التي ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك . . . ولا يجوز أن تزيد المدة التي تصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور الا بقرار من رئيس الوزراء) . وتنص المادة ١٢ على أن « تزيد منات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد بالمادة السابقة بمقدر ٢٥٪ اذا كانت المهمة في مؤتمرات أو اجتماعات أو معارض دولية وتخفيض هذه الفئات الى النصف اذا ترك العاليل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية » .

ومفاد هذه النصوص أن قيام العاليل بمأمورية أو مهمة تقتضي تخفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي يرتب له حقا في اقتضاء بدل سفر وفقا لاحكام اللائحة الصادرة بها قرار رئيس الوزراء المشار اليه ودون أن يكون لنوع المأمورية أو المهمة التي يكلف بها العاليل أى اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر وبهذه المثابة يستوى أن يكون ايفاد العاليل في مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية وفي هذا الصدد لا تخطط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التي منها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والترحال فالمهمة - عادية أو تدريبية - التي يكلف بها العاليل من قبل الجهة التي يعمل بها تكون لتحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة وأن حقق ذلك بطريق غير مباشر مصلحة العاليل أما البعثات التي عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ اسلف الذكر فالأصل فيها هو تحقيق النفع المباشر للبعوث وأن أمادت الجهة التي يعمل بها من نتائج البعثة بطريق غير مباشر .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، لما كان الثابت أن شركة المخازن الهندسية هي التي رشحت السيد المهندس لايفاده للتدريب على تركيب وصيانة منتجات شركة بوليجراف اكسبورت بالمتيا الديمقراطية لمدة ثلاثة اشهر وكلفت شركة المخازن الهندسية هي الممثل الوحيد للشركة المذكورة بمصر فان هذا الايفاد يكون في حقيقته تكليف بمهمة تصد بها اساسا تحقيق المصلحة المباشرة للشركة الموفدة ، ولم يخرج ايفاد المذكور لزيارة مصانع شركة ترانسبورت ماثيين اكسبورت والتدريب على منتجاتها لمدة اسبوع عن أن يكون بغرض التدريب رفعا لمستوى أداء العمل لدى الشركة الموفدة . ومن ثم فإن المهمة التي كلف بها السيد المهندس المذكور لدى هاتين الشركتين ما تخضع لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها . وهذا النظر يتفق مع نص المادة (٣٧) من لائحة نظام العاملين

بالتقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦. التي كانت سارية في ذلك الحين ، فقد رأى المشرع ان البيعات التدريبية لها وضع خاص وقد تنمكس الفائدة منها على الوحدة الاقتصادية للوحدة بمائرة مما يجعلها اقرب الى المهمة منها الى البعثة بمعناها الذي قصده القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ولذلك لم يشأ المشرع اخضاعها لاحكام هذا القانون وانما ناط بالوحدة وضع نظام البيعات التدريبية على نحو مانصت عليه المادة (٢٧) من اللائحة المشار اليها . وقد جاء تنظيم البيعات التدريبية الذي اعتمدته المؤسسة المصرية العامة للتجارة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٠ مؤكدا لهذه المعاني فتضمن في البند (٨) من «ثانيها» من هذا النظام النص على منح العايل المتدرب بدل السفر المستحق طبقا للقوانين المعمول بها يغير من ذلك أن يكون هذا النظام قد اعتمد بعد انقضاء مدة المهمة التي اوفد فيها السيد المهندس المذكور طالما أن وصف المهمة ثابت لما قام به من أعمال أثناء المدة المشار اليها وهو المعمول عليه في تطبيق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وكل ذلك بمراعاة أن رأى الجمعية العمومية قد أسفر على أن الاتفاق على أن تتحمل إحدى الدول والهيئات الأجنبية نفقات سفر وأقامة العامل الموفد في مهمة أثناء مدة قيامه بها إنما يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة بما يعنيه ذلك من خفض مئة بدل السفر المستحق الى التصف طبقا لاحكام لائحة بدل المسافر ومصاريف الانتقال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المهندس موفدا في مهمة يخضع مدة قيامه بها لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ندوى ٤٢٥ في ١٩٧٢/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبحث:

التفقات التي تخرج بدل السفر لمواجهةها تشمل بمصاريف المالك والاقالة
— مفهوم نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن ريع البذل مقرّر
لواجهة نفقات الإقامة لها بقى البذل فهو مقرّر لتغطية نفقات المالك — اذا

تحقق اتفاق العامل على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملا أما اذا انقصر انفاقه على ايها في حالة ما اذا وفرت الدولة الإقامة أو المأكل فلا يصرف له من البديل إلا مقابل ما تكبده بالفعل - مقتضى ذلك عدم احقية المسائل المكلف بملابرة في الداخل في الحصول على نصف بدل السفر اذا كانت اقامته تشمل التوهم والغذاء .

ملخص الفتوى :

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) لليلالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتي :

أولا راتبا - لا يجوز صرف بدل سفر عن الليالي التي تقضى على ظهور البواخر النيلية اذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء فإذ لم تشملها يصرف بدل السفر العادي منخفضا بمقدار الريع وتنص المادة (٣) منه على أن « يخفض بدل السفر بمقدار الريع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو السلطة أو هيئة محلية أو استراكات البنوك والشركات » وأخيرا فإن البند (خامسا) من المادة (١٠) من القرار المشار اليه تقضى بأن « لا يصرف بدل السفر عن الليالي التي تقضى بالبواخر والطائرات اذا كانت تذكرة السفر تشمل الأكل » أما اذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرباع البديل « ويبين من مجموع النصوص المتقدمة أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي يتكبدها في

سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقضى منه التغيب عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد شرع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكبدها الموظف أثناء يقف عند حد استرداد هذه المصروفات حتى لا يكون مصدر ربح أو إثرا على حساب الدولة، والنفقات التي شرع البديل لمواجهةها تشمل مصاريف الماكمل والإقامة، ومن المفهوم طبقا لنصوص لائحة بدل السفر أن ربح البديل مقرر لمواجهة نفقات الإقامة أما باقى البديل فهو مقرر لمقابلة نفقات الماكمل ، ومقتضى ذلك أنه إذا تحقق اتفاق الموظف على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملا ، أما إذا اقتصر اتفاقه على إيهما في حالة ما إذا وفرت له الدولة الإقامة أو الماكمل - فلا يصرف له من البديل إلا مقابل ما تكبده بالفعل ، وترتبا على ما تقدم إذا لم يكن ثمة اتفاق فلا وجه لاستحقاق البديل، وبهذه المثابة نمى كلفت إقامة الموظف في الجهة التي كلف بأداء عمل فيها شاملة التسيير والغذاء على حساب الدولة فله عندئذ لا يستحق بدل السفر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية العامل المكلف بأمورية في الداخل في الحصول على نصف بدل السفر إذا كانت أقامته تشمل النوم والغذاء على حساب الدولة .

(فتوى ١٨٤ في ٢/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ:

منح بدل السفر خطوط بالآ يكون مصدر ربح للموظف ، وإن يكون عن مدة مؤقتة تقتضى معها مظنة النقل ، وإن تستوفى الإجراءات والمواعيد التي تنص عليها لائحة بدل السفر .

ملخص الحكم :

إن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والحارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمعدلة بقرارى المجلس المصدرين

في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ لا تزال احكامها نافذة حتى الآن ، ومقاد المواد ١ و ٧ و ١٢ من هذه اللائحة أن بدل السفر — وهو مزية من مزايا الوظيفة العامة — منوط بمنحبتواتر شروط ثلاثة: اولها : مستند من الحكمة التي دعت الى تقرير هذا البديل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف او المستخدم في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية، وذلك اعمالا لمبدأ أساسي هو الا يكون هذا البديل مصدر ربح الموظف او المستخدم . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، اذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتفي مظنة التسقل . والشرط الثالث : خاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنع هذا البديل في غير وجهه الذي عينه القانون .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ:

اوضاع استحقاق بدل السفر — حكمة تقريره — الاصل في منحه لايجوز ان يكون مصدر ربح الموظف او المستخدم .

ملخص الحكم :

حددت لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ في يناير سنة ١٩٥٨ ، في مادتها الاولى بدل السفر بانه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال المنصوص عليها في اللائحة) وجاء في المذكرة المرفوعة الى السيد رئيس الجمهورية من وزير المالية والاتصال أن المادة (٥٥) من قانون الموظفين تنص على أن

للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكدها في سبيل الانتقال لتلبية مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر يقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفويضه من الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين .

وجاء في المادة الثالثة من اللائحة أنه : (يخفض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، وينخل في محلول عبارة (منازل الحكومة) مريات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو مستأجرة لها) . وفي المادة الرابعة من هذه اللائحة : (على الموظف أن ينزل أثناء المهمة التي ينصب لها في استراحة الوزارة أو المصلحة التي يتبعها كلما أمكن ذلك ، وفي الأحوال التي تكون فيها الاستراحات مشغولة يجب عند تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية ؟ . ومفاد ذلك أن الحكمة من تقرير بدل السفر هي تخفيف العبء على الموظف في سبيل أداء واجبه الوظيفي والاصل في منح هذا البدل أنه لا يجوز أن يكون مصدر ربح للموظف أو المستفيد .

(جلعن ٢٩ لسنة ٧ في جلية ٢٢/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

— لائحة بدل السفر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — بدل السفر هو مجرد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب إليها علاوة على مصروفات معيشته العادية — نص المادة الثالثة من اللائحة على تخفيض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية

أو باستراحات البنوك والشركات — وجوب تطبيق هذا الحكم على حالة
الندب خارج الجمهورية — أسس ذلك أن البذل لا يجوز أن يكون مصدر
ربح أو إزاء الموظف .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهوري
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، قد عرفت بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف
مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنغيه عن الجهة التي يوجد
بها مقر عمله الرسمي ، كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة بأن الموظف
الذي ينوب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة
ويشمل هذا البذل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ، وبذل
السفر أذن يمنح كمقابل للنفقات الضرورية الفعلية التي يتحملها الموظف
المنتدب في جهة غير جهة مقر عمله الرسمي ، وهذه النفقات تشمل — فيما
تشمله — أجور المبيت .

ومن حيث أن الحكمة التي دعت إلى تقرير بدل السفر ، تقتضي أن يقف
عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي يتفهمها الموظف في الجهة
التي انتدب إليها ، علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية ، وذلك أعمالاً
لمبدأ أساسي ، هو ألا يكون هذا البذل مصدر ربح أو إثراء للموظف على
حساب الدولة .

ومن حيث أن المادة الثالثة من لائحة بدل السفر المشار إليها نصت
على أن « يخفى بدل السفر بمقدار الربح في حالة الإقامة بمنزل ما أمكنه
الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، ويدخل
في محلول عبارة « منازل الحكومة » عريات السكك الحديدية التابعة لسكك
حديد الحكومة والخيل والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو
مستأجرة لها . . . » ، فمقتضى هذا النص هو تخفيض بدل السفر بمقدار
الربح إذا أقام الموظف على نفقة الحكومة ، حتى لا يثرى على حساب الدولة
وإذا كان هذا النص يسرى أصلاً بالنسبة إلى الموظفين المتقدمين داخل
الجمهورية ، إلا أنه يمتنع أعمال هذا النص في مجال الندب خارج الجمهورية ،
إذا أقام الموظف في مكان أعدته له حكومة الدولة الأجنبية ، وذلك حتى

لا يثرى الموظف على حساب الدولة ، اذا ما صرف بدل السفر كاملا ، ورغم عدم تجمله نفقات البيت ، واعتبار أن هذه النفقات تدخل ضمن العناصر التي يشملها بدل السفر الذي يصرف للموظف الذي ينصب الى إحدى البلدان الأجنبية ، طبقا للمادة العاشرة من لائحة بدل السفر المشار اليها .

ومن حيث أن الموظفين المعارين الى الجزائر كانوا يبيتان على حساب حكومة الجزائر (وزارة التصنيع والطاقة الجزائرية) ، فإنه إعمالا لحكم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر سألقة الذكر ، يتعين تخفيض بدل السفر المستحق لهما — عن مدة إيفادها للجزائر — بمقدار الربع ، ومن ثم فإن كلا منها يستحق فقط ثلاثة أرباع بدل السفر المقرر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من السيدين / الدكتور ... المستشار المساعد السابق بمجلس الدولة ، والإستاذ ... النائب بالمجلس ، يستحق ثلاثة أرباع بدل السفر المقرر لكل منهما ، من مدة إيفادها في مهمة الجزائر .

(فتوى ١٥٦ في ١٣/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم موظفي الدولة — تسرررر مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ — شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن راتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في أحكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .

ومن حيث ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهو القانون العام في شؤون التوظيف كان ينص في المادة ٥٥ منه على ان للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب « بدل السفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفهيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه والشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد . وكان قد صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والقرارات المعدلة له وتتضمن قواعد منح راتب بدل السفر وهي المعروفة بالائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وهي التي تحكم الحالة موضع النزاع - ومناد نصوص هذه اللائحة ان منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة أولها مستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي ان يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصاريف معيشته الاعيادية وذلك أعمالاً لمبدأ أساسي هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف والشرط الثاني يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر اذ يجب ان تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة النقل والشرط الثالث خلاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يتجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد على ان يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها - حتى لا يمنح هذا المرتب في غير وجهه الذي عينه القانون واللائحة .

(طعن ٢٤٩٧ لسنة ٦ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

الميعاد الذي حددته لائحة بدل السفر لتقديم طلب بدل السفر - ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم مسقط - فيصل التفرقة بين الميعادين .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ١٢ من لائحة بدل السفر ان الميعاد الذي حددته لتقديم الاقرار الخاص بطلب بدل المسافر هو — طبقا للتكيف القانوني السليم — ميعاد سقوط علق استحقاق بدل السفر على مرافقاته، بحيث لا ينشأ ثمة حق في هذا البديل الا بتقديم الاقرار مستوفيا ببيانه خلال هذا الميعاد ، ونقوم فكرة السقوط على وجود اجل قانوني يتناول الحق نفسه ويسقطه . والفرق بين حالتي السقوط والتقدم المسقط ان الحق في الحالة الاولى لا يتم وجوده وتكوينه الا باتخاذ اجراء معين في ميعاد محدد او هو لا يبلغ مرتبة الحق الا باتخاذ هذا الاجراء في ميعاده المحدد ، وعندئذ يبدأ سريان مدة التقدم المسقط لحق مقرر تام الوجود والتكوين . ويترتب على هذه التفرقة ان القانون يعنى بحماية الحق في هذه الحالة الاخيرة ، وذلك باجازه قطع مدته ووقف سريانها ، لانه في صدد حق كامل جدير بهذه الحماية ، ولم يبسط مثل هذه الحماية على شبه الحق في حالة السقوط فلا تقبل مدته قطعاً ولا وقفاً .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ المعروف باللائحة بدل السفر — نصه في المادة ٥٦ على عدم سريان احكامه على فئات معينة من الموظفين من بينهم الضباط وان بدل سفر هؤلاء الموظفين ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب اوائح تصدر من المصالح التي يتبعونها — بموافقة وزارة المالية — موافقة وزارة المالية بكتابها رقم ع ١١/١٠/٢١ في ٢٤ يونية سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي نقدا للضباط وطيلة مدة الحرب على الا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد الماهوريات — وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل يجعل اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ واجبة التطبيق في شأن الضباط .

ملخص الحكم :

ان القواعد الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ هـ وهي المعروفة بلائحة السفر ومصاريف الانتقال : تنص في المادة ٥٦ منها على انه « لا تسري احكام هذه اللائحة على مستخدمي مصلحة سبك حديد الحكومة والمستخدمين المننيين بوزارة الحربية والكتبه بمصلحة اقسام الحدود ولا على الضباط والصف ضباط والانفار التابعين للجيش او البوليس او لمصلحة خفر السواحل او لمصلحة اقسام الحدود ، فان بدل سفرهم ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح وتوافق عليها وزارة المالية . وفي ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٣ وافقت وزرة المالية بخطابها رقم ع ١١/١٠/٢١ « على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي طيلة مدة الحرب فقط كالاتي :

١ - الضباط الاداريين الاصليين المنتدبين من الجيش على الا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد المأموريات .

٢ - المساكين عن المأموريات داخل الصحراء على الا يتعدى ما يصرف لهم من عشر ليال في الشهر الواحد مهما طال المأموريات .

واخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ بإنصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ونص في المادة الأولى منها على انه « يقصد بكلمة موظف الواردة في هذه اللائحة الموظف الدائم او المؤقت او الضابط او المستخدم الخارج عن الهيئة او العامل باليومية ومن في حكمهم : كالصول والكونستابل وضابط الصف والعسكري ... الخ . » وليس ثمة شك في وجود حالة حرب بين مصر واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، بذلك تسري في حق المطعون عليه اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٣ ، بحسبان انه يستحق بدل سفر عن المدة من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٤ من ابريل سنة ١٩٥١ . واذا ظام الطعن على أساس ان مدة تدب المطعون عليه تقع في المجال الزمني لسريان القواعد التي وافقت عليها وزارة المالية في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٣ فانه يكون على أساس سليم من القانون .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

استعراض لنصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين
المدنيين بالدولة ولائحة بدل السفر للعاملين بالقطاع العام — القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح ولائحة
التفصيلية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ — أيفاد
العاملين بالحكومة والهيئات والوحدات الاقتصادية للخارج يكون تحقيق
أحد غرضين وطبقا للنظام الذي يخضع له العامل — مناط تحديد المعاملة
المالية للموعد للخارج تتحدد في ضوء القواعد والإجراءات التي اتبعت في
شأن الأيفاد — لا يسوغ الجمع بين مزاي الأيفاد طبقا للقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للأيفاد لإداء مهمة طبقا لاحكام لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة
١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع يتناول فئتين من العاملين الاولى تضم العاملين
المدنيين بالدولة والثانية تضم العاملين بالقطاع العام ، وبالنسبة
للعاملين المدنيين بالدولة فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨
بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الاولى على أن
«بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي
يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال
الآنية :

(١) الاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة »

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذي ينذهب
الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر على كل ليلة على الوجه
الآتي ويشمل هذا البديل اجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل
المسكن »

أولا

ثانيا

ثالثاً

رابعاً

خامساً

سادساً

سابعاً - إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف » .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعماله وظيفته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة التنفيذية » .

وتنص المادة (٣٢) من ذات القانون على أنه « يجوز إيفاد العاملين في بعثات ومنح للدراسة أو إجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وفيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام فإن قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لإقطاع العام ينص في المادة الثانية على أن بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الأحوال الآتية :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوجدات الاقتصادية التابعة لها .

كما تنص المادة (١١) من ذات القرار على أن « العامل الذي يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر عن كل ليلة شاملاً أجور المبيت ومصرفات الانتقال المحلية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات إلى المدن التي ينزلون بها وفقاً للفئات الواردة في الجدول المرفق بذلك ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور إلا بقرار من رئيس الوزراء » .

وتنص المادة (١٢) من القرار المذكور على أن « تتراد مثلت بدل السلفر الواردة بالجدول الوارد في المادة السابقة بمقدار ٢٥٪ إذا كانت المهمة في مؤتمرات وتخفيض هذه الفئات الى النصف اذا نزل العامل في ضيافة لحدى الدول او الهيئات الاجنبية » .

وينص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتنظيم العاملين بالقطاع العام في المادة (٢٩) على انه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المعنيسين بالدولة .

كما يجوز منحهم وفقاً للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقاً لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظام .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح في المادة الاولى على انه « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » .

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية ..

(ب) بعثة عملية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة عملية .تتناول الغرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لمنابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المصرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهات والمبوريات التي تؤدي في الخارج » .

وتنص المادة (٢٠) على انه « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على

اقتراح اللجنتين التنفيذيتين التواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية والداخلية والموفدون في اجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة او التخصص .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح .

ومن حيث انه يفسح من البصوص المتقدم ذكرهما ان ايناد العاملين بالحكومة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية للخارج انها يكون لتحقيق احد غرضين وطبقا لاحد نظامين .

الاول — القيام بدراسات عليية او عملية او للحصول على مؤهل على او كسب مرآة على وذلك لسد نقص او حاجة تقتضيها مصلحة عامة — ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

الثاني — انجاز الاعمال التي يكفون بها من قبل الحكومة او شركات القطاع العام ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ان كان التكليف من قبل الحكومة او الهيئات العامة او قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام ان كان التكليف من قبل شركات القطاع العام .

ومن حيث ان كلا من النظامين المشار اليهما يدور في فلك قائم بذاته لكل منهما مجال انطباق ونطاق اعمال خاص به ولكل منهما آثاره المالية التي يستقل بها عن الآخر بغير تداخل .

ومن حيث انه لا يجوز في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر الى الموجد ذاته والفرض من الايفاد فان كان الهدف من الايفاد تحقيق مصلحة مباشرة للموجد بحصوله على خبرة او مؤهل يسرى في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وأن يكن الايفاد يهدف الى

تحقيق مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع الموند لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ، لأن هذا النظر لا ينتج معيارا جامعا مانعا ، فكل ايفاد للعامل الى الخارج كما تتحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة أو مران أو مؤهل يتحقق به ايضا مصلحة الجهة الموفدة ، واية ذلك أن المبعوث بهتف الحصول على مؤهل ملزم بعد عودته بالعمل مدة معينة في الجهة الادارية التي اوفدته بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه كذا أنه في حالة تكليف العامل بامورية بالخارج فإن الامر ابتداء يقتضيه أداء عمل للجهة الادارية يتطلب الصالح العام وأن كان لا يخلو من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فإن الامر يتطلب عدم الاكتفاء بعنصر الغاية عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموند للخارج .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يجب لتحديد المعاملة المالية للموند للخارج النظر الى القواعد والاجراءات التي اتبعت في شأن الإيفاد فإن اوفد العامل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتبت الآثار المالية الخاصة بالمبعوثين طبقا لنصوص هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ ، وأن وفد طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ترتبت الآثار المالية المنصوص عليها بلائحة بدل السفر المطبقة على العامل بنسب نظام العاملين الخاضع له .

ومن حيث أنه لا يسوغ الجمع بين مزايا الإيفاد طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبين الآثار المالية للإيفاد لأداء مهمة طبقا لاحكام بدل السفر ومصاريف انتقال ذلك لأن الحكمة من منح بدل السفر هي تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب أداء مهام لصالح الجهة التي يتبعها ومن ثم فإن من يوفد في منحة تدريبية بالخارج شاملة مصاريف الإقامة والانتقال وتذاكر السفر طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقاضي نصف بدل السفر وذلك باعتبار أن المنحة تعطى لجميع واحى الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات استثنائية ، وعلى ذلك فإن في منحه بدل السفر بالإضافة الى مزايا المنحة يعتبر ائراء للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قلقونا .

ولما كان العاملون بوزارة السيلحة والشركات التابعة لها قد انفذوا لحضور منح تدريبية في مجال السياحة والفندقة بالغيا الاتحادية طبقا

للإجراءات المحددة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لمدة لا تقل عن عشرين شهر فانهم يخضعون في معاملتهم المالية لأحكام هذا القانون ولائحته المالية دون سواء ولا تسري في شأنهم أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سواء بالنسبة للعاملين بالوزارة أو الشركات التابعة لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملين بوزارة السياحة والشركات التابعة لها الذين تم ايفادهم طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح لبذل السفر .

(فتوى ٥٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ — قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ — يعتبر مفسرا لأحكام القرارين الأولين — معنى المهمة الاعتيادية في مفهوم أحكام هذه القرارات — لا يشمل المهمات التي يوعد لها الموظفون في بعثات تدريبية — لا يستحق الموظف الموعد في بعثة تدريبية طبقا لبرنامج المعونة الفنية للنقطة الرابعة بدل السفر — يكفي ما تصرفه اليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ هو قرار تنظيمي عام يتلخص في الواقع الى كونه قرارا تفسيريا لأحكام قراره مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ لانه استهدف ايضاح معنى خاف غيها اراد تجليته وتفسيره ، وحاصله ان مهمة الموظف الموعد في بعثة تدريبية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة تخرج

من اطار المهام الاعتيادية التى عفاها هذان القراران ولذلك أجرى عليها تحكما يخالف احكامها ، ومقتضاه حرمان هذا المبعوث من بدل السفر. عن نديه اكتفاء بما تحمفته حكومة الولايات المتحدة من نفقات ميسقة وتنقله فى بلادها طبقا لاتفاق التعاون الفنى وفق برنامج النقطة الرابعة المقنود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية والناخذ فى مصر اعتبارا من ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ على ما سبق ايضاحه . .

فاذا كانت المهمة التى اوفد لها الموظف متصلة باغراض دولية مدارها تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للتربية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية واشاعة حسن التفاهم بين الدول ، وأنه من اجل هذه الاغراض الجليلة اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كى ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا منافع لهم اوفدوا لتحصيلها تحقيقا لتبادل الوعى الفنى بين الدول ، اذا وضح ذلك ، انزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التى انتفع بها المطمعون عليه عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها لحكومة المصرية موظفينا فى العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يمتنع معه اعتبار بدل السفر منظما لهذا المقام ومشروعا لمواجهة نفقات امثال تلك المهام . فاذا ساندنا تقدم أن البعثات التدريبية وهى طويلة الاجل دائما تتأبى على القيود والتوجيهات التى ايد بها تحديد آجال المهام الاعتيادية والتضييق من مداها الزمنى طبقا لروح المستلهم من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، كان اعتبار الدراسة التدريبية فى حكم « المهمة الاعتيادية » غير متلاق مع نظرية قرار مجلس الوزراء فى هذا الخصوص .

ولا محل لقياس البعثات التدريبية التى يوفد لها المبعوثون على المهام الاعتيادية التى يستحق عنها بدل السفر العادى بحجة أن « هذه البعثات روعى فيها الصالح العلمى العام وانها نظمت خدمة للمعونة الفنية للدول المختلفة » هو قياس متعسف ، لأن العلة فيه لا تعتمد على وصف مناسب مضبوط يمكن جعله مناطا لها على تعبير الاصوليين ، ومع ذلك فكما كانت القاعدة التنظيمية العامة من شأنها أن ترتب اعباء مالية على الخزانة يقين أن تفسر هذه القاعدة فى أضيق حدود حتى لا يتسع الامر للقياس والتخريج فتضطرب الاحكام فى هذا المقام .

وقضلا عما تقدم فإن مرسوم إصدار اتفاق التعاون الفني طبقا لبرنامج النقطة الرابعة المعتقد بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية القاضي فى مآنته الأولى بالعمل بأحكامه من تاريخ التصديق على الاتفاق المذكور و ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد خصص يوم الحكم الوارد فى فينك القرارين بما جعل عبء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مرفوعا عن كاهل الحكومة المصرية ملقى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبما جعل التزام الحكومة المصرية مقصورا على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة وبالعكس من التاريخ المذكور ، ومثل هذا التخصيص الحاصل بأداة إصدار هذا الاتفاق اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ وقد أخرج صورة النصب للاعرض التدريبيه من المهام الاعتيادية التى ينصرف إليها بدل السفر ، وتخفض ، ومن ثم ، تعديلا لهذين القرارين التنظيميين يسرى من ذلك التاريخ على الحكومة والإمبراد فى نطاق القواعد التنظيمية الداخلية ، قد كشف عن طبيعة القرار الوزارى التفسيرية والتنفيذية مما باعتباره متشبا مع مقتضى هذا التعديل ، ونظرا لأحكامه ، ومتوائما مع نظام بدل السفر القانونى القائم آنذاك ، وعلى ذلك لا وجه لتسويق القيمة القانونية لقرار وزير المالية المشار اليه : ولا للتحدى بأن سفر المدعى فى المهمة التى أوفد لها كان سابقا على صدور القرار الوزارى ، ما دام قد صدر هذا القرار كاشفا لنطاق الحكم الذى أتى به هذان القراران التنظيميان ومرددا فى الآن ذاته لأحكام الاتفاق العلم للتعاون الفنى بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية وهو ذلك الاتفاق الذى أصبحت أحكامه حجة على الأفراد والسلطات الداخلية فى مصر من تاريخ العمل به فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ وعالج بدل السفر للوظفسيين المصريين الموفدين للدراسة التدريبية بالولايات المتحدة معالجة قانونية صريحة ، يحرم معها القول بأنهم يظلون — بعد نفاذه على تلك السلطات والأفراد على سواء — مفتعين بأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى لو سلم فى الجدل المنحصر بأن هذه البعثات هى من قبيل المهام الاعتيادية التى عرض لها هذان القراران .

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

إيفاد العاملين في منحة تدريبية للخارج شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة — خضوعهم في محابلتهم المالية لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والمنح ولانحته المالية دون سواء — عدم سريسة أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في شأنهم — عدم جواز الجمع بين مزايا الإيفاد طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للإيفاد لأداء مهمة طبقاً للائحة بل السفر ومصاريف الانتقال — عدم استحقاق هؤلاء العاملين لتصف بدل السفر — أسس ذلك : أن كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منهما مجال تطبيق خاص به ولكل منهما انواره المالية التي يستقل بها عن الآخر بشرى تفاضل — وجوب النظر عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموظف للخارج الى القواعد والاجراءات والأحكام الواجبة التطبيق في شأن الإيفاد دون الاكتفاء بمجرد النظر الى الموظف ذاته والفرس من الإيفاد .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الأولى على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل اتفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تقيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الاحوال الآتية :

(١) الأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة : . . . » .

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذى يندب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الآتى ويشمل هذا البذل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ..

أولا :

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

خامساً :

سادساً :

سابعاً : إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١- بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « يسترد العامل المنقلت التي يتكدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة التنفيذية » .

وتنص المادة (٢٣) من ذات القانون على أنه « يجوز إيفاد العاملين في بعثات ومنح دراسية أو إجازات بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح في المادة الأولى على أنه « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بغراسات علمية أو غنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لمدد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة علمية » .

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « أنواع البعثات هي :

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة علمية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تتناول الغرضين اللبائتين معا .

(د) بعثة قصيرة لمتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي
المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهمات والمهام التي
تؤدي في الخارج » .

وتنص المادة (١٤) على أنه « لا يجوز لأي فرد أو مصلحة أو هيئة أو
مؤسسة عامة قبول منح دراسية أو للتخصص أو غير ذلك من دولة أو
جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية إلا بعد موافقة رئيس اللجنة
العليا للبعثات وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت في قبول المنحة
أو رفضها » .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العلمية أن تشفع
اخطارها باقتراحاتها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للبح التي تطلقها بعد
الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات
ما لم تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحة في تطبيق أحكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب
بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج » .

وتنص المادة (٢٠) من قانون تنظيم البعثات والاجازات الدراسية
والمنح رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على
اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعمل بمقتضاها أعضاء
البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدين في اجازات دراسية
أو الحاصلون على منح للدراسة أو للتخصص » .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية
والمنح .

ومن حيث أنه يتضح من النصوص المتقدم ذكرها أن إيفاد العاملين
للخارج إنما يكون لتحقيق أحد غرضين وطبقا لأحد نظامين :

الاول : القيام بدراسات علمية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة — ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والمنح واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

الثاني : انجاز الاعمال التي يكلفون بها من قبل الادارة ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ومن حيث ان كلا من النظامين المشار اليهما يدور في تلك قائم بذاته فلكل منهما مجال تطابق ونطاق اعمال خاص به ولكل منهما اثاره المالية التي يستقل بها عن الاخر بغير تداخل .

ون حيث انه لا يسوغ في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر الى الموفد ذاته والغرض من الايفاد فان كان الهدف من الايفاد تحقيق مصلحة مباشرة للموفد بحصوله على خبرة أو مران أو مؤهل يسرى في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وأن كان الايفاد يهدف الى تحقيق مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع الموفد لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ، لان هذا النظر لا ينتج معيارا جامعيا مانعا فكل ايفاد للعامل الى الخارج كما تتحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة أو مران أو مؤهل يتحقق به ايضا مصلحة للجهة الموفدة ، وآية ذلك ان المبعوث يهدف الحصول على مؤهل ملزم بعد عودته بالعمل مدة معينة في الجهة الادارية التي اوفدته بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما انه في حالة تكليف العامل بامورية بالخارج فان الامر ابتداء يتفسيه أداء عمل للجهة الادارية يتطلبه الصالح العام وأن كان لا يغلو من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فان الامر يتطلب عدم الاكتفاء بعنصر الغاية عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموفد للخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يجب لتحديد المعاملة المالية للموفد للخارج النظر الى القواعد والاجراءات والاحكام الواجبة التطبيق في شأن

الايضاد فان كانت احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتيب الاثار المالية الخاصة بالمبعوثين والموفدين على منح طبقا لتصوص هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ ، وان كانت احكام لائحة بدل السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ترتيب الاثار المالية المنصوص عليها بتلك اللائحة . . .

ومن حيث انه لا يجوز الجمع بين مزايا الايضاد طبقا لاحكام التسانين رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبين الاثار المالية للايضاد لاداء مهمة طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ذلك لان الحكمة من بدل السفر هي تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب اداء مهم لصالح الجبهة التي يتبعها ومن ثم فان من يوفد في منحة تدريبية بالخارج — شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة — مما ينطبق عليها احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقاضي نصف بدل السفر وذلك باعتبار ان المنحة تغطي جميع نواحي الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات اضافية وعلى ذلك فان في منحة بدل السفر بالاضافة الى مزايا المنحة يعتبر اثراء للعامل لا بسبب وهو ما لا يجوز تقاونا .

ومن حيث انه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات قد منعت الوزارات من قبول أية منحة اجنبية لاي فرض سواء كان علمي او تدريبي الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات واوجبت عليها اخطار ادارة البعثات لتجري المفاضلة بين المتقدمين الى المنحة ولم يستثنى تلك في المادة من الخضوع لاحكامها الا المنح الاجنبية التي تقدم بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج ، فان العاملین الثلاثة الذين اوفدوا في منحة تدريبية بجمهورية المجر للتدريب في مجالات القوى العاملة يخضعون في معاملتهم المالية لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والمنح ولائحته المالية دون سواء ولا تبرى في شأنهم احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملين بديوان عام وزارة النقل الذين اوفدوا في منحة تدريبية لجمهورية المجر لنصف بدل السفر .

(ملف ٧٨١/٤/٨٦ — جلسة ١٢/١٤/١٩٧٧ بذات المعنى من قبل

جلسة ١٩٧٧/٧/٢٩ ملف ٧٧٥/٤/٨٦)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية المتكبين للتدريب أو للإشراف على معسكرات المهجرين البديل وذلك في حالة انقضاءهم بهذه المعسكرات الكلية كاملة تشمل المبيت والغذاء على حساب الدولة — أساس ذلك أن النفقات التي شرع ببدل السفر لمواجهة تشمل مصاريف التاكسل والإقامة على حساب الدولة على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر فإذا تكلفت الدولة بجميع النفقات انتهى سبب استحقاق البديل .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليلي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتي :

أولاً —

رابعاً — لا يجوز صرف بدل سفر عن الليلي التي تقضى على ظهور «الباخرة النيلية إذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء فإذا لم تشملها يصرف بدل السفر العادي مخففاً بمقدار الربع وتنص المادة (٣) على أن «يخفيض

بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو استراحات البنوك والشركات « وأخيراً فإن البند (خامساً) من المادة (١٠) ينص على أنه «لا يصرف بدل السفر من الليالي التي تقضى بالبواخر والطائرات إذا كانت تذكر السفر تشمل الأكل ، أما إذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرباع البديل » .

ويبين من ذلك أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي يتكبدها في سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقضى منه التعيب عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد شرع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكبدها الموظف فإنه يقف عند حد استرداد هذه المصروفات حتى لا تكون مصدر ربح أو إثراء له على حساب الدولة ، والنفقات التي شرع البديل لمواجهة تشمل مصاريف المأكل والإقامة ، على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر ، ومتقضى ذلك أنه إذا تكبد الموظف هذه المصاريف استحق بدل السفر كاملاً — أما إذا وفرت له الدولة الإقامة أو المأكل — فلا يصرف له من البديل إلا مقابل ما تكبد به بالفعل — وترتبط على ما تقدم إذا تكلفت الدولة بجميع النفقات أن تنفى سبب استحقاق البديل ، وبهذه المثابة تمتى كانت إقامة الموظف في الجهة التي كلف بإداء عمل فيها شاملة المبيت والغذاء على حساب الدولة فإنه لا يستحق عندئذ بدل سفر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية المنتدبين للتدريب أو للإشراف على معسكرات المهجرين لبذل سفر وذلك في حالة إقامتهم بهذه المعسكرات إقامة كاملة تشمل المبيت والغذاء على حساب الدولة .

(مكتوى ٥٧٩ بتاريخ ١٢/٢٧ / ١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

بدل السفر — طبيعة المهمة التي تبرر استحقاقه — وجوب أن تكون ضرورية للحكومة — أن وزارة الداخلية للبدعي بالسفر بقيادة سيارة حكومية

لا يعنى هنا أن الخدمة كانت ضرورية للحكومة بما دام ثابت أن السيارة كانت تخدم بعثة خاصة - بدل السفر لم يشرع لمواجهة أبحاث تلك المهام .

ولخص الحكم :

ان أمن وزارة الداخلية للمدعى بالسفر لقيادة سيارة حكومية لا يضمن على مهمته طبيعة المهمة العادية التي يصرف عنها بدل السفر اذ القول بذلك من شأنه ان يرتب حتما على الصفة الحكومية للسيارة ان الخدمة كانت حتما ضرورية للحكومة على حين انه لا تلازم بين الامرين بداهة . والواضح من عبارة المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ان العبرة اولا وأخيرا في تحديد طبيعة المهمة العادية التي يصرف عنها بدل السفر ان تكون الخدمة ضرورية للحكومة ومن ثم ماذا ما ثبت ان خدمة السيارة في المملكة العربية السعودية لم تكن ضرورية للحكومة حيث كانت تخدم بعثة خاصة - هي بعثة نادى الشرطة للحج - لا تربطها بالحكومة اية صلة مباشرة وتنفعها المباشر إنما عائد على أعضاء هذه البعثة الخاصة ، واذا كانت للحكومة مصلحة في هذه البعثة بسبب مساهمتها في تقديم السيارة فان مصلحتها تنبى من ان ما ينفع الافراد من مقاصدهم الشريفة يعود بالنفع على الدولة فهي مصلحة غير مباشرة ، ومن ثم فان طبيعة مهمة هذه البعثة التي انتفع بها اعضاءها كما انتفع بها المدعى يختلف عن طبيعة المهام العادية التي توفد فيها الحكومة موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة مما يستتبع معه اعتبار بدل السفر منظما لهذا المقدم ومشروعا لمواجهة امثال تلك المهام ، فاذا ساند ما تقدم ان المدعى مع انتفاعه بهذه البعثة لم يتكبد شيئا في الذهاب والاياب والطل والترحال والطعام والماوى وكان فوق كل ذلك متطوعا فان اعتبار مهمته عادية يتقاضى عنها بدل سفر أمر يخالف القانون .

(ملعن ٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

ايفاء العائل لرافقة بعض الطلاب في رحلة ثقافية بوصفه اخصائيا اجتماعيا بتكليف من الجهة الادارية المختصة هو ايفاء في مهمة مصلحة من

أعمال وظيفته — الأثر المترتب على ذلك — خضوعه للأجرة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

بالمضى الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع إلى اتفاقية البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغوسلافية لعامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ تبين أنها تنص في البند ١٧ منها على أن يدمو الجانب اليوغوسلافى خمسة عشر طالبا ومدرسا من مدرسة اللسان العليا بالقاهرة من الذين يدرسون اللغة الصربوكرواتية لزيارة يوغسلافيا لمدة شهر خلال صيف عام ١٩٦٢ ، ولما كان الغالب من الأوراق أنه تنفيذا لهذا البند من الاتفاقية أوفدت مدرسة اللسان العليا بناء على دعوة من الحكومة اليوغوسوفية خمسة عشر طالبا من طلبتها — وهو العدد المحدد في الاتفاقية — في زيارة ثقافية ليوغسلافيا ، أما السيد «المدمى» فقد كلفته المدرسة بمرافقة هؤلاء الطلبة والإشراف عليهم خلال هذه الرحلة الثقافية ، ومن ثم فسلن سفره يخرج عن نطاق الاتفاقية المذكورة ولا يخضع لإحكامها ، ويكون إيفاده بوصفه أخصائيا اجتماعيا ورئيسا لقسم الشباب بالمدرسة ويتكليف من الجهة الإدارية المختصة هو إيفاد المدمى في مهمة مصلحية تدخل في أعمال وظيفته ذلك لأن الجهة المذكورة يقع على عاتقها التزام قانونى بالإشراف على الطلبة الموفدين في الرحلة ومراقبة سلوكهم ، ومن ثم يخضع المدمى في هذا الشأن لقانون نظام موظفى الدولة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ومن حيث أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — الواجب التطبيق في الحالة المعروضة — تنص بأن الموظف الحق في استرداد المصروفات التى يتكبدها في سبيل الانتقال تأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تفييه عن الجهة ، التى يوجد بها مقر عمله الرسمى وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . وتنفيذا لهذا الحكم صدرت لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ونصت في المادة ١ منها على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها

بمسبب تففيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الإحصاء
الآتية :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . « كما قضيت .
الفقرة سابعاً من المادة ١٠ من هذه اللائحة بأن خفض ثلث بدل السفر
التي تصرف الى الموظف الى النصف إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول
أو الهيئات الأجنبية . ولما كان يبين من أوراق الطعن أن المدعى نزل خلال
مدة المهمة التي أوعد من أجلها في ضيافة الحكومة اليوغسلافية فمن ثم
يستحق أن يصرف له نصف بدل السفر عن الفترة من ١٨/٧/١٩٦٢ إلى
٧/٩/١٩٦٢ كما يستحق صرف قيمة تذكار السفر من مصر الى يوغسلافيا
ذهاباً وإياباً اعمالاً لحكم المادة ١٩ من لائحة بدل السفر التي تنص بأن
يصرف للموظف ما تكلفه فعلاً من نفقات بسبب أداء وظيفته من أجور
سفر وانتقال .

ومن حيث أنه لا وجه لما جاء بتقرير الطعن المتقدم من الحكومة من أن
المدعى وافق على السفر الى يوغسلافيا على نفقته الخاصة ، استناداً الى
تأشيرة السيد وكيل الوزارة على مذكرة إدارة البعثات المؤرخة في
٢٧/٥/١٩٦٢ بشأن السفر التي جاء بها أن المدعى يشرف على الرحلة على
نفقته الخاصة ، اذ فضلاً عن أن الثابت من الأوراق أن المدعى لم يوافق
على السفر على نفقته الخاصة ، فإنه وقد أوعد في مهمة رسمية على
ما سبق بيانه فإنه يستبعد حقه في بدل السفر ومصاريف الانتقال من
القانون مباشرة ومن ثم لا يملك وكيل الوزارة قانوناً حرمانه من هذا
الحق .

(طعن رقم ٣٢٨ ، ٥٩١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٢/٤ بشأن لجنة اصلاح الحرمين
الشريفيين وتحديد ما يصرف من بدل للأعضاء - عدم اشتراكه على تقرير

ما يمنع من بدل إن ينبغي لهذه المهمة من موظفين وقليسين وعمال -
اختصاص وزير الأشغال بتحديد قية البذل الذي يمنع هؤلاء .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥١ - ببيان لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين الهندسية العليا والفنية ، ومع ان هذا القرار قد تناول اختصاص اللجنة الثالثة والتي وكل اليها مهمة تنفيذ اعمال الاصلاح بالحرمين ، الا انه لم يعين الأشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقليسين وعمال ، مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الرئيسية الادارية التي يتبعها هؤلاء الاعضاء ، وكلهم من موظفي مصلحة المساحة ومستخدميها ممن يخضعون لاشراف وزير الأشغال الإداري . وبما يظهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح في تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الأشغال في تحضير اعمال اصلاح الحرمين وتنفيذها بالكيفية التي تراها محققة للاغراض المقصودة من هذه الاعمال ، ومن حيث تخويلها في سبيل تنفيذ تلك الاعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها وبغيرها من الوزارات الاخرى خصبا على الاعتمادات المخصصة للأعمال المذكورة .

وسياق هذه العبارة ينبئ بأن لوزير الأشغال - باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ اعمال اصلاح الحرمين - حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الاعمال ، وبخاصة اذا كانوا خاضعين لاثرائه الرئيسي ، ولا يتعين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

قاعدة رقم (٢٨٤) .

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ يبين سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين : العليا والفنية - بدل السفر المستحق لأعضاء اللجنة الثالثة التي تقوم بتنفيذ أعمال الإصلاح لا يدخل في اختصاصها . بل في اختصاص وزير الأشغال - أسس ذلك .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ يبيننا لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين ، قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنة الثالثة التي وكل اليها مهمة تنفيذ أعمال الإصلاح بالحرمين الشريفين الا انه لم يعين الأشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة . بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقبائسين مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الادارية التي يتبها هؤلاء الاعضاء وكلهم من موظفي مصلحة المساحة ومستخدميها ممن يخضعون لاشراف وزير الأشغال الاداري ومما يظاهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح في تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الأشغال في تحضير أعمال اصلاح الحرمين الشريفين وتنفيذها بالكلية . التي تراها محققة للاغراض المقصودة من هذه الأعمال . ومن حيث تخويلها في سبيل تنفيذ تلك الأعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها ولغيرها من الوزارات الاخرى خصصا على الاعتمادات المخصصة للأعمال المذكورة . وسبق هذه العبارة بنبيء بأن لوزير الأشغال باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال الحرمين حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الأعمال وبخاصة اذا كانوا خاضعين لاشرافه الرئيسي ولا يتعين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال - نصه على استحقاق بدل السفر للمنتدبين في مهمة الحج - المقصود به بعثة الحج الرسمية .

ملخص الحكم :

نصت المادة الماثرة أولاً (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أن الموظف الذي يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي ، ثم أوردت المادة بيان الفئات المختلفة لبدل السفر بحسب الدول المختلفة ، ونص البند ثانياً من المادة المذكورة على أن تسرى الفئات المحددة للمنتدبين في مهام عادية في المملكة العربية السعودية على المنتدبين في مهمة الحج ونصت المادة ١٦ من اللائحة على أن لا يدفع بدل السفر لأحد الموظفين إلا بمقتضى إقرار يوقعه بنفسه ويقتضيه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه إلى محل إقامته يقر فيه بأن غيابه كان ضرورياً لخدمة الحكومة .

يؤخذ من هذه النصوص أن مناط استحقاق بدل السفر في مثل حالة المدعى هو أن يكون منتدباً في مهمة عادية في المملكة العربية السعودية أو أن يكون منتدباً في مهمة الحج . ولا شبهة في أن المقصود في عبارة النص بمهمة الحج هو بعثة الحج الرسمية .

(طعن ٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ربط بين الرتب المستحق للعامل وكذا الدرجة المالية

التي يشغلها وقت السفر لاداء المأمورية وبين الدرجة المستحقة عنها تذكرة السفر او مقابلها النقدي — العبرة في تحديد مستحقات العامل المتعلقة ببذل السفر وكذا تذكرة السفر او مقابلها النقدي هي بحالة العامل الوظيفية الفعلية وقت الإيفاد او الصرف دون نظر الى وضعه القانوني الذي قد يتكشف من التسميات اللاحقة حتى ولو ارتقت القيمة المابل او رقي الى درجة اعلى اعتبارا من تاريخ سبق على تاريخ قيامه بالمأمورية .

ملخص النقوى :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عرف في مادته الاولى بدل السفر بانه الزاتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي نتيجة تكليفه بنهام لمصلحة العمل ، وحدد في مادته الثانية فئات هذا البدل بحسب الماهية التي يتقاضاها العامل وقت التمام بالمهمة وحدد في المادة (٣٩) درجة تذكرة السفر التي يحق للعاملين استخدامها في وسائل المواصلات المختلفة بحسب درجاتهم المالية التي يشغلونها وقت السفر واجاز في المادة (٧٨) للعاملين بالمناطق النائية بالسفر بموجب استمارات مجانية او ببيع اجرة لعدد محدد من المنزلات ، وخصص للعامل في اللدة (٧٨) مكرر ان يختار صرف مقابل نقدي ، للاستمارات بدلا من استخدامها .

ومفاد ما تقدم ان المشرع ربط من جهة بين مرتب العامل المسحق له وقت السفر المقرر عن ادائه لمهام رسمية ، وربط من جهة اخرى بين الدرجة المالية التي يشغلها العامل ودرجة تذكرة السفر او مقابلها النقدي برباط وثيق ، ومن ثم فان العبرة في تحديد ايا من المستحقات سابقة الذكر انما يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الإيفاد او صرف العامل النقدي اى بوضعه الفعلي وليس بوضعه القانوني الذي قد تكشف عنه التسميات التي تجري له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تمثيل في مركزه الوظيفي بترقيته الى فئة اعلى باشر برجمي تمثل لهذه النسوية لا تؤثر فيها استحقاق فعلا من بدل او تذكرة او مقابل نقدي لها .

وإذا كان من شأن السوية أن تكشف عن حقيقة المركز القسائوني للعامل في وقت سابق على إجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها وفقا للقواعد التنظيمية التي رقت الحق في تلك السوية ، غير أن ذلك لا يستلزم إعلال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستندة من قوانين أخرى لها نطاق ومناط خاص بها . كما هو الشأن في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احتية العاملين الذين رقت أو أرجعت امتيازاتهم في الفئات الأعلى في تعديل بدل ودرجة السفر أو فئة البديل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الأعلى .

(فتوى ٢٤ في ١/٧/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

بدل سفر استحقاقه مرتبط بالمركز الوظيفي للعامل — تغير هذا المركز من تاريخ معين — اثره — الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كلفة الإنثار القانونية المترتبة على ذلك — مثال — ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أعلى — ترقيت بعد ذلك الى هذه الوظيفة — استحقاقه بدل السفر لنفسه اليوم السابق على نفاذ ترقية فقط — لا يغير من هذا الرأي كون الترقية باثر رجعي وإن القرار الخاص بالترقية قد ابلغ اليه في تاريخ لاحق .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على الآتي :

« بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسببه تنفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الإصرال الآتية :

- (أ) القيلم بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة
- (ب) الانتقال لمقر القومسيون الطبي الواقع في بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح هذه الاجازة .
- (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية .

ويقصد بكلمة الموظف الخ .

ومن حيث ان استحقاق بدل السفر مرتبط بالمركز الوظيفي للعامل :
وما دام هذا المركز قد تغير من تاريخ معين فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على ذلك

ومن حيث ان السيد المذكور اعتبر مرقى الى وظيفة مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق - التي كان منتدبا لها - اعتبروا من ١٠/١٠/١٩٦٢ ،
فانه من هذا التاريخ تزايله صفة المنتخب لهذه الوظيفة ويمتد شغلها بصفة اصلية وتعتبر مدينة الزقازيق مقر عمله الاصلى الجديد ومن ثم فانه يستحق بدل السفر لغاية اليوم السابق على هذا التاريخ فقط ولاغير من هذا الراى ان القرار الوزارى رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بترقيته باثر رجعى قد ابلغ اليه في ٢٩/١٢/١٩٦٢ لان المبرة ليست ببلالغ القرار وثنا بالمركز القانونى والوظيفى للعامل نظالما قد تغير مركزه الوظيفى في تاريخ معين فانه يتعين الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على هذه الترقية .

ومن اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق في بدل السفر عن المدة من ١٠/١٠/١٩٦٢ تاريخ نفاذ الترقية الى ٢٩/١٢/١٩٦٢ تاريخ صدور قرار الترقية .
(نفوى ١١٥٣ في ١٧/١٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المعين لأول مرة في خدمة الحكومة يستحق مصروفات انتقاله هو وعائلته ومصروفات نقل اثاثه التي يتكلفتها فعلا بسبب تغير محل اقامته كما يستحق مرتب نقل وفقا للقواعد التي حددتها لائحة بدل المسافر

ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تطبيق هذا الحكم على من يعين لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة استحقاقه في هذه الحالة مصروفات الانتقال وموتب النقل المقررين في لائحة السفر المشار إليها لا يغير من ذلك أن الشخص المعين كان مقيما عن الوظيفة خارج البلاد أو أن الإعلان الذي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٩) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف نظير ما يتكفله فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وأقتال ونقل أمتعة وحملها ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك الحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه اللائحة » . وتنص المادة (٢٠) على أن « تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الآتية — وذلك فيما عدا الحالات التي نظمها قوانين خاصة : (١) النخب لغير الجهة التي بها محل العمل الأصلي (٢) إعادة إلى الخدمة (٣) التعيين لأول مرة في الخدمة . . . وتنص المادة (٦٦) على أن يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومناحه في الأحوال الآتية (١) التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة . . . » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المعين لأول مرة في خدمة الحكومة يستحق مصروفات أنتقاله هو وعائلته ومصروفات نقل أثاثه التي يتكفلها فعلا بسبب تغيير محل إقامته كما يستحق مرتب نقل وفقا للقواعد التي حددتها اللائحة ، ومن ثم واذ عين السيد الدكتور . . . لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة ، فله يستحق مصروفات الانتقال ومرتب النقل المقررين في لائحة بدل السفر المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أنه كان مقيما خارج البلاد ، أو أن الإعلان عن الوظيفة التي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية مما يستفاد منه أنه كان مقصورا على المقيمين .

داخل الجمهورية - وذلك انه يبين من مجموع نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها انها ليست مقصورة التطبيق على الانتقال داخل البلاد، يدل على ذلك انها نظمت فئات بدل السفر المستحقة في حالة الاقامة في دول اجنبية وبعملات هذه الدول كما نظمت الانتقال بالسفن والطائرات وهو في الغالب لا يتم داخل البلاد ، كما ان نشر الاعلان في صحيفة محلية ليس معناه قصر التعمين على المقيمين في الداخل ، فقد تصل الصحيفة المحلية الى دولة اجنبية وهو ما يحدث عادة ، وقد يصل الاعلان الى علم المقيم بالخارج بآية وسيلة من الوسائل ومن حقه ان يتقدم الى الوظيفة ، فاذا تم تعيينه فيها - رغم اقامته بالخارج كان من حقه ان يتقاضى مصروفات الانتقال التي تكبدها لتغيير محل اقامته بسبب التعمين .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيد يستحق مصروفات السفر ونقل الاثاث التي تكبدها بسبب تغيير محل اقامته من باريس الى القاهرة ، كما يستحق مرتب النقل المقرر في لائحة بدل السفر .

(فتوى ٤٥١ في ٢٤/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

الغياب الذي يزيد عن ثلاثة اشهر لا يستحق عنه بدل سفر الا بعد ان تتحقق وزارة المالية من قيام المبرر وترخص به .

ملخص الحكم :

ان المشرع لم يقرر بدل السفر الا عن مدة غياب مؤقت فقط ، تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه ملائمة يتسنى مع الاستدامة ، فان استطلال الغياب كان واجبا نقل الموظف او المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كى لا يكون هذا البديل من جهة مصدر ربح

للموظف أو المستخدم الذي ندب وكان يمكن نقله ، ومن جهة أخرى كي لا تتحمل خزانة الدولة هذا العبء الإضافي بصفة مستديمة . وقد عالج المشرع هذا الغياب المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بنوعين من الحلول تبعاً لمدته ، بعد أن حدد الغياب الذي عناه بهذا الحكم بأن يكون متواصلاً لا تتخلله فترات انقطاع ، وحاصلاً في جهة واحدة لا متراوفاً بين جهات عدة ، فقرر للموظف أو المستخدم الحق في بدل السفر عن مدة الغياب المؤقت بصفة عامة ، ثم فرق بين الغياب الذي تقتصر مدته على ثلاثة أشهر ، وبين ذلك الذي يجاوز هذه المدة ، فأطلق الحق في الحالة الأولى دون تعليقه على رقابة من جهة أخرى غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البديل ، وتفيد هذا الحق في الحالة الثانية ، فجعله رهيناً بصدور ترخيص خاص به من وزارة المالية ، فلا يستحق بدل السفر في هذه الحالة إلا بعد أن تتحقق وزارة المالية من قيام المبرر لذلك ، ولها حينئذ أن ترفض الترخيص وفقاً لما تتبينه من ظروف الحالة . وقد ظل اختصاصها هذا قائماً مع صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ أبقي هذا القرار في البند التاسع من الكثوف الملحقة به على اختصاص وزارة المالية فيها يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر التالية من المأبوية .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ : ١ - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

تعود استحقاق بدل السفر المنصوص عليها في لوائح رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بلائحة بدل السفر - حرمان الموظف الذي يندب لمدة أكثر من شهرين من بدل السفر إذا ما صرف استثمارات سفر لمعاقبه ونقل أتعنته طبقاً لأحكام المادة الخامسة من اللائحة المشار إليها ، وكذلك إذا ما قبض عند بدء التعذيب مرتب نقول بواقع ٢٥ ٪ من المرتب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥) من لائحة بدل السفر ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيهما عدا افراد القوات المسلحة . فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينوبه . وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد الندب بحيث يجاوز الشهرين يجوز — اذا رغب الموظف — أن يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب . وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر . ولا يجوز أن تزيد المسدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

ويؤخذ من هذا النص ، أنه في الحالات التي يرجح فيها أن مدة ندب الموظف لمهمة ما ، تجاوز شهرين ، يجوز إذا أراد الموظف ذلك ، أن يصرف له استثمارات سفر له ولعائلته ولنقل متاعه على نفقة الحكومة . وتكون هذه الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر ، وهو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل التفرغ للخدمة التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الأصلي ، في أحوال منها حالة ندبه للقيام بعمل في غير الجهة التي بها هذا المقر ، ومن ثم لا يصرف له في حالة حصوله على الاستثمارات المشار إليها ، بدل سفر عن مدة الانتداب .

ومن الواضح أن هذا النص ، اذ يقرر ذلك ظانه يكون قد منح الموظف المنتدب ما يعتبر بدلا عن راتب بدل السفر الذي يحق له أصلا أن يتقاضاه . وهذا البدل هو استثمارات سفر عائلته ، واستثمارات نقل متاعه . وهذه الاستثمارات لم تكن لتصرف اليه أصلا . وقد جعل الشارع مقابل حصول الموظف عليها ، عدم منح بدل سفر له ويصدر هذا الحكم عن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه منح البدل وهو الا يكون هذا البدل مصدر ربح للموظف لذلك رأى الشارع أنه والأصل أن هذا البدل هو مقابل المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة ، مما يوجب أن يبق عند حد استرداد هذه المصروفات فانه من ثم لا يستحق هذا البدل في الحالة التي يغير فيها الموظف محل اقامته بصفة لها طابع الاستقرار المؤقت فينقل متاعه ويصطحب أسرته معه ، الى الجهة التي بها مقر العمل الذي نذب اليه ، اذ في هذه الحالة لا يكون الموظف قد تكلف في سبيل أداء هذا العمل الا مقابل سفر أسرته من الجهة التي بها مقر عمله الأصلي الى الجهة

التي بها مقر عمله الذي نذب اليه ، ومقابل نقل متاعه الى هذه الجهة . وذلك كله يكون أصلا باستثمارات سفر لعائلته . واستمارة نقل لمتاعه . وهذا ما نقرر المادة ٥ السالف الإشارة اليها منحه للموظف . وتحرمه في مقابل ذلك من راتب بدل السفر على ما سلف البيان .

وزيادة في توضيح ما سلف . تجب الإشارة الى أن الموظف المنتخب ، يستحق بدل راتب سفر مما اشارت اليه المادة (١) من اللائحة . يصرف اليه عن كل ليلة يتغيب فيها عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي ، بسبب ندبه ، للعمل في جهة غيرها ، وذلك بالفئات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة ، وبراعة الاحكام في المواد التالية لها والواردة في الباب الاول منها والخاص ببذل السفر . ويستحق الى جانب ذلك أجر سفره والأصل ان يكرر هذا السفر بموجب استمارة خاصة (م٤٤) ، على انه اذا لم يتيسر للموظف الحصول على هذه الاستمارة صرف له ثمنها اذا قدم شهادة من مكتب صرف التذكرة التي يكون قد حصل عليها لسفره (م٤٦) ، والا رد اليه ثمن السفر بدرجة اقل من الدرجة التي يحق له السفر فيها (م٤٧) . واذا كان السفر على سكك حديدية أو سفن خصوصية لا تقبل استثمارات السفر التي تصرفها الحكومة ، كلن للموظف الحق في استرداد ثمن التذكرة التي اشترها (م٥٢) . ويستحق أيضا مصروفات انتقال ، وهي مقابل ما ينفقه في الذهاب من محل اقامته المؤقت في الجهة التي نذب اليها الى محل عمله المؤقت ، وذلك وفقا لما بينته المادتان ٢٩ : ٣٠ من اللائحة . ولا يحق لهذا الموظف الحصول على استثمارات سفر لاهله ، ولا لتابعيه ، اذ ذلك لا يكون الا في حالة النقل (م٤٩) : م٥٠ . ولا يحق له أيضا الحصول على استمارة أو استثمارات نقل في قطار البضاعة عن الامتعة والادوات المنزلية ولا على استمارة نقل في قطار الركاب لامتعته الشخصية ، اذ ذلك أيضا مقرر للموظف المنقول (م٥٣) . ولكن يجوز أن تصرف له استمارة نقل قطارات الركاب لنقل امتعته ومؤنه بشرط الا تزيد زنتها على مائة كيلو جرام (م٥١) .

وفي ضوء ذلك فان ما تقرره المادة (٥) من صرف استمارة سفر ، لعائلة الموظف المنتخب واستثمارات لنقل امتعته — انها هو تقرير لما لم يكن مستحقا له أصلا في حالة النذب والمقابل لذلك ، هو حرمانه من بدل السفر . وله في الحصول على هذا أو ذاك ، الخيار .

ومنى نقرر ذلك ، فانه من ثم تكون المادة (٥) بتقريرها الحكم الذى سلف شرحه قد علمت الموظف الذى يرجح امتداد نديه لمدة تجاوز شهرين ، على أساس اعتباره فى حالة طلبه استثمارات سفر لاسرته ، واستثمارات لنقل امتعته ، معاملة الموظف المنقول ، ومن ثم قضت بعدم صرف بدل سفر ، لانتهاء مقتضى الصرحة .

واصطحابا لهذه المعاملة ، فانه لما كان من حق الموظف المنقول أن يصرف فى حالة استعماله السكك الحديدية لنقل امتعته مرتب نقل قدره ٢٠٪ من مرتبه ، وان يصرف فى حالة النقل من الباب الى الباب ، هذا المرتب ، بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ من مرتبه ، على حسب الاحوال التى يبتئسها المادة ٦٧ من اللائحة ، وكان من حقه فى حالة ما اذا رغب فى عدم استعمال السكك الحديدية ونقل متاعه بمعرفته أن يصرف مرتب نقل بواقع ٢٥٪ من مرتبه الشهرى على ألا تصرف اليه استثمارات نقل بالسكك الحديدية أو أجور النقل بالسيارات (٦٨م) وكان مرتب النقل يشمل عدا مصروفات حزم ونقل المتاع أجور العربات التى يستأجرها الموظف للانتقال بها هو واسرته وأجور نقل وحمل متاعه بما فى ذلك المتاع المرخص له فى نقله بقطار الركاب (٧٠م) — لما كان ذلك من حق الموظف المنقول كبديل عن استثمارات نقل امتعته وامتعته أسرته بقطار البضاعة وبقطار الركاب ، فان من حق الموظف المنتدب الذى يرغب فى عدم صرف بدل سفر عن مدة نديه ، على أن يصرف بدلا عن ذلك استثمارات سفر لعائلته ولنقل متاعه أن يحصل على هذا الراتب بدلا من استثمارات نقل امتعته . ون ثم نأذا حصل عليه برغبته ، لم يكن له بعد ذلك الا مقابل استثمارات سفر عائلته فقط . أما بدل السفر ، فلا حق له فيه ، لانه صرف ما يعتبر طبقا للمادة ٥ بدلا منه .

وعلى مقتضى ما سبق — فانه اذا ما رغب الموظف عند نديه لمهمة تجاوز مدتها شهرين أن يصرف اليه استثمارات سفر لعائلته ولنقل امتعته من الجهة التى بها مقر عمله الاصلى الى الجهة التى بها مقر العمل الذى انتدب لادائه ، فانه متى استجابت الادارة لهذه الرغبة ، فمنحته هذه الاستثمارات ، فانه لا يكون من حقه الحصول على بدل سفر عن مدة نديه . ويكون الحكم كذلك فيما اذا حصل الموظف عند نديه ، على مرتب نقل قيمته ٢٥٪ — من مرتبه الاصلى ، مما يعتبر فى حكم اللائحة بدلا عن استثمارات نقل الامتعة وعن مرتب النقل الذى يمنح لمن ينقل متاعه به — هذه الاستثمارات وعن مصروفات حزم وحمل هذه الامتعة وعن أجور انتقال الموظف واسرته . وهذا جميعه ، مجرد تطبيق لحكم النصوص السالف بيانها وشرحها ، وهو الى

فلك مقتضى الحكمة من تقرير راتب بدل لسفر الموظف المنتدب مقابل النفقات الضرورية التى يتكبدها بسبب مبيته فى غير الجهة التى بها مقر عمله الاصلى اذ انه منى نقل الموظف امتعته الى الجهة التى بها مقر العمل الذى ندب له ، ونقل أسرته ، او حصل على مقابل هذا النقل ، فانه بذلك يكون قد استقر مؤقتا فى هذه الجهة بعد اذ ترك الجهة التى بها مقر عمله الاصلى ، فلا يتكبد عندئذ الا النفقات التى ينفقها عادة فى سبيل معيشته وأسرته ، فلا يكون ثبوت نفقات إضافية بسبب الندب ، بعد اذ حصل على مقابل النقل .

وغنى عن البيان ، انه منى ارتضى الموظف الحصول على استثمارات سفر عائلته ونقل امتعته او حصل على مرتب النقل ، مما يغطى ذلك ، فانه يكون قد أثر ذلك على بدل السفر فلا يكون له بعد ذلك ان يعود فيسما ارتضاه لنفسه او يرجع عما اختاره ، بعد اذ مضى ذلك ونفذ ، وغنى عن البيان ، ان الموظف الذى يحصل على مرتب النقل وهو مقابل نقل امتعته وامتعته أسرته ، لا يكون له بعد ذلك الا الحصول على مقابل استثمارات سفر أسرته .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه والثابت ان السيد / رئيس القسم بالرقابة الادارية ، قد صرف فى تاريخ انتقاله الى القاهرة ، الجهة التى ندب لها ، مرتب نقل قدره ٢٥٪ من مرتبه ، فانه بذلك لا يكون له حق فى بدل سفر عن مدة ندبه .

وغنى عن البيان ان له بعد ان حصل على مقابل استثمارات النقل واكثر منه وهو مرتب النقل ، فلان له ان يحصل على استثمارات سفر لعائلته او على مقابلها فى حالة ما اذا قدم شهادة من مكتب صرف تذاكر سفرها ، و على اقل من هذا المقابل اذا لم يقدم هذه الشهادة على ما سلف تنصليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لبدل سفره مدة ندبه ، ما دام قد صرف عند ندبه مرتب نقل ، وكل ما له هو صرف مقابل اجر سفر أسرته ، بالشروط والاضاع المقررة لذلك قانونا .

(فتوى ٣٠١ فى ٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

مرتب النقل — ليس من بين حالات استحقاقه حالة نخب العامل الى جهة اخرى غير جهة عمله الاصلى اذا لم تزد مقتبه على شهرين — في الحالات التى يرجح فيها زيادة مدة النخب على شهرين يجوز أن تصرف الى الموظف استثمارات سفر له ولعائلته وأن ينقل متاعه على نفقة الحكومة.

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى مرتب النقل فان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص فى المادة ٣٨ منه على أن يسترد العامل انتفقات التى يتكبدها فى سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك فى الاحوال والشروط اننى يصدر بتنظيمها قرار من المجلس التنفيذى وطبقاً لنص المادة الثانية من مواد اصدار هذا النظام فائده الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شؤون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه .

ومن ثم تسرى فى هذا الشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ولما كانت المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها تنص على ان «يعصرف مرتب النقل للموظف او المستخدم الذى ينقل عائلته ومتاعه فى الاحوال الآتية :

١ — التعمين لأول مرة فى خدمة الحكومة .

٢ — الاعادة الى الخدمة .

٣ — النقل من جهة الى أخرى .

٤ — انتهاء الخدمة لاسباب غير الاستقالة او العزل بقرار تأديبي .

ومؤدى هذا النص أن مرتب النقل لا يستحق الا فى الحسابات التى حددها وليس من بينها حالة نذب المسائل الى جهة أخرى غير جهة عمله الاصلى :

وتنص المادة الخامسة من اللائحة ذاتها على أنه « لايجوز أن تزيد مدة النذب لمهة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص . . وفى الحالات التى يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز اذا رغب الموظف أن تصرف اليه استثمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفى هذه الحالة لايصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر — ولا يجوز أن تزيد المدة التى يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

وبذلك يكون المشرع قد أخرج حالة النذب الذى لا تزيد مدته على شهرين من الحالات التى يستحق فيها مرتب النقل ، نظرا الى طبيعة هذا النذب وقصر مدته اذ لايصحب معه العائلته ومتاعه، أما فى الحالات التى يرجح فيها أن تربو مدة النذب على شهرين . فإنه يجوز أن تصرف الى الموظف استثمارات سفر له ولعائلته وأن ينقل متاعه على نفقة الحكومة ، ولا شك أن العاملين بمنطقة القناة اذ يندبون للعمل خارجها نظرا لظروف العدوان، فاتهم يندبون لفترة غير محدودة بزمع معين ولا يمتحنون بدل سفر عن متسرة نذبهم ، ومن ثم فاتهم يستحقون مرتب النقل المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — احقية العاملين المدنيين بمنطقة القناة لمرتب النقل المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وذلك عند نذبهم للعمل بمحافظة أخرى لمدة تزيد على شهرين أو لمدة غير محددة يرجح معها أن تزيد على شهرين .

ثانياً — احتية العاملين المذكورين لمقابل التهجير منى هجروا أسرهم الى خارج منطقة القناة .

(فتوى ١٩٢٧ فى ١٩/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

استحقاق بدل السفر عن الثلاثة الأشهر الأولى دون رقابة من جهة أخرى غير التى يتبعها مستحق البديل — تقييده فيما جاوز هذه المدة بصدر ترخيص من وزارة المالية — اذا امتد الغياب أو التذب لمدة أطول ينقل الموظف عادة ، لا حتماً ولا دائماً، الى المحل الواجب القيام باللمة فيه ، ثم يعاد ثانية بعد انجازها — المادة السابعة من لائحة بدل السفر لم تقصد الى التفرقة بين ما سمته بالغياب المؤقت وما عبرت عنه بالتذب ، إذ التذب هو غياب عن مقر العمل الرسمى .

ملخص الحكم :

نصت المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أن «بدل السفر يمنح فقط عن مدة الغياب المؤقت ، ولا يدفع بعد غياب متواصل مدة ثلاثة أشهر فى جهة واحدة الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية. أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل اقامتهم المعتادة أطول ، فانه يجب عادة نقلهم الى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم نقلهم منه ثانية بعد انجاز المهمة » . وظاهر من نص هذه المادة أن المشرع لم يقرر بدل السفر الا عن مدة غياب مؤقت فقط تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل فى خدمة الحكومة على وجه طارىئ يتنافى مع الاستدامة ، فإن استطل الغياب ، كان واجباً نقل الموظف أو المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها، كى لاتحمل خزانة الدولة هذا العبء الاضافى بصفة مستديية، مع ان الإدارة لاتملك الحق — فى أى وقت تشاء متى اقتضت مصلحة العمل ذلك — فى نقل الموظف وتحديد المكان الذى تعينه له لى يباشر فيه اختصاصات وظيفته بدلا من ندبه ، وحتى لا يكون هذا البديل من جهة أخرى مصدر ربح للموظف أو المستخدم الذى ندب ولكن يمكن نقله . وقد عالج المشرع هذا الغياب

المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بشريين من الطول تبعاً له ، دون أن يقصد الى الفترة بين ما سماه غيباً مؤقتاً في صحر المدة السابعة سالفة الذكر ، وما عبر عنه بالنذب في الشق الثاني من هذه المدة ، ذلك أن النذب هو غياب عن مقر العمل الرسمي ، وأن الغياب خارج محل الإقامة المعناد — الذي يضطر اليه الموظف دون الرجوع فيه الى رئيس أو الذي يملك سلطة التقدير فيه لتثريب منطلق اختصاصه — لا يخرج في جوهره وحقيقة أمره عن كونه ندباً ذاتياً بالمعنى المتقدم ، ويستوى الحكم في كلتا الحالتين ، وآية ذلك أن المشرع — بعد أن بين في المادة السابعة المشار إليها خصائص الغياب الذي يفتح عنه بدل سفر وعرفة بأنه هو الغياب المؤقت ، وحدد مدته بثلاثة أشهر ، وضع دفع بدل السفر فيما زاد عن هذه المدة إلا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية متى كان هذا الغياب متواصلاً أى لا تتخلله فترات انقطاع وحاصلاً في جهة واحدة أى غير متراوح بين جهات عدة — أكد أن الغياب الذي عناه إنما هو النذب بقوله « أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل انتمائهم المعتادة لمدة أطول . . » ، إذ استعمل لفظ النذب مرادفاً للغياب وسوى بينهما في الحكم إذ ما طالت المدة عن ثلاثة أشهر . وقد أورد الشارع في هذه المادة الحكم العلم ، وهو إطلاق استحقاق بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الأولى دون رقابة من جهة أخرى ، غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البديل ، وتقبيده نديباً جاوز هذه المدة يجعله رهيناً بصحور ترخيص خاص به من وزارة المالية التي أسند اليها الهيئة في هذه الصلة ، حتى تتحقق من قيام المبرر له أو انعاده ، فترخص أو ترفض الترخيص تبعاً لما تتبينه من ظروف الحالة منعا من الانحراف به عن غايته ، دون أن يجرّد الجهة ذات الشأن — باعتبارها صاحبة الاشراف المباشر — من سلطة تقدير ملاءمة عرض الامر على وزارة المالية . ثم عطف بعد ذلك بتقرير العلاج في حالة ما إذا امتد الغياب أو النذب لمدة أطول ، وهو أن ينتقل الموظف عادة ، لا حتماً ولا دائماً ، الى المحل الواجب للقيام بالمهمة فيه ، ثم ينقل منه ثانية بعد إنجاز المهمة . ومن ثم يكون الأصل هو عدم استحقاق بدل السفر عن مدة أطول من ثلاثة أشهر ، والاستثناء هو جواز المنع بترخيص خاص من وزارة المالية . أما كتمت الصورة التي يتخذها الغياب أو النذب ، وقد ظل اختصاص وزارة المالية في هذا الشأن قائماً مع صحور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ أبقي هذا القرار في البند التاسع من الكشوف الملحق به على اختصاص وزارة

المالية فيها يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الثانية من المأمورية .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

قرار النذب لا يعتبر ترخيصا ماليا مقننا يرتب بذاته الحق في بدل السفر ، او يقوم مقام ترخيص وزارة المالية عند وجوبه ، بل لابد من توافر الشروط التي يتطلبها المشرع .

ملخص الحكم :

ان قرار النذب ، وهو تكليف الموظف مباشرة اختصار معين في غير مقر عمله الرسمي ، لا يعتبر بهذه المثابة ترخيصا ماليا مقننا ، ولا يرتب بذاته حقا للموظف في بدل السفر أو يقوم مقام الترخيص الخاص في حالة ما اذا طالقت مدة النذب عن ثلاثة أشهر وغنى عنه ، بل ان استحقاق هذا البديل منوط بتوافر شروط معينة ، ولو صح أن قرار النذب هو ترخيص مالي عام ملزم لجهة الإدارة يدفع بدل السفر في جميع الحالات لأنعمت الحكمة التي قامت عليها المادة السابعة من لائحة بدل السفر ، وما كان ثمة محل لما أوردته من شروط وقيدود .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استقالة النذب مدة تزيد على ثلاثة أشهر — تقدير جارية عرض الأمر طلب الترخيص على وزارة المالية ، هو إلى الجهة التي يتبعها الموظف أو المستخدم المتقبط ، وليس في التصوص ما يحتم عليها هذا العرض .

ملخص الحكم :

ان المرجع في تقدير ملازمة عرض أمر طلب الترخيص بصرف بدل السفر بعد غياب جاوزت مئته ثلاثة اشهر على وزارة المالية ، هو الى الوزارة او انصحة التي يتبعها الموظف او المستخدم طالب البذل ، ولا يوجد في نصوص لائحة بدل السفر ما يحتم هذا العرض .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

ثبوت ان التنب لم يكن مؤقتا لمدة يعود الموظف بعدها الى مقره بل كان نوطنة للنقل النهائي الذي أعقبه فعلا - صدور القرار بهذا التنب بدون بدل سفر - مطابقتها للقانون .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان نذب المطعون عليه لم يكن ندبا مؤقتا لمدة محدودة يعود بعد انتقضائها الى مقر عمله الاصلى وتترتب عليه الاعباء الاضائية التي يستحق من أجلها بدل السفر وانما كان نوطنة للنقل النهائي الذي أعقبه ، فان قرار مدير مصلحة الاملاك بندبه بدون بدل سفر يكون قد صدر مطابقا للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف أو اساءة استعمال السلطة ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر عن مدة ندبه .

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

فقدان التنب لطابع التوقيت - ثبوت انه كان نوطنة لنقل نهائي أعقبه بالفعل ولم يكن مؤقتا - من يفتى الامر بمدة محددة يصوب الموظف بنفسه انتقضائها الى مقر عمله الاصلى - عدم استحقاق بدل السفر .

ملخص الحكم :

لما كان شرط منح بدل السفر هو أن يكون عن مدة غياب مؤقت ، فإذا نقد الندب طابع التوقيت ، بأن كان توطئة لنقل نهائي اعتبه بالفعل ولم يكن موقوتا من بادئ الامر بمدة محددة يعود الموظف بعد انقضائها الى مقر عمله الاصلى ، فان شرط استحقاق البدل يكون متخلفا . والمرجع في تقدير ذلك الى الوزارة او المصلحة التي يتبعها الموظف او المستخدم طالاب البدل ، فلا جناح عليها أن رأت الا حاجة بها لمرض الامر على وزارة المالية لأن الندب لم يكن بنية التوقيت بل كان بنية التمهيد للنقل النهائي ، وإذا لم تتم بهذا المرض فان قرارها يقع مطابقا للقانون في حدود سلطتها التقديرية على نقيض الحال فيما لو أرادت منحه البدل عن هذه المدة ، اذ لا تملك هذا الحق بل يتعين عليها الرجوع في شأنه الى وزارة المالية للترخيص في المنح او رفضه .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

زيادة فئة بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يندبون للمعمل بمنطقة القتال — قصره على من يندب من خارج المنطقة اليها — الموظف الذي يندب من جهة الى اخرى داخل المنطقة — عدم استحقاقه الا لبذل السفر المبادى .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء مذكرة اللجنة المالية رقم ٢٣٧/١ متنوعة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٤٨ المرفوعة الى مجلس الوزراء ، في شأن بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القتال طوال مدة ندبهم بها ، أن وزارة الاشغال العمومية قد طلبت من وزارة المالية بكتاب مؤرخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الانسادة عما اذا كان أحد موظفى ادارة

النعويضات المنتدبين للعمل بمكتب اضرار الحرب بمحافظة القنال يستحق اعانة غلاء المعيشة المستحقة له مزيده بمقدار ٥٠ ٪ من الاعانة الحالية طوال مدة ندبه للقنال ، فاجابت وزارة المالية ان مثل هذا الموظف لا يستحق اعانة الغلاء المقررة لموظفى القنال اكتفاء بما يناله من بدل السفر . .

وازاء هذا ، ونظرا لغلاء المعيشة فى المنطقة المذكورة ، اقترحت وزارة المالية بمذكرة مؤرخة فى ٦ من ابريل سنة ١٩٤٨ ، زيادة فئة بدل السفر الذى يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القنال طوال مدة ندبهم وتضمنت المذكرة تحديد فئات الزيادة المقترحة .

وقد رات اللجنة المالية الموافقة على زيادة فئة بدل السفر ، الذى يصرف للموظفين الذين يندبون فى جميع مناطق القنال بصفة علية بمقدار ٥٠ ٪ طوال مدة ندبهم بها ، على ان يطبق ذلك على مناطق سيناء والصحراء الشرقية والبحر الاحمر ، وذلك نظرا لارتفاع حاجات المعيشة فى جميع هذه المناطق ، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة فى ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ .

ويبين من ذلك ان تقرير زيادة بدل السفر للموظفين الذين يندون للعمل بمناطق القنال كان خاصا بمن يندب من خارج منطقة القنال اليهودون من يندب من جهة الى اخرى داخل هذه المناطق ، تحقيقا للحكمة التى حددت بالحكومة ان اصدار قرار زيادة فئة بدل السفر .

(فتوى ٢٩٧ فى ١٩/٥/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

بدل سفر — عدم استحقاقه كبدل للموظف الذى يصاب بمرض أثناء ندبه متى تكفلت جهة عمله بنقلات علاجه — وجوب تخفيض البسندل الى الحد الذى يوزاي التفتقات الضرورية ولو كان الممرض مرتبطا ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

ان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص في المادة (١) على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال التي اشارت اليها هذه المادة - ونصت المادة ٦ في فقرتها الثانية على أن الموظف المنتدب لا يستحق بدل السفر عن مدة الاجازات الاعتيادية او المرضية الا اذا قدر القومسيون الطبي المحلى أو طبيب الصحة المحلى ان حاسبه لا تسمح بعودته الى محل عمله الاصلى . كما قضت المادة ١٠ «سابعاً» بأنه اذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الاجنبية خففت غلّات بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف .

ومن حيث ان المستفاد من هذه النصوص ان الاصل هو استحقاق الموظف الذي يصاب بمرض اثناء ندبه ولا تسمح حالته الصحية بعودته الى محل عمله الاصلى لبدل السفر عن مدة مرضه، على أن يتقيد ذلك بالحكمة التي دعت الى تقرير هذا البديل والتي تقتضى أن يقف صرفه عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب اليها علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وهذا النظر هو ما اقرته الجمعية العمومية بفتواها الصادرة بجلسته ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ . ومن ثم غلّته اذا كلفت هذه النفقات ثقل عن قيمة البديل وجب تخفيضه الى الحد الذي يقابل هذه المصروفات مع الاسرشارد في تحديد نسبة هذا التخفيض بأقرب نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال اتفاقاً مع وقائع الحالة المعروضة .

ومن حيث ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة الشرطة - الذي يحكم الحالة المعروضة - تنص على أن الضابط الذي يصاب بجرح أو مرض بسبب أداء وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لعلاجه يمنح اجازة خاصة لا تجاوز ستة اشهر بمرتبة كامل ولا تحسب من اجازاته المرضية او الدورية . . وفي هذه الحالة ترد للضابط مصاريف العلاج بمقتضى المستندات المعتمدة من الهيئة الطبية المختصة . ومن ثم فانه طبقاً لما قرره القومسيون الطبي من اعتبار الإصابة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة العمل يستحق الضابط المذكور مصاريف العلاج فضلاً عن بدل السفر عن المدة المشار اليها . واذا كان الثابت أنه أقام خلال مدة مرضه بالمستشفى

وان القنصلية تكلفت أيضا بنفقات علاج على حساب وزارة الداخلية لذلك فإن ما يستحق صرفه من بدل السفر ومصاريف الانتقال يتعين تخفيضه الى الحد الذى يوازى النفقات الضرورية الفعلية التى تكبدتها خلال المسدة المشار اليها طبقا لما تقتضيه المادة ١٠ « سبعا » من لائحة بدل السفر السابق ذكرها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المييد /.../ لنصف بدل السفر عن مدة مرضه اثناء ايفاده فى مأمورية رسمية للخارج متى ثبت طبيا أن مرضه كان مانعا له من العودة الى مقر عمله الاصلى .

(فتوى ٨٩٧ فى ٢٤/١٠/١٩٧٣) .

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

بدل السفر ومصروفات الانتقال أثناء نوب الموظف لثناء مهمة خارج الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - نص المادة العاشرة من هذا القرار على تسهول بدل السفر عن كل ليلة لاجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن - تسهول هذا البدل ومصروفات الانتقال بين المدينة والمطار لانه من قبيل الانتقال داخل المدن وليس انتقالا بين مدينتين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٠ (أولا) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أن الموظف الذى ينتدب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتى - ويشمل هذا البدل اجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ومما ذلك أن المشرع وقد اجمع بمصاريف الانتقال داخل المدن فى بدل السفر بالنسبة الى الموظف المنتدب الى بلد اجنبى ، يكون

في واقع الامر قد عطل الاحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة الى هذا الموظف فلا يجوز له الاستناد الى اى حكم منها ، ولا ريب انه قد عنى بعبارة داخل المدن الواردة في النص ، الانتقال الذي يتم أويجرى داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فان الانتقال من المطار الى داخل المدينة يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر ، اذ ليس فيها جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن المدن ما يجعل منه انتقالا بين مدينتين يتيح حدا في مصروفات مفردة للانتقال . ومن باب أولى تاخذ مصروفات الانتقال من مقر الإقامة الى مقر العمل نفس الحكم فتدخل بدورها ضمن بدل السفر ، وفي ضوء هذا النظر يكون نائب مجلس الدولة الموفد في مهمة رسمية بسويسرا غير محق في اقتضاء مصروفات انتقال مقابل تنقله في المطار الى مقر عمله سواء وقع هذا الانتقال في مواعيد العمل المقررة أو خارج هذه المواعيد .

(فتوى ٦٩٠ في ٢٧/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

«القرار الصادر بندب لحد العاملين برئاسة مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام مع تحديد مدة الندب بمدة اعارة رئيس مجلس إدارة الشركة السابق للخارج وهي ثلاث سنوات — هذا القرار يخرج من عداد قرارات الندب التي عنها المشارع — لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — اعتبار هذا القرار في حقيقته نقلا وإن سمي ندبا — تبعاً لذلك لا يستحق العامل في هذه الحالة بدل سفر عن المدة المشار اليها — لا يؤثر في ذلك انه بعد تعيين العامل نهائياً في هذه الوظيفة انحصر اثر القرار في مدة لا تجاوز سنة — أساس ذلك ان العبرة في تكليفه هو بما اتجهت اليه الإدارة عند اصداره .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالتأون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته السابعة والعشرين على أن تكون مدة

الندب سنة واحدة قابلة للتجديد ، وإن المادة السابعة من لائحة بذل السفر ومصاريف الانتقال بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ بأنه لا يجوز أن تزيد مدة الندب التي يصرف عنها بسدل لسنة ١٩٦٧ تقضى السفر لمهمة واحدة متصلة عن شهرين ويجوز أن تزيد الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة فإذا زادت المدة على ذلك وجب للحصول على موافقة مجلس الإدارة .

ومن حيث أن قرار ندب المهندس / حدد مدة الندب بمدة أعارة رئيس مجلس إدارة الشركة السابق للخارج وهي ثلاث سنوات، ومن ثم فإن هذا القرار يخرج من عداد قرارات الندب التي عناهها المشرع في لائحة بذل السفر ويعتبر في حقيقته تعيين وإن سمي ندبا ، ولا يؤثر في ذلك أنه بعد تعيينه نهائيا في هذه الوظيفة أنحصر أثر القرار في مدة لا تتجاوز سنة ، ذلك أن العبرة في تكيفه بما أتجهت إليه الإدارة عند إصداره .

من أجل ذلك أتمنى رأى الجمعية العمومية الى عدم ائحية السيد المهندس / في بذل السفر عن المدة المشار اليها

(فتوى ٧ في ٢/٢/ ١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبسطة :

بذل السفر عن مدة الاجازات الاعتيادية او المرضية — نص المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من اطباء خصوصيين لتح اجازات مرتقية — عدم استحقاق بذل السفر اذا لم يتبع الموظف الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة

ملخص الفتوى :

لما كان حكم المادة ٢/٦ من لائحة بدل السفر مقصورة الاثر على الموظفين المنتدبين لمهام داخل الجمهورية ، وقد خلت اللائحة من نص خاص ينظم حالة الموظفين المنتدبين لمهام في البلاد الاجنبية ، فان حكم هذه الحالة الأخيرة هو الحكم العام في استحقاق بدل السفر عن أيام الإجازة المرضية مع اتباع الإجراءات التي رسمتها المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي توجب على الموظف في حالة مرضه أخطار اقرب سفارة أو مفوضية أو قنصلية تابعة للجمهورية العربية المتحدة في حدود الدولة الموجود فيها التي تقوم بأحاليته أما على الطبيب الملحق بها أو على الطبيب المعتمد لديها ، ثم تتولى بعد اعتمادها لصحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف الى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة الى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لاعتمادها من المدير العام ، كذا فقد نصت المادة ١٣ من ذات القرار على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح أجازات مرضية . واذ كان الثابت ان الموظف لم يتبع شيئا من الإجراءات المتقدمة وهى الإجراءات اللازمة لإثبات حالته المرضية ، فانه لا يستحق بدل سفر عن الأيام المطالب بها .

(فتوى ٦٩٠ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المسألة :

المادة ٢٢ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تواجه حالة الغاء الإجازة — الفقرة (أ) من المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تنطبق على حالة قطع الإجازة — الفرق بين الغاء الإجازة وقطع الإجازة .

ملخص الفتوى :

انه لا يقدح في هذا الرأي ما تضمنته المادة ٢٣ من اللائحة من انه اذا كان العامل غائباً عن محل عمله بإجازة والغيب اجازته فان عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة ، الامر الذي قد يفهم منه ان العامل الذي يعود الى مقر عمله الاصلى لا يستحق سوى مصاريف الانتقال ، ذلك ان المادة ٢٣ المذكورة تواجه حالة خاصة هي حالة الغاء الاجازة اى انتهاء الإقامة المؤقتة للعامل كلية والعودة به الى الوضع الطبيعى في مقر عمله الاصلى، وهذه الحالة تختلف عن حالة قطع الاجازة اى بتكليف العامل القيام بعمل مؤقت خلال الاجازة لا تستغرق ما تبقى منها مع ما يستتبع ذلك من عودته الى الجهة التى يقضى بها اجازته لاستكمال اقامته بها ، ويؤكد هذا الاختلاف ان اللائحة خصت الغاء الاجازة بحكم خاص في مادة مستقلة عن الحكم الذى ورد بها في المادة التالية بشأن تكليف العامل بعمل مؤقت خلال الاجازة .

وبناء على ما تقدم فان الفقرة (أ) من المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنطبق في حالة تكليف العامل بتأدية خدمة للحكومة في غير المكان الذى يقضى فيه اجازته الاعتيادية سواء كان هذا المكان مقر عمله الاصلى او أى مكان آخر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد ... بدل السفر من الليالى التى قضاه بالقاهرة صيف عام ١٩٦٧ والتى استدعى خلالها من اجازته الاعتيادية التى كان يقضيهها بالاسكندرية طالما ان هذا الاستدعاء لم يتضمن الغاء اجازته الاعتيادية ولم يسبب تفريق ما تبقى منها .

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

عابثون مخنيون بالدولة — بدل سفر — تكليف العامل أثناء أجازته الاعتيادية بالقيام بعمل في غير المكان الذى يقضى فيه أجازته — استحقاقه بدل سفر عن الليالى التى تقضى في مكان العمل سواء كان هذا العمل في مقر عمله الاصلى او في جهة اخرى — اساس ذلك — نص الفقرة (١) من المادة ٢٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « بدل السفر هو الأرتاب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة اتي يوجد بها مقر عمله الرسمى في الاحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب) الانتقال لمقر القومسيون الطبى الواقع في بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح هذه الإجازة .

(ج) الليالى التى تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصالحة .

كما تنص المادة ٢٣ من اللائحة على انه « اذا كان الموظف غائبا عن محل عمله بإجازة والغيت أجازته فان عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة » .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة على انه :

(١) اذا كان الموظف غائبا عن مقر عمله الاصلى بإجازة في جهة

أخرى وكلف خلال مدة إجازته بتأدية خدمة للحكومة في جهة أخرى غيرها
فيستحق بدل سفر ومصاريف انتقال عن كل سفيرة يقوم بها لخدمة
الحكومة .

(ب) إذا رغب الموظف في العودة من مكان الانتداب إلى محل عمله
الأصلي يتحمل الحكومة قيمة ما يزيد على ما كان ينكفه لو انتقل من المكان
الذي يقضى به إجازته إلى مقر عمله الأصلي .

ومن حيث أن كلمة غيرها الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ عقب
عبارة « جهة أخرى » تنصرف إلى هذه العبارة وحدها ، وبذلك يكون
تفسير هذه الفقرة أنها تعنى تكليف العامل بالقيام بعمل في غير المكان الذي
يقضى فيه إجازته الاعتيادية سواء كان هذا العمل في مقر عمله الأصلي أو
في جهة أخرى لأنه في الحالتين عمل يقضى في غير الجهة التي يوجد بها
العامل أثناء الإجازة وليس في النص ما يسمح بالقول بأن عبارة « في جهة
أخرى غيرها » تنصرف إلى كل من جهة العمل الأصلي والجهة التي يقضى بها
العامل إجازته ، وأن العامل لا يستحق بدل السفر إلا إذا كلف بالعمل في
جهة ثالثة خلاف هاتين الجهتين ذلك أن عبارة « في جهة أخرى غيرها »
وردت عقب البيان الخاص بالجهة التي يقضى بها العامل إجازته
الاعتيادية مما يتعين معه القول بأن هذا الوصف مقصور على الجهة التي
يقضى بها العامل إجازته ولا تنصرف المغايرة إلى الجهة التي بها مقر
العمل الأصلي .

ومن ناحية أخرى فإنه لو كان المقصود هو التكليف بأداء الخدمة في
جهة مغايرة للجهة التي بها مقر العمل الأصلي لما كانت بالمرجع حاجة
إلى النص في الفقرة (١) من المادة ٢٤ من اللائحة على استحقاق
العامل بدل السفر في هذه الحالة اكتفاء بالحكم العام الوارد في المادة
الأولى من اللائحة .

ويضاف إلى ذلك أن العامل الذي يقضى إجازته الاعتيادية في جهة
أخرى غير الجهة التي بها مقر عمله الرسمي يرتب أموره على أساس الإقامة
المؤقتة في تلك الجهة بما يستتبع ذلك من تدبير للسكن ونقل للأسرة والخدم
والارتباط مؤقتاً . بهذا المقرر الجديد ، فإذا اضطر إلى تعديل هذا الوضع

بتكليفه بعمل عاجل في عمله الاصلى أو في اى جهة اخرى فان هذا التكليف سيقتضى منه نفقات اضافية أو اعباء جديدة ما كان سيتحملها لو ظل مستمرا في اجازته .

(نئوى ٨٩٩ فى ١٤/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبحث :

الاتفاق الدائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية — إيفاد الموظف في بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذا لهذا الاتفاق — خضوع مصاريف انتقاله وبذل سفره لما قرره الاتفاق المنكسور في هذا الشأن وليس لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتصار هذا الاتفاق على تحديد العلاقة بين الحكومتين دون ان يتعدى الى التزام الحكومة المصرية في مواجهة المبعوث — قرار الجهة الادارية بسحب ترشيح الموظف لعدم سماح الاعتماد المالى لتفقات سفره على اساس من سلطتها التقديرية — قيام هذا القرار على سبب صحيح من الواقع يبرر عدم التمسك الموظف بعد ذلك بالسفر مع تعهده بتحملة نفقاته وعدم الرجوع على الحكومة بشئ منها وبموافقة جهة الادارة على ذلك يوجب اخذ الموظف بما تعهد به — لا يغير من ذلك القول بان هذا التعهد قد شابه غلط في الواقع اساسه تحقق وفر اجمالى في بند مصاريف السفر والصور الانتقال — لجهة الادارة رفض سفر المبعوث ولو توافرت الاعتمادات المالية ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة — القول بعدم جواز التنازل عن هذه المصاريف باعتبارها جزءا من مميزات الوظيفة او توابعها غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان المهمة التى اوفدت لها المدنية متصلة بأغراض دواية مدرجها تبادل العناية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للنتيجة

الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وإشاعة حسن التقاام بين الدول ، وأنه من أجل هذه الأغراض الجلية اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كي ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا منافع لهم أوغدوا لتحصيلها تحقيقا لقبائل الوعى الفنى بين الدول وذلك فى حدود ما يقضى به اتفاق التعاون الفنى وفق برنامج النقطة الرابعة المعتقد بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية النافذ فى مصر اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ إذ اوضع ذلك انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التى انتفعت بها المادمية عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها فى المادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة مما يمنع معه اعتبار بدل السفر أو مصروفات الانتقال التى نصت عليها المادة ٥٥ من الصانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينظيها لهذا المقام أو مشروعها لمواجهة نفقات أمثال تلك المهام .

ولما كان التعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة المعتقد بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية القاضى فى مادته الثالثة يجعل عبء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مرفوعا عن كاهل الحكومة المصرية ملقى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويجعل التزام الحكومة المصرية مقصورا على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة الأمريكية وبالعكس هذا الاتفاق على هذا النحو اتسا ينصب على تحديد العلاقة بين الحكومتين فيما تلتزم به كل منهما فى مواجهة الأخرى ولا يتعدى ذلك الى التزام الحكومة المصرية فى مواجهة المبعوث نفسه الا بما يتفق مع طبيعة هذه المهام وما تفرضه القواعد التنظيمية الداخلية . ومن ثم فان الجهة الادارية اذا ما سحبت ترشيح المدعية لصدى سماح الاعتماد المالى المخصص لمصلحة الخدمات الاجتماعية لمواجهة نفقات سفرها وزملائها على أساس من سلطتها التقديرية التى تمارسها فى هذا الشأن وفق مقتضيات المصلحة العامة فان هذا المحول يكون مستندا الى سبب صحيح من الواقع يبرره بحيث اذا ما تقدمت المدعية بعد ذلك ملحة فى اجابة ملتبسها بالسفر مع تحملها بنفقاتها وتمهدها بعدم الرجوع على الحكومة بشئ منه فوافقت حبة الإدارة على هذا الطلب المشروط بهذا التعمد السائغ ، فإنه يتمين أخذها به ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تنقض من جانبها ما تم صحيحا على يديها ولا يغير من هذا الوضع ما اثاره الحكم المطعون فيه من أن التعمد المثار اليه لا ينتج اثره القسطنونى لما ثابته من عيب الغلط فى الواقع أساسه تحقيق وفاء اجبلى فى بند السفر وأجور الانتقال ما دام هذا الوفر

لم تكشف عنه الاوراق الا في نهاية السنة المالية وبعد صدور القرار الإداري بموجب الترشيح مستندا الى السبب الصحيح القائم وقت إصداره ومع هذا فان مجرد توفر الاعتمادات المالية في هذا الخصوص لا يحرم الجهة الادارية من ممارسة حقها الطبيعي في رفض سفر أى مبعوث ما دام ذلك مستندا الى سلطتها التقديرية التي تهبشرها في ادارة المرافق العامة بما يكفل حسن سيرها ونظمتها وطالما لم يثبت ان تصرفها في هذا الصدد قد شابته عيب اساءة استعمال السلطة ، كما انه لا وجه لتصلل المدعية من تمهدها الصريح بتحملها مصروفات الانتقال بحجة ان تنزلها هذا غير جلتز بماعتبار أن تلك المصروفات تعد جزءا من ميزات الوظيفة او توابعها ، ذلك ان هذا الوصف غير متحقق بالنسبة للبالغ المشار اليها بالنظر الى أن الحكومة — طبقا لما سبق بيانه — غير ملزمة بردها بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون الموظفين ، فضلا عن أن مثل هذه المصروفات على فرض استحقاقها ، هي من قبيل الحقوق المالية التي يستطيع الموظف بارادته التصرف فيها بكافة التصرفات القانونية في مواجهة الجهة الادارية ذاتها خاصة اذا ما كانت معتبرة فيها يتعلق بالاجازات الدراسية التدريبية ، كالحالة التي نحن بصدددها من مستلزمات الوظيفة .

(طعن ١٠٦٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المسألة :

ايفاد العامل في منحة تدريبية طبقا لاحكام الاتفاقية الخاصة بالمعاملة الفنية بين مصر ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الموقعة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تقارير الدراسات التدريبية التي انتفع بها العامل عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها في المادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة — دخول الحقبة في هذه الحالة في نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون الجمعيات والاجازات الدراسية والتمتع فيها يتعلق بالمعاملة المالية للعامل — نتيجة ذلك — عدم خضوعها لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ومن ثم لا يستحق الموظف في هذه الحقبة صرف نصف بدل السفر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة والذي تم إيراد المدعى في ظله والمقابلة للمادة ٣٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب (بدل سفر) مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال متضمناً في المادة (١) منه تعريف بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال التي أوردتها هذه المادة ومن بينها :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة كما نصت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على أن « الموظف الذي يتنقل إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الآتي :

أولاً

ثانياً : الخ .

سابعاً : إذا تولى الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت مئآت بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف .

وقد نص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح في المادة الأولى منه على أن «الفرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيد بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تنضجها مصلحة عامة» كما نص القانون السالف الذكر في المادة ٢ على أنواع البعثات وهي .

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة عملية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تناول الفرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لمناخلة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهمات و المأموريات التي تؤدي في خارج البلاد . وتنص المادة (١٤) من القانون على أنه لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ إجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أن تشفع أخطارها باقتراحها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للمنح التي تتلقاها بعد الإعلان عنها . والمناخلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات - ما لم تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحة في تطبيق أحكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب بعض المواطنين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

كما نصت المادة ١٥ من القانون على أن تكون منح الإجازات الدراسية لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى .

ونصت المادة ٢٠ على أن « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذية والقواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء

البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في اجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة او التخصص » .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من استعراض النصوص المتقدمة أن ايفاد الموظفين الى الخارج يتم وفقا لاحد نظامين : الاول أن يوفد الموظف لتأدية مهمة حكومية او حيل مكلف به من الحكومة او مأمورية رسمية ، ويتقضى منه اداء هذه المهمة التفتيب عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمى وفي هذه الحالة يستحق بدل سفر عن كل ليلة مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه فاذا نزل في ضيافة احدى الدول او الهيئات الاجنبية خففت فئات بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف والنظام الثانى ان يوفد الموظف في بعثة للقيام بدراسات علمية او فنية او علمية او الحصول على مؤهل علمى او كسب مران علمى ، وتهدف البعثة لسد نقص او حاجة تقتضيها مصلحة عامة وقد تكون البعثة بسبب قبول منحة للدراسة او التخصص او غير ذلك من دولة او جامعة او مؤسسة او هيئة اجنبية او دولية كما يجوز ان يمنح الموظف اجازة دراسية بنفسه اية ايفاده في البعثة او المنحة ، وفي هذه الحالة يعامل الموظف وفقا للقواعد المالية التي تقرها اللجنة العليا للبعثات طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ويمتنع استحقاق بدل السفر لتخلف مناسط الاستحقاق وهو القيام بمهمة مصلحة وذلك حتى ولو كان ايفاد الموظف متصلا ليحقق مصلحة عامة تعود على الدولة ذاتها لان تحقيق هذه المصلحة هو المستهدف من البعثة اصلا حسبما نصت على ذلك صراحة المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فالنظام الذى تضمنته القواعد المالية السالف بيانها نظام مثبت الصلة بنظام بدل السفر ويتعين بالتالى عدم الخلط بينهما او تطبيق احدهما في مجال الاخر او الجمع بينهما .

ومن حيث ان المدعى قد اوفد الى الولايات المتحدة الامريكية في منحة تدريبية طبقا لاحكام الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الفنية بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الموقعة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، تتصل هذه المنحة بأغراض تبادل الخبرة الفنية بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للتمنية الاقتصادية والاجتماعية ، كما هو الشأن في مثل هذه الاتفاقيات الدولية عموما ، ولم يكن المدعى منتدبا من قبل وزارة الزراعة للقيام

بمهمة رسمية أو مكلفا منها بأمورية مصلحية ، ومن ثم تنزل الدراسات التدريبية التي أنتج بها المدعى عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، بما يمتنع اعتبار بدل السفر الذي نظمته لائحة بدل السفر منظما لهذا المقام وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه لا يؤثر في ذلك ما حواه قرار المدعى الى الولايات المتحدة الأمريكية من عبارات تفيد تكليفه بدراسة بعض الموضوعات « آفات القطن وطرق مقاومتها » للتدليل على ان ثمة تكليف له بمهمة رسمية ، ذلك ان هذه العبارات حسبما جاء في الحكم المطعون فيه بحق ليس من شأنها أن تضفى على المنحة التدريبية التي أوفد فيها المدعى طبيعة المهمة الرسمية التي يكلف بها الموظف في سبيل تأدية واجبات وظيفته اذ يتعين النظر الى جوهر الايفاد وحقيقته وغرضه بغض النظر عن بعض الالفاظ التي وردت في القرار الصلار به .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم يتضح ان ايفاد المدعى انهما كان في منحة تدريبية تدخل في نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وبناء على الافتاتسية المبرمة بين الحكومة المصرية وهيئة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ، ولم يكن ايفاده في احدى المهام التي توفد فيها الحكومة موظفيها عادة ويتطلبها السر العادي لنشاط المرفق العلم لتلك التي يسرى في شأنها أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم لا يسوغ للمدعى أن يتقاضى بدل السفر المقرر بتلك اللائحة والذي شرع لمواجهة النفقات التي يتحملها الموظفون في سبيل أداء هذه المهام .

ولا ينال من صحة هذا النظر ما ذهب اليه المدعى من قيام الوزارة بصرف بدل سفر لبعض زملائه ممن سافروا على منح دراسية مماثلة ذلك انه ان صح ما كّل به المدعى من صرف بدل السفر لهؤلاء الموظفين فانه يكون قد تم بالمخالفة لاحكام لائحة بدل السفر على النحو السالف بيانه وهذا الخطأ من جانب الادارة لا ينعى المحكمة من انزال صحيح حكم القانون على المنازعة المعروضة عليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم من القانون ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه قد أصابه وجه الحق في قضائه حينما انتهى إلى رفض الدعوى ويتعين من أجل ذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفسات .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

(في نفس المعنى الطعون أرقام ٤٣٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ ،
١١٢٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٦) .

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

بعضات وإجازات دراسية وجود فارق بين البرامج التدريبية التي نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للموفدين للتدريب وبين البعثات الدراسية التي نظمتها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح — إيفاد عاهلين إلى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة تقتضى اعتبارهما موفدين في بعثة دراسية داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ والاتاحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الفتوى :

أن مثار البحث هو ما إذا كان العاملان في الحالة موضع النظر يعتبران موفدين في دورة تدريبية فيفيدان من حكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للموفدين للتدريب والتي تنص على أن «تتحمل الجهة التابعة لها العامل تكاليف الإقامة الكاملة أثناء فترة تدريبه في المكان الذي أعدته الجهة المشرفة على التدريب ويخضع بها على بند تكاليف البرامج التدريبية وفي هذه الحالة يصرف للعامل نصف بدل السفر المستحق وبقسا لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — لو

انهما يعتبران موفدين في بعثة دراسية تخضع لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، واحكام اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية وتلحق الصلحرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ التي اجالت في المادة (٢٥) منح مرتب كتب بواقع مرتب شهر في السنة بدون مرتبات اضافية ، وبذل ملابس بواقع مرتب نصف شهر في السنة .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان ثمة فارقا بين البرامج التدريبية التي نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وبين البعثات الدراسية التي نظمتها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فالبرامج التدريبية تنظمها الجهات الادارية بقصد رفع كفاية العاملين بها عن طريق تزويدهم بالخبرات والمهارات العملية الى جانب بعض الدراسات النظرية اللازمة لاداء الوظيفة وهي بذلك تختلف عن البعثات الدراسية التي يقصد بها اليفاد الى مؤسسة علمية في الداخل او في الخارج بغرض الحصول على مؤهل علمي او درجة علمية اعلى كبلومات الدراسات العليا او الماجستير او الدكتوراه .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، ولما كان الواضح من وقائع الحالة المعروضة ان العاملين المذكورين لم يشتركا في دورة تدريبية نظمتها الجهة التي يعملان بها ، وانما اوفدا الى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة ، ومن ثم فانهما يعتبران موفدين في بعثة دراسية داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه واللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية ، ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان المسجلين
.....
فلا يفيدان من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨
المشار اليه .

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبحث ٢ :

بدل سفر — نفقات السفر والإقامة — تحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموظف الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة — أثر ذلك استحقاقه نصف فئات بدل السفر التي كانت تصرف له لو لم يكن مستضافا — أساس ذلك من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تقاضى الموظف مبالغ أخرى من هذه الدولة أو الهيئة كبذل سفر مما يزيد على مقتضيات الضيافة — يوجب خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه .

ملخص الفتوى :

أن الاتفاق على أن تتحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية أثناء المهمة الموفد فيها ، إنما يعتبر من قبيل نزول الموظف في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة ، ومن ثم فإنه يستحق نصف فئات بدل السفر التي كانت لتصرف له لو لم يكن ضيفاً ، وذلك وفقاً للفترة « سابعا » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — التي مازال معمولاً بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقاً لنص المادة الثابتة من هذا القانون — والتي تنص على أنه « إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف » .

على أنه إذا تقاضى الموظف مبالغ أخرى من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية ، كبذل سفر ، مما يزيد على مقتضيات الضيافة ، فإنه يتعين خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه ، وذلك استناداً إلى لفظة «سادساً» من المادة العاشرة من اللائحة آنفة الذكر ، التي تنص على أنه « إذا صرف الموظف المنتدب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أى مبلغ وجب عليه أن يبلغ الوزارة أو المصلحة التي يتبعها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذي صرف له مما يستحقه من

بدل السفر ومصاريف الانتقال » . فلذا كان بدل السفر الذي تقاضاه الموظف من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية هو مقابل الضيافة ويقدرها بحسب ، أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة لا يخصم من نصف بدل السفر المستحق له طبقا للمادة العاشرة من اللائحة المشار إليها ، بل يصرف له نصف بدل السفر كاملا .

ومن حيث أنه يبين من أوقائع — كما وردت في لاوراق — أنه في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٦٩٢ لسنة ١٩٦٤ بأيفاد السيدين / الى بودابست لحضور الحلقة الدراسية عن التحكم في الغاز في الصناعة ، في المدة من ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ الى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، على أن يتحمل مكتب العمل الدولي بدل السفر ونفقاته ، وذلك وفقا لكتاب المكتب المؤرخ اول يوليو سنة ١٩٦٤ الذي وجه به الدعوة لحضور هذه الحلقة ، والذي جاء به أن مكتب العمل الدولي سيزود المشتركين في الحلقة بتذكرة سفر بالطائرة بالدرجة السياحية وسيحجز لهم مكان الإقامة طول مدة الحلقة ، ويصرف لكل منهم بدل سفر يومي للالتحاق بمصاريف المعيشة ، ولن يطلب من المشتركين دفع مصاريف السفر الحادية والمتعلقة بالزيارات والرحلات التي تنظمها الحلقة نفسها ، ، وأن المكتب سيقوم بدفع بدل السفر اليومي للمشاركين في الحلقة على أساس الفئات التي يحددها مجلس إدارته .

وظاهر ما تقدم أن مكتب العمل الدولي قد حمل على عاتقه نفقات سفر وإقامة السيدين المذكورين خلال مدة امتداد الحلقة الدراسية آتية الفكر ، ومن ثم فإنهما يعتبران قد نزلا في ضيافة المكتب المذكور — بوصفه من الهيئات الدولية ويستحقان — والحالة هذه — نصف بدل السفر المقرر قانونا ، وفقا لنص الفقرة « سابعا » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، على أن يخصم من هذا النصف ما يعادل ما يكون قد صرفه لها المكتب المشار إليه من مبالغ أخرى ، وذلك طبقا لنص الفقرة « سادسا » من المادة العاشرة من تلك اللائحة. فالم تكن هذه المبالغ هي مقابل الضيافة أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة يصرف لها نصف بدل السفر كاملا .

لذلك انتهى الراى الى استحقاق كل من السيدين المذكورين
نصف بدل السفر المقرر قانونا ، نظير حضورهما الحلقة الحراسية عن التحكم
فى الغاز فى الصناعة المنعقدة فى بودابست ، فى المدة من ٢٢ من سبتمبر سنة
١٩٦٤ الى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بناء على دعوة مكتب العمل الدولى ،
وذلك بعد خصم مايعادل ما يكون قد صرفه اليهما المكتب المشار اليه من مبالغ
كبذل سفر ما لم تكن هذه المبالغ هى مقابل الضيافة أو مما يدخل فى
مقتضىاتها .

(فتوى ٤٥٥ فى ١٢/٥/١٩٦٦)

اللائحة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

اللائحة الصادرة سنة ١٩٥٨ — نصها فى الفقرة اولا (١) من المادة
١٠ على أن بدل السفر الذى يمنح لمن يندب الى بلد اجنبى يشمل اجور
المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن — مؤدى ذلك تعطيل الاحكام
الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة لهذا الموظف — يعتبر من
هذه المصروفات التى يشملها بدل السفر مصروفات الانتقال من المطار الى
المدينة أو العكس واجور نقل الامتعة وحملها — مصروفات الانتقال الى
مدينة اخرى تقتضيها طبيعة الملبورية لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل
المدينة وبالتالي لا تدخل فى بدل السفر .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المنشور بالوقائع المصرية فى ١٨ يناير سنة
١٩٥٨ — العدد ٥ مكرر (١) تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذى يمنح
للموظف مقابل النفقات الضرورية لتى يتحملها بسبب تغييه عن الجهة التى
يوجد بها مقر عمله الرسمى .

وان الفقرة اولا (١) من المادة (١٠) من هذه اللائحة تنص على أن
الموظف الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر عن كل

ليلة على الوجه الآتى ، ويشمل هذا البدل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن .

أن الفقرة الأولى من المادة (١١) من اللائحة المذكورة تنص على أن مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع وقد أدمج مصاريف الانتقال داخل المدن من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها في بدل السفر بالنسبة إلى الموظف المنتدب إلى بلد أجنبي فيكون في واقع الأمر قد عطل الأحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة إلى هذا الموظف فلا يجوز الاستناد إلى أى حكم منها ولا ريب أنه قد عني بعبارة داخل المدن الواردة في النص الانتقال الذي يتم أو يجرى داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين وعن ثم فإن الانتقال من المطار إلى داخل المدينة وبالعكس يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر إذ ليس فيها جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن مساكن المدن ما يجعل الانتقال منها إلى المدينة أو العكس انتقالات غير محلية يتبع حقا في مصروفات الانتقال . أما الانتقالات التي تقتضيها طبيعة المأمورية إلى مدينة غير تلك التي كلف الموظف أداء المأمورية فيها فإن مصاريفها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل المدن فلا تدخل في بدل السفر ، أما رسوم المطارات فلا يشملها بدل السفر إذ لا تعتبر داخلة في مصاريف الانتقال المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى أن بدل السفر الذى يصرف للموظف الذى يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يشمل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن وتعتبر مصروفات الانتقال بين المطار إلى المدينة أو لعكس وكذلك أجور نال الامتعة الشخصية وحملها مصروفات انتقال محلية يشملها بدل السفر .

أما الانتقالات التى تقتضيها طبيعة المأمورية إلى مدينة أخرى غير التى كلف الموظف أداء مأموريته فيها فإن مصاريف الانتقال إليها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية ولا تدخل في بدل السفر .

(فتوى ٣٩٦ في ٢٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس الجامعة بتكليف أحد الأساتذة لتمثيل الجامعة في مؤتمر دولي - من مقتضاه وجوب قيام الأستاذ بهذا التكليف على نحو مرضى - عودة الأستاذ بأرائه المنفردة بعد سفره دون أن يحضر المؤتمر - انتفاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التى تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

ملخص الحكم :

ان القرار الإدارى الصادر من الجهات المختصة فى ظل احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٦/٢/٢٢ الخاص بتنظيم المؤتمرات باختيار المدعى لتمثيل الجامعة فى مؤتمر جمعية المحاسبين بمدينة سبائيل واشنطن من ٢٧ الى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، انما يلقى على المحض تكليفا من جانب جهة الادارة بمهمة رسمية تتصل بأعباء الوظيفة الملقاة على عاتقه بصفته أستاذا للمحاسبة بكلية التجارة ، بحيث يتعين عليه القيام بهذا التكليف على نحو مرضى باعتباره ممثلا للجامعة المصرية فى هذا المؤتمر الدولى الذى سيكون أحد أعضائه ، فاذا ما تخلف أو قصر فى أدائه كان محلا للمواخظة هذا من ناحية ، ومن جهة أخرى فان هذا التكليف يلزم الجامعة فى ذات الوقت بأعباء مالية تتحمل بها فى حدود القواعد المالية المقررة فى هذا الشأن وعلى حد ما صدر به القرار المذكور . فيما اشار به مجلس الجامعة من أن ينظر فى الوضع المالى على ضوء الميزانية القادمة . وتأسيسا على ذلك فانه ما دام المدعى قد عاد من أمريكا بأرائه المنفردة دون أن يحضر المؤتمر فانه يكون قد تخلف عن أنجاز التكليف الذى عهد اليه به مما يستتبع حتما وبطريق اللزوم انتفاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التى قد تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

ايضاد أحد العاملين في مهمة علمية الى تشيكوسلوفاكيا بناء على اتفاقية معقودة بين مصر واكاديمية العلوم التشيكية لأغراض دولية مدارها التعاون العلمى بين اكاىمية البحث العلمى الجمهورية العربية المتحدة وبين الاكاديمية التشيكية العلوم — عدم استحقاق التمويل بدل سفر عن هذه المهمة — اساس ذلك ان طبيعة الدراسات التى انتفع بها الاستاذ الموفد قد اتمزت عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها الدولة موظفها عادة بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على ان الموظف الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية ، يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الاتى ، ويشمل هذا البديل اجور المبيت ومصرفات الانتقال لحطية داخل المدن .

ومن حيث انه يبين من الاتفاكية المعقودة بين مصر واكاديمية العلوم تشيكية انها (اى الاتفاكية) متصلة بأغراض دولية مدارها التعاون العلمى بين اكاىمية البحث العلمى والتكنولوجيا للجمهورية العربية المتحدة وبين الاكاديمية التشيكية للعلوم ، وتدور النصوص حول تبادل الدراية الفنية اذ ورد بالفقرة الثانية من المادة الاولى بين العلماء المصريين والعلماء التشيك ان كلا الطرفين يتبادلان الدعوات بين العلماء لزيارات قصيرة كل عام للاستشارات والقاء المحاضرات وحل المسائل التى تهمهم فى هقل البحث العلمى والسياسة العلمية .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان طبيعة الدراسات التى انتفع بها الاستاذ الدكتور قد اتمزت عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها الدولة موظفها عادة ، بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يتمتع معه اعتبار بدل السفر او مصرفات الانتقال المنصوص

عليها في قانون العاملين المنحنيين بالدولة نظما لهذا المقام أو مشروعاً لمواجهة نفقات مثل هذه المهام .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الدكتور كان يتقاضى مرتبه كاملاً بالداخل ، وكانت دولة تشيكوسلوفاكيا تتكفل بنفقات المبيت والإفطار وتؤمن المواصلات الداخلية والعناية الطبية وتصرف اليه (١٢٠ كرون) يوميا مقابل تغطية نفقات الأكل فإنه لا يستحق بدل السفر عن مدة هذه المهمة ، وهو ما يتفق مع ما أشار اليه منشور الخزينة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق الاستاذ الدكتور لبذل السفر عن المهمة التي سافر فيها الى تشيكوسلوفاكيا .

(فتوى ٥٥٥ في ١١/٧/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣١١)

المسند :

لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — نص كل منهما على رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — لائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال للقطاع العام أن تزداد غلات بدل السفر بمقدار ٢٥ ٪ إذا كان الإيفاد أو التذنب في مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية — عدم سريان هذا الحكم على إيفاد عاملين للمشاركة في هيئة التحكيم .

ملخص الفتوى :

نشب نزاع بين المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وبين إحدى الشركات اليوغوسلافية حول تنفيذ أحد العقود المبرمة بينهما ولذى كان ينص

على اختصاص الغرف التجارية بباريس بالفصل فيما ينشأ بين الطرفين من نزاع ولذلك فقد لجأت الشركة الى الغرف التجارية بباريس ، ووقع اختيار المؤسسة على السيد الاسناذ المستشار / ليكون محكماً لها في هيئة التحكيم ، كما اختارت المؤسسة السيد المهندس / ليكونا ممثلين لها في تلك الهيئة ، وبعد انتهاء مهمتهما ثار البحث حول الاساس لذي يصرف بناء عليه بدل السفر المستحق لكل منهما وما اذا كان يصرف بالفئات العادية أم مزيداً ، أعمالاً لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ان كلا من البند أولاً (ب) من المادة (١٠) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المعمول بها في الحكومة والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٢ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، تنص على أن « تزداد مئلت بدل السفر بمقدار ٢٥ ٪ اذا كان «لايفاد أو النذب في مؤتمرات دولية أو اجتماعات دولية أو معارض دولية، كما استبان للجمعية أيضاً أن نقطة البحث في الخلاف المطروح تنحصر فيما اذا كانت المهمة التي قام بها المحكمات تدخل في نطاق الحكم المشار اليه في اللائحة المذكورة أم لا .

ومن حيث انه غنى عن الذكر ان الحالة المطروحة للبحث لا تدخل في مجال المؤتمرات الدولية أو المعارض الدولية .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج بأن نشاط المحكمين المصريين يدخل في نطاق الاجتماع الدولي لذي اشارت اليه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وذلك لان الاجتماع الدولي يقتضى أن يتم اجتماع بين ممثلين لمجموعة من الدول ، أى بين الممثلين الذين توفدهم حكوماتهم للاجتماع بغيرهم من مبعوثي الدول الأخرى ولتمثيلها في ذلك الاجتماع والتعبير عن مصالحها والتحدث باسمها في موضوع مشترك بين هذه الدول ، بينما لم يحدث — في حالة «المعرضة — اجتماع ممثلين للحكومة المصرية مع الممثلين الرسميين لحكومات أجنبية لبحث مسائل تهتم بحكوماتهم وإنما اقتصر الامر على مجرد ابداء وجهة نظر الجهة التي يمثلونها في النزاع الذي ثار حول تطبيق وتنفيذ أحد العتود التي كلفت تلك الجهة طرماً فيها مع إحدى الشركات الأجنبية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن بدل السفر المستحق في الحالة المعروضة يصرف بالفئات العادية .

(غتوى ٦١٨ في ١١/٢ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

العاملون المعاريون ، أي الذين — تحمل الجمهورية اليمنية ببسـدل السفر الخاص بهم حين يكلفون عملاً بالجمهورية العربية المتحدة أو غيرها — عدم تحمل الجمهورية العربية إلا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفرهم إلى مقر الاعارة في عمل بالخارج اختلاف حالة هؤلاء المعارين عن حالة الوفد إلى الذين من الجمهورية العربية المتحدة في مهمة تخصها — اعتبار الأخير منتقياً في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال دون احكام الاعارة أو القرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الحكومة اليمنية قد تعهدت بمقتضى نص المادة ٣ من كل من اتفاقتي التعاون الثنائي والثقافي أن تقدم كافة المساعدات اللازمة للمعاريين من الجمهورية العربية المتحدة لتكبيهم من القيام بأعباء وظائفهم وقد حدد قرار رئيس الجمهورية لسالف ذكره ما تتحمله الجمهورية العربية المتحدة من نفقات سفر أولئك المعارين إلى مقر الاعارة وفي اجازاتهم ، فلا تلغزم الجمهورية العربية المتحدة شيئاً يجاوز تلك النفقات المحددة ، ويتعلق بإداء المعارين وظائفهم لدى الحكومة اليمنية ، وإنما يعامل هؤلاء المعاريون في سفرهم إلى الخارج سواء إلى الجمهورية العربية المتحدة وغيرها معاملة العاملين في الحكومة اليمنية من حيث نفقات انتقالهم وبدل سفرهم . ولا يكون لهم بدل سفر قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وبالنسبة إلى التفرقة بين حالات النخب والاعارة — فان الجمعية العمومية ترى أن ذلك المعيار الواجب اتباعه للتفرقة بين النخب والاعارة أنها يقوم على تحديد الحكومة

التي يعمل لها العامل حيث يوفد الى اليمن فان كان يعمل للحكومة اليمنية فهو الاعلى التي تقدمت ماهيتها واحكامها ، أما ان كان العامل مؤبدا الى اليمن في امر يخص الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصلحتها فان هذا العامل يكون منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ولا تسري عليه احكام الاعارة ولا ما شرعه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من قواعدها الملغاة ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ - يعتبر العاملون المؤبدون من الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية معارين بالمعنى القانونى لكلمة الاعارة ، وتنطبق على حالتهم لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للمعارين الى اليمن ، وذلك ما لم يكن العامل مؤبدا الى اليمن في امر يخص الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصلحتها ، ففي هذه الحالة يكون العامل منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٢ - لا تخضع المرتبات التي يحصل عليها العاملون المعارون الى اليمن للضرائب ، اذ ان الحكومة اليمنية هي الملتزمة أصلا بأداء هذه المرتبات .

٣ - تجرى تسوية مرتبات العاملين المعارين للجمهورية اليمنية اعتبارا من ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ويكون للقرار اثر رجعى ينطف به على ما استحقه هؤلاء المعارون من ذلك التاريخ ويستحق كل منهم ما يكون من فروق الترقية المتوقعة على تسوية مرتبه وفقا لاحكام هذا القرار ، أما اذا تربع على تلك التسوية نقص في مرتبة العامل المعار فان هذه التسوية تسرى من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الذى فرض احكامها ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضى .

٤ - ان ما عرض له القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن اجازات اولئك المعارين لا يعدو في حقيقته الجانب المالى الذى يختص

بنفقات سفر المعار فردا كان أو مع أسرته من الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمهورية اليمنية ذهابا وإيابا . أما الإجازات السنوية فلم يتعرض لاحكامها القرار الجمهوري المشار اليه باعتبار ان تلك الاحكام مما تنظمه قوانين العاملين في الجمهورية اليمنية التي تحكم أولئك المعارين في قبيلهم على وظائف تلك الجمهورية. وزيارة العامل الذي لا تصحبه أسرته إلى اليمن وخصه بنفقات سفرتين سنويا يفتو فيهما على أسرته بما يتبع له الاطمئنان على أمورهما في زيارة مدتها عشرون يوما كل ستة أشهر ، تلك الزيارة تختلف عن الإجازات الاعتيادية التي يمنحها العامل للراحة من عناء عمله سنويا ، ونظرا لأجازات المعار الفرد كإجازات زميله الذي تصحبه أسرته ، لينظم كيهما قانون العاملين في الجمهورية العربية اليمنية .

٥ — تتحمل الجمهورية العربية اليمنية بدلك السفر الخاص بأولئك المعارين إليها حين يكلفون هملا بالجمهورية العربية المتحدة وغيرها . ولا تتحمل الجمهورية العربية المتحدة الا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفر أولئك المعارين إلى مقرا لأعارة وفي أجازتهم .

(فتوى ٣٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٠ — ترخيصها للموظفين بمحافظتي لنا واسوان هم وعائلاتهم بالسفر ثلاث مرات كل سنة اثنتين بالمجان والثالثة بربع اجرة — المقصود سبعة في مجال هذا القص بن يعولهم الموظف فصلا من أفراد عائلته — يستوى في ذاك ان يكونوا مقيمين معه او غير مقيمين .

ماخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري

رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٠ تنص في فقرتها الثانية على أن «يرخص للموظفين بحاجتهم قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية بالمجان والثالثة برىح أجرة» .

والغرض من منح هذه الميزة للعاملين بهذه الجهات النائية ومن بينها محافظة أسوان هو التيسير عليهم وذلك بالترخيص لهم في صرفه استمارات سفر مجانية لهم ولعائلاتهم الى اتجة التي يختارونها وقد يتعذر على الموظف الحصول على سكن مناسب له ولعائلته في مثل هذه المناطق النائية فيترك بعض افراد عائلته في البلد المنقول منها او في بلده الاصلى او قد يضطر الى ترك اولاده في القاهرة او غيرها من المدن ليتلقوا العلم في مدارس او معاهد ليس لها مثل في المحافظة التي يعمل بها، فمثل هذا الموظف كما يحتاج الى السفر لعائلته في اجازاته فانه يحتاج الى حضورها للاقامة معه في مقر عمله وخاصة في اثناء العطلات حيث يستدعى معظم العاملين اولادهم وزوجاتهم للاقامة معهم والعودة بعد انتهائهما، لهذه الاعتبارات شرعت تسهيلات السفر ومنحت لعائلة الموظف حتى يتسنى لها الحضور الى مقر عمل عائلتها ومشاركته الاقامة في هذه المناطق وعلى ذلك فان العبرة ليست بمحل اقامة عائلة الموظف وانما بوصفهم من عائلته اذى يقوم فعلا باعبائهم هؤلاء هم الذين يفيدون من امتياز استمارات السفر المجانية المقرر في المادة ٧٨ سلكة الذكر سواء اكانوا مقيمين معه في محل عمله او غير مقيمين وهم ميزة قررها المشرع لهم فلا يجوز الانتكاس منها بدعوى أن عائلة الموظف لا تقيم معه في محل عمله .

وترتبيا على ما تقدم فانه اذا ثبت ان الآنة ... المدرسة بأسوان تعمل فعلا والدتها وأخوتها الثلاثة الذين صرفت لهم استمارات سفر مجانية من أسوان الى القاهرة وبالعكس ، فانه يحق لهم الاستفادة من الامتياز المقرر بالمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر يستوى في ذلك ان يكونوا مقيمين معها او غير مقيمين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يقصد بعائلات الموظفين الذين يرخص لهم في الاستفادة من الميزة المقررة في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصرف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١

لسنة ١٩٥٨ والمعلقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٦ من يعولهم الموظف عملاً من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين فيه.

وعلى ذلك فإن ثبت أن الأسرة المذكورة المدرسية بأسوان تحول عملاً والدتها وأخواتها فإنه يحق لهم الاستفادة من هذه الخيزة .

(انتهى ١٠٨٧ في ١٠/٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

المقصود بمائلة الموظف في تطبيق حكم المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال — أفراد أسرة الموظف الذين يعولهم فقط — اسقطاً العائل بمحافظته قبل الاستمالة سفر مجانية لابن شقيقته الذي يقوم بالانتقال عليه .

ملخص القضية :

طلب السيد / ... العائل بمصرية ابن قنا صرف استمالة منفر مجانية لابن شقيقته الأرملة باعتبار أنه هو العائل الوحيد لها ولأولادها بعد وفاتها ومدرجين ببطاقته العائلية كما أنهم مدرجون بقرار حالته الاجتماعية الموجود بملف خدمته منذ وفاة زوج شقيقته حتى الآن .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يرخص للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان وواحدة بربع أجرة » .

ومن حيث أن المقصود بمائلة الموظف التي يرخص لأفرادها بالاستفادة من الزية المقررة في المادة ٧٨ المشار إليها هي من يعولهم الموظف فعلاً من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين فيه .

ومن حيث ان الحكمة التى أرآتها المشرع من تقرير هذه المزية تتمثل فى التيسير على العاملين بالجهات المشار اليها فى النص المتقدم وتشجيعهم على العمل بها وذلك بالنص على تحمل الاجهزة الادارية التى يعملون بها نفقات سفرهم الى المناطق والجهات التى يرغبون فى قضاء أجازاتهم بها حتى لا يترتب على عملهم بهذه الجهات تحملهم باعباء ونفقات إضافية لا يتحملونها غيرهم ممن يعملون فى مناطق او جهات أخرى وفى ضوء هذه استلزامه فانه يتعين الأخذ — فى مجال تحديد أفراد العائلة السخين يبيدون من نص المادة ٧٨ سالفه الذكر — بمعيار الامالة على اطلاقه دون ما تفرقة بين اقارب الموظف ممن يجب نفقتهم واعالتهم عليه شرعا وغيرهم من الاقارب ممن يتولى الانفاق عليهم فعلا دون ان يجب عليه نفقتهم شرعا ، ومن ثم فانه لا يشترط لافادة احد أفراد العائلة من هذه المزية ان يكون من أفراد أسرة الموظف . كذلين يجب عليه نفقتهم شرعا ، بل يكفى ان يكون من افراد عائلته الذين يعولهم بالفعل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المقصود بعائلة الموظف فى مفهوم نص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال افراد أسرة الموظف الذين يعولهم فعلا ، ومن ثم فانه يحق للسيد / . . . صرف استشارة سفر مجانية لابن شقيقته طالما ان الجهة الادارية التى يعمل بها قد تحققت من انه يقوم بالانفاق عليه فعلا .

(فتوى ١٠٠٧ فى ١١/٩/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

الترخيص لموظفى بعض المحافظات بالسفر هم وعائلاتهم مجاناً عدة مرات كل سنة ميلادية طبقاً لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — مفهوم العائلة فى تطبيق نص هذه المادة يتحدد بين يعولهم الموظف من اقاربه ايما كانت درجة هذه القرابة سواء كانت قرابة الدم او قرابة المصاهرة مع

ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية — أساس ذلك أن الحكمة التي يقوم عليها هذا النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المصادرة لقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، أنها تنص في المادة ٧٨ منها على أن « يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التي يخارونها أربع مرات سنويا بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثلاثة بربع اجرة » والمستفاد من هذه المادة ، أن الحكمة التي يقوم عليها النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها وذلك بتقرير تحمل الاجيزة الادارية التي يعملون بها نفقات سفرهم الى المناطق والجهات التي يرغبون في قضاء اجازتهم فيها حتى لا يتكبّدون نفقات اضافية لا يتحمل بمثلها من يعمل في مناطق وجهات أخرى ، ويتمين في ضوء هذه الحكمة تحديد مفهوم العائلة في تطبيق نص المادة ٧٨ المشار اليها ، بمن يعملهم الموظف فعلا من اقاربه ايا كانت درجة هذه القرابة ، وسواء اكانت قرابة الدم أو قرابة المصاهرة ، كل ذلك مع ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية .

ومن حيث أن استمارات السفر المشار اليها بكتابكم سالف الذكر قد صرفت بناء على ما هو ثابت في بطاقات هؤلاء العاملين العائلية ، ولاشخاص تربطهم بهم رابطة القرابة ويتوافر في حقهم شرط الاعالة الفعلية ، لذلك فإنهم يفيقون من حكم المادة ٧٨ المنوه عنها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى صحة ما تم صرفه من استمارات

السفر المجانية لأقارب العاملين بمديرية الإسكان بمحافظة أسوان ،
الدرجيين في بطاقاتهم العائلية الذين يعملونهم فعلا .

(فتوى ١١٨ في ١٩٧٤/٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصابر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتصحيلاتها منحها لأعماله/سين
بالمناطق النائية ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجانيا والثالثة بربرع
أجرة — تخير العامل بين استعمال تلك الاستثمارات أو الحصول على
مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكررا من
اللائحة المذكورة — المقصود بالعائلة في مجال هذا النص — من يعملهم
العامل فعلا من أفراد عائلته — يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين
معه أو غير مقيمين — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة (٧٨) من لائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على
أن « يرخص للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون
أخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنتين بالمجان والثالثة بربرع أجرة »
وان المادة (٧٨) مكرر من تلك اللائحة تنص على أن « يصرف للعامل السذى
يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر
مجانية وفقا للشروط والقواعد الآتية » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل
بالمناطق النائية وذلك بالمساهمة في نفقات سفرهم وأسرهم من وإلى مقر
عملهم ، وفي سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستثمارات سفره مرتين مجانيا
والثالثة بربرع أجرة . كما زاد في رعايتهم بأن خيرهم بين استعمال تلك

لاستثمارات أو الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنها المادة (٧٨) مكرر من اللائحة المذكورة ولم يشترط لصرف استثمارات السفر المقررة لأفراد أسرة العامل أو البديل النقدي عنها أقامتهم معه في مقر عمله وإنما اكتفى بأن يكونوا من أفراد أسرته وتلك الصفة تتحقق بأعالة العامل لهم أيًا كان محل أقامتهم سواء كانوا مقيمين معه في مقر عمله أو غير مقيمين .

ولما كان السيد المستشار المساعد المعروضة حالته قد اختلف صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن أتعده المقرر بالمادة (٧٨) مكرر لأفراد أسرته خلال فترة عمله كمفوض للدولة لحفاظة أسوان حتى ولو لم يكن قد أصبحهم للإقامة معه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد الأستاذ المستشار المساعد / المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن أفراد أسرته .

(متوى ١٢٣١ في ٢٣/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

بدل السفر ومصاريف الانتقال - مقابل نقدي - محلول
الأسرة - مفاد نص المادة ٧٨ مكرراً المضافة الى لائحة بدل المصاريف -
ومصاريف الانتقال بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦
المعدل بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع قصد فتح المواطنين
الذين يعملون بمحافظات نائية تسويلاً في السفر تشجيعاً لهم على الإقامة
في هذه المحافظات - تخير الموظف بين أمرين - أن يمنح هــــ وعائلته
استثمارات سفر وإما أن يصرف له مقابل نقدي بدلاً من الترخيص له ولاسرته
بالسفر - المشرع وضع حد أقصى لأفراد الأسرة هو ثلاثة أفراد - هذا الحد
ينصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل - شمول هذا الحد العامل اعتباراً
من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي
اعتبر العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة - اثر ذلك - أن
العامل لا يدخل في محلول الأسرة في مفهوم قرار رئيس الوزراء رقم ٤٩٣
لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

المادة ٧٨ مكرر المضافة الى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا احكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا — اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجرة بالاستثمارات المجانية — فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوي على (١٢) . (اثني عشر شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا — اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو بربع أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

ويبين من هذا النص أن المشرع قد منح الموظفين الذين يعملون في محافظات نائية تسهيلات في السفر تشجيعا لهم على الإقامة في هذه المحافظات وفي سبيل ذلك خير الموظف بين أمرين : أما أن يمنح هو وعائلته استثمارات سفر ، وأما أن يصرف له مقابل نقدي بدلا من الترخيص له وأسرته بالسفر . ولقد جعل المشرع المقابل النقدي لاستثمارات السفر معادلا لتكاليف سفر العامل وعددا من أفراد أسرته لعدد المرات المحددة بلائحة بدل السفر من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة على أن يؤدي هذا المقابل النقدي للعامل شهريا بعد تقسيمه على اثني عشر شهرا .

ولما كان المشرع قد فرق في الصياغة بين العامل وأسرته ثم وضع حداً أقصى لعدد أفراد الأسرة هو ثلاثة أفراد ، فمن ثم فإن هذا الحد إنما ينصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل ، ومن ثم يستحق العامل طلباً للمادة ٧٨ مكرراً من لائحة بدل السفر مقابلاً نقدياً لاستثمارات السفر عن نفسه وعن ثلاثة من أفراد أسرته .

وإذا كان أمر كذلك في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ إلا أن هذا الحكم لا يسرى اعتباراً من ١٩٧٩/١٠/٤ تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي عدل أنبند الثاني من المادة ٧٨ مكرراً المشار إليها فأصبح يجري على النحو الآتي :

أن يكون القابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثبوت أفراد الأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، ذلك لأن القرار الجديد أفصح بعبارة صريحة عن قصده في تعديل الأحكام السارية واعتبار العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن العامل لا يدخل في محلول الأسرة في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

(ملك ٥٨/٢/١٩ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبسطة :

استثمارات السفر المجانية لمعاملات العاملين بمحكمة سيوط —
يجوز السماح لمعاملات العاملين بمحافظة سيوط بالسفر باستثمارات مجانية مرة في السنة مستقلين عن هؤلاء العاملين وبصرف التكاليف عن حصول هؤلاء

الملايين على اجزائهم السنوية او عدم حصولهم عليها ، كما يجوز السماح لمعائلة العميل في هذه الحالة بالسفر دفعة واحدة او مفرقين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهوري رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان «يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها (اربع مرات سنويا بالمجان) .

ويرخص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنى بالمجان والثالثة بربع اجرة .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احدهما بالمجان والثانية بربع اجرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون في محافظة اسيوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالاجرة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان .

ومع ذلك يجوز في الحالات الاضطرارية للمحافظ او رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين من لهم الحق في السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى او الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التي يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالمجان في كل سنة ميلادية » .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استثمارات السفر في الحالات المبينة في المادتين ٧٨ ، ٧٩ وذلك بالسماح

لنموذج وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين ويكون الترخيص بالسفر في حالات الإجراءات الى جهة واحدة فإذا أراد الموظف أن يكمل الأجازة في جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف .

ويبين من المادتين السابقتين أن العاملين بهامضة أسبوت وعائلاتهم دون الخدم الحق في السفر الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالأجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان وأنه يجوز السماح للعامل وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين .

ومن حيث أنه وقد سمح للعامل وعائلته بالسفر دفعة واحدة أو متفرقين فإنه وأن كان العامل لا يمكنه السفر بالمجان إلا عند قيامه بأجازته السنوية بسبب ارتباطه بأداء واجبات وظيفته إلا أنه يمكن لأفراد عائلته السفر بالمجان في الحدود المقررة دون ارتباطهم بمنح عائلتهم أجازته السنوية باعتبار أنه لا صلة لهم بأداء واجبات وظيفته وعلى أساس أن المادة ٨٤ من اللائحة بذل السفر ومصاريف الانتقال تسمح بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ومن ثم يحق لأفراد عائلة العامل السفر وحدهم مستقلين عنه كما يحق لهم السفر دون ارتباط به وعد أجازته السنوية .

وغنى عن البيان أنه مادامت المادة ٨٤ من اللائحة قد سمحت بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ، فإنه كما يجوز لعائلة العامل أن تسافر وحدها مستقلة عنه دون ارتباط بحصوله على أجازته السنوية فإن لأفراد هذه العائلة أن يسافروا دفعة واحدة أو متفرقين مادام أن المادة ٨٤ من اللائحة جاء حكماً في هذا الصدد مطلقاً وعلى اعتبار أن القواعد العامة في التفسير تقتضى بأن يؤخذ المطلق على إطلاقه مالم يقيد بنص صريح ، هذا فضلاً عن أن هذا التفسير على النحو السالف الذكر يبدو متشياً مع ظروف الحياة بالنسبة للعامل وأفراد عائلته ولا يتضمن في الوقت ذاته أي ضرر يحق بالصالح العام بل أنه في الواقع يبدو متشياً مع الصالح العام ذاته فليس من شك في أن الحفاظ على تقدير ظروف العامل وأفراد عائلته بإباحة السفر لهم دفعة واحدة متفرقين فوق أنه لا يضر الصالح العام فإنه يحقق رغبة من رغبات العامل وأفراد أسرته مما ينعكس أثره على حسن سير العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز السماح لملاذلات
العاملين بمحافظة أسيوط بالسفر باستمارات مجانية مرة في السنة
مستقلين عن هؤلاء العاملين ويصرف التظرف عن حصول هؤلاء العاملين
على أجازاتهم السنوية أو عدم حصولهم عليها كما يجوز السماح
لعائلة العامل في هذه الحالة بالسفر دفعة واحدة أو منفردتين .

(نقوى ٨٦٠ في ٢٢/١٠/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

العاملون المدينون بالدولة ممن كانوا يخضعون لأحكام كادر العمال
— استمارات السفر — احقية هؤلاء العاملين الذين يشغلون الدرجة
السادسة وفقاً لقانون نظام العاملين المدينين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في مصرف
استمارات سفر بالدرجة الاولى في السكك الحديدية والبواخر النيلية .

ملخص النقوى :

ان المادة ٣٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار
لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « الدرجات التى يعق
للموظفين الركوب فيها في السكك الحديدية أو البواخر أو الترام أو أتوبيس
عند انتقالهم في أعمال مصلحية هي :

(أ) الدرجة الاولى الممتازة في القطارات والبواخر النيلية :

الموظفون من درجة مدير عام فما فوق ومن في حكمهم .

(ب) الدرجة الاولى في القطارات والبواخر النيلية :

١ — الموظفون من الدرجة السادسة فما فوق .

٢ —

(ج) الدرجة الثانية في القطارات والبواخر النيلية :

١ —

٢ — عمال اليومية الذين تكون أجورهم ٣٦٠ ملياً فما فوق .

ومن حيث أن هذه المادة تضمنت صراحةً بأحتية العاملين من الدرجة السادسة فما فوقها في ظل العمل بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — في استعمال الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية عند الانتقال في أعمال مصلحية .

ولما كانت الدرجة السادسة المنصوص عليها في هذه المادة تعادل الدرجة السابعة وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ فمن ثم فإن العاملين الذين كانوا خاضعين لأحكام كادر العمال ثم وضعوا أو رفقوا إلى الدرجة السابعة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يحق لهم صرف استثمارات سفر الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية تأسيساً على أن قانون نظام العاملين بالدولة وحد الوضع بالنسبة لجميع العاملين المدنيين في الدولة ورتبهم في كادر واحد وأن أخطفت تسميات الدرجات التي يشغلونها وفقاً لهذا القانون .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى احتية العاملين ممن كانوا يخضعون لأحكام كادر العمال والذين يشغلون الدرجة السابعة وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — في صرف استثمارات سفر بالدرجة الأولى في المسكك الحديدية والبواخر النيلية .

(فتوى ٨١ في ٢٢/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

الأصل وفقاً للمادة ٨٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن يكون الترخيص بالسفر إلى جهة واحدة ، إلا أن المشرع أجاز للعامل

بموجب نص المادة ذاتها ان يكمل اجازته في جهة ثانية وعليه فسنحذف ان يتحمل التكاليف المترتبة على تجهزته استثمارات السفر وذلك قبل صرف الاستثمارات اليهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهورى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « يرخّص للموظفين بمحافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وابابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظتى قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات فى كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة برىح أحسرة .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين أحداهما بالمجان والثانية برىح أحسرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون فى محافظة أسيوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التى يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان .

ومع ذلك يجوز فى الحالات الاضطرارية للمحفظ او رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين ممن لهم الحق فى السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى او الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التى يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالمجان فى كل سنة ميلادية .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استثمارات السفر فى الحالات المبينة فى المادتين ٧٨ و ٧٩ وذلك بالسماح للموظف وعائلته بالسفر سواء نفقة واحدة او مقترقين .

ويكون الترخيص بالسفر في حالات الإجازة الى جهة واحدة ، فلذا أراد الموظف ان يكمل الإجازة في جهة أخرى فعليه ان يتحمل التكاليف .

ومن حيث أنه يبين من المادتين السابقتين أن المشرع يـرخص للمعاملين في جهات معينة بالسفرهم وعائلاتهم دون الخدم بالمجان الى الجهة التي يختارونها ويجوز تجزئة استثمارات السفر التي تصرف لهؤلاء المعاملين ومآلاتهم وذلك بالسماح لهم بالسفر دفعة واحدة أو متفرقين .

ومن حيث أنه اذا كان الاصل وفقا للمادة ٨٤ المشار اليها أن يكون الترخيص بالسفر الى جهة واحدة ، الا أن المشرع أجاز للمعامل بموجب نص المادة ذاتها أن يكمل إجازته في جهة ثانية وعليه أن يتحمل التكاليف المترتبة على تجزئة استثمارات السفر ، لقضاء الإجازة في جهتين بدلا من جهة واحدة ، ولا محل للقول بأنه في حالة تجزئة استثمارات السفر لقضاء الإجازة في أكثر من جهة فإن المعامل يتحمل بالتكاليف لكاملة للسفر الى الجهة الثانية إذ أن مؤدى ذلك هو عدم جواز تجزئة استثمارات السفر وهو ما يخالف ما تنص عليه صراحة الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ المشار اليها، ولا ريب أنه اذا كان المشرع يقصد تحمل المعامل بالإجرة الكاملة لسفره الى الجهة الثانية فإنه لم يكن ثمة حاجة الى النص على ذلك لان هذا الحكم يستند من القواعد العامة ، أما وقد خول المشرع للمعامل قضاء إجازته في أكثر من جهة فقد أجاز له بالتالى تجزئة استثمارات سفره بحيث يحق له لسفر بموجب تلك الاستثمارات الى الجهة الثانية بشرط أن يتحمل بالتكاليف المترتبة الزائدة على هذه التجزئة .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز للمعاملين الذين يحق لهم صرف استثمارات سفر مجانية وفقا لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل لسفر ومصاريف الانتقال أن يطلبوا بتجزئة هذه الاستثمارات بشرط أن يتحملوا بالتكاليف الزائدة المترتبة على هذه التجزئة وذلك قبل صرف الاستثمارات إليهم .

(فتوى ٨٠ في ١٩٧٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبـدأ :

يتم صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر على أساس درجة السفر
الإصاىة المرخص للعامل بالسفر عليها وفقاً للائحة بدل السفر .

ملخص الفتوى :

باستعراض لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعلقة بقراراته أرقام ٢٤٦٠ لسنة
١٩٦١ و ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ و ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ وقرارى رئيس مجلس
الوزراء رقمى ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يبين أنها حددت
فى المادة ٣٩ منها الدرجات الى يحق للموظفين الركوب فيها فى السكك
الحديدية ونصت مادتها ٧٨ على أن « مرخص للعاملين بمحافظات مطروح
والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء وكذلك العاملون
بواى النطرون والواحات البحرية بالسفر وعائلاتهم — دون الخدم —
ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان » .

ويجوز للعاملين الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع البيت
فى عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة بدلا من استثمارات السفر بالدرجة
الاولى الممتازة أو الدرجة الاولى المرخص لهم باستعمالها .

وتنص المادة ٧٨ مكرر من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بقرارين رقمى ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ .
١٩ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا
لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للتواعد
والشروط الاتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر
واسرته بالمجان أو بربع أجره بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل
على النحو التالى :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من
الجهة التى يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة ونقاسا
للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي المستوى على ١٢ — اثني عشر شهرا —
يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجبانية
أو بربع أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

ومناد ذلك أن المشرع تيسيرا على العاملين في بعض المناطق رخص لهم
في صرف استثمارات سفر مجانية . وحدد درجة السفر بوسائل المواصلات
المختلفة المقررة لكل عامل حسب درجته المالية ، كما خسر بعض هؤلاء
لعاملين وهم الذين تتيح لهم درجاتهم السفر بالسكك الحديدية بالدرجة
الاولى بنوعيتها ، بين الحصول على استثمارات السفر المجبانية بالدرجة
الاولى أو الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في مرآت
النوم المخصصة لهذه الدرجة ، ثم أضاف المشرع تيسيرا آخر للعاملين
الذين يحصلون على استثمارات سفر مجانية اذ خيرهم بين الحصول على
هذه الاستثمارات أو صرف مقابلها النقدي عن عدد مرات السفر المقررة
لهم وفقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ولما كان هذا المقابل النقدي قد قرر عوضا عن استثمارات السفر
وليس من ايه ميزة أخرى قررها المشرع كالصورة المقررة للعاملين المرخص
لهم بالسفر بالدرجة الاولى بنوعيتها الذين أجاز لهم — استثناء الحصول
على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم — ومن
ثم فاذا اختار العامل الحصول على المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق
عن الحق المقرر بصفة أصلية فيحسب على أساس درجة السفر الأصلية
المرخص له بالسفر عليها ولا يجوز صرف هذا المقابل على أساس فئة تذاكر
الدرجة الثانية الممتازة مع النوم لأن الاذن للعامل المرخص له بالسفر في
لدرجة الاولى والدرجة الاولى الممتازة باستخدام الدرجة الثانية الممتازة مع
النوم ، الهدف منه التيسير عليه حين السفر في حالة اختياره صرف المقابل
النقدي لاستثمارات السفر المجبانية فلا محل لاعمال هذه الرخصة ويتمين
حساب المقابل النقدي على أساس درجة السفر الأصلية المرخص للعامل
بالسفر عليها طبقا لللائحة .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

للعاملة الحق في صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر المصممين بالدولة والقطاع العام استقلا عن زوجها العامل — الشرط لذلك عسقم دخول العاملة في عدد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والشريع فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١/٢٢ بشأن تحديد مدلول الاسرة فيما يتعلق بتحديد المواطن الاصلى للعامل والى انتهت فيها الى ان المستقر فى القانون وفى الشريعة الاسلامية ان القرابة تقوم على الانتهاء الى اصل مشترك اما الزواج فليس قرابة وانما هو رابطة بين رجل وامراة فيه الحل بقصد انشاء الاسرة من مروعها ، فيرتبط مروعها بأصولها فى نطاق الاسرة اما للزوجان انفسهما فلا قرابة بينهما بل تجمعهما رابطة الزوجية . وعلى ذلك لا تدخل الزوجية عنصرا فى تحديد مدلول الاسرة بالمعنى المقصود فى تحديد المواطن الاصلى فيما يتعلق بتقرير بدل الإقامة . كما استنباتت الجمعية العمومية ان المادة ٧٨ مكررا من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقراريين رقمى ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ تقضى بأن يصرف للعامل المرخص له بالسفر مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية ، فاذا ما اختار العامل المقابل النقدي بدلا من نظام السفر بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل النقدي وفقا لتكاليف سفر العامل وأسرتة عن عدد مرات السفر وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل . ولما كان هذا النص يخالط جميع العاملين بالدولة والقطاع العام الذين يورخص لهم بالسفر طبقا للاحكام السوادة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فمن ثم يكون للزوجة العاملة وبوصفها من العاملين المخاطبين بهذه الاحكام الحق فى التمتع بميزة السفر أو اختيار بديلها وهو المقابل النقدي فمارس هذا الاختيار استقلا عن زوجها ولو اختار زوجها العامل نظام الاستثمارات المجانية ، اذ أن حقها فى هذا المقابل النقدي ينشأ من صريح النص بوصفها عاملة : لها ما للعاملين من حقوق مكررة

بمقتضى القوانين واللوائح . فضلا عما انتهت اليه فتوى لجمعية العمومية
مسألة البيان من استقلال كل من العامل والعاملة الذين تربطهما رابطة
الزيجية فيما يتعلق ببطلان الإقامة ، الأمر الذى يكون معه للعاملة المعروض
حالتها الحق فى صرف المقابل النقدي استقلالا عن زوجها العامل ويشترط ألا
تدخل هذه العاملة أو أحد ابنائها أن كان لها أبناء تتقاضى عنهم المقابل النقدي
فى عدد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل . اذ لا يجوز
لكل من الزوجين العاملين الجمع بين الميزة المقررة له فى هذا المقابل والميزة
المقررة للزوج الآخر .

(ماف ١٠٤/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يكون للعامل
الحق فى اختيار مقابل نقدي بدلا من ترخيص له وأسرته بالسفر بالبحر
أو برى الاجرة بالاستثمارات المجانية ويقسم هذا المقابل السنوى على عدد
شهور السنة ويؤدى للعامل شهريا مع المرتب . أثر ذلك اعتباره ميسره
يفيد منها العامل — مستحقاق العاملين المستدعين والمستفيدين بخصم خدمة
القوات المسلحة هذه الميزة .

ملخص الفتوى :

باستعراض قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن
المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام والذى
يبين أن المادة الأولى منه تنص على أن « يسند بدل بنص المادة ٧٨ مكررا
من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أنص الاتى :

يصرف للعامل الذى يرخّص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة
مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذ اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع الأجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ - أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة .

٢ - أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى .

٣ - أن يقسم المقابل النقدي السنوي على ١٢ شهرا (اثني شهرا شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

كما استعرضت قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر به القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذي تنص مادته الثالثة والثلاثون على أن :

أولا : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة ٢٨ للعاملين بالجهات المخوصة عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المسبقة والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والتبدلات لتلي لها صفة الدوام ولقررة في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستدعاء .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون للعامل الحق في اختيار مقابل نقدي بدلا من الترخيص له ولاسرته بالسفر بالمجان بالاستثمارات المجانية ويكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى ويقسم المقابل النقدي السنوي على عدد شهور السنة ويؤدي للعامل شهريا مع المرتب ومن ثم فإن هذا الحق في المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية يعتبر ميزة يفيد منها العامل اذ أنه يتقاضاه شهريا مع المرتب ولولم يتم بالسفر فعلا .

ومن حيث أن نص المادة ٢٣ أولا المشار اليه جاء مطلتا فيما يتعلق باستحقاق المستدعين لكافة الحقوق المسدية والمنوية والمزايا الاخرى المقررة في جهات عملهم الاصلية ومن ثم يتعين القول باستحقاقهم ميزة صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية .

(ملف ٩٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبحث :

نصوص لا تحثى بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالحكومة والقطاع العام وتمويلاتها يستفاد منها أن المشرع قصد ألا يتحمل العامل بالجهات الناقية نفقات اضافية نتيجة لسفره من وإلى منطقة عمله — تحييل الجهة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر — استثمارات السفر التي تصرفها جهة العمل أو المقابل النقدي لها لا تعد ميزة عينية أو نقدية بل هي ميزة مقررة للتوظيفة باعتبار انها مقابل ما يتكفمه العامل في سببيل اداء الوظيفة ولا تمثل عائدا منها — اثر ذلك — عدم دخول البديل النقدي في وعاء الضريبة على المرتبات والاجور .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة كسب العمل تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب انسان من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وأيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا . . » كما نصت المادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام على أنه « يخصص للعاملين بالجهات الناقية التي تحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وايابا من الجهة التي يعملون بها الى الجهة التي يختارونها اربع مرات سنويا . . » .

كما نصت المادة ٤٤ مكرر المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه «يصرف للعامل الذى يرخّص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : —

أولاً : إذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالجان أو بربع أجره بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالى : —

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العائل وأسرته من الجهة التى يعمل بها إلى القاهرة .

— أن يكون المقابل النقدى من عدد مرات السفر المقرر وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد كحد أقصى .

٢ — أن يقسم المقابل النقدى السنوى على (١٢) اثنى عشر شهرا ويؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : إذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو ربع أجره فمصرى فى شأنه أحكام المادة ٤٤ من هذه اللائحة .

ومن حيث أن المبادئ من تلك النصوص أن المشرع رأى ألا يتحمل العامل بالجهات الثنائية نفقات إضافية كنتيجة لسفره من وإلى منطقة عمله لذلك حمل الوحدة التى يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ذهابا وإيابا ومن ثم فإن استثمارات السفر التى تصرفها الوحدة للعامل لا تعد ميزة عينية مما يصلح وعاء للضريبة على المرتبات والأجور وبالتالي لا يعد المقابل الذى يحل محله ويصرف بدلا عنها ميزة عينية ولا يصلح كذلك وعاء لتلك الضريبة وإنما هو فى حقيقته تعويض عن نفقات السفر التى وضعها المشرع أصلا على عاتق الإدارة .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بخضوع هذا البذل للضرية على المرتبات والاجور باعتبارها ميزة نقدية لان معنى ذلك انقطاع جزء من النفقات الفعلية التى بنكدها العامل فى سبيل سفره وهو مالا يتفق مع كون هذا البذل معادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل من وإلى منطقة عمله ويؤدى إلى التفرقة بين من يستخدم استثمارات السفر المجانية وبين من يتقاضى المقابل النقدي لهذه الاستمارة ففى حين لن يتحمل من يستخدم استثمارات السفر المجانية أية مصاريف فى سبيل سفره ، نجد أن من يتقاضى البذل سيتقاضاه مقوصا بمقدار الضريبة أى سيتحمل بتفقات اضافية فى سبيل سفره المقرر له بالمجلس .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع البذل النقدي المقرر بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضرية على المرتبات والاجور .

(فتوى ٥٩٥ فى ١٩/٧/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

نظام تبادل الموظفين بين اتليمى الجمهورية — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين المعيّنين عند الانتقال من اقليم لآخر والقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين — اختلاف مجال تطبيق كل من هذين التشريعين — هــ سار لتفرقة بينهما — هو معيار زمنى منوط بمدى الفترة التى يستغرقها اداء المهمة فى الاقليم الآخر — اقامة هذه التفرقة على تحديد الصفة التى ينتمى بها النذب وما اذا كان مهمة موقوته او لشغل وظيفة — غير صحيح

مأخص النقوى :

يبين من استقضاء لشريعات المنظمة لموضوع تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية أن المشرع أصدر فى يوم واحد وهو ٧ من يونيه سنة ١٩٥٨ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ،وحيد فئات بدل السفر للموظفين عند الانتقال من اقليم لآخر — والقرار لجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين .

وقد حدد فى المادة الاولى من القانون المشار اليه فئات بدل السفر الذى يمنح لمن يندب من المؤنن من أحد اقليمى الجمهورية لأداء مهمة فى الاقليم الآخر ووضع فى المادة الثانية حدا أقصى لمدة النذب لأداء مهمة واحدة وهو ثلاثة أشهر ، وأجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة بحيث لا تجاوز مدة النذب التى يستحق عنها بدل السفر سنة أشهر — وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الضرورة المتعلقة بمقتضيات الوحدة أو لتنمية الاقتصادية ونمو الخدمات العلية تقتضى تبادل الخبرات والخدمات بين اقليمى الجمهورية مما يتعين معه تكليف بعض الموظفين القيام بهذه الواجبات فى الاقليم الآخر غير المعينين به أصلا ، الامر لذى يترتب عليه استحقاقهم لبذل السفر (تعويضات انتقال) .

أما القرار الجمهورى فقد أجاز فى مادته الاولى تبادل الموظفين فى الجمهورية العربية المتحدة من أحد اقليمىها الى الاقليم الآخر — كما نص فى المادة الثانية منه على أن « يحتفظ للموظف أثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بموظفته الأصلية على أنه أجوز شغلها أثناء غيابها بطريق النذب أو الوكالة » وتنص المادة الثالثة منه على أن « يستحق الموظف مرتب الوظيفة المسماة لها بالاقليم الآخر وتوابعه وتميماته أثناء القيام بالمهمة ويمنح بالإضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الأصلية لمدة أقصاها ثلاث سنوات فإذا استطلت المدة الى أطول من ذلك منح ما يعادل نصف المرتب المذكور ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة » . وقد رددت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون بياننا لأهـدافه وحكـمته .

وباستناد من مجموع هذه النصوص فى ضوء مذكرتيهما الإيضاحيتين أن المشرع يستهدف من هذين التشريعين تنظيم تبادل الموظفين بين اقليمى

الجمهورية وتحديد ما يستحقونه من رواتب إضافية موحدة بسبب انتقالهم من مقر عملهم الأصلي بأحد الاقليمين الى الاقليم الآخر تنظيها موقوتا في فترة الانتقال الى حين توحيد العملة والتشريعات الخاصة بالموظفين في الاقليمين كما جاء في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري — وقد نظم القرار الاحكام الخاصة بتبادل الموظفين من حيث تحديد مركزهم القانوني اثناء هذا التبادل وما يستحقونه من مرتبات اضافية في هذه الحالة فتضمن قواعد مالية لمعاملة الموظفين على اساسها في فترة الانتقال المذكورة على نحو يشبه الى حد بعيد نظام الاعارة . أما القانون فقد حدد فئات بدل السفر التي يستحقها الموظفون على اختلاف درجاتهم ورواتبهم عند نديهم من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر ، كما وضع حدا أقصى لمدة النذب وهو ثلاثة اشهر للبهمة الواحدة ومع ذلك أجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة ومقتضى ذلك أن مدة النذب التي يستحق عنها بدل سفر لا تجاوز ستة اشهر .

ويبين من ذلك أن معيار التفرقة بين مجال تطبيق كل من القانون والقرار هو معيار زمني منوط بمدى الفترة التي يستغرقها أداء المهمة في الاقليم الآخر لمبى كانت هذه الفترة في حدود ستة اشهر وجب تطبيق القانون وإن جاوزت هذا الحد تعين تطبيق القرار .

وعلى ذلك فإن ما تذهب اليه وزارة الخزانة في الاقليم الشمالي في التفرقة بين مجال أعمال كل من القانون والقرار من أن معيار التفرقة بينهما يقوم على تحديد الصفة التي يتم بها النذب متى كان النذب لمهمة مؤقتة ولو طاللت مدتها وجب تطبيق القانون وأن كان لشغل وظيفة في الاقليم الآخر طبقت أحكام القرار — هذا المذهب مردود بأن شغل الوظيفة على النحو الذي تنص عليه وزارة الخزانة هو وفقا للتكيف القانوني الصحيح نقل من وظيفة في أحد الاقليمين لشغل وظيفة في الاقليم الآخر ، وقد جاءت نصوص القرار في ضوء مذكرته الايضاحية قاطعة في الدلالة على أن المشرع لا يعنى بتبادل الموظفين بين الاقليمين نقلهم المعروف في نظم التوظيف ، وأو أنه يقصد الى هذا المعنى لعبر عنه بلفظة الاصطلاحى المعروف ، يؤيد هذا النظر :

اولا : أن لمشرع انما يستهدف بالقانون والقرار سالفى الذكر وضع نظام لتبادل الموظفين بين الاقليمين لأداء مهام معينة قد يطول امدها وقد

يقتصر وهذا النظام مؤقت بفترة الانتقال حتى يتم توحيد العملة والتشريعات المنظمة لتوابع التوظيف في الاقليمين وهو الى نظام الاعارة المنصوص عليه في الفصل الرابع من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اقرب منه الى اى نظام آخر من هذا القبيل كما تدل على ذلك المادة الثانية من القرار الجمهوري التي تنص بالاحتفاظ للموظف اثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بوظيفته - مع اجازة شغلها بطريق النذب او الوكالة وكذلك الفقرة الاولى من المادة السادسة من القرار ذاته التي تنص بادخال مدة التبادل في حساب التقاعد والمعاش والمكافاة والترفيغ والترقية واستحقاق الملاوة والاقليمية

ثانيا : ان شغل الوظيفة كما يكون بطريق النقل على نحو ما تعينه وزارة الخزانة فانه يتم ايضا بطريق النذب او الاعارة ، ومن ثم فلا وجه للاستعانة الى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري في هذا الصدد من ان قيام الموظف بالمهمة في الاقليم الاخر غير التابع له هو في حقيقته شغل للوظيفة التي سيقوم باعبائها ، على ان هذه العبارة انها وردت بالمذكرة تبريرا لنزع الموظف راتب الوظيفة التي سيشتغلها وتوابعه ومتمماته اخذا بعامة الاجر نظير العمل ، وذلك على غرار نظام الاعارة .

ثالثا : ان مدة نذب الموظف لاداء مهمة في أحد الاقليمين قد تجاوز ستة اشهر وليس تمت مائة شاتونى يحول دون ذلك فاذا طبق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ دون القرار الجمهوري في هذه الحالة وتصرف راتب بدل السفر عند انتهاء الستة الاشهر الاولى وهي الحد الأقصى للمدة التي يستحق عنها الموظف هذا الراتب وذلك دون تعويضه عما تقتضيه اقامته في الاقليم الاخر من نفقات اقليمية راي المشرع ضرورة تعويضه عنها ، فاصدر تحقيقا لهذا الغرض القرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ متضمنا القواعد المالية للعاملين الموظفين على مقتضاها متى استطلعت فترة المهمة التي عهد اليهم اداؤها في الاقليم الآخر .

رابعا : ان المعيار الزمني المشار اليه للترقية بين مجالى امساك القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ هو ذات المعيار الذي اخذ به المشرع في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن علاوة الاقليم وبدل السفر لامرأاد القوات المسلحة عند تباعدهم وانتقالهم من اقليم الى الاخر.

في الجمهورية العربية المتحدة على نحو ما اشارت اليه اللجنة الاولى مفصلا في اسباب فتواها في الموضوع .

ويخلص مما تقدم ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق منى كانت مدة النذب من احد الاقليمين لاداء مهمته في الاقليم الآخر لا تجاوز ستة شهور فان تجاوزت المدة هذا الحد تعين تطبيق القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ٢٢٧ في ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المسألة :

نظام تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية — الاقليم الذى يتعمل بدل السفر عند النذب بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ — هو الذى ينتدب للعمل به .

ماخص الفتوى :

ان الاصل لعام في تعيين الجهة التى تؤدي راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف عند نديه تطبيقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ يقضى بان الاجر مقابل العمل وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ الى هذا الاصل فتمتى اقتضت حاجة العمل باحد الاقليمين الاستعانة بموظفين فوى خبرة من الاقليم الآخر التزم الاقليم الاول اداء راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف فى هذه الحالة وذلك دون اعتداد بما اذا كان القيام بالمهمة فى الاقليم الاخر تم بناء على طلب هذا الاقليم ام أنه تم دون طلب منه ما دامت حاجة العمل هى التى اقتضته — وقد التزم المشرع هذا الاصل .

اولا : فى المادة الخامسة من القرار الجمهورى المشار اليه التى تلغى على عائق الاقليم الذى تؤدي له الخدمات النفقات الاخرى عدا الراتب

الأصلى ومصرفات الانتقال ولسلفة المشار اليه في المادة الرابعة من القرار — وغنى عن البيان أن راتب بدل السفر يدخل في ضمن تلك النفقات الأخرى المتقدم ذكرها كما يدخل في ضمنها راتب الوظيفة التى يقوم الموظف بأعمالها فى الاقليم الآخر وتوابعه ومتبعاته .

وثانيا : فى المادة ١٥ من لائحة بدل السفر ونصها « تحمل لوزارات والمصالح التى أدت الملبورية لصالحها نفقات بدل السفر » .

(فتوى ٣٢٧ فى ١٥/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

تعويضات الانتقال بين الاقليمين المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ — استحقاق المستشار المساعد مدة البذل المقررة لمسحدر العام ومن فى حكمه .

ماخص الفتوى :

نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد منات بدل السفر (تعويضات الانتقال) للموظفين المدنيين عند انتقالهم من اقليم لآخر على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل الجمهورية العربية المتحدة عند الانتقال من اقليم لآخر للقيام بأعمال يكلفون بها على النحو الآتى : . . (الجدول) » .

ويستفاد من هذا النص ، أن المشرع التزم فى تقدير منات بدل السفر معيارين أولهما : معيار الوظيفة وقد حدد به وظائف معينه هى وظائف « نواب الوزراء » فما فوق ومن فى حكمهم « ووظائف مديرى العموم » فما فوق ومن فى حكمهم ، وثانيهما : معيار « المرتب » وقد حدد به منات البذل بالنسبة الى ما عدا الوظائف السابقة .

يؤيد هذا النظر أن جدول تحديد منات بدل السفر قد صدر بعبارة « الوظيفة أو المرتب » .

... ويبين من مقارنة الراتب المقرر للمستشار المساعد بالراتب المحدد لدرجة مدير عام، أن الوظيفة الأولى تبدأ بمربوط مقداره ٩٠٠ جنيه سنويا وتنتهى بمربوط مقداره ١٣٠٠ جنيه سنويا ومقدار علاوتها الدورية ٨٤ جنيه كل سنتين . وأن درجة مدير عام تبدأ براتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنويا وتنتهى براتب مقداره ١٣٠٠ جنيه ومتوسط رطبها ١٢٥٠ جنيهها وعلاوتها الدورية ١٠٠ جنيه بعد سنتين أما الدرجة السابقة على درجة مدير عام وهى الدرجة الأولى فإن بداية رطبها ٩٦٠ جنيهها ونهايتها ١١٤٠ جنيهها وعلاوتها الدورية ستون جنيه كل سنتين ويخلص من ذلك أن درجة مدير عام تتفق مع درجة « المستشار المساعد » فى نهاية الربط ، أما متوسط رطبها وعلاوتها الدورية فهما وإن كانا أقل من متوسط ربط درجة مدير عام وعلاوتها الدورية إلا أنهما يزيدان على متوسط ربط الدرجة الأولى وعلاوتها الدورية مما يرجح اعتبار درجة المستشار المساعد فى حكم درجة « مدير عام » فى تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر وذلك دون اعتداد فى هذا الصدد بالراتب الفعلى الذى يتقاضاه « المستشار المساعد » ذلك أن الراتب يتدرج ويتحدد بموامل بعيدة عن مركز الوظيفة ومستواها مما يستتبع أختلافا فى المعاملة بين شاغلى الوظيفة الواحدة مع أن مركز الوظيفة متحد لم يتغير يؤيد هذا النظر أن المشرع سوى فى المعاملة بين وظيفة مدير عام وموظفى المرتبتين الأولى والممتازة فى الأقليم الشمالى مع أن المرتبة الأولى تبدأ براتب شهرى مقطوع مقداره ٨٥٠ ليرة وهو يعادل بالنقد المصرى ٤٠٠ مليم و ٩٤ جنيهها ، وهذا المبلغ يقل عن بداية مربوط درجة « مدير عام » .

لهذا انتهى الراى الى أن درجة المستشار المساعد بمجلس الدولة وبإدارة قضايا الحكومة ، تعتبر فى تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى حكم درجة « مدير عام » ، ومن ثم يستحق المستشار المساعد عند انتقاله الى الأقليم الشمالى بدل سفر مقداره ٧٠ ليرة عن الليلة الواحدة .

الفصل الرابع عشر

بديل سيارة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

بديل عدم استخدام السيارات الحكومية — مناط استحقاق مخصص
الهيئات العامة البديل التقدي الثابت مقبل عدم استخدام السيارات
الحكومية طبقا للقواعد التي اقترتها اللجنة الوزارية للتظيم والإدارة بتاريخ
١٩٦٦/٢/١٢ هو أن يكونوا من شأغلى وظائف مديرو عموم تلك الهيئات
بحيث يتحقق لشاغل الوظيفة سلطة الإشراف والرقابة بالنسبة لجميع
إدارات الهيئة وأقسامها ويصدق في حقه وصف مدير الهيئة العامة — عدم
أحقية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة المصرية العامة للمساحة لهذا
البديل — أساس ذلك أن القرار الجمهورى الصادر بتميينهم لم يتضمن
تعيين أى منهم مديرا عاما للهيئة وإنما اقتصر على تعيين كل منهم مديرا
للهيئة في نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها .

ملخص الفتوى :

أن مجلس الوزراء وافق بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ على مبدأ تسليم
السيارات للأفراد المخصصة لهم من تتطلب طبيعة أعمال وظائفهم المرور
داخل المدن . وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ أقرت اللجنة الوزارية
للتنظيم والإدارة تنفيذ القرار المشار اليه القواعد الآتية .

أولا : (١) الأمراد الذين ينطبق عليهم هذا القرار من يشغلون الوظائف
الآتية بصفة أساسية .

١ — من هم في درجة نائب وزير .

٢ — من هم في الدرجة الممتازة .

٣ — رؤساء ومديرو الهيئات العامة .

ونص البند الرابع من هذه القواعد على أن يمنح مقابل استخدام سيارة بدل نقدي ثابت مقداره عشرون جنيهاً يطبق هذا المبدأ على جميع المنزه عنهم يلبند أولاً سواء من وافق منهم على تملك السيارة أو لم يوافق .

ويتضح من هذه الأحكام أن مناط استحقاق مديرو الهيئات لصلة للبدل النقدي الثابت المنصوص عليه في القواعد المشار إليها ، هو أن يكونوا من شاغلي وظائف محيري عموم تلك الهيئات ، بحيث يتحقق لشاغل الوظيفة سلطة الاشراف والرقابة بالنسبة لجميع ادارات الهيئة وأقسامها ويصدق في حقه وصف مدير الهيئة العامة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٢ بتعيين رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة وبعض العاملين بها ، وأنه نص في ملحقه الثمانية على أن يعين كلا من السادة الموضحة أسماؤهم بعد في الوظيفة المعنية قرين اسمه من فئة مدير عام ١٢٠٠ — ١٨٠٠ بالهيئة المصرية العامة للمساحة .

١ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون
المساحة الطبوغرافية والرسم والطباعة .

٢ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المساحة التفصيلية
والخرائط .

٣ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المساحة الحديثة
بزرع الملكية .

٤ — السيد المهندس — مديراً للهيئة للشؤون المالية
والادارية

ومن حيث أن القرار المشترط اليه لم يتضمن تعيين أى من هؤلاء مديرا عاما للهيئة فى مفهوم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ والقواعد الصادرة تنفيذا له على النحو الموضح آنفا ، وغاية الأمر فقد اقتصر على تعيين كل منهم مديرا للهيئة فى نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها ومن ثم فانه لايتوانر لهم سند استحقاقهم للبدل النقدي الثابت المنصوص عليه فى هذا القرار .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اهمية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة المصرية العامة للمساحة البدل النقدي الثابت مقابل عدم استخدام السيارات الحكومية .

(فتوى ٩٨٩ فى ٢١/٤/١٩٧٤)

الفصل الخامس عشر

بندل عدوى

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ في شأن منح بدل العدوى — ايراده على سبيل الحصر الجهات التي يمنح من يعملون بها مرتب العدوى وهي مستشفيات الحميات والجذام والأمراض الصدرية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ في شأن منح بدل العدوى يخول منح هذا البندل للوظفين والمستخدمين والخدمية الذين يعملون في جهات معينة وردت في القرار على سبيل الحصر ، وهي مستشفيات الحميات والجذام والأمراض الصدرية .

ولما كان المدمى لا يعمل بأحدى المستشفيات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء المشار اليه آنفا فهو لا يستحق بدل العدوى بالتطبيق لهذا القرار .

(طمن ١٤٠٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١/٤/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ بتقرير بدل عدوى للأطباء ووظفي مستشفى الحميات والأمراض الصدرية بفئات مختلفة وفقا لكل درجة حتى الدرجة السادسة التي تقرر لشاغلها بدلا قدره

ثلاثة جنيهاً — خلو ذلك القرار من تحديد فئة البدل العاملين من غير الأطباء لأنهم في درجة أعلى من الدرجة السادسة لا يعنى حرمانهم من صرف هذا البدل — أحقيتهم في صرف البدل بالصفة المقررة للدرجة الأدنى وهي الدرجة السادسة — عدم جواز تخفيض فئة البدل استناداً إلى تعليمات صادرة عن وكيل وزارة المالية بمناسبة تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٣٩/٣٨ نظراً لصدور هذه التعليمات عن سلطة أدنى من السلطة التي قررت هذا البدل وهي مجلس الوزراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الإداري — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على علق الخزائنة فلا يتولد أثره حالاً ومباشراً إلا إذا كان ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك لوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الاعتمادات ولكن نبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء المتعاقبة بمنح مرتب عدوى أنها لم تعلق نفاذها على منح الاعتماد المالي اللازم لذلك وإنما قضت بخصم هذه المرتبات على الوفورات إلى أن يتمنى إدراجها في الميزانية فمضت أن يكون حق نوى الشأن منجزاً يستوفيه متى قام موجبه ولذلك دبرت هذه القرارات المصرف المالي المؤقت لذلك وهو وفورات المرتبات إلى أن تدرج الاعتمادات ، المالية اللازمة في الميزانية وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزاً واجب الاداء حالاً غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات أن لم تدرج الاعتمادات وينبئ على ذلك من جهة أخرى أنه إذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لاداء هذه المرتبات خلال السنة المالية فيرجع إلى وفورات المرتبات لتغطية الفرق أما إذا لم تكف وفورات المرتبات في حالة عدم ادراج اعتمادات أو لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة فلا مفر عندئذ من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبياً إلى الحد الذي تسمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ قد حدد فئة مرتب بدل العدوى لشاغلي الدرجة السادسة بثلاثة جنيهاً شهرياً وقد درجت الجهة الإدارية على صرفه بواقع هذه الفئة ثم قامت بتخفيضه إلى جنيهين شهرياً بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء المشار إليه على أساس كتاب وكيل وزارة المالية الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وإذا كان هذا الكتاب صادراً من سلطة أدنى من مجلس الوزراء الذي قرر فئات هذا

البذل فلا يصلح سنداً لتخفيض هذا البذل ، وليس صحيحاً ما فكرته الجهة الإدارية من أن كتاب وزارة المالية المشار اليه قد صدر بتنفيذ الميزانية التي تضمنت تخفيض ثلث هذا البذل حيث أنه يبين من الاطلاع على ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩/٣٨ أن اعتماد بذل العدوى للمعالين بمستشفيات الأمراض الصدرية قد ورد بالزيادة على اعتماد السنة المالية السابقة ودون تحديد لثلث هذا البذل .

ومن حيث أنه لا وجه لما تذهب اليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بذل العدوى من تاريخ ترقيته للدرجة الخامسة بقولته أن مجلس الوزراء وقد خلا من تحديد فئة المرتب لن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الأطباء ، بل لا يستلزم منه أنه لم يقصد منع هذه الطائفة من الموظفين المرتب المذكور — لا وجه لذلك ، إذ أن قرار مجلس الوزراء . الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ قد جاء فيه أن مرتبات العدوى ، تمنح لجميع الموظفين والمستخدمين والأطباء وغيرهم * . وظاهر من صريح هذا النص أنه عم صرف مرتب بذل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها القرار وهي نمرضهم جميعاً لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل إلى منعه عليهم بحجة أنهم في الدرجة الخامسة ، إذ لا يتصور — مع إطلاق النص — أن يكون القرار قد قصد إلى حرمانهم من هذا المرتب ، مع دام الصرف كان لموجب معين توافر فيهم كما توافر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى وأنه ولئن كان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يحدد فئة «مرتب موظفي الدرجة الخامسة فما فوق من غير الأطباء ، إلا أنه وقد ثبت حقوقي هذا المرتب فلا مندوحة من منحهم المرتب بالقدر المتعين ، أي بفئة الدرجة الأدنى ، وهي فئة الدرجة السادسة ، بمراعاة الصالح للخزانة عند الغموض أو الشك أو السكوت .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أحقية المدعى في مرتب بذل عدوى من ١٩٥٥/١٠/١٠ بواقع ثلاثة جنيهاً شهرياً بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ فيكون قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى إليها ، ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه والزام الجهة الإدارية المصروفات .

لهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موقوفا
والزمت الجهة الادارية بصروفات الطعن .

(طعن ١٣٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبسغا :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن صرف بدل عسجوى
لموظفى المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث — ايراده على سبيل
الحصر الوظائف التى تقرر منح شاغليها مرتب العدوى — عدم انصراف
اثره الى من عداهم .

ملخص الحكم :

في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٣٨ رفعت اللجنة المالية بذكره الى مجلس
الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لموظفى المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهد الابحاث ورد بها ما يأتى :

« يصرف لاطباء وموظفى مستشفيات الحيات والجذام والامراض
الصدرية بدل عدوى تختلف فئاته باختلاف الدرجات ، وقد حددها قرار
مجلس الوزراء لصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٣٦ كما يأتى :

٦٠ ج في السنة للاطباء ، ٣٦ ج في السنة لموظفى الدرجة السادسة ،
٢٤ ج في السنة لموظفى الدرجة السابعة ، ١٢ ج للممرضات والموليدات
من الدرجة الثامنة ، ٦ ج للخدمة السائرة . وقد جاء في كتاب وزارة الصحة
العمومية تاريخه ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٨ أن المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهد الابحاث التى تقوم بفحص عينات الامراض التى ترد لها من
مختلف جهات القطر ، من بينها الامراض المعدية كالطاعون والحميات
المنوعة والدفتريا والدرن وداء الكلب .. الخ .

ولما كان موظفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات ،
نهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين

يقومون بعلاج تلك الأمراض ، لذلك توصى الوزارة على معاملتهم معاملة زملائهم ومنحهم مرتب العدوى بواقع الفئات التى أقرها مجلس الوزراء فى ١٨ من بولية سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلى بيان الوظائف التى توصى الوزارة بمنح شاغليها مرتب العدوى :

- ١ — مدير المعامل .
- ٢ — وكيل المعامل .
- ٣ — مدير معهد ومستشفى الكلب .
- ٤ — البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية والإقليمية ومستشفى الكلب والأطباء الذين يقومون بالأعمال البكتريولوجية .
- ٥ — الطبيب البيطرى بالمعامل .
- ٦ — الاختصاصيون بمعهد الأبحاث .
- ٧ — البكتريولوجيون بمعهد الأبحاث .
- ٨ — أطباء معهد الأبحاث .
- ٩ — محضران من الدرجة الثالثة بالمعامل .
- ١٠ — الموظفون والمستخدمون الإداريون والكتابيون بالمعامل ومستشفى الكلب .
- ١١ — مساعداو المعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية والإقليمية ومستشفى الكلب .

وستخصص هذه المرتبات على الوفورات الى ان يتسنى ادراجها فى الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة الصحة العمومية على أن يكون صرف هذه المرتبات من تاريخ قرار مجلس الوزراء بدون اثر رجعى ، واللجنة تتشرف برفع رأيها الى مجلس الوزراء لاقراءه » . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المبين فى هذه المذكرة ، وبلغت وزارة المالية بهذا القرار . ولما كان القرار المشار اليه قد صدر فى شأن شاغلى وظائف معينة او بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو مقصور على من عناهم ، ولا ينصرف اثره الى من عداهم ممن يشغلون وظائف او بمعامل او مستشفيات أخرى غير الواردة

فيه ، واذا كان المدعى يشغل وظيفة تساعد معمل مستشفى الإنكلسوتوما
رقم ٥ التابع لمصلحة بحوث الأمراض المتوطنة ومكشفتها ، وهى وظيفة لم
يشغلها قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ سلكف الذكر ، فانه لايفيد من القرار
المذكور .

(طعن ٦١٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

مناط صرف بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين
بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/٩/٢١ — هو
التعرض لخطر العدوى بقطع النظر عن الدرجة المالية التى يشغلها الموظف
او المستخدم — منازعة الوزارة للمدعى حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثامنة ثم
اعترافها بعد ذلك باحقية فى هذه الدرجة — هذا الاعتراف لا يعتبر قاطعا
لسريان مدة تقادم بدل العدوى .

ملخص الحكم :

انه لا اعتداد بما اثاره المدعى وسانحته فيه هيئة مغوضى الدولة
لدى هذه المحكمة من ان اعتراف لجهة الادارية فى ٥ من ابريل سنة ١٩٥٢
باحقيقته فى الدرجة الثامنة يعتبر قاطعا لسريان مدة التقادم فى حقه ، ذلك
ان هذا القول مردود بان المناط فى صرف بدل العدوى للموظفين والمستخدمين
الكتابيين والاداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من
سبتمبر سنة ١٩٢٨ هو التعرض لخطر العدوى بسبب اداء اعمال الوظيفة
التي تعرض لهذا الخطر بقطع النظر عن الدرجة المالية التى يشغلها الموظف
او المستخدم والتي لا تؤخذ فى الاعتبار الا عند البحث فى تعيين فئة البديل
التي تصرف على اساسها محاسب . ومن ثم فان المنازعة التى دارت بين المدعى
والوزارة المدعى عليها حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثامنة لم تكن على
هذا النحو لتحول دون مطالبة المدعى بحقه فى مرتب بدل العدوى واستمساكه
بأدائه اليه خاصة وان الجهة الادارية قد افصحت عن ان السبب فى عدم
منحه هذا المرتب مرده الى عدم قيامه بالعمل فى الجهات الواردة بقرار مجلس

الوزراء سالف الذكر ، وإلى عدم كفاية الاعتمادات المالية وهو ما طرحته المحكمة الإدارية بحكمها المطعون فيه .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المسدا :

وظيفة مساعد معمل بمعهد الأبحاث — قرأ مجلس الوزراء الصادرين في ١٨/٧/١٩٣٨ و ٢١/٩/١٩٣٦ في شأن صرف بدل عدوى موظفي المعامل الرئيسية والإقليمية ومعهد الأبحاث — حصرهما الوظائف والمعامل والمستشفيات المقرر لها هذا البديل (١) وليس من بينها وظيفة مساعد معمل بمعهد الأبحاث — إثر ذلك — عدم استحقاق أغاى هذه الوظيفة للبديل المذكور — لا يفر من ذلك مكتب وزارة المالية رقم ٤٢ — ٦٧/٣٧ م ٢ في ١٥/٤/١٩٤٧ بمنحهم هذا البديل ، وإدراج مبالغ لمواجهة في قانون ربط الميزانية .

ملخص الحكم :

في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة إلى مجلس الوزراء في شأن صرف بدل عدوى موظفي المعامل الرئيسية والإقليمية ومعهد الأبحاث ورد بها ما يلي :

« يصرف لأطباء وموظفي مستشفيات الحبيات والجذام والأمراض «عدوية» بدل عدوى تختلف فئاته باختلاف الدرجات ، وقد حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) راجع حكم المحكمة الصادر في الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ .

٦٠ جنيتها في السنة للأطباء ، ٣٦ جنيتها في السنة لموظفي الدرجة السابعة ، ٢٤ جنيتها في السنة لموظفي الدرجة السابعة ، ١٢ جنيتها في السنة للممرضات والمولدات من الدرجة الثامنة ٦٠ جنيتها للخدمة السائرة .

وقد جاء في كتاب لوزارة الصحة العمومية تاريخه ٢٧٤ من مارس سنة ١٩٣٨ أن المعامل الرئيسية والإقليمية ومعهد الأبحاث تقوم بفحص عينات الأمراض التي ترد لها من مختلف جهات القطر ، من بينها الأمراض المعدية كالطاعون والحميات المتنوعة والفتريا والدرن وداء الكلب ... الخ . ولما كان موظفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات نهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين يقومون بعلاج تلك الأمراض ، لذلك توصي الوزارة بمعاملتهم معاملة زملائهم . ومنحهم مرتب العدوى بواقع الفئات التي أقرها مجلس الوزراء في ١٨ من أيار سنة ١٩٣٦ وفيها يلي بيان الوظائف التي توصي الوزارة بمنح شاغلها مرتب العدوى .

- ١ - مدير المعامل .
- ٢ - وكيل المعامل .
- ٣ - مدير معهد ومستشفى الكلب .
- ٤ - الدكتور يولوجيون بالمعامل الرئيسية والإقليمية ومستشفى الكلب والأطباء الذين يقومون بالأعمال البكتريولوجية .
- ٥ - الطبيب البيطري بالمعامل .
- ٦ - الاختصاصيون بمعهد الأبحاث .
- ٧ - البكتريولوجيون بمعهد الأبحاث .
- ٨ - أطباء معهد الأبحاث .
- ٩ - محضرائ من الدرجة الثامنة بالمعامل .
- ١٠ - الموظفون والمستخدمون الإداريون ولكتابيون بالمعامل ومستشفى الكلب .

١١ - مساعدو المعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية والاطلمية ومستشفى الكلب .

وستخصص هذه المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى ادراجها فى الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة الصحة العمومية على أن يكون صرف هذه المرتبات من تساريخ قرار مجلس الوزراء بدون اثر رجعى ، واللجنة تتشرف برفع رايها الى مجلس الوزراء لاتقراره . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ على رأى اللجنة المبين فى هذه المذكرة ، وقد ابلغت وزارة المالية بهذا القرار .

ومن حيث أن القرار المشار اليه قد صدر فى شأن شاغلى وظائف معينة او بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو مقصور على من عناهم ولا ينصرف اثره الى من عناهم ممن يشغلون وظائف بمعامل او مستشفيات أخرى غير الواردة فيه ، وهو ما سبق أن قضت به هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم ٦١ لسنة ٣ القضائية .

ومن حيث انه واضح من استعراض بيان هذه الوظائف المعنية انه اقتصر فى شأن موظفى معهد الابحاث على الاخصائيين والبكتريولوجيون والاطباء (البنود ٦ ، ٧ ، ٨) وحدهم دون غيرهم ، فلم يشمل مساعدى المعمل (ومنهم المظعون ضده) ، وقول المظعون ضده بأن مساعدى المعمل بمعهد الابحاث يندرجون تحت البند ١١ الخاص بمساعدى المعامل بالمعامل الرئيسية زعما بأن معهد الابحاث به أحد تلك المعامل الرئيسية ، هذا القول لا سند له فضلا عن أن المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء قد اعتبرت بمعهد الابحاث وحدة قائمة بذاتها استقلالا عن المعامل ، فخصت وظائفه ببند ثلاثة هى ٦ ، ٧ ، ٨ واحد هذه البنود وهو البند ٧ ذكر فيه البكتريولوجيون بالمعهد ولوصح ما ذهب اليه المظعون ضده كما ورد هذا البند اكتفاء بالنسبة للبند ٤ على البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية

ومن حيث انه لا اعتداد قاتونا بما تضمنه كتاب وزارة المالية رقم ٤٢٤ - ٦٧/٣٧ م ٢ فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٤٧ من موافقتها على صرف مرتبه بدل عدوى لمساعدى المعمل بمعهد الابحاث ، اذ الامر فى ذلك موكل الى

مجلس الوزراء الذى أصدر بسلته قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بمبالغى الزكرفلصرا منح مرتب بدل العدوى على وظائف معينة ليس من بينها وظائف مساعدى العمل بمعهد الأبحاث وما كان يسوغ لوزارة المالية — وهى سلطة أدنى من مجلس الوزراء — أن تعدل من قراره أو تضيف إليه أحكاما جديدة ، ومن ثم فإن توقف وزارة الصحة عن صرف مرتب بدل العدوى الى مساعدى العمل المذكورين من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن استبان لها خطأ التعليقات الصادرة إليها من المالية سنة ١٩٤٧ ، كان تصرفا مسليما لا شائبة فيه قانونا بل تصرفا ولجيا ، كما لا اعتداد قانونا بأن يكون قانون ربط الميزانية قد تضمن ادراج مبالغ لمرتب بدل عدوى لمساعدى العمل بمعهد الأبحاث فى السنوات التى انقضت بين موافقة وزارة المالية فى سنة ١٩٤٧ على صرف هذا المرتب لهم وبين وقف هذا الصرف فى سنة ١٩٥٦ ، لا اعتداد بذلك قانونا لأن قانون ربط الميزانية إذ يدرج اعتبارات مالية معينة إنما يضعها تحت تصرف الجهات الإدارية المختصة لتتولى الصرف منها فى حدود القوتين واللوائح المعمول بها أو الواجب العمل بها دون أن يرتبه حقوقا لم ترتبها تلك القوانين واللوائح ولا تجد لها من أحكامها سنداً .

ومن حيث أنه على منضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده الذى يشغل وظيفة مساعد بمعهد الأبحاث فى مرتب بدل عدوى وفق أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ يكون غير قائم على أساس صحيح قانونا ويتعين الفأؤه ورفض دعوى المطعون ضده مع الزامه بالمصروفات .

(طعن ٢٥٩٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٨/٩/٢١ فى شأن صرف بدل العدوى
لوظفى المعادل الرئيسية والاقليمية ومعهد الأبحاث — مناط صرفه هسبو

(م ٤٦ — ج ٧)

التعرض لخطر العدوى بسبب أداء الوظيفة — سريانه على شاغلي الوظائف الواردة به سواء كانوا الصلاء أم منتدبين .

ملخص الحكم :

ان المناط في صرف مرتب بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، هو التعرض لخطر العدوى بسبب أداء أعمال الوظيفة التي تعرض لهذا الخطر ، يستوى في ذلك أن يقوم بتلك الاعمال أصيل في الوظيفة أو مندوب لها ، ما دام المندوب بحكم نخبه يضطلع بتأدية هذه الاعمال فعلا، وبوجه التناوب وللحكمة ميتها اذا كان الاصيل في الوظيفة مندوبا لعمل آخر، فانه لا يستحق هذا البديل في مدة نخبه بعيدا عن أعمالها ، ومن ثم فلا وجه لما تذهب اليه الحكومة من عدم استحقاق المدمى مرتب بدل العدوى عن الدة التي كان مندوبا فيها بالمعامل ، بينما كان يصرف خلالها مرتبه من رطب وظيفة من الدرجة السابعة بقسم مستشفيات الامراض المتوطنة بمقولة انه كان مندوبا وليس اصيلا في العمل .

(ملعن ٦١١ لسنة ٣ قى — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن بدل العدوى — تقريره بمنح البديل للموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل — قصاؤه بخضم هذه المراتبات على الوفورات الى ان يتسنى ادراجها في الميزانية — حقهم في هذا البديل منجز واجب الاداء حالا — عدم تعاقب نفاذه على فتح الاعتماد الا لازم عند عدم كفاية الاعتمادات المبرجة مع الوفورات لا محيص من ضغط المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذى تسمح به موارد الميزانية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه إذا كان القرار الإداري من شأنه ترتيب إعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة فلا يتولد أثره حالا وبمباشرة إلا إذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتقاد المالى الذى يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الإعباء ، ولكن يبين من استقراء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ — الذى قضى بمنح الموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل بدل عدوى — بحسب نصوصه ونحوه — على هدى مذكرة اللجنة المالية التى وافق عليها — أنه لم يعلق نفاذه على فتح الاعتقاد المالى اللازم لذلك ، وأما قضى « بخضم هذه المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى إدراجها فى الميزانية » . فمقصود أن يكون حق ذى الشأن منجزا يستوفيه من قلم موجه ، ولذا دبر القرار المصرف المالى الوقت لذلك ، وهو وفورات المرتبات الى أن تدرج الإعتادات اللازمة فى الميزانية ، وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا وأجب الأداء حالا غير موقوف على فتح الاعتقاد ، بل يستوفى من الوفورات ان لم تدرج الإعتادات ، ويبقى على ذلك من جهة أخرى أنه إذا لم تكف الإعتادات المدرجة لأداء هذه المرتبات خلال السنة لمالية فيرجع الى وفورات المرتبات لتغطية الفرق « أما إذا لم تكف وفورات المرتبات فى حالة عدم إدراج إعتادات أو لم تكف الإعتادات المدرجة مع وموزات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة ، فلا مفر عندئذ من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذى سمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم .

(طعن ٥١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢١/٩/١٩٣٨ بمنح بدل عدوى للموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل وغيرهم — فلوله من تحديد فئة المرتب لمن هم فى درجة أعلى من أقررت السانسة من غير الإطباء لا يخل

باستحقاقهم له — منحسوم المرتب يكون بالقدر المتيق ، أى بصفة الدرجة الأدنى .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بعدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى بمقولة أنه في الدرجة الخامسة ، وقد خلا قرار مجلس الوزراء من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الأطباء . مما يستتاد منه أنه لم يقصد منح هذه الطائفة من الموظفين المرتب المذكور — لا وجه لذلك إذ أن الفقرة العاشرة من قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ نصت على منح مرتب بدل العدوى إلى «الموظفين والمستخدمين والإداريين والكتبيين بالمعمل ومشتفى الكلب » . والفقرة المذكورة — على ما هو ظاهر من صريح نصها — قد عمت صرف مرتب بدل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة ، للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل إلى منعه عنهم بحجة أنهم في الدرجة الخامسة ، إذ لا يتصور — مع إطلاق النعم — أن يكون القرار قد قصد إلى حرمانهم من هذا المرتب ، ما دام الصرف كان لموجب معين توافر فيهم كما توافر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى ، وأنه ولئن كان قرار ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ ، الذي حدد فئات مرتب بدل العدوى والذي أشار إليه قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، لم يحدد فئة مرتب موظفي الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الأطباء ، إلا أنه وقد ثبت حقهم في هذا المرتب ، فلا مندوحة من منحهم المرتب بالقدر المتيق ، أى بفئة الدرجة الأدنى ، وهي فئة الدرجة السادسة ، برعاية الصالح للخزانة عند الفروض أو الشك أو انسكوت .

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ في شأن بدل العدوى — نفاذه — غير ملحق على فتح اعتماد مالي — خصم تكاليفه من الوفورات الى ان يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — إدراج هذه الاعتمادات في الميزانية اعتباراً من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ — لا محل بمعدن للخصم به من وفورات الميزانية — وجوب التزام حدود الاعتمادات .

ملخص الحكم :

مجلس الوزراء عندما أصدر قراره في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بمنح بعض طوائف الموظفين مرتب بدل عدوى لم يعلق نفاذ هذا القرار على تمنح الاعتماد المالي اللازم لذلك ، وإنما قصد أن يكون حق ذي الشأن منجزاً يستوفيه متى قام بوجبه ، ولذلك لجأ الى إجراء عاجل وتبدير مؤقت أملته لضرورة وتقتضاه لمواجهة التكاليف المالية المترتبة على نفاذ قراره بأثر فوري ، فخصم بهذه التكاليف من الوفورات الى ان يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — ومن ثم فانه اذا أدرجت هذه الاعتمادات فعلا في الميزانية اعتباراً من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ لا يكون هناك مجال للاستمرار في اتباع هذا التبدير المؤقت بخصم مرتبات بدل العدوى من وفورات الميزانية لزوال مقتضاه ، بل يصبح من المتعين قانوناً التزام حدود هذه الاعتمادات وعدم تجاوز نطاقها بأي حال بوصفها المصروف المالي الوحيد والدائم لمرتبات بدل العدوى المشار اليها .

قاعدة رقم (٣٢٨)

المجمعا :

قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ فى شأن مرتبات بدل المعنوى - المقاط فى تحديد قيمة البديل هم الفئات المخصصة اتنى ارتلتها وزارة المالية وقدرت على أساسها الاعتمادات المالية وصدر بها قانون ربط الميزانية - القصص بقته ليس لوزارة المالية وهى سلطة اتنى ان تخفض فئات بدل المعنوى الواردة بقرارى مجلس الوزراء سلفى البيلن - مردود بلن التدبير الذى اتخلته للوزارة قد تبناه مجلس الوزراء ذاته عندما اقر مشروع الميزانية متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على أساس هذه الفئات المخفضة .

ملخص الحكم :

ان الاعتمادات المالية المخصصة لمرتبات بدل المعنوى حسبها ورد بتكديرات وزارة الصحة التى لم يحضها المدعى باى دليل قد حبرت وفقا لما ارتلته وزارة المالية من تخفيض لبعض فئات هذه المرتبات على النحو المبين بكتليتها المؤرخين اكتوبر سنة ١٩٣٨ وابريل سنة ١٩٣٩ اتنى الذكر ، ثم درجت هذه الاعتمادات المالية على الأساس المتقدم بمشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ الذى اقره مجلس الوزراء واستصدر مرسومها طبقا للاوضاع الدستورية القائمة وقتذاك بأحلفه لى البرلمان وصدر به قانون ربط الميزانية وعلى هذا فان الفئات المخصصة لمرتبات بدل المعنوى وهى التى قدرت على أساسها الاعتمادات المالية تكون وحدها هى المقاط فى تحديد قيمة البديل المستحق لذوى الشأن دون اعتداد بما اثاره المدعى وسلفه فيه الحكم المطعون فيه ، إذ أنه مهما يكن من أمر فى شأن مدى حق وزارة المالية - وهى سلطة ادنى من مجلس الوزراء - فى تخفيض بعض فئات مرتبات بدل المعنوى من القدر الوارد بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، فان التدبير الذى اتخلته وزارة المالية فى هذا الخصوص قد تبناه مجلس الوزراء ذاته وأعتنقه مجريا اياها فيه عندما اقر مشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على أساس هذه الفئات المخفضة التى صدر بها قانون ربط الميزانية .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٣٦ وفي ٢١/٩/١٩٣٨ في شأن منح بدل العدوى — ايضاً على سبيل الحصر الوظائف التي تقرر منح شاغلها مرتب العدوى — لا ينصرف ايها الى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلاً — نقل الموظف الخارج عن الهيئة الى سلك اليومية امالاً لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ لا يترتب عليه استحقاقه لبذل العدوى .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ صدرأ في شأن شاغلي وظائف معينة ليس من بينها وظائف عمال اليومية وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الاصل ان هذين لقرارين قد خددا الوظائف التي تقرر منح شاغلها مرتب العدوى على سبيل الحصر لا يسوغ ان ينصرف اثرها الى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلاً ، بلما كان القراران المشار اليهما قد صدرأ في شأن شاغلي وظائف معينة على سبيل الحصر ومن ثم فهما مقصورا الاثر على من عداهم ولا ينصرف اثرها الى من عداهم ممن يشغلون وظائف أخرى غير الواردة فيها ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلاً ، كما ان المدعى بعد نقله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ من سلك الموظفين الخارجيين عن الهيئة الى سلك عمال يومية وهى وظائف لم يشملها القراران سالفا الذكر فانها لا تنيد منهما ولا حاجة في القول بان القصد من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، حسبما صرحت مذكرته الايضاحية ، هو تحسين حالة طائفة المستخدمين لخارجيين عن الهيئة باستفادتهم من مزايا النظام القانوني الذي يطبق على عمال اليومية لان هذه الاستفادة تجد حدها الطبيعي في التسوية بينهم وبين اقرانهم المخلصين لاحكام كادر العمال دون ان تجاوزها اليهم ميزات لم يقررها لهم القانون .

وهؤلاء لا يستحقون بدل عدوى ولو كانوا معرضين لخطرها فعلا وذلك
بالتطبيق لاحكام قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر .

(طعن ٥٣٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المجلس :

تقدير مدى تعرض كل من الماعدين الضمين والعمال بكاسية الطب
بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليهم لخطر العدوى — من الملاحظات المتروكة
لتقدير الكلية بلا معقب عليها من القضاء بوصفه مسألة فنية يرجعها
الىها .

ملخص الحكم :

ان كلية الطب وهى تباشر اختصاصها فى منح بدل العدوى لمستحقه من
الماعدين الفنين وللعمال ، انما تترخص فى تقدير مدى تعرض كل منهم
بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليه لخطر العدوى — الذى هو منوط استحقاق
هذا للبدل — وهذا من الملاحظات المتروكة لتقدير الكلية بلا معقب عليها من
القضاء بوصفه مسألة فنية يرجعها اليها ، مادام تقديرها قد خلا من لسان
استعمال السلطة .

(طعن ٩٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤١)

المجلس :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/١٩ بخضم الزيادة فى اعانة الغلاء
من مرتب التخصص او التفرغ لو اى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف
فى سنة ١٩٤٥ — عدم سريانه على مرتب الصناعة وبدل العدوى المقررين
ايظنى مصلحة الطب الثرى .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ بشأن تعديل فئات اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين ، ان خصم الزيادة في اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر انسابا يكون من مرتب التخصص او التفرغ او اى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ . وان مرتب الصناعة وبديل العدوى المقررين لموظفى مصلحة الطب الشرعى لايمثلان في النوع مرتبى التخصص او التفرغ ، لان الاصل في تقرير الاولين هو تأمين الموظفين بسبب طبيعة اعمالهم ضد خطر العدوى او تعويضهم عن الاصابة بها ، وهى اعتبارات ولا شك تخلف اختلافا جوهريا عن الاعتبارات التى دعت الى تقرير مرتب التخصص او التفرغ او ما يمثلهما . فضلا عن ذلك فله يبدو من اتخاذ سنة ١٩٤٥ تاريخا محددا لاعمال خصم الزيادة في اعانة الغلاء — حسبما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ — من المرتبات الإضافية التى قررت منذ السنة المذكورة ، ان مجلس الوزراء كان قد قرر تثبيت اعانة الغلاء للموظفين في غضون سنة ١٩٤٤ ، وتعميضا لبعض طوائف الموظفين عن هذا الاجراء قرر منحهم مرتبات اضافية في صور مختلفة مثل بدل التخصص وبديل التفرغ . لذلك قصد مجلس الوزراء — في قراره الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بشأن رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء وزيادة فئاتها ، وفي قرار مماثل صادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بخصوص تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات والعلوات — ان طوائف الموظفين الذين منحوا منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية ، مثل بدل التخصص وبديل التفرغ ، يخضع من المرتب الاضافى المقرر لهم ما يوازي مقدار الزيادة في اعانة غلاء المعيشة او الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات او بالعلوات وذلك دون الذين كانت مرتباتهم الاضافية مقرررة كجدا قبل هذه السنة . ومتى ثبت ذلك وكان بدل الصناعة مقررا للخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة الطب الشرعى بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ ، حيث نص عليه في جدول الكادر المذكور . وكان بديل العدوى مقررا لموظفى مصلحة الطب الشرعى

بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ .
وصرف للموظفين فعلا اعتبارا من تاريخ تقريره من اعتماد البند (هـ)
مرتبات من ميزانية المصلحة ، وظل يربط في ميزانيات السنوات المتعاقبة
حتى الآن الاعتماد اللازم لصرف البدلين المذكورين كاملين من تاريخ اقرارهما ،
فانه من ثم لا يخضع بدل الصناعة وبديل العدوى المقرران لموظفى مصلحة
الطب الشرعى للخصم المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى
١٩٥٠/٢/١٩ .

ومما يجب التنبيه اليه أن الموظفين الذين استحقوا بدل الصناعة
أو العدوى منذ سنة ١٩٤٥ وما بعدها بسبب تعيينهم بعد هذا التاريخ ،
لا يخضعون لخصم الزيادة فى اعانة الغلاء من هذه المرتبات . اعمالا لقاعدة
المساواة بين افراد الطائفة الواحدة المستفيدة من الحكم المقرر ، لان قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/١٩ اتما يخضع خصم الزيادة فى اعانة
الغلاء المقررة بمقتضاه من المرتبات الاضافية التى قررت لطوائف الموظفين
لاول مرة منذ سنة ١٩٤٥ ، ولواجه لما يستند اليه ديوان المحاسبة .
تأسيسا على فتوى الشعبة الداخلية والسياسية بمجلس الدولة ، فيها
قررت من ان المبرة فى خضوع المرتب الاضافى لخصم الزيادة فى اعانة الغلاء
المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/١٩ هى بتاريخ
حصول الموظف فعلا على المرتب لابتاريخ تقرير مبدا اعطاء المرتب ، لان
موضوع هذه الفتوى كان خاصا بمرتب الحرمان من مزولة المهنة الذى كان
مذكرا لحكيمات المستشفيات الجلعية قبل سنة ١٩٤٥ . وقد عرض هذا
الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الرأى وانتهى الرأى الى خضوع
بدل الحرمان للخصم الوارد فى البند الرابع من قرار مجلس الوزراء ،
وكان سند هذا الرأى انه لم يستدل على وجود مبدا تقرير البديل للحكيمات
قبل سنة ١٩٤٥ . ومؤدى ذلك انه لو كان قد تحقق لقسم الرأى مبدا
تقرير البديل للحكيمات قبل سنة ١٩٤٥ لما اخضعه للخصم .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ ٥

حق الموظف المحكوم بإلغاء قرار فصله في راتبه عن مدة الفصل — لا يعود إليه تلقائياً بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن الحق المذكور يقابله واجب هو أداء العمل — استحقاق مرتب بدل العدوى عن المسدة اللاحقة على الفصل — غير جائز .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان من أثر الحكم النهائي الصادر بإلغاء قرار فصل المدعى من الخدمة أن تعد الرابطة الوظيفية وكأنها ما زالت قائمة بينه وبين الجهة الإدارية بجميع آثارها ومن هذه الآثار بطبيعة الحال حقه في الراتب ، إلا أن الحق المذكور يقابله واجب هو أداء العمل . فإذا كان قد أحيل بين المدعى وبين أدائه العمل بقرار فصل ثبت عدم مشروعيته فإن الأمر في هذه الحالة قد يكون محللاً لمطلبة على أسس آخر أن كان ثمة وجه حق لذلك وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى المراهنة هذا إلى أن استحقاق مرتب بدل العدوى في ذاته منوط بالاشتغال فعلاً في المعامل والتعرض لخطر العدوى لسبب هو علة منح هذا البديل ، وكلاهما غير متحقق .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٤)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير — عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها — توقف اثره بخصوص صرف بدل العدوى على صدور قرار وزير الصحة بخصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه — الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزانة ، في قراره بداية للصرف وهو

١٦ يوليو سنة ١٩٦٢ دون الارتداد بهذه البداية الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

انه لو ضح ان السلطة التي أصدرت القرار رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ مخالفاً لما ذكر قد اتجهت ارادتها - في خصوص صرف بدل العدوى الى مسنقيه بحسب النظام الجديد - الى ان يتولد اثره حالا وبمباشرة من تاريخ النشر فانه ما كان ممكناً ان يتولد اثره في هذا الخصوص على هذا الوجه . ذلك ان القرار المشار اليه ، وان حدد ثبات بدل العدوى وظلم أحكامه منحه في الحالات المختلفة . الا انه لم يعين الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بل فوض وزير الصحة في هذا للتميين - بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة اى ان مسنقيه بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار الجين آنفاً ، ومن ثم فانه ما كان ممكناً ان يتولد اثره وبمباشرة عند نشره في خصوص صرف هذا البديل - سواء أكانت ثمة اعتمادات مالية مدرجة في الميزانية خافية للصرف أم لم تكن - مادام المستحقون لبديل العدوى المذكور كانوا غير معينين وقتذاك ، وانما يتولد اثره - وبالحالة هذه - متى أصبح ذلك ممكناً وهو ما لا يتحقق الا عند ما يصدر قرار وزير الصحة بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض ويتم بذلك تعيين المستحقين لهذا البديل .

وبناء على ما تقدم ولما كان قرار رئيس الجمهورية سالف البيان لم يتولد عنه اثر صرف بدل العدوى حالا وبمباشرة من تاريخ نشره ، وانما تولد هذا الاثر عند صدور قرار وزير الصحة على لوجه النصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، فقد اُزِم عند صرف بدل العدوى المذكور الاعتداد بالتاريخ الذى عينه وزير الصحة - بعد موافقة وزير الخزانة في قراره - بدلية للصرف ، وهو أول يولية سنة ١٩٦٢ دون الارتداد بهذه البداية الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر وذلك اعمالا للاصل المقرر وهو عدم رجعية القرارات الإدارية .

(ملحق ١١٠ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٤٤) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها - توقف اثره على صدور قرار وزير الصحة المتصوّر عليه في المدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المتسلّم اليه - الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزانة ، في قراره بداية للصرف وهو اول يولية سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يولد اثره حالا ومباشرة من تاريخ نشره لانه لم يعين الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بل فوض وزير الصحة في هذا الصدد بالتفويض مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة اي ان يستمضى بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار ومن ثم فانه ما كان ممكنا ان يتولد اثره حالا ومباشرة منذ نشره في خصوص صرف هذا البديل سواء اكانت ثمة اعتمادات مالية مخرجة في ميزانية كلية للمصرف او لم تكن ويتولد الاثر عند صدور قرار وزير الصحة على الوجه المبين في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المتسلّم اليه وبذلك فقد لزم عند صرف بدل العدوى المذكور للاعتداد بالتاريخ الذي عينه ذلك لقرار ، وهو اول يولية سنة ١٩٦٣ دون الارتداد الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

(طعن ٣٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن منح بدل عدوى ناطق بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان

الموظفين ووزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف التي يتعرض شاغلوها للخطر - انظر ذلك : ان التاريخ الذي يتخذ اساسا لسريان احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه هو التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة بتحديد هذه الوظائف بعد استكمال شروط اصداره وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذه جائزا وممكنا قانونا - لا يضر من ذلك النص في القرار الجمهوري المشار اليه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

من حيث ان عناصر هذا النزاع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في ان السيد / اقام الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٢ ق امام المحكمة الادارية لوزارة الصحة طالبا الحكم باستحقاقه لبدل العدوى المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ نقضت المحكمة في ١٥/١١/١٩٦٥ باستحقاق المدعى بدل عدوى بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والزام وزارة الصحة المصروفات مطعنت الوزارة في الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ امام المحكمة الادارية العليا قيد بجدولها برقم ٢٤٣ لسنة ١٢ ق طالبة الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام راعمها بالمصروفات ومقابل اتماتب الحاملة عن الدرجتين واحيل الطعن الى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الاداري بحيث قيد بجدولها برقم ٧٦٦ لسنة ٥ ق . س . في ١٩٧٩/٢/٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وان تضاءلها على ان القرار الجمهوري بتقرير بدل العدوى نص في مادته السابقة على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر هذا القرار في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك ان نفاذ اية تسوية لا يعلق على توافر الاعتمادات المالية اللازمة بميزانية الدولة ، كما ان المصلحة السابعة من القرار الجمهوري بعد ان نقضت بفتح بدل عدوى للتعرض لخطرها نالط بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين بوزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف المعرضة للخطر وعلى ذلك فلن سلطة وزير الصحة تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزها عايه فلن قيام وزير الصحة بتحديد التاريخ الذي يبدأ منه صرف بدل العدوى لمستحققيه يعتبر خروجاً على حدود التفويض الممنوح له بمقتضى قرار رئيس الجمهورية :

المشار اليه ولا يترتب بالتالى اية اثار باعتبار انه منوط به فقط تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ويستمد هؤلاء حقهم من القرار الجمهورى مباشرة واعتبارا من التاريخ المحدد للعمل بأحكامه .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وخلاصته ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ جمل مناهج الاستحقاق ان يكون الموظف او العامل شاغلا لاحدى الوظائف المعرضة لخطر العدوى وتحديد هذه الوظائف لا يتامى الا بصدر قرار من وزير الصحة مستكملا قبل صدوره اشتراك جهات حددتها ، وبدون هذا القرار لا ينحقق احد شروط منح هذا البديل فلا يمنح البديل الا من تاريخ استكمال شروط منحها بالقرار الصادر من وزير الصحة بتحديد الوظائف المستحقة له .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان التاريخ الذى يتخذ اساسا لسريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح بدل عدوى ، وهو التاريخ الذى حدد الوظائف التى تستحق هذا البديل والصادر به قرار وزير الصحة بعد استكمال شروط اصداره ، وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذ القرار جائزا وممكنا قانونا . وهو فى هذه الدعوى اول بوليه سنة ١٩٦٣ التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة فى قراره رقم ٥٠٨ : ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ المشتغلين على تحصيل وظائف المعرضة لخطر العدوى ولوحدات الامراض التى يعملون بخدمتها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير هذا النظر فيكون صدر مخالفا لحكم القانون حقيقا بالالفاء ويتمتع بحكم المحكمة الادارية لوزارة الصحة باستحقاق المدعى لبديل العدوى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ فى ١/٧/١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ — نصه على منح بدل
وى لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتي تحدد بقرار من
وزير الصحة — صدور قرارات من وزير الصحة بتحديد تلك الوظائف
والجهات التي تتبعها — النص في أي قرار من هذه القرارات على وظائف
معيّنة تابعة لأحدى الجهات لا يفيد منه شاغلوا الوظائف المماثلة في جهة
أخرى .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ قد تضى بمنح بدل
وى لجميع الطوائف المعرضة لخطر العدوى في مادته الاولى بالفئات المقررة
بهذه المادة على أن تحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وكذلك وحدات
لامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة
ديوان الموظفين وموزارة الخزانة .

يبين من تنبع القرارات الصادرة من وزير الصحة في شأن تحديد
الوظائف ووحدات الامراض المعرض شاغلوها لخطر العدوى انها قد
صدرت على نحو يخص على وجه التحديد نوع الوظيفة والجهة التي
تتبعها وقد نهجت هذه القرارات في تحديد الجهات التي تتبعها الوظائف
المنفردة بين الوزارات والاشخاص الاعتبارية كالحافظات والمدن والقرى
ثم فان النص في أي قرار من القرارات المذكورة على وظائف معيّنة تابعة
لاحدى الجهات لا يفيد منه سوى شاغلي هذه الوظائف وبالتالي لا يفيد منه
شاغلوا الوظائف المماثلة بآية جهة أخرى .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٣)

تعليق :

عدل عن هذا الرأي بأحكام المحكمة الادارية العليا بجلطة
١٩٧٩/٢/٢٥ وما بعدها .

قاعدة رقم (٣٤٧)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تقريره منح هذا البدل للمعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة اعمال وظائفهم على ان يتم تحديد هذه الوظائف بقرار يصدر من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزينة — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بمنح هذا البدل لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالقسم الباثولوجيا في كلية الطب الشرعي بكليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس دون ان تذكر به الجامعات الأخرى — بطلان هذا القرار لتجاوز مصدره حدود التفويض الصادر له بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ليكلفت الجهة التي توجد بها — ذكر جامعتي القاهرة وعين شمس باسميهما وأغفلت سائر الجامعات الأخرى التي توجد بها كليات للطب يحول القرار التنظيمي الى فردية غير جامعة — أثر ذلك — يجوز لكل ذي شأن ان يطلب القضاء ما شاب هذا التحديد الفردي من أغفال لحقه ، وان يطلب اداء هذا الحق ويدبراً بمنحه عن طريق الدفع بصدم الاعتداد بتلك الفردية غير المشروعة .

ملخص الحكم :

من حيث أن مراحل منح بدل العدوى في نطاق كليات الطب يبين من تنبهما أن مجلس الوزراء كان قد وافق في ١٩٥٣/٧/٨ على أن يمنح المساعدون الفنيون والعمال بكلية طب قصر العيني بدل عدوى ، وطلبت جامعة ابراهيم تطبيقه بكلية طب العباسية ، وكان رأى ديوان الموظفين الذي أيدته اللجنة المالية هو تقييم هذا البدل بالنسبة الى كليات الطب في جميع الجامعات ووافق مجلس الوزراء على ذلك بقراره الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٣ ثم رأى تطبيقاً للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وضع قواعد شاملة تربط بدل العدوى بالوظيفة التي يتعرض شاغلها لخطر العدوى لا بالموظف ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة

لخطرهما ، ونصت المادة الأولى منه على أن يمنح بدل العدوى للمعرضين لخطرهما بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات الآتية :

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزار الخزانة ، واصدر وزير الصحة عدة قرارات تصدّد تلك الوظائف في الوزارات والمصالح الحكومية ثم في الأشخاص العامة الإقليمية والمحلية ، واقتصر التحديد بصفة عامة في نطاق الحكومة على تعيين وظيفة مطلقة من مكان وجودها ، كالذى بالقرار رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ من النص على وظائف أطباء مكتب الصحة وأن أشار الى مكان الوظيفة اذا اقتضى الامر ذكره كوظائف هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بالمعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية وبينما اقترن تعيين الوظائف في الهيئات العامة بالإشارة الى بعض الجهات التى يتبعها ولم يذكر بعضها الآخر ، وتمثل ذلك في كليات الطب ، فنص القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يمنح بدل العدوى لهيئة التدريس والمعيدين باقسام الباثولوجيا والبكتريولوجيا والطب الشرعى في كليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس ، ولم يذكر القرار سائر الجامعات اذ لم يقف عند مجرد ذكر الجامعات مطلقة واذا كان وزير الصحة أنها فوض في تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ، وفقا لما سلف من نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، مما يقتصر على تعيين الوظيفة التى تقتضى شغلها أن يخالط المرضى بالامراض المعدية وتعرضه لخطر عدواها ولا يجاوز هذا التفويض الى تحديد الجهة التى توجد بها الوظيفة ، الامر الذى يدخل في بدل الاقامة ونحوه ولا يتعلق في شيء ببديل العدوى ، فان ما تطرق اليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه باعتباره قرارا تنظيميا علما في شأن تحديد وظائف كليات الطب المعرضة للعدوى ، من ذكر جامعتى القاهرة وعين شمس باسميهما وأغفال سائر الجامعات التى توجد بها كليات للطب ، فيه مجاوزة بالقرآن التنظيمى الى فردية غير جامعة تذر القرار في نطاقها باطلا ، ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب انشاء ما يشاب هذا التحديد الفردى من أغفال لحقه ، كما له أن يطلب اداء هذا الحق ويدبراً منه في طريق الدفع بعدم الاعتداد بتلك الفردية غير المشروعة واذا ثبت أن المطعون ضدها تشغل وظيفة في هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ، وهى من الوظائف ذات بدل العدوى فهنا نص عليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بجامعة القاهرة وعين شمس وأن الاعتمادات المالية لبديل العدوى قد توافرت في ميزانية جامعة الاسكندرية

عن السنة المالية ١٩٦٣ ، ١٩٩٤ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون غيبا انتهى اليه من استحقاق الدعية بدل العدوى قد أصاب مصحح القاتون ولا وجه لافائه ، مما يذر الطعن حقيقيا بالرفض وتلتزم الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

ملحوظة — في نفس المعنى الطعون ارقام ٩٨٧ لسنة ١٨ ق ، ١٢٧ لسنة ١٩ ق ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ لسنة ٢٠ ق ، ٤٩٧ لسنة ٢١ ق ، ٦١٤ لسنة ٢٢ ق ، ٧١٤ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠/٢٢٥٥ . بمنح بدل عدوى بالفتات الواردة به الوظائف التي يتعرض شاغلوها لخطرها — ترك تحديد هذه الوظائف الى وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص — سلطة الوزير تقتصر على تعيين الوظيفة التي يتقرر لها البديل دون تحديد الجهة التي توجد بها هذه الوظيفة — انماط في استحقاق البديل هو التعرض في الوظيفة لخطر العدوى ايا كان موقعها — اثر ذلك — ان صدور القرار رقم ١٩٦٤/٥٠٦ متضمنا ذكر جامعتي القاهرة وعين شمس دون سائر الجامعات التي توجد بها كليات للطب ويتعرض العاملون بمستشفياتها لخطر العدوى يجعل القرار في هذا الشأن غير مشروع — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في ملذته الاولى على ان يمنح بدل عدوى للمرضين لخطرها بسبب طبيعة وظائفهم بالفئات الآتية : ...

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر لعدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزائنة — فان هذا النص يكون قد عهد الى القرار الذي يصدره وزير الصحة امر تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض ، ولا يتضمن هذا التفويض ما يجزى للوزير اجراء ذلك النص تحديد على اساس مكاني ، بحيث يورد وظائف ووحدات امراض ثم يقتصر الامر في استحقاق البديل على بعض الوحدات الادارية او مواقع العمل دون البعض

الآخر الذى توجد به ذات الوظائف ، فمثل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى النفي ، ومناوئته للحكم المنصوص عليه فى صدر المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه والذى قرر منح بدل العدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة وظائفهم ، مما يعنى أن المناط فى استحقاق البديل هو التعرض فى الوظيفة لخطر العدوى أيا كان موقعها ، طالما أنها لوظيفة يتعرض شاغلها لهذا الخطر ، طبقاً لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار الوزير وببنى على ذلك أنه اذا صدر هذا القرار محددًا وظائف ووحدات الامراض ، على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، فان شاغلي هذه الوظائف يستحقون البديل بصرف النظر عن أماكن عملهم ودون أن يمنع استحقاقهم اياه عدم وجود أماكن عملهم فى قرار الوزير ، الذى يمتنع تطبيقه فى حدود مهمته من نحو تحديد الوظائف ووحدات الامراض ، واستقطب هذا التطبيق فيما يجاوز ذلك مما يتصل بتحديد جهات دون أخرى لاستحقاق شاغلي الوظائف التى حسدها للبديل .

ومن حيث أنه لا خلاف فى عناصر النزاع حول أن وظيفة المدعى من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ، ويقتض موضوع الخلاف عند حد أن وظيفة المدعى فى نطاق جامعة الاسكندرية التى لم ترد فى قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، وفى ضوء ما سلف جلاؤه من أن عدم ورود جهة معينة بين الجهات التى بينها القرار الوزارى لا يحول دون استحقاق البديل فى تلك الجهة لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتى حددها القرار فى جهات أخرى ، ومن ثم فان المدعى يكون مستحقاً للبديل ولا ينال من استحقاقه له عدم ايراد جامعة الاسكندرية فى صلب ذلك القرار ، هذا فضلاً عما استظهره الحكم المطعون فيه من اجراءات انتهت الى اقرار وزير الصحة لادراج تلك الجامعة ضمن الجهات التى ورد ذكرها فى ذلك القرار ، ونقاً للتفصيل السالف بيانه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه حين انتهى الى استحقاق المدعى لبديل العدوى بمراعاة لتقدم الخصى فى صرعه اليه ، يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه خليقاً بالتأييد ويكون الطعن عليه غير قائم على سند صحيح من القاتون ، الامر الذى يتعين معه القضاء برفضه .

انتهت المحكمة الى ذات المبدأ في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨١/٦/٧
في الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢٥ ق ومن قبل احكمتها بجلسة ١٩٧٩/٢/٢٥
وقارن الحكم الصادر في الطعن ١٥/٥١٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بمنح بدل عدوى يسرى على
شاغلي الوظائف الواردة بالقرار الوزاري رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ وتوكانوا
تأبى من لجهات او وظائف لم ترد بالقرار الوزاري — المبرة هي بالتوظيفه
وليس بمكاتها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في المادة الاولى على ان يمنح بدل العدوى
للموظفين المعرضين لخطرهابسبب طبيعة وظائفهم بالفئات الآتية...وتحدد
الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة
بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة
هذا النص يكون قد عهد الى وزير الصحة بقرار يصدره تحديد الوظائف
التي يتعرض شاغلوها لخطر العدوى ووحدات الامراض ولا يتضمن
هذا التفويض ما يجيز للوزير اجراء ذلك التحديد على اساس مكاتب بحيث
يورد وظائف ووحدات امراض ثم يقصر الامر في استحقاق البدل على بعض
الوحدات الادارية او مواقع العمل دون البعض الاخر الذي توجد به ذات
الوظائف المناظرة لان مثل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى التفويض
ومعارضة للحكم المنصوص عليه في صدر المادة الاولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والذي قرر منح بدل العدوى
للمعرضين لخطرهابسبب طبيعة عملهم مما يعني ان اصل المناط فياستحقاق
البدل هو التعرض أثناء مبلثرة أعمال الوظيفة لخطر العدوى ايتكان موقتها

طالما انها وظيفة يتعرض شاغلها لهذا الخطر طبقا لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار وزير الصحة وينبنى على ذلك انه اذا صدر هذا القرار محددا وظائف ووحدات امراض على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ فان شاغلى هذه الوظائف يستحقون البديل بصرف النظر عن امكان علمهم ودون ان يمنع استحقاقهم اياه عدم ذكر امكان علمهم فى قرار الوزير الذى يضمن تطبيقه فى حدود مهمة نحو تحديد الوظائف ووحدات الامراض (حكم جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨١) .

وبالرجوع الى الكشف الرفع بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ يبين انها وردت تحت عنوان جامعة القاهرة وعين شمس عنوانا فرعيا هو « المستشفيات الجامعية » ثم وردت عبارة « العمال بمعامل المستشفيات الجامعية » وفى ضوء ما سبق من أن عدم ورود جهة معينة من بين الجهات التى بينها القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون استحقاق البديل فى تلك الجهات لشاغلى الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتى حددها القرار فى جهات أخرى .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى يشغل وظيفة عامل مقيم يحصل بنك الدم بمستشفى الشاطبى الجامعى اعتبارا من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهى وظيفة من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ومن ثم فانه يستحق بدل العدوى بالفئة المقررة لوظيفته طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ وصرف الفروق المالية المستحقة عن السنوات الخمس السابقة على تقديم طلب المساعدة القضائية .

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٨١)

ملحوظة — فى نفس المعنى طعن ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٨١ .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

بدل عدوى — من لم يستحقه الوظيفة وليس مكافئا .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة العليا على منح شاغلي الوظائف التي أوردتها وزير الصحة في القرارات ٥٠٨ و ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد الوظائف ومنح شاغليها بدل عدوى اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٣ كذلك الوظائف المناظرة لها دون اعتداد بتحديد الأماكن التي أوردتها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة إما كان مكانها وإن عدم ذكرها يصم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالي لكل ذي شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردي من أغفال لحقه وإن يطلب أداء هذا الحق ويذرا منعه عن طريق الدفع بعدم الاعتدال بتلك الفردية غير المشروعة ، وعلى مقتضى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التي صدر بها قرارات وزير الصحة وجعل ميعاد استحقاقها هو ذات التاريخ الذي كان قد حددته وزير الصحة في القرارات الصادرة منه فإن ذلك يعني أن من انطبقت عليه شرائط القرار الجمهوري ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ يستحق هذا البديل اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التي يشغلها مماثلة لتلك الوظائف التي وردت بقرارات وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى صدور قرار مستقل من وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى صدور قرار مستقل من وزير الصحة في شأن الوظائف التابعة لهيئة السكك الحديدية اللهم إلا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل إليها هذا البديل فيلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديد هذا .

(ظمن ١١١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها قضى بمنح هذا البديل للمعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة عملهم وحدد للمهندسين والأطباء والكيميائيين بدل مقداره ٦٠ جنيها سنويا — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ .

بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ومنها وظيفة مفتش سطح الجلود — احقية شاغلي هذه الوظيفة من الحاصلين على دبلوم الدراسات —
التكيفية الزراعية العالية في صرف هذا البديل — اسلم ذلك القانون رقم
١٣١ سنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية الذي قضى باعتبار حامل هذا
المؤهل من المهندسين الزراعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن
الزراعية قد نص في المادة ٣ على أن تتألف النقابة من فئتي المهندسين
الزراعيين والمهندسين المساعدين ويعتبر مهندسا زراعيا في حكم
هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات
الجامعات المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على
دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة
زراعية تتلقى وزارتنا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات
المذكورة بعد أخذ رأى مجلس النقابة وفى ١١/٨/١٩٦٦ عمل بأحكام
القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ونص في المادة
٣ على أن تتألف النقابة من المهندسين الزراعيين ، والمهندسين الزراعيين
المساعدين الحاصلين على المؤهلات الآتية : أولا : المهندسون الزراعيون وهم
الحاصلون على دبلوم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة — بكالوريوس من إحدى
الجامعات — بكالوريوس الزراعة من أحد المعاهد الزراعية العالية —
بكالوريوس المعهد العالى لشئون القطن بالإسكندرية — دبلوم الدراسات
التكيفية الزراعية العالية — دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة
القانونية الذين صدر قرار وزير الزراعة بمنحهم لقب مهندس زراعى —
الحاصلون على المؤهلات المعادلة للشهادات السابقة والتي تتم مصادقتها
بالاتفاق بين وزارة الزراعة ووزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم كل
فيها يخصها وذلك بعد موافقة مجلس النقابة ... ونص في المادة ٩٣ على
إلغاء القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

ومن حيث ان الثابت ان المدعى حصل على دبلوم لزراعة المتوسطة
سنة ١٩٣٨ والتحق بالخدمة من ١٩٤١/٤/٦ ثم حصل على دبلوم الدراسات
الزراعية التكيفية العالية سنة ١٩٤٩ ، ولما كان قانون المعادلات الدراسية
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد قدر لهذا المؤهل الدرجة السادسة بمرتبة قدره

١٠٥٠٠ جنيه شلته في ذلك شأن دبلوم الدراسات التجريبية التكميلية العالية والذي يعتبر من المؤهلات العالية (قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٨ سنة ٨ ق الصادر بجلسة ١٢/٣/١٩٧٧) ولقد ورد دبلوم الدراسات الزراعية التكميلية العالية ضمن المؤهلات التي يعتبر حاملوها مهندسين زراعيين وفقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بانشاء نقابة المهن الزراعية ، ومن ثم يتمين اعتبار المدعى مهندسا في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها ولما كان هذا القرار قد نص في المادة ١ على ان « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة عملهم بالفئات الاتية : ٦٠ جنيه سنويا (المهندسين — الاطباء — الكيميائيين) .. وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وبعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة » . وقد اصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وتضمن وظيفة منتش سلخ الجلود ، ومن ثم يستحق المدعى بدل عدوى بالفئة المقررة للمهندسين ومقتارها خمسة جنيهات شهريا .

(طعن ٢٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها — احقية المعينين بمكافآت شاملة في تقاضي بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالفئات المقررة لآقراقهم الشافلين لدرجات في الوظائف المماثلة متى توافرت فيهم شروط منح هذا البديل — عدم استحقاقهم لهذا البديل اذا كان قد روعي عند تحصيل المكافآت الشاملة المنوحة لهم شمولها لبديل العدوى بالفئات المقررة لآقراقهم من المعينين على درجات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تنص على أنه « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة اعمال وظائفهم بالفئات الآتية :

٦٠ جنيتها سنويا لموظفي الكادر الفني العالي (أطباء — كيميائيين — مهندسين) .

٢٤ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السادسة الفنية او الإدارية او الكتابية فما فوقها من غير الطوائف السابقة .

١٨ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السابعة .

١٢ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة الثامنة والتاسعة والعمال .

وتحدد الطوائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة التنفيذي بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزينة » .

كما تنص المادة الثانية على أن « يمنح بدل العدوى لشاغل الوظيفة بصفة أصلية أو بالندب أو بالإعارة ولا يمنح في حالة الندب لوظيفة غير مقرر لها هذا البديل ، كما لا يمنح البديل المقرر للوظيفة لأكثر من موظف واحد » .

ومن حيث أنه يبين من هذا القرار أن المشرع قد عمم صرف مرتب بدل العدوى لجميع العاملين المعرضين لخطر العدوى سواء كانوا أصلاً في الوظيفة أو معارين أو منتدبين لها وأياً كانت فئة الطوائف التي ينتمون إليها سواء كانوا أطباء أو كيميائيين أو مهندسين أو كتقوا من غير هذه الطوائف ، كما يتضح هذا التصريح من عنوان القرار « لجميع الطوائف المعرضة لخطرها » بسبب طبيعة اعمال وظائفهم . وإذا كان المشرع في تحديده لفئات بدل العدوى قد غاير في هذه الفئات بحسب الدرجات التي

يشغلها 'المعرضون لخطرها ولم يشر الى المكافآت الشاملة فذلك لانه لا يمكن تحديد فئة ثابتة موحدة لبذل العدوى للمعينين بمكافآت شاملة مع اختلاف مقدار هذه المكافآت ولأن تحديد فئات بدل العدوى لاصحابها يسهل بمنحهم فئات الدرجات المقبلة لهذه المكافآت والمعاملة لها من حيث الرتب المالي، ولا وجه لحرمان هذه الطائفة من الطوائف المعرضة لخطر العدوى من هذا البذل 'استنادا الى عدم الاشارة اليهم في القرار وليس مؤدى عدم النص على تحديد فئة البذل بالنسبة لهم حرمانهم منه اذ لا يتصور مع اطلاق نصوص القرار أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ما دام الصرف كان لموجب معين توفر فيه كما توفر في زملائهم المعينين على درجات ، وللحكمة التي تقوم عليها وهي تعرضهم جسيما لخطر العدوى فاصبح لهم بذلك اصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل الى منعه عنهم طالما امكن تحديد فئة هذا البذل الممنوح لهم .

وقد سبق للمحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٤/٦/١٩٥٨ أن قضت في الطعن رقم ٥١٤ للسنة الثالثة قضائية بمنح بدل العدوى المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/٦/١٩٣٨ لموظفي الدرجة الخامسة بالفئة المقررة لموظفي لدرجة السادسة اذ خلا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ الذي احوال اليه القرار الاول من تحديد فئة البذل بالنسبة لمن هم في درجة اعلى من الدرجة السادسة من غير الاطباء .

الا انه اذا كان قد روعي في المكافأة التي منحت لهؤلاء الصالحين انها تشمل بدل العدوى بالفئة المقرر لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم فانهم لا يستحقون شيئا ، أما اذا كانت المكافأة المقررة لهم لم يراع فيها هذا البذل بالفئة المقررة لامثالهم فانهم يستحقون البذل كاملا او بها يكمل الفئة المقررة لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم من المعينين على درجات.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية المعينين بمكافأة شاملة في تقاضى بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بالفئات المقررة لامثالهم الصالحين لدرجات الوظائف المماثلة متى توافرت فيهم شروط منح هذا البذل الا اذا كان بدل العدوى بالفئات المقررة

لمثل وظائفهم من المعينين على درجات قد روى عند تحديد: لكثافة الشاملة
المنوحة لهم .

(فتوى ٣١٣ في ٢٣/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبسدا :

المستفاد من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ في
شأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها انه قسم مستحق
هذا البديل الى طوائف ثلاثة : الاولى تضم الاطباء والكيميائيين والمهندسين ،
والثانية تنظم الموظفين الفنيين والاداريين - والكتابين من غير الطب -
والسابقة ، الثالثة تشمل العمال - فئات بدل المدنى بالنسبة للطوائف
الاولى والثالثة لا تتغير بنظر الدرجة المالية - ربط البديل بالوظيفة التى
يشغلها المستحق له - تطبيق - العاملون الذين كانوا يخضعون لاحكام
كادر العمال وتم نقلهم او ترقيةهم الى درجات مالية طبقا للقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - يستمر منحهم البديل بالفئة
المقررة لشاغلي الوظائف المالية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠
بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تنص على أن
يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات
الآتية :

جنيته

- ٦٠ سنويا لموظفى الكادر الفنى العالى (اطباء - كيميائيون - مهندسون
- ٢٤ سنويا لموظفى الدرجة السادسة الفنية أو الادارية أو الكتابية فما
تحتها من غير الوظائف السابقة .
- ١٨ سنويا لموظفى الدرجة السابعة .
- ١٢ سنويا لموظفى الدرجة الثامنة والتاسعة والعمال .

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحداث الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة .

وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ بهديد الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى .

ومن حيث انه يبين من هذ النص ان المشرع قسم مسنحقى هذا البذل الى طوائف ثلاثة :

الاولى تضم الاطباء والكميائيين والمهندسين .

والثانية تنظم الموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين من غير الوظائف السانقة .

والثالثة تشمل العمال .

وقد جعل المشرع فئة هذا البذل ثابتة لا تتغير بتغير الدرجة بالنسبة للطائفتين الاولى والثالثة ، ومن ثم فان المشرع لم يعول في تحديد فئات بذل العدوى بالنسبة لهما على الدرجة المالية وانما ربط بين فئة البذل والوظيفة التى يشغلها المستحق للبذل ، وعلى هذا لاساس فان فئة البذل المستحقة لن تضمهم احدى هاتين الطائفتين لا تتغير بتغير الدرجة المالية .

ومن حيث ان العاملين المعروضة حالتهم كانوا يخضمون لاحكام كادر العمال ولم تغير وظائفهم التى كانوا يقومون باعمالها وانما تم نقلهم او ترقيةاتهم الى درجات مالية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ومن ثم فانه يضمن الاستمرار فى منحهم بذل العدوى بالفئة المقررة لشاغلى الوظائف العمالية والتى كانوا يتقاضونها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ونقلوا او رفقوا الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة — في تعديل فئة بدل العدوى التي يتقاضونها .

(فتوى ٥٤٥ في ١٣/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبحث :

القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بمنح بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها — تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى
يكون بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ باستحقاق مساعد العمل بدل العدوى القرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ممدداً بالقرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ قضى بمنح العاملين بالهيئة المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمالهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبروا من ١/٧/١٩٦٣ — لا يلزم صدور قرار مستقل من وزير الصحة للوظائف المأثلة إلا إذا كانت وظائف جديدة .

ملخص الحكم :

أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ بأضافة مادة جديدة برقم ٤٧ مكرراً الى اللائحة التنفيذية للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمنح العاملين بالهيئة المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وذلك بالفئات التي حددها . ثم نص القرار على أن يعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٣ ومفاد ذلك أن المشرع أنشأ للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمالهم حقاً في اقتضاء بدل العدوى بالفئات التي وردت به وبالشروط والأوضاع التي رسمها في القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ نص فى مادته الاولى على أن «ينح بدل العدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة اعمال وظائهم ... وحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة. وقد صدرت تنفيذا لهذا القرار قرارات وزير الصحة ارقام ٧٥٧٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٧ لسنة ١٩٦٥ بتحديد تلك الوظائف وقررت منح شاغلها هذا البديل اعتبارا من ول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة قد جرى على منح شاغلى الوظائف التى اوردها قرار وزير الصحة فى القرارات المشار اليها بدل المستوى اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ وكذلك الوظائف المناظرة لها دون اعتداد بتحديد الاماكن التى اوردها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة أيضا كان مكتبها ، وان عدم ذكرها بسم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالى لكل ذى شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردى من اغفال لحته وأن يطلب أداء هذا الحق ويحرا منعه عنه عن طريق الدنع بعدم الاعتماد بتلك الفردية غير المشروعة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن القرار الجمهورى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التى صدرت بها قرارات وزير الصحة بل وجعل ميعاد الاستحقاق هو ذات التاريخ الذى كان قد حدده وزير الصحة فى القرارات الصادرة منه وهو اول يوليو سنة ١٩٦٣ فان ذلك يعنى بأن من انطبقت عليه شرائط القرار الجمهورى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ — يستحق هذا البديل اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التى يشغلها مماثلة لتلك الوظائف التى وردت بقرارات وزير الصحة المشار اليها دون ما حاجة الى صدور قرار مستقل من وزير الصحة فى شأن الوظائف التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اللهم الا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل اليها هذا البديل بعد غلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديدھا .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى المرفق بالاوراق انه التحق بخدمة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٩ فى وظيفة « مساعد معمل » بالادارة لطبية التابعة للهيئة وكان شاغلا لهذه الوظيفة وقت العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٦١ لسنة

١٩٦٤ وقد وردت ضمن الوظائف التي حددها قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإنه يستحق بدل العدوى المقرر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به في أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك واذا تضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى في بدل العدوى من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أو من تاريخ شغل الوظيفة المعرضة لخطر العدوى أيها أقرب فإن الحكم المطعون فيه يكون عندئذ مصادفاً صحيح حكم القاتلون مما يفتدو الطعن عليه غير قائم على أساس سليم واجب الرفض .

(طعن ١١١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢١)

الفصل السادس عشر

بذل عيادة

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

طبقا للمادتين ٨ ، ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتفريز بذل التفريغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان يتمين التفريغ بين بذل التفريغ وبذل الميادة لوجود اختلاف جوهري بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بذل تفريغ بسبب شغلهم وظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة فى الخارج وأطباء نصف الوقت الذين يندبون لشغل وظائف تتطلب التفريغ الكامل مع غلق عياداتهم مع منحهم خلال فترة النذب بذل عيادة — بذل الميادة يستحق طوال مدة النذب بما يؤدى الى عدم استحقاقه فى حالة الانقطاع عن مباشرة الاعمال التى تم النذب اليها لاي سبب من الأسباب — بذل الميادة يضم بصفة التوقيت بحيث يدور مع النذب وجودا وعدما — هذا البذل لا يندرج ضمن البدلات التى لها صفة الدوام والتى تستحق للمستبقى والمستدعى لو كان يباشر عمله الاصلى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلى :

اولا : تحسب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة للمعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب او اجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بتقديراتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية

(ج ٤٨ — ج ٧)

والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتى كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . وكانت الجمعية العمومية قد انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٤/٥/٦ فى صدد تفسير تلك المادة الى أنها تقرر مبدأ علما مفاده احقية العاملين فى الحكومة والمؤسسات العامة الذين يستدعون للاحتياط فى ان يقاضوا خلال مدة الاستدعاء كافة البدلات المقررة فى وظائفهم الأصلية ايا كانت طبيعتها أو أساس منحها ، بشرط ان يكون العامل قد استحق البدل قبل الاستدعاء واستمر الاستحقاق قائما حتى التاريخ الذى استدعى فيه ، ومن المقرر ان المستبقى شأنه شأن المستدعى فيها يختص بلحقائله بالبدلات المشار اليها .

ومن حيث أن المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل التفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان تنص على أن «يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل التفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٧٠ .

ويجوز منح هذا البدل بصفة مؤقتة للأطباء نصف الوقت الذين يرغبون فى عدم ممارسة المهنة فى الخارج وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

وتنص المادة ١١ من هذا القرار على أنه « يجوز نحب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تمويضهم ببذل عيادة فى فترة النحب وفقا للفئات التالية ، وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . . . ويحرم الطبيب المنتدب من هذا البدل عند إلغاء النحب ويكون له الحق فى مزاولة المهنة فى الخارج من تاريخ القرار الصادر بإلغاء نحبه ، كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتبقى عليه فى هذه الحالة أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة ، ولا يجوز أن يمتد النحب الا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التى تمهيتها النحب » .

ومن حيث أنه يتعين التفرقة طبعا لهذين النصين بين بدل التفرغ وبدل العيادة سواء من حيث طبيعتهما أو أساس منحهما وذلك لوجود

اختلاف جوهري بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بدل تفرغ بسبب شغلهم وظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج وأطباء نصف الوقت الذين يندبون لشغل وظائف تتطلب التفرغ الكامل مع غلق عياداتهم وهؤلاء يمنحون خلال فترة نديهم بدل عيادة ، ولقد اشترط القرار الجمهوري المشار إليه ألا تتجاوز مدة نحب الطبيب نصف الوقت لشغل وظيفة كل الوقت نهاية السنة المالية التالية للسنة المالية التي تم فيها النحب ، ومفهوم ذلك أن أطباء نصف الوقت الذين يندبون لشغل وظائف كل الوقت يستحقون بدل العيادة طوال مدة نديهم ، فإذا انتظمت مباشرتهم للأعمال التي ندبوا لها لا يسبب من الأسباب فانهم لا يستحقون هذا البديل ذلك أن مناط صرف البديل هو استمرار نديهم ومباشرتهم الأعمال التي ندبوا لها والتي تقتضي تفرغهم كل الوقت .

ومن حيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن مدة نحب الدكتور ليشغل وظيفة كل الوقت بإدارة المعامل انتهت اعتبارا من ١٩٦٩/٦/٣٠ ، ولقد استبقى المذكور بالقوات المسلحة في ١٩٦٩/٧/١ أي بعد نهاية مدة نديه فمن ثم فانه لا يجوز له قانونا أن يتقاضى خلال مدة الاستبقاء بدل العيادة الذي كان يصرف له في فترة النحب ، ولا يحتاج على ذلك بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧١/١٠/١٣ والتي انتهت إلى أن الطبيب المستبقى بالقوات المسلحة يستحق بدل طبيصة العمل وبديل العدوى طوال مدة استبقائه طالما قد توافرت في شأنه خلال هذه المدة الشروط المقررة قانونا لمنح هذين البديلين وسواء كان قد تسلم العمل في وظيفته المدنية قبل استبقائه أم كان قرار تعيينه في الوظيفة قد صدر أثناء وجوده بالقوات المسلحة وحال الاستبقاء دون تسلمه العمل ، لا يحتاج بالفتوى المتقدمة في خصوص الموضوع المطروح ذلك أن هذه الفتوى إنما صدرت بشأن أحقية المستبقى أو المستدعى في تتلقى البدلات التي لها صفة الدوام والتي كانت تستحق له لو كان يباشر عمله الأصلي ، ومن المعلوم أن هذه البدلات تنافير في طبيعتها بدل العيادة الذي يتسم بصفة التوقيت حيث يدور مع النحب وجودا وعدما ، إذ هو لا يصرف لأطباء نصف الوقت الا طوال مدة نديهم لشغل وظائفهم كل الوقت .

ي

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد الدكتور الذي استبقى بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ لا يستحق بدل عيادة بعد انتهاء نديه لوظيفة كل الوقت في ١٩٦٩/٦/٣٠ .
(ملف ٥٦٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

استحقاق الطبيب الذى يشغل وظيفة تقتضى تفرغ شأغلها وتحظر عليه العمل بالخارج لإجل العيادة — احقيقته فى صرف هذا البذل عن فترة استبقائه بالقوات المسلحة — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان ، وحسب سابقة افتاء الجمعية فى ٢ نوفمبر ١٩٧٧ أن وظائف الأطباء الخاضعين لنظام موظفى الدولة تسمان : اولها وظائف أطباء كل الوقت، وثانيهما وظائف أطباء نصف الوقت . ويشمل القسم الآخر فئات أربع هم من مرشح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ومن يرغبون فى عدم مزاولتها بالخارج ، ومن يتدبون لوظائف كل الوقت ، ومن يشغلون وظائف يتمتع عن شأغلها بمزاولة المهنة بالخارج .

وقد نصت المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه على أن يمنع جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا . . . كما نصت المادة ١١ على أن « يجوز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة فى فترة النذب وفقا للفئات التالية ، وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص » .

ومفاد ذلك ان المادة ٨ سالفة الذكر تتعلق بحال تطبيقها بأطباء القسم الاول شاغلي وظائف كل الوقت ، فيستحقون بدل التفرغ المحدد طبقا لها . بينها يتعلق حكم المادة ١١ بأطباء القسم الثانى شاغلي وظائف نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم العمل كل الوقت وفقا للتحديد الذى يصدر به قرار من الوزير المختص ، وهؤلاء دون أطباء القسم الاول يستحقون بدل العيادة المحددة بالمادة ١١ سالفة البيان ، وذلك طوال فترة نذبهم لهذه الوظائف .

وتدّ صندر تنفيذاً لذلك قرار وزير الصحة رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليه باعتبار وظائف الأطباء المقيمين ببعض المعاهد ومنها معهد السمع والكلام مما تقتضى تفرغ شاغلينا واستحقاقهم بدل العيادة المنصوص عليه في المادة ١١ من القرار الجمهوري سلف الذكر .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وحسب الثابت من الوقائع ، أن الطبيب المذكور يشغل وظيفة طبيب مقيم نصف الوقت بمعهد السمع والكلام وهي وظيفة تقتضى تفرغ شاغلها وتحظر عليه العمل بالخارج ، من ثم يتوافر لديه مطلق استحقاقه بدل العيادة المقرر بالمادة ١١ من القرار الجمهوري سلف الذكر .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخفجة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط ... إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل » ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الشهرية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات ومكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لأقرانهم فى جهات عملهم الأصلية . » وقد عمل بهذا الحكم المعدل من تاريخ نشر القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فى ٢٣/٨/١٩٧٣ . وجاءت عبرته بصيغة من العموم لا يستفيد منها من مستحقات العامل المستدعى أو المستبقى أى من الحقوق أو المزايا المادية أو المعنوية التى تستحق لأقرانه فى جهة عمله الأصلية ، وسواء كانت دائمة أو مؤقتة ولا وجه للاحتجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ٧ مارس ١٩٧٣ قبل تعديل المادة ٥١ سلفه الذكر بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ ، أنفى قرر توفير قدر أكبر من الحماية للمستدعى أو المستبقى بحيث لا يكون استبقاؤه سبباً للاضرار بوضعه الوظيفى أو حرمانه من المزايا والبدايات المقررة له والتى تمنح لزملائه . ومن ثم يستحق الطبيب المعروضة حالته بدل العيادة المقررة بالمادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ عن مدة استبقائه بالقوات المسلحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق الطبيب . و .و . المقيم بمعهد السمع والكلام لبذل العيادة المقرر بالمادة ١١ من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ . وهو يستحق هذا البذل من فترة استحقاقه بالمستويات المسلحة .

(ملف ٨٠١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الاطباء بعضى الوقت المتدربون لوظائف اطباء كل الوقت — استحقاقهم بدل عيادة بشرط ألا يجاوز النذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب — ليس ثمة ما يمنع من انتهاء النذب قبل ذلك لاي سبب — اعتبار ندبهم لهذه الوظائف ملغيا بانفسهم في بطقات او اجازات دراسية ولا يعنى لهم تقتضى أجل العيادة انهاءها — لايفر من ذلك عدم صدور قرار صريح من جهة الإدارة بالقضاء النذب .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بقراره بدل تفرغ للملاطباء البشريين والاطباء الاسنان ينص في المادة الثامنة منه على أن «يمنح جميع الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ كامل بواقع ١٨٠ جنيتها سنويا وذلك استثناء من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير و١٧ مايو ١٩٥٠ » وتنص المادة الحادية عشرة منه على ان « يجوز ندب اطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تمويضهم ببذل عيادة في فترة النذب وفقا للفتاى التالية وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . — ١٨٠ جنيتها سنويا للاطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة — ٣٠٠ جنيتها سنويا للاطباء من الدرجة الرابعة — ٣٦٠ جنيتها سنويا للاطباء من الدرجة الثالثة — ٤٨٠ جنيتها للاطباء من الدرجة الثانية وما يلوها . ويحرم الطبيب المنتخب من هذا البذل عند الغاء النذب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بالغاء ندبه كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه

«حظوظ أحكام هذه القرارات مع حرمانه من بدل العيادة» ، ولا يجوز أن يمتد الندب إلا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها الندب .»

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام إمامين المحنيين بالدولة ينص في المادة ٤٠ منه على انه « لا يجوز صرف البدلات المقررة الا لشاغلي الوظيفة المقرر لها البديل » ونص المادة ٢ من مواد إصدار القانون المذكور على انه « ... والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والمعامل قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » .

ومن حيث أن المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ لمسار اليه اجازت نذب الأطباء بعض الوقت للتمثل كل الوقت في الوظائف التي تتطلب التفرغ والتي يحددها الوزير المختص بقرار منه مقابل منحهم بدل عيادة واشترطت الا يجاوز النذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب .

ومن حيث ان النذب اجراء مؤقت بطبيعته يترتب عليه رفع ولاية العامل عن وظيفته واستند وظيفة اخرى اليه ولكن لا تنقسم به علاقة العامل بالجهة المنتدب منها بل تبقى علاقته الوظيفية بها قائمة مدة النذب، واذا كان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه قد اشترط الا يجاوز النذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب فليس ثمة ما يحسول قانونا دون انتهاء النذب قبل ذلك لاي سبب آخر مثل نقل الطبيب بعض الوقت الى إحدى وظائف أطباء كل الوقت . وكذلك اعلانه او ايفاده في بطاقة أو اجازة دراسية ، اذ يترتب على أي من هذه الاسباب رفع ولاية الطبيب عن وظيفته المنتدب اليها ، وتصبح شاغرة الى أن يصدر قرار جديد يشغلها بأحدى الطرق المحددة قانونا ، والقول بغير ذلك يؤدي الى تفاوت كبير في المعاملة المالية للموظفين في بعض من أطباء بعض الوقت اذ سيحصل المنتدبون منهم الى وظائف تتطلب التفرغ على بدل العيادة المقررة بينما يجرم غير المنتدبين من بدل العيادة مع أنهم جميعا متساوون في الإيفاد من حيث التفرغ للدراسة من عدمه .

.. ومن حيث ان الاطباء المنتدبين لوظائف اطباء كل الوقت لا يشغلون هذه الوظائف بصفة أصلية وانما يشغلونها بصفة مؤقتة بطريق الندب ولما كان نديهم لهذه الوظائف يعتبر ملغيا بإيفادهم في بعثات أو إجازات دراسية فمن ثم لا يحق لهم تقاضى بدل العيادة أثناءها ، ذلك ان هذا الندب لا يمكن اعتباره قائما إلا في فترة مباشرتهم العملية لأعباء الوظائف المنتدبين اليها فاذا ما انقطعت مباشرتهم لهذه الاعمال بسبب إيفادهم في بعثات أو الترخيص لهم بأجازات دراسية فلا يستحقون بدل العيادة أثناء هذا الإيفاد لان نديهم اعتبر متبھيا ولا يغير من ذلك عدم صدور قرار صريح من جهة الادارة بالفناء الفسحب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أطباء بعض الوقت المنتدبين لوظائف تتطلب التفرغ لا يستحقون بدل العيادة أثناء إيفادهم في بعثات داخلية أو خارجية .

(فتوى ٢٣٩ في ١٧/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

عدم احتية اطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت في صرف بدل العيادة أثناء قيامهم بإجازة دراسية بمرتبة كامل .

ملخص الفتوى :

يقضى القرار الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٨١ لسنة ١٩٦١ . وتعديلاته بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان والسدى الفى بصور. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ بمنح جميع الأطباء الشاغولين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج وهو ما يطلق عليه وظائف كل الوقت بدل تفرغ بالكامل كما اجاز ندي اطباء نصف الوقت الى وظائف كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم بدل عيادة في فترة الندب على أن يحرم الطبيب المنتدب من هذا البديل عند الفسقاء الندب . ويمنح هذا البديل لأطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثات

داخلية تقتضى تفرغهم للدراسة وعدم ممارستهم المهنة خلالها . مما يفيد أن استحقاق أطباء نصف الوقت لبذل العيادة منوط بشغلهم لوظيفة من وظائف كل الوقت وقيامهم بأعبائها فعلا ، فلذا ما انتقطعت مباشرتهم لأعمال الوظيفة التى ندبوا اليها لاي سبب من الاسباب فإن هذا النذب لا يعتبر قابلا وبالتالي لا يستحق البذل المشار اليه ، وهو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والقريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ ولم يخرج المشرع عن هذا العمل الا بالنسبة لأطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثة داخلية تقتضى تفرغهم الكامل وعدم ممارستهم المهنة خلالها فيقرر منحهم هذا البذل . ومن ثم فإن أطباء نصف الوقت الذين يمنحون أجازة دراسية بمرتب أثناء نجبهم لوظائف كل الوقت لا يستحقون بذل العيادة اعتبارا من تاريخ انتقطاعهم عن مباشرة أعمال الوظائف المنتدبين اليها وقيامهم بالأجازة الدراسية طالما ان استحقاقهم هذا البذل منوط بنجبهم لوظائف كل الوقت وبمباشرتهم اعباء هذه الوظائف نصلا .

ولا يحاج في هذا الشأن بما ورد بالنسبة لأطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثة داخلية اذ انه ورد بصريح النص وقصره على من يوفدون في بعثة داخلية فلا يسرى على من عداهم ، ولا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، ولو أراد المشرع بسط هذا الحكم على من يوفد في بعثات خارجية أو منح أجازات دراسية لما أعوزه النص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لمن يوفد في بعثة داخلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والقريع الى عدم أحقية أطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت في صرف بذل العيادة أثناء قيامهم بأجازة دراسية بمرتب كامل .

الفصل السابع عشر

بدل غذاء الحالة (ج)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبحث ٢

بدل الغذاء الحالة (ج) مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبذونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقدر معها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بمركبات خدمتهم - للضباط الدارسين بكلفة الدراسات العليا والبحوث بأكاديمية الشرطة كحق في صرفه البديل اذا تسلمهم قرار الاستبقاء .

ملخص الفتوى :

تقرر بدل غذاء الحالة (ج) بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٧ بالموافقة على المذكرة المرفوعة من وزارة الداخلية في هذا الشأن وقد ورد بهذه المذكرة « ... أنه تقوم في بعض الأحيان طسروف استثنائية تستلزم استخدام قوات البوليس في المدن الكبرى بصفة خاصة فيحرمون من الراحة ومن الذهذب الى منازلهم لفضول هذه الوجبات في دركات خدمتهم من جيبيهم الخالص مما يتعين معه تعويضهم عما يتكبذونه في هذه الخدمات الاستثنائية » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن هذا البديل مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبذونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقدر معها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بمركبات خدمتهم وتقدير الظروف التي تستدعي استبقائهم أمر متروك لوزارة الداخلية بما لا يحجب عليها في هذا الشأن باعتبارها القائمة على مراقبة الامن بالبلاد ، ومن ثم فانه يكون للضباط الدارسين بكلفة الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة الحق في صرف بدل غذاء اذا رأت السلطة المختصة

استبقائهم في غير ساعات العمل المقررة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي
تتعرض لها هذه السلطة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية قد أعلنت حالة
الطوارئ (الحالة ج) في جميع أجهزتها بما فيها كلية الدراسات العليا
والبحوث واستقدام قوات الشرطة في هذه الظروف يشمل كل رجال
الشرطة أي كانت مواقعهم أو أعمالهم حيث يكونون على استعداد دائم
لمواجهة الأحداث ، ومن ثم فإن منطقتي استحقاق بدل غلاء (الحالة ج)
المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٧ يكون قد
توافرت بالنسبة للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث بأكاديمية
الشرطة .

(ملحق ٨٦/٤/٩٢٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٧)

الفصل الثامن عشر

بذل ماجستير أو دكتوراه

قاعدة رقم (٣٦٠)

المادة ٤

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الرؤايب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها جاء خلوا من نص يقرر التماثل بين دبلومات الدراسات العليا بكليا الحقوق وبين درجة الماجستير — درجة الماجستير بذاتها ليست من الدرجات العلمية التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكليات الحقوق .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي أنشأ لجنة هذه الدبلومات الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق لهم عن الماضي .

باخص الحكم :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها تنص على أن «ينح موظفو الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتبا إضافيا بفتة . . » وقد خلا ذلك القرار من نص يقرر التماثل بين كل أو بعض دبلومات الدراسات العليا بكليات الحقوق وبين درجة الماجستير ، كما أنه ليست هناك قرارات صدرت قبل العمل بالقرار المشار إليه تقرر هذا التماثل بل أن درجة الماجستير ذاتها ليست من الدرجات العلمية — التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكليات الحقوق

بجامعات الجمهورية العربية المتحدة أو التي يمنحها للدارسين بها — ولهذا فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على النحو الذي صدر به وفي الظروف التي سبقت ولايست صدوره لم يكن من شأنه أن يصبح سندا قانونيا لاستحقاق الراتب الإضافي المقرر فيه للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا من كليات الحقوق أيا كان نوع دبلومات الدراسات العليا التي يحصلون عليها . ويؤكد ما تقدم ويؤيده صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ وقد جاء نص المادة الأولى منه على النحو التالي :

« كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل ، أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط . » . وقد نصت المادة الثانية من المرسوم رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي أنشأ لحلة الدراسات العليا الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وأن هذا الحق لم ينشأ لهم من قبل بأية أداة تشريعية وإن كان قد أنشأ لهم حقهم هذا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ إلا أنه — بالنص الصريح الذي لا مجال إلى التأويل فيه — قرر عدم صرف فروق إنهم عن الماضي أي قبل تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ .

(طعن ٨٠١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبسدا :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على منح الموظفين المحدثين به الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه راتبا

إضافياً — الموظفون الحاصلون على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين — عدم استحقاقهم للراتب المذكور قبل دستور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القرار المشار إليه — أسفًى ذلك — عدم صدور قرار بمعالجة هذه الدبلومات بالمجستير من سلطة مختصة — لا اختصاص للمجلس الأعلى للجامعات بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي فرض الراتب الإضافي بناء على إكماله ، في أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الأولى منه على أن : « يمنح موظفو الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتباً إضافياً بلغنيتين الإثنتين (٢) ثلاثة جنيهات شهرياً للحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقتهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » ولم يرد نص في قانون نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي فرض راتب الماجستير استناداً إلى إكماله يعمد إلى المجلس الأعلى للجامعات أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير ، وقد عهدت المادة ٩ من ذلك القانون بمعالجة الشهادات الأجنبية بالمؤهلات المصرية إلى رئيس ديوان الموظفين بقاء على اقتراح لجنة تبذل فيها الكلية الجامعية المصرية التي بها نوع الدراسة المطلوب بمعالجة شهادتها ، لما للمجلس الأعلى للجامعات من خبرة المؤهلات والدراسات الجامعية تقتضي أن يشاور في تقديرها ولا تقتضي لذاتها أن يختص المجلس بهذه المعاملة وينتهي أمرها بإثارة المالية عنده ، وإذ لم يصدر نص من سلطة مختصة من قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٠ السالف ذكره بمنح ذلك الراتب للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين ، فيبعد أن يخص هذه الدبلومات أو يستثنى منها ما سبق للمجلس الأعلى للجامعات أن اعتبرها معادلة لدرجة الماجستير ويكون هذا القرار الجمهوري وحده هو الذي أنشأ الحق في ذلك الراتب لحاملي تلك الدبلومات جميعاً .

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية والبدلات التي تمنح للحاصلين على الماجستير والدكتوراه - يقتضى هذا التعديل مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالحاصلين على درجة الماجستير - تنص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ على العمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف أية فروق عن الماضي - ضد به تعمر صرف بدل الماجستير المستحق للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٦ وعدم صرف فروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ لأن لم يسبق له صرف هذا الجبل من قبل .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التطور التاريخى لراتب المهتقر أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه والذي ينص في مادته الاولى على أن « يمنح موظفوا الكادر الفنى الأعلى من الدرجة السادسة الى الرابعة الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الطب بفروعه أو الصيدلة أو الهندسة أو العلوم أو الطب البيطرى أو الزراعة أو ما يعادلها راتبا إضافيا بالفئات الآتية :

(أ)

(ب)

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أنه « يشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر في المادة السابقة أن يكون فرع التخصص في المؤهل متصلا بنوع العمل الذى يقوم به » كما تنص المادة الرابعة على أن « يمنح

الراتب الإضافي من تاريخ اعتماد الماجستير أو الدكتوراه ولا تصرف مسروق عن المضي . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ بتضمين تطبيق القواعد التي اشتمل عليها القرار الجمهوري رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على الحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها من الكليات النظرية (الآداب والحقوق والتجارة) . ثم رأى المشرع أن القرار الجمهوري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر جاء قلصا على خريجي كليات نظرية معينة كما لا يفيد من أحكامه إلا موظفو الكادر الفني العالي دون موظفي الكادر الإداري تصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها ورؤى فيه تلاقي أوجه النقص في الأتراف السابقة عليه فنص في مادته الأولى على أن يمنح موظفو الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الخاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتبا إضافيا بالفتنتين الإحيتين :

(أ) ثلاثة جنيهات شهريا للحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير .

(ب) ستة جنيهات شهريا للحاصلين على الدكتوراه أو ما يعادلها وفي هذه الحالة يستمر منح الراتب الإضافي مدة بقاء الموظف في درجته الحالية والدرجة التالية لها .

وقد اختلف الرأي في تفسير أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بالنسبة إلى مدى أحقية الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا لراتب الماجستير إذا ما قرر المجلس الأعلى للجامعات معادلة هذه الدبلومات بدرجة الماجستير ، وقد عرض هذا الخلاف على إدارة الفتوى والتشريع لحيواتي الموظفين والمحاسبات فانتجت إلى أنه ليس في قوانين الجامعات أو لوائحها ما يخول المجلس الأعلى للجامعات سلطة تقرير اعتبار مثل الدبلومات المشار إليها معادلة من الناحية المالية لدرجة الماجستير بقصد أمادة الحاصلين على هذه الدبلومات من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ، بينما ذهبت اللجنة الأولى للتقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع إلى أن المعادلة المقصودة في مفهوم القرار

الجمهورى سالف الفكر وهى المعادلة المالية لا تتصرف بحكم اللزوم الى المعادلة العلمية وأن جاء هذا القرار خلوا من تحديد جهة معينة تختص بتقرير المعادلة من الناحية المالية وأن اجراء مثل هذا التعامل هو عمل فنى يدخل فى صميم اختصاص الجامعات تصدر فيه قرارها عن خبرة مسان الجامعات والحالة هذه تكون هى وحدها الجهة الاطارية المختصة بتقرير أية معادلة من هذا القبيل وعلى ذلك فقد انتهت اللجنة المذكورة الى استحقاق حملة دبلومات الدراسات العليا التى تمنحها الجامعات المصرية وستغرق الدراسة فيها سنتين للراتب الاضافى المقرر للخاصين على درجة الماجستير بموجب احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

وقد رأى المشرع حسما لكل خلاف فى هذا الموضوع اصدار قرار جمهورى يهدف الى مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالحاصلين على درجة الماجستير ، تصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ونص فى مادته الاولى على أن تضاف الى البند ١ من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتى :

« كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الاقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » . كما ينص فى مادته الثانية على أن « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مع عدم صرف أية فروق عن الماضى » .

ومن حيث أنه يستفاد من التطور التاريخى لراتب الماجستير أن التفسير قد استقر اخرا على أن حملة دبلومات الدراسات العليا يسعون من القرارات الخاصة بمنح راتب الماجستير اذا ما قرر المجلس الاعلى للجامعات ان هذه الدبلومات تعادل درجة الماجستير من الناحية العلمية ، كما يستفاد ايضا ان المشرع — حسما لكل خلاف — رأى اضافة فقرة جديدة الى المادة

الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تتضمن النص صراحة على منح الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير بالشروط المقررة .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم فانه يتعين تفسير نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر على ضوء الترخيص المتقدم ذكره ، ومؤدى هذا التفسير ان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فاذا كان قد صرف للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا حتى تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بسجل الماجستير فلان هذا الصرف يكون قد تم صحيحا واذا لم يكن قد صرف اليهم هذا الراتب حتى ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ فانه لا يجوز ان يصرف اليهم هذا الراتب عن الفترة السابقة على تاريخ صدوره ويصرف اليهم هنذا الراتب من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار الاخير ، فعبارة «مع عدم صرف أية فروق عن الماضي» الوارد ذكرها في المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ يقصد منها انه لا يجوز صرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدوره ولا يقصد منها استرداد ما صرف من هذا الراتب في تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، يؤكد ذلك ان المشرع ربط هذه العبارة بالسبلة السابقة عليها التي تنص على ان « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه » فلو كان المشرع يهدف من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الى استحداث قاعدة جديدة من مقتضاها منح حملة دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير لما كان في حاجة الى ان ينص صراحة على ارجاع تاريخ العمل بهذا القرار الى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فالعبارة الاولى من المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لم ترد في هذا النص عبثا وهو ما يتنزه عنه المشرع ، وانما قصد بها اعطاء حملة دبلومات الدراسات العليا الحق في صرف راتب الماجستير من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق مالية لن لم يسبق له صرف هذا الراتب قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، والحكمة من ذلك هي التخفيف عن الخزينة العامة ، ولقد كان المشرع في غنى عن ذلك اذا لم يكن قد ضمن المادة الثانية من هذا القرار الاخير العبارة الاولى سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود من عبارة «مع عدم صرف أية فروق عن الماضي» الواردة في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه هو قصر صرف بدل المناجستير المستحق للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا طبقاً لاحكام القرار الجمهوري سالف الذكر اعتباراً من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار ، وعدم صرف فروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ لمن لم يسبق له صرف هذا البديل من قبل .

(ملف ٢٥٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفصل التاسع عشر

بدل مسكن

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

بدل المسكن وميزة الانتفاع بالمساكن التي تملكها الدولة والتي تستأجرها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وفراعد انتفاع العاملين الدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية قد نظم شغل المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية دون تفرقة بين المساكن المملوكة للدولة او المساكن المؤجرة من الغير — انتفاع الممثل بالمسكن الحكومي مع التزامه بإداء القيمة الإيجارية على النحو المنصوص عليه في القرار المشار إليه لا يحول دون استحقاقه لما يكسونه مقرر له من بدل سكن — الحظر المنصوص عليه في المادة ٥ من القرار المشار إليه مقصور على الجمع بين ميزة الإعفاء من مقابل الانتفاع بالمسكن وبين بدل السكن — الجمع بين الانتفاع بالمسكن دون الإعفاء من المقابل المقرر عنه وبين بدل السكن ليس محظورا .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وفراعد انتفاع العاملين الدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية انه ينص في المادة (١) على ان « يتم حصر الوحدات السكنية الموجودة بكل وزارة والمخصصة لأقامة العاملين فيها أو الملحقة بمبانيها وما تشتمل عليه في سجلات تعد لهذا الغرض ، ويتم شغل الممثل للوحدة السكنية بقرار من الجهة التي يتبعها تحدد فيه معاملته المالية ونسبة الخصم من راتبه وتحديد ما اذا كان ممن تلقى مصلحة العمل بأقامته فيها أو ممن يشغلها بالترخيص » وتلص المادة (٢) على ان يلتزم

شاغل الوحدة السكنية بإيجارٍ المثل بما لا يجاوز ١٠ / من ماهيته الأصلية إذا كان من تقنى مصلحة العمل بتأمينه فيها وبما لا يجاوز ١٥ ٪ من هذه المأهبة إذا كان مرخصاً له في السكن بها ، ونص المادة (٤) على أنه «يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الخزانة إعفاء العاملين الذين تقتضى مصلحة العمل إقامتهم بالسكن من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومن مقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك في أي من الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت الوحدة السكنية أعدت لترغيب العاملين في العمل بجهات معينة .

(ب) إذا كانت الوحدة لسكنية ببلد ناء أو لانتوافر فيه وسائل المعيشة المعتادة .

(ج) عند عدم وجود مساكن غير حكومية صالحة للإقامة فيها .

(د) إذا كان راتب العامل لا يجاوز ١٥ جنيها شهريا ، ونص المادة (٥) على أنه « لا يجوز الجمع بين الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السابعة والبديل النقدي المقرر للسكن » .

ومن حيث أنه بين من هذه النصوص أن المشرع نظم شغل المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت لحكومة دون تفرقه بين المساكن المملوكة للدولة، أو المساكن المؤجرة من الغير ، فحيثما يكون العامل ملزماً بالإقامة في مسكن حكومي يكون على الإدارة أن تهىء له المسكن الملائم ، واختيار هذا المسكن يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون ما قيد عليها سوى تحقيق المصلحة العامة ، أما من حيث المعاملة المالية لشاغل المسكن فقد فرق المشرع في هذه المعاملة بين من يلتزم بالإقامة في المسكن تحقيقاً لمصلحة العمل وبين من يرخص له بالإقامة في المسكن ، فالأول يلتزم بأجرة المثل في حدود ١٠ ٪ من ماهيته الأصلية ، أما الثاني فيلتزم بأجرة المثل في حدود ١٥ ٪ من ماهيته الأصلية ، وانتفاع العامل بالمسكن الحكومي مع التزامه بأداء القيمة الإيجارية على النحو المشار إليه لا يحول بطبيعة الحال دون استحقاقه لما يكون له من بدل السكن ، ذلك أن الحظر المنصوص عليه في المادة (٥) من القرار رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه مقصور على الجمع بين ميزة الاعفاء من مقابل الانتفاع بالمسكن الحكومي وبين بدل السكن ، مما يقطع بأن الجمع بين

الانتفاع بالمسكن الحكومي دون الاعفاء من المقابل المقرر عنه ، وبين بدل السكن ليس محظورا .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية الصومية إلى أن يقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يسرى على المساكن المملوكة للحكومة أو المؤجرة من الغير وأن حظر الجمع بين بدل السكن والانتفاع بالمساكن الحكومية مقصور على الحالة التي يعنى فيها شاغل المسكن من أداء مقابل الانتفاع بالمسكن :

(متوى ٨٣ في ١٩٧٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

بدل المسكن المقرر في لائحة تفتيش مصلحة الاملاك الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٤ — مناط صرفه أن يكون الموظف قائما فعلا بأعمال وظيفة من وظائف تفتيش لا توجد بمقره مساكن .

ملخص الحكم :

أن سكنى موظفي التفتيش في المساكن المقلية في مقر عملهم هي من الميزات المتعلقة بالموظفين فعلا لا حكما ، فكل من يكلف بأعمال وظيفة من وظائف تفتيش مصلحة الاملاك يكون من حقه أن يقيم في المساكن المبنية في مقر التفتيش ، فإن لم يكن ثمة مسكن مبني فيها ، تعين أن يصرف للموظف بدل سكن مقدرا على أساس النسبة المئوية المحددة من المرتب ، وذلك بالتطبيق لاحكام تفتيش مصلحة الاملاك الاميرية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٤ في جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

الفصل العشرون

بذل ملابس

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

خضوع بذل الملابس المقرر صرفه لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المخفض المقرر في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

إن اللائحة التنظيمية للخدمة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في المادة ١٢ منها على أن يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المدنيين لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيتها ، الأمر الذي يفيد أن هذا البدل إنما يصرف مرة واحدة لمن يحين لأول مرة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي ولا يتكرر صرفه عقب هذا التعيين ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة الأولى منه على أنه « .. فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال .. تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات .. » ، فإن ذلك يفيد أن المشرع لم يشترط لخضوع البدل للخفض أن يتكرر صرفه أو أن تتوافر فيه صفة الدورية ، والا لما نص صراحة على استثناء بدل السفر ومصاريف الانتقال من الخضوع للخفض رغم عدم اتصافها بالدورية شأن ببدل الملابس المثلر إليه والذي لم يرد بشأنه مثل هذا الاستثناء .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى خضوع بدل الملابس المقرر صرفه لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المخفض المقرر في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ٦٧٧ في ١١/٢٧/١٩٧٦)

لجميع موظفي التلفزيون الكتيب دون تفوتة بين ما كان قائما من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التلفزيون الكتيب وبين من كان من غير العاملين على هذه الأجهزة ، لتحقيق حكمة المنح في الحالتين ، وهي تصويبي هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على اعصابهم نتيجة الضوضاء الناجمة عن الأجهزة المذكورة — وهي مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفي التلفزيون الكتيب سواء من يعمل منهم فعلا على أجهزة التلفزيون الكتيب أو من يعاونهم في أعمالهم ويعيشون معهم في ظل ظروف عمل واحدة . يؤيد التفسير المتقدم أنه عندما أريد المشرع أن يقصر منح « بدل السعاة » على العاملين فعلا على أجهزة الاستماع والتلفزيون نص على ذلك صراحة في القرار الجمهوري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل سعاة لموظفي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وعملها اذ نص في المادة ١ منه على أن « يمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة وعملها الذين يعملون فعلا على أجهزة الاستماع والتلفزيون راتب سعاة قدره ١ ج شهريا ... » ولو أراد المشرع قصر منح علاة التلفزيون على المشتغلين فعلا على أجهزة التلفزيون الكتيب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبذل السعاة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة الدمي أنه عين بالقرار رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٨/٣ بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في وظيفة « مساعد معاون تلفزيون كاتب » في الدرجة الخصوصية ٦٠/٦٩ ، وظل طوال خدمته من موظفي التلفزيون الكتيب ، وقد منحه الهيئة المدعى عليها علاوة التلفزيون من ١٩٦٧/٨/١ ثم حرمته منها من ١٩٧٢/١/١ استنادا الى أنه في فترة منح البذل كان يعمل على أجهزة تلفزيون الكتيب وفي فترة الحرمان كان لا يعمل على هذه الأجهزة ، وأن كان الثابت من أوراق ملف خدمته أن المدعى كان في فترتين من موظفي التلفزيون الكتيب وأسندت اليه في فترتي الحرمان من العلاوة بعض الاعمال المعالونة للعاملين على الأجهزة المذكورة . واذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى من موظفي التلفزيون الكتيب طوال المدة التي يطالب بمنحه علاوة تلفزيون عنها ، فإنه تأسيسا على ما تقدم يستحق علاوة تلفزيون « أعصاب » وقدرها ٥٠٠ راج شهريا عمالا لحكم المادة ١ من القرار الجمهوري رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وذلك اعتبارا من ١٩٦١/٨/٩ تاريخ تسلمة العمل حتى اخر يولية سنة ١٩٦٧ اليوم السابق على منسح هذه العلاوة له من

١٩٦٧/٨/١ . كما يستحق هذه العلاوة اعتبارا من ١٩٧٢/١/١ — تاريخ
حرماته منها وما يترتب على ذلك من آثار .

(ملعن ٢٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ في
شأن منح موظفي التطرف الكاتب بهيئة المواصلات السلعية واللاسلكية
علاوة التطرف « أعصاب » على أن تمنح علاوة التطرف « أعصاب »
وقدراها ١٥٠٠ جنية شهريا لجميع موظفي التطرف الكاتب ، وتصرف لهم
من اعتماد مكافأة التطرف واللاسلكي المدرج بالميزانية — استحقاق هذه
العلاوة لجميع موظفي التطرف الكاتب دون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء
الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التطرف الكاتب وبين من كان من غسج
العاملين على هذه الأجهزة لتحقيق حكمة المنح في الصلتين — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة
١٩٥٩ في شأن منح موظفي التطرف الكاتب بهيئة المواصلات السلعية
واللاسلكية علاوة التطرف « أعصاب » تنص على أن « تمنح علاوة
التطرف « أعصاب » وقدراها ١٥٠٠ ج شهريا لجميع موظفي التطرف
كاتب ، وتصرف لهم من اعتماد مكافأة التطرف واللاسلكي المدرج
بالميزانية . ويبين من هذا النص أنه قضى بمنح علاوة التطرف لجنيـنـع
موظفي التطرف الكاتب دون أن يقصر المنح على فئة معينة منهم إذ ورد
حكم المنح عاما ومطلقا لجميع هؤلاء الموظفين ومن ثم يجري على إطلاقه
وعوميته طالما لم يرد ما يقيد أو يخصه عملا للقاعدة الأصولية في
التفسير وهي أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد والعام على
عموميته ما لم يرد ما يخصه ، وترتبا على ما تقسم فإن التفسير السليم
للنص المذكور مؤداه منح علاوة التطرف لجميع موظفي التطرف الكاتب
هون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة

التلفراف الكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الاجهزة لتحقيق حكمة المنح في الحالتين وهي تعويض هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على اعصابهم نتيجة الضوضاء الناتجة عن الاجهزة المذكورة ، وهي مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفي التلفراف الكاتب سواء من يعمل منهم فعلا على اجهزة التلفراف الكاتب او من يعاونهم في اعمالهم ويعيشون معهم في ظروف عمل واحدة . يؤيد التفسير المتقدم انه عندما اراد المشرع ان يقصر منح « بدل السماعة » على العاملين فعلا على اجهزة الاستماع والتليفون نص على ذلك صراحة في القرار الجمهوري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦٣ بمنح بدل سماعة لموظفي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وعملها اذ نص في المادة (١) منه على ان « يمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة وعملها الذين يعملون فعلا على اجهزة الاستماع والتليفون راتب سماعة قدره ١ جنيه شهريا ... » ولو اراد الشارع قصر منح علاوة التلفراف على المشتغلين فعلا على اجهزة التلفراف الكاتب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبذل السماعة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه عين بالقرار رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في وظيفة « مساعد معاون تلفراف كاتب » في الدرجة الخصوصية ٩٦/٦٠ وظل طوال خدمته من موظفي التلفراف الكاتب حتى انتهت خدمته في ١٩٧١/٥/٢٠ ، فمن ثم وتأسيسا على ما تقدم فان المدعى يستحق علاوة التلفراف « اعصاب » وقدرها ١٥٠٠ جنيها شهريا املا لحكم المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وذلك اعتبرا من ١٩٦٢/١/٢٣ تاريخ تسلمه العمل وما يترتب على ذلك من آثار . مع مراعاة ان صرف الفروق المالية انما يقتصر على تلك التي لم ينفذ على استحقاقها مدة خمس سنوات سابقة على تقديم المدعى طلب المساعدة القضائية في ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ وحتى ١٩ من مايو سنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالفائه وبإحقاقه المدعى في صرف علاوة التلفراف « اعصاب » والائر على الوجه الذي سبق بيانه مع الزام الجهة الادارية المصروفات (طعن ٥٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

الفصل الثاني والعشرون

علاوة لاسلكي

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبسّطة :

الأشخاص الذين يفيدون من علاوة التليفون طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٤٧ — قرار محير علم مصلحة التليفونات في ٢٥/٦/١٩٥١ بعدم صرفها إلا لمن يشتغل فعلاً بالسماعة أو يقوم بالإشراف على أعمال التليفون داخل المستشفيات دون من يشتغل بأعمال كتابية — صحيح قانوناً .

ملخص الحكم :

يتبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ — في ضوء الباعث على استصداره الذي أفضت عنه المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكك الحديدية والطغرافات والتليفونات الى مجلس إدارة المصلحة — أنه استهدف تحسين حالة فئة معينة من طائفة خاصة من موظفي مصلحة الطغرافات والتليفونات هي علي وجه التحديد طائفة عمال وعاملات التليفون ومسال المراجعة ، وأن المقصود بتحسين حالتهم بالقرار المذكور من بين أفراد هذه الفئة ذوي المؤهلات الدراسية من لم يمدوا من قواعد الانتصاف أو لم تطبق في حقهم أحكام كادر العمال ولا تملوا درجاتهم على الدرجة الخامسة ، وهم الذين تخلفوا عن زملائهم الذين يؤدون مثل عملهم ، وإنما تحسنت مرتباتهم أما بانصافهم لمؤهلاتهم أو بسبب تطبيق كادر العمال عليهم ، ذلك أن المصلحة جبرت على شغل وظائف عمال وعاملات التليفون مع ائماج وظائف عمال المراجعة بمرشحين ذوي مؤهلات مختلفة أولاً يحملون مؤهلات ما ، وهؤلاء الآخرون هم الضالّية المظلمة ، وكلا الفريقين يقوم بذات العمل على ما فيه من مشقة وارهاق مع تفاوت متباين في الإجر - لذ رؤى تقريبا للشقة بين عمال

نجمعهم رابطة عمل واحد أن يمنح جميع من لم ينالوا تحسينا في مرتبتهم سواء عن طريق الإنصاف أو نتيجة لتطبيق كادر العمال من عمال وعمالات التليفون والمراجعة حتى الدرجة الخامسة علاوة شهرية قدرها جنيهه مصرى واحد وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يبيت في تحسين درجاتهم بمسئلة عامة في ضوء الاعتبارات المختلفة على أن تخصم المبالوة المذكورة مستقبلا من التحسين الذى قد يتقرر لهم . وحكمة تقرير هذه العلاوة المؤقتة العاجلة هي ما قدرته المصلحة من جسامه المسئوليات الملقاة على عاتق هؤلاء العمال بسبب اتصال أعمالهم بمصالح الجمهور المتشعبة المرحقة ، وما تتطلبه هذه الاعمال من سرعة واتقان مع السهر وسعة لصدر وضبط الاعصاب لما يصادفهم من متاعب في سبيل تلبية طلبات الجمهور المتباينة وما ينعرضون له من انفعالات واستنزافات . وقد أبرزت المصلحة في مذكرتها سبب استحقاق هذه العلاوة ، إذ رجعت علة هذا الاستحقاق إلى طبيعة الأعمال التى يقومون بها بقولها : « ومع ذلك فإن المساهمات التى يقاضونها لا تزال أقل من المستوى الذى يتفق وما يقومون به من أعمال ليلا ونهارا ... » وذلك بعد أن أوضحت ما تنطوى عليه تلك الأعمال من عناء وجهد . ولما كانت مشقة الأعمال المنوطة بهذه الطائفة من الموظفين هي التى اقتضت منحهم العلاوة المذكورة لتقريب مراتبهم من المستوى الذى يتفق والاعمال المسندة اليهم ، فتمت ارتباط وثيق بين استحقاق العلاوة المشار اليها والقيام الفعلى بهذه الأعمال . فلانكى تولية الوظيفة لترتب هذا الحق ، بل يتعين اقتران هذه التولية بمباشرة عمل الوظيفة بالفعل لقيام التلازم بين الإثنين ، ولو قيل بغير هذا لاهدرت حكمة تقرير هذه العلاوة ولساغ أن يظهر بها من لا تتحقق فيه هذه الحكمة فيمنحها من لا تقوم به اسباب استحقاقهم . وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بحسب نصوص المذكرة التى وافق عليها وفي ضوء الاغراض التى استهدفها قد حصر مزبة العلاوة في نطاق الفئة التى مدها وعين عليها وهي فئة « موظفى التليفون لغاية الدرجة الخامسة (عمال وعمالات التليفون وعمال المراجعة) الذين لم يستقيدوا من تطبيق كادر العمال أو اتصاف الشهادات » ، ومن ثم فلا ينصرف اثره إلى من عدا هذه الفئة كالكتيبة مثلا ، أى إلى من ليس عاملا بالتليفون أو المراجعة وقائما بهذا العمل بالفعل . أما ما تضمنه من النص على خصم العلاوة إلى قررها من التحسين الذى يتقرر لهذه الفئة فواضح في دلالاته على أن منح العلاوة إنما هو مرحلة مبدئية من هذا التحسين تتحدد معه في طبيعة والخصائص،

ولذا نص على خصمها منه اذا ما تقرر وذلك منعا من الازدواج . ولما كان النحسين المخصص المستند من الوظيفة ذاتها لما يكبدونه من مشقتها ، لا المستند الى صفة قائمة بهم او الى مؤهلانهم لانعدام هذه المؤهلات ، فان النص على خصم علاوة التظيئون من هذا التصيين قاطع في الدلالة على اتحاد الحكمة في كليهما ، وهي التعويض عن ارهاق الاعصاب وعناء العمل ليلا ونهارا ، ومن ثم فان قرار مدير عام مصلحة التظيئونات الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥١ بعدم صرف هذه العلاوة الا لمن يشتغل فعلا بالمساعة او يقوم بالاشراف على اعمال التظيئون داخل السنترالات دون من يشتغل بأعمال كتابية يكون تطبيقا صحيحا لقرار مجلس الوزراء الذي قضى بمنح العلاوة المذكورة .

(ملن ٧٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بقرار راتب اصحابي مقداره ثلاثة جنيهات لموظفي اللاسلكي المشتغلين بأعمال حركة اللاسلكي في الوزارات والمصالح والجهات الحكومية المختلفة — مجال اعمال احكام هذا القرار ينصرف الى الموظفين الذين تطبق في شأنهم احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بتقرير راتب اضافي مقداره ثلاثة جنيهات لموظفي اللاسلكي المشتغلين بأعمال حركة اللاسلكي صدر بناء على اقتراح وزير الخزانة التي ضمنها مذكرته آنفة الذكر بعد أخذ رأى ديوان الموظفين وصدر القرار الجمهوري المشار اليه مشيراً في ديباجته الى لقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبذلك يكون هذا القرار قد صدر استناداً الى المادة ٤٥ من القانون المذكور بالشروط والاولضاع التي نصت عليها وهي تقضى بأن يحدد مجلس الوزراء الذي حل محله رئيس الجمهورية في هذا الاختصاص ، الرواتب الانصابية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد لذلك فلن مجال اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ آنف

الذكر انما ينصرف الى الموظفين الذين تطبق في شأنهم احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولما كان ذلك وكلفت المادة ١٣١ من القانون المذكور تقضى بأنه لا تسرى احكام هذا القانون على :

١ — رجال الجيش والسلاح الجوى والبحرية .

٢ — الموظفين والمستخدمين العسكريين في مختلف المصالح .

٣ — عساكر البوليس والخفر .

٤ — طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيمبدا نصت عليه هذه القوانين ، لذلك فان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنحصر عن المتطوعين للخدمة في وظائف ضباط الصف والجنود المخصص لهم رواتب عالية بالميزانية الذين وضعت لهم قواعد خاصة لتوظيفهم تضمنها القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة والذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وحل محله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

(ملعن ١٥٦٠ لسنة ١٠٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الفصل الثالث والعشرون

مرتب امراض عقلية

قاعدة رقم ٢٧٠

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الوظائف التي يمنح شاغلوها مرتب امراض عقلية — عدم جواز منحها لغيرهم ولو توافرت الحكمة من منحها — عدم اختصاص ديوان الموظفين باضافة وظائف لم ترد في هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بالموافقة على مذكرة وزير المالية والاقتصاد بالنيابة في شأن منح (مرتب امراض عقلية) قد حدد الوظائف التي تقرر منح شاغلها هذا البديل على سبيل اتحصار ، ومن ثم يكون هذا القرار مقصور الاثر على من عداهم ولا ينصرف اثره الى من عدا هؤلاء ممن يشغلون وظائف اخرى غير الواردة في المذكورة سالف الذكر ، ولو توافرت فيهم ذات الحكمة التي من أجلها تقرر هذا البديل ولما كان المدعى يشغل وظيفة طبيب وهي وظيفة لم يشملها القرار سالف الذكر فانه لا ينيد منه ولا وجه لما ذهب اليه المدعى من استحقاقه البديل المشار اليه بناء على ما ارتآه ديوان الموظفين بكتابه رقم ٨٠ — ٣١/١٢ بتاريخ ١٩٦٢ من مايو سنة ١٩٦٢ لا وجه لذلك لانه فضلا عن ان هذا الكتاب قد صدر في شأن منح مساعدات الممرضات باليومية للمرتب المذكور وذلك حسبما يبين من الاطلاع على الكتاب المذكور — فان منح هذا البديل موكول الى قرار رئيس الجمهورية الذي جاء قاصرا على منح البديل لشاغلي وظائف معينة اشار اليها وصفا وتحديدا وليس من بينها وظائف الاطباء وما كان يسوغ لديوان الموظفين — وهو سلطة ادنى من رئيس الجمهورية — أن يعدل من قراره باضافة وظائف اخرى الى تلك التي حددها حصرا وخصها دون سواها بهذا البديل وبناء على ذلك تكون دعوى المدعى غير قائمة على اساس سليم من القانون خالية بالمرض .

(طعن ٢٤٤ لسنة ١٦ في — جلسته ١٩٧٤/٦/٢٠)

الفصل الرابع والمشرون

مقابل تهجير

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال - اقتراضه انتداب او اعارة العاملين العائدين من هذه المناطق نتيجة للمعوان للعمل في المحافظات الاخرى التي يعملون بها بعد عودتهم - اثر ذلك - الاستمرار في صرف راتب الاقامة لهم طوال نحبهم او اماراتهم حتى تاريخ عودتهم الى مقر اعمالهم الاصلية او صدور قرارات بنقلهم الى جهات اخرى - عدم جواز نقل ابناء سيناء وغزة ومنطقة القتال من هؤلاء العاملين الا بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار - اعمال ذلك على ضباط مكتب مكافحة المخدرات بغزة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال ينص في مادته الثانية على انه « استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ . يستمر صرف مرتب الاقامة والراتب الاضافي المقرر صرهما للعاملين بقطاع غزة وذلك بالنسبة الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء ، والمهجرين من منطقة القتال نتيجة للمعوان . طوال مدة نحبهم او امارتهم للعمل بالمحافظات الاخرى . » كما ينص هذا القرار في مادته الخامسة على ان « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الاقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة ما يسرف للعاملين المخكوريين من الجهات التي يندبون للعمل بها او يعارون اليها من بدلات او رواتب اضافية او اعانات » .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على انه « يجوز نقل العاملين

العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى » .

كما يجوز نقل العاطلين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار » .

» ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن مرتب الإقامة يستمر صرفه الى العاطلين العائدين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ، طوال مدة نبيهم أو اعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى . ويوقف صرفه اذا نقل العامل الى جهة أخرى واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نقله .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص القرار الجمهوري سالف الذكر ، يتضح أن العاطلين الذين كانوا يعملون بمنطقة القناة وسيناء وغزة ، تابعون لمراقب الدولة المختلفة ، كانت هذه المناطق بالنسبة اليهم هي مقار أعمالهم الأصلية ، وقد ترتب على العدوان عودتهم من مقار أعمالهم هذه وتقييمهم بالعمل في محافظات أخرى غيرها ، بيد أن المشرع ينظر الى هؤلاء العاطلين على أنهم لا يزالون ينقسمون الى المناطق المذكورة ولا تزال هي مقار أعمالهم الأصلية حتى الآن . واعتبر المشرع — نتيجة لذلك — أن تقييمهم بالعمل في محافظات أخرى إنما هو عن طريق النذب أو الإعارة . وذلك مستفاد مما نص عليه القرار آنف الذكر في مادته الأولى التي تنص على صرف اعانة شهرية الى العاطلين العائدين من أبناء سيناء أو غزة حيث قررت استحقاق هذه الاعانة من تاريخ عودة كل منهم من منطقة سيناء أو غزة ، ويوقف صرفها اعتباراً من تاريخ عودتهم الى مقر عملهم الأصلي بهذه المناطق .. وهذه النتيجة مستفادة أيضاً من أن المشرع اعتبر العاطلين العائدين من عملهم بالمحافظات الأخرى منتدبين أو معارين الى هذه المحافظات ، فلا تنقطع صلتهم بمقار أعمالهم الأصلية في المناطق التي عادوا منها الا بنقلهم الى جهات أخرى وكذلك فإن هذه النتيجة هي التي قصد اليها المشرع منذ البداية وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ، حيث كان القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ يقرر من قبل صرف اعانة شهرية للعاطلين المدنيين

الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة ، ويقرر وقف هذه الاعانة بمجرد ازالة آثار العدوان أو عودة العاملين الى مقر عملهم الاصلى بمنطقة سيناء وقطاع غزة .

ومن حيث أن اعتبار العامل العائد منتدبا أو معارفا الى المحافظة التى يعمل بها بعد عودته ، هو وضع افترضه المشرع وقرره بصفة عامة ، ولم يتطلب فيه صدور قرار خاص بالنسبة الى كل عامل على حده ، وذلك واضح من أن مقرر العمل الاصلى للعاملين العائدين لا تزال هى مقرر أعمالهم السابقة فى محافظات القناة وسيناء وقطاع غزة ، ومن ثم فإن اداءهم أعمالا فى غير هذه المناطق هو وضع مؤقت لا يكون الا بطريق الندب أو الاعارة ، ومن ناحية أخرى فإن المشرع حين اجاز نقل العامل العائد الى جهة أخرى غير الجهة التى كان يعمل بها قبل العدوان (المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩) ، مع علمه بأنه لا يعمل فى هذه الجهة الاخيره ، فإن ذلك لا يحتل معنى آخر سوى أن عمله فى هذه الجهة انها هو بطريق الندب أو الاعارة ، وأنه اذا أريد تغيير مقر عمله الاصلى بصفة دائمة فانه لا بد من صدور قرار صريح بنقله الى جهة أخرى .

ومن حيث أن نص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها قرر جواز نقل العاملين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة ، وأغفل ذكر العاملين العائدين من غزة ، غير أن هذه التفرقة بين الفريقين لا تعنى حظر نقل العاملين العائدين من غزة الى مناطق أخرى ، وإنما كل ما يقصده هذا النص هو أنه يمنع نقل العاملين من أبناء سيناء ومنطقة القناة قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور حتى يتيح لهم الحصول على الاعانة الشهرية المقررة بنص المادة الاولى من هذا القرار مدة معينة ، أما فى غير هذه الحالة ، فنقل العامل العائد جائز طبقا للقواعد العامة التى لم يرد فى نصوص ذلك القرار ما يعطلها فيها عدا الاستثناء الخاص بأبناء سيناء ومنطقة القناة .

ومن حيث أن ضباط الشركة الذين كانوا يعملون بمكتب مكافحة المخدرات بغزة كانوا قد نقلوا اليه من قبل العدوان ، فكان قطاع غزة ولا يزال هو مقر عملهم الاصلى وبعد عودتهم الحقوق بالمعمل بإدارة مكافحة المخدرات . ومن ثم فهم منتدبون للعمل بهذه الادارة ، ويظل كل منهم فى هذا الوضع حتى يعود الى مقر عمله الاصلى حين تمكن الظروف من ذلك ، أو حتى يصدر قرار بنقله

الى جهة اخرى غير مكتب مكافحة المخدرات بغزة . . وبالتالي فانهم يستحقون مرتب الاقامة طبقا لاحكام القرار الجمهورى سالف الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة الى تاريخ استحقاق مرتب الاقامة ، فان المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور تنص على أن « يستمر صرف مرتب الاقامة » مما يعنى استمرار تقاضيه بغير انقطاع ، فالمعامل قبل عودته كان يستحق مرتب الاقامة طبقا لقواعد تقريره ، وبعد عودته يستمر صرفه اليه استثناء من هذه القواعد وطبقا لاحكام القرار المذكور ، ومن ثم فانه يستحقه طبقا لهذا القرار اعتبارا من تاريخ عودته ، ويظل كذلك الى أن يتقرر نقله الى جهة اخرى فيقف صرف هذا المرتب اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ نقله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من الضباط المعروضة حالتهم يستحق مرتب الاقامة المقرر صرفه للعاملين في قطاع غزة ، وذلك من تاريخ عودته من هذا القطاع الى أن يتقرر نقله الى جهة اخرى غير مكتب مكافحة المخدرات بغزة ، فيقف صرفه من اول الشهر التالى لتاريخ النقل .

(متوى ٢٢٢ في ١٦/٣/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادي النطرون والواحات البحرية وافراد القوات المسلحة — اذا كان الثابت ان بعض العاملين كان يصرف لهم بدل الاقامة المقرر للعاملين في بعض المناطق النائية ومن بينها املكن في سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البدل اليهم استثناء طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩

فإن هذا البديل يظل مستحقا لاولئك العاملين في ظل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقا لشروطه — أساس ذلك انه وإن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ ولم يشر في القرار الجديد على بقاء صرف هذا البديل استثناء هراة او ضمنا إلا أن البديل يظل مستحقا وذلك طالما أن الاستثناء الذي قرر استبعاد صرف البديل للعامل رغم عدم عمله في سيناء ليس من الاحكام المتعلقة بالبديل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وانما هو حكم منفصل عن نطاق البديل املته ظروف خاصة وبالتالي فإن تفسير القرار المنظم للحكم العام لا يسقط الحكم الخاص الذي يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف — سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ صدوره — أساس ذلك أن هذا القرار لم يتضمن تاريخا محددا للعمل به ومن ثم يعمل به من تاريخ صدوره وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الإدارية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على انه « استثناء من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشار اليهما يستمر صرف مرتب الإقامة والراتب الإضافي المقرر صرفه للعاملين بمحافظة سيناء . وذلك بالنسبة للعاملين العائدين من وسيناء نتيجة للحدوان طوال مدة نحبهم او اعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى ومع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشار اليه » وتنص المادة ٦ منه على أن « يوقف صرف مرتب الإقامة أو الراتب الإضافي من أول الشهر التالي لتاريخ نقل العامل إلى جهة أخرى » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ونصت المادة (١) على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظة سوهاج وقنا واسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مريوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة و ٢٠٪ من بداية مريوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة » ونصت المادة (٤) منه على انه يلغى كل نص يخالف احكامه ، وتضمنت مادته الخامسة

على أن يعمل به من أول يونية سنة ١٩٧٢ ، ويتاريخ ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادي النطرون والواحات البحرية وأفراد القوات المسلحة ونص في مادته الاولى على أن تعتبر محافظة سيناء من المناطق النائية في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، كما نص في مادته الثانية على أن ينشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن العاملين المعروضة حالتهم كان يصرف اليهم بدل الإقامة المقرر للعاملين في بعض المناطق النائية ومن بينها اماكن في سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البديل اليهم استثناءا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وم يشر في القرار الجديد على بقاء هذا الاستثناء صراحة او ضمنا ، الا أن البديل يظل مستحقا لأولئك العاملين في ظل تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ ووفقا لشروطه ، وذلك طالما أن الاستثناء الذي قرر استمرار صرف البديل للعامل رغم عدم عمله في سيناء ليس من الاحكام المتعلقة بالبديل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وانما هو حكم منفصل عن نطاق البديل املته ظروف خاصة وبالتالي فان تغير القرار المنظم للحكم العام لا يستط بذاته الحكم الخاص الذي يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف ، كما أن تقرير استمرار صرف البديل كان جلقيا من نظم متكامل جاء به قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لبيان المعاملة المالية للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تقديرا لدواعى مودتهم وتهجيرهم من هذه المناطق .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لم يتضمن تحديد بيان معين لتاريخ العمل به مقتصرأ على النص بأن ينشر

في الجريدة الرسمية ومن ثم غائه بتعين العمل به من تاريخ صدوره في ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هؤلاء العاملين يستحقون بدل الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ .

(مغوى ٤٩٩ في ١٠/١١/١٩٧٥) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزوة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تقضى باستمرار صرف مقابل التهجير للعائدين المشار اليهم في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاشي بالتقدير الذي كان يصرف لهم قبل الإحالة الى المعاشي اعتبارا من تاريخ توقف الصرف اليهم ولحين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم — سريان هذا الحكم على العاملين الذين استحقوا مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمى ١ ، ٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يحول دون ذلك ان تكون إحالة العامل الى المعاشي قد تمتعت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ بتعيين وزير مقيم لمنطقة القناة يكون مسئولاً عن كل الشؤون الخفية الخاصة بهذه المنطقة وسكانها وله اتخاذ جميع القرارات والاجراءات اللازمة لمواجهةها على أن تكون له في هذا الشأن السلطات المقررة لرئيس الجمهورية في القوانين واللوائح وفي ١٥ من

أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر الوزير المقيم قراره رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ونص في مادته الاولى على أنه يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة ، ونصت مادته الثالثة على أن ينفذ اعتباراً من ١٥/٩/١٩٦٧ وبموجب قرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ أضيفت فقرة الى المادة الاولى من قراره الاول قوامها تعيين حد ادنى مقداره ٣ جنيهات شهريا بالمقابل للتهجير ويتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للمائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال وبإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ونص قرار رئيس الجمهورية في مادته الثالثة على أنه : « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدينين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدينين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكدارات خاصة الذين يهجرون ، أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ويتم صرف هذا المقابل بالخصم على اعتماد الطوارئ ... » ثم صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التى تصرف للمائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ونص في مادته الثانية على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتباراً من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

ومن حيث أن خطاب هذا النص الاخير موجه — بصريح حكمة الى « العاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ » وهؤلاء العاملون في تلك المادة هم « العاملون المدينون بمنطقة القناة الخاضعين لنظام العاملين المدينين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملون بكدارات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ، ويبدو من هذا التحديد الذى عبرت عنه النصوص أن العاملين المشار اليهم في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هم العاملون بمنطقة القناة الذين

يهجرون أسرهم الى خارجها ودون اشتراط وصف آخر بهم لم يرد بنص القانون ، والقانون في اشارته اليهم وعلى ذلك النحو لم يتطلب فيهم الا الحالة الواقعية التي ساقها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ من نحو قيامهم بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة ولم يستلزم القانون فيهم ان يكونوا اصحاب مركز قانوني ذاتي اكتسبوا به حقا في مقابل التهجير بموجب ذلك القرار الجمهوري ومن ثم فانه يعتبر عملا في تطبيق احكام المادة ٢ من القانون المذكور كل عمل بمنطقة القناة هجر أسرته الى خارجها ايا كان مصدر استحقاقه لمقابل التهجير ، وسواء استحقاقه بموجب قرار ، رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ وفي ظل نفاذه او بموجب قرار الوزير المقيم السابق عليه لانه في الحالين يظل من عداد المأهلين بمنطقة القناة الذين هاجرت أسرهم الى خارجها والذين وردت الاشارة اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ومن حيث ان القول باشتراط أن يكون المأهل قد استحق مقابله التهجير طبقا لذلك القرار وبدا استحقاقه له بعد العمل به حتى يفيد من الحكم الذي استحدثته المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هذا القول يضيف في بيان المأهلين الذين ورد النص عليهم في تلك المادة شرطا لم يمثل فيها ويزيد على سياق النص ما ليس فيه وما لا يستلزمه مقتضاه .

ومن حيث انه في ضوء ذلك فان المأهل بمنطقة القناة الذي استحق مقابل تهجير طبقا لقراري الوزير المقيم بهذه المنطقة رقمي ٢٠١ لسنة ١٩٦٧ يستفيد من الحكم المقرر في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بأن يستمر بعد احالته الى المعاش في صرف هذا المقابل بالقدر الذي كان يصرف اليه قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من تاريخ توقف الصرف اليه والى حين زوال اسباب التهجير ، ولا يحول دون ذلك أو يمنعه أن تكون احالة هذا المأهل الى المعاش قد تحققت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ لانه يبقى مع ذلك من المأهلين المخاطبين باحكام المادة الثانية من القانون المذكور على ما سلف استظهاره وكشف بيانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت عناصر الدعوى تسلم بغير منازعة بأن المطعون ضده كان قد استحق مقابل تهجير طبقا لقراري الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمي ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ فان الحكم المطعون فيه يكون قد

أصاب وجه الحق وصحيح القانون فيها انتهى اليه من قضاء بأحقيقه وأن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه مردود بنص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ صريح في أن يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد إحالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم ، ومتضى هذا النص الا يفيد من حكم القانون المشار اليه من كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم رقمى ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ ثم اوقف صرفه له بسبب إحالته الى المعاش والى ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١٩٧٥/٦/٢٥ وهذا الراى عموما يتفق مع حكم القانون .

(طعن ١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .

وعكس ذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ملف ٢٢/٢/١٧ - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات والرواتب التى تصرف للعائنين من غزة وسيناء والمهجّرين من منطقة القناة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالإعانات والرواتب التى تصرف للعائنين من غزة وسيناء والمهجّرين من منطقة القناة - عدم احقية ضباط الشرطة من أبناء القناة المقولن خارجها او المحالين الى المعاش قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في المطالبة باعادة صرف مقابل التهجير لهم بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر - اساس ذلك انهم غير مخاطبين باحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى يقضى بان العاملين الذين كانوا يصرفون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٣٤

لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم اثر احوالهم الى المعاشى هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق فى صرف هذا المقابل .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير العاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ينص فى المادة ١ منه بعد تعديلها بقرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها » وتنص المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القتال المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكافرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة وبحد ادنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » وتنص المادة ٨ من هذا القرار على أن « ملغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ و١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ وقرارى الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ ورقم ٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وكل حكم يخالف احكام هذا القرار ، هذا ولقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة ونصت المادة ٢ منه على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احوالهم الى المعاشى وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاشى اعتبارا من توقف الصرف اليهم الى حين زوال الاسباب الدائمة الى تهجيرهم » وبماد هذه النصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اشترط شرطين لصرف مقابل التهجير : أولهما أن يكون مستحق المقابل من العاملين بمنطقة القناة والثانى أن يقوم بتهجير أسرته الى خارجها وهذان الشرطان هما بذاتهما اللذين اشترطهما قرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فاذنا تخلف أحدهما فلا يستحق مقابل التهجير سواء بـزوال صفته باعتباره من العاملين بمنطقة القناة — وذلك اما بنقله خارجها او

بالحالة الى المعاش - أو بعدم قيامه بتهجير أسرته ، تعين وقف صرف المقابل لتخلف مناط استحقاقه . ولقد استمر الحال قائما على هذا النحو الى أن استحدث القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ حكما جديدا في المادة الثانية منه مؤكدا استمرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ولو بعد احالتهم الى المعاش والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجير أسرهم . ومقتضى ذلك أن العاملين الذين كانوا يصرفون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم اثر احالتهم الى المعاش هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق في صرف المقابل وترتبيا على ذلك لا يفيد من حكم القانون المشار اليه العاملون الذين كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ أو القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم بسبب النقل خارج منطقة القناة، وكذلك العاملون الذين كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرار الوزير المقيم رقم ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ ثم أوقف صرفه لهم بسبب احالتهم الى المعاش .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن من نقل من ضباط الشرطة المعروض أمرهم خارج منطقة القناة سواء قبل أو بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة باعادة صرف مقابل التهجير بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ استنادا الى أنهم غير مخاطبين بأحكام هذا القانون ، كما أن من أهيل منهم الى المعاش قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة باعادة صرف المقابل لان مناط اعادة الصرف لمن أهيل الى المعاش أن يكون احالته قد تمت في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه وهذا النظر بعينه هو الرأي الذي اخذت به ادارة الفتوى لوزارة الداخلية .

من أجل ذلك انتهى رأي اللجنة العمومية الى عدم أحقية ضباط الشرطة من أبناء منطقة القناة المتقولين خارجها أو المحليين الى المعاش قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في المطالبة باستمرار صرف مقابل التهجير بعد نقلهم أو احالتهم الى المعاش .

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

الحق في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ غير مقيد بالوجود في منطقة القناة في ١٩٦٧/٦/٥ أو في تاريخ صدور هذا القرار — استحقاق هذا المقابل للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين قابوا بتهجير أسرهم في أي وقت في ظل العمل بهذا القرار — يترتب على ذلك أن يمتد استحقاق هذا المقابل الى اولئك الذين عينوا او نقلوا الى المنطقة بعد العمل بهذا القرار بشرط أن يقوموا بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

صدر قرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ونصت المادة الاولى منه على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة » ثم صدر قرار الوزير المقيم رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإضافة مقرة ثانية الى المادة الاولى من القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه تقضى بتحديد حد أدنى لهذا المقابل قدره ثلاثة جنيهات شهريا . وفي ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمغتربين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة ، ونصت المادة (٣) من هذا القرار على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاث جنيهات شهريا ... » ولقد اُضلفت المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ مقرة جديدة الى هذه المادة تقضى بأن يكون مقابل التهجير الذي

يجوز صرفه للعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥ ٪ شهريا من مرتباتهم
الاصلية ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وحيث انه يبين من الاطلاع على نص المادة (٣) من القرار الجمهوري
رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أن صرف مقابل التهجير منوط بتوافر الشرطين
الآتين :

١ - أن يكون الصرف لاحد العاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين
لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام
أو العاملين بكاندرات خاصة .

٢ - أن يكون العامل قد قام بتهجير أسرته الى خارج منطقة القناة
تهجيرا فعليا بسبب ظروف العدوان .

وبهذه المثابة فإن الحق في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ غير مقيد بالوجود في منطقة القناة في ١٩٦٧/٦/٥
أو في تاريخ صدور القرار الجمهوري المشار اليه ، وانما يستحق المقابل
العاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين قاموا بتهجير أسرهم في أى وقت في
ظل العمل بالقرار الجمهوري آنف الذكر ، ومن ثم يمتد الى أولئك الذين
عينوا أو نقلوا الى المنطقة بعد العمل به بشرط أن يقوموا بتهجير أسرهم
الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان في ظل العمل بالقرار
الجمهوري المشار اليه .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين
المدنيين بمنطقة القناة لمقابل التهجير متى يثبت أنهم قاموا بتهجير أسرهم
الى خارج المنطقة بسبب ظروف العدوان .

(فتوى ٦١ في ١٩٧٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبحث :

قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن مقابل التهجير أجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف مقابل التهجير لهم اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل - أجاز نقل العاملين من أبناء المنطقة بعد انقضاء فترة معينة حددها وزير الشؤون الاجتماعية بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ بقضاء فترة متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان قدرها عشر سنوات - أفراد القوات المسلحة يفرجون من نطاق المخاطبين بتلك الأحكام - أساس ذلك - القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة الذين تحققت فيهم تلك الشروط بصفتهم المدنية .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ كان ينص في مادته الأولى على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهرياً من المرتبات الأصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى في مادته الثالثة بإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهرياً من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكتاتر خاصة الذين يهجرون أسرهم خارج هذه المنطقة ...) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على أنه (يجوز نقل العاملين المقدمين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى .

كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التجهيز المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحدد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية) .

ولقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الأولى منه على أن (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العاملين والعاملات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدوا رغبة في النقل السنة السابقة على هذا التاريخ منى توافرت في شأنهم أحد الشروط الآتية :

٤ — أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المنطقة مدة عشرة سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية سنة ١٩٦٧ .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الابعاء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار عشرين في المائة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس

الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ مقابل التهجير بذات النسبة وفي ذات الوقت أجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل وأجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة ودخل وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من أبنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل أن يكون قد أمضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ومن ثم فإن أفراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الأحكام كما أن القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة وفقاً للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة الحنية ، وإذا لم يكتسب العامل في الحالة المائلة صفة العامل الحني إلا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فإنه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتباراً من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من أبناء القناة غير منواعة في شأنه لتضائه المدة السابقة على العدوان بالمسلك العسكري فإنه لا يستحق مقابل التهجير اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة ، فلا يفيد من القيد الزمني المقرر على نقل العاملين من أبناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الأبناء والتي من مقتضاها استحقاقهم للمقابل رغم نقلهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل مقابل التهجير اعتباراً من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله من العمل بمنطقة القناة .

(فتوى ٣٣٤ في ١٧/٣/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

شرط استحقاق الاعانة الشهرية المخصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ان يكون من العاملين المدنيين بمحافظات القناة حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد اليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيفة أو لم يكن قد سبق له الهجرة اصلا — سبق التهجير لا يعتبر شرطا لاستحقاق هذه للاعانة — احقية العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونقلوا كرها عنهم قبل ١٢/٣١/١٩٧٦ في صرف الاعانة الشهرية حتى هذا التاريخ — اساس ذلك نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه — العامل الذي ينقل بناء على طلبه لا يستحق هذه الاعانة اعتبارا من اول الشهر التالي للنقل .

ملخص الفتوى :

من حيث القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها من الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكافرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات القوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خمسة جنيهات ... » .

ومن حيث انه قد ورد بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في هذا الشأن انه « لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات اقتضت أن يعمل فيها من يحصلون على هذه الميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توافر شروط منحها المخصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه الامر الذي ترتب عليه وجود تفرقة بين عاملين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعي المساواة بين هؤلاء جميعا

بمنح العاملين في محافظات القناة ، سواء من كان يعمل منهم في ١٩٦٧/٦/٥ أو بعد هذا التاريخ ، اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ بحسب أقصى عشرون جنيتها ويحد أدنى خمسة جنيهات » .

ومن حيث أنه ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عند دراستها مشروع القانون المذكور أنه « قد نرتب على ضرورة توافر الشروط التي أوردها القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين الذين لا تتوافر فيهم شروط الاعانة أو مقابل التهجير الأمر الذي أدى الى وجود تفرقة بين عاملين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة . لذلك أقتضى الأمر المساواة بين هؤلاء العاملين جميعا بمنح العاملين في محافظات القناة اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ » كما ورد بالتقرير المذكور أنه « قد عدلت المادة الثانية بحيث أصبحت تشمل العاملين الذين عادوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أراد المساواة بين جميع العاملين الذين كانوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمنحهم الاعانة المشار إليها دون تفرقة بين من كان منهم يعمل في هذه المناطق في الخامس من يونية سنة ١٩٦٧ أو بعد هذا التاريخ ولذلك جاء مشروع القانون المذكور المقدم من الحكومة متضمنا النص على صرف هذه الاعانة للعاملين المدنيين الذين كانوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم ينص هذا المشروع على « الذين عادوا إليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات وبالتالي فوجود العامل في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ شرط أساسي لاستحقاق الاعانة المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بمعنى أن من لم يكن يعمل منهم في هذا التاريخ في محافظات القناة فلا يستحق هذه الاعانة ولو كان قد سبق له الهجرة من هذه المحافظات سواء كان قد عاد إليها أو لم يعد بعد وما زال في المحافظات التي هجر إليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن سبق التهجير لا يعتبر شرطا لاستحقاق الاعانة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وأية ذلك وجود حرف « الواو » قبل عبارة « الذين عادوا إليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » ويؤكد ذلك أيضا ما جاء بتقرير لجنة القوى العاملة من أن المادة الثانية قد عدلت بحيث

أصبحت تشمل العاملين الذين عللوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة سائلة الذكر أن يكون العامل من العاملين المدنيين بمحافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من محافظات القناة قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو استمر مقيما بالمحافظات المضيفة ، أو لم يكن قد سبق له التهجير أصلا من منطقة القناة .

من حيث أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ينص في مادته السادسة على أنه ، لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع حظر نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة حتى تاريخ معين هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن أى قرار يصدر بنقل أحد من هؤلاء يكون مخالفا للقانون ويكون ضارا بالعامل المنقول مما يتعين معه استمرار صرف الاعانة المشار إليها حتى نهاية المدة التى حظر فيها المشرع نقل العاملين من أبناء منطقة القناة الى خارجها .

وغنى عن البيان أن النقل الذى لا يحول دون أحقية هؤلاء العاملين في صرف الاعانة الشهرية المشار إليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو النقل الذى يتم كرها من العامل ورغبا عن إرادته أما إذا كان النقل بناء على طلبه فإنه لا يستحق الاعانة الشهرية المشار إليها اعتبارا من أول الشهر التالي للنقل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه :

أولا : يشترط لاستحقاق الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أن يكون من العاملين

المحتجين بمحافظة القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيفة أو لم يكن قد سبق له الهجرة أصلا .

ثانيا : احقية العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونظروا كرها عنهم قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في صرف الاعانة الشهرية حتى هذا التاريخ .

(غتوى ٤٦٠ في ٨/٥/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

مقابل التهجير من منطقة القناة — منحة للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج هذه المنطقة — لا يشترط فتح هذا المقابل ان ينقل العامل قائما بعمله في منطقة القناة .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ نص في المادة الاولى منه على أنه « يجوز صرف مقابل التهجير في حدود ٢٠٪ (عشرين في المائة) شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة .

» ويكون الحد الادنى لمقابل التهجير المنصوص عليه بالفترة الاولى ٣ جنيهات شهريا » .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القتال ونص في المادة الثالثة منه على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المحتجين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المحتجين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع

العام ... الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويعد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » . ثم نص في المادة الخامسة على أن « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتببات الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات » كما نص في المادة السادسة على أن « .. يوقف صرف الاعانات الشهرية ومرتببات الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير ... اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ النقل » وأخيرا نص هذا القرار في المادة الثامنة على إلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) ورقم (٢) لسنة ١٩٦٧ وكل حكم يخالف احكام هذا القرار .

ويخلص من هذه النصوص أن مقابل التهجير يمنح للعاملين بمنطقة القناة ، ولا يشترط لمنح هذا المقابل أن يظل العامل قائما بعمله في منطقة القناة ، وانما يستحق له مقابل التهجير سواء بقى للعمل بمنطقة القناة أو نذب للعمل خارجها ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ من أن يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتببات الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات ، فدل المشرع بذلك على أن مقابل التهجير يستحق للعامل بمنطقة القناة الذى يقوم بتهجير أسرته ليس فقط في حالة بقاءه هو في هذه المنطقة وانما يستحق له ايضا في حالة ندبة أو اعارته الى المحافظات الاخرى بدليل انه في هذه الحالة الاخيرة يوجب نص المادة الخامسة أن يخصم من مقابل التهجير قيمة ما يصرف له من الجهة التى انتدب أو اعير اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات .

(متوى ١٩٢٧ في ١٩/١٠/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وضع قاعدة عامة بمقتضاها

يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكاندرات خاصة اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة — اثر ذلك — ان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون في عداد المستحقين لهذه الاعانة متى توافرت فيهم شروط منحها — النص على عدم الجمع بين الاعانة المذكورة وبين مكافأة الميدان لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيقها — استحقاق هذه الاعانة عند عدم صرف مكافأة الميدان .

ملخص الفتوى :

ان المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكاندرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بحافظات القناة ومن ثم فان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الاصل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام او خضعوا لكادر خاص طالما أنهم كانوا يعملون بحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، واذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سالفة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانها يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لولاها لاستحقوها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نظمهم ونظائهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمتهم بالتالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل يقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتخلف منط الحظر عندئذ في شأنهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل الملقى المنقول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وفقا لما تقدم من اسباب . (فتوى ٩٣٢ في ١٩٨٢/٩/١٦) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة يشترط لاستحقاق تلك الامانة : اولا — ان يكون العامل موجودا فعلا في الخدمة في احدى مدن القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وثانيا — الخضوع لاحدى النظم الوظيفية المذكورة بالمادة الثانية من القانون المذكور ويستتبع تحديد المشرع تاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ تحديد المخططين باحكامه الموجودين فعلا في الخدمة في احدى مدن القناة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة على أن « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة او العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات القوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذلك العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدرة عشرون جنيها ويحد اثنى قدرة خمسة جنيهات » وتنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اول يناير سنة ١٩٧٦ » كما استعرضت الجمعية العمومية المذكورة الايضاحية لهذا القانون حيث جاء بها ما يلى لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات قد اقتضت أن يعمل فيها من يحصلون على هذه الميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توافر شروط منحها المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، الامر الذى ترتب عليه وجود تفرقة بين عاملين حون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعى المساواة بين هؤلاء جميعا بمنح العاملين في محافظات القناة — سواء من كان يعمل منهم في ١٩٦٧/١/٥ او يعد هذا التاريخ امانة شهرية بواقع ٢٥٪ بعد اقصى قدرة عشرون جنيها ويحد اثنى خمسة جنيهات ... » .

ومفاد ما تقدم أن استحقاق تلك الاعانة هو لمواجهة الظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء العالين وهذا لا يتأتى الا بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ أو الخضوع لاحد النظم المذكورة في نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على سبيل الحصر ، ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق تلك الاعانة أن يكون العال موجودا فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بالموجودين فعلا بالخدمة فيه في إحدى مدن القناة وبالتالي فلا تستحق تلك الاعانة لمن يكن موجودا فعلا منهم بأحدى المدن والجهات التي حددها القانون على سبيل الحصر .

(ملف ٨٦/٤/١٩٦١ في ١/٨/١٩٨٤) .

تطبيق :

بهذا الرأي أيضا سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن أمنت بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ .

ويتطبيق ما تقدم يمكن القول أيضا :

١ — اذا كان العال قد عين بأحدى الجهات الحكومية بالسويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ الا أن تسلمه للعمل ثم في محافظة أخرى لم يرد النص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه نتيجة تهجير مقر تلك الجهة الحكومية التي عين بها في هذه المحافظة ، فإن العال المذكور لا يتحقق في شأنه الوجود الفعلي بمحافظة السويس حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وبالتالي لا يستحق الاعانة المقررة بهذا القانون والتي اشترط القانون لاستحقاقها الوجود الفعلي للعال في إحدى المحافظات المنصوص عليها فيه حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(فتوى الجمعية العمومية رقم ٧٥١ في ١/٨/١٩٨٤ — سالف الإشارة اليها) .

٢ — أن استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في إحدى محافظات القناة

حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحدى النظم المذكورة على سبيل الحصر ،
وذلك لا يتأتى الا لمن كان معيناً وقتما يعمل احدى الوظائف فعلاً في
١٩٧٥/١٢/٣١ . ولم تفرق المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
سالف الإشارة اليها بين من كان يشغل الوظيفة بصفة أصلية وبين من
يشغلها عن طريق النصب ، لان علة منح هذه الاعانة — وهى العمل تحه
ظروف العدوان — تتوافر سواء كان العامل معيناً او منتدباً .

(الجمعية العمومية — فتوى رقم ٧٥٠ فى ١/٨/١٩٨٤ جلسة
١٩٨٤/٦/٦) .

٣ — ان كل ما اشترطه المشرع لاستحقاق تلك الاعانة ان يكون العامل
موجوداً بالفعل فى الخدمة فى احدى مدن القناة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ . وتحديد
المشرع هذا التاريخ يستتبع فى ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه
بالوجودين بالخدمة فيه . ومن ثم لا يستحق هذه الاعانة من يعين بالخدمة
بعد ذلك التاريخ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(الجمعية العمومية بجلطة ١٩٨٠/١٢/٢٤) .

٤ — ان المشرع وضع فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٧٦ قاعدة عامة يستحق بمقتضاها جميع العاملين المدنيين بالدولة او
القطاع العام او العاملين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة
الشهرية المحددة بلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١
بمحافظة القناة — والمستفاد من ذلك هو استحقاق جميع العاملين فى التاريخ
المذكور للاعانة سواء كانوا معينين او منتولين او منتدبين للعمل بهذه
المناطق ، وذلك لان المشرع لم يشترط لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود
بمحافظات القناة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ وسواء كان العامل معيناً بصفة دائمة
او مؤقتة (الجمعية العمومية بجلطة ١٩٨٢/٨/١٦) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للمواطنين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة - يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل معينا بلحدي مدن القناة في ١٢/٢١/١٩٧٥ - العبرة بتاريخ صدور قرار التعيين قبل التاريخ المذكور حتى ولو تراخى العامل في استلام العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للمواطنين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلي الشهري لن كانوا يعملون حتى ١٢/٢١/١٩٧٥ بمحافظة القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيئة من المواطنين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام المواطنين المدنيين بالدولة او نظام المواطنين بالقطاع المصالح او المواطنين بكادرات خاصة او المدنيين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات القوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا المدنيين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها وبعد اقصى قدره خمسة جنيهات ... » .

ومعاد ذلك ان استحقاق هذه الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٢/٢١/١٩٧٥ ، والخضوع لاحد النظم المنصوص عليها على سبيل الحصر ، وذلك لا يقتضي الا ان كان معينا فعلا في ١٢/٢١/١٩٧٥ ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل معينا فعلا بلحدي مدن القناة في ١٢/٢١/١٩٧٥ لان تحديد هذا التاريخ يستتبع بالضرورة وفي ذات الوقت تحديد المخاطبين بالخدمة بالموجودين بالخدمة فيه وبالتالي لا تستحق هذه الاعانة لمن يمين او ينقل الى احدى مدن القناة بعد ١٢/٢١/١٩٧٥ ولا لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك التاريخ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سبق على هذا التاريخ لتظف شرط الوجود الفعلي بالخدمة .

ولما كان المركز اوظيفى للعامل ينشأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه اذ من هذا التاريخ يرتب قرار التعيين اثره في تقلد الشخص للوظيفة وكان هذا الامر يترتب ولو تراخى العامل في استلام العمل ، اذ ان استلام العمل ليس ركنا من اركان قرار التعيين وان كان لازما بطبيعة الحال لتنفيذه ، وعليه فان واقعة تراخى تسلم العمل لما بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ لن يصدر قرار تعيينه او نقله قبل هذا التاريخ لا يترتب عليه الحرمان من الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعيّنين والمنقولين الى محافظة السويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وتسلموا العمل بعد هذا التاريخ للاعانة الشهرية المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، وعدم استحقاق تلك الاعانة لن يعين بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور .

(فتوى ٦٣١ في ١٩٨١/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة انه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحدى النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر - اثر ذلك - عدم استحقاق هذه الاعانة لن يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لن كانوا يعملون

حتى ٢١ من ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين ملأوا اليها والذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية ، وذلك بحد أقصى قدرة عشرون جنيتها ويحد أدنى قدره خمسة جنيتها ...

ومناد ما تقدم أن استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ والخضوع لاحد النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر ، وذلك لا يتلقى الا لمن كان معينا وقتها بعمل إحدى الوظائف محللا في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالعمل في الخدمة في إحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٢١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بالوجودين بالخدمة فيه ، وبالتالي لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٢١ .

(فتوى ١١٠٤ في ١٩٧٩/١٢/٨) .

ويهذا المعنى أيضا امتت الجمعية العمومية ملف ٩٢٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٤/٦/٦ وأضافت أن المشرع لم يفرق بين من كانوا يشغلون الوظائف بصفة أصلية وبين من يشغلونها عن طريق النذب .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الأصل طبقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو احقية العاملين المدنيين بمحافظات القناة لاعانة شهرية طالما تتوافر شروط الوجود بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ سواء كان هذا الوجود فعليا أو حكيا — عدم جواز الجمع بين الاعانة وبين مكافاة الميدان — احلال بدل الجهود الإضافية محل مكافاة الميدان — توافر علة حكم حظر الجمع .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امتيازات للمعلمين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن (تمنح امتانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من المعلمين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام المعلمين المدنيين بالدولة أو نظم المعلمين بالقطاع العام أو المعلمين بكادرات خاصة .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه (لا يجوز الجمع بين الامانة المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للمعلمين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة على أن (تلغى مكافأة الميدان المقررة لافراد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن (يصرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة « عسكريين ومدنيين » وكذلك المدنيين المنتسبين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخضعون بالوحدات العسكرية التى تعهد بقرار من وزير الدفاع بحد أقصى ١٠٠٪ من الراتب الاصلى ...) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح المعلمين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة امتانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الامانة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ سواء كان هذا الوجود فطريا أو حكيا بالبقاء في المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجر المشرع للمعلمين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الامانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ واذا ينم هذا الحظر من أن قصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع المعلمين المدنيين بالقوات

المسلحة بين الاعانة واية ميزة اخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكري فان الغاء مكافأة الميدان واحلال بدل الجهود الاضافية محلها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه أن يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حكم حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد / العامل المعلن بالقوات المسلحة ان يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبندل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ والبندل المنصوص عليه بقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٩٣٣ في ١٦/١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبحث :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة لا يتضمن تدرج الاعانة الشهرية بتدريج المرتب - اثر ذلك - تحديد قيمة هذه الاعانة على اساس مرتب العامل في اول يناير ١٩٧٦ ولا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قضى اعتبارا من ١٩٧٦/١/١٠ بمنح اعانة بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاصلى للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة وبنسبة ٢٥٪ للعاملين بمحافظة القناة كما قضى بمنح المحالين الى المعاش من الطائفتين اعانة قدرها ٢٥٪ وذلك بشروط خاصة حددها ونص عليها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وأجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة للعاملين بمحافظة بورسعيد والاسماعيلية نور العمل بالقانونين فلوجب استهلاكها من نصف أى زياده تطرا على مرتب العاملين بهاتين المحافظتين بعد ١٩٧٦/١/١ ولم يقف عند هذا الحد وانما اوجب أعمال حكم

الاستهلاك ولو لم يحصل العليل على أية زيادة في المرتب خلال العام وذلك بواقع خمس قيمة الاعانة الشهرية وفيما يتعلق بالعليلين بحافظة السويس فإن المشرع لم يستبعدهم كلية من نطاق أعمال حكم الاستهلاك وإنما أوجب استهلاك الاعانة المقررة لهم اعتباراً من التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس الوزراء كما أجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة لأصحاب المعاشات بواقع خمس قيمتها وذلك اعتباراً من ١/١/١٩٧٧ بالنسبة للعليلين بحافظة بور سعيد والاسماعيلية واعتباراً من التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس الوزراء بالنسبة لأبناء سيناء وغزة والعليلين بحافظة السويس ، وليس من شك في أن أصرار المشرع على استهلاك تلك الاعانة ولو لم تطرأ زيادة على المرتب وتطبيقه حكم الاستهلاك على أصحاب المعاشات إنما ينبع عن تصده في تجريد تلك الاعانة وعدم زيادتها وتدرجها بزيادة المرتب الأصلي وتدرجه إذ ليس من المعقول أن يجرى عليها التدرج في ذات الوقت الذي أوجب المشرع استهلاكها سواء فور تقريرها أو في تاريخ يحدد فيها بعد ومن ثم تتحدد قيمة تلك الاعانة على أساس المرتب الأصلي الذي يحصل عليه العليل في ١/١/١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فلا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

وإذا كان المشرع لم ينص على استهلاك الاعانة المقررة لطائفة العاليلين من أبناء غزة وسيناء في المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فإن ذلك يعنى أنه اتجه الى استثنائها من حكم التجرد وعدم التدرج ، وذلك لأن الاستفادة من جماع نصوص القانون أن المشرع قصد منح الاعانة بصفة مؤقتة ولم يكسبها صفة الدوام والاستمرار بالنسبة لجميع من قررت لهم بما في ذلك العاليلين من أبناء سيناء وغزة وليس أدل على ذلك من أنه قضى باستهلاك الاعانة من المعاشات المستحقة للتدرج في تلك الطائفة مع أن المعاشات بطبيعتها لا تطرأ عليها زيادة ولا يجرى عليها التدرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تدرج الاعانة الشهرية المقررة للعليلين بسيناء وغزة ومحافظة القناة بتدرج المرتب .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قضى بالاستمرار في صرف مقابل التهجير بعد الإحالة الى المعاش ولحين زوال اسباب التهجير - العودة الى منطقة القناة يترتب عليها استحقاق المعائد لاعانة التهجير وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مع وقف صرف مقابل التهجير المقرر بالقانونين رقمي ٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٩ لسنة ١٩٧٨ - لا يترتب بعد ذلك على مفادرة المعائد لمنطقة القناة والاقباله بالحدى المحافظت الاخرى اعادة صرف مقابل التهجير اليه اذ ان المشرع لم يترتب هذا الاثر عند ترك المنطقة بعد العودة اليها - استمراره في صرف اعانة التهجير بعد تركه منطقة القناة .

ملفص الفتوى :

ان المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ - المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القضاء الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون اسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد ادنى قدره ثلاثة جنيهاً ويكون التهجير الذى يجوز صرفه للعاملين المستبقيين بمنطقة القناة بواقع ٢٥٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية ويحد ادنى قدره خمسة جنيهاً » .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على ان « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد احوالهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم ولحين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على ان « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهري للمحاليين الى المعاش من العاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين عادوا او تعود اسرهم الى هذه المنطقة بحد اتمنى

قدرة عشرون جنيها ويحدد أدنى خمسة جنيها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ - أو من تاريخ عودة أسرهم إلى المنطقة بحسب الأحوال على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنوياً اعتباراً من يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة إلى محافظتي بور سعيد والإسماعيلية ومن التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة إلى محافظة السويس .»

ولقد ألفى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بمقتضى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ الذى نص فى مادته الأولى على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهري بعد أقصى قدره عشرون جنيها ويحدد أدنى قدره خمسة جنيها للمحاليين إلى المعاش من العاملين الخنئين والمهجرين من منطقة القناة الذين ما زالوا يقيمون فى المحافظات المضيفة وينطبق فى شأنهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ وتستهلك هذه الاعانة ٥/١ قيمتها الأصلية سنوياً اعتباراً من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء » .

ومناد ما تقدم أن المشرع رعاية منه للعاملين بمنطقة القناة الذين هجروا أسرهم للمحافظات الأخرى قرر منحهم مقابل تهجير بنسبة معينة من المرتب بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ - ولم يمنح هذا القرار بدل تهجير لمن يحال منهم إلى المعاش لذلك أصدر المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى قضى بالاستمرار فى صرف مقابل التهجير بعد الاحالة إلى المعاش ولحين زوال اسباب التهجير، ولقد زاد المشرع فى رعاية المحاليين إلى المعاش بعد عودتهم إلى منطقة القناة فقرر بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ منحهم اعانة شهرية لمدة خمس سنوات تستهلك بواقع خمس قيمتها سنوياً بالنسبة لمحافظتي بور سعيد والإسماعيلية ومن التاريخ الذى يحدده رئيس مجلس الوزراء بالنسبة لمحافظة السويس وحتى لا يتخذ مقابل التهجير المستحق للمحاليين إلى المعاش المقبين بالمحافظات المضيفة صفة التأييد فيكونوا فى وضع افضل ممن اختاروا العودة والخضوع بالتالى لحكم الاستهلاك ، ألفى المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى لم يضع حدا لاستحقاق المحال إلى المعاش لمقابل التهجير وقضى فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ باستهلاكه فى خلال خمس سنوات تبدأ من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد رتب أثراً محدداً على تغيير محل

الاتية بالعودة من المحافظات المضيفة الى منطقة القناة يؤداء استحقاق العائد لاعانة تهجير وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولقد علق المشرع على هذا الاثر على ارادة المستحق ، فهو وحده الذى يختار العودة بحض ارادته ، لذلك فانه اذا ابدى رغبته فى العودة تمنى على الادارة صرف الاعانة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ووقف صرف مقابل التهجير المنصوص عليه بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت حرية الاتية حق مكول بنص المادة (٥٠) من الدستور الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ لجميع المواطنين فلا يجوز الزام احد بالاقامة فى مكان معين فان للمائد الى منطقة القناة الحق فى تغيير محل اقامته فيها وتركه الى أى مكان آخر يختاره بيد أن ذلك لا يؤدى الى عودة حقه فى بدل التهجير المنصوص عليه فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ لان المشرع لم يربط هذا الاثر على ترك منطقة القناة بعد العودة اليها وانما يستمر فى صرف اعانة التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان ترك السيد المعروضة حالته لمحافظة بور سعيد بعد أن ابدى رغبته فى العودة اليها ليس من شأنه أن يؤدى الى استحقاقه مقابل التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الاولى الصادرة بجلسة ١١/٧/١٩٧٨ والذى انتهى الى زوال حق السيد المعروضة حالته فى صرف مقابل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ عودته الى بور سعيد ، وانه اعتبارا من هذا التاريخ يستحق الاعانة المقررة للعائدين لمحافظة القناة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بغض النظر عن استمراره او عدم استمراره فى الاتية ببور سعيد الى ان يتم استهلاكها (١) .

(فتوى ٣٣٥ فى ٢٠/٢/١٩٨٠) .

(١) تعتبر هذه الفتوى تأييدا لفتوى اللجنة الاولى الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ١١/٧/١٩٧٨ .

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مرتب النقل المخصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - احقية العاملين المهجرين من منطقة القناة في مرتب النقل المشار اليه عند إلحاقهم بالمحافظات الأخرى .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المخنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال والشروط التي يصدر بتنظيمها قرار من المجلس التنفيذي » .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - وهي اللائحة المعمول بها إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون طبقاً للمادة الثابتة من قانون إصداره ، تنص على أن « يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومقامه في الأحوال الآتية :

- ١ - التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة .
- ٢ - الإعادة إلى الخدمة .
- ٣ - النقل من جهة إلى أخرى .
- ٤ - انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو العزل بقرار تدييس .

ومؤدى ذلك أن مرتب النقل لا يستحق إلا في الحالات التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر ، وليس من بينها التسحب ، وتنص المادة الخامسة من هذه اللائحة على عدم جواز أن تزيد مدته على شهرين إلا

بموافقة وكيل الوزارة المختص ، وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز اذا رغب الموظف أن تصرف اليه استثمارات سفر له ولعائلته ونقل مناعه على نفقة الحكومة ، وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل السفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر .

وبذلك يكون المشرع قد أخرج النذب الذي لا يزيد مدته على شهرين من الحالات التي يستحق فيها مرتب النقل نظرا لطبيعة هذا النذب وتصر مدته اذ لا يصعب معه العامل عائلته ومناعه ، وهذه الظروف لا تنطبق على حالة المهجرين من منطقة القناة يتدبون للعمل بالمحافظات الاخرى نظرا لظروف العدوان على هذه المنطقة ، فان نذبهم الى هذه المحافظات يتم لفترة غير محدودة بمدى زمنى معين ولا يمنحون بدل سفر عن فترة نذبهم ، فلا يسوغ مع ظروف العدوان التي كانت سببا في تهجير الاسر اجباريا ونذب العامل حرمانه من مرتب النقل .

وأن مقابل التهجير الذى يمنح في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة طبقا لقرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ له احكامه وشروطه التي تختلف عن شروط مرتب النقل وهو يمنح للعاملين الذين يقومون بتهجير أسرهم سواء كانوا منتدبين بالمحافظات الاخرى أو بقوا بمحافظات القناة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين المهجرين من منطقة القناة لمرتب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عند حلهم بالمحافظات الاخرى .

(نوى ٢٥٠ في ١٩٦٩/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

عدم احقية العاملين المهجرين من محافظات القناة والذين يصرفون مقابل تهجير في تقاضى بدل السفر .

ملخص الفتوى :

أن العامل يتقاضى بدل السفر تعويضا له عما يتكبده من نفقات ضرورية من جراء تقيده من مقر عمله الرسمى حال تكليفه بذلك من جهة عمله لأداء مهام معينة ، وكان تهجير العامل بطبيعته يؤدي الى تغيير مقر عمله الاصلى فمن ثم لا يعد تكليفا له بأداء مهمة لصالح الوحدة التى يعمل بها ، وبالتالي فلا يستحق بعد تهجيره أو بنائسبته بدل سفر .

ومن ناحية أخرى فإن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامتيازات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القنال تنص على أن : « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة أو نظلم العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكدارات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ... » ، كما تنص المادة الخامسة من ذات القرار على أن : « يخصم من قيمة الامتياز الشهرية ومرتبات الاعالة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها فى المواد السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو امتيازات » .

ويبين من هذين النصين أن المشرع رعية منه للعاملين المهجرين من محافظات القناة بسبب العدوان اجاز صرف مقابل تهجير لهم فى حدود ٢٠ ٪ من مرتباتهم الاصلية لزيادة دخولهم بما يكتمهم من مواجهة الاعباء الاضافية التى ترسبت على تغيير مقر اعمالهم ومحال اقامتهم نتيجة للتهجير . وازاء ذلك قضى بأن يخصم من هذا المقابل قيمة ما يصرف لهم من بدلات أو رواتب اضافية أو امتيازات بحيث ينتقص منه القدر الذى يؤدي لهم منها باعتبار أنها تؤدي الى زيادة دخولهم بما من شأنه تمكينهم من مواجهة الاعباء التى قرر مقابل التهجير بمناسبتها .

وإذا كان المشرع قد نظر الى مقابل التهجير على هذا النحو فانه لا يتسق مع تلك النظرة الشاملة أن يستحق أو أن يصرف معه للعامل بدل السفر المقرر لمواجهة التضييق فى حياته المعيشية الذى قرر من أجله مقابل

التهجير لوحدة علة الاستحقاق في الحالتين ، ومن ثم تكون الشركة المشار إليها قد طبقت حكم القانون باسترداد ما أدى للمالين المعروضة حالتهم من بدل سفر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق بدل سفر للمالين في الحالة المعروضة .

(فتوى ٤٧ في ١٢/٥/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة المالين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم - انه تضمن قواعد خاصة اجازت للمالين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به ان يقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والافادة من الميزات التي نص عليها - القرار الصادر بقبول هذا الطلب - هو قرار بالاحالة الى المعاش - اثر ذلك - احقية المالين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ في صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة المالين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم ينص في مادته الاولى على ان « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل مميها يخصه في اصدار قرارات احالة المالين المدنيين بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم وذلك ونفا للقواعد الآتية :

(١) ان يكون طالب الاحالة الى المعاش معاملا بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية .

(ب) ألا يقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين
والا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

(ج) تضم المدة الباقية لبلوغ السن القانونية أو سنتين افتراضيتين
الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أيهما اقل .

(د) يسوى المعاش على أساس الاجر الاصلى وقت صدور قرار
الاحالة الى المعاش .

وينص هذا القرار في المادة الثالثة على انه « لا يجوز إعادة تعيين
العاملين الذين ينتمون بالقواعد المنصوص عليها في هذا القرار بالحكومة
وللقطاع العام بعد الاحالة الى المعاش .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة
١٩٦٩ بشأن الاعانات التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من
منطقة القناة المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على ان
« يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ من المرتبات الاصلية للعاملين
المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او
نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يجبرون
أسرهم الى خارج هذه المنطقة ... ويكون مقابل التهجير الذي يجوز صرفه
للعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية
وبعد ادى قدرة خمسة جنيهاً » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض
الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء
والمهجريين من منطقة القناة على ان يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين
المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩
المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالتهم الى
المعاش وذلك بالكادر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا
من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

وحيث ان مفاد تلك النصوص ان المشرع وضع بمقتضى الاحكام
الصريحة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ قواعد
خاصة واجازات للعاملين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به - ان

يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والامتداد من الميزات التي نص عليها نان قبل طلبهم صدر قرار باحالتهم الى المعاش شلتهم في ذلك شأن من بلغوا سن الستين وليس أدل على ذلك من أن المشرع قد نص على ذلك صراحة ومن ثم لا يسوغ القول بأن خدمتهم قد انتهت بالاستقالة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد نص على احقية العاملين الحاليين الى المعاش في الاستمرار في صرف مقابل التهجير وفقا لما نصت عليه المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ دون أن يقتصر ذلك على الحاليين الى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، وعلى ذلك فانه لا يكون هناك وجه لتقييد هذا النص باشتراط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعة لبلوغه سن الستين إذ أن من المسلم به أن النص يجري على إطلاقه ما لم يقيد بقيد .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد استهدف الاضرار العاملين الذين يستحقون مقابل التهجير إذا ما انتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش نقضى باستمرار صرف مقابل التهجير بالقدر الذي كان يصرف لهم قبل الاحالة الى المعاش فانه لا مجال للتفرقة في هذا الشأن بين من تنتهي خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة وبين من تنتهي خدمته بالاحالة الى المعاش وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ في صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

(فتوى ٥٩٧ في ١٩٧٩/٧/٩) .

تعليق :

ذهب رأى الى أن ملول عبارة الاحالة الى المعاش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ انها ينصرف الى من تنتهي خدمته جبرا عنه وليس لارادته دور فيه ويشمل ذلك انتهاء الخدمة ببلوغ السن المقرر قتلونا او الاحالة الى المعاش بحكم تأديبي ولما كان انتهاء الخدمة طبقا للقرار الجمهوري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ يتم بإرادة العليل ،

نقد ذهب هذا الرأي الى انه يخرج من مفهوم الاحالة الى المعاش التي
تعنى انتهاء خدمة العامل جبرا عنه الا ان الجمعية العمومية في فتواها
رفضت الاخذ بهذا الرأي . ومما تجدر الاشارة اليه ان الاحالة الى المعاش
بناء على طلب المعاش سواء بالقرار الجمهوري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠
المشار اليه او القوانين الاخرى . يسميها البعض بالمعاش المبكر بينما
يسميها البعض الاخر بالاستقالة التيسيرية وذلك بحسب نظر كل منهم
اليها . والصحيح لدينا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية في الفتوى
المثالة من انها وان كانت بناء على طلب العامل الا انها قد احالته الى
المعاش على اساس ان المشرع هو الذي نص على ذلك ، ولم تكن ارادة
العامل وحدها هي المنشئة لهذا الحق بل هي مجرد اى ارادة العامل —
امر شرطي لتطبيق القانون في هذا الصدد اى ان ارادة العامل ليست
خالصة وحدها في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

قرار الوزير المتيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار
رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ — القرار الجمهوري رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل
بالقرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ — يشترط لصرف مقابل
التهجير للعامل شرطان : (١) ان يكون من العاملين المدنيين بالدولة او
بالقطاع العام او الخاضعين لكادر خاص مقيما مع عائلته في ٥ مايو سنة
١٩٦٧ في المناطق التي حددها القرار (٢) ان يقوم بتهجير أسرته الى خارج
هذه المناطق — القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ — استمرار صرف مقابل التهجير
للعاملين المشار اليهم بعد احالتهم الى المعاش متى توافر فيهم الشرطان
المنكوران — العاملون الذين استحقوا هذا البند لسبب آخر لا يستمر
صرفه لهم بعد المعاش .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتمديد بعض
الاحكام الخاصة بالامانات والرواتب التي تصرف للعائدين من
غزة وسيناء المهجرين من منطقة القناة غير ان المادة الثانية منه تجرى

كالاتى « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احلقتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » ومنط استتبار صرف مقابل التهجير هنا هو للعاملين الذين تنطبق عليهم احكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلا بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ اذ احيل هؤلاء الى المعاش من تاريخ توقف الصرف اليهم وحتى زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة نجد انه قضى بالفاء القرار الجمهورى رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٧ بصرف اعانة شهرية بواقع ٢٠ ٪ للعاملين المدنيين الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة والقرار رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن استمرار صرف مرتب الإقامة والرواتب الاضافية للعاملين السابقين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة — وقرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ، غير ان المادة الثالثة منه تنضى بأنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبت الاصلية للعاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة — ويحد ادفى قدرة ثلاثة جنيهات ويتم صرف هذا المقابل بالخضم من اعبادات الطوارئ المدرج فى الميزانية العامة للدولة ويقتضى ذلك ان يكون العامل سواء كان من العاملين المدنيين بالدولة او بالقطاع العام او الخاضع لكادر خاص مقيما مع عائلته وقت العدوان الاسرائيلى على المناطق التى حددها القرار وقام بتهجير أسرته الى خارجها .

ومن حيث ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه انما قصد الى استمرار هؤلاء فقط فى صرف ما كانوا يستحقونه من مقابل تهجير اذ ما احيلوا الى المعاش وتوقف صرف البديل اليهم ، فانه يخرج من نطاق ما عداهم ، الذين استحقوا هذا البديل لسبب او لآخر ، كالمضى الذى

أسنق هذا البدل وقد التحق بخدمة الشرطة في ١٩٧٠/٨/١٥ أى بعد العدوان الاسرائيلى على منطقة القناة ولم يكن استحقاقه أعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لعدم استيلاء شروط منحه ، بل كلن أعمالا لاحكام قرار محافظ السويس رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بصرف بدل التهجير لن تم تعيينهم بمنطقة القناة بعد التهجير عام ١٩٦٩ بمتنقى السلطة التى كانت مخولة له بوصفه حاكما عسكريا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لم يأسر باستمرار صرف مقابل التهجير الا لمن انطبقت عليهم احكام قرارات رئيس الجمهورية المشار اليهم فانه لا يشمل بداهة من استحق هذا البدل بقرارات أخرى والا لنص على ذلك فى عمومية دون تحديد .

(طعن ٥٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٢) .

وبذات المعنى الطعن ١٥٧٥ لسنة ٢٧ ق .

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وبين مكافأة الميدان — العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبون للعمل بها ولا يعتبرون من عداد افرادها ومن ثم فانه يتمتعن خصم ما يتقاضونه عند التقب من مكافأة الميدان المستحقة لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة مما يستحق لهم من مقابل التهجير ومتنقى ذلك انه لا يجوز صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فانه وأن كانت أسباب الطعن غير صائبة على ما سلف بيانه ، الا أنه لا يحجب الحكمة ولا يمنها من أن تراجع الحكم المطعون فيه لاستظهار مدى صوابه فيما تضى به موضوعها

تنفيذه اذا كان متفقاً مع القانون والا الفقه أن كان مخالفاً له وتتولى تعديل قضاؤه بما يتفق مع حكم القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حين اقر للدمى بالحق في الجمع بين مقابل التهجير ومكافأة الميدان ، جاء مخالفاً للقانون ، ذلك أن المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن يخضع من قيمة مقابل التهجير المنصوص عليه في هذا القرار قيمة ما يصرف للعاملين المستحقين لهذا المقابل من الجهات التي يندبون للعمل بها أو يعاونون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات .

ومن حيث أنه باستعراض احكام القوانين ارقام ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة و٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط ، بالقوات المسلحة و٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة و١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يتضح انها خلعت وصف القوات المسلحة على هؤلاء الذين يعتبرون افراد في القوانين سلفة الذكر ومن ثم فان العاملين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة ولا يعتبرون من عداد افرادها ، وبالتالي فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يتلقونه عند النذب من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة مما يستحق لهم من مقابل التهجير ومقتضى ذلك أنه يستتبع صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه .

ومن حيث أنه مما يجدر ذكره أن افراد القوات المسلحة العسكريين لا يستحقون — وفقا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ — مقابل تهجير ذلك أن صريح عبارة هذه المادة يقتصر منح هذا المقابل على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بکادرات خاصة ومن ثم يكون حكم المادة الخامسة من القرار المذكور الذي يجب معه خصم مكافأة الميدان من مقابل التهجير لم يتقص من هؤلاء الذين هجروا أسرهم شيئا من حقوقهم التي كفلها لهم القرار وانما حرص على أن يوفى المساواة بين العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وبين افراد القوات المسلحة

العسكريين ، فلا ينبغي مبالغ أكثر مما يحصل عليه هؤلاء الأفراد الذين يتساوون معهم في ذات الظروف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذا أقر باحتية المدعى — وهو من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة في مقابل التهجير دون النص على أن يخصم منه ما استحق له من مكافأة الميدان ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتمين الغلوة مع الحكم باحتية المدعى في صرف مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مخصوماً منه ما صرف له من مكافأة ميدان وذلك مع مراعاة التقادم الخمسى مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .

انتهت المحكمة الى ذات المبدأ في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨١/٣/٢٩ في الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٦ ق . و٣٥٨ لسنة ٢٦ ق .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

نص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعاقات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة على انه يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الاقالة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصرف اليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتباراً من اول الشهر التالى لتاريخ النقل — اعتقال المدعى لا يعد سبباً في وقف صرف هذا البند وتلك الاعانة — احقيقه في بدل الاقالة والاعانة المقررتين قانوناً خلال فترة اعتقاله .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن موضوع الدعوى وينحصر في مدى احتية المدعى في المطالبة ببطل الاعانة واعانة الغلاء الاضافى عن فترة اعتقاله فان مقطع

النزاع يدور حول ما اذا كان الاعتقال يعد سببا في وقف صرف هذا البدل وتلك الاعانة . تنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمعتقلين من غزوة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة على انه « يجوز نقل العائلين المائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى ... ويوقف صرف الاعانة الشهرية ويرتب الاعانة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » . ومفاد هذا النص هو استمرار صرف المبالغ المشار اليها فيه ما لم يتم نقل العائلي الى جهة أخرى غير مقرر للعائلين بها — بطبيعة الحال — تلك المبالغ ... وغنى عن البيان أن النقل في مفهومة القانوني — حسبما استقر عليه القضاء الإداري — انما يكون من وظيفة الى أخرى في مثل درجة العائلي وراتبه وان يستهدف به المصلحة العامة ، ويستوى في ذلك النقل داخل الجهة الادارية الواحدة او من جهة الى أخرى .. ومتى كان ذلك هو المفهوم الصحيح لقرار النقل وكان ايداع المدعى المعتقل لا يحد نقلا الى وظيفة أخرى فانه لا يترتب عليه أى اثر في هذا الخصوص ينال من استمرار احقاقه فيها كان يتقاضاه من بدل اقامة واعانة غلاء اذ يظل المدعى معتبرا قاتونا معيناً في جهة عملة الاصلية التي كان يعمل بها وقت الاعتقال (ربح سيناء) طالما لم يصدر قرار بنقله الى جهة أخرى ونقلاً للضوابط والاسس السابقة ، وهو ما لم يحدث اذ الثابت من الاوراق ان المدعى ظل تابعا لجهة عمله الاصلية طيلة فترة اعتقاله الذي يعتبر بمثابة قوة قاهرة وعمل خارج عن ارادته الى أن صدر القرار رقم ٧٩ في ٣١ من يوليو سنة ١٩٧١ بنقله الى المنطقة الجنوبية بأسوان ، ومن ثم فانه يستحق بدل الإقامة والاعانة المقررتين قانونا عن فترة اعتقاله .

(طعن ١١٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

شرط اعتبار العائلي من أبناء القناة لا يتوافر الا من تاريخ نقله الى السلك المدني .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتبارا من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ كان ينص في مادته الأولى على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ « عشرون في المائة » شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

ويتاريخ ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى في مادته الثامنة بإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكليات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على أنه « يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى » .

كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الاضامى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الأولى على أن (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات

القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المابلون والمابلات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكتاتوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شأتهم لحد الشروط الآتية (٤) أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المناطق مدة عشر سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية ١٩٦٧ .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح المابلين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الاعباء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار عشرين في الملة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ مقابل التهجير بذات النسبة ، وفي ذات الوقت اجاز نقل المابلين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات اخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل و اجاز نقل المابلين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة وخول وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من ابنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في المابل أن يكون قد أبضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ، ومن ثم فان افراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين لتلك الاحكام كما أن القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل المابلين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة وفقا للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب المابل في الحالة المظلة صفة المابل المدني الا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فانه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتبارا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار المابل من أبناء القناة غير متوافرة في شأته لغضائه المدة السابقة على العدوان بالسلك العسكري فانه لا يستحق مقابل التهجير اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة . فلا يقيد من القيد الزمني المقرر على نقل المابلين من أبناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الابناء والتي من

مفتضاها استحقاقهم للمقابل رغم نقلهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة . لذلك :
انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل
مقابل التهجير اعتبارا من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله
من العمل بمنطقة القناة .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٧ — جلسة ١٩٨٢/٣/٢) .

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

احقية العامل المدني المتقول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١
في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين
المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في مادته الثانية على أن (تمنح
اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عملوا اليها أو الذين
ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام
نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين
بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكذا العاملين
بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره
خمس جنيها) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه (لا يجوز الجمع بين
الاعانة المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان
المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة) .

ومفاد ذلك أن المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكتلرات خلصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة ومن ثم فإن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ينخلون بحسب الاصل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام أو خضعوا لكادر خاص طالما انهم يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وإذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سائلة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لولاه لاستحقوها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بمحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نظمهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمانهم بالتالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل بمقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتخلف مناط الحظر عندئذ في شأنهم .

(ملف ٩١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والبدل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن (تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها أو

الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظم العاملين بالقطاع العلم او العاملين بكادرات خلسة) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه (لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٣ بشأن صرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة على أن (تضى مكافأة الميدان المقررة لافراد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن (يصرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة (عسكريين ومدنيين) وكذلك المدنيين المتدربين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التى تحدد بقرار من وزير الدفاع بحد أقصى ١٠٠ ٪ من الراتب الاصلى) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة أمهانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع استحقاق تلك الامتعة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء كان هذا الوجود فعلياً أو حكماً بالبقاء فى المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجز المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأن يتم هذا الحظر على أن قصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع العامل المدني بالقوات المسلحة بمنح

الاعانة وأية ميزة أخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكري فإن إلغاء مكافأة الميدان وأحلال بدل الجهود الإضافية مطحا مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه أن يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد العامل المدني بالقوات المسلحة أن يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبديل الجهود الإضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(ملف ٩٦/٤/٩١٤ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

المابلون المدنيون بالقوات المسلحة — تكييفهم — يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة اساس ذلك . لا يعتبرون من افراد القوات المسلحة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن مقابل التهجير — سريانه في شأنهم — الاثر المترتب على ذلك وجوب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير — نتيجة ذلك : يمنع صرف هذا البديل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد على هذا البديل .

ملخص الحكم :

من حيث أن قضاء هذه المحكة جرى بأن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل فيها إذ أنهم ليسوا من أفرادها ومن ثم فإن حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بوجب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير ومقتضى ذلك أنه يمنع صرف هذا البديل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد على هذا المقابل

من حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى في مقابل التهجير دون النص على وجوب خصم ما استحق له من مكافأة الميدان ، فهي غير صائبة في هذه الخصوصية ويتعين بالتالى تعديلها باضافة هذا القيد الى ما قرره صحيفا من أحقية كل منهم في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ فيخصم منه حسبها المعنا ما صرف له من مكافأة الميدان مع مراعاة التقادم الخمسى .

طعن ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ .

الفصل الخامس والعشرون

مسائل علمية ومبتوعة

المبالغ التي يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية والمحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات :

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — عدم سريان القيود الواردة بها على المبالغ التي يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات في مفهوم القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ — عدم سريانها كذلك على المبالغ المستحقة عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية — المبالغ المستحقة عن المحاضرات التي تلقى في مراكز التدريب بالجهات المركزية للتنظيم والادارة — خضوعها للقيود المشار اليها ما لم ينطبق عليها وصف المصنفات المشار اليها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الاصلية معجلة بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات الامارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكلفته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من ماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تسري هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف

المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية » .

وأن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت بعد أن أوردت البدلات والاجور والمكافآت التى تسرى عليها أحكام هذا القرار نصت على ألا تسرى أحكامه على بدلات السفر والانتقال وبذل الملابس والغذاء والسكن وبذل المراسلة للشرطة وكذلك على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال الطبية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية والمكافآت المستحقة للأشراف على البحوث الطبية .

ولما كانت الادارة المركزية للتدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة لا تعتبر إحدى الجامعات أو المعاهد العليا لذلك فان المكافآت التى تمنح للمعلمين لقاء المحاضرات التى يلقونها فى مراكز التدريب التابعة لهذه الادارة تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ما لم تكن تلك المحاضرات تخضع لأحكام الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف بوصفها من المصنفات التى تلقى شغويا وتقدر ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التى تمنح لبعض المعلمين مقابل المحاضرات التى يلقونها بمراكز التدريب التابعة للجهاز المركزى للتنظيم والادارة تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته وللقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ما لم ينطبق على هذه المحاضرات وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف . وتقدر ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

خفض البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

لا يجوز رد ريع البدلات التي احتفظ بها لبعض العاملين بصفة شخصية أو التي ضمت إلى مرتباتهم في ظل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والذي تم إلغاؤه بموجب احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ — اساسي ذلك — ان المشرع حين قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي كانت مقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يتعين أن تكون هذه البدلات أو الرواتب أو التعويضات محتفظة بصفاتها هذه حتى تاريخ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ فإذا فقدت طبيعتها بأن ضمت إلى المرتب خرجت من نطاق تطبيق هذا القانون — أثر ذلك — أن علاوة الرقابة المحتفظ للعاملين من هيئة الرقابة الإدارية إلغاة والبدلات المحتفظ بها للعاملين بهيئة الشرطة المتحولين إلى الكادر العلم والبدلات المحتفظ بها لأفراد القوات المسلحة المتحولين إلى وظائف مدنية ، وبسبب التمثيل المحتفظ به لشاغلي الوظائف الأدنى من درجة مدير علم والمميزات المحتفظ بها للمتقولين من المؤسسات إلغاة لا ينطبق عليها حكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ ينص في المادة الاولى على ان (يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ كما يلغى التخفيض في أى من البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المنصوص عليها في القانون المشار اليه يكون قد تقرر منحها مخفضة خلال فترة نفاذه .

ومما ذلك أن المشرع قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات الذي كان مقررًا بمقتضى احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ ومن ثم فله يتعين لأعمال هذا الحكم أن تحتفظ

المبالغ التي كانت تمنح بهذه الصفة بطبيعتها كبدلات أو رواتب أهلية أو تعويضات حتى هذا التاريخ فلذا فقدت طبيعتها بأن ضمت الى المرتب لتصبح جزءا منه قبله خرجت من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

وبناء على ذلك فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الادارية قد قضى في المادة الثانية بالاحتفاظ للعاملين المنقولين من الرقابة ببدايتهم على أن يستهلك ما يزيد منها عن البدلات التي تمنح لهم في وظائفهم الجديدة من العلاوات الدورية والبدلات التي تقرر لهم مستقبلا فان علاوة الرقابة التي يصدق عليها وصف بدل طبيعة العمل المحتفظ بها لهم تكون قد فقدت وفقا لهذا الحكم طبيعتها قبل الصل بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بضمها الى المرتب وبالتالي فان احكامه لا تنطبق عليها .

وكذلك فانه لما كتبت المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تحدد الدرجة عند اجراء النقل على أساس المرتب والبدلات فانها تكون بذلك قد أصبحت تلك البدلات بالمرتب الاساسي الامر الذي يفقدها طبيعتها وبالتالي يخرجها من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ تحدد اجر الوظيفة التي يتم النقل اليها على أساس الرواتب الاصلية التي كانت تمنح في الخدمة العسكرية مضاعفا اليها التعويضات الثابتة المقررة للرتبة العسكرية أو اجر الوظيفة التي يتم النقل اليها ايها اكبر مع الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا بالوظيفة العسكرية من رواتب أصلية والتعويضات الثابتة وغيرها من التعويضات التي يحددها وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر بالوظيفة المنقول اليها حتى يتم استهلاكه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات فان البدلات والتعويضات العسكرية تفقد طبيعتها أيضا عند النقل الى وظيفة مدنية وبالتالي لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كتبت المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ تقرر الاحتفاظ بصفة شخصية بالبدلات التي منحت قبل صدور هذا القانون على خلاف احكامه حتى زوال اسباب منحها أو بالنقل الى وظائف أخرى فانه التقيت الذي اصفاه الحكم الوارد بترك المادة على البدلات المنصوص عليها فيها يقتضى تجديدها وإبقاؤها بالحالة التي كانت عليها فى ١٩٧٨/٧/١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فانها تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كتبت المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قد احتفظت للمنتقلين من المؤسسات المملوكة بالازايا التي كانتوا يتقاضونها بصفة شخصية مع عدم الجمع بينها وبين ما هو مقرر بوظيفتهم الجديدة فى هذه الحالة يصرف لهم أيهما اكبر من أعمال المقارنة التي يوجبها هذا الحكم فيما بين ما كان مقررا بالمؤسسات وما يمنح بالوظائف الجديدة يقتضى ابقاء المزايا التي كانت تمنح بالمؤسسات على حالها ومن ثم لا يسرى عليها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ على المستحقين المالية السالف ذكرها واحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية .

(فتوى ٨٦٥ فى ١٩٨٢/٧/٢٧) .

نثر الإجازة الاعتيادية او المرضية على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٨)

المسما :

العاملون بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وشركة الطيران العربية المتحدة — مدى احقيتهم ، أثناء الإجازة الاعتيادية او المرضية ، في البدلات والرواتب بالخارج — استحقاقهم بدل الانتقال الثابت ، وبديل الاغتراب ، وبديل التمثيل الاصلى والاضافى ، وبديل الغلاء الاضافى ، وبديل السكن ، وبديل المناخ أثناء الإجازة الاعتيادية او المرضية — لا يؤثر في هذا الاستحقاق قضاء الموظف اجازته في مقر عمله بالخارج او في الجمهورية او في اية دولة اخرى .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة بتحديد بدلات التمثيل والرواتب بالخارج قد قضي في البند « ثانيا » منه ، بمنح الموظف الذى يشغل إحدى الوظائف في الخارج المقرر لها استعمال سيارة في دواعى العمل ... بدل انتقال بمعدل الشهر ثلاثين جنيها ، لمدة اقصاها شهران او تاريخ شراء السيارات أيهما اقرب . ونص في البند « ثالثا » على منح الموظف او العامل بالخارج بدل اغتراب ، يتراوح بين ستين جنيها لمدير المنطقة وأربعون جنيها للعامل الفنى . ونص في البند « رابعا » على صرف بدل تمثيل أصلى ، يتراوح بين خمسين جنيها لمدير المنطقة وعشرة جنيهاات لضباط الحجز او الحركة . ونص في البند « خامسا » على منح بدل تمثيل اضافى يتراوح بين ٣٣ر٥ ٪ ، ١٥٠ ٪ تختلف بحسب اختلاف الدرجات والبلدان . ونص في البند « سادسا » على صرف بدل غلاء اضافى عن الاولاد ، — سواء اقاموا معه في مقر عمله الجديد خارج الجمهورية او تركهم في مقر عمله السابق داخل الجمهورية ، وهو يتراوح بين خمسة جنيهاات وجنيهين من كل ولد يعوله العامل بحسب درجته . ونص في البند « سابعا » على بدل السكن ، اذ قضي بالتزام الشركة بتكثيث منزل لمدير المنطقة او رئيس المكتب او مندوب الشركة فيما يتراوح بين ٧٥٠ جنيها ، ١٥٠٠ جنيها، وتحصل ٨٠ ٪ من قيمة ايجار السكن وكذلك استهلاك المياه والنور والتدفئة والتهوية . ونص في البند « ثامنا » على صرف بدل مناخ لمن يعمل في البلاد

التي تقع في الحزام بين خطي عرض ٢٢ درجة شمالا وجنوبا ، بفئات تقراوح بين عشرين جنيتها وثلاثون جنيتها حسب درجة العامل .

ومن حيث أن البديل — بصفة عامة — مقرر لأغراض الوظيفة ، وذلك لمواجهة ما تتطلبه بحسب وضعها وواجباتها من نفقات . فالحكمة من تقرير البديل هي مواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات إضافية في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته المقرر لها البديل ، وفقا لما تقتضيه طبيعة العمل في هذه الوظيفة وظروف أداء هذا العمل وإذا كان مناط استحقاق البديل هو أن يكون الموظف أو العامل قائما بعمل وظيفة من الوظائف المقرر لها ذلك البديل ، إلا أنه يكفي لاستحقاق البديل أن تكون صلة الموظف بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة لم تنقطع . ومن ثم يستحق البديل للموظف أو العامل القائم بعمل وظيفة مقرر لها بديل ، حتى أثناء الإجازات ، سواء كانت أعتيادية أو مرضية ، إذ أن مركز الموظف — أثناء قيامه بالإجازات المصرح له بها قانونا — لا يختلف عن مركز القائم بأعمال الوظيفة محلا . طالما أن صلته بالوظيفة لم تنقطع ، بنقله أو أعارته أو ندبه إلى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها البديل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى استحقاقه البدلات الصادر بتقريرها قرار مجلس إدارة شركة الطيران العربية المتحدة أثناء الإجازات الاعتيادية أو المرضية ، فإنه بالنسبة إلى بدل الانتقال ، الذي حدده البند « ثانيا » من القرار المشار إليه ، وهو الذي يمنح للموظف الذي يشغل وظيفة في الخارج من الوظائف المقرر لها استعمال سيارة لدوامي العمل ، كتعويض له عما يتكبده من نفقات في انتقالاته لتأدية أعمال وظيفته ، فإنه لما كان هذا البديل هو عبارة عن مرتب شهري ثابت مقرر بطريقة جزائية ، وهو يستحق شهريا بصرف النظر عن الانتقالات الحاصلة في الشهور المختلفة على مر السنة ، قلت أو كثرت ، وسواء وقعت انتقالات في شهر من الشهور أم لم تقع ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في استحقاق هذا البديل قيام الموظف بإجازة أعتيادية أو مرضية ، طالما أن صلته بالوظيفة المقرر لها البديل لم تنقطع خلال تلك الإجازة .

وبالنسبة إلى بدل الإغتراب ، وهو الذي نص عليه البند « ثالثا » من القرار سالف الذكر ، فإنه يعتبر تعويضا للموظف أو العامل عن أغترابه عن وطنه ، ومن ثم فإن مناط استحقاق هذا البديل هو أن يكون مقر عمل

الموظف أو العامل بالخارج ، حتى ولو تغيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الإجازات ، سواء قضاها بقر عمله بالخارج ، أم قضاها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الإجازة .

وفيما يتعلق ببديل التمثيل الأصلي والاضافي ، وهو الذي نضمينه بالنص البنديان « رابعا وخامسا » من القرار المذكور ، فإنه لما كان هذا البديل مقررا لمواجهة الاعباء والنفقات التي يتكبدها الموظف أو العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بوظيفته ، وهو يدور وجودا وعندما مع شغل الوظيفة المقرر لها البديل ، بحيث يستحق الموظف أو العامل البديل طالما أنه شغل الوظيفة المقرر لها ، ولا يؤثر في استحقاقه لهذا البديل انقطاعه عن القيام بأعمال وظيفته — بصفة عارضة — لقيامه بإجازة اعتيادية أو مرضية ، إذ أن ذلك لا يقطع صلته بالوظيفة المقرر لها البديل .

وفيما يختص ببديل الغلاء الاضافي ، وهو الذي نص عليه في البند « سادسا » فإنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر ، طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٦٨٣ من القانون المدني ومن ثم فإن هذا يدور وجودا وعندما مع الاجر الذي يحصل عليه الموظف أو العامل ، طالما أنه شاغل لوظيفته ، فإنه يستحق هذا البديل مع اجره ، وبالتالي فإنه يستحقه أثناء إجازته ، وإذا كان مناط استحقاق هذا البديل هو شغل الموظف أو العامل لوظيفة بالخارج مقرر لها البديل ، فإنه لا يؤثر في استحقاقه أقلية الاولاد — الذين يصرف عنهم هذا البديل — في مقر العمل بالخارج ، أم مقر العمل السابق داخل الجمهورية .

وبالنسبة الى بديل السكن ، وهو الذي نص عليه البند « سابعاً » ، فإنه يظل مستحقا للموظف أو العامل طالما أنه محتفظ بسكنه تبعاً لاحتفاظه بوظيفته بالخارج ، أي طالما أن رابطة العمل بالخارج قائمة ، حتى لو كان الموظف أو العامل في إجازة اعتيادية أو مرضية وسواء قضاها في مقر عمله بالخارج ، أو قضاها داخل الجمهورية أو في بلد خارجي آخر غير ذلك الذي يقع فيه مقر عمله .

وأخيراً فإنه بالنسبة الى بدل المناخ ، المنصوص عليه في البند « ثامناً » ، فإن حكمه هو ذات حكم بدل الاقتراب ، ومن ثم فإن مناط استحقاقه هو أنه يكون مقر عمل الموظف أو العامل بالخارج ، حتى لو تغيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات ، بصرف النظر عن مكان قضاء الاجازة ، أى سواء قضاها بمقر عمله بالخارج ، أم قضاها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الاجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ، وشركة الطيران العربية المتحدة ، لجميع البدلات المقررة لهم ، وذلك أثناء الاجازة الاعتيادية أو المرضية .

(نقوى ٣٦٨ فى ١٩٦٥/٢/٢٩) .

اثر الاعارة والتدب على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — سريان احكامه على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات او اجور او مكافآت مما نصت عليه المادة الاولى منه — يستوى في ذلك أن تكون هذه المزايا مقررة لهم في وظائفهم الأصلية أو بسبب اعارتهم أو ندبهم وسواء كان التدب طول الوقت أو بعضه .

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور أن خطاب الشارع للعاملين الذين عناهم يتعلق بما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل . وقد جاء النص علها ومن ثم تسرى احكام هذا القرار على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات أو اجور أو مكافآت سواء كانت مقررة لهم في وظائفهم الأصلية أو بسبب اعارتهم أو ندبهم وسواء كان التدب طول الوقت أو بعضه بشرط أن تكون هذه الميزات مما يسرى عليه هذا القرار بالتطبيق للمادة الاولى منه .

(فتوى ١٠٥٠ في ١٦/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على عدم مجاوزة الراتب الاساسي للعامل المنتخب ١٠٪ من راتبه الاساسي في وظيفته الأصلية — هذا الحكم يقتصر على التدب الكامل دون التدب بعض الوقت في غير اوقات العمل الرسمية — المنتخب بعض الوقت يستحق اجرا اضافيا دون باقى المزايا المقررة للمعارين أو المنتخبين انندابا كاملا — مراعاة الحد الاقصى المقرر بالمختين الثانية والثالثة من القرار المذكور ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

أن مفاد نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الفكر أن الأصل هو عدم جواز اعارة أو نعب العاملين في الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب أثناء الاعارة أو النعب راتباً أصلياً يجاوز راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية .

وقد أجاز المشرع أن تكون الاعارة أو النعب الى وظيفة تملو في الدرجة المالية درجة واحدة عن الوظيفة الاصلية ، المعار أو المنتدب منها على أن لا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار أو المنتدب ١٠ ٪ من راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية .

وغنى عن البيان ان هذا الحكم الاخير يقتصر على النعب الكامل الذى لا يقوم فيه العامل المنتدب باعباء وظيفته الاصلية بل يقوم في اوقات العمل الرسمية باعباء وظيفته في الجهة المنتدب اليها ، اما النعب بعض الوقت حيث يقوم العامل في وقت العمل الرسمى باعباء وظيفته ويقوم بالعمل في غير هذه الاوقات باعباء الوظيفة المنتدب اليها بعض الوقت فانه لذلك يستحق اجرا اضافيا على ما كلف به من عمل بالجهة المنتدب اليها دون باقى الميزات المقررة للمعارين أو المنتدبين انتدابا كاملا طول الوقت .

وفذلك كله مع مراعاة باقى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣٩ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة الفقية منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (١ ، ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ ج في السنة » ونص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيهه في السنة » .

كما لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يتقاضاه العامل من اجور ومكافآت علاوة على ماهيته الاصلية على ٣٠ ٪ من الماهية أو المكافاة الاصلية بالتطبيق للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

اولا : سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المنتخبين بعض الوقت من العالين المخاطبين بلحكله ولا تسرى عليهم احكام المادة الرابعة من القرار ذاته وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

ثانيا : استحقاق المستشار المساعد بداراة قضايا الحكومة الاجر الاضائى المقرر له وقدره ٢٥٪ من راتبه الاصلى عن نديه فى غير اوقات العمل الرسمية للقيام باعمال مخير عام الشئون القانونية بالمؤسسة بمراعاة ما تقدم .

(متوى ١٠٥٠ فى ١٦/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

المستفاد من احكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ والمادة ١٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية انه يحق للموظف المنتخب للعمل بالرقابة الادارية ان يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعالين بالرقابة بالاضافة الى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الاصلى وذلك بشرط الا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الاصلى ومن الجهة المنتخب اليها مجبوع ما يتقاضاه عضو الرقابة الادارية من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتخب فى مربوطها .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية تنص على ان « يراعى بالنسبة الى المنتخبين الى الرقابة ما ياتى :

(١)

(ب)

(ج) ان يتقاضوا مرتباتهم وبدلاتهم وعلاواتهم التى كانوا يتقاضونها قبل نديهم وذلك من الجهة المنتدبين منها مع مراعاة ما تقضى به المادة ١٦ . وتنص المادة ١٦ على أن « يكون للموظف المنتدب جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لاجزاء الرقابة طبقا لاحكام هذا القانون وذلك بشرط الا يتجاوز ما يتقاضاه الموظف المنتدب من وظيفته الاصلية ومن الوظيفة المنتدب اليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والعلاوات والمزايا المقرر للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتدب فى مربوطها » والمستفاد من هذين النصين انه يحق للموظف المنتدب للعمل بالرقابة الادارية ان يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعاملين بالرقابة ، بالإضافة الى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الاصلى وذلك بشرط الا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الاصلى ومن الجهة المنتدب اليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة الادارية من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتدب فى مربوطها . وحيث أن الثابت حسبما جاء فى معرض تحصيل الوقائع أن الدكتور كان يتقاضى بدل عيادة من القومسيون الطبى العام قبل نديه للعمل بالرقابة الادارية ، فمن ثم فانه يحتفظ بهذا العمل بعد نديه ويحق له أن يجمع بينه وبين العلاوات والبدلات والمزايا الاخرى المقررة للعاملين بالرقابة وذلك بشرط الا يجاوز ما يحصل عليه من الجهتين مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتبه فى مربوطها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية الدكتور المنتدب للعمل بالرقابة الادارية فى الحصول على بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالرقابة كاملا اذا كانت قيمة هذا البديل مضائا اليها ما يحصل عليه من مرتبات وبدلات وعلاوات اخرى سواء من جهة عمله الاصلى او من الرقابة الادارية تجاوز مجموع ما يستحقه قرينه عضو الرقابة فى الوظيفة التى يدخل مرتبه فى مربوطها .

(فتوى ٤١٥ فى ١٩٧٦/٦/٨) .

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

استحقاق العامل المنتخب لأحدى المحافظات النائية لبذل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — أسفـى ذلك : أن القـدب لشغل أحدى الوظائف بلحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند إليه بها ويتوافر له منط استحقاق بدل الإقامة والذي تحدد مراحة وبصفة قاطعة بأداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ ينص في مادته الثانية عشر على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التـمـيـن أو الترقية أو النقل أو التـنـب ... » وينص في مادته الثالثة عشر على أن « يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة وفي الأحوال المبينة في القانون ، وفي هذه الحالة تسرى على العامل المـعـيـن أحكام الوظائف الدائمة » وينص في المادة (٥٦) على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نـدب العامل للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقراره بشأن إقامة للعاملين بالمناطق النائية في مادته الأولى على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة لمن لا يكون مواطنهم الأصلي بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون مواطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع للتخفيض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ » .

ومفاد ذلك أن قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل

الوظائف بصفة مؤقتة وبطريق النذب وأوجب تطبيق أحكام الوظائف الدائمة على من شغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الإقامة بأداء العمل بإحدى المحافظات النائية المنصوص عليها فيه ولما كان النذب لشغل إحدى الوظائف بإحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند اليه بها ومن ثم بتوافره له مناط استحقاق بدل الإقامة الذي حددته النص صراحة وبصفة قاطعة بأداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية ، وعليه فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد نذب مؤقتا للعمل بملهورية ضرائب سوهاج المقرر للعاملين بها بدل إقامة طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه فانه يستحق البديل المنصوص عليه في هذا القرار خلال فترة نذبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المنتدب لاحدى المحافظات النائية لبديل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ٦٦٧ في ١١/٦/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

نذب مدير عام لشغل وظيفة وكيل وزارة امير شغلها الى الجمهورية العربية الليبية — استحقاق المنتدب بدل التمثيل وبديل الانفصال التثبت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار بعد ذلك باعتبار وكيل الوزارة موفدا في مهمة رسمية — هذا القرار لا يصح ان ينفذ بقرار رجعى بما يمس المراكز القانونية التى تكاملت قبل صدوره .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ باعارة السيد وكيل وزارة التخطيط للعمل مستشارا للتخطيط بالحكومة الليبية وسافر فعلا في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ صدر قرار وزير التخطيط رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بنذب السيد المسير

العام بالوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة ، وقامت الوزارة بصرف بدل التمثيل والانتقال المقررين لهذه الوظيفة اليه من التاريخ المشار اليه . .
الا انه تبين بعد ذلك أن الاوضاع المالية الخاصة باعارة السيد لم تحدد مع الحكومة الليبية فأصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٠ . باعتبار السيد المذكور في مهمة رسمية مع منحه بدل السفر بواقع ١٥٠ ٪ من فئة بدل السفر المقررة ، وذلك اعتبارا من تاريخ مغادرته البلاد حتى العودة ويخضع بالتكليف على الجهة التي يتبعها .

وقد طالب السيد ببداي التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة وكيل الوزارة اعتبارا من تاريخ سفره في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ صدور القرار باعتباره مؤمدا في مهمة رسمية في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠ . واذ سبق صرف هذين البطلين للسيد عن الفترة ذاتها ، فقد استطلعت وزارة التخطيط رأى ادارة القوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات في مدى التجاوز عن استرداد ما صرف لسيادته من بدل التمثيل وبدل انتقال يخضع بها على وفورات الباب الاول ، فابحت الادارة المذكورة انه قد نذب نذبا صحيحا لشغل وظيفة وكيل الوزارة ومن ثم يستحق البدلات المقررة لها .

ومن حيث انه يبين ما تقدم انه على اثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ باعارة السيد وكيل وزارة التخطيط للمعين بالحكومة الليبية ، أصدر وزير التخطيط قرارا بنذب السيد المدير العام بترك الوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة اثناء غيابه ، وهذا النذب مطابق للقانون ذلك أن المادة (٤٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون المعمول به آنذاك — كانت تنص على انه « في حالة غياب أحد المعينين بقرار من رئيس الجمهورية ، يقوم وكيله باعباء الوظيفة مقابلة ، فاذا لم يكن له وكيل جاز للوزير أو من يمارس سلطته نذب غيرة للقيام بأعماله بشرط أن تكون درجته معادلة لدرجة النائب أو من الدرجة الأدنى منها مباشرة » ولقد كان السيد شاغلا للوظيفة الأدنى مباشرة لوظيفة وكيل الوزارة ، كما صدر قرار نذبه ممن يملكه وفي حدود اختصاصه ، ومن ثم يكون هذا القرار صحيحا منتجا لكافة آثاره القانونية ، ويعتبر السيد المذكور شاغلا لوظيفة وكيل الوزارة من تاريخ نذبه اليها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد تبين بعد ذلك أن قرار أمارة السيد لم يوضع موضع التنفيذ إذ حالت الاوضاع المالية بالحكومة الليبية دون انتام هذه الاعارة ، ومن ثم صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٠ باعتباره موقفا في مهمة رسمية ، إلا أن هذا القرار الاخير لا يصح أن ينفذ بآثر رجعى بما يمس المراكز القانونية التى تكاملت قبل صدوره ، وعلى ذلك ، واذا كان السيد شاغلا لوظيفة وكيل الوزارة من تاريخ نديه اليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٠ (المشار اليه فانه لا يصح المساس بهذا المركز القانونى واعتبار السيد شاغلا لتلك الوظيفة فى الوقت ذاته ، وانما يظل الاول محتفظا بمركزه القانونى للوظيفة دون الثانى) .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذا كانت المادة (٤٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة الا لشاغل الوظيفة المقرر لها البديل » فان السيد هو الذى يستحق بدلى التمثيل والانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة من تاريخ نديه اليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى الفترة من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠ يستحق بدل التمثيل وبدل الانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة للسيد دون السبد

(غتوى ٤٠٧ فى ١٩٧٢/٥/٣) .

اثر النقل على البدلات :

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

نص المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العلمية لكهربية الريف على الاحتفاظ للعاملين المنقولين الى الهيئة بما كانوا يتقاضونه من بدلات يعد استثناء ورد على اصل عام هو ان العامل المنقول من وظيفة الى أخرى لا يحتفظ له ببدلات الوظيفة المنقول منها ، وانما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدلات — المقصود بالبدلات التي يحتفظ بها هؤلاء العاملون البدلات التي كانوا يتقاضونها عند نقلهم — لئلا ذلك — عدم جواز استحقاقهم للبدل على سلسل للثلاث المرحلتين اليها بالهيئة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العلمية لكهربية الريف ونصت المادة الاولى منه على أن «تتشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العلمية لكهربية الريف مركزها مدينة القاهرة يكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الكهرباء وتسرى عليها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ » ونصت المادة ١٢ منه على أن « يصدر وزير الكهرباء القرارات الخاصة بنقل العاملين اللازمين للهيئة وجهازها التنفيذي من وزارة الكهرباء والمؤسسة العلمية للكهرباء والهيئة العامة لبناء السد العالي الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم أو ثنائهم وذلك باتفاق مع وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على أن يحتفظ هؤلاء العاملون بمرتباتهم التي يتقاضونها وقت النقل وكذلك بالبدلات المقررة لهم ما لم تتغير طبيعة أعمالهم أو الشروط اللازمة لاستحقاق هذه البدلات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧١/٦/٣٠ صدر قرار وزير الكهرباء رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧١ بنقل بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم بموازنة الهيئة العلمية لكهربية الريف .

ومن حيث ان الاصل ان العامل المنقول من وظيفة الى وظيفة في ذات

الدرجة لا يحتفظ له ببدايات الوظيفة المنقول منها وإنما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدايات ، ومن ثم فما يرد على خلاف ذلك يعد استثناء لا يجوز أن يتوسع فيه ، وبناء عليه فإن ما ورد بنص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من تقرير الاحتفاظ للعاملين المنقولين الى الهيئة العامة لكهنة الريف بما كانوا يتقاضونه من بدايات يعد استثناء واردا على الاصل العام السالف الذكر فيؤخذ بقدره ولا يتوسع في تفسيره ، ويكون ما قرره من الاحتفاظ لهم بالبدايات المقررة انما يعنى البدايات التي كانوا يتقاضونها عند نقلهم وذلك حتى لا يضاروا بسبب النقل ، ولان القول باستمرار تقاضيتهم للبدايات على اساس الفئات المرتين اليها من شأنه استمرار العمل باللوائح الخاصة بالمؤسسة في حقهم بعد نقلهم للهيئة ، وهو الامر الذي جاءت احكام القرار الجمهوري المشار اليه خلا منه ، فضلا عن انه يخالف ظاهر عبارة نص المادة المذكورة والتي قضت بالاحتفاظ بالمرتبات التي يتقاضونها وقت النقل وكذلك البدايات ، بالاحتفاظ بمقدار ما كانوا يتقاضونه وقت النقل وهذا القيد وارد على كل من المرتبات والبدايات .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين المنقولين من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الهيئة العامة لكهنة الريف في تقاضى بدل طبيعة العمل على اساس الفئات التي رقبوا اليها بعد نقلهم للهيئة .

(انتهى ١٨٦ في ٢١/٣/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

حدد المشرع المقصود بالبدايات والمزايا العينية والتعويضات تحديدا يقطع الطريق امام الخلط بينها — اثر ذلك — احتفاظ العامل عند نقله الى وظيفة اخرى بالبدايات والمزايا السابقة فان هذا الاحتفاظ يجد حده عند البدايات التي يصدر فيها تعريف البدايات على المزايا العينية ولا يمتد الى التعويضات التي تصرف للعامل بسبب ما يكون قد اداه ابلان شغلته لوظيفته السابقة من جهد غير عادي او عمل اضافي او ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر او مصروفات انتقال .

ملخص الفتوى :

أن المشرع خول مجلس إدارة الشركة وضع قواعد استحقاق البدلات والمزايا العينية والتعويضات وفي ذات الوقت حدد المقصود بكل منها على نحو يقطع الطريق أمام الخلط بينها فادخل في البدلات بدل التمثيل وبدل الظروف أو المخاطر وبدل الإقامة وبدل الحرمان من مزاوله المهنة والبدل الخاص بالعاملين بالخارج وعرف كل بدل تعريفا جامعاً مانعاً ، كما أن المشرع قصر اصطلاح المزايا على ما يمنح للعاملين عينا وكذلك قصر اصطلاح التعويضات على ما يمنح مقابل الجهد غير المادى والعمل الإضافى وبدل السفر ومصروفات الانتقال ، ومن ثم فانه اذا كان المشرع قد أجاز لرئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل عند نقله الى وظيفة أخرى بالبدلات والمزايا التى كان يتقاضاها بوظيفته السابقة فان أعمال هذا الحكم يجد حده عند البالغ التى يصدق عليها تعريف البدلات على المزايا العينية فقط فلا يمتد الى التعويضات التى تصرف للعامل بسبب ما يكون قد أداه أبان شغله لوظيفته السابقة من جهد غير عادى أو عمل اضافى أو ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر أو مصروفات انتقال مقابل ما أتفق فى سبيل أداء أعمال تلك الوظيفة ، وبناء على ما تقدم فانه لما كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد بوظيفة رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض قد اقتصر أعمالا لحكم القانون على الاحتفاظ له بالبدلات والمزايا التى كان يتقاضاها فى وظيفته السابقة فان الحقوق المالية التى يستمحبها من وظيفته السابقة تقتصر على بدل طبيعة العمل فقط وما كان يحصل عليه من مزايا عينية دون المنح التى تصرف فى المناسبات اذ أن القرار لم يشملها كما لم يجز القانون الاحتفاظ بها دون المكافآت التى منحت له تعويضا عما بذله من جهد غير عادى أو ما أداه من عمل اضافى فى اعداد الموازنات أو الخطط أو الاشتراك فى أعمال اللجان وغير ذلك مما يصدق عليه اصطلاح التعويضات وبالتالي فلا يجوز الاحتفاظ له بمبلغ ١١٩ جنيه و ٥٠٠ مليما كمتوسط عن تلك المكافآت والمنح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد فى الاحتفاظ بالبدلات والمزايا العينية التى كان يتقاضاها بوظيفته السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه دون غيرها .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ العامل المتقول بالبديل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المتقول منها — العامل الذى نقل من هيئة النقل العام وكان يتقاضى بدل طبيعة عمل لا يحق له تقاضى هذا البديل بعد نقله من الهيئة .

ملخص الفتوى :

أن لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣ اجازت فى المادة ٥٤ لمجلس الادارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الاساسية وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ باللائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى تضى فى المادة الثانية من مواد اصداره بالفاء اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣ وتضى فى المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى أول اكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القبة المقررة لكل منهم ، واجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات اضافية أو العمل فى ايام العطلات الرسمية بدون أجر اضافى ، واجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس ادارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها واجبات وظروف العمل وفقا للشروط والاوزاع التى يحددها .

ومعاد ذلك أن قرار وزير النقل المشار اليه جمد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام فى ١٩٦٦/١١/١ وفقا لاحكام اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣ بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتيته مستقلة ، وفى ذات الوقت خول العاملين حقا فى الجمع بينه وبين البديل المنصوص عليه فى القرار ، وفى مقابل ذلك حرم من يتقاضى البديل المجدد من الاجر المقرر عن العمل ساعات اضافية أو العمل فى ايام العطلات ومن ثم فان قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البديل المجدد صفة جديدة ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب وبالتالي فان غاية ما رتبته قرار وزير النقل أنه زاد البديل المستحق للعامل بعد تطبيقه بمقدار البديل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به فى مقابل الحرمان من الاجر الاضافى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يرتبط بإداء أعمال الوظيفة التي قرر لها ويدور معه وجودا وعندما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل الذي كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها ومن ثم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجد الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله في ١٩٧٨/٣/٤ وإنما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة. التي نقل إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله الى الامانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

(فتوى ٢٣٢ في ١٦/٣/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — نصها على أن نقل الضابط يتم على أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته — سريان هذا النص على أفراد هيئة الشرطة طبقا لحكم المادة ٧٧ من هذا القانون — المقصود بالبدلات الثابتة في حكم النص المتقدم هي تلك التي لا تتلذز بعمل دون آخر في هيئة الشرطة والتي لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة أي ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا — علاوة المدن — يرتبط استحقاقها بالعمل داخل مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد — لا تعتبر من قبيل البدلات الثابتة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ينص في المادة ٢٨ منه — التي تسري على أفراد هيئة الشرطة بنص المادة ٧٧ من ذات القانون — على أن يتم النقل على أساس المرتب الذي يتقاضاه المنقول

من هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه او درجهه .
وقد اوضحت الفكرة الايضاحية لهذا القانون ان المقصود بالبدلات الثابتة
في حكم النص المتقدم هي تلك التي لا تتأثر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة
والتي لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة اى ظرف طارئ ، بل يستمر
استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا .

وحيث ان علاوة المدن التي تصرف لصف الضباط والساكنين المعينين
في مدن القاهرة والاسكندرية ويور سعيد ، انها يرتبط استحقاقها بفترة
الخدمة داخل هذه المدن وينتهي هذا الاستحقاق فور النقل للعمل باى مكان
آخر داخل الجمهورية ، فانه لا يتحقق لها وصف استمرار الاستحقاق على
نحو ثابت ومطرد ومستقر ، ومن ثم ينتفى في شأنها وصف البدلات الثابتة
التي تضاف الى مرتب المنقول من هيئة الشرطة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية السادة
في الاحتفاظ بعلاوة المدن التي كانوا يتقاضونها اثناء عملهم بهيئة الشرطة .

(انتهى ٦٧٥ في ٢٧/١١/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الاحتفاظ لافراد الشرطة الذين ينتقلون الى وظائف مدنية بالبدلات الثابتة
المقررة لمرتبتهم او درجاتهم ، حكم مستحدث بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم
يرد بالقوانين المنظمة لهيئة الشرطة السابقة عليه — اقر ذلك — عدم سريان
هذا الحكم على واقعات النقل من هيئة الشرطة التي تمت في ظل القوانين
السابقة — السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة في
الاستثناء من بعض احكام كادر العمال لا تصلح سنداً للقول بان لهم
حقا سابقا على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في الاحتفاظ بالبدلات —
اساس ذلك — حكم الاحتفاظ بالبدلات لافراد هيئة الشرطة بجد موضعه
في نصوص قانون هيئة الشرطة وليس لكادر العمال شأن بهذا الحكم — نص
المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ لا يجيز تعديل الاوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لاحكام
القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

ومن حيث انه بناء على هذا النص فانه لا يجوز بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ تعديل الاوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - لما فى ذلك من تعديل محرم بالنص الصريح لمراكزهم القانونية المستقرة لهم فى هذا التاريخ .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام القوانين المتتالية المنظمة لهيئة الشرطة ابتداء من القوانين رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ حتى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ يبين ان الحكم القاضى بالاحتفاظ لامرأة الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية بالبدلات الثابتة المقررة لرتبتهم او درجاتهم قد اسنحذت لأول مرة فى آخر هذه القوانين ولم تتضمنه التشريعات السابقة عليه ومن ثم فانه اعمالا للامر المباشر للقانون لا يبرى هذا الحكم المستحدث على واقعت النقل من هيئة الشرطة التى نمت فى ظل القوانين السابقة على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه كما هو الشأن فى الحالات المعروضة .

ومن حيث انه لا وجه للاستناد فى هذا الصدد الى السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى الاستثناء من بعض احكام كادر العمال للقول بأن لهم حقا سابقا على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى الاحتفاظ بالبدلات ذلك لان حكم الاحتفاظ بالبدلات المقررة لامرأة هيئة الشرطة بعد نظلم انما يجد موضعه الطبيعى فى نصوص قانون هيئة الشرطة لانه هو القانون الخاص الذى يعنى اساسا بتنظيم عناصر الحياة

الوظيفية لهؤلاء الامراء بما تتضمنه من تعيين وترقية وتدريب ونقل — وليس لكادر المال شأن بهذا الحكم فهو يتناول الحياة الوظيفية لطائفة العمال غير المهرة والعمال المهنيين والفنيين ومن ثم لا يتصور أن يتضمن احكاما تخص ائسراد هيئة الشرطة وبالتالي فلا يحق لرئيس الجهاز أن يصدر قرارا بالاستثناء منه في هذه الخصوصية لان مثل هذا الاستثناء سينصرف حتما الى القواعد المنظمة لهيئة الشرطة وهو لا يملك سلطة الاستثناء منها .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فانه علاوة على الحكم المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي لا يجوز بموجبه تعديل الاوضاع المالية التي نقل بها العاملون المعروضة حالته فانه ليس لهم اصل حق في الاحتفاظ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم الى الوظائف المدنية كما لا يحق لهم أن يطالبوا بها استنادا الى احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية احتفاظ العاملين الذين نقلوا من الشرطة الى وظائف عمالية قبل العمل بقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم .

(ملف ٧٥٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٣/٧) .

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلا بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ —
نصها على أن الضابط المتقول الى وظيفة مدنية اذا تقلبى رواتب وتمويضات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او العلاوات او التعويضات — فغول المكافاة المقررة للسكرتيرين العاملين والسكرتيرين المساعدين بالمحافظات ورؤساء مجالس المدن من الموظفين في مفهوم التعويضات المدنية المشار اليها .

مأخص الفتوى :

أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ نقض بأنه إذا تناهى الضابط المنقول الى وظيفة مدنية رواتب وتمويضات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات.

وأن اصطلاح التعويضات الوارد في النص السابق وإن لم يرد في القوانين التي تنظم شئون العاملين المدنيين إلا أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نصت على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية ومما لما هو وارد في الجندول المرافق لهذا القانون .

أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية ..

وعلى ضوء هذا النص يجب فهم مدلول عبارة التعويضات المدنية للسكرتيرين العلمين والسكرتيرين العلمين المساعدين ورؤساء مجالس المدن من الموظفين . وعلى ذلك فإن هذه المكافأة تدخل بالإضافة الى راتب الوظيفة في مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من رواتب وتعويضات وفقا للمادة ١٤٩ سالفة الذكر ، فإذا قل هذا المجموع عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية من رواتب وتعويضات يدخل فيها البدلات العسكرية أيضا أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات المدنية التي يدخل فيها البدلات التي تقدر مستقبلا .

وغنى عن البيان أنه عند حساب هذه التعويضات مدنية كانت أو عسكرية يراعى التواعد الخاصة بخفض البدلات المدنية والعسكرية .

(فتوى ١١٦٠ في ١١/٥ / ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية — نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية — الممول عليه هو مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول في وظيفته المدنية من مرتب وبدلات — المكافأة المقررة للسكرتيرين العاملين المساعدين للحافظات تدخل في مضمون التعويضات المدنية في هذا المجال .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته من تاريخ نقله وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية والعلاوات وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وتعتبر مكافأة السكرتير العام بدل طبيعة عمل وتدخل في مضمون التعويضات المدنية التي اوجب المشرع في المادة ١٤٩ سلفة الذكر اضافتها الى الراتب وذلك لتحديد ما يستحقه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من تكلة في راتبه وذلك اذا قل مجموع ما يتقاضاه في هذه الوظيفة عما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية قبل نقله وهي تكلة تصد بها المحافظة على الحالة المعيشية لهذا الضابط ولذلك جطلها المشرع مرهونة بما يحدث من

نقص في مجموع ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية وفي حدود هذا النقص ولا حجة فيها ذكره المظنون ضده ان كثافة السكرتير العام المساعد لا تعتبر من التعويضات الثابتة التي تضم وحدها الى الراتب بالتطبيق للمادة ١٤٩ سائلة الذكر وفيما ذكره كذلك من ان الدرجة التي نقل اليها وهي الدرجة الاولى ليست لها ميزة مالية — لا حجة في ذلك — طالما ان المشرع عبر صراحة بأن منط استحقاق تكلفة الراتب هو نقص مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفته المدنية بالقياس على ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية .

(طعن ٦٧٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) .

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — نصها على احتفاظ الضابط بالرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها في وظيفته العسكرية اذا كانت تزيد عن الرواتب والبدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها وذلك بصفة شخصية لحين استهلاك الفرق مما يحصل عليه مستقبلا من ترقيات او علاوات او تعويضات — هذه التعويضات لا تفقد طبيعتها بعد النقل الى الوظيفة المدنية ومن ثم لا تعتبر ضمن المرتب الاصل للضابط المنقول — يترتب على ذلك خضوعها للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة قد نص في المادة ٧ على ان « رواتب الضباط هي الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . اما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية ونص في المادة ١٤٩ على انه « في حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته منها من تاريخ حصوله على اول مربوطها . ويجوز ان ينتقل الى الدرجة التالية للدرجة التي تدخل الراتب

المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه ونعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية . وفي كلتا الحالتين اذا تناقض الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية . أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية والعلاوات أو التعويضات . وبغداد هذا النص أن الضابط الذي ينقل الى وظيفة مدنية يحتفظ بمرتبه الاصلى المقرر لوظائفه العسكرية اذا كان النقل في الدرجة التي تدخل هذا المرتب في مربوطها ، اما اذا كان النقل الى الدرجة التالية فانه يمنح أول مربوط هذه الدرجة اذا كان يزيد على مرتبه في وظيفته العسكرية ، وفي الحالتين اذا تناقض الضابط المنقول رواتب وبدلات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده مما يحصل عليه مستقبلا من ترقية أو علاوات أو تعويضات ومن ثم فان ما كان يتقاضاه الضابط من راتب اصيل وبدلات وعلاوات اضافية لا تزييلها طبيعتها عند نقله الى وظيفة مدنية . فلا يجوز اعتبارها جميعها راتبا اصليا والا يتضمن ذلك منحه مرتبا اصليا يزيد على ما هو مقرر في المادة ١٤٩ سالفه الذكر بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه يتبين من الاطلاع على الاوراق انه صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٦٦ لسنة ١٩٦٦ ونص على أن « ينقل الملازم أول (الفنى) الى وظيفة مدنية بالدرجة السادسة بوزارة النقل بمابهية قدرها ٥٥٨ جنيها سنويا على أن تحسب أقدميته في الدرجة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ » وثابت من ملف خدمة المدعى انه كان يتقاضى في وظيفته العسكرية مبلغ ٥٥٨ جنيها سنويا منه ٢٨٤ راتبا اصليا ، ١٧٤ جنيها تعويضات ، ومن ثم يتعين تحديد مرتب المدعى في وظيفته المدنية وفقا للاسس المبينة في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فيحتفظ بمرتبه الاصلى وقدره ٢٨٤ جنيها سنويا ، وان تؤدي اليه قيمة التعويضات بصفة شخصية على أن تستهلك مما يحصل عليه مستقبلا من ترقية أو علاوات دورية أو بدلات دون أن تفقد هذه التعويضات طبيعتها بحيث تعتبر مرتبا اصليا بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت الجهة الادارية قد خصمت قيمة العلاوة الدورية التي استحققت للمدعى من التعويضات التي تؤدي الى المدعى بصفة شخصية ، كما قامت بتخفيض هذه التعويضات

باعتبارها من البدلات التي قضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بتخفيضها بواقع الربع ومن ثم يكون هذا الاجراء الذي أجرته جهة الادارة صحيحا ومتفقا مع احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على اساس تسليم خليفة بالرخص .

(طعنى ١١١٥ ، ١١٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

احقية ضباط الشرطة المتقولين الى المخابرات العامة في حساب ما يتقاضونه من بدلات اثناء خدمتهم بالشرطة عند تقرير مرتباتهم الاصلية طبقا للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة — اساس ذلك ان الاستفادة من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ان المعول عليه في تحديد مرتب ضابط الشرطة المتقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة هو بما يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته — لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة او اكثر من علاوات الفئة التي نقلوا اليها اذ ان قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تترخص فيه المخابرات العامة طبقا للمادة ٣٩ من قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ انه ينص في المادة ٣٩ منه على أن « يمنح من ينقل الى المخابرات العامة اول مربوط الفئة المنقول اليها او مرتبه السابق أيهما اكبر ، ويجوز للجنة شؤون الامراء طبقا للاوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ان تقرر منح من ينقل الى المخابرات العامة علاوة او اكثر من علاوات الفئة المنقول اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهلية مربوط .! ستوى والا تزيد العلاوات الممنوحة عن أربع علاوات » .

كما تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة على أنه « دون أخلاص بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته ككتابة وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته » .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ٢٨ السالفة الذكر ان المعول عليه فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة ، هو بما كان يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته ، بحيث يتحدد مرتبه الاساسى عند النقل بمجموع هاتين القيمتين ، الامر الذى يتعين معه فى تحديد مفهوم المرتب فى صدد تطبيق نص المادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة المشار اليه ، الاعتداد بمجموعها ، ومنح ضابط الشرطة المنقول الى المخابرات العامة ما يقابل هذه القيمة بوصفها راتبا أساسيا ، أو اول مربوط الفئة المنقول اليها أيهما اكبر على نحو ما قضت به هذه المادة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة أو أكثر من علاوات الفئة التى نقلوا اليها ، ذلك أن قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تترخص فيه المخابرات العامة طبقا للمادة ٣٩ المشار اليها ويغير الزام عليها ووفقا للضوابط التى تسير عليها فى هذا الشأن ، ومن ثم لا يسوغ قانونا أن يترتب على تقرير مذبحها أو منحها مساس بقاعدة الاعتداد فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول بمجموع مرتبه وبدلاته الدائمة ، باعتبارها قاعدة نص عليها فى قانون هيئة الشرطة ولم يرد فى قانون المخابرات ما يحول دون أعمالها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أحقية ضباط الشرطة المنقولين الى المخابرات العامة بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، فى حساب ما يتقاضونه من بدلات أثناء خدمتهم بالشرطة عند تقدير مرتباتهم الاصلية طبقا للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة .

أكثر من بدل :

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة تضمن تنظيمها متكاملًا في شأن المرتبات المستحقة للعاملين بها وملحقاتها — أثر ذلك : عدم احقية أفراد المخابرات العامة في نقاضى البدلات المقررة لتظراتهم من العاملين المدنيين بالدولة كبذل التعرغ والتخصص والسماعة ... إلخ الا بتعديل القانون المشار اليه بما يسمح بصرف بدل هذه البدلات اليهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن : « يعمل في تلك المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى أحكامه على : (١) (ب) ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين ينظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » ، وان المادة الاولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : « ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

كذلك تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة على ما يلى : « يعمل في شأن نظام المخابرات العامة باحكام القانون المرافق » وتنص المادة ٧٨ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ على أن : « تنظم اللائحة التنفيذية المسائل الآتية : (هـ) بدل السفر ومصاريف الانتقال لأفراد المخابرات العامة . (و) الاجور عن الاعمال الاضائية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح ويكون تقرير الاجور عن الاعمال الاضائية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح بالنسبة الى الوظائف الاعلى من وظائف الفئة (ا) بقرار من رئيس الجمهورية وذلك دون التقيد بالقوانين

واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية « وقد ورد -
بالجدول رقم ٥ (١) الملحق بذلك القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٥٤ لسنة
١٩٧٨ منح علاوة مخابرات لشاغلي الوظائف العليا من الفئة (١) بواقع ٣٦٠
جنيها سنويا ، لشاغلي وظائف المستوى الاول من الفئات «ب» و «ج» بواقع
٣٠٠ جنية ، والفئات من «هـ» الى «د» من المستوى الثاني بواقع ٢٤٠ جنية
سنويا ، ونص على ان يمنح وكلاء اول ووكلاء المخابرات العامة بدل التثمين
المقرر لنظرائهم في الحكومة .

وبين من هذه النصوص انه سواء في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ أو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان الاحكام المقررة للعاملين المدنيين
بالدولة لا تسرى الا بالنسبة لهم دون العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم
قوانين وقرارات خاصة ، أو ذلك بالنسبة لما تضمنته هذه القوانين أو
القرارات من قواعد ، الا اذا أحالت هذه الأخيرة الى الاحكام التي تنطبق على
العاملين المدنيين ، وأن قانون المخابرات العامة قد تضمن تنظيما متكاملا في
شأن استحقاق العاملين بها لمرتباتهم وملحقاتها ، فنص على منحهم علاوة
مخابرات وعلاوة ميدان ونظم حصولهم على المكافآت التشجيعية والمكافآت
الخاصة والمنح والبدلات والاجور عن الاعمال الاضافية المقررة لهم ، وقضى
بمنحهم ذلك كله دون التقيد بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في
الوزارات والمصالح الحكومية ودون التقيد بنقطة العامل الوظيفية .

ولما كان يؤدي ذلك أن المشرع وقد أورد للعاملين بالمخابرات العامة
تشريعا خاصا جيع فيه كل المزايا ومن بينها البدلات ارتأى صرفها لهم وتولى
فيه تنظيم كافة شئونهم الوظيفية ، دون أن يضمن هذا التشريع أو التشريعات
السابقة عليه أية إحالة الى الاحكام المعمول بها بالنسبة للعاملين المحققين
بالدولة في شأن البدلات المقررة لنظرائهم ، فانه يكون قد اتجه الى عدم
استحقاق أفراد المخابرات الا للمزايا المالية الواردة بقانونهم الخاص ، ويؤيد
هذا النظر انه حين قصد المشرع الى تمتع بعض العاملين بالمخابرات العامة
بنوع معين من البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، نص على ذلك
صراحة في الاحكام المرفقة بجدول المرتبات الخاص بهم حيث قضى بمنح الوكلاء
والوكلاء الاول بالمخابرات العامة بدل التثمين المقرر لنظرائهم في الحكومة .

لما اذا ما رُوي منح العاملين بالمخابرات العامة البدلات المشار إليها

فإن ذلك منوط بتعديل أحكام قانون المخابرات العلية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بما يحقق هذا الغرض .

لذلك أتمنى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية أفراد المخابرات العلية في تلقى البدلات المقررة لنظرائهم من العاملين المدنيين بالدولة .

(فتوى ٢٨٠ فى ٢٠/٢/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

لا تعارض بين أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية وبين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت — كلاهما واجب التطبيق — أساس ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — أثر ذلك اعتبار القرار الجمهورى المشار اليه فى مرتبة القانون وله قوته وأنه هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الآخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما معدلا أو ناسفا للسابق عليه فيما لا يتعارض معه من أحكام .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيها عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه فى السنة » .

وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعى ذلك ، زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية . ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافئته الأصلية على مبلغ ألف جنيه » .

وتنص المادة الرابعة على أن « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعية العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية وأعلقة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الأولى » .

وتنص المادة الخامسة على أن « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنقذين والمديرين في الشركات المساهمة وأولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » .

وتنص المادة السادسة من الفقرات الثانية منها على أنه « تقوم الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من اجور ومكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل » .

وتنص المادة السابعة على أن « يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى الحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة . ويؤول الى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

وتنص المادة الثامنة على أن « كل مخالفة لأحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق الملمية المترتبة على المخالفة » .

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة ونص في المادة ٣٧ منه على أنه « يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ونص في المادة ٣١ منه على أنه « يجوز صرف بدل التمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظة طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وأستناداً إلى التفويض التشريعي الذي خوله هذا القانون لرئيس الجمهورية أصدر في ٢١ يوليو ١٩٦٥ القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الأجور والمكافآت وبدلات ونص في المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

(أ) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهمة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة .

(ج) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفية في مكان جغرافي معين .

(د) الأجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) البالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه

العمل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (')
و (ب) من المادة السابعة على مبلغ ٣٦٠ جنيه في السنة » .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
العمل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على
مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « اذا كانت الوظيفة التي يشغلها
العمل مقرا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه
أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت
التي يسرى عليها هذا القرار » .

فلذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعمل أن يجمع
بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا
القرار بعد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السابعة منه على أنه « يسرى هذا القرار على جميع
العاملين الخنيين بالجهاز الادارى للدولة » الوزارات والمصالح ووحدات
الادارة المحلية « والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي —
سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح
خاصة ، وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت
في الداخل » .

واستنادا الى المادة الثامنة من هذا القرار الجمهورى التي تنص على
أن « على وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة اصدار
القرارات اللازمة لتنفيذه » أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦
ونص في المادة الثانية منه على أنه « على الوزارات والمصالح ووحدات الادارة
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
ومنشآت القطاع الخاص التي تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات
المشار اليها في المادة الاولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو اجور
أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الاصلية ، اضطار
الجهات التي يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو
من تاريخ التحاقهم بالعمل أيهما اقرب وكذلك خلال اسبوع عقب كل صرفية

بمقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الاعمال التي قاموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه « على المبلين المشار اليهم في المادة السابعة اخطار الجهات التي يتبعونها بالاعمال التي يؤدونها ويتقاضون عنها بدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتبتهم أو مكافآتهم الاصلية ومقدار كل منها وقيمة الضرائب التي تخصم منها وذلك في المواعيد المنصوص عليها في المادة السابعة » .

وعليهم أيضا تقديم أقرار للجهة التي يتبعونها خلال النصف الاول من شهر يناير من كل عام بالمبالغ التي صرفت اليهم كبدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتبتهم أو مكافآتهم الاصلية خلال السنة الميلادية السابقة مع بيان مفرداتها والاستقطاعات والمبالغ المستحقة الاداء للحكومة .

ونص في المادة السادسة منه على أن « يؤدي العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة من الحدود القصوى الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر في ذات السنة الميلادية دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص على الوجه المتقدم أن القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر في حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يكون في مرتبه القانون وله قوته ، وأن هذا القرار الجمهورى هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الآخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما معدلا أو ناسخا للسابق عليه فيما يتعارض معه من احكام كما أن التعارض بين القرار الجمهورى سالف الذكر فيما تضمنه من النص على البدلات التي أخرجها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو تعارض ظاهرى ، ذلك أن منح البدلات والمكافآت التي أشارت اليها هذه النصوص المتقدمة هو أمر جوازى وليس ثمة ما يمنع من صدور قرار تنظيمى علم من رئيس الجمهورية بعدم المنح اصلا أو بوضع قيود أو حدود لما يجوز منحه ما دام أنه في هذا الشأن لم يتجاوز الحدود القصوى للاجور الاضافية المنصوص عليها قانونا ، وهو ما تحقق بصحور القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فليس

ثمة تعارض بين أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا تعارض بين أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فكل منهما يكمل الآخر ، وعلى العاملين تقديم الاقرارات ورد المبالغ الزائدة عن الحدود القصوى وفقا لاحكامها .

(فتوى ٤٦٢ فى ٨/٥/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل — العامل الموفد فى بعثة يظل شاعلا للوظيفة التى يتقلدها فى الجهة التى يعمل بها — أثر ذلك — عدم حرمانه من البدلات التى كان يتقاضاها .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ينص فى مادته الاولى على أن : « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد ، بدل اقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين من لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة ... » وأن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظه سيناء ووادى النطرون والواحات البحرية وأفراد القوات المسلحة تنص على أن : « تعتبر محافظة سيناء ومنطقتا وادى النطرون والواحات البحرية من المناطق النائية » وأن المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المدنيين بالمناطق المحررة من سيناء على أن : « يمنح العاملون المدنيون بالحكومة والقطاع العام بالمناطق المحررة من سيناء أو التى تحرر ، بدل طبيعة عمل بنسبة ٧٥ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية

التي يشغلها العامل ٥ . كما تنص المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أن : « تصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : » وتنص اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ في ١٩٦٢/١/٧ في المادة ٢٣ على أن « يتقاضى عضو البعثة الداخلية من ميزانية البعثات مرتباته كالاتي : ١ - يصرف لعضو البعثة الموظف مرتباته والبدلات الاضافية بعد استئصال الاستقطاعات القانونية بانواعها المختلفة ٢ . - » .

ومعاد تلك النصوص أن المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية حددها بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الأصلي ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التي يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق في اختيار مقابل نقدي لاستثمارات السفر المجانية عن عدد المرات التي يحق له السفر فيها ، وفي ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية مرتباته والبدلات الاضافية التي يستحقها .

ولما كان الموظف الموفد في بعثة يظل شاغلا للوظيفة التي يتقلدها في الجهة التي يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته أثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجز شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الأصلي ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وأن ابتعاد الموظف عن مقر عمله أثناء البعثة إنما هو امر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدي الى اعتباره قد غير من محل اقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الإقامة الذي يرتبط بشغل وظيفة في إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية كما تتوافر في حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط استحقاق بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العامل باحدى المناطق النائية أو بالمناطق المحررة من سيناء في بدل الإقامة

وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للمالين
بهذه المناطق أثناء إيفاده في بعثة داخلية .

(نتوى ٥٥٧ في ١٩٨١/٦/٤) .

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

أحقية المالين بالمؤسسات العامة والهيئات والشركات التابعة لوزير
الإصلاح الزراعي في البدلات المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠
لسنة ١٩٦٣ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أسس ذلك —
أن أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر تمثل أحكاما خاصة لا تنطبق إلا
على المالين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في مناطق معينة ولا تنطبق
بأي نص عام يتناول البدلات طالما لم يقرر هذا النص العلم الفأده صراحة .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في مادته
الأولى بمنح المالين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزير
الإصلاح الزراعي بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٥٠٪ من المرتب أو الأجر
الأساسي لأن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح
والمحافظات الواقعة جنوب محافظة أسيوط وبعد أقصى ٤٠٪ من المرتب
الأساسي لأن يعملون بمناطق الإصلاح بمحافظات الوجه البحري والوجه
القبلي حتى محافظة أسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادي
النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البدل
لبدلات (الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والغراب) ولما
كان المستفاد من أحكام هذا القرار أنه يمنح المالين الذين حددتهم بدلا
ينطوى في حقيقته وبحسب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الأولى على
بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها وهي بدلات الإقامة والخطر
والعدوى والتفتيش والصحراء والغراب ، وكان هذا القرار يمثل أحكاما
خاصة لا تنطبق إلا على المالين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في
مناطق معينة ، فإن أعمال أحكامه لا تنطبق بأي نص عام يتناول البدلات
التي نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العلم الفأده صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ بحد أقصى لبذل المخاطر واجازت منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاوله المهنة وبدلات خلصة للعاملين بغروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح البدلات المتصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقا لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغيير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ تضمننا منح بدلات منسوية الى الاجر الاساسى للعاملين بهيئات وشركات اصلاح الزراعى في مناطق معينة — اثر ذلك — ان اعمال احكامها لا يتأثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العام الفاعل صراحة — اثر ذلك — منح البدلات المتصوص عليها في القرارين الجمهوريين سالفى الذكر للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها — لا يؤثر في ذلك تغيير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — علة ذلك — ان هذين القرارين يمنحان البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس بداية ربط الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ قضى في مادته الاولى بمنح موظفى وعمال المؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة اصلاح الزراعى العاملين بالوحدات الداخلة والخارجة والبحرية والغرافة وسيوة بالوحدات الجديد بدل طبيعة عمل بواقع ٨٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسى وقضت الفقرة الثانية من تلك المادة بشمول هذا البذل بدلات الاتمة والخطر والعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب .

كما يقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ فى مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد اقصى ٥٠ ٪ من المرتب أو الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط . وبعد اقصى ٤٠ ٪ من المرتب أو الاجر الاساسى لمن يعملون بمناطق الاصلاح فى محافظات الوجهين البحرى والقبلى من محافظة اسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة ايضا على شمول هذا البدل لبدلات (الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب)

ولما كان المستفاد من احكام هذين القرارين انها يمنحان للعاملين الذين حددهم كل قرار بدلا منسوبا الى الاجر الاساسى ينطوى فى حقيقته وبحسب صريح نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرارين على بدلات متعددة تختلف فى طبيعتها ومسبباتها هى بدلات الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب .

وكان كلا من هذين القرارين يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى فى مناطق معينة . فان اعمال احكامهما لا يتاثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العام الغاءهما صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يعد الشريعة العامة فى مسائل التوظيف على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد اقصى لبدل المخاطر واجازت منح بدل اقامه وبدل حرمان من مزاولة المهنة واكتفت باشتراط الا يزيد مجسوع البدلات التى تصرف للعامل على ١٠٠ ٪ من الاجر الاساسى فان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرارين محل البحث ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيها للعاملين الذين تتوافر فى شلتهم شروط استحقاقها طبقا لاحكام القرارين سالفى الذكر ولا يؤثر فى ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لان هذين القرارين يمنحان البدل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار

تطبيق قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٣٢٢ لسنة ١٩٦٢ و ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبنيين بالقرارين فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى ٧٢٦ فى ١٩٨٢/٦/٥) .

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

ولئن كان للسلطة المختصة أن تضع اللوائح المالية الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية للهيئة والعاملين بها إلا أنها تتقيد فى ذلك بما جاء فى جدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة بحدوده الدنيا والعليا وبالبداءىء والاسس العامة فى التوظيف الواردة به زيادة فئات بعض البدلات المقرره لشاغلى وظائف معينه بقرار من السلطة المختصة بالمخالفة للقواعد الواردة فى القانون — عدم جواز ذلك ولو تم استنادا الى نص فى اللائحة الداخلية للهيئة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٢ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ تنص على أن « يمين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » وأن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن :

« يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالإحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على : ١ — ٢ — العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

ومفاد ما تقدم — وطبقا لما انتهى إليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٧ فى موضوع مماثل —

ان الدستور استبعد القرارات كداداء لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الاحكام التي تتضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حده ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين باحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، بالاضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص وحق المواطنين في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالتواعد والاسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة اصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس ادارة الهيئة المشار اليها ان يضع اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والادارية للهيئة والعاملين بها ، الا انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

(ملف ٩١٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) .

مسائل أخرى :

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — نصه في المادة السابعة على سريان احكام هذا القرار على جميع العاملين الخنيين بالجهاز الادارى للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية) والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل — سريان الاستثناء الوارد في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ على ما يتقاضاه العاملون من بدلات واجور ومكافآت من الهيئة العامة لبناء السد العالي يستوى في ذلك من كان منهم معينا في الهيئة او منتدبا او معارفا لها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت اذ ينص في المادة السابعة منه على ان « يسرى هذا القرار على جميع العاملين الخنيين بالجهاز الادارى للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل » فانه يكون قد حدد نطاق سريانه من حيث الاشخاص العاملين في الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، واستثنى من هذا النطاق العاملين في الهيئة العامة للسد العالي ، سواء منهم العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وبذلك فان هذا الاستثناء ينطبق على كل من يعملون في الهيئة العامة للسد العالي يستوى في ذلك المعينين في الهيئة والمنتدبين والمعارفين للعمل فيها نجيبهم يساهمون بجهودهم في اتجاز المشروع فيسرى هذا الاستثناء عليهم جميعا بالنسبة لما يتقاضونه من هذه الهيئة من بدلات واجور ومكافآت .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى أن الاستثناء الوارد بالمادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بسرى عسنى بما يتقاضاه العاملون من بدلات واجور ومكافآت من الهيئة العليا لبناء السد العالى يستوى فى ذلك من كان منهم معيناً فى الهيئة أو منتدباً أو معاراً لها .

(مئوى ٤٦٧ فى ٢٩/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبحث :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — تحديده انواع البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها — استثناء بعض البدلات والمكافآت والاجور من الخضوع لاحكامه من بينها المكافآت المستحقة عن الاشراف على البحوث العلمية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية .. (و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .. ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات المسير والانتقال الثابتة والمتغيرة وبذل الملابس والغذاء والسكن وبذل المراسلة للشرطة وكذلك على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء . كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العلمية والمكافآت المستحقة للاشراف على البحوث العلمية .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على أنه اذا كانت الوظيفة

التي يشغلها العامل مقررًا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار . فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .

وواضح من ذلك أن المشرع حدد أنواع البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، واستثنى من الخضوع لاحكامه بعض البدلات والمكافآت والاجور ، من بينها المكافآت المستحقة للإشراف على البحوث العلمية . كما قضى بعدم جواز حصول العامل على أى نوع من البدلات والاجور والمكافآت التي تسرى عليها أحكام القرار إذا كان مقررًا للوظيفة التي يشغلها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر في السنة .

(متوى ١٠٣١ في ١١/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

يستحق المتخص من عمله مرتبه كاملا خلال فترة التخصى وبالتالى يسرى بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها - اسلمى ذلك - أن قرار التخصية لا يعدو أن يكون وقفا عن العمل بمرتبه كامل لفترة مؤقتة ومن ثم يلخذ حكمه - تطبيق - رئيس واعضاء مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام يستحقون بدل التمثيل المقرر لهم خلال فترة تخصيهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجوز بقرار من الوزير المختص تخليه رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعنيين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم اثناء مدة التخصية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر أخرى ...) .

ولما كان الاستفادة من هذا النص أن قرار الترقية لا يعدو أن يكون وقفاً عن العمل بمرتبة كامل لفترة مؤقتة إذ بمقتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة جبراً عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز مدها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب والبدلات ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا تقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان المنحى وفقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبة كاملاً خلال فترة الترقية فإنه يستحق تبعاً لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية نقسبى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ باستحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمعدات الصدد بدل التمثيل خلال مقرر تنحيهم .

(فتوى ٦٥٦ في ٢٢/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

انحر الخصم من المرتب على بدل السكن والبدل النقدي لاستثمارات السفر المجانية وامانة فلاء المعيشة والملاوة الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

(١) أن بدل السكن النقدي مقرر لشاغلي وظائف معينة كبديل عن توفير سكن خاص من المساكن الحكومية ، فهو بهذه المثابة مقترح عن ميزة عينية قرررتها لهم نظم توظيفهم تتماثل مع توفير السكن الخاص بذلك ولا يعد أي منهما من الأجور التي يجري عليها حكم الخصم المترتب على توقيع جزاء تأديبي على العامل .

(ب) بدل النقدي لاستثمارات السفر المجانية مقرر أيضا كبدل عن استثمارات السفر المجانية كمعد ميزة عينية تتمثل مع توفير تذاكر السفر وبذلك لا يعد أى منهما من الأجور التى يجرى عليها حكم الخصم المثار إليه .

(ج) اعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية تعتبران مرتبطتان بالوظيفة التى يشغلها العامل وياداء العمل ومن ثم تدخل فى مفهوم الاجر ومن ثم يجرى عليهما الخصم .

(ملف ٩٤٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

بدل السفر ومصاريف الانتقال لا تباع لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين من الإقليم مدة تزيد على ستة أشهر صرف بدل السفر أو بدل الانتقال الثابت .

ملخص الفتوى :

أن المادة الخامسة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ حددت على نحو قاطع وصريح مدة النذب التى يستحق عنها بدل السفر ستة أشهر، ومن ثم فإن العامل الذى ينذب للقيام بعمل أو بمهمة بجهة غير الجهة التى يوجد بها مقر عمله الاصلى لمدة تزيد على ستة أشهر لا يستحق بدل سفر الا عن مدة الستة أشهر الاولى من النذب فقط كما أن بدل الانتقال الثابت منوط بشغل العامل وظيفه تستلزم القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا ويترتب على ذلك عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين للعمل بالإقليم لمدة تزيد على ستة أشهر فى صرف بدل السفر أو بدل الانتقال الثابت .

(ملف ٩٧٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

بدل التمثيل ومصروفات الضيافة لا يجوز الجمع بينهما .

ملخص الفتوى :

أن الحكمة التي ابتناها المشرع من تقرير بدل تمثيل لنوع معين من الوظائف هو مواجهة مصروفات عملية تنقضيها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور القائم بها بالمظهر الاجتماعي اللائق وهذا البدل يرتبط صرفه بالمظهرية اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا وتبدو هذه المظهرية ضرورية وواضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل من شغلها في علاقات يومية مستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ولما كانت الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة للعاملين ببنك التنية الصناعية هي في الحقيقة ذات الحكمة من تقرير بدل التمثيل ، فان بدل التمثيل يجب مصروفات الضيافة ، ولا يجوز الجمع بينهما .

(ملف ٩٧٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

موظفو بلديات المدن الكبرى بالإقليم السوري — استحقاقهم التعميمات الواردة في ملاكاتهم الخاصة — لا يغير من هذا الحكم مخالفتها احكام قانون الموظفين الاساسي في هذا الخصوص — استثناء التعويضات والاموال الإضافية التي تسرى في شلتها احكام هذا القانون دون سواها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسي على انه « لا يحق للموظف أن يتقاضى علاوة على مرتبه نمويزات عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في الاحكام الواردة في ملاكات الادارة العامة أو

القوانين » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام تقاعد موظفي البلديات للمدن الكبرى على أن « يطبق على موظفي بلديات المدن الكبرى القانون رقم ١٣٥ المتضمن قانون الموظفين الاساسي وتعديلاته المصول بهما بتاريخ نشر هذا القانون » . وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن « تعتبر الملاكات الدائمة النافذة عند صدور هذا القانون ملاكات ثابتة الى أن يصدر قانون خاص بتلك الملاكات » . وقد نص المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي والمنظم لموضوع التعويضات عن الاعمال الاضافية في مادته السادسة على أن « تطبق احكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف من خزينة البلديات ، ونص في مادته الثامنة على أن تعتبر احكامه معدلة لجميع الاحكام الواردة في القوانين والانظمة المرعية وتلغى جميع الاحكام المخالفة لها .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص انه وان كان الاصل المقرر في شأن التعويضات المذكورة يقضى بحظر الحصول عليها فلا يتقاضى الموظف سوى راتبه الاصلى ، الا ان المشرع اجاز له على سبيل الاستثناء أن يتقاضى فضلا عن مرتبه التعويضات المنصوص عليها سواء في قانون الموظفين الاساسي أو في ملاكات الإدارة العامة أو في غيرها من التشريعات وغنى عن البيان أن نص المشرع على استحقاق التعويضات المقررة بهذه التشريعات ينبغي أن بعضها يختلف عن البعض الآخر سواء في أصل استحقاقها أو في شروط منحها ، وان الموظف يستحقها متى توافرت فيه شروط استحقاقها . وعلى مقتضى ذلك فان موظفي بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات المنصوص عليها في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مخالفة لاحكام قانون الموظفين الاساسي في أساس استحقاقها وشروط منحها ، وهذه القاعدة تطبق سليم للبدء العام الذي يقضى بأعمال التشريع الخاص دون التشريع العام في حالة قيام تعارض بين احكامهما .

ومن حيث أن هذا النظر يصدق على التعويضات كافة ، عدا ما كان منها مستحقا عن أعمال اضافية ، فهذه تسرى في شأنها الاحكام الواردة في قانون الموظفين الاساسي دون غيرها من الاحكام ذلك لان المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر المنظم لهذه التعويضات والمعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي يقضى بتطبيق احكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف

من خزينة البلديات كما يقضى باعتبار احكامه معدلة لجميع الاحكام الواردة في القوانين والانظمة الفرعية وأخيرا يقضى بانهاء جميع الاحكام المخالفة لها — ومن ثم ينسخ الاحكام الواردة بالمادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسى المشار اليها في هذا الخصوص .

لذلك انتهى الرأى الى أن موظفى بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات الواردة في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مغايرة لاحكام قانون الموظفين الاساسى وذلك عدا التعويضات عن الاعمال الاضافية التى تسرى فى شأنها احكام هذا القانون دون سواها .

(نفوى ١٤٤ فى ١٥/٢/١٩٦٠) .

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع :

- ١ — ان يكون ابتكار أو اختراع .
- ٢ — ان يكون هذا الاختراع جديدا .
- ٣ — ان يكون قابلا للاستغلال الصناعى .
- ٤ — ان يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ تنص على ان « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة ام بطرق او وسائل صناعية مستحدثة ام بتطبيق جديد لطرق او وسائل صناعية معروفة » والمستفاد من هذا النص ومن باقى احكام القانون انه يتمين لمنح براءة الاختراع ان يكون هناك ابتكار أو اختراع وان يكون هذا الاختراع جديدا وان يكون قابلا للاستغلال الصناعى وان يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بان المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للمجتمع أو ايجاد شيء لم يكن موجودا من قبل وقوامه أو مميزه ان يكون ثمرة فكرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم فلا يعد من قبيل المخترعات التنقيحات أو التحسينات التى لا تضيف الى الفن الصناعى القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تغيب عن رجل الصناعة المتخصص فى حدود المعلومات الجارية والتى هى وليدة المهارة الحرفية وحدها ومثل هذه الصور تدخل فى نطاق الصناعة لا فى نطاق الاختراع .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٤) .

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع وفق القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — أن يكون هناك ابتكار أو اختراع — أن يكون هذا الاختراع جديداً — أن يكون قابلاً للاستغلال الصناعي .

ملخص الحكم :

مست المادة الاولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية على ما يأتى « تمنح براءة اختراع وفقاً لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستعمال الصناعى سواء أكان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » ويتضح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون هناك ابتكار أو اختراع ، وأن يكون هذا الاختراع جديداً ، وأن يكون قابلاً للاستغلال الصناعى ، وفيما يتعلق بالشرط الاول من المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للمجتمع أو إيجاد شيء لم يكن موجوداً من قبل وقوامه أن يكون ثمرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم ، فلا يمسد من قبيل المخترعات التفتيحات أو التحسينات التى لا تضيف جديداً الى الفن الصناعى القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تنفي عن رجل الصناعة المتخصص في حدود المهومات الجارية ، والتى هى وليدة المهاره الحرفية وحدها ، ومثل هذه الصورة تدخل في نطاق الصناعة لا في نطاق الاختراع ، أما الشرط الثانى فهو أن يكون الاختراع جديداً بأن لا يكون سره قد دأع قبل طلب البراءة عنه . والحكمة في هذا الشرط أن ما خوله القانون لمالك البراءة من حق استثنائى مقصور عليه في استغلال الاختراع أن هو الا مقابل لما اهداه للمهنة الاجتماعية من أسرار صناعيه ، فإذا لم تظهر منه بلجديد منها امتنى المقتضى لتحويله الاستثثار بالاستغلال ولحرمان غيره منه ، على أن الشارع المصرى لم يشأ أن تكون هذه الجدة مطلقة ، على فرار ما انتهجه الشارع الفرنسى الذى أخذ ببدا الجدة مطلقة في زمان وفى المكان بل ميد نطاقها ورسم ضوابطها بما نص عليه في المادة.

الثالثة من القانون التي جرى نصها بما يلي : « لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :

١ — اذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات افيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ — اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت اليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

لفظ الاختراع الوارد فى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ — لا يقتصر معناه على الابتكار الجديد للمنتجات فحسب بل يشمل كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية مطروقة — الامر فى ذلك مرجعه الى تقدير الجهات المختصة — مدى رقبة القضاء الإدارى على هذا التقدير .

ملخص الحكم :

أن لفظ الاختراع الوارد فى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ لا يقتصر معناه على مجرد ابتكار منتجات صناعية قابلة للاستغلال بل ينصرف كذلك الى كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة أى كل استعمال لطرق أو وسائل صناعية معروفة فى تطبيق جديد لم يكن معروفاً من قبل فيضنى القانون جملته على هذا الابتكار فى الاستعمال أسوة بالابتكار الجديد فى أصله والامر فى تقرير اعتبار ابتكار ما تطبيقاً جديداً لطرق أو وسائل معروفة أم لا انما يرجع الى تقدير الجهات الفنية

المختصة ، فاذا كانت وزارة التجارة والصناعة قد انتهت بها الامر بعد الابحاث الفنية التى قامت بها اداراتها المختلفة ويعد الاستئناس برأى مصلحة الصناعة وهى المصلحة الفنية التى لرايها الفنى فى الموضوع قيمته ووزنه ، الى انه ولئن كانت عملية جدل الخوص المصرى المتبعة فى صنع اكياس حب العزيز معروفة من قديم الا ان ما اُعتدى اليه المطعون لصالحه من استعمال الخوص المصرى مجدولا على نفس النسق المبيع فى جدل اكياس حب العزيز فى صنع خوص الطرابيش بدلا من الخوص الذى كان يستورد من الخارج وهو استعمال لم يسبقه اليه أحد ، ان ما اُعتدى اليه السيد المذكور يعتبر تطبيقا جديدا للطريقة المستعملة فى جدل اكياس حب العزيز تشمله الحماية التى يصفها القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ على كل ابتكار جديد ويجوز منح براءة اختراع عنه وقد خلا تصرف الادارة من اساءة استعمال السلطة الامر الذى لم يدعيه المدعى ولم يقدّم عليه دليل من الاوراق فليس للقضاء الادارى ان يعقب عليها فى هذا الامر الفنى الذى هو من صميم اختصاصها .

(طعن ٩٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

شرط الجدة — ان يكون الاختراع او الابتكار جديدا لم يسبق اليه احد — حكمته ان الحق الاستثنائى المخول للملك البراءة هو مقابل لما اهداه للهيئة الاجتماعية من اسرار صناعية — اخذ المشرع الفرنسى بجدا الجدة المطلقة فى الزمان والمكان — نطاق الجدة وضوابطها فى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد نصت على ما يلى « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة ام بطرق او وسائل

صناعية مستحقة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة «
وواضح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون الاختراع
أو الابتكار جديدا لم يسبق إليه أحد — وهو ما اصطلاح على تسميته بشرط
الجدة ، والحكمة في هذا الشرط أن ما خوله القانون لملك البراءة من حق
استثنائي مقصور عليه في استغلال الاختراع أن هو الا مقابل لما اهداه
للهيئة الاجتماعية من أسرار صناعية فإذا لم تنظر منه بالجديد منها انقضى
المقتضى لتحويله الاستثنائ بالاستغلال وحرمان غيره منه ، على أن الشارع
المصرى لم يشأ أن تكون هذه الجدة المطلوبة مطلقة ، على غرار ما انتهجه
الشارع الفرنسي الذي أخذ ببدا الجدة المطلقة في الزمان وفي المكان ، بل
تيد نطاقها ورسم ضوابط بها نص عليه في المادة الثالثة من القانون التي
جرى نصها بما يلي « لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالتين
الآتيتين :

١ — إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة
قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شمر عن وصفه
أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم الذي
نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ — إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب
البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع
أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع
ذاته أو عن جزء منه في المدة المذكورة » .

(طعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

شروط الجدة — قبول إدارة براءات الاختراع منح البراءة لطلبها —
لا يؤخذ في حد ذاته دلالة على توافر الجدة في الاختراع موضوع منح البراءة
— لا يحد من حرية القضاء الإداري في مجال هذا البحث — أساس ذلك من
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥
والمذكرة الإيضاحية لكل منهما واللائحة التنفيذية .

ملخص الحكم :

ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يأتى « ولما كان القانون قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات الاختراع أو الرسوم والنماذج الصناعية للأسباب التى وردت فى مذكرته الإيضاحية ومؤدى ذلك أن القانون لا يطالب الإدارة المختصة بأن تتحقق من جودة الصنف المقدم للتسجيل ... » كما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يلى « هناك نظلمان رئيسيان فيما يتعلق ببراءات الاختراع : أحدهما النظام الفرنسى وهو يقوم على منح البراءة بمجرد الإيداع دون فحص أو معارضة . والثانى النظام الانجليزى وهو يقوم على منح البراءة بعد الفحص الدقيق للتحقق من توافر العناصر الموضوعية التى يستلزمها القانون فى الاختراع مع فتح باب المعارضة ... وإذا كان من غير الملائم أن تأخذ مصر وهى فى أبان نهضتها الصناعية بالنظام الفرنسى الذى بدأت الدول تعمل عنه كما أنه ليس من الميسور عملا أن نبداً بالأخذ بالنظام الانجليزى (وهى إيطاليا بعد أن عدلت نظامها فى سنة ١٩٣٤ من الإيداع الى الفحص السابق لم تتمكن من تطبيق النظام الأخير جملة واضطرت الى تأجيل تنفيذه) إذا كان ذلك كذلك نقد رؤى اتباع طريق وسط . ولهذا اثر المشروع أن يحتذى المشرع فى الأخذ بطريقة الإيداع المقيد بشروط خاصة ولكنه زاد عليها فتح باب المعارضة للغير كما هو الشأن فى قوانين المير ويوغسلافيا وجنوب أفريقيا وبذلك يمكن تحقيق بعض نتائج نظام الفحص الكلى وقد توخى المشروع أن يكون بالإدارة الحكومية القائمة على التنفيذ لجنة تفصل فى المنازعات المتعلقة ببراءة الاختراع مع أجازة الطعن أحيانا فى قراراتها أمام القضاء . والنظام المقترح يؤدى الى تدريب الإدارة الحكومية الجديدة وتكون نواة من الفنيين تمكن فى المستقبل من الأخذ بالنظام الانجليزى المعتبر فى المجال الدولى نظاما نموذجيا » ووضح من عبارات هاتين المذكرتين الإيضاحيتين ومن نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية أن المشرع لم يُلْخِذ فيما يتعلق بمنح براءات الاختراع بنظام « الفحص السابق » فلم يلق على عاتق الإدارة المختصة بهذه البراءات واجب التثبت من أن طلب البراءة منسوب على ابتكار جديد ، ناط بها فقط - فى المادة ١٨ من القانون - فحص طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتى :

١ — أن الطلب مقدم وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون وهى تقضى بأن يقدم الطلب الى ادارة البراءات من المخترع او من آلت اليه حقوقه وفقا لللائحة التنفيذية وبأنه لا يجوز أن يتضمن الطلب أكثر من اختراع واحد .

٢ — أن الوصف والرسم بصوران الاختراع بكيفية تسمح لارباب الصناعة بتنفيذه .

٣ — أن العناصر المبتكرة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة فى الطلب بطريقة محددة وواضحة — فإذا توافرت هذه الشروط تمين طبقا للمادة ٢٠ من القانون أن تقوم ادارة براءات الاختراع بالاعلان عن الطلب بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية تمكينا لذوى الشأن من المعارضة باخطار كتابى فى اصدار البراءة ، وعلى مقتضى حكم المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية فانه اذا لم تقدم معارضة فى اصدار البراءة او قدمت وصدر قرار او حكم برفضها وجب على ادارة البراءات استصدار قرار بمنحها ، وبذلك لا يكون المشرع قد تطلب فى الموافقة على طلب البراءة أن يكون قد سبقتها فحص توافر الشروط الموضوعية للاختراع ، وفى ضوء ما تقدم فان قبول ادارة البراءات منح البراءة لطلابها لا يؤخذ فى حد ذاته صحة أو دليلا على توافر الجدة فى الاختراع موضوع البراءة ولا يحدد بالنظر من حرية القضاء الادارى فى مجال هذا البحث ، وهو ما قررته مراقبة براءات الاختراع صراحة فى مذكرتها اذ تقول « اما عن جدة الاختراع فأمر متروك لتقديره لهيئة المحكمة » .

(طمن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

عقبة — الصفة فى الاستعمال السابق للاختراع والتي تنال من شرط الجدة — هى عدم بقله سرا محجوبا عن النظر — بحيث لا يكون ثمة حائل دون تسريه للجمهور وكشفه عنه — عدم علم المصلح والهيئات المختصة على صناعة البترول بنشاط الماطون ضده الصناعى — لا يمس من العلانية المستخلصة من المستندات والتي قرأها أن الامر كان محل صناعة مفتوح باب التعامل فيها فى وجه الجميع .

ملخص الحكم :

أن الطاعن اذ يذهب الى القول بأنه اذا كتلت صناعة اعادة الزيوت المعدنية المستعملة الى أصلها قد أبتدأ استعمالها في مصر قبل تقديم طلب براءة اختراعه فان ذلك كان كما قال الخبير في تقريره دون علم المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر مما يقطع بأن ذلك الاستعمال لم يكن له صفة علنية وبالتالي لا يفقد الاختراع شرط الجدة وفقا لصريح المادة الثالثة فقرة أولى من القانون ، وقوله هذا مردود بأن المقصود من الصفة « العلنية » في الاستعمال السابق للاختراع هو عدم بقاءه سرا مكتوما محجوبا عن الانظار بحيث لا يكون ثمة حائل دون تسريه للجهور وكشفه عنه ، وترى المحكمة في ضوء وقائع الدعوى وما قدمه المطعون ضده من مستندات أن القول بأن استعماله في مصنعة لطريقة اعادة الزيوت المستعملة الى أصلها لم يكن بصفة علنية هو قول في غير محله ، اذ لم يكن الامر سرا مكتوما أو محجوبا عن الانظار انما كان امر صناعة مفتوح باب التعامل فيها في وجه الجميع ويصل من أجل رواجها وجلب المزيد من العملاء لها وهؤلاء قد يرون المراقبة والدرس قبل التعاقد فلا يصدر عن ذلك كما حدث مع سلاح الطيران البريطاني على ما تضمنت الاشارة اليه ، ولا يقدح في هذا أن المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر لم تكن تعلم بنشاط المطعون ضده الصناعي ، اذ أن عدم العلم هذا لا يعنى أكثر من أن هذه المصالح والهيئات بعيدة عن هذا النوع من النشاط الصناعي والتجاري أو لا تعيره شيئا من اهتمامها دون أن تمس هذا علانيته المستخلصة من المستندات وفق ما تقدم .

(طعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

سلطة ادارة براءات الاختراع في منح البراءة تقتصر على التحقق من أن من صدرت البراءة باسمه تقدم في تاريخ معين بطلب حماية القانون للابتكار الوارد في هذا الشأن بالاجراءات التي يتطلبها القانون — بحث الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة من اختصاص القضاء الإداري عند المنازعة في صحتها — أساس ذلك من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

انه وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية تقتصر سلطة ادارة براءات الاختراع على التحقق من الشروط الواردة في المادتين ١٥ ، ١٦ من القانون ولا تتعدى هذا النطاق فلا تمتد الى بحث توافر او عدم توافر الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة ويبقى بحث هذه الشروط من اختصاص القضاء الادارى عند المنازعة في صحة البراءة .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

« دعوى — ابطال براءة اختراع » . تنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته — اثر ذلك — عدم تقيدها ببيعاد الطعن بالالفاء .

ملخص الحكم :

أن دعوى ابطال براءة الاختراع ليست في حقيقتها طعنا على القرار الصادر بمنحها بل تنصب على احتكار الاستغلال الذي يخولها القانون لصاحبها وتنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته تدور بين الشخص الذى منح البراءة وبين ذى الشئ الذى ينازع في حقوقه على الاختراع او ينكر وجوده ومن ثم فانها لا تنتقيد ببيعاد الطعن بالالفاء المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التى ادخلها المشرع في اختصاص محكمة القضاء الادارى والتي لا تنتقيد بالميعاد المتقدم .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

الدعوى الجنائية المقابلة بشأن براءات الاختراع لا توقف دعوى الفاء — امكن قيام الدعويين معا — سلس ذلك من احكام القانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والتملّج الصناعية معدلا بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ ومن اختلاف القضاء الإداري عن القضاء الجنائي من حيث الولاية والاختصاص الوظيفي والطبيعة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ قد تضمن تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بحيث أصبح نصها بعد تعديله يقضى بأنه « يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمرا باتخاذ الإجراءات التحفظية .. » ومنهزم هذه الفقرة وبتيه فقرات المادة المذكورة تصور إمكان قيام الدعوتين معا الجنائية والإدارية بل انها سوغت لصاحب الشأن ان يلجا الى محكمة القضاء الإداري بطلب بعض الإجراءات التحفظية على الرغم من قيام الدعوى امام المحكمة الجنائية ومن ناحيته أخرى فان القاعده ان الدعوى الجنائية توقف الفصل في الدعوى المدنية انها ترد عندما يتعلق الامر بقضاء واحد صاحب ولاية واحدة واختصاص وظيفي واحد وانما الخلاف فيه هو خلاف متعلق بنوع الدعوى فحسب والمحكمتان المدنية والجنائية كلتاهما جزء من نظام قضائي واحد تتبعانه معا في حين ان الامر ليس كذلك بالنسبة الى القضاء الإداري الذي هو نظام قضائي آخر مستقل باوضاعه ذو ائناق مختلفه وطبيعة مغايرة لارتبطه بالقضاء الجنائي وحدة تسلكه معه في تنظيم واحد وقياس القضاء الإداري على القضاء المدني بحسبته قضاء تعويض مالا على نحو ما يذهب اليه صاحب الدفع قياس مع الفارق ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى رقم ١١٣٣ لسنة ١٦ القضائية يكون على غير أساس سليم خليقا بالرفض وكذلك الحال بالنسبة الى طلب وقفها لحين الفصل في ادعوى الجنائية .

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

براءات الاختراع — القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشقتها — جعله مدة الحماية خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة — انطبق احكامه على الاختراعات التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به — النص على دخول مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها احكام هذا القانون — وجوب الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل — اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في ١٨٨٣/٣/٢٠ — صدور مرسوم بها في ١٩٥١/٥/٢١ — توحيدها بيماد بدء الحماية وبيماد انقضاها في مختلف الدول .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد جعلت مدة حمايته براءة الاختراع خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة . كما نصت المادة ٥٥ من القانون ذاته على أن « تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تخولها أحكام هذا القانون ». وقد جاء في المفكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذه الحماية هي « .. الحماية التي قررها القضاء المخطط .. » ، وأن احتساب هذه الحماية السابقة إنما شرع .. لكي لا تزيد مدة الحماية بالنسبة الى الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية الآن ، على مدة الحماية المقررة في المشروع .. » وبما أن تسجيل المخترعات بالمحكم المخططة بطريق ايداعها ظم كتاب المحاكم ، لم يكن نظاما قانونيا يستند الى تشريع يترتب على اقباعه نتائج قانونية معينة ، وإنما هو مجرد نظام اداري لاثبات أسبقية المخترع في اكتشاف موضوع الاختراع وعلان رغبته في الاحتفاظ بحقوقه عليه طوال مدة الحماية القانونية ، فإنه لذلك يتعين لمعرفة مدة هذه الحماية الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل ، اذا كان هذا التاريخ ثابتا او يمكن اثباته .

وقد نصت المادة الرابعة من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٣ والصادرة في مصر بمقتضى مرسوم في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن :

» (١) كل من أودع إحدى دول الاتحاد وثقا للاوضاع القانونية طلبا للحصول على براءة الاختراع . يتبتع هو وظلفه نميا يختص بالإيداع في الدول الأخرى بحق الأسبقية في خلال المدة المحددة بعد .

(ج) تكون مدة الأسبقية المنصوص عليها أعلاه اثني عشر شهرا لبراءات الاختراع .

(د) على كل من يرغب في التمسك بأسبقية وإيداع سبق أن يقدم أقرارا يبين فيه تاريخ الإيداع والدولة التي تم فيها ، وتحدد كل دولة التاريخ الذي يتعين فيه تقديم هذا الأقرار .

وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد وحدث ميعاد بدء الحماية ، ووحدت بالتالى ميعاد انقضائها في مختلف دول الاتحاد . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتائج غير منطقية بأن تكون مدة حماية الاختراعات السابقة على صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أطول من مدة حماية الاختراعات اللاحقة له ، وهو ما يخالف قضاء المحاكم المخططة في هذا الصدد وصريح نص المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، لهذا فإن حساب مدة حماية الاختراع المقدم عنه الطالبان رقما ٣٢٨ و ٥٠٧ لسنة ١٩٥١ يكون من تاريخ أول إيداع له في الخارج (٧ مارس سنة ١٩٤٠) ، وبذلك تكون مدة حماية هذا الاختراع قد انقضت ، وسقط بذلك في الملك العام ، ولا يستحق أية حماية قانونية طبقا لنص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

(انتهى ١٦٢ في ٢٩/١٠/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

مهنة وكلاء البراءات — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بمزاومتها — اشتراطه في طلب التقييد أن يكون الطالب حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية — شهادة الأهلية في الحقوق لا تعتبر كذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات ، تشترط في طالب القيد أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارات التموين والتعليم والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لأحدى المؤهلات السابقة . ولتفسير هذا النص وتحديد المقصود بالدرجة أو الدبلوم من إحدى الجامعات المصرية ، يضمن الرجوع الى القوانين المنظمة لشئون الجامعات قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية ، والتي كانت قائمة عند العمل بأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . وفي هذا الخصوص يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ ، بإعادة تنظيم جامعة مؤاد الاول ، ان المادة الثانية منه تقضى بأنه « من اختصاص جامعة مؤاد الاول كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم في البلاد » . وتنص المادة ١٨ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ ، على أن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس وتلاميذهم ، وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون . كما تنص المادتان الثانية والثامنة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول ، على أحكام مماثلة لنظيرتها في قانون تنظيم جامعة مؤاد الاول . وتنفيذا لهذه الأحكام صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة مؤاد الاول — الذى حل محله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٤ — ونصت المادة الاولى منه على ان « تمنح جامعة مؤاد الاول بدءا على طلب كلية الحقوق الدرجات والدبلومات الآتية .

١ — درجة ليسانس في الحقوق . ٢ — دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية : « ١ » القانون الخاص « ب » القانون العام « ج » الاقتصاد السياسى . ٣ — درجة دكتوراه في الحقوق . ويجوز انشاء درجات دبلومات اخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة » . والمستفاد من هذه النصوص في وضوح وجلاء ، ان كلا من الجامعتين تختص بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وان عليها تشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم في البلاد ، وان الدرجات العلمية والدبلومات وشروط منحها يصدر بها قانون . وصدر

فعلا قانون بتحديد الدرجات والدبلومات التى تمنحها الجامعة لخريجها ، وأجاز ذلك القانون انشاء درجات ودبلومات أخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة ، ومن ثم فإن الاداة القانونية لانشاء الدرجات والدبلومات تقتصر على القانون أو المرسوم محسب ، ولا يجوز انشاء درجات أو دبلومات معترف بها قانونا بأية أداة تشريعية أخرى .

ولما كانت كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية قد أنشأت قسما أسمته قسم الاهلية ، اشترط للالتحاق به أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو التوجيهية ، ومدة الدراسة فيه سنتان ، يدرس الطلبة خلالها الاصول الاساسية لاهم المواد التى تدرس فى قسم الليسانس ، والغرض من انشاء هذا القسم هو تزويد طلبته بقسط من الثقافة القانونية يرتفع به مستواهم ، ويؤهلهم لتولى الاعمال التى تتطلب قدرا من الثقافة القانونية ، سواء فى الاعمال الحرة أو فى الوظائف الحكومية ، ولم يصدر بانشاء هذا القسم وشروط منح شهادته قانون أو مرسوم ، ومن ثم فإن تلك الشهادة لا يمكن بحال ما أن تعتبر من قبيل الدرجات أو الدبلومات الجامعية المعترف بها قانونا . وآية ذلك أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على منح خريجى قسم الاهلية فى الحقوق بجامعة فاروق الاول الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان مائة قدرها عشرة جنيهات فى الشهر فى الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم فى وظائف تتفق ومواد الدراسة التى تخصصوا فيها ، وأن تحسب اقدميتهم فى هذه الدرجة وبهذه الماهية من تاريخ التعيين فيها ، وكان ذلك على اثر مذكرة رفعتها كلية الحقوق بالاسكندرية اشارت فيها الى انشاء ذلك القسم ومواد ومدة الدراسة منه وانتهت الى أن تلك الدراسة ارقى من الدراسات المتوسطة ، فهى نوع من الدراسات العالية تقل عن مستواها فى دراسة قسم الليسانس فى الحقوق ، ولا يجوز أن تقل معاملة الحاصلين عليها من الناحية المالية عن معاملة حملة بعض الدبلومات ، التى تكون فيها مدة الدراسة سنتين بعد الحصول على التوجيهية أو ما يعادلها ، كشهادة الاهلية فى الرسم ودبلوم المعهد العالى للتجارة (نظام قديم) أو دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية . فقسم الاهلية وإن كان فى ذاته يتضمن نوعا من الدراسات العالية ، الا أن الغرض من انشائه لم يكن الا لجرد تزويد طلبته بمزيد من الثقافة القانونية لا منحهم درجات جامعية ، طالما أن منح الدرجة الجامعية أو الدبلوم الجامعى وشرط منحه لا يكون الا بمقتضى قانون أو مرسوم ، على حين أن شهادة الدراسة فى

ذلك القسم لم يكن الفرض منها الا مجرد اعتراف من الجهة التي تمنحها بأن الحاصل عليها قد استكمل ذلك النوع من الثقافة القانونية الخاصة .
لذلك فان شهادة الاهلية في الحقوق التي تمنحها كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية لا تعتبر من الدرجات أو الدبلومات الجامعية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات .

(نوى ٢٧١ في ١٦/٧/١٩٥٥) .

برك و مستنقعات

برك ومستقعات

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ -
تقريرها حق الحكومة في حبس الارض التي تكونت نتيجة ردم البرك حتى
تستوفى تكاليف الردم من الملك الاصلى لها - خروج الحيازة من يدها
يمنعها من تتبع الارض تحت يد مشقريها من الملك الاصلى - اساس ذلك
ان حق الحكومة شخصى ولا يتمتع باى امتياز .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ تنص
على انه « استثناء من احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ (بشأن ردم
البرك والمستقعات) والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ ، (الخاص بتنظيم
اوامر الاستيلاء والتكاليف) تنظم فيها بعد طريقة الفصل في جميع الطلبات
المقدمة من اصحاب الشأن الناشئة عن التدابير المشار اليها في المادة ٣
ويجرى تحصيل المصاريف التي تنفقها الحكومة في ارض الغير - بطريق
الحجز الادارى الا اذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف واسترداد
العقار او التنازل عنه للحكومة » . ويبين من هذا النص ان المشرع قد
اجاز للحكومة استيفاء المصروفات التي تنفقها في ارض الغير بطريق الحجر
الادارى كما منحها حق حبس الارض اذا كانت في حيازتها حتى تستوفى
هذه المصروفات .

ومن حيث ان المادة ٢٤٦ من القانون المدنى تنص على ان « لسكل
من القزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء
بالتزام مقرتب عليه بسبب التزام المدين ومترتب به او ما دام الدائن لم
يقم بتقديم تأمين كلف للوفاء بالتزامه هذا . ويكون ذلك بوجه خاص لحائر
الشيء او محرزها اذا هو انفق عليه مصروفات ضرورية او نافعة فان له
ان يتمتع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له الا ان يكون
الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » وتنص المادة ٢٤٧ بأن « مجرد
الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه » .

ومفاد هذين النصين أن الحق في الحبس لا يخول الدائن إلا الامتناع عن رد الشيء المحبوس إلى المدين حتى يستوفى كامل حقه ويكون به هذا الحق حتى ولو كان التسليم إلى الغير الذي كسب على الشيء حقا عينيا . فإذا باع المدين الشيء المحبوس انتقلت الملكية إلى المشتري مع وجود المبيع في حيازة الحابس وامتنع على الحابس أن ينفذ على هذا الشيء لخروجه من ثمة مدينة المالية فلا يحق له بيعه جبرا عن المشتري .

وعلى مقتضى ما تقدم يحق للحكومة حبس الأرض التي تكونت نتيجة ردم البركة المشار إليها حتى تستوفى تكاليف الردم من المالك الأصلي لها فإذا كانت الحيازة قد خرجت من يدها فلا يجوز لها تتبع الأرض تحت يد مشتريها من مالكيها الأصلي .

وغنى عن البيان أن حق الحكومة في استرداد المصرومات التي انفصلت في ردم البركة المذكورة حق شخصي ومن ثم لا يلتزم بالوفاء بهذه المصرومات إلا المالك الأصلي للبركة عند ردمها .

ولا تعتبر هذه المبالغ متمتعة بحق الامتياز بحسبانها مستحقة للخزانة العامة ذلك لأنه ينبغي حتى تكون المبالغ المستحقة للخزانة العامة متمتعة بالامتياز أن يقرر لها الامتياز بمقتضى القوانين الخاصة بها ووفقا للشروط المنصوص عليها في هذه القوانين طبقا للمادة ١١٣ من القانون المدني التي تقضى بأن : « الامتياز أولوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته » .

ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون فالامتياز أولويته يقررها القانون فلا تنشأ باتفاق أو حكم بل بنص في القانون .

والامر العسكري المشار إليه لم يقرر للبالغ المستحقة للحكومة . على الوجه المتقدم - أى امتياز .

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى أنه ليس للحكومة إلا الحق في حبس الأرض حتى تستوفى تكاليف الردم من المالك الأصلي لها ما لم تكن الحيازة قد خرجت من يدها وأن حق الحكومة هو حق شخصي يتحمل ثمة من أثرى على حسابها وهو المالك الأصلي للبركة وقت الردم .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستقعات التي قامت الحكومة بردها قبل اتمام ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ — مفادها ان ما ردمته الدولة او جففته من اراضي البرك والمستقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم يكن قد تم نزع ملكيته قبل ذلك ، وان كان الردم او التجفيف في ظل العمل بالقانون الاخير انتقلت ملكيته الى الدولة بمجرد القيام به .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستقعات التي قامت الحكومة بردها قبل اتمام نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تنص على ان « تؤول الى الدولة ملكية اراضي البرك والمستقعات التي ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل ان تتم اجراءات نزع ملكيتها » .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه او ردمه من اراضي البرك والمستقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وذلك مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها او تجفيفها .

ويجوز للملاك هذه الاراضي استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتحديد مواقعها وحدودها في الجريدة الرسمية مقابل دفع قبية هذه الاراضي في هذا التاريخ او تكاليف الردم ايهاا اقل .

ومدار هذا النص ان ما ردمته الدولة او جففته من اراضي البرك والمستقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم تكن قد تم

نزع ملكيته قبل ذلك وان كان الردم أو التجفيف في ظل العمل بالقانون الأخير انتقلت الملكية الى الدولة بمجرد القيام به ، وهو ما سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن انتهت اليه بجلستها المتعقدة في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ من أن أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزع ملكيتها تكون مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في ١٢ من يونه سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٩٧٦ في ٨/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخليص من البرك والمستنقعات ناط بوحداث الحكم المحلي التخليص من البرك والمستنقعات التي لم يتم ملكها او واضعوا اليد عليها بالتخليص منها - قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية عقدا الاختصاص للوحدات المحلية بالمحافظة على املك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديت عليها .

ملخص الفتوى :

اناط المشرع في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخليص من البرك والمستنقعات بوحداث الحكم المحلي التي لم يتم ملكها او واضعوا اليد عليها بالتخليص منها وفي المادة التاسعة من نفس القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بترك البرك والمستنقعات الى لجنة الفصل في البرك والمستنقعات بالمحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها أرض البركة وهو ما حدث بالفعل عنعما عرض نزاع على اللجنة المذكورة وفصلت فيه باسترداد مسطح ١ س ١٩ ط - الى أحد المواطنين من المساحة الكلية للمسطح المذكور .

كما يستفاد من نص المادة الثانية من قانون الحكم المحلي المشار اليه أن المشرع قد عقد الاختصاص لوحدات الحكم المحلي في حدود السيادة

العامة والخططة العامة بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها .

ويستفاد من نص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى المشار اليه والتي عقدت الاختصاص للوحدات المحلية مباشرة عدة اختصاصات منها تنفيذ القوانين والاشتراطات الخاصة المتعلقة بإنشاء الاسواق العامة والمجازر واحكام الرقابة ومنح القراخيص الخاصة بإنشاءات الطرق وايضا المحافظة - وفقا لاحكام القانون - على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استقلالها والتصرف فيها ومنع التعديلات عليها .

ومن حيث ان مسطح الارض المشار اليه هو اهد املاك الدولة الخاصه والتي ناط المشرع الاختصاص بالمحافظة عليها وحق تسليمها لادارتها وتنظيم استقلالها والتصرف فيها ومنع التعديلات عليها لوحدات ، الحكم المحلى التى تقع بدائرتها تلك الاراضى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تم تخصيص تلك الارض بعد ذلك حسبما ورد فى الاوراق مركزا لتسويق المحاصيل الزراعية وبذلك اصبحت مخصصة للنفع العام وبالتالى مرفقا عاما وكما ورد فى النصوص المشار اليها فقط ناط المشرع الاختصاص بإدارة وتنظيم استغلال المرافق العامة للوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومة لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الوحدة المحلية بقرية الوفاتية مركز النخلج بمحافظة البحيرة هى صاحبة الاختصاص الاصيل فى تسليم تلك الارض موضوع النزاع وادارتها وتنظيم استقلالها والتصرف فيها بل لها الحق فى منع التعديلات التى وقعت على المسطح المذكور بسبب التججير الذى قامت به مديرية الاسكان والتعمير بدمنهور لبعض الاهالى لمسطح الارض موضوع النزاع وتكون مديرية الاسكان والتعمير ملزمة بتسليم هذه الارض للوحدة المحلية للقرية .

برلمان

برلمان

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

استقلال كل من مجلس البرلمان بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه - عدم تدخل السلطة التنفيذية في ذلك - مرد هذا الى اصل دستورى هو مبدأ الفصل بين السلطات .

ملخص الحكم :

ان كل مجلس من مجلسى البرلمان مستقل استقلالاً تاماً بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه وبأبواره الداخلية كافة دون تدخل من السلطة التنفيذية في شيء من ذلك ، فلا تشترك الحكومة في وضع ميزانية المجلس ولا تقوم بمراجعتها ، او مراقبة أوجه الصرف ، كما لا تتدخل في تعيين موظفى المجلس او ترقيتهم او منحهم العلاوات وما إليها ، يستوى في ذلك ان تكون التعينات او الترقيات او العلاوات عادية او استثنائية ، وكل هذا مرده الى اصل دستورى عريق هو مبدأ الفصل بين السلطات ، اذ لا ينبغى ان تكون السلطة التشريعية ، وهى التى تمثل الأمة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية ، خاضعة لاية رقابة او هيمنة في شئونها الداخلية من سلطة اخرى ، كما ان هذا الاستقلال شرط جوهري لازم لتأدية المجلس لوظيفتها التشريعية مستقلة عن أى مؤثر خارجى . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التى وافق عليها المجلس في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أنه « يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمه منات الكادر العام واحكامه وقواعده التى تسرى على موظفى الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدم الخارجين عن هيئة العمال » ، ذلك ان الاصل هو ان للمجلس ان يضع لموظفيه ما يناسبه من انظمة ، فان ارتأى ان يطبق عليهم الاحكام العامة للكادر الحكومى واثّر ان تسير الاوضاع بالنسبة لموظفيه على نسق الاوضاع السائدة في الحكومة بدلا من ان توضع لهم لوائح جديدة ، فان هذا لا يعنى خضوع موظفيه لرقابة الحكومة او خروجهم من سلطان المجلس ، كما يتعارض مع استقلال المجلس بشئون موظفيه ، حسبما سلف البيان .

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

يجوز حل مجلس النواب في فترة تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه يجب أن يتضمن مرسوم الحل ، دعوة الناخبين للانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين من صدور المرسوم ، ويتمين ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية للانتخاب .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ جواز حل مجلس النواب في فترة تأجيل البرلمان ووجوب النص في مرسوم الحل على تعيين موعد انتخاب المجلس الجديد واجتماعه وتعيين ان المادة ٣٨ من الدستور تنص على أن :

« للملك حق حل مجلس النواب » .

وتنص المادة ٣٩ على أن :

« للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أن لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

وواضح من هذين النصين أن حق التأجيل يختلف عن حق الحل في طبيعته ومداه وأن كلا من الاجراءين مستقل عن الآخر ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يستعمل الملك كليهما كل في نطاقه .

بل أن الواقع أن التأجيل لا يمكن الا أن يكون مقدمة للحل . وفي المرة التي استعمل فيها حق التأجيل في فرنسا تلاه الحل (مايو سنة ١٨٧٧) . (هوريو الوجين في القانون الدستوري ٤٥٨) .

كما أن التأجيل في مصر تلاه الحل في المرات الثلاث السابقة التي استعمل فيها هذا الحق .

وعلى ذلك فان حل مجلس النواب في فترة التأجيل جائز دستوريا .

أما عن النص في مرسوم الحل على تعيين موعد لانتخاب المجلس الجديد وموعد اجتماعه فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن :

« الأمر الصادر بطل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوته المنتخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . وعلى تحديد ميعاد لإجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتعلم الانتخاب » .

والنص على هذا الوجه تطبيق صحيح دقيق لحق الحل المقرر في الدساتير الأجنبية فالحل ليس إلا وسيلة لتحكيم مجموع الناخبين في الخلافات الجسيمة بين السلطة التنفيذية وبين المجلس المنتخب .

وهو عبارة عن دعوة للانتخاب العام (لأميرير . الوسيط في القانون الدستوري طبعة سنة ١٩٤٧ ص ٨٠٤) .

وليس حق الحل عدوانا على سلطة الأمة بل هو تأكيد لها . وهو أنجح ضمان لتوطيد رقابتها على البرلمان خشية أن يسوء استعمال سلطته . (يراجع في ذلك ديحي الجزء الثاني ص ٦٤٥) .

والفرض من الحل إذن هو الرجوع إلى الأمة — وهي مصدر السلطات — فإذا أيدت — مبطلة في الناخبين — الوزارة بقيت في الحكم ونفذت سياستها مستندة إلى هذا التأييد أما إذا خفلتها الأمة وجب على الوزارة أن تستقيل ولا تملك حل مجلس النواب مرة أخرى للسبب ذاته (المادة ٨٨ من الدستور) .

فالدستور المصري وهو يقيم حكما نيابيا في البلاد قد تمشى مع فكرة الحل الصحيحة إلى نهايتها فاشتراط أن يتضمن مرسوم الحل دعوة الناخبين إلى الانتخاب في ميعاد معين حتى لا تتعطل الحياة النيابية وحتى يتحقق الفرض من الحل وهو الاحتكام إلى الأمة .

ونص المادة ٨٩ من الدستور نص أمر لا تجوز مخالفته فإذا لم يستوف مرسوم الحل الأوضاع التي قررها الدستور وأهمها شموله لدعوة الناخبين إلى الانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين وتحديد ميعاد انعقاد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية كان مخالفا للدستور .

ولا عبرة بما خالف ذلك من سوابق سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٨ .
١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٩ لأنها مخالفة لصريح نص الدستور والغرض الذي
استهدفه فليس شأنها أن تقيم عرفا دستوريا يعتد به .

لذلك أتمنى رأى القسم الى جواز حل مجلس النواب في فترة تلجبل
البرلمان ووجوب شمول مرسوم الحل على دعوة الناخبين للانتخاب في
ميعاد لا يجاوز شهرين من صدور المرسوم وتعيين ميعاد اجتماع المجلس
الجديد في العشرة الايام التالية لتنام الانتخاب .

(فتوى ١٨٨ في ٢٠/٣/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

ليس للبرلمان حفظ مشروع القانون بل يجب ابداء الراى في شأنه
سواء بتقريره او بتعديله او برفضه .

ملخص الفتوى :

أن قسم الراى مجتمعا بحث بجلسته المنعقدة في ٢٠ من مايو سنة
١٩٥١ موضوع حق البرلمان في حفظ مشروعات القوانين المقدمة من
الحكومة .

وتبين من الرجوع الى الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ
والى التقاليد البرلمانية والمبادئ العامة أن المادة ٢٨ من الدستور تعطي
للملك اقتراح القوانين وهذا الحق يقليله ولا شك واجب على البرلمان
بالنظر في الاقتراح ومناقشة مشروع القانون المقدم والانتهاء فيه الى رأى
بتقريره (اما بنصه أو معدلا) او بالرفض ولم يرد في نصوص الدستور
سوى الإشارة الى التقرير والرفض فقد جاء في المادة ١٠٤ أنه لا يجوز
لاى من المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الراى فيه مادة مادة
وجاء في المادة ١٠٥ أن كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه
الى المجلس الاخر . وجاء في المادة ١٠٦ كل مشروع قانون اقترحه أحد
الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانيا في دور الاعتقاد نفسه .

كما ان المادة ٨٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ تنص على ان
« يعلن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية (المجلس يقر) او (المجلس
يرفض) » .

وهذا امر طبيعي يتفق والمبادئ التي يسير عليها الدستور اذ لو كان
للبرلمان حفظ مشروعات القوانين لكان معنى ذلك ان يكون للبرلمان الحق في
الامتناع عن مناقشة هذه المشروعات والانتفاء فيها الى قرار بالموافقة او
الرفض وفي هذا نمطيل لحق كضله الدستور للسلطة التنفيذية .

ولذلك فان القاعدة المقررة في هذا الشأن هي ان للحكومة اذا رأت
لاي سبب العدول عن مشروع قانون تقدمته الى البرلمان ان تسترده بمرسوم
في اية مرحلة ما لم يكن قد تم اقراره او رفضه باقتراع نهائي وعلى هذا
الوضع سارت السوابق البرلمانية في مصر .

ولا حجة في القول بأن الحفظ يمكن اعتباره قرارا بالرفض فالحفظ
يخالف الرفض في أنه لا يدعو أن يكون امتناعا عن ابداء الرأي في المشروع
المعروض أما الرفض فمعناه أن البرلمان بحث المشروع ولم يوافق عليه
لسبب ما .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه ليس لمجلس الشيوخ والنواب
ولجانها حفظ مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة وأن السبيل الذي
ينخذ نحو تلك المشروعات التي يجد ما يدعو الى عدم السير فيها هو أن
تستصدر الحكومة مراسيم بسحبها .

(متوى ٣٩٣ في ٢٧/٥/١٩٥١) .

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

طالما لم يتم الاختيار بين عضوية البرلمان وشغل الوظيفة العامة
فانه تسرى في هذا الشأن الاحكام الخاصة بعضوية البرلمان والاحكام
الخاصة بالوظيفة بالنسبة الى اعمال كل منهما .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٩٢ من الدستور الصادر عام ١٩٢٣ تنص على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب » فيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

وتنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب على أنه « لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها » ثم بينت المقصود بالوظائف العامة ومنها وظيفة العمدة . ثم نصت الفقرة الأولى من المادة ٦١ على أن كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشايات انتخب أو عين بأحد المجلسين يعتبر متخلبا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

ويتضح من ذلك أن الأصل هو حظر الجمع بين عضوية أحد مجلسي البرلمان وتولى الوظائف العامة إلا أن هذا الحظر يقف أثره حتى يفصل في صحة نيابة الموظف وتضى بعد ذلك ثمانية أيام وفي هذه الفترة يكون الموظف جابعا بين الوظيفة والعضوية استثناء فتسرى في حقه الأحكام الخاصة بكل منهما فيما يتعلق بالأعمال المتصلة بها ومن ثم تسرى عليه الأحكام الخاصة بأعضاء البرلمان باعتباره عضوا فيه كما تسرى عليه الأحكام الخاصة بالوظيفية باعتباره موظفا .

(فتوى ١٤٨ في ١٩٥١/٣/٣) .

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبحث :

يحظر على رجال القضاء ورجال مجلس الدولة ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان تحت لواء حزب معين ويعتبر في حكم هذا الترشيح ترك حزب سياسي دائرة لهذا المرشح إلا إذا أعلن أنه يرشح نفسه مستقلا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤٤ قسم اول فصل ثان من قانون المصلحة المالية تنص على انه لا يجوز لمستخدمى الحكومة ان يعطوا اخبارا الى الجرائد ولا ان يبدو ملاحظات شخصية بواسطتها ولا ان يكونوا مكاتبين او وكلاء لها وأن كل مستخدم يخالف هذا الحكم يكون قابلا للعزل . وقد اضيفت الى هذه المادة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٩ نفرة نصها :

ويحظر على الموظفين والمستخدمين ايضا ان يشتركوا فى اجتماعات سياسية او ان يبدو علانية آراء او نزعات سياسية .

وهذا الحكم ليس الا ترديدا لقاعدة اساسية عابدة من قواعد القانون الادارى .

وقد جاء فى المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء فى هذا الصدد بما يشير الى ان علة الاضافة هى ان المصلحة العامة تقضى بان يظل الموظفون منصرفين الى اعمالهم فى حيدة كاملة وفى اتزان واعتدال صحيح حتى لا تتعرض مصالح الجمهور لوجوه الظلم والابثار المختلفة .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ناصا فى المادة السابعة عشرة منه على ان يحظر على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية ، ويحظر كذلك على القضاء الاشتغال بالسياسة .

ويتضح من الاعمال التحضيرية لهذه المادة ان المقصود بالحظر هو الاشتغال بالسياسة الحزبية دون السياسة القومية وأن حكمة هذا الحظر هو ابعاد القضاء عن الشبهات حتى يطمئن كل الناس الى حيادهم ونزاهتهم .

فقد ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه يحرم على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية التى تنم عن التحيز لحزب من الاحزاب او هيئة من الهيئات كما يحظر كذلك على رجال القضاء الاشتغال بالسياسة اشتغالا فعليا من شأنه ان يجعل لهم رأيا ظاهرا فى الخلافات الحزبية ، وهو ما يجب على القاضى ان يمتنع عنه حتى يكون القضاء بعيدا عن

الشبهات وإن يطمئن اليه كل الامراء ، ومن المفهوم تطبيقا لذلك انه محظور على القاضى أن يرشح نفسه على أساس لون حزى معين .

كما قال وزير العدل في مجلس النواب اثناء مناقشة المادة السابعة عشرة انه اذا اجيز للقاضى أن يرشح نفسه على أساس لون حزى معين فانه قد لا ينجح فيعود الى منصة القضاء بل قد يباشر عليه القضائى اثناء المعركة الانتخابية ، فلا يجوز له أن يعود من تحت راية حزبية ليجلس قاضيا بين الناس .

اما القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمجلس الدولة فقد جاء خلوا من نص مماثل الا ان هذا لا يعنى أن المشرع قصد اهدار الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون استقلال القضاء للأسباب الآتية :

اولا : انه لا يكفى مجرد عدم ورود حكم في قانون لاحق للقول أن المشرع قصد مخالفة حكم وارد في قانون سابق ، بل يجب لصحة هذا القول أن يبين ذلك من النصوص أو من الاعمال التحضيرية وأن تبين على الاخص حكمة القصد من التفرقة .

ثانيا : أن مجلس الدولة في مصر أميل الى جهة القضاء منه الى جهة الادارة ويبين ذلك جليا من تعدد الشارع تنسيق الاحكام المتعلقة بموظفى الجهتين وجعلها متحدة أو متشابهة وعلى الاخص في شروط التعيين والحصانات والعزل وغير ذلك فلا يصح في العقل بأن يقصد المشرع التفرقة في الحكم بين رجال مجلس الدولة ورجال القضاء فيبيح لهؤلاء ما يحظره على هؤلاء .

ثالثا : أن حكمة الحظر قد تكون أكثر توافرا بالنسبة الى مجلس الدولة منها بالنسبة الى القضاء لان مجلس الدولة يحكم أو يفتى في مسائل متعلقة بعلاقة الحكومة بالامراء على خلاف القضاء الذى يفصل — في الاغلب الاعم — في النزعة بين الامراء .

رابعا : أن الحكم الوارد في المادة ١٧ ليس انشاء لقاعدة جديدة لم تكن موجودة من قبل بل هو تطبيق لقاعدة علمة من القواعد المسلم بها في علاقة الادارة بالموظفين وهى علاقة — ككل علاقات القانون الادارى —

يرامى فيها جانب 'المصلحة العامة ونفلب — عند التعارض — على المصالح الخاصة للأفراد .

وبناء على ذلك يكون الحظر المنصوص عليه في المادة السابعة عشر من قانون استقلال القضاء ساريا على رجال مجلس الدولة دون حاجة الى نص خاص .

وواضح من الاعمال التحضيرية لنص المادة — كما سبق البيان — أن ترشيح أحد رجال القضاء — أو أحد رجال مجلس الدولة — نفسه لعضوية البرلمان لا يكون محظورا الا اذا كان المرشح تحت لواء حزب معين وعلى ذلك يكون ترشيح القاضي لنفسه مستقلا من الاحزاب جائزا قانونا .

على أن مثار البحث هو ما اذا كان ترشيح أحد رجال القضاء أو أحد رجال مجلس الدولة نفسه لعضوية البرلمان في دائرة يعلن أحد الاحزاب أنه تركها له على وجه التخصيص يعتبر أو لا يعتبر في حكم الترشيح تحت لواء هذا الحزب .

وقد رأى القسم أن يستهدى بحكمة الحظر في التفرقة بين الترشيح المحظور والترشيح غير المحظور وحكمة الحظر كما سبق البيان هي « أن يكون القضاء بعيدا عن الشبهات وأن يطمئن اليه كل الأفراد » وعلى هذا الأساس يكون معيار التفرقة هو أثر الترشيح في إثارة الشبهات لدى الجمهور في أن يكون القاضي أو رجل مجلس الدولة منتشيا لحزب معين بطريقة مستترة لا يريد الانصاح عنها في الوقت الحاضر .

ولما كان تقرير حزب معين « ترك دائرة معينة للمرشح والنص على ذلك صراحة في قوائم الترشيح الخاصة به يتضمن أمرا الى رجال هذا الحزب بعدم منافسة ذلك المرشح أولا وبمساعده ثانيا ، ومن ثم فانه يثير — بلا شك — في أذهان الجمهور شبهة انتماء هذا المرشح لذلك الحزب الامر الذي قصد الشارع تفاديه .

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تدخل المشرع أثناء تأجيل البرلمان على أساس نظرية الضرورة . ان الاجراء الذى رأت وزارة المالية وجوب اتخاذه لمواجهة الموقف الاقتصادى فى البلاد من نصفية عقود القطن طويل التيلة استحقاقى مارس سنة ١٩٥٢ نصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على اساس سعر قد يختلف عن السعر الحقيقى لا يمكن فرضه على المتعاملين الا بقانون . بيد انه لما كان البرلمان موجلا ونظرا الى ما قدرته الوزارة من قيام حالة ضرورة توجب الاسراع فى اتخاذه هذا التدبير الملجل الاستثنائى والا ترتبت على عدم اتخاذه كارثة اقتصادية للبلاد فانه يمكن والحالة هذه ان تستصدر الحكومة مرسوما بقانون بهذا الاجراء على اساس نظرية الضرورة وذلك حسب تقدير الحكومة تحت رقابة البرلمان .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا فى جلسته المتعقدة فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ موضوع مقيل كورنترات القطن طويلة التيلة استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ وتبين ازاء اضطراب الحالة فى بورصة عقود القطن وهبوط الاسعار هبوطا كبيرا نتيجة للمضاربات العنيفة أن وجدت الحكومة نفسها مضطرة الى التدخل فى السوق حرصا على المصلحة العامة محاولة أن تعيد الى هذه السوق الثبات والاستقرار اللذين فقدتهما فقامت وزاره المالية باصدار قرارات فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ فى حدود احكام لوائح البورصة وكان اهم ما قضت به هذه القرارات الغاء الحد الاننى الثابت المفروض على السوق ووضع حد لتقلبات الاسعار اليومية فيها واباحة التعامل على الاشهر الباقية من الموسم الحالى مع حظر عمليات البيع الجديدة على الاشهر الجارى التعامل عليها فعلا وتأجيل اصدار فليارة شهر فبراير سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت المراكز المفتوحة حاليا فى البورصة على الاشهر التى كان يجرى عليها التعامل فعلا وهى اشهر فبراير ومارس وابريل سنة ١٩٥٢ وليدة المضاربات العنيفة المصطنعة التى اتمسحت السوق فقد سعت الوزارة

الى تصنيفتها حتى يرتفع عوؤها عن السوق . بطريقتين : تشجيع عقد صفقات للتصدير تمتص هذه العقود والثاني تشجيع الاتفاق الودى بين البائعين والمشتريين .

وقد نجحت الماسعى فى عقد صفقة لبيع كميات من الاقطان المتوسطة الثقلة من السوق الحرة ومن شأن هذه الصفقة تطهير المراكز المفتوحة على شهرى فبراير وابريل سنة ١٩٥٢ .

اما المراكز المفتوحة على شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقد استحوالت تصنيفها بسبب عدم امكن الوصول الى اتفاق ودى بين اصحابها . لذلك رأت وزارة المالية ضرورة اتخاذ اجراء يقضى بتصنيف هذه المراكز تصصا اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية حتى تتقضى الكارثة الاقتصادية المتوقعة للبلاد من جراء توقف بعض المتعاملين فى السوق عن الدفع وافلاسهم وما يجره ذلك من افلاس غيرهم وغيرهم من ناحية ولامكن تصريف القطن - وهو المحصول الرئيسى للبلاد - والذي احجم المشترون عن شرائه فى الخارج من جراء عدم استقرار سوقه .

وقد استطلعت الوزارة رأى القسم فى الاداة التى تتخذ بها هذا الاجراء .

وقد تبين للقسم ان الالتجاء الى الاحكام المقررة فى اللائحة العامة لبورصات العقود الصادرة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ واللائحة الداخلية لبورصة العقود بالاسكندرية الصادرة فى ٣٠ من الشهر المذكور لا تفنى فى هذا الصدد ، ذلك لان وقف جلسات البورصة وحصر كل تمعاد المخولين للجنة البورصة وزير المالية طبقا للمادة ١٤ من اللائحة العامة والتصنيفات التى تستطيع لجنة المقاصة اجراءها سواء كانت تصنيفات عادية (المادة ٤٠ من اللائحة الداخلية) او تصنيفات غير عادية (المادة ٤١ من اللائحة ذاتها) لا يترتب عليها انتهاء العقود بل تحديد السعر الذى تجرى به المقاصة مع استمرار قيام العقود نافذة كما ان اللجنتين ظفرمان السعر الحقيقى على وجه العموم وهو سعر يتعذر للجنتين الوصول اليه فى الوقت الحاضر بسبب المضاربات .

يضاف الى ذلك ان العنصر الغالب فى تشكيل اللجنتين للمسامرة

وبذلك تتعارض المصالح الخاصة فيها مع المصلحة العامة الامر الذى لا يمكن معه الالتجاء اليهما .

وقد اوضح حضرة وكيل وزارة المالية لشئون القطن ان الحكومة فى تحديدها للسعر الذى تتم به التصفية سوف تستهدف المصلحة العامة وحدها - ولو كان السعر الذى تتحقق به هذه المصلحة مخالفا للسعر الحقيقى وعلى كل حال فان ذلك السعر سوف يكون اقرب ما يمكن الى السعر الحقيقى .

فالمالاجراء الذى ترى وزارة المالية ضرورة اتخاذه لمواجهة الموقف يتضمن امرين :

الاول - انتهاء عقود القطن طويل النقلة استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ - واجراء تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية عنها .

الثانى - تحديد سعر هذه التصفية دون التقيد بالسعر الحقيقى .

وهذان الامران لا يمكن فرضهما على المتعاملين الا بقانون . ولا يغنى فى ذلك قرار من لجنة البورصة ولا قرار من وزير المالية ولا مرسوم .

على انه لما كان انعقاد البرلمان مؤجلا فى الوقت الحاضر لمدة شهر فقد بحث القسم امكان اصدار مرسوم بقانون فى هذا الشأن .

وقد اوضح حضرة وكيل وزارة المالية لشئون القطن ان عدم اتخاذ هذا الاجراء يترتب عليه كارثة اقتصادية للبلاد ونتائج لا يمكن تداركها وأنه يجب ان يتخذ هذا الاجراء فورا وعلى كل حال قبل فتح البورصة يوم الاثنين ١٠ مارس الحاضر مما لا يترك مجالا لدعوة البرلمان وهذه الظروف تقيم حالة ضرورة توجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير تخول للحكومة اصدار المرسوم بقانون المشار اليه تحت رقابة البرلمان وذلك استثناسا بالحالة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من الدستور والى طبقته فيها حالة الضرورة تطبيقا خاصا اذا قامت فيها بين ادوار انعقاد البرلمان .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان اجراء التصفية الجبرية المصحوبة

بالمقاصة النهائية في أساس سعر قد يختلف عن السعر الحقيقي بالنسبة الى عقود القطن استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ يجب أن يتم بقانون .

وأنه نظرا الى أن انعقاد البرلمان مؤجل في الوقت الحاضر فإنه يمكن استصدار مرسوم بقانون بذلك الإجراء على أساس وجود حالة ضرورة لا تحتل مواجعتها التأخير وذلك حسب تقدير الحكومة تحت رقابة البرلمان استثناسا بحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور . على أن تراعى احكام المادة المذكورة .

(فتوى ١٥٧ في ١٩٥٢/٣/٨) .

بريد

الفرع الاول : الوضع القانونى لهيئتى البريد وصندوق توفير البريد

الفرع الثانى : النظام الوظيفى للمبلين بالبريد

الفرع الثالث : التعليلات المبررة عن الإسهال البريدية

الفرع الرابع : الرسوم

الفرع الخامس : صندوق توفير البريد

الفرع الاول
الوضع القانونى لهيئة البريد وصندوق توفير البريد

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

هيئة البريد — اعتبارها مؤسسة عامة بموجب القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد — القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ اعتبرها هيئة عامة فى حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الهيئات العامة — القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ أكد هذا الحكم :

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد قد نص فى المادة الاولى منه على انشاء مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد ونصت الفقرة الاخيرة من هذه المادة على أن لهيئة البريد اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية ومؤدى ذلك أنها تعتبر من المصالح الحكومية . وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل احكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة الاولى منه على أن تعتبر هيئة البريد هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، ثم تأكد ذلك بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذى نصت المادة الاولى منه على أن تعتبر كل من هيئة سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السكك واللاسلكية هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ٢٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

هيئة صندوق توفير البريد — تشكيل مجلس ادارة هذه الهيئة — لا يخضع لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، فهذا يسرى على المؤسسات الخاصة والشركات وحدها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الادارة والشركت والمؤسسات على انه « يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اى مؤسسة او شركة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على ان يكون احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من اول يولية . ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما » .

ومناد هذا النص ان المشرع عدد اعضاء مجلس اداره المؤسسة و الشركة بالا يزيد على سبعة اعضاء من بينهم عضوان يمثلان الموظفين والعمال ينتخبان وفقا للقواعد التى يحددها قرار جمهورى يصدر فى هذا الشأن .

أو المفهوم من نص المادة الاولى المشار اليه ان القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ، ويؤيد هذا النظر :

اولا : ان النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال وذلك بطريق الاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وهى التى تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا : ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، وبمقتضى المادة السامسة من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد ، وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه محددة اعضاء مجالس ادارات بعض المؤسسات العامة بعدد يخالف العدد المنصوص عليه فى هذا القانون ، من ذلك القرار الجمهورى رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦١ باعادة تشكيل مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى وعددهم احدى عشر عضوا ، ومن ذلك ايضا القرار الجمهورى رقم ١٤٢٨

لسنة ١٩٦١ بانشاء مؤسسة المصانع الحربية والمخنية وقد نصت المادة الخامسة منه على أن يشكل مجلس ادارة المؤسسة من سبعة أعضاء على الاقل واحد عشر عضوا على الاكثر .

ثالثا : أن ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة مما يدل على أن هذا التشريع لا يتناولها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات لا تسرى على هيئة صندوق توفير البريد .

(فتوى ٨٥٤ في ١٨/١١/١٩٦١) .

الفرع الثاني
النظام الوظيفي للعاملين بالبريد

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

مفاد نصوص القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة أن موظفى هيئة البريد الحق فى الإفادة من أحكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما لم ترد فى شأنه أحكام أخرى مقابلة أو مغايرة لها منصوص عليها فى القرارات واللوائح المنظمة لشئون موظفى الهيئة المذكورة - أثر ذلك ، سريان نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على موظفى هيئة البريد .

ملخص الحكم :

أن القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ « بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر » وضع أحكاما خاصة بوظائف وموظفى الهيئة على أن يعمل بها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٠ ونص فى المادة ٥٨ منه على حكم متعلق باستقالة الموظف وبقبولها وقد جاء مشابها لنص المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ « بشأن نظام موظفى الدولة » ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ « باصدار قانون المؤسسات العامة » قد نص فى المادة السابعة منه على أن يختص مجلس ادارة المؤسسة « بما يلى ٢٠٠٠ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعملها وترقيتهم ونظمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » . ونص فى المادة الثالثة عشر منه على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضمها مجلس الادارة » . مفاد هذه النصوص أن لموظفى مؤسسة شئون بريد الجمهورية (هيئة البريد) الحق فى الإفادة من أحكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما يتعلق بذلك التى لم ترد فى شأنها أحكام أخرى مقابلة أو مغايرة لها منصوص عليها فى القرارات أو اللوائح المنظمة لشئون موظفى الهيئة المذكورة .

وعلى مقتضى ما تقدم واذا صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
« بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفى الدولة » وكان نص المادة الاولى منه متعلقا بترك الموظف الخدمة
مع تسوية معاشه على النحو الذى نصت عليه ، وكان هذا النص غير
وارد ضمن الاحكام التى شملها بالتنظيم القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه ، فان المدة الاولى المذكورة تسرى على موظفى هيئة
البريد حتى بعد تاريخ العمل بالقرار المشار اليه .

(طعن ٦٨١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

الكادر العالى والكادر المتوسط — الاصل فى ظل سريان القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الفصل التام بين الكادرين — تأكيد هذا الاصل
فى نظام الموظفين بهيئة البريد الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤١ لسنة
١٩٦٠ — نص هذا النظام فى المادة ٣١ مكرراً على علوة استثنائية حتى
يقضى بهذا زمنية معينة — وروود هذا الحكم كنظام مكمل لنظام الترقية الى
الدرجات التالية بصفة شخصية — اثر ذلك عدم الاعتداد فى منحها الا بالعدد
الذى تقضى فى كادر واحد شملها شأن الترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة كانت تنص على أن « تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين
عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وادارى للاولى .

وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيتا بكل نوع من هذه الوظائف .

وإن المادة السادسة من هذا القانون كانت تنص في الفقرة (٦) على أن يشترط فبين يعين في احدى الوظائف أن يكون حائزا للمؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظيفة .

وأن المادة ١١ من القانون المذكور كانت تنص على أن « المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلًا عليها هي :

١ — دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق ... إذا كان التعمين في وظيفة إدارية أو في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي .

٢ — شهادة فنية متوسطة ... إذا كان التعمين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط .

٣ — شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ... إذا كان التعمين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية ...

وإن المادة ٣٣ من ذات القانون كانت تنص على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف إلا إلى درجة خالية من نوع الوظيفة التي يشغلها فنية أو إدارية أو كتابية وتكون الترقية إلى الدرجة الثالثة لدرجته مباشرة .

ويؤخذ من استظهار النصوص المتقدمة أنه في ظل سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أتف الذكر كان هناك فصل تام بين الوظائف العالية والوظائف المتوسطة ، وأن الأصل في الترقية هو الاعتداد بالانتمية في الدرجة المتبقية بشرط أن تكون هذه الانتمية في ذات الكادر وذلك سواء كانت الترقية عادية أو شخصية .

وقد أكد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر واللائحة التنفيذية المنفذة لأحكامه والصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠ قاعدة الفصل بين الوظائف العالية والوظائف المتوسطة ، إذ نصت المادة (١) من اللائحة التنفيذية المشار إليها على أن « تنقسم الوظائف في المراتب العالية إلى فنية وإدارية وفي المراتب المتوسطة إلى فنية وكتابية » .

كما نصت المادة (١٣) من اللائحة ذاتها على أن يطبق في شغل المؤهلات الطبية اللازمة لشغل الوظائف القواعد الخاصة بموظفي الدولة .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار الجمهوري رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم الموظفين بهيئة بريد مصر ونص في المادة الأولى منه على أن تضاف الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ٣١ مكررا بالنص الآتي :

مادة ٣١ مكررا — يمنح موظفو الهيئة علاوة استثنائية لا تؤثر على العلاوات الدورية لتصل مرتبتهم الى القدر المبين بالجدول المرافق بعد انقضاء المدد الزمنية الموضحة به وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد الزمنية المشار إليها .

وقد وردت هذه المادة في الفصل الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد ونص في ملحقه الأولى على أن « يستبدل بنص المادة ٣١ مكررا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه النص الآتي :

« يمنح موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الزمنية المبينة بالجدول الموافق علاوة استثنائية لتصل بمرتبتهم الى الحد الأدنى المقرر به أو يمنحون علاوة استثنائية بمقدار علاوة دورية بالفئات المقررة بالجدول أيها اكبر بحيث لا يجاوز المرتب الحد الأدنى المشار اليه مضاعفاً اليه علاوة دورية واحدة ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد » . كما نص في المادة الثالثة منه على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه » . . . ونص في مادته الثالثة على العمل به من أول يولية ١٩٦٠ .

ويخلص مما تقدم أنه لما كان نظام العلاوات الاستثنائية المتحدث عنها يعتبر مكملا لنظام الترقية الى الدرجات التالية بصفة شخصية فإن من

مقتضى ذلك أن تطبق في شأن العلاوات المذكورة الحكم السالف بيلائه لاتحاد العلة ، وهو عدم الاعتماد في الترقية أو في منح هذه العلاوة الاستثنائية الا بالمدد التى تقضى في كادر واحد - وقد اكد هذه الحقيقة القانونية الجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ اذ اعتمد في حساب العلاوة الاستثنائية مبدأ الفصل بين الكادر العالى والكادر المتوسط لاستقلال كل منهما عن الآخر وعدم تجانسهما ولا سيما في درجات بدء التقييم ، وفرق في المدد الزمنية بين درجات كل من هذين الكادرين ، كما غاير في احكام الدرجة السادسة ذاتها وفي الحد الاقصى للمرتب وفي فئة العلاوة واقصى مدة يجوز منحها عنها بين الكادر العالى والكادر المتوسط وترتيباً على هذا لا يسوغ حساب المدد التى قضيت في الكادر المتوسط ضمن المدد التى تعطى الحق في العلاوة الاستثنائية لموظفى الكادر العالى .

ولهذا اُنتهى الرأى الى ان المدد التى قضيت في الكادر المتوسط لا يعد بحسابها عند النقل الى الكادر العالى في تطبيق القواعد الخاصة بنظم منح العلاوات الاستثنائية المتقدم ذكره .

(فتوى ٩٩١ في ٢٥/٩/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد - مدة الاختبار على موجبها - سنة - يجوز مدحها سنة أخرى - سكوت جهة الإدارة بعد انتهاء السنة الأولى دون إصدار قرار بفصل الموظف أو تثبيته - يعتبر بمثابة مد مدة الاختبار سنة أخرى .

ملخص الحكم :

انه يستفاد من نص المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد أن أمر فترة الاختبار — ومدها سنة — وجواز مدها سنة أخرى — كل ذلك من قبيل التنظيم المقرر لصالح المرفق ذاته ويراد به ضمان انتظام سيره على نحو يحقق غرضه وتكتمل به تلبية للرسالة التي نيّطت به ، ويقترب على هذا النظر حتى أن هذه الفترة تمتد سنة ثانية دون حاجة الى صدور قرار بذلك من الجهة الادارية ما دامت هذه الجهة لم تصدر قرارا لمور انتهاء السنة الاولى بفصل الموظف لثبوت عدم صلاحيته او بتثبيته اذا أمضى مدة الاختبار على وجهه يشهد له بالصلاحية للبقاء — ذلك أن سكوت جهة الادارة بعد انتهاء السنة الاولى دون اصدار قرار بفصل الموظف او تثبيته يعتبر بمثابة قرار ضمنى بمد مدة الاختبار سنة أخرى .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

ابداء الموظف عنده خلال الخمسة عشر يوما الاولى من تاريخ الانقطاع — ذلك ينفي قرينة الاستقالة .

ملخص الحكم :

أن فصل الموظف من الخدمة بالتطبيق لنص المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي هيئة البريد انها يقوم على قرينة قانونية هي اعتبار الموظف مستقila اذا انقطع عن عمله مدة خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم اذارا مقبولة خلال الخمسة عشر يوما التالية ، فاذا ما ابدى الموظف العذر في خلال مدة الخمسة عشر يوما الاولى من تاريخ الانقطاع فقد انتهت القول بأن انقطاعه كان للاستقالة ، وبالتالي تنتفي القرينة القانونية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع حتى ولو تبين فيها بعد أن الاعذار غير صحيحة وفي هذه الحالة قد يكون الموظف محلا للمواخظة التأديبية .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٤) .

الفرع الثالث

التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

المينات والطرود — نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية والمادتان ٢٩٣ و ٣٠٥ من قانون مصلحة الجمارك في شأنها — مسئولية موظفى البريد وهدمهم عن فتحها واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجمرى لفحصها وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها قانونا ثم اعادة حزمها — وجوب مراعاتهم حكم المادة ١٩٥ سالفه الذكر بالنسبة للمينات المتماثلة والمينات غير المتماثلة .

ملخص الحكم :

يستفاد من نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية تحت باب الرسائل المحتوية على الاشياء المستحقة عليها رسوم جمرية ، ونص المادتين ٢٩٣ و ٣٠٥ من قانون مصلحة الجمارك ، الخاصتين بفتح الطرود ، والاصناف ذات القيمة التجارية الواردة بغير طريقة طرود البريد القانونية أن الاصل أن الصناعات تعاليل معاملة الطرود . وأن فتح هذه المينات واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجمرى ثم اعادة حزمها كل ذلك عبء ملقى على عاتق رئيس ظم التوزيع أو التصديق أو وكيله واحد المستخدمين منهم يباشرون ذلك تحت مسئوليتهم وهدمهم ، وزيادة في الحطة اوجبت التعليمات البريدية الا يتم ذلك في بريد القاهرة الا بحضور مندوب الجمارك . كما اوجبت هذه التعليمات على موظفى البريد ، في حالة ورود جملة ملفات يرسم شخص واحد في ارسالية واحدة أن يقوموا بعرضها على المندوب الجمرى دفعة واحدة مع لفت نظره الى ذلك ، ورتبت على اغفالهم هذا الاجراء وتجزئة العرض للمينات مسئوليتهم فيما

لو وقع المحذور وتم الانعراج عنها دون رسم . اما عن مندوب الجبرك فان القواعد المتقدمة حددت مهمته فقصرتها على مهمة فحص المحتويات وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها دون أن تعتبر طرود العينات في عهده في أى وقت من الاوقات ، ومع ذلك فانه في بريد القاهرة ، عليه ان يحضر عملية الفتح التى لا تتم عادة الا بحضوره ، والاصل ان يشير بفتح العينات غير المتماثلة جميعا . ويكون الشأن كذلك في العينات المتماثلة اذا حصل اشتباه فقط ، ومن ثم ما لم يقع اشتباه في الامر ، فيكتفى باجراء عملية جاشنى على عدد منها بعلينة مدير الجبرك او المندوب في تحديد ما يقع عليه الاختيار من العينات للفتح بطريق الجاشنى .

(طعن ٩٤٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١) .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية — نصها في المادة ٢٧٤ على ان المراسلات المستعجلة التى لم يتسن توزيعها في اول دورة تفقد صفه الاستعجال وتوزع بالطريق العادى — التحدى بان المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ توجبان توزيع المراسلات المستعجلة بمحلات الاقامة — لا محل له منى كان الخطاب المستعجل قد فقد صفه الاستعجال طبقا للمادة ٢٧٤ — وجوب و ٢٢٤ و ٢٣٦ بوضعه في الصندوق المخصوص ما دام عليه رقم هذا توزيع الخطاب في هذه الحالة بالطريق العادى المشار اليه في المواد ٢٣٣ الصندوق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨٤ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية في الجزء الاول المتعلق بالمراسلات تنص على ان « المراسلات المستعجلة التى لم

يتسن توزيعها في أول دورة تفقد صفة الاستعجال وتوزع بالطريق العادى .
وكذلك تعامل المراسلات المستعجلة المعنونة لجهات خارجية في دائرة
التوزيع « المادة ٢٣٣ منها تنص على أن « المراسلات التى يجب أن توزع
في الصناديق المخصوصة هى المراسلات الواردة برسم الاشخاص الذين
يكونون قد اشتركوا فيها لدى مكتب البريد .. وكذا المراسلات التى تكون
محررة عليها نمرة هذه الصناديق » . والمادة ٢٣٤ من التعليمات صريحة في
عبارتها عندما ترد مراسلة معنونة بمحل اقامة المرسل اليه ، وعليها مع
ذلك نمرة الصندوق المخصوص المشترك فيه ، فيجب وضعها في الصندوق
المخصوص ، وتنفيذ المادة ٢٣٦ أن الاصل في المراسلات أن تكون حسب
الصناديق المحررة عليها أما اذا وردت مراسلات برسم أحد المشتركين في
الصناديق المخصوصة ، ولم يكن عليها عنوان ، ولا رقم فتوزع في الصندوق
الخاص بالمشارك اذا كان المستخدمون يذكرون نمرة الصندوق ، والا فيؤجل
توزيعها اذا كان الوقت ضيقا الى الدورة التالية لتوزيعها بالصندوق الخاص
بالمشارك . وبما هذه النصوص أن الخطاب الذى يحمل مظهره رقم
صندوق الخطابات الخاص به لابد وأن يودع في الصندوق المخصوص ، ومعنى
ذلك أن يحول مباشرة الى الشباك رقم (واحد) وبمفهوم المخالفة لا يجوز
تحويله وحفظه بالشباك الخامس . ولا محل بعد ذلك ومع وضوح عبارات
هذه النصوص ، لان يتمسك المطعون عليه بأحكام المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦)
من التعليمات المذكورة ، والتى تقضى بأن المراسلات المستعجلة التى ترد
معنونة بمحل الإقامة ويكون عليها مع ذلك نمرة الصندوق المخصوص أو
عبارة - يحفظ بشباك البريد - توزع بمحلات الإقامة ، وأن المراسلات
المستعجلة التى ترد غير مستكملة العنوان توزع الى المرسل اليهم بمحلات
اقامتهم اذا كانت معروفة حتى ولو كانوا من المشتركين في الصناديق
المخصوصة أو ممن يستلمون مراسلاتهم من الشبايك .. لا محل لذلك لان
هاتين المادتين متعلقتان بالمراسلات المستعجلة وحدها . أما الخطاب الوارد
من المانيا موضوع هذا التحقيق ، فانه ولئن كان في الاصل قد ورد متصا
بصفة الاستعجال الا أنه ما لبث أن فقد هذه الصفة وزال عنه هذا التكيف
بعد اذ ثبت أنه لم يتسن توزيعه في أول دورة بواسطة موزع البريد الذى
سجل على الخطاب أن الشقة مغلقة (محل اقامة المكتب) واضاف أن

للشركة صندوق بريد خاص رقم ٩٣٧ واعد الموزع هذا الخطاب الى مكتب البريد ، ومن ثم فقد زائلته صفة الاستعجال واصبح خطابا (يوزع بالطريق العادى) وبذلك يخرج عن نطاق تطبيق المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦) ، من التعليلات (بمقتضى حكم المادة ٢٧٤ من التعليلات . وصار هذا الخطاب من المراسلات التى يجرى توزيعها بالطريق العادى وفقا لاحكام المواد ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ فكان يتمين وضعه فى الصندوق المخصوص رقم ٩٣٧ حسبما هو ثابت على المظروف .

(طعن ١٤٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨) .

الفرع الرابع الرسوم

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

المقابل الذى تتقاضاه مصلحة البريد لقاء الخدمات التى تؤديها للجمهور
— لا يعتبر رسما — عدم اعفاء المجالس البلدية من ادائه بالتطبيق لاحكام
المادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان الرسم بمعناه القانونى ، هو مبلغ من المال يجبيه أحد الاشخاص
العامة من الفرد كرها نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهو بذلك
يتكون من عنصرين اساسيين ، اولهما : ان الرسم يدفع مقابل خدمة معينة ،
والثانى : أنه لا يدفع اختيارا كما تدفع الاثمان العادية ، وانما يدفع كرها
ويطريق الالتزام ، وتستأديه الدولة من الافراد بما لها عليهم من سلطة
الجبائية ، شأته فى ذلك شأن الضريبة ، وان كان يختلف عنها فى أنه يدفع
فى مقابل خدمة معينة ، وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون ان يطلبها ، بل
انها قد تقدم له حتى ولو اظهر رغبته عنها .

ولا يقوم عنصر الاكراه على التزام الفرد بدفع الرسم فى سبيل
الحصول على الخدمة المعنية ، لان ذلك امر طبيعى بالنسبة الى جميع
المعاملات المالية ، ولكن اساس الاكراه هو حالة الضرورة التى تلجئ الفرد
الى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة ، لما قد يترقب على التخلف عن طلبها
من اثر قانونى ضار به . ويتوافر عنصر الاكراه او الالتزام ، حيث يجد
الفرد نفسه مكرها على طلب الخدمة منعا من الوقوع تحت طائلة العقاب ،
او صيانة لبعض الحقوق من الضياع . ومثال الحالة الاولى الرسوم

الجرمكية والرسوم المقررة على الرخص ورسوم التطعيم ورسوم التعطير ،
ومثال الحالة الثانية رسوم المحاكم ورسوم الامتحانات ورسوم تسجيل
الملكية ورسوم براءات الاختراع ورسوم أجهزة الراديو . اما حيث يجد
الفرد نفسه في مجال يسمح له بالاختيار ، ولا يكون ثمة ضرر عليه اذا لم
يقترض الخدمة ، فلا الزام عندئذ ولا اكراه ، ويكون المقابل في هذه الحالة
ثمنا محسوب ، او ثمنا علما تميزا له عن الثمن العادي ، حيث يراعى في
تحديده وفي ادارة المرفق الحصول على اكبر نفع للجماعة ، ولكنه لا يعتبر
رسما على الاطلاق . ومقابل الخدمة التي يؤديها مرفق البريد لخدماته
لا يتوافر فيه عنصر الاكراه ، لان العميل في حل من ان ينقل طرودة بالسكك
الحديدية او بالسيارات او بآلية وسيلة اخرى من وسائل النقل ، كما انه
في حل من ان يرسل نقوده بطريق البنوك ، وانه اذ يقتضى الخدمة من هذا
المرفق دون غيره ، فان ذلك يتم لا اعتبارات من المصلحة والتفضيل لا اكراه
فيها ، حيث لا يترتب على مخالفتها اى اثر قانونى ضار بالفرد . وبغضلا
عما تقدم فان مرفق البريد من المرافق ذات الصيغة التجارية ، مثله في ذلك
مثل مرفق النقل بالسكك الحديدية او بالسيارات ، ومرفق التلفزيونات
والهاتفونات ومرفق الكهرباء والغاز ، فعملية نقل الطرود عن طريق البريد
لا تختلف في طبيعتها عن عملية نقل هذه الطرود بوساطة مرفق من مرافق
النقل الاخرى ، وارسال النقود بشيك او حوالة بريدية مثله مثل ارسالها
بشيك على احد البنوك .

ولما كان مقابل الخدمات التي تؤديها هذه المرافق للانفراد يعد ثمنا او
اجرا فلا وجه لامتناعه رسما لمجرد قيام مرفق البريد بادائها ، لذلك فان
المقابل الذي تقتضيه مصلحة البريد نظير الخدمات التي تؤديها للجمهور
لا يعتبر رسما ، ومن ثم لا تعنى المجالس البلدية من ادائه بالتطبيق للباداة
٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظم المجالس البلدية .

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبحث :

الفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة - تعريف الهيئة العامة : هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نبط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها - الهيئة العامة ، طبقا لهذا التعريف ، شأنها شأن أى مصلحة حكومية - اثر ذلك بالنسبة الى هيئة البريد - لا تتحمل رسم الدفعة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتره من طوابع بريدية عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - تطبيق ذلك على المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان لهيئة البريد ثمنا لطوابع البريد .

ملخص الفتوى :

ان المفكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة اوضحت الفقرة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ماوردت ان الهيئة العامة اما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق من الروتين الحكومى واما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة . وعلى أى الوضمين فان الهيئة العامة هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نبط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابع لها . وبهذه المثابة يكون شأن الهيئة العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى .

وترتبيا على ذلك فان هيئة البريد لا تتحمل رسم الدفعة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتره من طوابع بريدية ، وذلك عملا بما تقتضى به المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وان كان الاصل ان المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للغير تخضع لرسم الدفعة النسبى والتدريجى المشار اليه فى الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير

رسم دمغة تأسيسا على انه ينبغي في تفسير عبارة الهيئات العامة الواردة في هذا الخصوص بالمعنى الذى كان معروفا حين صدور قانون الدمغة في سنة ١٩٥١ وقبل صدور القانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالترقية بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة فتفسير عبارة الهيئات العامة المشار اليها في قانون الدمغة تفسيراً واسماً يشمل اشخاص القانون العام التى تقوم بنشاط لسد الحاجات الجاعية ومن بينها الهيئات الاقليمية ، والبلدية المثلة للاتاقيم والمدن والمؤسسات العامة وعلى هذا التفسير استقرت فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بالنسبة لخضوع المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للأفراد لرسم الدمغة .

ومن حيث انه بالنسبة للحالة المعروضة فانه وان كان المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ لهيئة البريد ثمناً للطوابع المشتراة منها يخضع بحسب الاصل لرسم الدمغة الا انه نظراً لان الجهة التى صرف لها ثمن هذه الطوابع هى هيئة البريد ولا تتحمل برسم الدمغة عملاً بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على ما سلف البيان ، فلذلك لا يمكن أن يتحمل الطرف الاخر فى التعامل مع هيئة البريد وهى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان اذ ان المبالغ المنصرفة منها ما خضعت لرسم الدمغة الا بالتفسير الواسع لعبارة الهيئات العامة الواردة في قانون الدمغة ولا يمكن اعتبارها كذلك فى مجال فرض الرسم واعتبارها من الغير فى مجال التحمل بادائه .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قيمة الشيكات التى تؤديها المؤسسات العامة لهيئة البريد ثمناً لطوابع البريد لا يستحق عليها رسم دمغة نسبى أو تدريجى أو أضفى .

(نقوى ٣٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

الفرع الخامس

صندوق توفير البريد

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ :

صندوق توفير البريد — الاموال المودعة في الصندوق — عدم جواز
الحجز عليها — بطلان الحجز ولو كان تنفيذا لحكم قضائي — امتناع التنفيذ
على هذه الاموال ايضا عن غير طريق الحجز .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق
توفير البريد على انه « لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في الصندوق سواء
كان توقيع الحجز في حياة المودع ام كان بعد وفاته ، ويجوز التنازل عن هذه
المبالغ وفقا للاوضاع وبالاجراءات التي تبين في اللائحة التنفيذية » . وقد
تضمنت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان المشرع قد نص صراحة على عدم
جواز الحجز اطلاقا سواء في حياة المودع او بعد وفاته وذلك لازالة كل لبس
ومنعاً لتضارب الاحكام التي تصدرها المحاكم، كما ان المادة ١٨ من القانون رقم
١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد الواردة في الباب الثالث منه المتعلق باعمال
صندوق توفير البريد تنص على انه « لا يجوز الحجز على الاموال المودعة
من أى شخص طبيعي بصندوق التوفير حال حياة المودع او بعد وفاته ،
ويجوز التنازل عن المبالغ في الحدود وبالاوضاع التي تقررها اللائحة
التنفيذية » . كما تنص المادة ٣٥ من هذا القانون — الذي صدر في ٨ من
أبريل سنة ١٩٧٠ — على ان « يلغى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
صندوق توفير البريد ... والى ان تصدر اللائحة التنفيذية ، يستمر العمل
بالحكام اللوائح الحالية فيما لا يتعارض منها مع احكام القانون » .

ومن حيث انه يبين من استعراض النصوص المتقدم ذكرها سواء في
التشريع الملغى في شأن صندوق توفير البريد او في التشريع القائم ان المشرع
قد خص الاموال التي يودعها الاشخاص الطبيعيون بحسابات صندوق توفير
البريد بحماية خاصة مؤداها عدم جواز الحجز عليها سواء حال حياة

المودع أو بعد وفاته ، والحكمة من ذلك تشجيع الأفراد على إيداع الفائض من أموالهم بحسابات صندوق توفير البريد وتشجيع الادخار وتوطيد الاقتصاد القومى من ثم فقد حرص على صالح المخبرين والمستحقين منهم من بعدهم .

ومن حيث مفاد ما تقدم أن أى تنفيذ بالحجز على هذه الاموال يكون غير جائز باعتبار أن المشرع قد أخرجها من مجال التنفيذ الجبرى ، ومن ثم فإن أى تنفيذ على هذه الاموال بطريق الحجز يعتبر تنفيذاً على ما لا يجوز الحجز عليه ويؤدى تبعاً لذلك الى بطلان الحجز ولو كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى ، ومن بلب أولى فإن هذا التنفيذ يمتنع أيضاً لو كان عن طريق الحجز ، كان يقدم صاحب الشأن الحكم القضائى طالبا تنفيذه بالطريق الودى .

ومن حيث أن ورثة المرحومه تقدموا بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم ١٠٠٢ لسنة ٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩ والذي يقضى بالزام السيد زوج المتوفاه صاحبة الحساب المشار اليه بأن يدفع الى باقى الورثة من نصيبه فى تركتها مبلغ ... تية نصيبه فى مصاريف جنازتها وأن يدفع لهم من ماله الخاص مبلغ والمصروفات المناسبة ، وطلبوا تنفيذ هذا الحكم وصرف المبالغ المحكوم بها اليهم وذلك دون أن يلجأوا الى الحجز التنفيذى فانه لا يجوز للهيئة أن تجبرهم الى طلبهم ويتعين عليها صرف المبالغ المتبقية فى الحساب المذكور الى الورثة جميعا كل بحسب نصيبه الشرعى فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب صرف المتبقى من المبالغ المودعة فى صندوق توفير البريد الى الورثة حسب الانصبه الشرعية .

(فتوى ١٠٨٦ فى ١٣/١٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

صندوق توفير البريد — مساهمته فى احدى الشركات التى خضعت للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ — الفرض منها استثمار اموال المودعين والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة — تصفية هذه الشركة ونقل اصولها وخصومها الى شركة اخرى مؤمنة تليها كايلا مع التزامها بسداد

**نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة - التزام الشركة بسداد
نصيب الصندوق في رأسمال الشركة المصفاة .**

ملخص الفتوى :

أن النائب من المذكرة رقم ٦٦/٧٧/٥ التي عرضت على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج برئاسة السيد وزير الصناعة بجلسة ١٩٦٦/٩/١٥ أنه نظرا لتباين طبيعة الانتاج في كل من شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف والشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف (بوليتكس) ، فإن الصالح العام يقتضى ضم شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف في الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف (بوليتكس) للاستفادة من الاجهزة الفنية والخبرات المتوفرة بشركة بوليتكس وخاصة من الناحية الفنية والتسويقية والمالية ولايجاد التناسق الكلي بين انتاج كل من الشركتين والاستفادة الى اقصى الحدود من الطاقات الالية بكل منهما ، ونظرا لان الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف قد اتمت بالكامل بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بينها خضعت شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مما ترك للقطاع الخاص نصيب في رأسمالها ، فان مؤدى ادماج شركة الشرق في شركة بوليتكس سيتربن عليه اثتراك القطاع الخاص في الشركة الدامجة مما يتناهى وتلبيها تلميها كاملا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى اساس ما جاء في هذه المذكرة وافق مجلس ادارة المؤسسة على الاتي :

١ - تصفية شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٦ .

٢ - نقل اصول وخصوم وموظفي شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف الى الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف .

٣ - زيادة رأسمال الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف بقيمة صائى الاصول المتقولة اليها .

٤ - قيام الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف بسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة طبقا للقيمة التى تتحدد بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من السيد وزير الصناعة .

٥ - تفويض رئيس مجلس ادارة المؤسسة في تعيين المصفي وتحديد سلطاته واتعابه .

وطبقا للمادة ٥٢٧ من القانون المدني وما بعدها ، يترتب على تصفية الشركة انتهاء حياتها وتبقي شخصية الشركة المصفاة قائمة بالقدر اللازم للتصفية والى ان تنتهى هذه التصفية وتقسم اموال الشركة المصفاة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وعلى هذا الاساس فانه يترتب على تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف انتهاء حياتها وتقسيم ناتج التصفية طبقا لقرار لجنة التقييم بين الشركاء جميعا ونقسا لاتصبتهم في الشركة المصفاة ، ويدخل ضمن الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد .

صندوق توفير البريد لم يساهم في الشركة المصفاة الا بقصد استثمار امواله والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة شأنه في ذلك شأن الفرد العادى ولم يساهم الصندوق في الشركة باعتباره ممثلا للدولة لخروج ذلك من اختصاص وطبيعة عمل الصندوق واغراضه الاساسية خاصة وان امواله مملوكة للمودعين وليست ملكا للدولة ، ومن ثم فان اسهم الصندوق تعتبر من الاسهم المملوكة للقطاع الخاص سواء قبل او بعد خضوعها للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ .

ان ما قرره مجلس ادارة المؤسسة من نقل اصول وخصوم الشركة المصفاة الى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف وزيادة رأسمال هذه الشركة بمقدار صافي الاصول المنقولة اليها ، يعتبر من الناحية القانونية عملية مستقلة ومنفصلة عن عملية تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف التى كان يساهم فيها صندوق توفير البريد ، وهذه الشركة اصبحت لا وجود لها بعد التصفية مع استحقاق الصندوق لنصيبه في ناتج التصفية وبالتالي لا اثر لزيادة رأسمال الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف على وجوب سريان التصفية بالنسبة لجميع اسهم الشركاء في الشركة المصفاة مع استحقاق هؤلاء الشركاء للانصبه المقررة لهم في ناتج التصفية ويندرج في عداد هؤلاء الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد وهذا يتفق مع ظروف التصفية التى جاءت في المذكرة التى عرضت على مجلس ادارة المؤسسة في هذا الشأن كما يتفق مع طبيعة مساهمة صندوق توفير البريد في الشركة المصفاة والاغراض الاساسية للصندوق وطبيعة امواله ، ومن ثم فان ما ورد بقرار التصفية من سداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة

تصد به سداد نصيب جميع الشركاء عدا نصيب المؤسسة باعتباره مملوكا للحولة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ولذا يسرى قرار التصفية على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد ويستحق الصندوق حصة في ناتج التصفية حسب مقدار مساهمته في الشركة المصفاة .

ولهذا انتهى الراى الى أن قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للفضل والتسييج الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ بتصفية شركة الشرق لفسرل ونسج الصوف وسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال هذه الشركة ، يسرى على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد في الشركة المذكورة .

(فتوى ١٢٢ في ١٦/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء إتصيص تجارى لصالح اصحاب دفاتر التوفير - الحق في الاشتراك في الإتصيص يكون لصاحب الدفتر وليس للدفتر أو للمسلم - المقصود بصاحب دفتر التوفير طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ هو المودع باسمه الدفتر - الدفتر ملحوظ فيه شخصية المودع - عند وفاة المودع تصبح المبالغ المودعة تركة ويخرج الرصيد من دائرة الحسابات العمالة - ليس لورثة صاحب الدفتر الحق في الاشتراك في الإتصيص بدفتر مورثهم .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد بنص في مادته الثامنة على أن « يعطى الصندوق مجلدا لكل مودع دفترًا خاصًا باسمه تتبد فيه تباعا المبالغ التى تودع والتى تسرد كما تضاف الفوائد المستحقة سنويا في الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية مع التجاوز من

كسر العشرة مليمات ، ويكون هذا الدفتر باسم الشخص الذى اودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالايداع » وتنص المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يكون صرف المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين أيضا لجهة الاختصاص بناء على طلب مكتوب أو للورثة على أن يقدموا الشهادات المطلوبة والمستندات القانونية المثبتة لصفتهم ويعد أن تقوم ادارة الصندوق بفحصها واصدار الترخيص اللازم بصرفها » .

ومن حيث أن الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء ياتصيب تجارى لصالح اصحاب دفاتر التوفير المعدل بموجب كتابى الوزارة المذكورة المؤرخين ١٩٦٨/٨/٢٧ ، ١٩٦٨/١١/١٠ يقضى بان « يكون لاصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تراول أعمال التوفير ، الحق فى الاشتراك فى هذا الياتصيب ، ويشترط لاستحقاق الجائزة الا يقل رصيد الدفتر الفائز فى تاريخ السحب على ارقام دفاتر التوفير عن جنيه واحد خلال المدة التى انقضت من الشهر الذى أجرى فيه السحب بالإضافة الى مدة الشهر الكامل السابق له ، فاذا تبين أن هناك دفاتر شملها السحب كانت غير مستوفاة لشروط استحقاق الجائزة تصبح قبية الجائزة من حق صاحب اقرب دفتر يكون مستوفيا لشروط استحقاق الجائزة ... الخ » .

ومن حيث انه بغض النظر عن التكيف القانونى لعلية الايداع فى صندوق توفير البريد فان ترخيص الياتصيب رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد حدد اصحاب الحق فى الاشتراك فى الياتصيب وهم اصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تراول أعمال التوفير . فقد وردت صيغة الترخيص المذكور بالنص صراحة على تفويل صاحب الدفتر بالحق فى الاشتراك فى الياتصيب ولم يخول هذا الحق للدفتر أو للحساب .

ومضلا عن ذلك فان المقصود بصاحب دفتر التوفير طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو المودع الذى يصدر باسمه دفتر التوفير ، ومعنى ذلك أن دفتر التوفير ملحوظ فيه شخصية المودع ، فلا يجوز لصاحبه التنازل عنه للغير .

ومن حيث انه يقترب على الاعتبار الشخصى لدفتر التوفير وجوب تصفية الدفتر عند وفاة صاحبه ، اذ تصبح المبالغ المودعة به تركة :

ويخرج الرصيد عن دائرة الحسابات العاملة التي ترد عليها عمليات السحب والإيداع وإضافة الفوائد ويوضع الرصيد في حساب خاص تحت تصرف الورثة الشرعيين أن وجدوا تقدر أنصبتهم ويحق لهم سحبه في أى وقت شاعوا بمرعاة القواعد والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ولا يحق لورثة صاحب الدفتر وأن كانوا اصحاب حق في المبالغ المودعة به بوصفهم ورثة .

ومن حيث أن الحكمة التي من أجلها تقرر لاصحاب دفاتر التوفير الاشتراك في البانصيب هي تشجيع الادخار والحث عليه وما يؤدي اليه ذلك من الاقبال على فتح دفاتر التوفير وإيداع المزيد منها من الاموال وهذه الحكمة تقتضى أن يكون الدفتر الذى يدخل عملية سحب الجوائز لا يزال قائما باسم صاحبه لدى الهيئة ضمن الحسابات العاملة ويكون من حق صاحبه بالتالى مباشرة عمليات الإيداع أو السحب من الرصيد على حد سواء فإذا كان الحساب قد تقرر تصفيته لوفاء صاحبه وتم صرف بعض أنصبة الورثة منه فان الرصيد الباقي لبعض الورثة لا يعتبر مقيدا في ذات الدفتر باسم صاحبه الاصلى وليس من حق الوارث صاحب الجزء الباقي من الرصيد مباشرة عمليات السحب أو الإيداع في نفس الدفتر المقيد باسم المورث المقوفى ويكون اخذاه في عملية سحب الجوائز غير قائم على الحكمة الاساسية عن عملية الجوائز وهي تشجيع الادخار والحث عليه ومن ثم فلا محل لاشتراكه في عملية السحب .

لهذا اثنى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الحساب برقم ٥٠ المقيد باسم المرحوم الدخول في عملية سحب الجوائز بعد أن تمت تصفيته وبالتالي عدم استحقاقه الجائزة التي فاز بها .

(فتوى ٣٧ في ١٦/١/١٩٧١) .

بعثه

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

الإشراف المالى والعلمى لطالبى العلم فى الخارج على نفقتهم — حق لكل طالب طالما أنه يجد فى الدرس والتحصيل غير عابث ولا هازل — رفع هذا الإشراف اذا ما انحرف عن الغرض الذى من أجله أسبغ عليه — التقرير عن سلوك الطالب من الناحيتين الخلقية والعلمية — اختصاص مكاتب البعثات فى الخارج به — مثال — القرار الصادر برفع الإشراف عن الطالب سىء السيرة وغير الجاد فى الدراسة — صحيح قائم على سببه .

ملخص الحكم :

أن الإشراف الذى تسبغه الحكومة على الطلاب المغتربين من أبناء الوطن إنما هو حق لكل مواطن فلا يتردد عنه طالما أنه يجد فى الدرس والتحصيل غير عابث ولا هازل فإذا ما انحرف عن الغرض الذى وضع من أجله تحت الإشراف وما يستتبع ذلك من مزايا كان غير جدير بهذا الإشراف، ولا جدال فى أن مكاتب البعثات الموجودة فى البلاد الأجنبية التى يدرس فيها الطلبة المصريون لها القول الفصل فى سلوك الطالب من الناحية الخلقية أو العلمية لأن ذلك من صميم عملها وما تقرره فى هذا الشأن إنما تراعى فيه مصلحة الطالب بما لا يتعارض مع المصلحة العامة ، فإذا ما رأت الحكومة من تقرير قدم إليها مدمم بالاوراق ومحرز بواقع الحال أن ابن المدعى غير جاد فى دراسته ، وأن حياته تنطوى على مخازى تضر بسمعة البلاد واتخذت بناء على ذلك قرارا برفع الإشراف عنه فاعلم لا تكون قد خالفت القانون فى شيء وبالرجوع الى التقارير التى قدمت من سلوك هذا الطالب العلمى والخلقى ، وقد سبق الإشارة إليها ، فاعلم تدل على العيب والاستهتار بمصلحته ومصلحة البلاد العليا مما يتناقض مع الإشراف الذى ما شرع الا لمساعدة الطلبة المجدين الذين يتجهشون الكثير فى سبيل العلم والاستزادة بنوره ، ولا يتصور أن يمتد الإشراف على العيب والمجون أو تنفق الحكومة فى سبيل انشاء هذه المكاتب المال الكثير دون تحقيق مصلحة عامة ، والثابت من الاوراق حتى نظر هذا الطعن أن ابن المدعى لم يحقق أى نجاح فى دراسته وأن التقارير أخفت تترى قبل صدور القرار المطعون فيه وبعمده مشيرة الى سوء سيرته وعدم جديته فى الدراسة وتنصح بضرورة

عودته الى الوطن ، ومن ثم اذا اتهمت الجهة الادارية قرارها برفع الاشراف عن هذا الطالب على ما جاء بتلك التقارير فانها تكون قد استخلصت اسبابه استخلاصا سائغا من اصول ثابتة تنتج وتؤدي اليه ، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح فهو قرار صحيح بمنأى عن الطعن .

(طعن ٦٤٢ ، ١٩٦٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

الرابطه بين المبعوث والحكومة من الروابط الادارية التي تدخل في مجال القانون العام - التفرقة بين المبعوث الموظف والمبعوث غير الموظف - صلة الاول بالحكومة تندرج في عموم روابط الوظيفة العامة ، اما الثاني فاساس سلطته بالحكومة عقد اداري - اختصاص القضاء الاداري بنظر ما ينشأ من نزاع في الحالين .

ملخص الحكم :

ان المبعوث في البعثات التعليمية الحكومية اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف ، والروابط في الحالتين بين المبعوث وبين الحكومة هي روابط ادارية تدخل في مجال القانون العام ، فبالنسبة الى الموظف يطلب في التكليف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة انها تندرج في عموم روابط الوظيفة العامة ، ومركز الموظف كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا تماثلها حتى ولو اتخذ في بعض الاحوال شكل الاتفاق كعمد الاستخدام مثلا بالنسبة لتوظيف المستخدم المؤقت او التعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا للاتحة البعثات ، ذلك ان مثل هذه الاتفاقات او التعهدات لا تغير من حيث التكليف القانوني الروابط بين الموظف والحكومة وانها منبثقة من المركز التنظيمي العام الذي تحكمه القوانين واللوائح ، اما بالنسبة للمبعوث غير الموظف فان الاتفاق بينه وبين الحكومة هو عقد اداري ، ذلك ان الغرض من البعثة ، كما ائصحت من

ذلك لائحة البعثات ، هو القيام بدراسات علمية أو فنية لا يتيسر إنجازها في مصر أو الحصول على مؤهل علمي لا يتيسر الحصول عليها فيها ، أو كسب مران عملي غير ميسور بها ، وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة علمية وتستشعرها إحدى الإدارات أو المصالح أو الهيئات . وظاهر من ذلك أن المناطق في البعثة هو احتياجات المرافق العلمية والفرض منها هو النهوض بمستوى تسيير هذه المرافق بعد اعداد المبعوثين للقيام بذلك الدراسات أو الحصول على هذه الدرجات العلمية على أن يلتزم المبعوث بخدمة هذه المرافق في المدة المحددة في اللائحة ، كما أن الروابط لا يحكمها هذا المقدر وحده بل يحكمها فوق ذلك الاحكام التنظيمية العامة المقررة في اللائحة والحكومة أن تعدها ، كما لها أن تعدل في شروط الاتفاق حسبها تقتضيه المصلحة العلمية .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

وجود ضامين للبحوث في تنفيذ التزاماته - لا يؤثر في تكييف الرابطة بين البحوث والحكومة او في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها .

ملخص الحكم :

أن ضمانة المظنون عليه الثاني في تنفيذ التزامات ابنه المظنون عليه الاول لا يغير شيئا ، سواء في التكييف القانوني للروابط على الوجه السالف ايضاحه أو في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها ، وهي ادارية بغير تبعيضها ما دام التزام الضالين هو التزام تبعي وأن من المسمم في فقه القانون اختصاص الضالين تبعيا لاختصاص الاصيل ائلم المحكمة ذاتها ، بل أن القضاء العادي قد أصبح غير مختص بنظر أية منازعة خاصة بمعد اداری وأصبح الاختصاص مقودا للقضاء الإداري .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبحث :

القرار السلبي بالامتناع عن تجديد جواز سفر الطالب ، والصادر برفع الاشراف العلمى والمالى عنه - قراران اداريان غير متلازمين لكل منهما كيانه الخاص وذاتيته واثره القانونى المفعلة - القرار الثانى مجرد سبب للقرار الاول - جواز الطعن فى اى من القرارين استقلالا - عدم ارتباط ميعاد الطعن فى احدهما بميعاد الطعن فى الآخر .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى الذى يستهدف المدميان الضاء هو القرار السلبي الصادر من وزارة الداخلية بالامتناع عن تجديد جواز سفر المدعى الثانى ، وهو غير القرار الادارى الصادر من وزارة التربية والتعليم برفع الاشراف العلمى والمالى عنه ، اذ لكل من هذين القرارين كيانه الخاص وذاتيته المستقلة . وما قرار رفع الاشراف الا مجرد سبب لقرار عدم تجديد جواز السفر وركن من أركانه بما لا يبنى ثانيا في الاول ، ولا سيما ان كلا منهما صادر من جهة ادارية مختلفة ، وفي تاريخ متباعد ولا يجعل من ترتب احدهما على الآخر وجها للتلازم بينهما ، اذ ان كلا منهما ينشئ في حق صاحب الشأن مركزا قانونيا مغايرا للآخر يجوز الطعن فيه استقلالا . ومن ثم لا يرتبط ميعاد الطعن في احدهما بميعاد الطعن في الآخر ولا يتلتر به ، خاصة وأنه يبين من ملف المدعى الثانى بالادارة العامة للبعثات بوزارة التربية والتعليم انه بارح القطر المصرى الى النمسا لدراسة الهندسة بجامعة فيينا قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السفر للخارج الذى اشترط فيه ان يرغب في تلقى العلم بالخارج ان يحصل على اجازة خروج بعد الحصول على ترخيص من السلطات الحكومية المختصة ، وقبل صدور القرار الجمهورى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة الذى نص في المادة ٤١ منه على عدم جواز منح تأشيرة الخروج او تحويل النقد لطالب من ابناء الجمهورية العربية المتحدة الا اذا وافقت ادارة البعثات على ذلك هذا الى ان المادة ٤٣ من القانون المشار اليه قد نصت على ان « يرفع الاشراف عن كل طالب يرسل سنتين متتاليتين في صف واحد ، او لا يكون محمود المسيرة محافظا على سبعة بلاده ... وفي جميع الاحوال التى يرفع فيها الاشراف

ويتبين لإدارة البعثات أن استمرار الطالب في الخارج فيه أضرار بالمصلحة العامة ، أن تبلغ الجهات المختصة لوقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه عن طريقها كما تبلغ إدارة التجنيد أمر رفع الاشراف عنه » وبذلك جعل الشارع مناط رفع الاشراف عن الطالب الذي يخرس في الخارج هو رسوبه سنتين متتاليتين في صف واحد أو كونه غير محمود السيرة غير محافظ على سمعة بلاده ، وجعل مناط وقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه هو أن يكون في استمراره في الخارج أضرار بالمصلحة العامة في حالة رفع الاشراف عنه ، مما يؤيد أن لكل من القرارين مجله الخاص المستقل وأن رفع الاشراف في ذاته لا يقتضي لزوما وقف تجديد جواز سفر الطالب .
اذ أن وقف التجديد هذا يتطلب الى جانب وجوب توافر أسباب رفع الاشراف تحقق شرط آخر هو أن يتبين أن استمرار الطالب في الخارج فيه أضرار بالمصلحة العامة .

فاذا صح أن وزارة التربية والتعليم قد قررت رفع الاشراف العلمى والمالى عن الطالب ، وأن قرارها هذا قد تحصن بعدم الطعن فيه بطلب الغائه في الميعاد القانونى فأصبح معصوما من الالفاء ، فإن عدم التلازم بينه وبين قرار عدم تجديد جواز سفر المدعى الثانى ، على نحو ما سلف بيانه لا يستلزم ضمنا وبمجرد تحصن القرار الاول عدم تجديد هذا الجواز وحرمان المخكور من مواصلة دراسته بوسائله الخاصة ، متى كانت الشروط الخاصة المبررة لعدم التجديد في ذاته ، وهى كون استمرار بقاء الطالب في الخارج في حالة رفع الاشراف عنه ضارا بالمصلحة العامة كما نصت على ذلك المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ غير متوافرة .

(طعن ١٥٠٥ لسنة ٦ ق و ٤٤٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

الزام لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة التربية عضو البعثة بخدمة الجهة التى أوفدته مدة لا تقل عن سبع سنوات عقب عودته — قبول عضو البعثة السفر لا يؤثر فيه عدم توقيعه على الإقرار بخصوص عليه باللائحة — أمس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى قد أوفد في بعثة دراسية ولا وجه لما يزعمه من أنه لم يكن له اختيار في قبول هذه البعثة أو رفضها ذلك أنه وقد وقع عليه الاختيار لهذه البعثة ولم يعترض على هذا الاختيار ، ونفى من وحدته إلى قوة الفواصل بعد أن أجرى له كشف خاص للتأكد من صلاحيته للعمل في هذه الوحدة التي يتطلب العمل فيها تأهيلا خاصا ولا يمكن العمل فيها دون الحصول على هذا التأهيل وليس في عدم توقيعه على الإقرار الذي تنص عليه لائحة البعثات لوزارة الحربية ما يغير من اعتباره عضوا في بعثة دراسية وتطبق عليه أحكام اللائحة التي تلزمه بالعمل في الجهة التي أوكلته مدة سبع سنوات من تاريخ انتهاء بعثته إذ أن مركز الموظف الذي يوفد في بعثة دراسية ليس مركزا تمائليا وإنما هو مركز قانوني تنظله اللوائح . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بامتداد خدمة المدعى لمدة سبع سنوات من تاريخ عودته من البعثة قرارا صحيحا مطبقا للقانون .

(طعن ٨٩٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية — هما الجهتان المختصةتان
قانونا بوضع الشروط الأساسية لترشيح البعثات — ليس للجهة الموقدة
وحدها تعديل تلك الشروط أو الحصول من بعضها .

ملخص الحكم :

أن اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية هما الجهتان المختصةتان قانونا بوضع الشروط الأساسية لترشيح البعثات ، بما يستتبع الحصول بعدم جواز تعديل تلك الشروط إلا بموافقتها فلا تملك الجهة الإدارية الموقدة وحدها تعديل تلك الشروط أو الحصول من بعضها وغنى عن البيان أن جميع تلك الجهات لا تملك أن تفسن الشروط العامة للبعثة أحكاما تخالف أحكام القانون أو تعديل عن بعض الشروط التي تتضمن أحكاما أمره نص عليها القانون .

(طعن ٣ لسنة ١١ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٧) .

(م ٦١ - ج ٧)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

المرسومان التشريعيان الخاصان بنظام البعثات العلمية رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ ورقم ٢٣١ في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ — تفويضهما مجلس المعارف في تقدير اسباب الفاء قرار الإيفاد ومنها تقصير البعثات في الدراسة قرار مجلس المعارف رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بوضعه قاعدة تنظيمية تقتضاهما أن التقصير الذي ينتهي معه الفاء البعثة طبقا للقانون ، هو رسوب الموفد سنتين خلال المدة المقررة لدراسة فرع تخصصه — يتحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي الخاضع له البعثات — تخلفه في علم أو أكثر لا يعتبر رسوبا في حكم القانون طالما أنه لا يعتبر كذلك في مفهوم النظام الجامعي الخاضع له .

ملخص الحكم :

أنه بالرجوع الى المرسوم التشريعي رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ بنظام البعثات العلمية ، والذي أوفد المدعى في ظل أحكامه ، يتضح أن المادة السانسة منه يجري نمسا كالآتي : « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار إيفاد كل من يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن ويعود تقدير ذلك الى المجلس الأعلى في وزارة المعارف والى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات ويكون الموفد الذي يلغى قرار إيفاده بناء على هذه الاسباب ملزما باعادة الرواتب والنفقات التي تقاضاها خلال مدة إيفاده » . كما نصت المادة ٢٧ من هذا القانون على أن « لوزارة المعارف أن تصدر ما تراه من التعليمات لتنظيم شئون البعثات » . وقد ردد المرسوم التشريعي رقم ٢٣١ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بنظام البعثات العلمية النصين السابقين في مادتيه السابعة والواحد وثلاثين ، فنص في المادة السابعة على أنه « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار إيفاد كل موظف يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن أو ألقى الى حزب سياسي أو تدخل في شئون البلاد التي يدرس فيها ويعود تقدير ذلك الى مجلس المعارف في وزارة المعارف أو الى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات والادارات .

والادارات . ويعود الفاء ايفاد جميع الطلاب للاسباب عينها الى تقدير مجلس المعارف في وزارة المعارف » ثم نصت المادة ٣١ منه على انه « لوزارة المعارف أن تصدر ما تراه من المراسيم والقرارات والتعليمات لتنظيم شئون بعثات الطلبة وتنفيذ احكام هذا المرسوم التشريعي ولكافة الوزارات أن تصدر تعليمات خاصة لتنظيم بعثات الموظفين بعد اخذ موافقة وزارة المعارف عليها » . وقد اصدر مجلس المعارف بناء على هذا التفويض قراره رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بان « تعتبر السنة الاولى من الايفاد سنة اضافية لدراسة اللغة الأجنبية اذا كان قرار ايفادهم او كتب تكليفهم تتضمن دراسة اللغة الأجنبية في سنتهم الاولى هذه وتعتبر السنة التي تلي السنة الاولى سنة طبيعية في صلب مدة ايفاد لبدء دراسة الفرع في الجامعة التي خصصت له . واذا رسب الموفد في السنة الاولى من دراسة فرعه في الجامعة المخصصة له بعد دخوله امتحانات دورتها القانونية فيسمح له بتجديد ايفاده سنة واحدة بحيث لا يسمح للموفد بتجديد ايفاده خلال دراسته كلها الا مرة واحدة فقط وفي حالة رسوبه سنة أخرى ينهى ايفاده .. » .

فاذا كان مجلس الجامعة وقد وضع هذه القاعدة التنظيمية بقضى السلطة المخولة له من قانون البعثات ، قد أثبت أن التقصير الذي ينتهي معه الالفاء طبقا للقانون بانه الرسوب سنة ثانية ، الا انه يجب ان يحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي ، فاذا كان الموفد قد تخلف في علم او أكثر ، وكان ذلك في مفهوم النظام الجامعي لا يعتبر رسوبا . فلا يمكن حيل معنى الرسوب الوارد في القاعدة سالفة الذكر على مثل هذه الحالة ما دام قرار مجلس الجامعة لم يخصص للرسوب معنى معيناً او لم يقيد به قيد خاص .

(طعن ٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

الطلاب الناجحون كمتطوعين في الجيش — ايفادهم في بعثات دراسية بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع رقم ١٢٢٦ المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٣١ — مركزهم القانوني — اعتبارهم طلاب

علم لا موظفين علمين — تعيينهم في الجيش مركز شرطى يتوقف على النجاح في البعثة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ٨٧ المؤرخ فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع الوطنى رقم ١٣٢٦ المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بحدان مركز المطعون ضده الاول بعد نجاحه فى المسابقة العامة بأنه طالب علم وأن أجرت عليه الدولة بعد ذلك راتبا ومنحته رتبة شبيبة بالرتبة العسكرية اذ أن تعيينه فى الجيش مركز شرطى لم يتحقق له بعد ، ويتوقف على نجاحه فيما أوعد من أجله ويكون تحديد الرتبة والترقية أولا بمثابة بيان لتدرج راتبه فى خلال البعثة حتى لا يتساوى الحديث مع القديم وعبرة المادة الثانية من قرار وزير الدفاع آنف الذكر قاطعة فى هذا الصدد اذ تقول « يؤخذ الطلاب الناجحون كمتطوعين فى الجيش ويعينون بعد تخرجهم ونيلهم شهادات الاختصاص الجامعية العليا برتبة ملازم أو اختصاص فى الجيش وتطبق بحقهم الاحكام الواردة فى قانون الجيش » ومناد هذا النص أن التعيين وسريان قانون الجيش يتوقف على المؤهل المطلوب وقبل ذلك لا يعتبر الطالب معينا وإن كان فى مركز قانونى تنظيمى بعض الشيء كله له المرسوم والقرار آنفا الذكر وعقدا التطوع فى الجيش والإيفاد فى البعثة .

(طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

المادة ٨٥ من لائحة البعثات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٤ — لا ترتب حقا فى حساب مدة البعثة فى الإقضية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٥ من لائحة البعثات سالفة الذكر لم ترتب حقا فى حساب مدة البعثة فى الإقضية وإنما وضعت قاعدة لتعيين المرتب ثم رتبت حقا فى

حساب مدة البعثة في المعاش نقط ، وغنى عن البيان أنه قد حسبت للمدعى مدة بعثته في المعاش ، نفاداً لحكم المادة المشار إليها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

المادة الثالثة من كادر سنة ١٩٣٩ — ترتيبها الحق في حساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة — مقصور على الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات عضو البعثة له قبل التحاقه بالبعثة — لا يستفيد من حكم هذه المادة من عين مباشرة بعد عودته من البعثة في درجة اعلى .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعمين) من كادر سنة ١٩٣٩ اذ رتب حقاً لحساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة ، قد عينت الدرجة التي تحسب في اقدميتها المدة المذكورة ، بأنها الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات العضو له قبل التحاقه بالبعثة . والثابت من الاوراق ان المدعى بعد عودته من البعثة قد عين مباشرة في الدرجة السابعة الفنية بمرتبة قدرة ٨ جنيهاً شهرياً . هذا على حين ان مؤهله الاعلى الذي كان يحمله قبل التحاقه بالبعثة وهو شهادة اتمام الدراسة بالاقسام الصناعية الثانوية لم يكن يخول حامله وتقذاً الا « التوظف في الدرجة الثامنة الفنية » ، كما هو ثابت من النظام الدراسي لهذا المؤهل المنتشر في ملحق الوظائف المصرية بالعدد رقم ٦٦ في ٤ من اغسطس سنة ١٩٢٧ ومن ثم فلا يكون له بالتطبيق للفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعمين) من كادر سنة ١٩٣٩ ، على نحو ما سلف بيانه ، اصل حق في حساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة السابعة الفنية التي بدأ تعيينه فيها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح نصت على تشكيل اللجنة العليا للبعثات وجعلت رئاستها لوزير التعليم كما نصت المادة الخامسة على تشكيل اللجنة التنفيذية للبعثات وتشكل من وزير التربية وآخرين وتعتمد قراراتها من الوزير - جميع ما يتعلق بالبعثات أغراضها وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تظلمهم أحكام هذا القانون منوط باللجنتين العليا والتنفيذية للبعثات - دور وزير التعليم في اللجنة العليا للبعثات لا يتمدى رئاستها وبالتالى عضويته فيها شأنه شأن سائر أعضاء اللجنة فليست له فيها صفة مميزة فالقرار يصدر عن هذه اللجنة - وكذلك الشأن بالنسبة للجنة التنفيذية للبعثات فهي بدورها تشكل من الوزير وآخرين وهي أن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتماد قراراتها إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ - أثر ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن أقام طعنه على أن وزير التعليم العالى وافق على صرف ما يستحقه باعتباره عضواً من مبعوثى الفئة (ج) ، ولكن لم تقم إدارة البعثات بتنفيذ هذا القرار .

ومن حيث أنه يبين من السرد السابق أنه لا خلاف بين الطاعن وبين الجهة الادارية على وثائق الموضوع وعلى الخطوات التى مر بها من عرض على الجامعة ثم على إدارة البعثات كما أنه لا خلاف على القرارات أو القواعد التى تحكم هذا الموضوع ، ولكن مقطع النزاع هو عما اذا كان قرار وزير التعليم العالى الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات ، هل هى الواجبة الاتباع أم أن القانون قد ناط باللجنة التنفيذية العليا للبعثات هذه السلطة دون ما معقب عليها فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية

المتحدة يبين أن المادة الثالثة منه شكلت اللجنة العليا للبعثات ، وجعلت رئاستها لوزير التعليم ، وحددت المادة الرابعة اختصاصها برسم سياسة للبعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها في ضوء حاجة البلاد ثم أعقبتها المادة الخامسة وأمرت بأن يتفرع من اللجنة العليا للبعثات لجنتان تنفيذيتان أحدهما للتعليم المصري وتشكل من وزير التربية والتعليم وآخرين ، وتعتمد قراراتها من الوزير ، ثم جرت المادة ٢٠ من القانون المشار إليه كالآتي : « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعمل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها ، الخارجية والداخلية والموندون في أجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصّص » ومعنى ذلك ومقتضاه أن جميع ما يتعلق بالبعثات ، أغراضا وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تنظمهم أحكام هذا القانون منوط باللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية المقررة منها . ودور وزير التعليم في اللجنة العليا لا يتعدى رئاستها ويلتالي عضويته فيها شأنه في ذلك شأن سائر أعضائها ، فليست له فيها صفة مميزة ، فالقرار يصدر عن هذه اللجنة وهذا القرار هو الذي يولد المراكز القانونية إنشاء وتعديلا والغاء وكذلك اللجنة التنفيذية فهي بدورها تشكل من الوزير وآخرين وأن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتماد قراراتها ، إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ ، إذ صدر القانون خلا من أعطائه مثل هذا الحق ، وقصره فقط على اعتماد القرارات الصادرة من اللجنة التنفيذية .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوثائق الثابتة في الأوراق والمطبوع عليها من طرفي الخصومة فإن قرار اللجنة التنفيذية أو بمعنى آخر للقرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في مواده المشار إليها هي القرارات الإدارية الصادرة من شخص يملك إصدارها وتحدث آثارها القانونية من يوم صدورها .

ومن حيث أن القرار الصادر باعتبار الطامن على منحة فئة (ب) يتشعب مع القواعد التي وضعتها اللجنة التنفيذية العليا التي لها سلطة وضع القواعد المالية لحكم المبعوثين والموندنين بالخارج ماليا من أن يكون التدريب بعد الحصول على الدكتوراه بدون مرتب في الداخل والخارج ، وهي قاعدة قانونية من المصوم والشمول لم يجدها الطامن ولم يدع اتساعها بسبب الانحراف بالسلطة ، فهي إذا مبراة من الطامن جديرة

بالإجترام والإلتزام . ولا محلجة لقرار وزير التعليم الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ والقرارات التالية لها ، فهي قرارات لا تجد سنداً لها من قانون أو لائحة ، فلا تولد أثراً أو ترتب حكماً .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فإنه يكون قد صدر مطابقاً لصحيح حكم القانون وبالتالي يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم حقيقياً بالرفض .

(طعن ٢٠٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥) .

قلعة رقم (٤٧٠)

المبحث :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية وإلغى مفعلة أن الهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة لها الحق في تشكيل لجنة خاصة للإجازات الدراسية - أساس ذلك - تطبيق .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنع تنص على أنه « مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادتان ٣٩ من هذا القانون و٦٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لأي وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة علمية إيفاد بعثاتها إلا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ... » وقضت المادة ١٤ على أنه « لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة علمية قبول منح للدراسة أو التخصيص ... إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ... » ونصت المادة ١٦ على أن « ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للإجازات تشكّل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة يكون من أخصائسها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على إجازات دراسية بمرتبة أو بدون مرتبة وفقاً للقواعد المقررة » .

ولما كان الجمع بين نصوص القانون المذكور يوجب القول بأن عبارة « كل وزارة وكذلك كل جلمعة » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الإجازات الدراسية على سبيل المثال لا الجبر ، لأن عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على سبيل الحصر القاطع إذ أن لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر ، ومن ثم فإن الاختصاص بشئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامعات وإنما هو موكل أيضا إلى كل جهة لها كيان مستقل ، وبالتالي يتمين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوي بالحق في تشكيل لجنة خاصة بها للإجازات الدراسية .

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون ينص في مادته الأولى على أن « تنشأ أكاديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية » فإنه يحق لها تشكيل لجنة للإجازات الدراسية خاصة بها .

(انتهى ١١٣٦ في ٣٠/١١/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤٧١)

المبحث :

عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره إلى الخارج .

ملخص الحكم :

أن عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره إلى الخارج ، وذلك باعتبارها الجهة التي يسافر العضو لحسابها ولأن موضوع التخصص في البعثة يتصل بنوع العمل الداخل في اختصاصها ويفيد المصروف خبرة تعود عليها بالمنفعة عند ممارسته العمل بها ، ولذلك أوجب القانون على عضو البعثة أن يقوم بخدمة الجهة التي أوفدته ، ولا يتنكح عنها بدة تحسب على أساس مستقين عن كل بسنة قضائها

في البعثة . وغنى عن البيان أن مدة البعثة تحسب اعتباراً من تاريخ السفر الى الخارج ، وما يؤيد تبعية العضو للجهة الموفدة خلال مدة البعثة أن القانون قد ألزم هذه الجهة بأن تدرج في ميزانيتها درجة تفكراسة له طوال مدة دراسته بالخارج

(طعن ١٢٧٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

نشر إعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج — عملية مادية ليس من شأنها أن تؤثر على مدى الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقاً في التقدم لها إذا لم تتوافر فيهم الشروط المتطلبة قانوناً .

ملخص الحكم :

أن نشر إعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج إنما هو إجراء مادي ومعتاد يتم على أساس أن تلك المكاتب هي من فروع الوزارة المدمى عليها التي تختص بالاشراف على المبعوثين في الخارج ، وليس من شأن هذه العملية المادية أن تؤثر على مدى توافر الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقاً في التقدم للبعثات المعلن عنها إذا لم تتوافر فيهم الشروط التي نص عليها القانون .

(طعن ١٣ : ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨) .

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بشأن ترقية أعضاء البعثات الذين توفدهم الحكومة — تقريره معاملة عضو البعثة من حيث الترقية ومنح العلاوات كما لو كان قائماً بعمله في الجهة التابع لها —

قصده تفكير الجهة الادارية المختصة بالموظفين اعضاء البعثات عند اجرائها ترقية او علاوات اذا لم تتوافر فيهم الشروط المقررة قانونا — ترقية زميل للموظف المبعوث اثناء غيبته في البعثة — لا تعطيه الحق الا في الطعن عليها اذا كان ثمة وجه له .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ انه صدر بالموافقة على ما راته اللجنة الوزارية للبعثات من المقترحات الآتية :

اولا — بأخذ عضو البعثة دوره في الترقية في الجهة التي هو تابع لها كما لو كان قائما بعمله فيها . يترتب على ذلك أنه اذا رقى زميل له حاصل على ذات المؤهلات التي يحملها عضو البعثة قبل سفرة وله نفس الاقدمية الى درجة اعلى وجب ان يرقى العضو الى درجة تفكيرية في نفس الوقت .

ثانيا — عدم المساس بما يستحقه عضو البعثة من علاوات نظير ما حصل عليه من مؤهلات علمية أو مقابل تحقيق الغرض من بعثته العلمية في المدد المحددة .

وتحقيقا لذلك يتبع ما يأتي :

١ — عند سفر عضو البعثة تحدد له الجهة التي هو تابع لها مركزه بالنسبة لموظفي هذه الجهة ويوضع على درجة تفكيرية .

٢ — يعامل من حيث الترقية في اثناء بعثته كما لو كان قائما بعمله في هذه الجهة .

٣ — يستصدر قرار من مجلس الوزراء ويبلغ للوزارات وتكون مسئولة عن تنفيذه .

وبين من استعراض قرار مجلس الوزراء المشار اليه على النحو المتقدم ذكره أن احكامه لم تخرج على القواعد والشروط المقررة للترقية ولنح المللاوات في الاحوال العادية . ولم تمنح الموظفين اعضاء البعثات اثناء

وجودهم في الخارج ما يتميزون به في خصوص الترقية ومنح العلاوات عن
أقرانهم العاملين في المرافق الحكومية . وإنما قصت أحكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه الا تسقط الجهات الادارية المختصة في حسابها الموظفين
أعضاء البعثات أثناء وجودهم في الخارج في خصوص الترقية ومنح العلاوات
أن حل عليهم الدور في الترقية أو منح العلاوات وتوافرت فيهم شروطها على
مقتضى أحكام القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن . ومن أجل ذلك
وضع قرار مجلس الوزراء المذكور من الأحكام ما يكفل تذكر الجهات الادارية
المختصة للموظفين أعضاء البعثات أثناء غيبتهم في الخارج عند أجراءها ترقية
أو عند منحها علاوات ثم معالمتهم كما لو كانوا قاطنين بأعمالهم . وواضح
أن هذه المعاملة لا تعطيم حقاً في وجوب ترقيةهم أو منحهم علاوات إذا لم
تتوافر فيهم الشروط المقررة بحسب القوانين واللوائح السارية في هذا
الشأن .

وعلى هدى ما تقدم بنفى للوصول الى أحقية عضو البعثة في ترقية
نالها زميل له أثناء غيبتة في الخارج أن تكون الترقية مخالفة للقانون وان
يطعن في قرار الترقية بالالغاء .

(طعن ٣٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

أيفاء العامل في بعثة بالخارج لدراسة موضوع يتصل باختصاصات
الجهة التي يعمل بها — يعتبر أيفاء في بعثة علمية في مفهوم القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ — لا يغير من ذلك أن يتم ترشيح العامل للبعثة دون اتباع
الاجراءات التي رسمها هذا القانون — مؤدى ذلك خضوع العامل للقواعد
الداخلية المقررة لأعضاء البعثات .

ملخص الحكم :

أن قرار الهيئة الادارية لمجلس بلدى الاسكندرية الصادر بطسختها

المنعقدة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ قد نص صراحة على إيفاد المدعى الأول في بعثة لدراسة أحسن الطرق والوسائل لاقامة المنشآت البنائية والاقتصادية مع دراسة المشكل الاقتصادية والفنية المتعلقة بالبناء ، كما نص هذا القرار على إيفاد المدعى الثاني في بعثة لدراسة موضوع مكاتحة تلوث المياه في المناطق المزروحة بالسكان مع معالمتها وفقا لاحكام لائحة البعثات والمستفاد من ذلك ان كلا من المدعين قد أوفد في بعثة في مفهوم المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه باعتبار أن الغرض منها هو القيام بدراسة علمية ، ولا يخير من ذلك أن يكون ترشيح كل من المدعين لبعثته قد تم عن طريق بلدية الاسكندرية دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون في هذا الشأن وهو الاعلان عن البعثة عن طريق ادارة البعثات واجراء امتحان بين طلابها ، طالما أن عدم اتباع هذه الإجراءات المتعلقة بالترشيح للبعثة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة المهمة التي أوفد فيها المدعيان وكونها بعثة علمية لاجراء الدراسات المشار اليها ، خصوصا وأن اللجنة التنفيذية للبعثات قد وافقت على هذا الإيفاد باعتبارها الجهة التي ناط بها المشرع اختصاص اختيار المبعوثين في الخارج ، وتأسيسا على ذلك فإن المدعين يخضعان للقواعد المالية المقررة لأعضاء البعثات . واذ كان مقتضى هذه القواعد أن يصرف للمبعوث المرتب المقرر في البلد التي يتقيم فيه أو مرتبه في جمهورية مصر أيها أفضل — وهو ما اتبع بالنسبة للمدعين — فلا يكون لهما حق في الجع بين المرتب المقرر لمعضوية البعثة وبين مرتبتهما في مصر مدة بقائهما في الخارج .

(طعن ٢٢٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١) .

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

خلو اللائحة المالية لأعضاء البعثات الصادرة في ١٩٥٥/٢/١٤ من اللجنة العليا للبعثات تنفيذا للائحة البعثات والإجازات الدراسية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٩/٢٢ ، من نصوص تنظم الدولة بنفقات سفر عضو الإجازة الدراسية أو علاقتة بعكس عضو البعثة — عدم التزام الدولة بصرف نفقات سفر لمعضو الإجازة الدراسية أو علاقتة — أنسفى ذلك — لكل من البعثات والإجازات الدراسية أحكامها الخاصة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادره بقرار مجلس الوزراء في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤| انها تضمنت ابوابا مستقلة لنظام البعثات وأخرى خاصة بالاجازات الدراسية وقد راعى المشرع في صياغة احكام الابواب الخاصة بالبعثات وحدهم استعمل دائما عبارة « عضو البعثة » دون أن يشرك معه عضو الاجازات الدراسية وكذلك الامر بالنسبة الى الاحكام الخاصة بالاجازات الدراسية حيث انصرفت جميعها بصريح النصوص الى اعضاء الاجازات الدراسية وحدهم ، وفي الحالات التي تصد فيها المشرع اشراك عضو الاجازة الدراسية على عضو البعثة في الحكم حرص على أن ينص على ذلك صراحة في كل حالة .

ويؤكد القول أن الاحكام التي تطبق على اعضاء البعثات تغاير تلك المطبقة على اعضاء الاجازات الدراسية اذ أن المادة ٢٨ من اللائحة المشار اليها كانت توجب في المادة ٢٨ منها على عضو البعثة خدمة الجهة الموفده مدة اقصاها سبع سنوات بعد عودته من البعثة ، ولما كانت اللائحه لم تتضمن حكما مماثلا بالنسبة الى اعضاء الاجازات الدراسية لذلك اصدر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٥٦ قرارا باضافة مقررته الى المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها (الوارده في باب الاجازات الدراسية) لمزم عضو الاجازة الدراسية بخدمة الجهة الموفده مده لا تزيد على خمس سنوات عقب انتهاء الاجازة ولو كان مدلول عضو البعثة ينصرف الى عضو الاجازة الدراسية أيضا لما كان ثمت ما يدعو الى اجراء هذا التعديل .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان الاصل ان لكل من البعثات والاجازات الدراسية احكامها الخاصة وانها لا تخضعن لاحكام مشتركة الا حيث يقرر المشرع ذلك بنص صريح .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على اللائحة المالية لاعضاء البعثات ، الصادره في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ من اللجنة العليا للبعثات تنفيذ

لائحة البعثات والاجازات الدراسية المشار اليها انها خلت من نصوص تلزم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية او عائلته بعكس عضو البعثة، ومن ثم وطبقا لما سلف بيانه لا تلتزم الدولة بصرف نفقات عضو الاجازة الدراسية او عائلته ، فلهذه الاسباب انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنوى والتشريع الى عدم استحقاق عضو الاجازة الدراسة لنفقات سفره وعائلته الى الجهة التى يقصدها لاستكمال دراسته .

(فتوى ٣٨٦ فى ١٩٦٤/٥/٩) .

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

تعهد بسداد نفقات البعثة في حالة تركها قبل انقضاء مدتها — منع المبعوث من تقاضى بدل التفرغ لا يسوغ له ترك البعثة — التزام بسداد النفقات .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع بين الطرفين فى أن المدعى عليه أوفد فى بعثة داخلية لمدة عام من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ وكان يصرف له راتبه الشهري مضافا اليه بدل التفرغ حتى آخر يونية ١٩٦٦ ثم اقتصر الصرف على راتب المدعى عليه الاصلى دون بدل التفرغ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٦ حتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، كذلك لا خلاف بين الطرفين على أن المدعى ترك البعثة من ٣١ من يولية سنة ١٩٦٦ وانقطع عن العمل منذ ذلك التاريخ وظل يصرف مرتبه بالرغم من ذلك حتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، ثم عندما تبينت الجهة الادارية أن المدعى عليه ترك بعثته ولم يعد الى عمله أكثر من المدة المقررة أصدرت القرار رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٦٧ بإنهاء خدمته لاتقاطعه عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما بدون إذن .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والبعثات الدراسية والمنع ينص في المادة ٢٣ منه بأنه « على عضو البعثة أن يقيم دراسته في المدة المقررة لها وأن يواظب على حضور الدارسة أو التفرين » ، كما نصت المادة ٢٩ على أنه « لا يجوز لعضو البعثة أو الاجتازة الدراسية أو المنحة أن يترك مقر دراسته » ، وتنص المادة ٣١ بأن « يلتزم عضو البعثة أو الاجتازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أى جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها ، بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الاجتازة الدراسية ويحد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة ، وخمس سنوات لعضو الاجتازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجتازة الدراسية احكاما أخرى » ، ونصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية أن تقرر انتهاء بعثة أو اجتازة أو منحة كل عضو يخالف احكام المواد ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، كما لها أن تقرر مطلوبة العضو بتمتلك البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الاجتازة أو المنحة اذا خالف احكام المادة ٢٥ أو ٣١ .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى عليه خالف حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه اذ ترك البعثة قبل انتهاء مدتها ولم يواظب على الدراسة ، كما أنه اخل بما تفرضه عليه المادة ٣١ من خدمة الجهة التي أوفدته المدة المقررة بذلك المادة فلم يعد الى عمله وانتهت خدمته للانقطاع عن العمل مدة أكثر من ١٥ يوما ، ومن ثم يكون من حق الجهة التي أوفدت المدعى عليه مطالبة بما اتفق عليه في بعثته .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المظنون فيه من أن الجهة الادارية اخطأت عندما منعت بدل التفرغ عن المدعى عليه وان هذا الخطأ استغرق خطأ المدعى عليه أو على الأقل خطأ المدعى عليه كان ناجما من خطأ الادارة ، ذلك لان علاقة العمل بالحكومة هي رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الوظيفة الخلية ، وثمة واجبات والتزامات حدد القانون ضوابطها والزم العمل باتباعها ، فلذا اخل العمل بهذه الواجبات ثابت مسؤوليته كاملة طبقا للقانون ، وايا كان الراى فى مدى صواب ما اتخذته

الإدارة من منع بدل التفرغ عن المسمى عليه فإن ذلك بما كان يسوغ له الإخلال بما فرضه عليه القانون من واجبات والتزامات ، وبطبيعة الحال يبقى حتى العامل في المطالبة بما يراه حقا له بالطريق الذى رسمه القانون ، والقول بغير ذلك — بلا شك — يؤدى الى الإخلال بسير الجهاز الحكومى ، كذلك لا امتداد بخفاج المسمى عليه الذى حصله أن حرمانه من بدل التفرغ أعجزه عن مواصلة الدراسة في البعثة ، ذلك لأنه فضلا عن أن منع بدل التفرغ كان في وقت شارفت فيه مدة البعثة على نهايتها ، فإن المسمى عليه لو كان جادا في دفعه لعاد الى عمله وطلب انتهاء بعثته ، لا أن يمتنع عن مواصلة الدراسة في البعثة وينقطع كذلك عن مباشرة عمل وظيفته .

(طعن ٢٩٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات والفتح على أن يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتنوع بعثة اجنبية أو دولية كتيلا تقبله إدارة البعثات يتمهد كتابة بمسئوليه التضامنية عن رد نفقات البعثة أو المرتبات التى صرفت له في الإجازة أو المحقة عند الإخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة في التمهيد — لا وجه للقول ببطلان هذه الكفالة استنادا على حكم القانون المبنى في شأن كفالة الدين المستقبل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن وقع بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ اقرارا تعهد بموجبه بطريق التضامن والتكافل مع شقيقه المسمى عليه الاول — لدى بعثة الى الخارج — برد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في بعثة التعليم المصرية اذا تركها من تلقاء نفسه او لم يتم

(م ٦٢ — ج ٧)

بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعمد ، وقد وقع هذا التعمد التزاما بالمادة ٢٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح التي تقضى بأن يقدم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المتبع بمنحة اجنبية أو دولية كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعمد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد نفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الاجازة أو المنحة عند الاخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة في التعمد — ولا وجه للدفع في هذه الكفالة التي نستقيم على صحيح سندها بصريح عبارتها ونص قانون البعثات في صحتها أو التوسل بحكم القانون المدني في شأن كفالة الدين المستقبلي خريعة للنيل منها وإبطالها ، وذلك أنه مهما كان الرأي فيما يقضى به القانون المدني في هذا المساق فذلك بما لا شأن لهذه المنازعة به والتي تعكس رابطة من روابط القانون العلم التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص — التي تخضع لاحكام القانون المدني الذي لا ينطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، وقد انتهت مثل هذا النص في صدد هذه المنازعة التي توأمر لها من احكام قانون البعثات وما يتفق مع طبيعتها واحتياجات المرفق الذي تنبثق عنه مقتضيات حسن مساره واطراده — ومن ثم فإن النعى ببطلان الكفالة على غير أسس حرى بالرفض .

ومن حيث أن الدعوى اقيمت ابتداء بطلب الزام المدمى عليهما نفقات البعثة منتقضا منها مقابل المدة التي ختم المدمى عليه الاول الحكومة خلالها ، التزاما لقرار اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بالموافقة على مذكرة الادارة العامة للبعثات بمطالبة المبعوث بالنفقات عن الفترة الباقية على وفائه بالتزام خدمة الجهة الموفدة بيد أن تلك المذكرة أوردت على سبيل الخطأ أن المدمى عليه الاول لم يعد الى الوطن لخدمة الحكومة الا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ومن ثم اقيمت الدعوى بناء على ذلك وصدر الحكم الطمين على هذا الاعتبار فلم ينتقص من نفقات البعثة الا مبلغ ٢١١٤ر٩٤٠ بما يعادل مدة الخدمة بالحكومة اعتبارا من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ انتهاء تلك الخدمة في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، حال أن الثالث من ملف بعثة المدمى عليه الاول انه عاد فعلا من بعثته واستلم عمله بمصلحة وقلية المزروعات في

٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وهو ما عطلت اليه أخيرا الجهة الإدارية وضمنته
مذكرتها المقدمة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ وأكدته كشف الحساب المرافى
لها المؤرخ في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ الامر الذى يتعين معه تصويب الحكم
الطعين بما يتفق وواقع الحال الثابت في أن المدعى عليه الاول عمل بخدمة
الحكومة طوال المدة من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى ٤ من فبراير سنة
١٩٧٠ أى المدة قدرها ٤ سنوات وشهران وأربعة عشر يوما ، يقتضى استئزال
ما يقابلها منسوبا الى مدة السبع سنوات التى كان يتعين عليه الاستمرار في
خدمة الحكومة طوالها من اصل نفقات البعثة المدعى بها والبالغة ٦١٨٨٢٦٥
جنيه وهو ما يتفق مع الطلب الاحتياطى للطاعن الذى لم يجاوز هذا الحد ،
بانقاس المبلغ المحكوم به بموجب الحكم الطعين الى ٢٥٠١٧٦٥ جنيه ، وبما
يتعين معه تعديل هذا الحكم بانقاس المبلغ المحكوم به بالنسبة للطاعن الى
القدر الذى طالب به وهو ٢٥٠١٧٦٥ جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة
القضائية مع تحميل المدعى نصف مصروفات الدعوى التى باء بالخسران
في بعض مطالبة فيها مع كامل مصروفات الطعن .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ:

المستفاد من عبارة المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
شئون البعثات والإجازات الدراسية أن مطالبة العضو أنها تقتصر على
المبالغ التى انفتت عليه اتفاقا فعليا في البعثة أو المرتبات التى صرفت اليه
فعلا في حالة الإجازة الدراسية أن كان موظفا — يقتضى ذلك أنه ليس في
حكم القانون ما يسوغ للإدارة أن تصيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ
تصفها بانها مصروفات إدارية — أساس ذلك أن جهة الإدارة تؤدي وظيفة
علية في سبيل خدمة التعليم في الدولة ولا يقبل في المقام القانونى التسليم
أن ترجع على المبعوثين بتكاليف قيامها بوظيفتها العلية .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما قضى به الحكم من رفض طلب الادارة الزام المدعى عليه بالمصروفات الادارية المنسوبة الى المبالغ الاصلية المطالب بها - فان تضاده بذلك قد اصلب صحيح حكم القانون ، ذلك ان المستفاد من عبارته المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية ان مطالبة العضو تنصب على نفقات البعثة او على رتبته التي صرفت له في الاجازة الدراسية والمنحة ، ومفاد ذلك ان مطالبة العضو تقتصر على المبالغ التي ائتمنت عليه اتفاقا فطريا او المرتبات التي صرفت اليه فعلا في حالة الاجازة الدراسية ان كان موظفا ، ومن ثم فليس في حكم القانون ما يسوغ للادارة ان تصيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ تصنفها بانها مصاريف ادارية بمقولة ان مصاريف اعمال ادارة البعثات ومكاتب البعثات في الخارج يتعين ان تصاف بنسبة معينة الى المبالغ المستحقة على المبعوث ، اذ من المسلم ان هذه الجهات تؤدي وظيفة علمية في سبيل خدمة التعليم في الدولة ، ولا يقبل في الفهم القانوني التسليم ان ترجع على المبعوثين وغيرهم بتكاليف قباها بموظفيتها العلمية .

(طعن ١٠٣٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩) .

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

انهاء خدمة الموظف لانتقاعه عن العمل ليس من شأنه اصفاءه من التزامه برد المرتبات والنفقات التي صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية - كلا الأمرين له مجالاه المستقل عن الآخر - انهاء الخدمة يتعلق بوقته الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمهج والتي لم تنطق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموظف في الجهة التي يعمل بها - الاعفاء من الالتزام بالرد في حالة اعادة التحاقه بالجهة الموفدة او

استخدامه في أية جهة حكومية أخرى والحاكمة بها المادة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق الجهة الموقدة مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتظليم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، يبين أنه تولى بالتنظيم في الفصل الثالث منه حقوق المبعوثين وواجباتهم ، وفيما يتعلق بالواجبات نصت المادة ٣٠ على أن « على عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يعود الى وطنه خلال شهر على الاكثر من انتهاء دراسته والا أوقف صرف مرتبه مع عدم الاخلال بما تقضى به القوانين واللوائح من احكام أو جزاءات أخرى » ونصت المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الاجازة الدراسية ويحد أقصى قدره سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجازة الدراسية احكاما أخرى ... » كما نصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية للبعثات إنهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف احكام إحدى المواد (٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠) كما أن لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الاجازة أو المنحة اذا خالف احكام المادتين (٢٥ و ٣١) » .

ومن حيث أن يصاد النصوص المقترحة ، أن المشرع يفرض بعض الالتزامات على عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة . وقرر جزاء معين لكل من حالات الاخلال بهذه الالتزامات ، فتمتة التزام على العضو بالعودة الى الوطن خلال مدة اقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء دراسته والجزاء المقرر على الاخلال بهذا الالتزام هو وقف صرف مرتب العضو بالإضافة الى تطبيق ما تقضى به القوانين واللوائح من احكام أو جزاءات أخرى ، كالحكم الخاص باعتبار العضو مستقلا لا يتقطاعه عن العمل دون

عذر مقبول . كما ان ثمة التزام آخر مؤداه تقيم العضو بخدمة الجهة التى أوفدته فى بعثة علمية أو اجازة دراسية أو منحة للحصول على شهادة أو مؤهل أو لاكتساب خبرة فى فرع من فروع العلوم أو الفنون أو الاداب وذلك لمدة معينة باعتبارها الجهة التى تحملت نفقات فى سبيل البعثة أو الاجازة أو المنحة حتى حصل العضو على المؤهل أو الخبرة اللازمة . وإذا كانت هذه الجهة هى أولى الجهات فى الإنادة من الدراسات العلمية أو الفنية أو العلمية أو المؤهل العلمى للعضو وان التزامه بخدمتها ما قصد به الا تحقيق مصالحها ورعاية حاجتها ، فليس فى ذلك ما يحول بين الجهة المذكورة وبين تقدير مدى حاجتها لخدمة العضو ، بحيث اذا ما قدرت أن ظروف العمل بها تسمح بعدم التمسك بخدمات العضو وبإمكان الحاقه بجهة حكومية أخرى تكون حاجتها الى خدماته أشد فانه يجب لكى تتم عملية الالتحاق بهذه الجهة الأخرى أن يجرى الاتفاق على ذلك بين الجهة الأصلية التابع لها واللجنة التنفيذية للبعثات باعتبارها الجهة المضطلة بتقرير مطالبة العضو بنفقات البعثة والاجازة الدراسية أو المنحة ومتى جرى التوافق بين العضو بالجهة الحكومية الأخرى على هذا الوجه ، فانه يكون قد أوفى بالتزامه المشار اليه أما اذا التحق العضو بترك الجهة دون الاتفاق المنوه عنه أو لم يتم بخدمة الجهة الموعدة المدة المقررة قانونا فانه يجب عليه رد كافة المرتبات والنفقات التى صرفت عليه طوال فترة وجوده بالخارج فى بعثة أو اجازة أو منحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد والاحكام على واقعة النزاع يتضح أن معهد التخطيط القومى قد أوفد الطاعن الاول فى اجازة دراسية بمرتب لمدة عام اعتبارا من ١٩٦٩/١٠/١ وذلك للحصول على درجة الدكتوراة فى مجال السكان والاحصاء من جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية وظلت هذه الاجازة تد بقرارات من المعهد آخرها القرار الصادر فى ١٩٧٥/٣/١٩ بعدها حتى ١٩٧٥/٨/٣١ ومن ثم يقع على عاتق الطاعن الموفد كاتر قانونى من آثار الاجازة الدراسية التزام أصلى بمحل عمله خدمة المعهد باعتباره أولى الجهات التى يجب ان يعمل فيها أو أية جهة حكومية أخرى يرى المعهد الحاق أو استخدام الموفد فيها بالاتفاق

مع اللجنة التنفيذية للبعثات وذلك اعمالا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وانه رقم حصول الطامن على درجة الدكتوراة في أغسطس سنة ١٩٧٥ وتكليفه من قبل المعهد بالعودة وامهاله حتى ١٩٧٦/٥/٧ الا انه لم يعد ، مما يترتب عليه مخالفته لنوعين من الاحكام الاول : الاحكام العامة في التوظيف التي توجب على الموظف عدم الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول أكثر من مدة معينة . والثاني : حكم المادة ٣١ سالفه الذكر الذي يلزم الطامن بخدمة المعهد او أى جهة حكومية يرى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة المختصة . وقد انهيت خدمة الطامن للانقطاع عن العمل بقتضى قرار المعهد رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من تاريخ الانقطاع في ١٩٧٥/٩/١ ونميا يتعلق بالمخالفة الأخرى فقد تضمن القرار ذاته مطالبه الطامن وضامنه برد كافة المرتبات والنفقات التي صرفت عليه طوال مدة الاجازة الدراسية ، وغنى عن البيان أن انتهاء خدمة الطامن لانقطاعه عن العمل ليس من شأنه إعفاءه من التزامه برد المرتبات التي صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية ذلك ان كلا الأمرين له مجله المستقل عن الآخر فانتهاء الخدمة انما يتعلق بموقف الطامن الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ التي لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموظف في الجهة التي يعمل بها . والسبيل للإعفاء من الالتزام بالرد هو اعادة التحاق الطامن بالمعهد أو استخدامه في أية جهة حكومية أخرى وخدمته بها المدة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق المقدمة من الطامن والتي اقراها الحاضر عن المعهد على الوجه المبين يحاضر الجلسات ، أن المعهد أبلغ اللجنة التنفيذية للبعثات وأن اللجنة قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٧٩/٢/٢٩ بانه لا مانع لديها من الموافقة على ذلك طالما أن الجهة الاصلية توافق عليه وتأكيدا لذلك أرسل مدير المعهد الكتلب المؤرخ ١٩٧٩/٤/٥ الى هذه المحكمة مشيرا فيه الى موافقة كل من المعهد واللجنة التنفيذية للبعثات على التحاق الطامن بكلية الاقتصاد طالبا اعادة النظر في الحكم المطعون فيه على هذا الاساس .

ومن حيث أن هذا التصرف من جانب معهد التخطيط القومى ، لا يفيد بحال ما انصرف ارادته الى التنازل عن الحكم المطعون فيه وبالتالي الحق الثابت به ، وانما يفيد وفاء الطامن الاول بلفتزامه المنصوص عليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بفتحاته بخدمة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بناء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، ومن ثم فلا محل لتكليفه ، والحالة هذه ، برد ما صرف اليه من مرتبات طوال اجازته الدراسية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بابطاله ويرفض الدعوى مع الزام المدعى (بصفته) بالمصاريف .

(طعن ١٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨) .

قاعدة رقم ١ (٤٨٠)

المبحث :

المادة ٢١فقرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية تقضى بانه اذا اوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له فى مصر عشرة جنيهاً بالاضافة الى ما يتقاضاه بالخارج - هذا المبلغ يصرف لعضو البعثة فى مصر وليس فى البلاد الموفد اليه بما يتتبع معه ان يصرف لعضو الاجازة الدراسية فى هذا البلاد .

ملخص الحكم :

من حيث ان الحكم المطعون فيه تقضى باحتية المدعى فى صرف عشرة جنيهاً شهرياً اثناء مدة اجازته الدراسية والزام الجهة المصروفات ، وينى الحكم قضاءه فى هذا الخصوص على ان نطابق الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من اللائحة المشار اليها قد تحدد بها جرت به صياغتها وقد نصت على تكملة

مرتب عضو الاجازة الدراسية بما يجعل مرتبه مضاعفا اليه المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، وبفاد ذلك معاملة عضو الاجازة الدراسية المودع على منحة مقدمة للدولة معاملة عضو البعثة من حيث المرتب فقط دون المزايا الاخرى - وأن العشرة جنيهاً المنصوص عليها في المادة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة تدخل في مفهوم المرتب فتندرج تحت المادة ٣٣ فقرة ٢ ويحق للمدعى ان يتقاضاها باعتبارها ضمن المرتب الذي يتقاضاه عضو البعثة اعمالا لما قضت به المادة ٣٣ فقرة ٢ من تبائل المعاملة بين عضو الاجازة الدراسية وعضو البعثة من حيث المرتب .

ومن حيث ان الطعن يقوم على أن الحكم المشار اليه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتلويبه اذ أن لكل من المادتين ٢١ و٣٣ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية مجال تطبيق لان المادة ٢١ وردت في الفصل الثاني من الباب الاول الخاص بمعاملة اعضاء البعثات الخارجية الموفدون على منح اجنبية . اما المادة ٣٣ فقد اوردت في البلب الخاص باعضاء الاجازات الدراسية والمنح ، وأن صرف مبلغ العشرة جنيهاً مقصور على عضو البعثة في أرض الوطن دون غيره والحكمة واضحة من ذلك وهي مواجهة حرمانه من مرتبه الوظيفة بمجرد سفره ، كما ان دول الكتلة الشرقية لا تسمح بتحويل عملتها الى الخارج ، هذا الى أن نص المادة ٣٣ فقرة ٢ لم يتضمن النص على أن يصرف لعضو الاجازة الدراسية مبلغ عشرة جنيهاً لانه يصرف له مرتبه بالكامل في أرض الوطن .

ومن حيث أن سند المدعى في مطلبه موضوع الدعوى الحكم الوارد في المادة ٣٣ فقرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف ومتى كان نص المادة المذكورة فقرة ٢ يجري كالاتي : « يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية المودع على منحة اجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، فان عبارة النص تكون قاطعة في وجوب اجراء التعادل بين ما يصرف لعضو

البعثة في البلد التي بها مقر الاجازة الدراسية وعضو الاجازة الدراسي
في هذا البلد بحيث لا يجوز لعضو الاجازة الدراسية أن يطلب أى مبلغ
آخر يستحقه عضو البعثة بموجب أحكام اللائحة اذا كان الاستحقاق في
غير البلد المذكور ، ومتى كانت المدة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة قد نصت على
انه اذا اوعد عضو البعثة على منحة متقنة من احدى دول الكتلة الشرقية
فيصرف له في الجمهورية العربية المتحدة عشرة جنيهات بالاضافة الى
ما يتقاضاه بالخارج » . فان هذا النص يكون قد قطع بان مبلغ العشرة
جنيهات يصرف لعضو البعثة في مصر وليس في البلد الموفد اليها بما يمتنع
معه أن يصرف لعضو الاجازة الدراسية في هذا البلد المذكور .

(طمن ٢٥٥ لسنة ١٨ قى — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

كيفية حساب مستحقات السيد عضو البعثة الدراسية

• في تشيكوسلوفاكيا في الفترة من ١١/١/١٩٦٧ حتى ١٥/١١/١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

طبقا لاتفاق الدنع المبرم بين جمهورية مصر العربية وتشيكوسلوفاكيا
فان المدفوعات بين البلدين كانت تتم بالجنيه الاسترليني الحسابى المول
من جمهورية مصر العربية الى تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة من ديسمبر
سنة ١٩٦٧ حتى آخر نوفمبر ١٩٧١ ، ومن ثم فانه لما كانت مدة بعثة المذكور
تدخل ضمن الفترة المشار اليها ، فانه يصرف مستحقاته في أرض الوطن
على أساس معادلة الكرون التشيكي بالجنيه الاسترليني الحسابى دون نظر
للعلاوة المقررة للمستقبلين ثم معادلة هذا الجنيه بالاسعار المطنة من البنك
المركزى المصرى .

(ملف ٦٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

مجال تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ايفاد العامل من قبل الحكومة او الهيئة العامة لاداء مهمة يكلف بها — ومجال سريان احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ايفاد العامل في منحه تدريبيه بالخارج . شاملة كافة النفقات — عدم جواز الجمع بين المزايا المالية المترتبة في الحالين .

ملخص الحكم :

ايفاد العامل بالحكومة او الهيئة العامة للخارج اما ان يكون للقيام بدراسات علمية او عملية او للحصول على مؤهل علمى او كسب مران على لسد النقص او حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح . وهو يسرى على العاملين بالهيئات العامة واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ — واما ان يكون لاتجاز الاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة او الهيئة العامة وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلاتحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وغنى عن البيان ان لكل من هذين النظمين فلكا قائما بذاته يدور فيه ، ومجال انطباق ونطاق اعمال خالص به كما ان لكل منهما آثاره المالية التى يستقل بها عن الآخر دون تداخل . وفي ضوء ذلك فانه عند تحديد العاملة المالية للموعد للخارج ينظر الى القاعدة التى اتبعت في شأن الايفاد فان أوكد العامل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتبت آثاره المالية ، وان أوكد طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ترتبت آثاره المالية ، ولا يسوغ في هذا الصدد الجمع بين مزايا الايفاد طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للايفاد لاداء مهمة طبقا لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ذلك لان الحكمة من منح بدل السفر هو

تمويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب اداء مهام المصالح والجهة التي يتبعها اذ يقف هذا البذل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل تلك المهام ، وعلى ذلك فان من يوفد في منحة تدريبية بالخارج شاملة مصاريف الاقامة والانتقال وتذاكر السفر لا يستحق في الواقع بدل سفر أو نصفه وذلك باعتبار ان المنحة تغطي جميع نواهي الصرف فلا يتحمل العامل اية نفقات اضافية ، وبذا يكون في منحة بدل السفر — ايا كان مقداره — بالاضافة الى المزايا المالية التي خولته اياها المنحة اثراء للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا اذ من المبادئ الاساسية في هذا المجال الا يكون بدل السفر مصدر ربح للعامل .

وتطبيقا لما تقدم ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى قد اوفد في منحة تدريبية الى اليابان لمدة ثلاثة اشهر على ان تتحمل الحكومة اليابانية مصاريف الانتقال ذهابا وعوده ونفقات الاقامة والمعيشة طوال مدة المنحة ومن ثم فان هذه الحالة تخرج عن نطاق تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ اذ المناط في اعمال احكامه هو ان يكون ثمة تكليف بعمل عهد به الى العامل وهو الامر غير المتوافر في الحالة الماثلة ، وبالتالي لا يستحق المدعى بدل سفر عن مدة هذه المنحة التدريبية لخضوعه في المعاملة المالية اثناء هذه المنحة لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٦٣١ ، ٣٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠) .

تصويبات

كلية الى القارئ ...

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى ..

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الأحلام	٢٢/١	الأحكام	أسيرادها	٦/١١٣	استيرادها
انجازات	٣/٥	ايجارات	١٩٦٢	٢٥/١٢٣	١٩٦٣
منيا	١٢/٢٥	منها	ليه	٥/١٢٥	اليه
التقدير	١٣/٣١	التقدير	الخة	٥/١٢٦	الخاصة
١٩٨/١٣٦	٣/٤١	١٩٨١/١٣٦	قمص	٣/١٢٧	قمص
رخية	١/٤٦	رخصة	مكرر	٢٦/١٣٣	يحف
رس	٢٣/٥٨	رأس	كون	٢٦/١٤٥	يكون
القائن	٣/٦٥	القائون	ينترك	٢٣/١٧٤	يشارك
البكالوريوس	٢/٨١	البكالوريوس	عياها	٢٠/٢٨٦	عليها
سفل	١٠/٨٣	مشفل	يجوز	٨/٤٤٩	بجواز
غوى	١٥/٨٣	غوى	اليها هذه	٢٦/٤٥١	اليها في هذه
الذان	٢٥/٨٩	الذين	شركة	١٣/٤٥٥	الشركة
مكرر	٢٩/٩٢	يحف	ون	٧/٤٦٠	ومن
والشريع	١/٩٤	والتشريع	لبدل	٢٤/٤٦١	البدل
الطبيعية	٧/٩٩	الطبيعية	الار	٢٤/٤٦١	الامر
الوار	١٦/١٠٠	الوارد	رائين	٤/٤٧٩	قوانين
اتفاقية	٩/١٠٣	اتفاقية	بتشكيها	٢٨/٤٧٩	بتشكيها
الاكتشاف	٢٤/١٠٣	الاكتشاف	ون	٤/٤٨٣	ون
مواصللة	٢٤/١٠٥	مواصلة	تكو	٩/٤٨٥	نكون
عئر	١٠/١٠٦	عشر	راسلها	٥/٥١٥	راسلها
القرة	٣٢/١٠٦	الفقرة	طالة	٢٤/٥٢٤	طائلة
المدة	٦/١٠٧	المادة	حديد	٢٢/٥٢٩	تحديد
فقوتها	١٧/١١٠	بمقرتها	تشا	٢١/٥٥١	تشا
بالجنهات	١٣/١١١	بالجنبيات			

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
لزي	٥/٥٥٣	الزى
٣٣٥٩	٢/٥٥٩	٣٣٠٩
سطر (١٧)	٥٥٩	يحفف
١٥٢٨	٢/٥٦٠	١٢٥٨
يعلون	٢/٥٦٦	يعلون
الموظف	٢٤/٥٦٨	الموظف
استقرار	٢٢/٥٧١	استقرار
السطر (١٣)	٥٧٣	
يحفف ويكون بدله بالعاملين بمشروع		
السد العالي ونص في المادة الاولى		
على انه يثبت بدل طبيعة العمل		
الذى يمنح		
فيستحق	٢/٥٧٤	فيستحق
يا	١٦/٥٧٧	ايضا
يقتضى	٢٥/٥٨٢	بمقتضى
عا	٢٠/٥٩٠	عما
معيشه	١٢/٥٩١	معيشته
اقترح	١٣/٥٩٣	اقترح
نه	٣/٥٩٧	منه
الشركين	٢٦/٦٠١	الشركتين
باممال	٢٣/٦٠٢	بالاممال
اثرا	٤/٦٠٦	اثراء
الجمهرية	٢/٦٠٩	الجمهورية
رياع	١٣/٦١٠	ارياع
زير	٧/٦١١	وزير
وزرة	٩/٦١٣	وزارة
مرا	١١/٦١٧	مران
بل	٨/٦٢٢	بدل
ترتيب	١/٦٢٦	ترتيب
ترتيب	٥/٦٢٦	ترتيب
قيمة	٢/٦٣٢	قيمة
للمال	١٧/٦٣٥	للملعل

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
عى	١٧/٦٣٦	على
خارج البلاد او أن		خارج البلاد و أن
الاعلان التى	٦/٦٣٨	الاعلان
عن الوظيفة التى		
تواعد	٢١/٦٤٠	تواعد
امقد	٦/٦٤١	امتداد
ون	٢٠/٦٤٣	ومن
السلبية	١٠/٦٤٧	السلبية
حدثت	١٨/٦٥٢	حدثت
مدة	٣٠/٦٥٣	مدة
٢٧٥٩	٢/٦٥٦	٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧
للسنة ١٩٦٧	٣/٦٥٦	تحذف
تقضى		
الوظيفة	١١/٦٥٦	الوظيفة
استحقاقه	٤/٦٥٩	استحقاقه
للمدعية	٨/٦٦٢	المدعية
الواجبات	١٤/٧٠٣	الواجبات
اجوز	٢٠/٧٠٣	يجوز
لتبادل	٢٠/٧٠٤	لتبادل
للتنظيم	٧/٧٠٩	للتنظيم
المالية	٥/٧١٣	المالية
مجلس	٩/٧١٤	مجلس
المقرر	٢١/٧٤٧	المقررة
وقرت	٧/٧٥١	وقررت
السطر ١٦	٦٣٦	عد السطر ١٧
اسرائه	٩/٦٨٦	سرتة
أمر	٦/٦٨٨	الامر
ثوثة	١٢/٦٨٨	ثلاثة
لعمالات	١/٦٩١	لعمالات
اتويس	١٦/٦٩١	الاتويس
من	١٠/٧٠١	عن

الخطا الصفحة/السطر الصواب		الخطا الصفحة/السطر الصواب	
النتية	١١/٨٨٩	من حيث القانون ١٥/٨٠٢	من حيث ان
راع	٢٣/٨٩٥	المادة الثائية من	
مى	١٥/٩٣٣	القانون	
سطر (١٨)	٩٤٠	او	١٨/٨٠٢
يوضع بعد		يفيد	٣٠/٨٣٣
السطر ١٩		٣١	١٥/٨٣٤
صبياته	٢٣/٩٤٣	المقررة	٩/٨٥١
لتمايل	٦/٩٤٩	البدل	١٨/٨٥١
والادارات	٢٩/٩٦٢		

فهرس تفصلى (الجزء السلى)

الصفحة	الموضوع
3	منهج ترفىب الموسومة
•	اىجار الامكن
٦	الفصل الاول — عقد الاىجار فى القانون األدى
٨	الفصل األى — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن اىجارات الامكن وتنظم الملاقة بين المؤجرىن والمسأجرىن والقوانىن المعلقة له
٢٨	الفصل الثالث — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحدى اىجار الامكن
٤١	الفصل الرابع — القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحدى اىجارات الامكن معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض احكام اىجارات الامكن
٥٦	الفصل الخامس — مسائل مقنونة
٦٩	بالق متجول
٧٥	بقول
٧٦	الفصل الاول — اوضاع وظففة للطلبلن فى البترول
٩٥	الفصل األى — البعث عن البترول واستغلاله

١٢١

بحوث علمية :

١٢٢

الفصل الاول - وزارة البحث العلمى

١٢٦

الفصل الثانى - مؤسسة الطاقة الذرية

١٣١

الفصل الثالث - المركز القومى للبحوث

١٦٠

الفصل الرابع - معهد بحوث البناء

١٦٥

الفصل الخامس - المعهد العلمى

١٦٦

الفصل السادس - مركز البحوث الزراعية

الفصل السابع - وحدات وأقسام البحوث لوزارة
المزراعة

١٧٦

١٨٥

بـ

١٨٧

الفصل الاول - بـل اشعة أو راتب وقاية من حطرات الاشعة

١٩٢

الفصل الثانى - بـل اغتراب

١٩٦

الفصل الثالث - بـل اقامة

٢٤٧

الفصل الرابع - بـل انتقال

٢٦٨

الفصل الخامس - بـل بحث

٢٧٣

الفصل السادس - بـل بفرغ أو تخصص

٣٥٢

الفصل السابع - بـل تمثيل

٤٧٨

الفصل الثامن - بـل حضور جلسات ولجن

٥١٩

الفصل التاسع - بـل خطر

٥٣٢

الفصل العاشر - بـل رئاسة قسم

٥٣٥

الفصل الحادى عشر - بـل مرافه

٥٣٧

الفصل الثانى عشر - بـل طبيعة عمل

٥٩١

الفصل الثالث عشر - بـل سفر

٧٠٩

الفصل الرابع عشر - بـل سينرة

٧١٢

الفصل الخامس عشر - بـل عدوى

٧٥٣

الفصل السادس عشر - بـل عيادة

٧٦٢

الفصل السابع عشر - بـل غذاء الحالة (ج)

٧٦٤

الفصل الثامن عشر - بـل ماجستير أو دكتوراه

الصفحة

الموضوع

٧٧٢	الفصل التاسع عشر — بدل مسكن
٧٧٥	الفصل العشرون — بدل ملابس
٧٧٦	الفصل الحادى والعشرون — علاوة تلغراف
٧٨٠	الفصل الثانى والعشرون — علاوة لاسلكى
٧٨٤	الفصل الثالث والعشرون — مرتب امراض عقلية
٧٨٥	الفصل الرابع والعشرون — مقابل تهجير
٨٣٩	الفصل الخامس والعشرون — مسائل عامة ومتنوعة
	— المبالغ التى يتقاضاها العاملون
	عن الاعمال العلمية والادبية والفنية
	والمحاضرات والدروس واعمال
٨٣٩	الامتحانات بالجامعات
٨٤١	— خفض البدلات
	— اثر الاجازة الاعتيادية او
٨٤٤	المرضية على البدلات
٨٤٨	— اثر الاعارة والتدب على البدلات
٨٥٦	— اثر النقل على البدلات
٨٧٠	— أكثر من بدل
٨٨٤	— مسائل اخرى
٨٩٣	براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية
٩٠٩	برك ومستقعات
٩١٥	برلمان
٩٢٩	بريد
	الفرع الاول — الوضع القانونى لهيئى البريد وصندوق
٩٣٠	توفير البريد
٩٣٣	الفرع الثانى — النظام الوظيفى للعاملين بالبريد
	الفرع الثالث — التعليمات العمومية عن الاشغال
٩٣٩	البريدية
٩٤٣	الفرع الرابع — الرسوم
٩٤٧	الفرع الخامس — صندوق توفير البريد
٩٥٥	بمئة

مسابقة أعمال الشار المصرية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء لثاني » .

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء لثالث » .

٤ - المدونة المالية في قوانين أصابات العمل .

٥ - مقونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة).

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة المراقب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها . بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تألفتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) ونفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية لنخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديثة : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - التوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليل عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري ولشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضا ابداعيا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وبفنية اصدار القرار وانشاء الهيكل وتنظيم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ آلاف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وابداعيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات لمجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - تعليقات على قانون الاسطرة المدنية المغربى : (جزءان) .

ويتضمن شرحها وافيا لنصوص هذا القانون مع مقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المخرى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المصرية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المخرى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لعينة جدة : باللغتين العربية والانجليزية وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة لعينة جدة (بالكلمة والمصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

رقم الايداع ٥٣٦٦ - ٨٦

مطبعة دار اساية

ت : ٣٥٤٣٠٦٨

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

